

نویسند چنانچه بهر کس بر او نه بکس وقف بکنند چنانچه از تنع عرو و دیگر
بنا اند پس وقفه اجاریس و دیگر کس چنانچه اولی و دیگر کس قطع اند بلکه شرعاً قائل
اولی و دیگر کس نور ملک است و نه اولی و دیگر کس

اگر مثل این است اولی و دیگر کس شرعاً
نمی تواند بگوید
علامه

او می تواند بگوید که در کس عرو و دیگر کس
شرعاً کمال اند و بهر کس عرو و دیگر کس
می تواند بگوید که در کس عرو و دیگر کس
الو و قاضی و دیگر کس طلب اند و دیگر کس
عرو و دیگر کس

بسم الله الرحمن الرحيم **الحمد لله** بحكم الشرع الشريف وموئده ودرنغ المذهب الخفيف وشيخه باعث سيدنا محمد وهاجده
 الى الصراط المستقيم ومرشده صلى الله عليه وعلى آله واصحابه خير خلقه بعد الانبياء وافضل
 اعبده وسلم تسليما لا انهما لم يده **وإيجاد** فان التفسير الموسوم بيقيد الشرايد
 ونظم الفوائد لما كانت في بابها عدمه التطير جامعة مرغبات النفع للبحر الغفير احفظني والدي
 امع الله بحبونه نظره فرايدها وحشي على الاجتهاد في تحصيل سلايدها فكتبت طالع شهرها للوف
 للموسم بعقد الثلاث وهو كتاب جليل حم النوايد غير انه اطاب فيه واطال وفي اعتقاده انه
 اختصر وادجز المقال تعرض فيه الى توجيه المسائل وانتصبا لبراد الحج والدلائل غير ان المهم
 قصرت بعد ان كانت قاسره والاده نعتت وكانت قبل فائز وقضاي الزمان على الطلاب
 لا تشغلهم بدار الكتاب وتقتصر يدي سباني فنون الاسباب فابت حال المطالعة
 ان الخلف عليها تعليقا بالكتاب من شعايه طريقا اقتصر فيه على عزو المسئلة وتوضيها
 من غير تعرض الى توجيه ولا الى بيان دليل في تقريرها وربما زدت قيدا اعملة واكتفت في
 عزها من النظر اغفله وربما عجز قهر المسداد من معانيها فغيرته ما وضع منه مع اثباته
 وميزت ذلك كاتراه ان شاء الله تعالى في تصاعد الكتاب والله الموفق الى صوب الصواب
 ووسمه بتبصيل عقد التزايد بتكيد قيدا الشرايد والله اسأل ان يسع عليه وعلى ثاب فضله
 العسير ولن يجعل علي فيه خالص الوجه والكره وبالحله فليس كتابي هذا الاقطن مرجح العباب
 والله والقابل وللجرح بطله الحما وهو حسي ولعمركي الوكيل

بذلنا الحمد لله اجدد وما ليس بيد واه فهو ابتر
 البياض بعد وقال المطرزي كالمتراه وصوب ابري انه كالفلاحه وها على غير قياس والقياس في صدور
 بد البذل والبذل عمل التي اوكت وبيت بالتي قدمت وهو ها هنا مضاف الى الفاعل وقع مبتدأ ونقطه
 قولنا الحمد لله والكلام عليه معروف وثلاثه كلام جيد في شرحا لمجمع الجوامع للشيخ رحمه الله تعالى
 واجد رأي الحق واوتي بواثنا حديث كل امر ذي باب لا يذ فيه بالحمد فهو ابتر بقوله وما ليس الى
 لجن وهو اقتباس لطيف ولا يضر في المخرج عن عمدة الحديث وقوع لفظ بواثنا سابقا

وتفرقتهم
 اسلك
 عسر

واشار الى

في اللفظ على الجدلانه متقدم عليه في المعنى واعرب المصنف ما موصوله مبتدأ اصلته ليس اسما
 الغير العايد ومبد وابه خبرها وبه متعلق بمبد واهو في موضع رفع به والما في موضع رفع به والما
 في به يعود على الحمد وكل اسم له تعالي اي والامر الذي ليس مبد والحمد الله فيه فهو ابتر ويكمل ان يكون
 به في موضع نصب ويكون الضمير الذي في مبد وابه هو العايد على ما اي الامر الذي ليس
 مبد واهو ابتر فهو ابتر ولا تخفي ما فيه والنون في بدا فاعل لسانه ولسان المصنفين

وتسليما بعد الصلاة مؤكدا على احمد الحماري في الذكر

التسليم ممد وهو مبتدأ مضاف الى الفاعل ويجوز في مؤكدا وجمان النصب على الحال
 والرفع على الخبرية ويجوز في الذكر متعلقا بقوله ينشأ اي ينشأ فلا ينقطع ابدا وعلى الاول يكون خبرا
 لتسليما وحسن تيسره بالتسليم لمبد والله ما موز به في قوله وتسليما تسليما ومعنى الصلاة وكلا في وجوبها
 من ليس هذا موضعه والله اعلم **ورضوان ربي الحق** دائما على الال والاصحاب ما زالوا
 الرضوان بكسر الراء المهملة وفتح السين يسمونها والفرع بالابتداء وعلى الال خبر والحقبة
 عطف عليه نعتا اودعا والدوام الثبات وفي الال خلاف والصحيح انهم من حرمت عليهم الصدقة
 وفي الحديث المحكم مؤمن بقي الى يوم القيامة والاصحاب جمع صاحب وهو من رأى النبي اذ رآه النبي مؤمنا
 صلى الله عليه وسلم فوات على ذلك ومن بعض المولىين خلاف ذلك والاول هو الصحيح والله اعلم

وبعد في علم الفروع سائل غرائب الكتب النخام تنفر بعد طرف زمان بهر مرفوع لفظه
 عن الاسانفة والفا في فني للتفتيت وكثر الاشياء بعد بعد المقطوع لدفع توهه الاضافة وعلم
 الفروع علم الفقه والناس فيه تعاريف كثيرة واحسنها قول شيخنا العلامة كمال الدين ابن الصام
 رحمه الله انه السند في الاعمال المكلفين التي لا تقتصد لاعتقاد بلاد كرام الشريعة القطعية
 مع ملكة الاستنباط ولنا بصدد الكلام على فقه وقوله علم الفروع متعلق بمسائل ومرفقت
 للشعر او متعلق بغرائب وفي الكتب متعلق آخر وسكنت التأخيفا والضمام جمع ضم
 وهو وصف الكتب بكونها عظما وتسفر اي كشت وسمى الكتاب سفر الكثرة عن
 الكفاية والله اعلم **علي يد هذا النعمان ذي العلم** والحق الامام العظيم الثاني فيما يفتد
 قوله على متعلق بفتد واستأيل او غرائب او الكتب او النخام او الفروع والنعمان هو

فيه النصيب

سهم

على اختلاف وهو الصحيح فظهر لك من هذا ان المتقدم في المبسوط كان نسبة هذا القول
الى حقيقته ضعيفة لان ما ذكره قبل ذلك وبعد يناقضه وانه نصب الخلاف في هذه الصورة
الاخيرة بين الامام والثاني فان الثاني يقول بالنسبة كما نقله صاحب المبسوط وفي ثانيا
قاضي خان فساد الصلاة في قول محمد والى حقيقته وكذا الودخل الشوك في حلي المصلي
او وضع جهته على الارض في سجود فساد منه الدم وغير قصد فساد صلاة عندهما
وقيل قصد عند الكل لان الاحتراز عنه ممكن فاذا لم يحترز صار كانه تعهد ذلك وكذا
لو كان تحت شجرة فسقطت ثمرتها فخرجته والنسبة على هذه الفروع متعين وان كان
يمكن جعلها راجع الى ما قد شاء لانا نزلناه منزلة التقدير في قوله حدث العبد كن
فيه للخلاف ولو وقع ما ذكره فعوده قدر الشبهة تحت صلاة ويتوضا للاحرى حال ما لو
صد في الغنم فاما لا يفتقر واعلم ان المؤلف قرر في المسألة الخامسة بقوله
والندور السقوط والخروج اى ونوم الصلاة لعقوب في حال كونه عدا في الجود يخرج
عنه وفيه اشارة الى علم ذلك لهي اسهى وعندي لوانه جعل يتدر من الغلة اى يقل ويقع
ذلك لكان اولى والله اعلم **وعلى على نعيم ومائتم ستره فباني في القوم لا يتأخرو**
وليس كالتحاشا والفرق ظاهر وفي امرأة بين الرجال تؤخر الشخص سواء والاشارة
ثم استعمل في ذاته ونم طرف لا ينصرف ليعنى هناك والستره ما سترت به مهابا والقوم
جماعة الرجال ليس فيهم امرأة وما دخل النساء والاسماء طلب ازالة الخشوع والنجاسة وعرف في العلم
بانه ازالة لما على السبيلين من النجاسة وقد اشتمل القيان على اربعة مسائل من الغنم الاولى
من الوبري قال معناه من وجب عليه الغسل من الرجال في الرجال ولا بعد الستة منهم وقت
الغسل يغسل ولا يؤخره وان كان يؤخره ويختار الاستر لعورة **الثانية** من علمه الاستحباب
ولا بعد مكانا خاليا تركه وقد عراه للبقايا بان كشف العورة مني عنه **والثالثة** ما مورس
والنهي راجع الى الامر وجهه في البرازية بان النهي مستوعب الارضان ولم يقتضي الامر التكرار قال
وكذا لو كان على شاطئ **الثالثة** المرأة اذا وجب عليها الغسل ولا بعد ستره وهناك حال
توفر الغسل وعزاها الى الوبري **الرابعة** لو كانت من النساء فقط ما يسي كالرجال من الرجال

مطلب

ورقمها للفقائي ورحم الله الصاغي والثالثة صححه في غير الست والرابعة يوجد من مذهب
قال وبقي ما لو كان الرجل بين النساء اقف فيه على نقل وقياسه ان يخرجه كالمراة بين
الرجال لانه لا يغتفر في الجنس مع جنسه **ثانيا** لا يغتفر فيه مع غيره ولا يقع فيه **قلت**
وفي المبسوط ان نظر الجنس الى الجنس مباح في الضرورة كالحالة الاختيار
وفي موضع اخر قال ان نظر الجنس الى الجنس اخف من نظر الجنس الى الجنس وبذلك يعلم الحكم
فيما ذكره انه لم يقف فيه على نقل قال وبقي لو كان للرجل بين الرجال والنساء على
ان البيت على قول من يقول القوم سائل للرجال والنساء فيهم انه ياتي بالغسل
بينهم وما ذكره في الاستعداد قياسا التاخير كعكسه **ثانيا** لا ياتي لكون المراد بالقوم
الرجال وهو القول الرابع والعرف بين الاستعداد والغسل ان الاستعداد ازالة الجنس
والغسل ازالة للحدث وقيل اكلت بحمل حتى يجوز معه الصلاة بخلاف قليل الحدث
حيث لا يجوز معه الصلاة بخلاف اكلت كاجله وذلك وبقا ايضا بان
الغسل من العرق لا يترك ما تكشف العورة كالحالة فقام التوب والاسحاضة
واكتشف حرام وكان ترك السنة او لا مراتب **ثانيا** راعى الله اعلم
وحكم البول في المأجريا ولو عاد بغير عار قد قيل بطهر صحيح مني للمبول فاكدره
مصدق كونه والمأجريا لعنه ابن من وشرفا ما يذهب بنبه على الصحيح والاصح
انه ما بعد المأجريا باواسناد العود الى البيمار **ثانيا** والمراد ما اذا اطلقا لا يتم
المحل على الحال والصحيح في بغير للبيد وقد اشتمل البيت على سلتين الاولى في قاضي
خان احتلما في كراهية البول في المأجريا **ثانيا** فلا يصح هو كراهية وعراه في الوعاء
الى الامام قال لانه سمي في اياه هلا في فتاوى ابواليث عن رجوعه بغير اياه اياه
ثم انه ورد على نفسه ان يقيد المأجريا بغير كراهية في الراكة وهو حرام
لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبولن احدكم في الماء الدائم قال والحجاب ان يبول في الماء
لانا في كراهية ومفهوم الموافقة منه **ثانيا** لا يبول في الماء الدائم في المأجريا في المأجريا
لا يظهر فيه اثر النجاسة في باب اولى في الراكة وان كان كثر في باب القدر **ثانيا** ان يبول في الماء الدائم

الاصح في المأجريا

لابنا في الحزمة منه نظر لانه اذا انتفت الكراهة انتفت الحزمة من باب او في كل حرام
مكروه لان كل ما يطلب الترتك ولا عكس لاختلاف ما به الطلب فتأمل والله اعلم **الثاني**
في ما يخفى من نجاست نهار الماء ثم عاد بعد ذلك الصحيح انه طاهر ويكون ذلك بمنزلة النزع ومنها
وجب ما خرج عشره لو اخرج عشره فلم يبق الماء ثم عاد بعد ذلك لا يخرج منها شيء وفي الجامع عن
شاذ ماتت فارة في سراج جمع ما بها ثم عاد فوطأه ولو غار منه مقدار عشرين دلوا على الباقي ثم حكى
الاقوال الاخر من الغنم وهي ان لا يطهر **ومن** ابو يوسف يرحمها ولو وعده عشرين وعنه
من سلمه انه يمسح وروى هشام عن محمد بن مسلمة **قلت** وفي شرح الترمذي الخلاف بين محمد بن
قال ابو يوسف يخرج خلاف محمد وكذا في شرح مختصر كرمي للقدوري والله اعلم والشيخ يفتي ان القول
بظهاره مرجوح وانما اخرج صدق وليس له ذلك فقد صرح قاضي طبرستان في صحيح الطهارة وقد ذكرناه في التلخيص
من نصير انه ادق بالناس وجزمه في البراءة **قال** لو حفر طينه صلى عليه الا انه حرم في التمسك
والمراد بانه لو حفر طينه لم يوحده المظهر والاول اطهر لان اتفاق الاماميين ابو يوسف ومحمد ان الاثار كلها
حكم الماء الجاري وانما قالوا بالبرج اتباعا للاخبار والمقصود بالنزع تغليل الحاشية وذلك موجود في
الغدران والحاصل ان في هذا وفي اجناسه عن الاماميين روايات صحيحة المتأخر منها مختلف **وقال**
شيخنا ابن الهمام والاولى اعتبار الطهارة في كل ما احتاره شاح الجميع في هذا مطلقا عليه الزيل واذا
جعلت مكان قوله قد قبل صح اشغل على القولين صريحا وهو ما مع سائر الصحيح والله اعلم
وبنزع كل البئر بالثاء حية كذا حديث او كما هو وانظر اشغل البيت على ثلاث مسائل من
الطهارة الاولى لو وقعت شاة فاخرجت قبل الموت نزع كذا عن ابو يوسف لا يخرج شيء
اذا لم يبق فيها بول وعنه ابو يوسف انه يخرج عشرين ولو لم يبق شيء **وقال** عن قاضي طبرستان يخرج عشرين
دلوا على التمسك لا للتطهير حتى لو نزع شيء وتوضأ جاز **وعنه** قاضي ابو الليث عن ابو يوسف
لا يخرج شيء **قلت** وقد قال الترمذي وعنه ابو يوسف في الشاة الحية يخرج كذا لان بولها
يجوز في مجزئها واثار المقتصد في حق التوب والذى يقوم به الدليل في الشاة وسائر الحيوانات
الطاهرة فانه لا يخرج ما لم يمسح بها او يمسح الماء فما اصابه ان كان سوره طاهر وطاهر وان كان
نجسا يخرج كذا وان كان مكروها فالما مكروها ويخرج عشرين ولو كان مكروها

كالنمل

كالنمل والحمار وجب نزع كذا لانه حكم نجاسته احتياطاً والجميع ان الشك في طهارة يكون
الما نجسا على الصحيح وفي شرحنا على اكثر في هذا الكلام حسن فانظر والله اعلم **الثاني**
لو وقع انسان طاهر في بئر يخرج عشرين ولو كان محدثا او نجسا يخرج جميع الماء وان كان محدثا
يخرج كذا وفي البراءة عن الامام المكي ان كان محدثا لم يخرج شيء وان كان نجسا اخرج
قال وقول هو انظر اعني النزع فيه اشارة الى انه نقل عن كذا كذا من كلامه في سلة الحديث
ولكن الذي يحرر عندي انه يختلف الحكم فيها باختلاف اصول المتأخرين والتحقيق نزع الجميع
عند الامام والثاني على القول بنجاسة الماء للمستعمل وقبل لم ينعى عنه وتحقيق مذهب محمد بن مسلمة
الطهارة وهو الصحيح عن الامام والثاني وعليه الفتوى في نزع مائة عشرين ليصطوبوا ولا يغير ما ذكره
شيخنا العلامة زين الدين قاسم رحمه الله تعالى برحمته في مسئلة السماء برفع الاستبراء فانها لا
فيها صلاح المنقول عن ابينا واسند الى كلامه وقع في البدائع على سبيل التوفيق عدم صيرورة الماء
القليل مستعلا بالانجاس فيكون المستعمل به مالا في بدن الحديث وهو قليل لا في طهره الاكثر منه فلا
يسلخه الطهارة وينبغي على ذلك لغير من سحر مذهب الحنفية من لا يروى في نزعهم كتب
فه كتابه مشتملة على خطي وخطي وفي لغة النصوص المنقولة عن محمد رحمه الله وقد ثبت ذلك
في مقدمة كتبها حققت فيها المذهب في هذه المسئلة والحاصل ان ابا زيد الروي في كتابه لا يروي
او يد ما ذكره في البدائع على سبيل الزام عن ابو يوسف محمد وذكر جواب محمد عنه فكشف اللبس
واوضح كل تخمين وحديث فانه قال بعد ذلك مذهب علي بن ابي طالب في الماء المستعمل لم ينعى عنه ما يخبرون
قول محمد وروايته عن ابي حنيفة ثم قال صح للقول الاخر يروي قد كرهت لا يولن احدكم ثم
قال ومن قال ان الماء المستعمل طاهر طهروه ولا يحمله حراما وكذا في طاهر غير طاهر ولا في ذلك
عنه ان الماء المستعمل اذا وقع في ما احرم نفسه حتى يغلي عليه من اللبن ينعى عنه وقد روي في ذلك
للمستعمل يصير مستعلا وذلك القدر من حمله ما يغسل به عادة يكون اقل ما فضل عن ملأه
بدنه ولا يفسد ويبقى طهورا كذلك ولا يجوز فيه الاعتكاف الا ان يحكم بحاشية الغساله فيفسد
اكثر وان كان اكثر من الغساله كقطره الخمر تقع في حرام الا ان يحد يقول لما اغسل في الماء القليل
صار اكثر مستعلا حراما وفي البدائع ايضا النزع بان الطاهر اذا انفس في البئر لا يغتسل الا حرام مستعلا

الاحم

عند علمنا النجاسة وكما يصح هذا وحسنه ربنا الله تعالى في سبله المخصوص
وما كتبه بعد ذلك من رواية ما أفتي به بعض أصحابنا فانظره والله اعلم **الثالث**
الكافرا اذا وقع في الترنج كلها وعزاه للغاية **قلت** وقد تقدم عن الظهير في الباع
لوحقق انه ليس عليه نجاسة حقيقة ولا حكمية لا يجب ترحي والله اعلم

ولو كان عمى البصر فاصعدا فقبل اصح القولين

العمى يفتح العين ومنها وتصرف نحو البصر وما فيه والدراع مؤنثة وهل المراد الارض او
المساحة والملك اقوال اختلفت فيها صحح المشايخ واحصاهم والايضاح على الناس اهادراع الارض
وهي تحت قبضات غير اصبع مائة وقد اشتمل هذا البيت على فرع غريب جدا ذكره صاحب الفينة قال
وفي شرح صدق القضاة اذا كان عمى ما البصر عشرة ادع فصاعدا لا يجزى وقوع النجاسة فيه في اصح الأقوال
ثم نقل عن مجمع النصارى روي ان المكي البصري اذا كان قد دخل الحوض لم يمسح بوجهه النجاسة فيه قال
المصنف انه لم يظهر هذا الفرع لطرفه بالصحيح له او الترحيم في غيره من الكتاب بل يوجه في المختار
وخالفت ما اطلعه جمهور الاصحاب والى ذلك الاشارة فتيقن **قلت** وقد ذكر
ايضا كذلك في شرح القندوري قال في ترحيم التراب في الايضاح ذكرنا والبصر اذا لم يكن البصر
عرضا وكان عمى ما بها عشرة ادع فصاعدا فوقع فيها نجاسة لا يحكم بنجاستها في اصح الاقوال
ولا يخفى ان الوجه التحسين وقد حققناه في شرح الكنز والله اعلم

ومن لم يجد الانبياء الميمون فوضا منه واليتم اشهد
ليعقوب واحم غنم مثل يوحى وللصدر روي واليتم اظهر

الضمير في قوله منه للينبيد وقوله ليعقوب متعلقة بقوله واليتم اشهد والضمير في عنه ليعقوب
ليعقوب وفي روي الجميع والصدور اوجيفة رضي الله عنه وقد اشتمل البيتان على مسألتين
غالب الكتب وهي الوضوء بنبيد التمر لمن لا يجد غيرين والتراب في المسئلة اقوال فخر القاضى
منه وهو المشهور عنه فيمنع اليتم ويطلبه برويته ولو في الصلاة وعن الثاني يتركه وهو
المشهور عنه وعن الثالث الجمع بينهما يعني الوضوء واليتم وروي عن الامام كل قول من الثلاثة
ايضا وروي الجمع عن الثاني ولم يرو عن الثالث غير **وقال في التعريب** ولهذا قالوا

لا بد من النية في التوضيها ونفس عليها القدر ويرى في روح من اصحابنا لانه يدل على الماء كاليتم
وقال الشرحي شيخ الاسلام باب كتاب الجمع وهو واه عن الامام وذكر الماطني انه اختلف
اجوبة الامام لاختلاف الاسئلة وكانه لما سئل عنه اذا كان الماء الباقيا قال يجوز واذا
كان مغلوبا قال لا يقيم واذا لم تدر الغالب قال لا يجمع قال المراد في هذه الطريقة لا يترك
الحكم من نبيد التمر وسائر الانبيد وقوله واليتم اظهر اشارة الى ان الصحيح تركه واليتم وفي
الغاية عن قاضي خان هو الصحيح وهو قوله لا يترك وبها قال ابو يوسف واكثر العلماء **قلت**
واما جواز الغسل به على قول الامام الاول قال الزاري والشرحى لا رواة فيه عن ابي حنيفة
واختلف فيه قيل يجوز وقيل لا قال المراد وقد حكى فيه الاختلاف زفر ويعقوب نصا
عن ابي حنيفة كاجواز للوضوء والطاهر ان المراد والشرحى لم يخطأ حوار ابي حنيفة حتى ذكر
الاختلاف وفي المفيد والمريد لا يجوز على الاصح لان لجنابه لغلط الحديث والضرون فيها
في الوضوء ولا يقاس عليه وفي المبسوط تصحيح الحوار فالواو هذا اذا كان حلو او اذا كان سكر
لا يجوز الوضوء به على الصحيح **وسكنى** في الغاية من المفيد والمريد تصحيح الحوار وان كان مطبوخا
لا يجوز على الصحيح اذا غلبته النار مطلقا كذا في المحيط وفي قاضي خان نحوه والوجه له اكمال
الافراج وقال الكرخي يجوز سائر الانبيد خلافا للحنزان صالح الماوراني والله اعلم

التسليم **وعذر ك شرط ضربان ونية والاسلام والمصباح المطهر**

وعذر ك مستنداه وشرط خبر وضربان وما بعده معطوف على المبتدأ وهم الملام
موصولة برباها للوزن والصعيد وجه المارض وقد اشتمل هذا البيت على شرايط
اليتم الست **الاخيل** وهو عدم وجدان المآقية او بوجهها على ما هو معروف

الثانيه الضربان ولا بد منهما عندنا وقال هذا في غير من احابه الغبار مع نائيا

فانه يجوز عند الامام وفي الدجيرة ما قيل انه لا يجوز بحمول على عدم المسح والنية **قلت**
لكل من جمع كون الضربتين شوطا ونقول انما ذكرنا لليتم ضربتان فصا مناهيته وما
كان كذلك والوجود متوقف عليه فورد كى لا شوط ومن ثم قال السيد ابو اجماع انه لو
حدث بعد الضربة اعادها ولا يجزئ المسح بما بين من التراب وصحة في الخلاصة وهو

شمس الامة **فقال القاضي** لا سيما في ان النية تجزئية كما في الوضوء حيث يتوضأ بذلك الماء
وفرق بينهما السيد بان الشرط في الوضوء الحصول وفي التيمم التحصيل واجيب عنه بان المتحصل
شرط فلا ينافي الحدث كما لو احرم مجامع الله اعلم **فالسجدة** ايجاز وتليد جدي
العلامة المحتو كال دين ان الحوائج في شرطه اسداه الذي يقتضيه النظر اعتبار ضربة
الارض معنى سمي التيمم شرعا فان المأمور به المسح اس في غير الكتاب حمل الحديث على امارة
الامر كمن على الارض وعلى العنق ومثالا وانه اخراج مخرج الغالب واستظهر ما قدمناه من
نقله من اصابه الغبار مسحنا وانا لانه يلزم عليه اخراج الضمة من سمي التيمم او يكون محذورا
قول من اخراج الضمة او اعتبرها اعم كما قدمناه **لاقول** المكمل **قلت** وبوجه
قول القدوري في شرحه مختصر الكرخي وفي الشريعة عيان عن قصد الى تنقيص
وهو استعمال التراب في الاعضاء والله اعلم **الثالث** النية والكلام في دليل
استلزامها في التيمم والمراد به عباد لا يصح بدون الطهارة ومح في المحسن
والمراد ان النية المشروطة هي نية التطهير ومثله نية استباحة لان الطهارة
شرعت لها وشرطت لباحتهاد سلبها نيتها ولا يصلي بقية لدخول الجود والاذان او
زيادة القبور او دفن الميت وسدا بوبكر النخعي **فقال** بالجواز والاصح من الروايتين في التيمم
لقراءة القرآن انه لا يصلي فلا يخزي نية التيمم على ظاهر المذهب ونسعى ما روي عن
عن الامام من يجوز الصلوة للتيمم له والسلام في اللواتي في تجوزها لمن مسح وجهه ودرأه
بنية التيمم الكفاية لان الاحتمال كونه نوي مع ذلك ما يصح معه التيمم خلاف الظاهر **الرابعة**
الاسلام ولا يصح من غير التيمم مطلقا لانه عباد لا يصح منه نيتها **الخامسة** مع اعفاء
التيمم جميعها وهو الاستيعاب **قلت** في كون ذلك شرطا نظرا بل هو ركن قطعا
فان وقع في كلام بعض علمائنا المتقدمين ان الاستيعاب شرط فالمراد بذلك انه لا بد منه ولعلك
المولف اطلق للشرط بهذا المعنى وقد قال قاضي خان وشرط التيمم شيان النية والحرر استواء
الماء والله اعلم **السادس** الصعيد الطاهر وهو شرط بالاتفاق **قلت**
ينبغي ان يعبر بالظهور للخارج الارض الخاصة بها الحاشية ثم جفت وزال العين الحاشية واثرها
حيث تكون طاهر يجوز الصلاة عليها ولا يجوز التيممها كالماء المستعمل في ارجح الاقوال

انطاهر غير ظهور وفي قوله من النظم المطهر اجازة لا خراج مما ذكرنا
وعن زفر الاجاز من دون نية **واحمد** تكفي نية بل **ولجند**
ومن زفر خبر مقدم مبتداه الاجزاء وهو مصدر اجزاء بمعنى اعمى ولعله قائل بفعل
مقدم راي وقال احمد وهو ابن حنبل روى الله عنه هكذا اعرب المولف ويجوز ان يكون مقبولا
على زفر ولما قدم الشرط اخذ بين ما فيه خلاف منها يذكر في هذا البيت الخلاف في شرط **الاول**
النية قال زفر ان المذهب حمله الله تعالى انها ليست بشرط فيجزي التيمم بدو في صحيح الكافي فلفظ
لا بد من الوضوء والخلاف لا ينافي في اصل في شرطه ووصفه وهو منقوص بشوئها عند تحقق
مقتضاها في بعض الوجوه وذلك ضروري والا لكان عينه واررأيت المعاصم ادا العبد ما لا
لوارث ابتداء والتراب ملوث بطبيعة والتطهيره تعدي لا يتحقق بدو نية **الثاني** الطهارة
قال احمد ليستا بشرط بل تكفي واحدة **قلت** وعن احمد لا بد من ثلاث ضربات **الثالثة**
منها للتحليل وبعضهم قال اربع ضربات لتحقيق الاستيعاب وكلاهما مخالف لعرف والتحليل
والاستيعاب لا يتوقفان على ذلك والله اعلم
ويحجب الاسلام قد قال الحارث **ويجوز له واحد فيقتزر**
الضمير في قوله ويجزئه التيمم الواقع من الكافر للاسلام وفي من بعد للاسلام وفي فيقتزر
للتيمم وقد اشتمل البيت على ذكر الشروط الرابع وهو الثالث ما فيه الخلاف وهو الاسلام وقال
ابن ابي شيبه ليس بشرط لان الكافر اذا نوى بالتيمم الاسلام جاز ويصلي بعد اسلامه والله
اشاد بقوله ويجزئه واحد فيقتزر فظاهر المذهب خلافة لانه لا بد ان ينوي عباد
مقصود لا يصح بدون الطهارة وان كان عباد مقصوده يصح منه في الحاشية المانه لا
شرط بحد الطهارة **قلت** لا يخفى ان ما اشتمل عليه هذا البيت والذي قبله
يمكن جمعه في بيت واحد لان مذهب احمد لا حاجة لنا بحكاية ما سخرت الله تعالى
وفعلت ذلك طلبا للاختصار **قلت** معرأ بالشرط الثاني من نية الاول فطور ما روي
عن منته الثاني بعد قوله نية وما بالاسلام ونحوه **اي** عن الثاني الاجزاء
الاسلام **وصير** معنى للتيمم اي بعد الاسلام ونتم حتى يجوز له الصلاة والله اعلم

وقد قيل الاستيعاب ليس بشرط ويعقوب عند الجواز للتغير
وجوزوا من غير عجز محمد وقال كفي فيه الغبار المغفور
لا يترن البيت لا ينقل همة الاستيعاب والصحة بشرطه للتبني ويعقوب
واعل فعل مقدر اي وقال يعقوب والمراد بالجزء الجز عن استعمال التراب والتغير
مصدر تغير اي استعمال الغبار وصححه جوزه للتغير وفيه للتبني وقد اشتمل
البيان على خلاف بالشرط الخامس وهو الاستيعاب وروي الحسن عن المتقاة انه لو
ترك اقل من الربع لجزبه كذا في البدائع وفي النافع وروي عن ابي حنيفة ان من ترك
يكنى قال الكلوي ان يحفظ هذه الرواية لكثرة البلوي فيها وفي شرح القنوري
للهذه ان لو ترك ما دون قدر الدرهم اجزا ولا فلا وعناها الى النظم اعني
نظم القنوري وظاهر الرواية انه لا بد من الاستيعاب وعنه المراد بالشرح
للقاضي قال هو الصحيح واختبار الصدور الشديد ثم شرط هذا التحليل ونزع
الحاتم والسوار حتى قال الشديد انه لا يجوز به ما لم يمسح تحت الحاجبين وفوق العين
لكن قال في المحقق قال النقيض ابو جعفر طاهر الرواية ما رواه الحسن ان
المزك لو كان اقل من الربع لجزبه وفي الخلاصة وهو الاصح والمعتد الا لمرح به القنوري في الكفر
وعنه والله اعلم وطريق اخر للاختلاف في مدلول الصعيد الطاهر وهو الغبار المنفوس من الثوب
وتحرقه في يوسف فيه روايتان الاجزاء عند الجز عن التراب كان يكون في رجل اوفي رده
وفي البحر ولا يقد على استعمال الماء وعدم الجواز مطلقا وفي البدائع انه قوله الثاني في رواية
بسمه وعنده وقال الامام محمد رحمه الله تعالى يجوز مع القدرة وهي الحلافة التراب فالمراد بالعلم
اذ لم يباركه الا بما رجه المواءم عند لاؤكد الخلاف مات في التيمم بالحراذ اكان عليه غبار
فابوا حنيفة يجوز خلافا لمحمد ولا حتى ان المصنف حرم عن موافقة الامام محمد في سلب الغبار
ومقتضى احوال ابي يوسف على الجواز عند الجز عن التراب فاستحوت الله تعالى وغيره يبين حاشية
لموافقة محمد اللام وحكاية الروايات الثلاث عن ابي يوسف فقلت
وقد قيل الاستيعاب شرط وجوزوا بالاطلاق مستحيا بالغبار وينصرون

وثاني لدى عجزه وغسسه يعيدها واطلاقه للنفع عنه المؤخر

والاشارة بقيل الى ضعف في اشتراط الاستيعاب وصير الله في جواز الامام والثالث
واشرا ينعصر الى انه المذهب وصير يعيدها للصلاة التي يصلها به وقول المؤخر اشارة
الى انه اخر اقواله والله ولي التوفيق **قَاب** وفي الحاوي للقدس في درايض
التيمم خمسة اشياء النية وضرب اليدين على الصعيد الطاهر وسحهما مرة على الجهة ولحزي
على الدراعين وعدوها في الخواصر اربعاً منها الصعيد الطاهر ومنه نظره وستة اربعة
احمال الدين بعد وضعهما على التراب وادمارها وفضها وسبع الاصابع والله اعلم
وقد جوزوا مسح الجباير مطلقا الى وقتان الفتح والحج مجبر
الضمير في جوزوا لا يمتنع الجباير جمع جبير وهي اسم ليعيدان توضع على الغصن الكبر وقد
اطلق على الحقنة الموضوعه على القروح بالنفع والضم والخرح حتى يصلح ومطلقا لغت
بمصدر محذوف اي تجوز مطلقا ويجبر اي يصلح وقد اشتمل حصر الست على مسألة من
البدائع وغيره من جهات او قروح تقر استعمال الماء لجوزها للمسح عليها اما الى وقت
الصلح خلاف مسح الخوف والعرق بينهما فذكرته في شرح منظومتي في الفروق واختلف في
المسح هل هو فرض او واجب عند عدم الضرر اتفاقا وحمل منه الخواريد منه فمنه كما يصر
وتجوز منه بدونه فمنه يصره فينتفي الخلاف وقال بعضهم عيب في المسح اتفاقا قبل
في التوفيق الوجوب المسمى عنده بمعنى الفرض لان ثبوته بحجج الوجد وعندهما
المراد بالواجب وجوب العمل دون العلم ونقل ثلثة اقوال للاختلاف لان
العدد اسقط وطية الكل والوجوب والخوار وقيل هو فرض عند ما لا يتقارب
الوطيعة الى الكمال واجب عنده لان الضرر او جهتها في محل لا يجوز في آخر
للا ينعصر لجوز الوضوء في مثله وليس فاعتبرناه في وجوب
العمل دون ساد الصلاة بتركه وكلام الهداية يشير الى الفوضيه او مقتضا
انه ما يست بدلالة النص الوارد في مسح الحف ليس ككلام يجوز السقوط

راساً للعدول إلا الوارد من الأخبار الموجبة لانتقال الوظيفه الى الكامل
 بها وغايته الوجوب قال في المحسن والاعتماد على انه ليس بفرض عند وفي
 التحري ان ذلك الصحيح من مذهبه وحكى المصنف من صاحب المحيط فتح عدم
 وجوبه ثم حكى عنه انه قال والصحيح انه واجب وليس بفرض **قلت**
 وهو الذي من حيث الدليل وعدم فساد الصلاة امعد من حيث الاصول
 لان النص الوارد فيه ليس بما يناديه على الكتاب وان كان المحل نص سقط بالان
 وقبل لان الوظيفه الغسل وقد سقطت للعدول بالمسح اولى

فان العسل سقط الى
له ان من به وقع في راسه لا يستطيع معه مسحه يسقط فرض المسح في حقته
وهي مهمة وقد الحقها في بيت اخواتها وعدم وجودها في غالب الكتب فقلت
ويسقط مسح الرأس عن راسه من الدار ما ان له يتصور

وكان يقع في نفسي قبل وقوفي على هذا النقل انه يتم لعجز من استحوال الماء وليس بعد النقل
إلا الرجوع اليه ولعل الوجه فيه ان يحصل عادم لذلك العضو كما في سقط وظيفته
كما في العدم حقيقة والله اعلم

وَحُبُّ وَضُوءٍ وَفَرْضٍ كَارِضٍ، مَنِيحٍ حَالِ التَّوَجُّهِ يَنْصُرُ،

حب مرفوع بالابتداء وصوت مجرور بالاضافه اليه وينصرف الخبر وهو مبنى للمجرور والمجرور
ساجد لما ليسم قلعه ودرغ وضوء على انه معمول وسجدة طالت **الحائض** والتسبيح
للتزيمه وفي البيت سله من الجظهره **والخاص** والمسنه والعينه كركن البيت **الحائض**
يقال بسجدة الحائض ان تتوضا في كل صلاة وتقع على مصلاها تسبيح وهلال وفي الرواية يكتف
في بعض صلاة كانت فعلية وكان ابن خلف ابن ايوب يخلف الي ان مطيع فقال له خلف
اذا كنت ابو مطيع عاينا فاذهب الي مسجدك واطرساعة ليلا يزول منك عادة الاختلاف
فكذلك الحائض انتهى وتقلد الغناء عن عقبه ابن عامر رضي الله عنه وعن بكره مشله
واعل المصنف اخذ من قوله وتعد على مصلاها التثني بكونها متوجهة الى القبلة ومن
قول

المنه، ويقال عند سجدها وليس بالدم، فمن تعليل وجه خلف يرسد اليه، وقوله قد فرض
 فيه حذف مضاف اي مقدار اداء فرض الصلاة، نعم عليه في المينة، وضح هذه المسئلة في الطهارة
 وذكرها غيره ايضا، وقد دل ذلك على جواز التسبيح والتبديل، واذا علمت الحكم المنقول ظهر لك
 قصور النظم عن الوفاة لان طاهره ان المستحب الوضوء قدر الفرض ولا استعار له بالجلوس في
 سجدها قدر اداء الفرض ولا يفيد ذلك قوله بمسحة حال التوجه لان طاهره يعرف الى الوضوء
 فغير النظم فقلت: **وَجِبَ وَضُوءُ الْجُلُوسِ الْحَائِضِ بِسَجْدَتِهَا قَدْرَ الْفَرِيضَةِ تَكَدُّرًا**
 يجب معنى الجواز، ومنه معناه، **وَجِبَ وَضُوءُ الْجُلُوسِ الْحَائِضِ بِسَجْدَتِهَا قَدْرَ الْفَرِيضَةِ تَكَدُّرًا**

الشمع والتلبيس **عليه السلام**، ولو طهرت بعد الثلاث وظهرت، وعاد فنام نض فالوطي يذكره،
كرهته بعض ويغيبه بعضهم، وبالصوم باقي الصلاة ويكرهه،

كواهته معقول تذكر في آخر البيت الاول وهو بضم عود و هو عوب السعد والضم للوطي
وضم نفيه له ايضا واني وتذكر كل طريقتة وقد اشتملها الزمان على ما في البيت الثاني

وكان في ذلك زمان من زمان بني اسرائيل في فلسطين **الاولى** ما بالكلية
 احبني بعد ثلاثة ايام **فما** دتها تريد على ذلك واعتلت بكرم لمن له وطنها ان يطبخ كداف الحيطان
 وقال في البدايه والطريقه والصوت خرج مختصرا الجاوي بنى الغراب والى مكان انما يقول
 وفيه بعضهم وانما اختار المؤلف هذه العنايه لما احتج به الطرسى حيث اطلت الى وقال

وبقي بعضه وانما اختار المؤلف هذه العناوين لما بحث مع الطوسي حيث اطلق المحرم وقال
ان الاولى العترة لان كثير من الناس لا يمنع من الوطئ في هذه الحالة والاصرار على الصغيرة كبيرة وكما
المناسب للمحرم مع انه كلام متعارف لان كل مكره لا يمنع عنه كثير الناس لا ينبغي ان يقال فيه محرمه وكذلك
كان يمتنع المحاسرون على العترة المحرمه فيما لا يجدون فيه نصا قطعيا فقام قوله تعالى ولا تقولوا لما
تصنف السنتكم الكذب وهذا حلال وهذا حرام **قلت** الطاهر ان اطلاق المحرم اولى لما
في نهاية الكتاب من التفسير لا يحل له الوطئ وقول شارح الكنز لا يجوز لحرمة وسماعه على قول محمد فان
المكره غير الحرام عنده وان الاصل العادي بقا الحريم وكان الاحتياط في تحريم جانب محرمه وفي شرحنا
ان نحا القربان في هذه الصور خلاف اربا الحريم المحرمه بالغل الثابت بقواه الشدائد وهو حرج
عنه بالاجماع وهو مودع لذلك ومناف غاية المناقاة لما نقله في الغايه عن ابن تيميه انه ذكر الاجماع
على انها مثل وتصلى ولا حرم وطئها وقول المصنف ان كل مكره الى الحرج يحارب عنه بان الكلام هذا

الذي قيل فيه الكراهية مع ثبوت الحرمة له في الأصل مع احتمال بقاء الأصل بعبود الدم كقولهم رحمه الله والاصل على الصغيره كبيره ساقط لانه ينفي الى القول بحرمه الصغير الذي لا يمنع الناس عنها ولا يملك الاصل بغيره حكم آخر غير الثابت باصل العقل وما احسن التعبير بها بكلمة الحرمة وقد اطبقوا على انها تصور وتصلح وتأتي بجميع ما يمنع فعله بل الحائض من العبادات اخلا بالاطلاق
فيها المحال عدم العود وهي المسئلة الثانية **قلت** لا يخفى ان نصف بيته المحرل لا يفي تمام المقصود الا انه يؤخذ منه من باب اولي ويلزم منه الا يطأ غيره بعبارة او في من عبارته واعبر عن المقول **قلت** وباتي بآمال لها الحيف **خط** ر والله اعلم

ومن طهرت اثناء وقت حلاها تنقضي في العكس القضا لا يقدر

المصنف قال ان من شرطه والمصحح سمن لها الوقت وانما كسوف يتبع الخافض والفاقي تنقضي جواب الشرط وقد اشتمل البيت على ثلاث مسائل **الاولى** ان المراه اذا طهرت بعد دخول وقت الصلاة خرج الوقت مع اداها وجب عليها الفضة كمن لا يد وان يكون الوقت يسع الغسل والتجهر او التجر فقط على الخلاف اما لو بقي من الوقت ما لا يسع التجهر لا يلزمها الفضة اتفاقا وادخلت تمام العترة لم يعتبر امكن الغسل وانما تعتبر امكن الانتحاح وذلك ما اشارت اليه الطهريه في **الثانية** انه يجب عليها الاداء قد قصود ذلك مراعاة القضا لا نه يجب بالحكم الاداء على العمى **الثالثة** مرشح **الاسهابي** قال ولههاضت المراه في وقت الصلاة لا يجب عليها قضاء تلك الصلاة اذ طهرت من جنسها وان كانت طاهرة في اول وقت الصلاة سواء ادرها كيف بعد شرب في تلك الصلاة او قبل الشروع بها ونفي من الوقت ما يسع اداء الصلاة اولا انتهى **وهي** المثار اليه بقوله في العكس القضا لا يقدر **وهي** في المراجعة اما لو شربت في النافله ثم حاضت يجب عليها القضا وكسب **ولو طهر بعد ذلك نافي ففته** اعادها الاستيعاب **شوط** وينظر **فكر** كان معتاد الخروج ليلة تنقضي العشا في الجرح قالوا **يوجد**

اشتمل البيان على سلبين **الاول** من الغتبه ومن الواقات وقال دعفا وسال عن جرحه دم **ينظر** اخر الوقت فان لم ينقطع توجها وحلي قبل خروج الوقت ثم ان انقطع قبل خروج الوقت الثاني توجها واعاد الصلاة والا فلا والمراد ان العذر حاصلا في بعض

الوقت

الوقت واستدل المصنف بهذا الفرع على ان استيعاب الوقت شرط في ثبوت العذر ثم ذكر انه مذكور في عدة كتب ثم قال فولي وينظر اي وفي اشتراط الاستيعاب نظر ثم ذكر صاحب المقداد وجماعة فسروا صاحب العذر بالذي لا يمنع عليه وقت الصلاة الا والحديث الذي اتى به يوجد فيه ولم يثبت وطوا الاستيعاب وعمله بتعذر ذلك في صور كافتلاب الريح وسلس البول **وقتل** عن صاحب العمدة ان دوام السيلان في المستحاضه يمنع معرفه وضع الكرسف عليها في هذه الحالة وما نقله عن محمات السمقندي والمحيط ان صاحب الجرح السائل من سبل دمه في وقت كل حلاية مرتين او مرارا فان كان من لا يكون صاحب جرح سائل **قلت** بولانا البدع فلم يعتبر السيلان وقت صلاة كامل اول مرة **وجمل** المصنف الاستيعاب وعدمه على انها روايتان وان الذي يظهر من عدم الخلاف في وجوب الاعاده الاحتياط في باب العيان **قلت** وفي المراسي المستحاضه مراعاة وقت الصلاة بلا عذر وهذا في حال التثا في الموت بشرط دوام السيلان من اول الوقت الى اخره اعتبارا بالسقوط فانه لا يتوحد حتى ينقطع الوقت كله فاما حينئذ قد يقال ما اعتبارها بها القاء والثبوت واما ما اورد من سلس البول وانقلاب الريح **قلت** لا بد من ان لا يترار القاهر البول قطره بعد وطرح وخروج الريح واحد بعد واحد غزلة السيلان لانه يعتبر في كل شيء **حسبه** **والحق** ان اشتراط الاستيعاب يكاد يكون متعذرا وقد صرح في الكافي بان شرطه ابتداء ان لا يوجد في وقت الصلاة زمان يسع الوضوء والصلاة حال من العذر ورواه يثير كلام **السدي** وقال الرازي ان هذا هو الذي ترجع في عقيدته من سائده الواقفين على هذه الحقايق والله اعلم **الثانية** محرجه على اشتراط الاستيعاب من المصنف ومن سلفه الامم التي يدركن الدين الصباغي فقال اعتاد السيلان بعد دخول وقت العشا الى طلوع الفجر ولا يسبل نارا في الا بعد الفجر لا يودي الصلاة بطهاره كاملة **والا فلا** **المصنف** وفيه نظره والامثاله في النظم **ما** سناد فعل القول الى صغر الغاية لانه لا يجوز تاخير الصلاة

عن وقتها وفوق بين ذلك وبين خروج الوقت بالوضوح حيث لا يتم ما نك انما شرح عند
العدم حقيقة او حكا ولم يوجد وهي اذا كانت مبنية على شرط الاستيعاب طهر
وجها اذا كان جيب في الاذواء الله اعلم

وقد قيل في المقصود ما انظم قصده كن حرجه ما زال بالدم يقطر
ما في قوله ما انظم قصده ما فيه اي قصده مفتوح وقد اشتمل البيت على قولين في مسألة منطوق
ومفهوم والمنطوق هو ان المقصود الذي لم يفسد مفتوح حكمه حكم اصحاب الاعذار كما
الجرح الذي لا يرقى قال في العنقا قلا عن العاصي الحكم ان في حكم المستحاضة كمن منعت الدم
السيلان بقطنة وعن علا الامر الرخا مثله وحواب المنقح دليل عليه فانه نقل عن ابي يوسف
ان المستحاضة اذا أصبت الدم عن السيلان لا يخرج عن كونها مستحاضة وعن الجامع الاصح خرج
عن كونها مستحاضة وهو موافق للادك اي الذي ذكره سابقا وهو مفهوم البيت الذي سباني
نقله عن الزنجري وهو منطوق البيت لحوط لحد يد الوضوء وقت كل صلاة مادام موضع
العضد مفتوحا والناس عنه غافلون وفي الدجينة اذا اغتسلت المستحاضة لم يخرج من الحيض فينقض
ومعها في احدي الروايتين وفي الحاربي في العلم كذلك والمفهوم ما ذكره في المقصود بعد ان مر
لساوي العصر وجزا الوبر قال القاضي الزنجري المقصود ليس في حكم المستحاضة وان كان
موضع المقصود مفتوحا كان الدم في موضع وعنه ما حله مثله وفي قوله قيل ايما
الى بصعيف المنطوق **ف** وقول ما زال بالدم يقطر يمكن تحريكه على القولين السابقين
ما شرط الاستيعاب وعدمه فان ما زال طاهر في الاستيعاب الا ان راديه ما زال وقت
صلاة كامل الا والدم يتسيل قولنا في ما في هذا من العسف ان الاصل في جميع القول
الاحوط في باب العانة او اطلاق القولين مع غيرهما الى ترجيح مع بيان للاحوط في غير
غالب البيت لذلك جعلته هكذا

والاحوط في المقصود ما انظم قصده كذا الجرح لا يرقى ولا البصير قد ورد
والصير في العانة الدم ثم لا يفسد فصل وجا التفت وهو مصور
وتنقض كثر الصلاة لو قتها ومدته قيل لم يره هن اشهر

وذكره

السقط بعلية السنين الولد الذي لم يتكامل خلقه وقوله وهو مصور يعني السقط وليس المراد انه كامل
المقصود بل يكون قد استبان بعض خلقه واقبقت اجواب الشك وخبرها رجع للعامة ومنه وقد
المقضي وقد اشتمل البيان على مسألة من الغنية قال بعد ان مر لمحسن اسقطت سقطا استبان خلقه حكم
بكونها حاملا منذ ستة اشهر في الدقا ومنذ اربعة اشهر وهو الاصح كانه المنقح كالسنة في الد
الناس ولا يخفى انها اذا كانت حاملا وحسب عليها فمما تركت ثم رجع لذكر الدرس الصامعي وقال
كانت ترى الدم امام حبيها ثم اسقطت سقطا مستبين الخلق تنقض ما تركت من الصلاة اربعة اشهر
وما انظر من العيام نيا على ما ذكر في المسقى هشام عن محمد بن روح امره لم يكن قبله لعاد وجع وبنيها في
بولد ما قل من ستة اشهر من النكاح فالتكاح فاسد عندي وعند ابي يوسف لانه تزوجها وهي
حامل وان جات به قد استبان بعض خلقه لاكثر من اربعة اشهر وعسا فالتكاح جائز وان جات به لاقل
فاسد انتهى وهو دالة تزوجها وهي حامل ان الخلق يستبين الا في ثمانية عشر يوما وبيان الحق
التي هي اكثر منه المعبر لاحمال مقاربه النكاح للحكم وقد تعرضت لعدم الترك وهو بام القضا
بالسقط المستبين في المبسوط وفي العناية ان الحامل لا ترك الصلاة بكل حال لانها ان سقطت
ما ذكره من الدم حيضا والا فموجب وهو متردد بين الطهر والحيف ولا ترك الصلاة بالشك ولا
تردد في الحامل لان الحمل قربة ولا يخفى ان المنطوق هو قول الدقا الصحيح القول الاخر
وها هنا نظرا آخر ينبغي التنبه عليه وهو انه وقع في عمان المنقح استبان بعض خلقه والذي
حكى ان استبانة بعض الخلق لا يكون في اقل من اربعة اشهر الا يوما كان من الزجر الدرك المنقح
ان يقال ان كان ولدا كاملا لخلق تنقض صلاه ستة اشهر والحال ان اخذ بالاحتياط واسم اعلم
دم القلب والكبد الطحالات طاهر وفي القلب قول كالموان يزبر

الكبد في النظم بكسر الكاف وسكون الواو والجوز منه فخرها ككتف وزبر مني للحج
والزبر الكتابة وقد اشتمل البيت على اربع مسائل من الوضوء للناطق **الاولي** دم القلب
الثانية دم الكبد **الثالثة** دم الطحالات طاهر كلها وقد لخص في الكري ما اذا
من غير متحافيه في الكبد قال المؤلف وينبغي ان يقيد به دم القلب على القول
بانه وفي القلب من الزوري **ف** ولو اصابه دم القلب ينقض من الدم الطاهر

ما سبق في العروق او ملطبا بالحم فاما التايل فلام ومن المحيط وقال عن بعض المواضع الدم
الذي في القلب ليس بشئ وليس نجس ورايت بخط بعض الفضلاء انما لم يعين الموضع المقول
عنه اشارة الى ان هذا القول لا يلتفت اليه اذا لامح ان دم القلب نجس ونقل في
القبية عن الجامع الاصغر عن بكر العياشي الدما كلها نجسة مسفوحة وغير مسفوحة
ودم القلب النجس ونقل في النجس عن الامام اي كماله ساكف مثله سواء وان
الغلابي قال ان الذي ليس بسفوح ليس نجس ولقوله قال اي كماله قال بعض
استاذيننا قالوا كما قال للقبية ابو بكر **الرابعة** المران نقل المصنف عن
القبية ان مرارة الشاء كالدّم وقبل كونه خفيفة عند طاهره عند طاهره
وهي الواقيات اصنام قال **تقريبه** رواه نجاسة دم القلب مفرومة من النظم
عند التشبيه في عجز البيت لان روايه الطهارة قد تمت في صدره **قلت**
حكم المران غير معلوم في جوى البيت ولا في التشبيه به فان قلت هو من التفسير في اوجه على الطهارة
كما اسداله يقول او لم نقم بالاثبات في القلب من مساوي قولين في النفس كحرمة التشبيه
لاقتضائهم لغير الاقوال الثلاثة التي فيها فاستحيى الله تعالى واصبحت بين الامم وذكر مسئلة
المران بتفصيل الاقوال في بيت لخر فجلت موضع قوله كالمران بالجات والبيت الذي الحقته هذا
وغلط نجس المران وهو مخفاته والمالك الذب يظهر
فوق غلط بني لما سرفاهه والذب صفة الامام المالك وهو هذا في الحسن من الله عنه يظهر
اي جعلها طاهرة وليس علم **فدع** عن مذهبهم قال في القبية في اتيار دم الحلال الرخا في دجا
دخيت واظنيت الما قبل شئ يطها نجس الماء العجا وما طابق الي اكلها الا ان كل المرر البرسا
في اكلها وقد لحقته في بيت فقلت **وتنجس بالعلو الدجاجة ذكيت** واباؤ بها وليس نظير
وساى ما زيد في هذا في قباب الكراهية اي ان الله قال **وعداها عن الكلاب نجاسة وطاهرة** قال **الامام المطهر** في
للمصاحف على ما هو المعروف في طاهر شلجنا وانه في النظر قوته مقابلته بقول اللام وقد اشبه البيت
على مثله من القبية وغيره وهي نجاسة على الكلب وعدمها قال في القبية من الجد للاموه نف

في نجاسة الكلب والذي صح عندي من الروايات في النوادر والامالي ان نجس اجن عنها ومبنا وخيفة
ليس نجس المران وقد صح قولها لعمري المانع وبعضهم فرع فروعها تخرج قول الامام والطهارة المرد التبريد والنجاسة
لنصار الفقه او البيت والصح من المذهب الاول طهره القوي
ولو علم كل عضو نجس بالاعباء نجس والغضبان ليس بوشرة
العضو بالصبر والسكر كل لحم ودم بقطره وقال المصنف ملاعبا حال من الكرم وهو سائغ
ذكره سيبويه وان شئت قلت لاعبا فيكون مفعولا لاجله ومسئلة البيت ان الكلب
اذا كان يحض العضو والتوب لا يخلوا اما ان يكون في حال ملاعبه او غضب فينجس
في الاول لانه اخذ بشفتيه وهما رطبان دون الثاني لانه اخذ باسنانه وهي جافة
اشار اليه في الواقيات للحسامية وفي القبية من اللوري وقال غضة الكلب
ولا يري بل لا يابسه يعني لا يجيب عليه ولا يخفي ان ما في القبية انما ينظر الى
وجود المقضي وهو الرق سواء كان ملاعبا او غضبا او هو الفقه وفي
بعض كتب الفروق ان الغضب ينشف ريقه واللعب يسيله والى ذلك
الاثنان بقولي في منظومة الفروق ولو علم كل في رضاه ونجاسة
تجس في الاولى من العض موضع وذلك لان الغبط نشف ريقه
ومر اللعب تلقاه يسيل وللساء لم **فما نجسوا او البرز والعبر**
وفي خروده ود القتر خلف وماوه فاشتمل البيت على اربع مسائل **الاولى** خروده ود القتر **الثانية** ما ان الثالثة
بزن **الرابعة** عينه قال في القبية فتاوى القاضى البديع ما ان ودود
القتر وعينه وخرو طاهر ثم رما ابو يوسف الرخا في لحم الائمة وعمر الحافظ
مسلة ثم رما لجد الائمة الرخا في عن عبد الكرم ان خرو نجس وشار اليه
بقوله وفي خرو ود القتر خلف وفيها بعد ان رما فتاوى العصر على
بقوله ود القتر جاز ثم رما لاصل وقال هذا بغير والنو طاهر ثم رما للسهم قيدي
في اياته قال هو طاهر ولا اعرف له نجاسة وعند الشافعي نجس وقال المصنف

ان الماء يحتمل ان يكون المراد منه ما يوجد فيها ملك منه قبل ادراكه وهو يشبه
اللبن ويحتمل ان يكون الماء الذي يغلي فيه عند حله حريرا وعدي ان اراد هذا الظاهر
وفي الغايط **الاتفا للرج** ولعبت **وقولان عند الجزع عنه يقر**
الغايط في الاصل اسم للمكان المطين فخر لا ير يقصد الحاجة كني عن الحاجة الخمس
مراد لاق المحل واران الحال والاتفا مبتدا والرج متعلقه **وقال** كخبر في الغايط
متعلقه او متعلق الاتفا ايضا في ضم غنقه وهو متعلق الجزع ومسألة البيت من القصة
رمز العاصي عبد الجبار وسيف الائمة الثاني **ف** شرط انالة الرليحة عن موضع الاسماء
والاصبع الذي استحي بها فان عجز لم يضر ثم ذكر للاسجاني وقال لا يظهر ما لم تزل الرليحة وان
بالع قال صاحب الغايد والناس عنه غاموز **اقول** وربما سقوى ما في الدخيرة
ولا توقيت في زالة الفجاسة اذا اصاب الحجر او الاجر او الاوي بل يغسل حتى يغسل على
الغايط طهارته ولا يبقى له راحة ولا لون ولا طعم وفي العينة لولاه برهان صاحب الحيط
غسل التوب عن الحمى ثلاثا وارجعها فانه طهر وقال يوسف الرحامي وعمر الحافظ لا يطهر
ما لم يزل الرليحة وقال **تنبيه** الذي يظهر ان هذا المفعول فما زاد على قدر الدرهم اما ان
فلا يشترط منه زوال العين فضلا عن الرليحة بدليل جواز الاستحجار والله اعلم **قلت**
معامل ان مع هذا ما قيل ان عدم اشتراط زوال العين فضلا عن الرليحة اعلاه في حق المحل
اذ لم مع الفجاسة مائة تكمة لما غسل وذلك مجاوردت الفجاسة الموضع للستى شرعا فزادت
قدر الدرهم ونقي اثرها وهو الرليحة فلا بد من زواله لتحقيق الطهارة فالله في الدخيرة انقرو
القاعرون على ان المستحي بالاجار اذا انقسط اعتبار ما بقي من الفجاسة في حق العورة حتى لو عرفت
وسال عرقه لا يمنع جواز الصلاة ولو صار اكثر من قدر الدرهم فذكر كما اذا جلس هذا المستحي في
الماء وان الصبح انه نجس الماء وهذا شاهد لما بحثه عند التأمل لان العرف موضع ضروره
خلاف الماء والله اعلم **فصل كتاب الصلاة** وهي اربعة الدعا
وشعادت وكعب وسجود وهي ما حو من الصلوات على الاول في سنته وفي الثاني في موضع
وتقولها الوسطى هي العصر والظهر وفي الصبح والفرصين والخمس بذكر
واحدة منها وظهر ومغرب وعشاء وقيل الصبح معها بخير

كتاب الصلاة

وفي غير قول وجوف وجمعه وقيل جماعات الجميع واكثر
اشتملت الايات على ثلاثة عشر قولاً في الصلوة الوسطى المحض عليها في قوله تعالى حافظوا
على الصلوة والصلاة الوسطى والمات قال كلها في الغاية **الاول** انها العصر وهو ارجح المات قال
عندنا ونقل الطحاوي في شرح الآثار انها المذهب **الثاني** انها الصبح وجمهوره
من الشافعية لانها من ثار بين يليلتين **الثالث** انها الصبح والعصر معا واليه الاشارة
بقوله والفرصين واليه مال بعض المالكية **الرابع** انها الصلوات الخمس المفروضة **الخامس**
ايها واحد من الخمس مبهم اخفيت كلمة القدر وساعة الجمعة ولخاف من الغزى **السادس**
ايها النذر وروى عن نمون الصحابة ونقله الشافعي من الشافعية عن القذوري عن الامام ابن
حبيب عن ابيه عنه **السابع** انها المغرب لانها من يليلتين وثار بين يليلتين **الثامن**
ايها العشاء وحدها **التاسع** ايها الصبح معا واليه الاشارة بقوله وقيل الصبح معها فجر
وهو محكي عن ابي الدرداء رضي الله عنه **العاشر** ايها العصر واستضعف الموقف
وجهه **الحادي عشر** ايها صلاة الخوف تحالفها بقية الصلوات **الثاني عشر**
ايها الجمعة بكثر فضائلها وشروطها **الثالث عشر** ايها الجماعة وقيل غير ذلك واليه
استاد بقوله واكثرنا وقد نظم والذي شرح الاسلام امتنع الله بحجته جميع الأقوال
فيها ونسجها في كتاب مفرد سمعته عليه كاملا وهو كتاب نفيس فجلدك به لا تشغ
وقد رأيت ان اذكر هنا اظهر فقط غير تغرض بل انما يراى في ذلك تكلا للفايد
وهي قوله اقوال اهل العلم والوسطى انت عشر او تسعا واستمع قولي وع
فالخمس منها خمسة والعصر مع صبح وقيل الى عشاء فاجمع
والخمس حقا او احدي الخمس او وتر صبحي او العصر او ع
مخوف وغير الجماعة جمعة او يومها والظهر والجراسع
من الغايب لانها متوسطة والعصر والدليل الاوسع
في عباد امتنع الله بحجته اشياء او لها الوتر وهو اختيار الشافعي المصري
ثالثا صلاة الصبح ذكرها الحافظ الدمي في استدلالها **الثالث** صلاة العيد

«إلى وقت ما ينقضي وقيل بعده» وقيل ولجده بل قيل أكثره
من بعد أي بعد التكبير وقد اشتمل البيتان على نوعين مخالف للقواعد
فيه أربعة أقوال قال في القينة بعد أن رقت لشمس الأمانة الخواص لو غفل عن النية
ثم نوى لجوز كالصوم ثم اختلفوا في قول الجوز إلى الشاء وقيل إلى ما بعد الشاء وقيل
إلى ما بعد الفاتحة وقيل إلى الركوع واليه أشار بقوله بل قيل أكثر وفي الغاية
جوازه إلى وقت الشاء ولم يفيد بالسهر وفي النهاية وعن الكرخي لجوز نية متاخر عن
التحرمة واختلفوا في قوله إلى متى يجوز فقال بعضهم إلى انتهاء الشاء وقال بعضهم إلى سقوط
وقال بعضهم إلى أن يركع وقال بعضهم إلى أن يرفع رأسه من الركوع ولم يفيد سهو
ولا غفلة في الكافي وغيره ويعتبر بالنية المتأخر عن التكبير في ظاهر الرواية وقال
الكرخي يجمع ما دام في الشاء وقيل يجمع إذ تقدمت على الركوع وفي الهداية ولا يعتبر
بالتأخر منها وفي النهاية أجمع أصحابنا على أن لا يفضل مقارنتها للشرع **قلت**
البيت مقيد بالموثوق فانه مطلق وإيضاح ينسب على أن المصلي عند اعتداله
وبقيت مسألة أخرى وهي ما لو تقدمت النية على الوضوء ثم تغيرت قبل أن يغسل من غير حبس
الصلاة حتى انتهى إلى المصلي لم تحضر النية جازت حلالة روي ذلك عن محمد وفي الغاية
مسألة عن الإمام والثاني قال الكرخي ولا أعلم أحداً على ما قاله أبو يوسف في هذا
ومثله في الرحمة من رواية عيسى بن أبيان فأحكمت ذلك في بيت **قلت**
«وفي ضد ذلك الصحيح بل لو تقدمت» توضيحه حيث لا غير لجبره
قوي وفي ضد ذلك أي ضد الجواز وهو المنع والضمير في تقدمت للنية ولا غير
أي حيث لا يعتبر النية والمالاه عمل هو غير حبس الصلاة والله أعلم
«وان كان القاري وأصل بعده» إذ غير المعنى الفساد مقدر
لشتمل البيت على أربع مسائل من ذلة القاري الأولى إذا لم يكن المصلي في قراءة لما يغير
المعنى كفتح لام الصائين لا يجوز صلاة وإن أعاد ما بعد ذلك على الصواب **الثانية**
قال ذكر المقييد بغير المعنى على أنه إذا لم يغير المعنى كفتح باء بعد أو كسر لا يفسد

وعزاها إلى قاضي خان وقال **الثالث** لو أصح بعد أن لم يغير المعنى
لا يفسد أيضاً فمصر المقييد المذكور قال **الرابعة** لو غير المعنى
ولم يطل بعد ففسد الصلاة ففهم من قول الفساد مقدر في صور المصلي
وفي فتاوى قاضي خان في الخزانة أن غير المعنى تغيراً فاحتمل أن قرأ وعصى آدم
ربه بنصب الميم ورفع الهمزة أو قرأ الباري للمصور بنصب الواو يعني منضم
الراء أو قرأ أنا بحسب الله من عباد العلماء برفع الهمزة بنصب الهمزة أو لم يقرأ
اللام ومن غير الذين يوجب الله فتح الهمزة وما يعلم تأويله إلا الله ففتح الهمزة
يروي من المشركين ورسوله بكسر اللام من رسوله وانت خبر المتزلزلين بفتح الزا
وما أشبه ذلك مما لو لم يحد بكسر فاد أقرأ خطأ تسدت صلاة في قول
المتقدمين قال واختلف المتأخرون وما قاله الأقدمون أحوط وما قاله
المتأخرون أوسع وهذا على قول أبي يوسف طاهر لانه لا يعتبر الاعتناء
المصنف في بعضها مانه لا يكفر متعمداً كقراءة المصور فتح الواو مع الواو
وإنها قراءة شاذة وجوز رسوله على أنها شاذة والواو للفتح والواو من الأول علم من
بعد ما للمواد القامرون من الثاني بعد من النظر إلى هذا التأويل البعيد على أنه مرد حيث
مثل ذلك في تحفي الله من عباده العلماء أن معي حتى أعظم أو رضى أو تحمى وهي قراءة أيضاً في
الطهرية عن الإمام أبي بكر محمد الفضل أنه قال جوابي على قول المتأخرين والله أعلم وحقق ذلك
في مثله مهم لعموم بلوى العوام **قلت** وهذا مقال الأقدمين وبعض من يحرر والواو الأضمة
فحذر «وهذا إشارة إلى الفساد وصغير يحد للفساد والله أعلم»
«وفي الظالمين الفاسقين بعكسه» ويعقوب عند القول بفساد الظاهر
لاشتمل البيت على ما قالوا بدل كلمة بكلمة كلاهما في القرآن كإبدال الظالمين بالفاسقين والمفسدين
بالحسين فانه لا يفسد صلاة أصل أول سطح والله الأسان بقوله بعكسه وهذا عند الإمام والثاني
وعند الثاني بفساد واليه الإشارة بحز البيت والمسألة في الدخول على هذا التفصيل وفساد
الطرسوي من ذلة القاري إذا ذكر كلمة مكان كلمة وكلاهما في القرآن ومعناها متقاربة لا يفسد
التمام ومثل له بما قد مره وهذا القام في الطهرية والمصنف عند تفصيل الدخول **قلت**
المراد في القينة أن وجوب أعاد مثل هذه الصلاة لا يوجب الترتيب لأن من العلم من لا يفسد

فيه لا يتم خوف فوت الوقت وهي التي عليها العمل في الدنيا وعامة كتب المذهب والاعمال
ولولم يسئل باهيا كل ركعة فيسجد اذا اجابها قال **الاكثر**
كان اولى القعدتين صلاة على للصفي والال قيد الاكبر
لا بدور البيت المذكور لا يفتل حركة همة اكثر الى اللام والغيرة في اجابها الى السئلة الممنوعة من
السياق والكاف في است الثاني يتعلق بمصدر ومخوف عامله في البيت الثاني تقديره
سجودا مثل ما سجد لوزاد والال مفعول فاعله قيد الاكبر وهو الاكبر بقوله كبر الاكثر
في الذي قبله وقد استعمل البيان على احكام اربعة وفتح عرب **الاول**
قال في العينة بعد ان رقم لاي الفضل الكافي سمي عن التسمية قبل الفاعلة لزومه السهو
والغير المسمى الكلاسي اوجبا السهو ترك التسمية من العاتجة والسوون ايضا ونقل عن التسم
اربح المومني اذا ترك التسمية في كل ركعة بلزومه السهو ثم رجع لاحساس الناطفي وقال
ولا يتعلق السهو بترك الاستفتاح والتعوذ والتسمية وتكبيرات الصلاة لعينه فيتركه
لا يلزمه السهو **الثاني** وجوب التسمية في اول كل ركعة على قول الاكثر قال في شرح
القدوري للزاهري الاحسن ان يسمى في اول الفاعلة في كل ركعة في قول اصحابنا كلهم
لا يخالف الرواية عنهم واما الاختلاف في وجوبها فعند هاتين في الثانية كالاولى في
روايه هشام عن الامام لاحقة الامرة والعج هو الوجوب في كل ركعة ولا يفرق بين السورتين عند
الاصحاب المخافة عند محمد في البزار مروي المصلي عن الامام انه ما في كل ركعة عند اجابنا
جميعا لا خلافة من نعم انه يسمى في الاول فحسب فقد غلط على اصحابنا غلطا ذم شاعرا من
قال كتب اصحابنا الروايات عنهم في الخلاف في الوجوب وذكر ما تقدم وزاد في روايتها
وروايه الحسن عن ابي حنيفة انها لا تجب الا عند الافتتاح وان قرأ في غيره فحسن والعج
انه تجب التسمية في كل ركعة وفي النهاية عن الدقاق ان الزمان فيها في كل ركعة هو قول
اصحابنا ورواية عن ابي يوسف عن ابي حنيفة ذكر في الفاتة مثله عن محمد وروي ابي حنيفة
عن محمد كذا في كل سورة ايضا الا في الجمهوريه والنظم لم يفرق بين العاتجة والسورة **الثالث**
لونه كعاد لا يسجد وهو يوحى من مفهوم التقييد بالسهو **الرابع** ان الكلا

بالوجوب وذلك يوحى من مفهوم اجاب الاكثر لها وقد مر نقله عن القينة عن الاحساس
الناطفي **والفروع الغريب** الذي قال المصنف ان اكثر الناس عنه فافلون وهو
ما اشتمل عليه البيت الثاني المشبه بوجوب السجدة قال في الوقعات عن
مجموع الواركة اذا شرع في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الفروع من التشديد
في الركعة الثانية ساهيا ثم تذكر مقام الي الثالثة قال السيد ابو انجاء في الامر
الماز يد حبيب عليه عود السهو كما هو حجاب مشايخنا غير ان السيد قال اذا قال
اللهم صلي على محمد وحبك الامام قال يجب ما لم يقتل اللهم صلي على محمد وحبك الله
الاشارة بقوله والال قيد الاكثر ونقل في الوقعات عن الامام انها يجب من اجز
قلت ولخار الامام الاستاذ طهر الدين البهائي انه لا يجب بقوله اللهم صل على
محمد انما المعنى مقدار ما يؤدي فيه ركعا وعن ابي يوسف ومحمد لا سهو عليه اصله
ابن يوسف الدماي قرا الصلاة في التشهد الاول في سنة للظهر ناسيا لا يجب علم عود
السهو وقال طهر الدين المعناني يلزمه وهو قول ابي بكر والاول قول ابي محمد
ان الفضل كذا رايته معناه الى روضة العلى ونحو في العينة الا انه زاد على النعاني
ولا يصح في البدع قبل الجمعة وبعدها فاذا اقام الى الثالثة لا يستفتح وفي البولي
يصلي ويستفتح والحاصل ان سجود السهو يجب اذا زاد على تشهد ابن مسعود واتفقوا
في مقدار الزمان الموجبة لسجود السهو على ما تقدم نقله عنهم ولهم اهل الترجيح حم
فخصت في المسئلة اقوالك ونص الامام في الصالحين ولا يخفى انه استفاد من التشهد
ان بعد ذلك لا تجب السجود ولا تبطل الصلاة مطلقا ولله اعلم بالصواب واليه المرجع
والمايت قوله **ويفسدها بعد القيام فعوده** هو من قال لا ترك التشهد
الضمير في يفسدها الصلاة وبعد القيام اي عن التشهد الاول فخر فيه ونحو
المصلي اي عوده الى القعود فاعل يفسد ما ومن موصوله وقد اشتمل البيت على
وام الى متفرقة عنها فالواسي المصلي عن التشهد المذكور وقام ثم عاد اليه صرح
في المدد البيت بفساد الصلاة وعناه الى شرح اكثر الزيلعي وانه الصريح في شرح

القدوري اذا استوي قائما ثم علم انه لم يقعد فعاد فسدت صلاته وافهم العبد
انها لا يفسد عنده طائفة وذكره في الغاية عن الجوزاني ثم اخبرنا انه هل
يتشهد او يعود الى القيام فالصحيح انه لا يتشهد ويعود الى القيام والله الاشيا
بقوله ومن قال لا ترك للشهد يشهد قال في القنية بعد ان رقم لنفسه الامة
المكي ترك القعدة الاولى في الغرض فلما قام عاد اليها ثانية وذكر انه لم يكره
العود ليقوم في الحائض في الحي ولو عاد بعد الانصاب خطبا قيل يتشهد
والصحيح انه لا يتشهد ويقوم وقد علمت في تشرح الغنية بالتقييد بالنسبة
وتحصيله في ذلك الغرض والبيت خالف عن ذلك وان كان في الفوائد فغيره
حال الكتابة فقلت **ويفسد فرضا عتوه سهره لغيره** **مجلد في شرح التكملة**
فأول البيت مشتمل على القعود المعتمد فيه من كون العود **سهره** في قوله
اذا اتصل لا يفسد بذلك لان كل شفع صلاة ولو خدر من نوم قولنا وجل دي
التحريم اي القابلين بحجة الصلاة وانها لا تفسد بذلك الذي هو التشهد
بعد كما يقول بعد من قرأته والعود الى القيام انه الصحيح فيكون لا أثر عليه
وان اكل بل لم يؤمن بالتشهد في هذه الصور والله اعلم **تنبيه** لو تذكر وهو
الى القعود اقرب عاد ولا يستوي على الصحيح ويعتبر القرب بالفضل لا سفل والله اعلم
قوله لا ينبغي بعد القيام اما مهم **اذ اعادوا الاتباع بعض بقدر**
ولا ينبغي بالتحية نفي للغايب اي المأمونين دل عليه قولهم اما مهم وهو متعول
وحوزوا فرائضه بالقوسه واما مكره بالكاف منها للخطأ وبعد القيام طرد
وخصوصية والاتباع مفعول بقر ومقدم وقد اشتمل البيت على المسئلة
المتقدمة بقوله الى الامام والمؤمنين قال في القنية بعد تقديم كلام
شرف الامة ولو عاد الامام لا يعود معه القوم تحقيقا للحققة ثم رخص في سفل السائر
وقال لعود معه القوم والله اشارة قوله والاساء بعض بقدر والله اعلم
وسن ياكيد الجماعة واقرب كفاية او عينا او واجب فيوزر
سقط تنوين بتاكيد لا لبقا لام الجماعة الناكدة وكايد ورا البيت الامام

حركه ثم في الاول والاولى واجب والوزر الاثم والمعنى انه ياتم تاركها وقد اشتمل
البيت على أربعة اقوال في الجماعة **الاولى** انها سنة مؤكدة وهو قول اكثر
نقله في الغاية ونقل عن شرح جواهر زيادة انها مؤكدة غاية التاكيد ومثله في
القنية قال ولو تركها اهل ناحية اثموا ووجب قتالهم بالسلح الا ياتوا
شعار الاسلام وقال بعد نصهم ولا تقا لهم **الثاني** انها فرض كفاية نقلها
صاحب القنية والغاية وبه اخذ الطحاوي والكرخي وجماعة **الثالث**
اتها فرض عن نقله صاحب القنية **الرابع** انها واجبة نقله في القنية والغاية
وايه مذهبي العراقي وانه ياتم بتركها مرق وقال المصنف انه اليه اشار بقوله
فيوزر وعنده الجوزاني ان ياتم اذا اعاد تركها ومثلي في الحققة وشرحها البدع
على الوجوب وقال في الغاية انه قول عامة المتأخرين في الحققة انه قول محمد بن عيسى
الامول في القنية تسميتها واجبة وسنة لو حرمها بالسنة وهو معنى قول بعضهم
تسميتها واجبة وسنة مؤكدة سواء قال في البدع انها على الرجال العتلاء
والنساء الا حرموا القادرين عليها من حرج واذا فاقته لا يجزئ له الطلب في مسجد
آخر لا طواف بين محابها لكن ان اتي سجدا بوجاهة ادرها من حرج وان صلى
في مسجد حرمه فحسب وقد بسطنا القول عليها في كتاب الموسوم بالاشارة في الرمز
وحيث ان الحرج والادلة وليس اعلم **قوله** **وان يسكت الجيران للترك باثموا وتاركها غدير عذر**
المراد بالترك ترك الجماعة والضمير في تاركها الجماعة وقد اشتمل البيت على مثلين
من القنية والغاية مفرعين على تقدم **الاولى** في القنية وهي بانه النظم قال
بعد ان رقم لنفسه الامة لطلواني وعمر الحافظ وغيرهما ترك الجماعة لعذر عذر عليه
التقوى وباتم الجيران بالسكوت عنه وهي **الثانية** في القنية واول النظم قال
المصنف عذر في الغاية الى شرح الامة وعمر الحافظ ثم نجم الامة يشغل بترك
القنية لا ونها ولا تخضر الجماعة لا بعذر ولا بعذر الامر والمودن والجيران

بالسكوت عنه ولا تقبل شهادة وقال ايضا يشغل بتكرار اللغو فيفوت
الجماعة لا بعد خلاف تكرار الفقه ومطالعة كتبه فانه يجد في تركها
ثم جعل **الاول** على المواظب للترك تهاونا وكاسلا **والثاني** على مواظبة
ذلك وتركها اشتغالا بالمعنى ينفع نفسه والمسلمين وهذا بعينه في الفقه
ولعل الشرح ينفذ منها وعزى الحكم الى القاضي البديع قال وكذا الجواب
هذا التقطيل حسن **قلت** حمل الاول على التبرع على قول القائل بالوجوب
والفرضية والثاني على قول القائل بغيرهما اولى ووفق لطريق اهل العلم وهم
من عجز البيت جواز الترك للعدو بواب الخير ان على الامر ثم العذر المجوز
للترك **فقل** في القصد عن صلاة الخلافي انه المظهر والرد الشديد والظلمة
والشدة والحق والخير وذكر عن شمس الامة لخاله الرجل ونقل المصنف
عن الغاية خوف الخرج في حضورها وقال محمد بن نجيب لجمعة ولا جماعة على الامر
والمعذور والزمن والاهم ومقطوع البدن والظن بخلاف او مقطوع الرجل
او المفلح الذي لا يستطيع المشي وان لم يكن به الم والشيخ العاجز وفي البدع
انها لا تقبل على الاهم والزمن مطلقا وعدوها تحت اذا وجب قايما او حاملا
وشئنا ما لم يشرح الصلاة انه في الاعنى بالاتفاق والخلاف في الجملة **الحكم**
في الدراية قال محمد بن نجيب على الاعنى وقد تقدم عن الغاية لكن الخلاف ثابت في الجملة قطعا
ويمكن ان يكون كلام محمد هذا كناية لذهب الامام عن القول نفسه وقد سئل ابو يوسف عن
الجماعة في طين فقال لا بتركها والله اعلم
ومن لم يجد يصاح في الصف فرجة تفرد خلف الصف والمانع من
وقيل جده معه من الصف لخر ابي ابي صالح الركوع بوجوه
ومنهم من ان شاؤا لم يجزوا وفي عصرنا قيل التاخر **الصدر**
صالح ترجم صاحب والفرجة المكان الخالي من المصلين وهو مفعول يعذر وتقدير
جواب من اخرج من الخلاء المحرم معول المصدر الذي هو جده وهو مبتدأ في الخبر

عليه

العايد على من وصرف آخر للفرج والي يتعلق بقوله يؤخره ويؤخرهم يعود او لها على من والثاني
على اهل الصف وفي عصرنا يتعلق بالتاخر او بالنصر والتاخر مبتدأ وموقيل انصرخه وقد
استعمل الامامات على مسلة اذا اتي الصلاة فوجد الصف موصلا فرجة فيه واقتوال العلماء
قال في القينة بعد ان رمز للمسلمين بجموعته التي جماعة ولم يجد في الصف فرجة يقوم وحده ولا يجد
لعله ثم رقم الحسن وقال وقيل يقوم وحده ويجد وقيل يجذب واحدا من الصف الى نفسه فيقف
الجنبه والاصح ما روي هشام عن محمد انه ينتظر الى الركوع فان جاء رجل والاعتدال اليه رجلا او جلا
في الصف قال مولانا البديع في القيام وحده اولى في زماننا الغلبة للجمل على العواذ فاذا جرح تستصلا
وقيل في الغاية ليجد اذا خاف فوت الركعة ما اذا علم انه لا ياتي به وفي شرح الاستبصار ان العاصم جرح
واولى في زماننا ولا يخفى عليك ان النظر غرضه ان يفتله في القينة لانه لم يشد الى ما قالوا انه الاصح ما روي
من محمد ولا ذكر القول بانه لا يجذب لاحدا وان يفهم من التقدير ويكرر مسلة الخبز وعصره مما يحرم من القيام
في زماننا فقل التي تستعمل في الاقوال الضعيفة من الاخلال بما يقيد به الحديث في الغاية فلو كان الظاهر
تفرد خلف الصف عام فرجة ويجذب شخصا قبل والبعض ينكر
ويخرج ان الخدب عند ركوعه لنا لنا او انه الصف يعسر
ويقيد جذب ما تقدم الاذي به وفي عصرنا قالوا التوحيد انصر
ص ومن خلف خان يومى صلاه بعد على ما سعى وحسره
قال صورة المسئلة من ادى صلاه خلف الحاي اي دأبه وعادته تحبته الحرة كما سألته تعالى على صفة
تعالى قال في القينة ينبغي له ان يعيد صلاه نفولي بحسره عن قراءة من الخلق او يقرأ من صلاته ثم
فعل عن الغاية عن بعض الفتاوى اذا كان يرك في القلة ويكنو الخ لا يوم الناس ولو لم يمنع واحد المصنف
من هذا ان من ترك ذلك منه بل قد سبق لسأله احبانا لا يعيد ومن صلى خلفه وفي القينة رقم للورى
وقال ان كان الامام في قائه على نفسه قضاها ان كان ذلك فصاقة على ان لم اقف على مسلة النظر في تحتي
بالقينة واعلم مسلة النظر تفيد انه ينبغي العودة مطلقا علم نيتنا بوجوه التي منه في تلك الحالة اولم يعلم في الظاهر
ان الاعاد على وجه الاحتياط واما مسلة الورد فينبغي على العلم بالحق في تلك الصلاة وظاهرها وجوب الاعاد
ويستحق الفرق بين الحق والخطأ وبين الحق والخطأ وبين الحق والخطأ وبين الحق والخطأ وبين الحق والخطأ
وقد اختلف في مسلة الاثغ وفيها اقوال منها انه كان يمكنه ان يتخذ من القرآن ليات ليس فيها تلك الحروف فقل لا الفاقة
فانه لا يقرأها فان قرا مع اسكان القراء لغيرها فالتحج انه لا يجوز صلاة وان كان لا يحسن في غير ما قبل سكت ولو

فقرأ نفسه صلاة وقيل بغيره ولو سكت ففسد صلاته **قال** الصمد الشهاب الخوارزمي في جنس هذه المسألة ان يجتهد الليل والنهار في تجميع هذه الحروف فاذا لم يجمعها ففصلاته جارية وان ترك جملتها فاسره ولو ترك جملتها في بعض عمره لا يفسد ان تركها في باقيه ولو تركه ففسد صلاته وقد خلت في بلاد اسات حال الفتا **فقلت**

والأشأن ان يلتقي مع الأمانة ولا يقع فيها ان عداها فتمسك **سد**
وان لم يجد يسكن ونفسه ان **فلا** وبالعكس قول في الدواوين **سطر**
والا في التجمع عند عرس وفي تركه **الإستل** وهو **الحذر**

المساردا لأمم الساعة لاها أم القرآن والمصير في فيها وعداها الآية وفي نفسه للصلاة وكذا في نفسه والغير في تركه للاجتهاد في التجمع وفي البراءة لوقوعه في الصلاة كان لها كراهة الترتيب الحمد لله الرحمن الرحيم بعد امثلة ثم ذكر ما ذكرناه من الاجتهاد في التجمع وفي الجواب ثم قال وكان جواب الجواب عند تقدير الامانة من لا يقدر به وبه انني ابراهيم بن يوسف وابو مطيع ومحمد بن ادهم ثم ذكر مسألة الاثني عشر وأنه لا يقدر به ثم قال وكذا الذي لا يقدر على اخراج الفاء الاستكراذ ومن لا يقدر على التلفظ بحرف من الحروف وكذا ابن يوسف في غير موضع ولا يقدر في موضعه لا يؤمر ولله اعلم

وقد كرهوا بعد الفراغ فتعود هرة **للسنة** **في الخلق فيما تصور**

المصير في كرهوا للاجتهاد وفي فتعود هم للمصير بعد الفراغ **هرة** ولان السنة يتعلق بتعود هرة اي لاجل السنة فيما تصور اي بتصور اشتمل البيت على مسألة من الاجتهاد شرح الخوارزمي ان الفتور بعد الفراغ من العواض التي يتصور فيها التفرق بعدها لاجل الدعاء مكروه قال وجعلت الدنيا من يتصور للتخفيف والذي يتصور بها السنة ثلاث صلوات الظهر والعصر والمغرب والعشاء وما به كل صلاة بعد لها سنة بكمه القعود بعدها بل يشغل بالسنة لئلا يفصل من السنة والكثيرة وفي لقيتها رقم نظير الدين المرغيناني وقال آخر السنة بعد الغرض ثم ادأ في آخر الوقت لا يكون سنة ثم رقم لعين الامية الكراسي وقال يكون سنة وذكر عنه في موضع آخر الكلام بعد الغرض لا يسقط السنة لكن يفتقر لوابه ثم رقم صلاة الكلاي وقال كل عمل ينافي التجره ايضا قال عليه عنه وهو لا يصح وهو ما في الرادى والافضل في السنة المتأخره عن الغرض للبيت ان كان يعلم انه يصلي في البيت فلا فالجهد افضل وكذا في الجمعة والوتر في البيت آخر الدليل افضل وفي السنة بعد ان ذكره حيث

تن

التيقن وان اقتضت الحاجة **فجاء** سنة التوبة ثم التطوع بعد الظهر ثم التطوع قبل العشاء ثم التطوع قبل العشاء **قال** ثم لا يفضل ان يكون كله في بيته الا التراجع والله اعلم بالصواب **وهو لو حفي قام خلف مسلم** يشفع ولم يسع **ونم فوتر**
ويكره في غير الصيام **طاعة** لها وبه قيل **انفرادك لجدر**
وحزني مع من لم يزل يوجو وعن بعضهم **والمقدم الظاهر**

مسلم بكسر اللام المشددة وجماعه مفعول بالربيم فاعلة وضميرها الصلاة الوتر وفي شهر الصيام وانفرادك مبتدأ واحد وكسر الخاء والحله معول القول وضمير جزي للوتر وكذا في وجوبه وقد اشتملت الايات على سابل متعلقة بصلاة الوتر **الأولى** لو اقتدى حفي في الوتر بتاقي او غير من مسلم على راسي الركعتين صح اقتداءه وكان اذا سلم امامه على راس الركعتين لا يسلم الخفي معه **ويصلي معه لقيه** الوتر لان امامه لم يخرج بالسلام عن صلاته عند ولانه يجتهد فيه كما لو اقتدى بامام قد رعت وري الامام انه لا ينقض وضوءه صح اقتداءه به لانه يجتهد فيه بطهارته صحيحة في حقه **ذكر** ذلك البراري في شرحه **فقال** الطرسوسي فيه نظروا فان القاطع للحجبة وجد وهو اللام بين الركعتين والثالثة وصلاة المأموم عليه على صلاة الامام مكنت لحسن ان يقال فيها معه وقد انقطعت وبالله امر ايضا والوتر عند الثالثة والثالثة وعند الثالث **وقال** انه لم ير من اصحاب من اشغى الصدر بالكلام على هذا الموضع وقال غيره لا يقع الاقتداء بفصل الركعات فبيل وبه قال لا كثر من وناقشه للمصنفه ان اشغى المعنى الذي اراده ثلاثي **وقال** ان البراري اشار الى جواب بطر بقوله لانه يجتهد فيه وان نوي الوتر عند الشايعي الواحد بمطمنوع **ولعل** عن المرد ان الله ركعة وادى كالم ثلاث واكثر احد عشر **قلت** اما قوله ان اشغى المعنى الذي اراده ثلاثي بمعنى ابتداء من الرباي ممنوع ففي القاموس شفي بنفسه مراده طلبه الشافى وهذا الموضع مع سلم البيت الثالث ما يحتاج الى تحذر لاختلاف اقوال المتأخرين فيها فبعضهم قال ما سمي عدم الاقتداء به كاي شعربه كلامه فامحان والفتاوى الطهرية وقد تكمل تحريرها وما بعدها وسار اعشاري اي المقتدي او الامام كما في المسمى بالاشارة **الفرز الثاني** من الدعاء والظاهر في كراهة صلاة الوتر جماعة وفي الكافي ولا يوتر جماعة خارج رمضان للاجماع وفي الخمس والزهد **فقلت** في المصنف المقتداء في الوتر خارج رمضان خوفا لانه لا مانع من جهة الاقتداء **الثالث**

ايما افضل في رمضان صلاة الجماعة او منفردا فقولان في النهاية اختيار المنفرد بها في منزلة عن علمنا ونحو
 مخرج ابي بكر للربيع وفي فتاوى قاضي خان والنهاية التخيخ ان الجماعة افضل ومرفوعه قتل منهم الفكان
 مع بيان الراجح والراجح **قلت** في الطهريه واختار في الجلاله النقي ان الوتر والجماعة في رمضان
 احب الي واخترنا علما وانا رحمهم الله ان الرجل يوتر في منزله في رمضان ولا يوتر الجماعة وكذا في الكوفة
 وعلى ان الجماعة لم يجمعوا على ان الجماعة فيه كما اجتمعوا على التراويح وهذا يقتضي ان الذهب خلاف ما صح
 قاضي خان وان ينجح منه ليقول اي عمل النسي في اختياره المذهب والله اعلم
الرابع لو اقتدي في الوتر بزمان سنة ففي المحيط عن الامام محمد بن الفضل **قلت** ان كلا
 بنوي الوتر ولم يختلف اليه انتهى وبما بان العبر من رأي المعتدي نفسه حكي في القسمة
 عمر الحافظ الجواز معلا بصعب الوجوب وهذا الوقت القراء في الركعات كلها ثم **قلت**
 عن شرح الارشاد وملاه كولا في عدم الاجزاء قال في شرح الارشاد انه باجماع اصحابنا انه
 اقتدا المفسر بالمسئل وكان المصنف اخذ القول الاول والى ذلك اشار بقوله والمقدم الظاهر
 وفي شرح الارشاد ان الصياغة لكل صلاة العيد فانه سنة عندنا واجبة عندنا وانما يريد فيه
 خلاف قال في النهاية وهذا الذي ذكره من اقتدا المفسر بالمتنقل لا يستقيم لان الصلاة تتخذ
 وان اختلفا لا اعتقاد بحقيقة لا بالحقيقة لا يجب عليه اعتقاد العزم فاستوى ما كن العلة الصحيحة
 المانعة من الاقتداء لا يخرج بالبلد من الصلاة فلا يجوز الاقتداء به كاجل كذا وفي التجنيس والمزيد
 اذا اقتدي في الوتر بزمان سنة وهو راء ولجبا ينظر ان كان بنوي الوتر وهو راء سنة او تطوعا
 حاد الاقتداء بمنزلة من صلى الظهر خلف اخر وهو بنوي ان الوقع سنة او تطوع وان كان اقتدى بالوتر
 بنوي التطوع بمنزلة من صلى الظهر او بنوي السنة او بنوي السنة لا يصح الاقتداء به يصح اقتداء المفسر
 بالمتنقل كذا ذكر الامام وهذا قول بالتبطل من غير ان المصنف وهو اولى بالعلم كانه اعز
 بالحققة في سنته **قلت**

وان نوبا وتلا يصح اقتداء به وان سنة بنوي فلا البعض بذكره
 والله اعلم

وقادية المنذوب بل على بعضهم اذا ما زيد النقل من قبل تنذر

سنة البيت في القسمة قال بعد ان دفع لشمس الحجة لكي اذا النقل بعد النذر وافضل من ادائه
 بدون النذر ثم ومن بعض الائمة اكرامه قال اذا اودان يصلي فاول قتل ينذر ثم يصليها فاقب

يصلها

يصلها كما في **سنة** الوتر والمسنون واي بالمندور فهو السنة وفي القسمة عن باح الدرس واليد
 صاحب المحيط انه يكون اثنا بالسنة والله اعلم

وفي كل شفيع في التراويح يتبدي **بسم الله الرحمن الرحيم**

اشتمل البيت على مسألة من الواقعات والعبادة انه في التراويح ان علم بفعل الزيادة على الشهد
 لا يزيد ويقتصر بالشهد لان الدعوات ليست بغيره ولا سنة ولكن اذا كبريا في التنا في كل كبرية منها
 يعني في اول كل شفيع والمراد بالشاء سبحانه الله ويحرك الى آخره وفي الغاية المختار ان لا يترك الصلاة
 ولا ثبات للافتتاح ومثله في البراءة ما ان الصلاة فرض عند الشافعي وبحيثا ط فيه والله اعلم

وان شكل المسوق في قد رما بقى **فقد رما معه الفساد مقدر**

اشتمل البيت على مسألة من الواقعات بطلان سبقت بعض الصلاة قلنا اما بتضييق اقتدي كاحد ما جرت
 فبطلان المعتدي فاسد فزا او لم يضر هو الحاد ولانما اقتدي في موضع المنفرد وصلاة الامام جارية وفي القسمة
 رقم لعين الامام الكرامى وقال شك الامام انها الثالثة او الرابعة فانظر فيما تقوم او تقوم وفي علمه حار
 لانه طلب ايمان محلا ما اذا دخل في صلاة بطلان معا لما او غاشك احدها انه سبق ام لا فاندى بفعل صاحبه
 نقصد وكذا اذا شك في قد رما سبق فاعتبر بفعل صاحبه نقصد **وهو** في مسألة النظر والله اعلم
قلت وفي فتاوى قاضي خان اذا امر احدها بكر سبق فنظر الى صاحبه بمعنى قد رما حتى صاحبه وللمر
 يقتيد به يجوز صلاه وهذا ما ينبغي ان يحمل عليه اطلاق صاحب القسمة مما سبق في قوله ولا يتردد له تقتيد
 الحاد والشهد ما اقتعله وقطيله فانه اقتدي في موضع المنفرد وهناك يوجد بالحققة **قلت**

وقاضي خان حينئذ يقتدي به **بكونها الوجه بالفرق من هه**
 والله اعلم

ويجد نال القرآن مطلقا **وسامعها في خارج يتقور**

ودلظها ان قرأ بقا سبب **ها بعد والشييان كل يصور**

السلام في القراءة للتقليل لاجل قراءة الجدة والصبر في سماعها للجمعة في خارج اي خارج الصلاة وغير
 داخلها للصلاة في بها للجمعة وقد اشتمل المسان على مسائل تتعلق بجمود التلاوة من البلية وغيرها
 المؤلف وقوله ويجد نال القرآن مطلقا سواء كان خارج الصلاة او داخلها وسواء كان محذا او جيبا او كراشا
 فقلنا ولا يلزم الكثرة والصبر والمجون والحافظ ولا ياتي بها التوهم الا بالقاء ما **قلت**
 في قوله في النظم وسيد نال للقرآن مطلقا اطلاق في موضع التقييد فانه اذا كان الثاني يوتر كما يجزى عند الامام

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the right page.

الشرحي وبه ناخذ **الثاني** يؤخذ من مفهوم صحيح وفي الرواية الضعيفة
عن الامام انه لا يجوز في اكثر من جامع واحد ذكرها ذكرها في مختلف الرواية والمجمع
الثالث للحوار في موضعين كغيره وهو يدور عن ائمتنا الثلاثة وهي باي يوسف اشهر
ذكرها عنه في مختلف الرواية والمجمع واليه الاشارة بقوله وثنا ان كل من اعتنا بال
مجازيهم في موضع **الرابع** عن الامام باي يوسف انها تجوز في موضعين اذا
كان المصنف او كان من الخطبتين من كبره او كبره في شرح المجمع غيره على ان لا يوافي
وجع الى هذا القول واليه الاشارة بقوله ثم لعقوب شارط الى اخر البيت
وهذا كله في الكافي **قلت** وفي الخبر روي عن محمد بن عمار عن ابي بصير عن ابي
مواضع فتقول الثاني وان المسئلة الرابعة رواية صاحب الامال تقول ان لم يكن
بينهما بعد فالحجة لمن سبق منهما فان صلوا معا فسدت صلاتهم جميعا انتهى وفي البايج
بعد ان ذكر الاستقار بموضع فصار يدل على ان الجوز في موضعين ظاهر الرواية عليه انما
انه يجوز في موضعين ولا يجوز في اكثر من ذلك ثم في اخر كلامه وما روي عن محمد بن ابي اطلاق في ثلاث
مواضع فتقول على موضع الحاج والضرورية وفي الحكم للزاري والاباس في المصنف في مسجد
ولا يجمع فيما هو اكثر من ذلك هكذا روي عن محمد وبه ناخذ انتهى ثم اعلم ان المتأخر هو على
مدرك الحوار في موضعين او اكثر **قلت** على الحكم بالصحة السابقة على قدسنا الامام بصلاته مع ائمة الجماعة
بشيء اخر غير ادرك وقتها ولم يؤدها بعد قال المصنف في من خطب في بعض كتب الاحكام ان يصلي
الظاهر قبل الجمعة لئلا يكون ظانا ان الجمعة هذا المجمع الكثير غير صحيحة انتهى في هذه المسئلة قد
اشيع القول فيها صاحب القينة فادرج اليه فان فيه فوائد مهمة والله الموفق **فابعد** مهمة
بجب التسمية عليها وهي ما ينقله جماعة من ائمتنا من الحكم بجهة الجمعة التي تقع بعد صلاة المغرب
على جهة الجمعة في هذا الموضع وبعد اقامتها فيه بالشرط يدعى المعلق فتقدم على الواقع المعلق انه
معلق عنه على جهة الجمعة في هذا الموضع وقد روي في دفع عليه المعلق فيكم لعتقه
ويزعمون انه تضمن الحكم بجهة الجمعة وأنه يسوغ حينئذ ان يصلي الجمعة في هذا الموضع المذكور
وهذا كما انبج منه دايما بان الحكم انما هو من طريق الدعوى فكيف يكون الحكم بالعق
حكم بجهة الجمعة فكذلك في الدعوى ولو سلم فكيف يتصور هذا الحكم فيما لم يوجد من
الحكم على تقدير دخول العبادة تحت الحكم ودونه حوط العبادة فكيف ترتفع الملازمة فيما لم يكن

Handwritten marginal notes in Arabic script on the left side of the right page.

Handwritten marginal note in Arabic script on the left side of the right page.

Handwritten marginal notes in Arabic script on the right side of the right page.

Handwritten marginal note in Arabic script on the right side of the right page.

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the left page.

من المجمع، ولما نزل اسعي في طريق يقع الحكم بها صححا واجبل الفكرة بهمة من الفاعل حتى
ظهر لي ان اقرب ما يمكن في ذلك ان يدعى على الواقعة ان هذا المكان مسجد جامع يصل فيه جماعة
الجمعة وان هذا واضح به عليه يدعي انه ملكه فيطالبه المدعي عليه باينات ما ادعاه مع انكاز
له فبقية البيعة عند القاضي باعاد مسجد جامع للجمعة والجماعات وأنه قد اذن الامام في
اقامة الجمعة فيه واقفيت بالذمة فاذا ثبت ذلك عمدت بسأله الحكم بكونه جامعاً للجمعة فيه
ويترفع به يد مدعي الملكية فيحكم القاضي بكونه جامعاً للجمعة وبلفهم واضح اليد برفع يده
بمقتضى ذلك وهذا المذهب الذي يحسب التسليم له يكون الحكم واقفاً على الحقيقة على ما علم
ودون صلاة غسل باعه وللاية يغسل كالقطاع والغسل انظر
اغسل الست على سبيل **الاول** حكم مرات من البقاء انه يغسل ويكفن ويدفن ولا يصلي عليه
وفي الكافي والواقعات غيرها اهل البقي اذا قتلوا في الحرب لا يصلي عليهم وان قتلوا بعد ما
وضعت الحرب اوزارها صلى عليهم وكذا قطاع الطريق اذا قتلوا في حال حرب يصلي عليهم قال
احد ائمة الامام صلى عليهم في غير ما اذا قتلوا في الحرب كانوا من اهل البقي واذا وضعت الحرب
اوزارها بدلتوا البقي وفي الواقعات من قتل ظالماً غسل ولا يصلي عليه **الثاني**
المات واليه بقوله وقول لا يغسل قال في الدرر يصلي على اهل البقي ولا يغسلون
ولكنهم يدفنون لا يطأه الاذي وذكر في الكافي في تفسير البايعي روايتين ورجح المصنف
للفعل لقوله انظر لان الغسل سنة بني ادم وعليه الجمهور **الثالث** قطاع الطريق
وقد تقدمت في الواقعات قال المصنف وقيل لا يغسلون ايضاً وكذا المصنف للسل
وانكاره في للمصنف في الواقعات انه منزه قطاع الطريق المحاربين يغسلون ولا يصلي عليهم
وفي المجمع وقاصي خان ان قتل نفسه عملاً يلحق بالبايعي عند ابي يوسف وعند جماهير الحق
يل يغسلون ويصلي عليهم وفي النهاية الماتاق على قولها في قتل نفسه خطاً وفي المتن اختلاف
المتأخر وكان للكاوي يقول المصنف عندي انه يصلي عليه وقيل يؤتى عند الميامين وقال ابو
الابصلي عليه وكان السعدى يقول بصله لانه باع على نفسه فان قتلته يؤتى وفي التبيين
رقم لصلته الخاوي وسوي من العابد والمخفي في الغسل والصلاة وفي الزاوية انه لا يصلي عليه
والله الامام في ايمان القون والعشائر ففي واقعات الحساوي ومشايعها جملوا حكم القاتل
بالعصية حكم اهل البقي والمصنف في القتل حال الحرب او بعد المخذ كما في الحقيقة فيقتل

Handwritten marginal notes in Arabic script on the left side of the left page.

Handwritten marginal notes in Arabic script at the bottom of the left page.

كذلك لصوص الليل مقتول عصبه في عامد في نفسه الخلف يدكر

المشار إليه هو الباقي لصوص الليل ومعمول العصبه وقد اشار
عمر البيت الى الخلاف السابق في قاتل نفسه عمدا والله اعلم وقد رايته منقولاً عن جوامع
الفقه ومن قتل ابوه لا يصلي عليه وفي بيته الغصه لعبد المؤمن التوقا في ربه لا يصلي على
من قتل احدا ابوه والحقته ايضا في بيته فقلت
ومن صلاه تحمق قال والد والدن والوجه فيه مسنور
والله ولي التوفيق والارشاد

وصل على الميت شهيد بن بدونه ودين لنا في المسلمين فقدر

الاضيق في بدونه للفضل ودين في الغسل والصلاة وفي البيت مسئلتان الاولى
حكم الشهيد وهو انه يصلي عليهم بدون الغسل قال والشهد الكامل عند ابي حنيفة
كل مسلم مكلف طاهر قتل ظمناً بائناً كانت في قتال اهل الحرب او البغاه او قطاع
الطريق وبأية جراحة في غريم ولم يحس بقتله مال سوي وجوية كسره الابون
ولم يضر عليه وقت صلاته كالموت تصرم القتال ولا يومر وليلة حال القتال ولم يسمع
حياته شيء في موافقانه في العقود سوى التكليف والطهارة والمالة الجارحة ذكر
ذلك في النهاية عارفاً الى الميظ وشرح الاسماحي والمواد ان هذه العقود معتبر في ثبوت
هذا الحكم وهو عدم الغسل فان من عده هذا الوصف هو به شهيد وان
لم يثبت له هذا الحكم **الثانية** ان الغسل والصلاة عامه لسائر الميظ
ولله اشارة الست اودك لما فيه من اكرامهم وطلب المغفرة والله اعلم
وان اشكل الخنج فانت فيهموا وقد قال بعض الكولير بطهر
اشتمل البيت على غسل الخنجي المشكل قال في البدايع ما محمله انه لا
لاجل الرجل ولا لامة ان يغسله نفقة الختالين فيه وانه يسميه رجل او امرأة
فان لم يكن دارجهم منهن يسميه بخرقة ويكف بصره عن ذراعيه وفي الخنفس
واليزد انه يغسل في الكواند المراد به ثوب يتخلل الماء ولا يصفى ما تحل
وتحب المصنف من الطر شوي كيف نظم الفروع مع عدم غرابته وكيف ذكر

ما نقله المصنف عن التختين والمزيد من قبل البحث لنفسه وهو الغيب الذي كان ينبغي ان ينظم ولا يجب
كانه لم يقف عليه منقولاً فاوردته على سبيل البحث وكان دليلاً على فقهه وصوره فراه ثم
قال المؤلف وكان ينبغي ان يقال انه يشترى له جارية من ماله تغسله فان لم يكن له مال فغسل
بيته لاسمائه كما قالوا في ختانه ثم ادب على الاعتراض به لا يملك بعد الموت بان هذا وجه الضرورة
قلت وعندي فيه بحث لان حالة الختان حاله يستقيم له فيها الملك بحيث يترتب عليه
مرات الملك من حوازل النطود وغيره واما بعد الموت فلم يبق متصفاً بصفات المالكين اذ لا ذمة له
والمالك صار حقاً لوارثه فكيف يتصف بالملك مع حوازل كون ذلك من حواجز الضرورة للاكتفاء
بالنيم او الغسل الكوارة ولا تعرف في الشئ حاله بملك فيها الانسان بعد موته شيئا بعد
عنه ميراثا الكوارة قد استدل في بحثه منقولاً في النهاية فانه فرق بين الختان والغسل بان سري الجارية
له بعد موته لا ينفذ اباحة الغسل لانه لا يملك ما لانه لو كان له جارية ملكه فانت لخصي تزول
عن ملكه ولا يسقى على ملكه كاحية الغسل واذا لم يحسد القول بقا الملك كاحية الغسل لانه لا يملك
ابتداء بعد الموت لانه لو كان البغاه اسهل من الاستدلال وكان كذلك لم يحسد استغفار الشريعة لانه
استغفار ما لا يفيد انتهى والله اعلم

وافضل في الجنان آخره ولو حضرت ثقتان الافراد احدر

الجنادة بالفتح الميت وبالكسر للسرد وقيل هما القتان ومن الاصحى لا يقال بالفتح وقد
اشتمل البيت على مسئلتين غريبتين من الفقه **الاولى** قال بعد ان دق رطلين لامة الكراشي
ولا في الغسل الكراشي افعل صوف الرجال في صلاة الجنان لغيرها وفي غيرها والظاهر ان
التواضع لكون شاعنه او في المقتول **الثانية** دق رطلين لامة الكراشي وعبد الجبار وقال
اجتمعت جناتان فالافراد بالصلاة اولى بالجمع لانه مختلف فيه قال المصنف لا معنى
لعموله مختلف فيه لانه لا يعلم احداً قال لعدم الاحراز في الصلاة على جناتين مختلفين **قلت**
اذالم اعلم هو لا ينبغي الحكم ولا شك ان القاضي عبد الجبار حجة في الغسل يتكفي في ثوبه خلاص هذا القول منه
والله اعلم **فرد** حسن الحقته في سنة ثلاث وتسعين لبحث وقع فيه مجلس الحاد خارج قلعة كعب
من وبين صاحبنا الشيخ الامام العلامة صلاح الدين الطرابلسي الحفي اخاه محبته وهو ان صلى على الجنان مع
الولي او اعداد الولي الصلاة او فقلت انما يفيد انها تكون غسلاً والغسل باغترس وادعوا ان يقول المذهب
انه لا يفيد فنفى ذلك الشيخ المذكور وقال ان المنقول انه يعيد وكان ذلك بعد تقدم بحث والظاهر

كلام طه نفعنا على يد عاقر في مسألة اخرى من مسائل الخائراشرت الى التحقيق فيها في شرح الكفر كذا
معضلة محرمة في بعض ما بين فاطمة له النقل الصريح من كلام الغاية للرجح ولا يشرح الشرح الهندي
والغاية للامام الزاهدي في الغاية ولو تشاجر الوليان فتقدم احدهما على الاخرى في الصلاة
جاءت ولا تعاد ولا الولي اعادها وان دفن اعاد على قبر ولا يعيد من صلى مع الاجنبي مع غير الاوليا
وقال السراج وان تشاجر الوليان فتقدم اجنبي غير اذنهما فان صلى الاوليا جاز فانه صار مودعا
دلالة وان لم يصلي الولي معه فله ان يعيد الصلاة عليه وان دفن اعاد على قبر ولا يعيد من صلى مع
من غير الاوليا في القنينة ولو صلى غير الولي فاعادها الولي ليس لمن صلى عليها ان يصلي مع الولي
مرة اخرى فحين ظهر هذا النقل ادعى انهما يقتضيان وان هذه المرحومة وان جواز الاعاد
الراحمه وقد نقل واحضار ولا يحضره انما وقد بطلت فقلت

ولمن صلى ان اعاد وليته وصل عليه مع سواء المسطر
وقال صلى النبي ليس يصلي عليه مع سواء والله اعلم فصل من كتاب الركاة
الركاة لغة تطلق ما زاد بالطهارة والنماء ثم ما تليها جزء معين من الصلوات لم يغير
غيرها شي بشرط قطع المصنعة تحت التملك من كل وجه لله تعالى اما التطهرها من الذنوب او لتمام
المال ليجبها وعقبها الصلاة كذا في المصنف كذا وانها لا يجب على كل المسلمين بخلاف
الصلاة ولا تجبها في نفسها بواسطة خلاف ذلك والله اعلم

وصاحب دين حل والخم عشر له اخذها اول محل المقدر
اقول ولم تعد على ما يورد في ان يحل الدين لو كان حرام

ضمير اخذها للركاة في الوجه موحد الدين والخم عشر مع ما له من هو ضمير له صاحب دين وقد
اشتمل البيت الاول على مسألتين الاولى في الواقات رجل لم يأتها درهم على انسان هل يحل له اخذ
الركوة ان يزعمه الدين حرام فكل المتأخرون منه والمختار انه يحل لان يده زائلة عن ماله فصار بمنزلة
ابن السبيل ويؤخذ من معزوم البيت انه اذا كان المديون موسرا وحل عليه الدين ليس له اخذها وهو
مقتدر بما في الواقات انه اما ان يكون موسرا او منكرا فان كان منكرا ولا ينعم عادله ورجع الى القاضي فطفه
حل له اخذها والا فلا لانه بعد الحلف لا يكون مأمورا بالحصول قال وعلى هذا الدين الحرام اذا لم يكن
بينه عاقله اما لا يكون نصبا بعد الحلف ولا يودي منه ركة اخرى اذ اقتضيه كذا في بعض
نصا فقلت وفي البراءة انه اذا كان موسرا يقتضي السرد ويكر من الناس لا تجب الركة

وفي مختصر المحيط عن محمد انه لا ركة في المال المضمون والمجود وان كان له بينة وان في الدين على المفسر
المقرب ركة وروي الحسن عنه انه لا ركة فيه وفي الدين على مفسر نفسه الحاكم ركة عندها وقال
بطل لا ركة فيه والله اعلم **الثاني** من المحيط والواقات فقبره دين موجه حل له اخذ ما يبلغ به
الى وطنه لانه محتاج اليه قال وفعل هذا القيد في الدين فانه نصر فيها على ان يحل له اخذ الصدقة
مقدار ما يكفي به الى طول الاجل وقد خلت عنه الفوائد ورحمها والله الاشارة بالبيت الثاني ولا يخفى عليك
انه غير ظاهر والدلالة على هذا المراد ان البيت الاول خال عن مسألة المسافر فذكره بوجه ليس راجعا
الى شيء ذكره فلو قال على ما سبقه لكان كافيا في تقديم المسألة المقترنة في البيت الاول في
الدين الموجه ولو غير النصف هكذا **اقول له اخذ الكفاية عند** كان بطا للفقير
المقول ولكنه مع ذلك يكون بخلافه الغايه من ماله ولو كان اليدين على هذه الصفة

ودين لم يحل له الخضر معسر فخذها من ماله كان يسفر
وقد قيدت بالكفاية عند ما في العود او حل الدين وحسب
دخل جميع ذلك وصير فخذها للركوة في الترجمة كما فعل المصنف والله في التوفيق تبيد
يقع من اخذها فيها اخذ الركة لو كان تاجر المدين على الناس لا يقدر على اخذها ولا يجد
شيئا لحل الركة كذا في مختصر المحيط والله اعلم

ومر كان زاما الحرام فكله يصدق ما فيه الركة تقدر
وتجزي عند البعض منها بنية وقد تردد في الغنم بقدر

وكذا معمول بصدق في كل المال الحرام وهو متعلق بغيره ويجزي معنى المال الحرام عند البعض
بشرط نيتها وقد اشتمل البيتان على مسألتين من الغنم الاولى قال واظنه من
كلام باح الدين في الصدقة الشهيد لو كان المال الخبيث نصا فلا يلزمه الركة لان الكل واجب
للتصدق عليه ولا يفيد الحجاب الصدق بعمومه وفي البراءة يحرم **الثاني** اذ اخرج ركة
ماله الحلال من مال حرام فجزى ام لا فمر لعمري الحافظ قال له مال الخبيث يتصدق به ويؤتي
به اذ الركة عن ماله يقع عنها وقال باح الدين اخذ الصدقة الشهيد لا يسقط عنه القرض

قلت وفي البراءة يؤتي في المال الخبيث الذي يجب صدقته ان يقع عن الزكوة
وقع عنها والله اعلم **الثالث** من ركة لعين الائمة الكرام في ركة ركة ودين لرجل ماله
يفي بها يتقي اذ لا يدي الغنم ثم يودي حق الكرم **قلت** ولا يخفى ما في البيت الاول

من التعقيد الحاصل من لفظ ما الثانية او ربما منظر موصولة فلو كان هكذا كان الحسن
نصاب حرام للصدق ولجب مجموعته قالوا فليس تقصد رة
والغيب ليس راجع للزكوة والله اعلم

ولو نوى المفروض منها بجاهكم لذي رة قولان فيها وبوجوه

ضمير منها وفيها للزكوة فالقولان هما السقوط وعدمه وفي بعض النسخ فيه فيكون الضمير للمفروض وهو
احرازه وعدمه وقد استعملت على سائر منقذاتي قاضي خان له اخ قاضي القاضي عليه بنفقة فكما
واحدة بنوي به الزكوة قال ابو يوسف خور في ذلك مجوز في النسوة ولا يجوز في الاطعام وتول
ابو يوسف في الاطعام خلافا لظاهر الرواية وفي حيل الخفاف ارانا الرجل الذي عليه الزكوة
ان كان له قربة محتاج اولدت فهل له ان يخبر عنهم زكاة ماله السنة كلها قال نعم وهو ما جاز في ذلك
الا ان يكون القاضي فرض عليه النفقة لاحد منهم فاراد ان يعطى ما فرض للقاضي وللغنيب ذلك من
زكاة ماله لم يجزه في الزكاة وكذا في المحيط والمجوز في الواقيات وعلى يانه اذا وجب بواجب اخر
وفي النهاية فلهما وقال في المطام اذا دفع اليه نذر محو لوجود التملك قال المصنف
وفي الغنية نفل الاحراز العرة للقلب دون اللسان ثم نفل عدمه ثم قال في الاصح رواية
انه يجوز لان العبرة منه الدولم لا علم المدفوع له الا على قول اي جعفر قلت وهذا هم
المصنف وليست هذه مسألة الغنية او تذكر فيها اذا وقع لمحم زكاة ماله وقال دفعته اليك
وهي بنوي الزكاة وليست مسألة الواجب بواجب اخذ والنية هنا مؤثر على الصحيح وهي ما
قال المصنف ويوجد مفهوم من البيت بطريق اولوية الجزاء من خلاف ان لم تكن مرفوعة من القاي
وقد صرح بما في خان بغيره قلت في بقية الخلاف نظر انما ان يقتضي ما قبله انما عرفت
الغنية عن ان جفدانه لا يخرج عنه ان لم يعلم المدفوع له شيئا من محسوس وانما عدد بقوله
وان يتوهم اجازت ما هو قلب الشيخ قال ويوجد على ما جازي والله اعلم

وكذا ان يحال فيها الحادثة ونقته في الاخذ طمنا او بغيره

قال المصنف ثم ابي في الزكاة لاجل والده ونقته يعني الدافع توثق في الاخذ في حال العلم
وقد استعملت على سائر من الغنية الاولى وفي غير الحادثة وشرف الاميد المكي القاضي
عبد الجبار وقال له والبيان معسرات فاحتمل في زكاة بهما فتصدق على الفقير ثم فيها
الفتا ابي بكره الثانية قال في الغنية بعد ذكر كلامه الى جعفر المتقدم واعرف على

في جميع المقارن في انه بنوي الزكاة ما اخذه الظالم منه فلما كان اخذه الظالم على غير
جهة الزكاة وتقل عن الواقيات ان السلطان الجبار قد ذكر ما سياتي في النظر فيما وقد
بسطت الكلام وحررتة هناك والله الموفق

وقولان فيما لا يرى من سواهم وعندها فيها الزكوة تصدور

وقولان مبتداه وفيما لا يرى حين ومن سواهم متعلقة والسواهم جمع سائمة وهي التي تربي اكثر الحول
ولا تغلف في كمالك وقد استعملت على سائر من الظاهرة اي لو كان نصاب سواهم كلها عيا فمن
الامام فيها روايتان وحروب الزكاة وعدمه وجوبها وعندها فيها الزكاة فقال المؤلف وفي
قولنا لا يرى اشارة الى وجوبها لو كان بعضها يصير وربما التمس الضمير في بوي بالمذكي فلو جعل
المصنف الاول منه هكذا وقولان في سواهم عنده لكان احسن واوضح لو كان
القولين عن الامام وهذا الظاهر والله اعلم

ولو دفعوا الفاشي مفسر فيجوز لهم لا حيث بالقض بامس

ضمير دفعوا لمن وجبت عليهم الزكاة معسرا اي لا جاز ان يعطوها المعسر فخرهم
الالف وضمير ما من المعسر اي حيث لم يكن المعسر الشخص بالقض قال المؤلف في البيت
مسائل الاولى دفع جملة الفدية من زكاة ماله الى شخص بدفعها الى معسر
اي فقير وذلك المعسر هو امير لولاك الشخص بقض زكاة لهم لا يجوز بغير ذلك لان القاهر
ويكفي عن الباقي فاجتمع عنده ما لهم فجازت زكاة فقير كما لو دفع رجل ما في درهم واكثر
زكاة ماله الى فقير واحد كره في فتاوي قاضي خان وهذا مكره عندنا بغير جازر عند
نفر وعند ابي يوسف لا بأس بدفع المائتين وكره ما فوفيه الثانية مرفوعة من
التقيد بعدم امر الفقير للشخص بالخذ فانه لو كان الفقير امر الشخص بقض
الزكاة له قالوا كل من اعطى زكاة قبل ان يبلغ ما في يد الاخذ ما في في جاز
زكاة من اعطى بعد ما اجتمع عند القابضة كل لا يجوز الا ان يكون الفقير مدبونا
اشار الى ذلك في صحتان قال وفي مسألة فقيه الزكاة ثم قال افوا وكذا لو كان للفقير
عيا لكش حيث لو انه وزعه عليهم اصاب كل واحد منهم دون المائتين لان التصديق
عليه في معنى تصديق عليه وعلى عياله كذا في النهاية وغيرها قال في تنقيح الدين
ان قال الراي على المائتين في الطهارة نحو ما تقدم من التفصيل في الف عرفة

ثم قالت وان كانوا لا يعلمون يعني بامر الفقير للقائهم جاز في قولنا الى جسدك **قلت** هذا القول لا يفرق من البيت واما في عدم الاجزاء مطلقا وليس اعلم **الثالث** لو دفعوا بانفسهم للفقير منى على هذا الفصل فهو من النقيض بالدفع الى شخص يدفع للفقير **قلت** ويد الفصل المذكور في كلام قاضي الطهراني الامري عليه والعلم بالامر عليه وهذا اخر معهود الموافقة لان ثبوت ذلك في حق ركبلة ثبوت في حقه بالاولوية والله بالوعد دفعوا جميعا اليه والى ركبلة ما وقعت لها على نص صريح في ذلك وينبغي ان يكون صلى الله عليه وآله عندنا غير جاز عند زفر **قلت** واشكل على هذا جميعه ما في المقتضى قال ابو يوسف في رجل بنى اى رجل رجلا الف درهم زكاة ما له طما وزن ما به دفعها اليه قال يخرج من الف درهم زكاة فانه اطلق الاجزاء فدعا عدد الذهب ليعطى عدم الاجزاء بعد بلوغ ما في الفقير ما في درهم هذه الصورة فان صور ما في خان الى ما في علمها ثم وضعه في اعطاء الشكل دفعة لا بعد انصاف بصفة المعنى فكى ان تعال ان فيه اعطاء الف الفه صيرت الاعطاء باللفظ في ما له يجوز وكى العرب من الغنى ورهائما منه من له العذر كما اشكال وليس علم **و اما راب الدين بعد حوله** فيفقولان **والدينون بالمال بعد دية** وارب الدين مبتدأ وضاف اليه معنى الدينون بعد حوله اى بعد ما حال الدين ففقولان مبتدأ ان وكثيره تقدم والحمد لله المبتدأ والدينون بالمال مبتدأ في موضع نصب على الحال وقد استعمل على مسأله القيد لوابر رب الدين المدون من الدين بعد الحول فان كان المدون فقير لا يضمن الاجماع وان غناؤه روايتان **قلت** وقد رأت عن بعض المشايخ يصح رواه عدم الضمان وفي الطهراني انه لو حصل حال المدون في الغنى والفقير وهبه لم يضمن وان عدم الضمان في الغنى ذهب الثاني والمراد من الغنا انه يجب عليه الزكاة وليس اعلم **وفي الدفع قبل الموت للاخ** خلفهم **واخراجهم من السر** **الاول** في دفع قبل الموت حرة وقبل الموت طرية والاخ يتعلق الدفع واخراجها الى الزكاة مبتدأ وضاف اليه واحد بالخبر والى معلقة وجهر امصدر في موضع الحال اى فعلم وقد استعملت على مسأله من القيد **الاول** قال بعد ان رقم للقاضي عبد الجبار والى الفصل الثاني دفع اسان زكاة في مائة مائة الى اخيه وهو وارثه وقعت بوقوعها ثم رقم لوسف الرحاى واما جامد وقال لا يصح كى اوصى بالحق

ليس

ليس القاضي ان يدفعه الى قريب الميت لانه وصيه كما اهداهم ثم لعين الامنة الكراشي في كل فتح تكن للورثة الرد باعتبار انه وصيه وفي الظهيرة عن المردوى انه المفضل صرف الركائين الى احد هو لار السبعة اخوة او اخواته ثم الى اولادها ثم اعمامه ووعائه ثم اخواله او خالاته ثم ذوي ارحامه بشرط الفقر في الكل ثم الى جيرانه ثم الى اهل سكنة ثم الى اهل مصر وعن بعض حفص الكراشي قبل صدقة الى حلة وقرائته محايح حتى يبداء بهم فيستد حاجتهم ثم يعطى في غير قرابته ان احب **الثاني** رقم القاضي جلال في الفصل وهو المفضل هو الاعمال في اداء الزكاة والاطهار وفي النطوعات الاخفاء والاسرار ونقل المصنف عن النهاية ان الاخفاء خير من الابداء واستدل بقوله تعالى وان تنوها وتوتوها الفقرا فهو خير لكم وروى ان المراد صدقة التطوع ولو سلم فلا يدل على كونه مرجله الخيرات لا على المدعى ولو سلم فيحول على حال الصحابة لعدم التهمة في حقهم بخلاف زماننا لشونها وكان الاطهار افضل وفي هذا نظر ونقل المصنف عن اللواتي انه يجوز ان يقال ان لم يعرف ما معه فصدقه الف درهم او افضل خوف الظلمة قال المصنف اقول ان كان منهم طلبة يتبعون ارباب الاموال فياخذونها ويأخذون ركايتها وهو فرع مهم وقد امله في النظم والحقيقة فقلت بعد البيت الذي ياتي وهو قول **و ان كان في ضعف ويستغرق الذي له** **خوف الوارثين ويستتر** **ما له لك خوف الطالبين مفضل** **ما له سر** **فما عاى القوم يركد** **العمري** كان لمن وجبت عليه الزكاة ويستغرق مال الزكاة بما يملكه من المال لعدم اوجابه في مده سابقة ويجوز مجزوم في جواز الشط وخوف معول لاجله وليس استئناف اى يستتر المال الذي يجوز له والمشمه في قولك كذلك الاخفاء **و صير** اسرار الزكاة وقد استعمل بنى ونسبه على مسأله نذكر فيما ان السرا افضل من الخسر بنا الزكاة بخلاف ما قدمه اولام الخلاف افضلية **الحمد الاول** من القية رقم الحبيب والوارث في مال من يرضى ما ينادى عليه من الكاه ما ينادى به ما يعطىها ولما عطاها فلورثة ان رجعا على الفقرا بثلثها قال رحمه الله تعالى **الاول** في دفع ثمنها لادبانه فقد اطلق قاضي جلال في اماله ان يؤد بها شيئا من الورثة وله ان يستقرض لادار الزكاة اذا غلب على ظنه انه لنقدر على تصانها لواجبه نفسه والافلا هو اذ في الواتعات فان لم تقدر على وفائه حتى يرجح ان يوفى الله دينه في الامر

وصرح بان لما قرأ من عند الطن المدكود افضل من ما يت منقوعا عن شرح الكافي لصدر الفقهاء واداء
الزكاة في من الموت رواية عن نبي فيه قال قال قابل انه يعتبر من جهة الثلث لا يفتقر وان قال
قابل انه معتبر الكل فذلك وهو الصحيح لا مضطرا الى اداء الزكاة في مرض الموت لاروايه عن اصحابنا فيه
لعمري انما رجوع للورثة بالثلث يمكن التوفيق بقضية القضاء والديانة وفي الرواية مثال الذي في المخط
والنوارك وقد ذكر قبل ذلك اخر الزكاة حتى مات تصدق شر من الورثة قال المصنف وفي مرضه قول
الوارثين انهم لا ينفقون ما ينفقون من غيرهم الا اذا اذن الخبير بل اليهم **قلت** يظهر لي والله اعلم ان مسألة
النظم ليست مسألة الفتنه التي نقلها في المخط عن المفتي فانهم حرموا ما لم يحرم الله الزكاة مما اناهي
مسئلة الفاني وهي التي ذكرها عن الزاوية وهي في محتمل المخط ايضا قال اخر زكاة ماله حتى من صدق
سرا من بدنة لئلا يجلوا فينقصوا نفقه في ثلثيه ومحملها غدي فيها اذا لم يترك ماله من الزكاة
لا انه في تلك الصور يكون عمر ما لورثته بخلافه فتماله على هذا ينبغي ان يعتبر المستفحل هكذا
في مخرجها والصنف بعد يعطها **مسألة كون الوارثين يسترون**
الساسة في بيتي وقد تقدم من المخط عليها قبل ذكر السنين وقرئها من مذهب عندي وقعه فاني لم اجد
منقولة في اعلمها سوى ما قدمته والله تعالى اعلم
في وان ينهاجارت ما هو واجب **في ولو لم يكن السلطان يحكمها وتقرر**
في واخذها تجزئة ان يلق اهلها **في وعن نصيبه بالحسين عن جبر**
صنف ينهاجارت للزكاة ما هو واجب من حوائجها في شخصها منقول بكرة ونحوه وصنفها
للزكاة مكره تجزئة وهو محرم وجواب الشوط في صنفه الجبر للزكاة وقواشمال السان على ما في **مسألة الاق**
هل اعدان فيقر لاه له وهب مسكنا بجرها وسماه هبة ونواه من زكاة ماله اجزاء وقر للشرعي وقال
لان العبرة بالنية فلا تنفذ لفظ الهبة واصل ذلك زعمه للولا التاخرى وهو في حق المحرم زكاة ماله
وهو لا يفتقر الى ذلك فرضا ونوى الزكاة تجزئة بل العبرة بنية القلب واللسان وعن ابي الهيثم الكراسي
بحرية وعن يوسف النفاي بحرية اذا اناول العرض بالزكاة قال في الله عنه وهذا حسن الجوابية والاصح
روايه انه تجزئة لان العبرة بنية الدافع لا يعلم المدفع الله اعلى قول ابي جعفر **قلت**
في الزاوية قال العبرة بنية الدافع لا يعلم المدفع اليه ثم ذكر مسله المحرم ثم قال وعدم وقوع الدفعة
والى اخذ السلطان مصادرة عن الزكاة من بنية الدافع على احتيا والحق سري الله وجهه الله تعالى على عدم
قائه الظالم لاخذ من احوال الباطنة **قلت** وهذا يقتضي اختصاص بالباطنة والله اعلم

قال ونظر الى الفقهاء ان اعتباره يؤدي الى سيد باب الزكاة عليه لان احدا لا يخلوا في هذا
الزمان عن غروص مال او لحوق بقعة دوائية قتلوا اعتبار عن الزكاة لصاع حق الفقهاء
قلت وهذا بعض الشكوك قال او بنا على ما ذكره في الغاية عن ابي بصير الضار
رحا عن الثاني ومحمد رحمهما الله ان في دفع زكاته الى فقير يريد اياها هبة ونوى الزكاة واخذ
للمفقير على اياها هبة لا تجزئة عن الزكاة ويلزمه الامانة وشطط علم المدفع اليه يكونه زكاة
قال وهذا لما لم تقدم لانه صرح بالوقوع عن عن الزكاة **في** ما اذا قال ان زكته اف
وهي لك **الثاني** لو امتنع من الزكاة واخذها الامام كرها ووضعها في موضعها اجزاء
لان له ولها اخذ الصدقات فقام اخذ مقام دفع المالك واستشكله بجوابه الزكاة
ان النية شرط ولم توجد منه **قلت** لا اشكال في ظاهره فان الصورة
فيمن اخذ منه زكاة ماله الا ان يريد التلفط بها وليس يتوسط عندها والله اعلم وفي الواقع
السلطان اذا اخذ الصدقات قيل ان نوي باديها الى السلطان الصدقة عليه لا نوي
بالاداء ثانيا لانه فقير صنفه ومنه من قال لا حوط ان نوي بالاداء ثانيا كما لو لم ينو
لاعدام الفقر وهو الاختيار الصحيح واذا لم ينو منهم مرقا بامر لرباب الاموال
باديها ثانيا فيما بينهم وبالله تبارك ما وصفت موضعها وفي ان رجوعه لا ينتم
لان اخذ السلطان مستغنى فليس له له ولا به الاخذ فسقط عن رباب الصدقات
فان لم يضعها موضعها لا يطل اخذ وبه نفي وهذا في صدقات الاموال الظاهر
اما لو اخذ منه السلطان اموال الامصار **في** ونوى اداء الزكاة اليه فعلى قول
المنابع المتأخرين لحوز **في** الصحيح انه لا يجوز له نفي لانه ليس للظالم ولاية اخذ الزكاة
عن الاموال الباطنة وبه ناخذ **قلت** تقدم له عند قوله ونبيه في الاخذ
طلما يوثق من القصة اذا نوي عن الزكاة بالخز من الظالم طالما اخذ وان اخذ على غير حق
الزكاة وعلى هذا فيجوز على الاموال الظاهرة ويظهر من هذا الفرع بدائع وفي التمام لا
بدائع بل المسئلة ان الله هي سلم اخذ الاموال مصادرة وقد حكي منها في الوائعات
قول الاجبا وعدمه وان الفتوى على عدم الاجزاء او اختص في الفتنه على قول منها
والنظم في الست لما في اقتصر على القول الذي الفتوى على خلافه اللهم الا ان يعيد السلم
زكاة الاموال الظاهرة واما مسله هذا اليس في سلمه اخذ السلطان الصدقات

قهرًا وفيها قولان كما تقدم لكنه انما نظمه خلاف ما عليه الفتوى من الاجزاء
وضعا موضعها اولا وفي الزيادة السلطان الجار اذا اخذ صدقات الاموال
الظاهر يجوز ويستقط في الصحيح ولا يومر بالاداء ثانيا فان صادف واخذ الجنايا
ويؤي ان يكون عن الزكوة او يوي ان يكون المكس زكاة فالصحيح انه لا يقع
عن الزكوة كما قال الامام الشافعي ولو يوي الزكوة فما يدعيه الى صغار اقل
اولن يدي الله الباكور اولن سيبره لغيره ومصلحته او يحبسهم او المعلم
في المكت **ادلم يستاجن لجوز والله اعلم** **الثالث** اذا امتنع عن
اداء الزكوة لم يؤخذ منه جرم لكن يحبس حتى يوديها عن اختيار حكا في الفتنة
ودعوى المصنف ان فيه حل الاشكال المتقدم عن مجرد الامة لانه اذا حبس
حتى لا ياتي اختيار سقطت كانه مع الاختيار فيه غير ظاهر ونقل
في العدة عن ابي بكر محمد الفضل الافضل ان يودي الزكوة من المالك الظاهر
بنفسه لان هؤلاء يضعون الزكوة موضعها يخرج الخراج فلهم يصنعونه
مواضعه لان مواضعه المعاملة وهو لا يعاملهم بحقوق بيضة الاسلام
واقضت الغالب ما حال حوله فان الذي اقضته هو منقوله
مروي عن الشيباني ليس بواجب عليك زكاة الكول والاصل ينكره
اشتمل الشان على ما قبل في الواقعات والطيرة مما رحله الفحال عليها
لحوائج اقضها بطلا اخرقات المديون مغلسا فلا ركة عليه ومن ظهير الدين
هدارواه ار ساعه عن محمد ومصلح الرمدوي ان في ظاهر الاموال تجل زكاة
فيها والله اشار في النظم بنكره وظاهر النظم ربما يفهم ان المراد بالاصل ابو حنيفة
والثلاث فليلا غيرته فعلمت

فاسقاطها في الكول يروي لثالث **وظاهر منقول الاصل بقصوره**

فالصغير يسطرها للزكوة والاموال للزكوة فيل والثالث محذور
للزكوة لا يخفى حسن قولنا وظاهر منقول الاصول وبالناسل يظهر الفرق بين المتن وقد ذكر
المسئلة في الواقعات ولم يعجزها الحد ولما علم بالصواب

وهو بالفقران يطالب بها **ولا اخذها من خلفه فيخسر**

الغير

الصغير يطالب المكي وفي خلفه وفي ما واخذها الزكاة وفي فيخسر الفقير وقد شمل البيت على ثلاثة
مسائل من القيمة والواقعات والخط وغيرها **الاول** اخراج الزكوة ليس للفقير ان يطالبه
بها **الثاني** ليس للفقير ان ياخذها من ماله بخبره وان اخربا **الثالث** اذا اخربا الفقير خلفه
بغير علمه ان كان ما اخذ منه واسترد منه ان كان باقيا لان الحق ليس خالصا لهذا الفقير وحده والله
اشار بسوله فيخسر واستار في القيمة الى ان ذلك في القضاء والديانة اما لو لم يكن في قبلة من هو
احوج منه فيرجح ان يخل له ذلك دانه والله اعلم

ومن بيت مال المسلمين ديانة الذي الخط جاز الاخذ ان هو يظفر

اشتمل البيت على مسئلة من العدة وقيل للوري وهو لم يخط في بيت المال فظهر ما هو وجه البيت
الثالث انه ان ياخذ ديانة والامام الجارية للمنع ولا عطاء في الحكم اية القضاء **قلت** وفي الزيادة
قال الامام الخوازمي اذا كان بعد ودعية فوات المودع فلا وارث له ان يمدف الودعه الى
نفسه وان لم تكن من المصارف صرفه الى المرف والله اعلم **لذا كطهر القضاء والعلاء**
والعلماء والعامة ودراهم والقدر الذي يجوز لغيره كذا يتهم **قال المصنف** وكذا طالب العلم
والواعظ الذي يعظ الناس الحق والذي يعلمهم وما احسن ما نظم سيدي والذي شيخ الاسلام سي
الله عهده سوف المال ومصارفها فعال ما سمعته من لفظه وقراءة خطه **يسف للاربعه لكل**
مصارف بيتها العالمون **قالوا** لا الغنايم والكنوز الركار ولعدها المصدوق **وثالثها**
خراج معشوق **وحالية** تليها العالمون **ورابعها** الصواع مثل **لا يكون له ان اش وارتوت**
مصرف الاول **سنة** وبالحا حواء عالمون **وبالحا** مصرفها جهات **تساوي المنع**
فيها المتلون **الافضل ان يعطى النوايب اسوة وفي عصر قل ردها منك انصرو**

لا بد والبيت الا بقتل حكمة من افضل الى اللام وحد فها ومعمول يعطى الاول النوايب والثاني
محدوف هو قد من اخذها واسوة حال وقاصل يعطى غير الخاطب ودها متبدا وانصر المحروفي
عصرا وفي عصرها وعملك متعلق بالبتداء وقد اشتمل البيت على مسئلة عزها في الظهيرية لشمس الامة
عن **بصر الصغير** ان من اصحابنا من قال ان الاصل للمران بشارك اهل محلة واعطاء النوايب
اكتسابا لطريق التودد والتعجب الى الاخوان **قال** شمس الامة هذا من الدين لا لانه
لانه على الطاعة لكن في زماننا انما نؤخذ اكثر النوايب بطريق الظلم وموتى من دفع المظالم عن نفسه
فهو خير له وان اراد الاعطاء فليعط العاجز من دفع الظلم والمالك اعانه على دفع الظلم لئلا التوا

مطلبة نوا

كانه الفلح خطا **الرابع** كانه اليمن **الخامس** كانه الفطر في رمضان وهذا الرابع هو المراد لقوله
وكانه الكل اي وكل الكفارات **السادس** صوم المكافاة بما عرفت من اشتراط الصيام المكافاة
عند امتناع وان لم يشطه لان الاوقات كلها قابلة له بخلاف الصوم فان مناه على التقرب لان
اللباس غير قابل له فلا يحب التتابع فيها لم ينص عليه وهذا في الاعتكاف والحب روايه
ولاحد عن اصحابنا واما التطوع فلا يشترط فيه الا في رواية الحسن عن الامام وعلي رواية
الامام وهو مولى محمد فقد روى عنه فلا يلزم الصوم والله اعلم

و ان يوصوفا في الصلاة فبارء وما قصدت في الفرائض والنفل ببرءه
صبرها فصدت للصلاة للنوى فيها وقد اشتمل البيت على سلتين من القسمة **الاولى**
لوني في صلاة مكتوبة او نافلة الصوم تصح نيته وعراه للحدى **الثانية** التي قصدت
الصلاة المذكورة وعزاه الى محمد الامية التوكا في **المصنف** وهذا اذا كانت النية
بغير لفظ سمع به نفسه لاحسد يكون وجدا للكل في الصلاة وهو مناف لها **فروع**
من الطهارة لوني الصائم الفطر لم تكن فطر حتى ياكل وكذا لوني التكرار في الصلاة ما لم
يكرر خطا **الثاني** في ما سألتم

هو من يوم نكح قل غدا تلومناه وانظر سواكم بعد بصره
هو فينبونه لا يحويه والسوق لها كما بعدها والواصح فينبشده

من مبتدأ يوم طوف والشك استواء طوف العلم والجلد وذلك يوم الثلاثين من شعبان
اذ لم ير الهلال في ليلته يقيم او شهد واحد فزدت شهادة او قاشعان فزدا والعلوم التردد
والمراد منه هنا الاستاك عن المعطرات بدون نية والعهد في قتلها ولعدة للنيسة
قال وفي البيت مسلمان من القسمة والنظر به ثم من بعد اي مريد الفطر بطهارة رمضان
والعبارة انه رجل اصبح يوم الشك معلوما اكل ناسيا ثم طهره من رمضان ونوي الصوم ذكر
في الفتاوى انه يجوز **قال** وفي الباقي السيان قبل النية كما بعدها وزاد في القسمة انه الصحيح
والله اشهد بعوني قالوا **اصح** وفقدت عن اجمعهم انه لم يجز **والاولى** عزاه الى القسمة الى الصغار
استوى والحواله واحدة ولحقه فيها قولان والذي رآته في القسمة رقم للعلاء والسودي والفتا
بدع والصغار **قال** اصبح يوم الشك تلومناه اكل ناسيا ثم طهر رمضان ونوي الصوم لم يجز
ثم دم بحج التفريق **قال** والصحيح في السيان قبل النية انه كما بعدها ثم دم شرح الطحاوي وقال لم يجز

وفي العبارة ان ما في العباد هو الصحيح وعزاه الى جميع التفريق والى الصحيح الاشارة لقوله قالوا **اصح** فينبشوا اي
بعد القول في الفتوى والله اعلم

ولين زاد قول عدل مصوم بالاعلية واشين في العبد يذكرو

اشتمل البيت على سلتين من شرح الطحاوي للاسماء **الاولى** قال روى الحسن ابراهيم عن
احمسنه انه تقبل على ردية خلال رمضان شهادة الواحد العدل سواء كان بالسماعة او لم يكن
سواء كان من المصدا او جاز من خارج وهي خلاف المستور من المذهب يعلم ذلك من محضه ذلك ما يراه
ويوجد منه بطريق **الاولى** للعبود مع وجود العلة وفي الطهارة مثله عن الطحاوي وبقية ما اذا كان
جازح المصدا او جاز من اعلا الا ان يكون في المعروف **قال** محمد بن الفضل لا تقبل شهادة الواحد ما لم يفسد
فيقول رايته في الحواطاطا البلد او في العلة في خلال الحجاب والمستور من المذهب انزع العلة تقبل
شهادة الواحد المسلم رجلا كان او امرأة عبدا او حرة او في تدين كمر لا يدمر العدة وقد
رايت في خزائن الماكل في كتاب ادب القاضي ما علمه ذكر الطحاوي مقول قول الناس على ردية
خلال رمضان والله اعلم **الثانية** في العهد تقبل شهادة رجلين او رجل وامرأتين سواء كان
بالسماعة او لم يكن وفي الطهارة وذكر شيخ الاسلام ان شهادة المتقي في الفطر والاصح اما تقبل اذا كان بالسماعة
علة او كانت صحيحة وجاز من كان آخر اما اذا كانت صحيحة وما جاز من كان آخر لاكتفى بها ان كان ابد
من جماعة كثير والنظم اما هو لا يشرح الاسماء والله اعلم

وقول اولى الوقت ليس موجبه وقيل نعم والعوض ان كان يكره

اشتمل البيت على ثلاثة اقوال ذكرها في القسمة في مسله اعتبار قول المجيب وهم الموقنون اذا قالوا
ان الهلال يكون في السماء ليلة كذا روى صاحب القسمة للقاضي عبد الجبار وجميع العلوم وقال لا بأس
بالعبارة على قول المجيب وعمر اي يقال انه كان يباينهم ويعقد على قولهم اذا اتفق عليه جماعة منهم
ورقم شرح الشرحي قال قول من قال بانه يرجع الى قول الحساب عند الاعتناء بعينه واستدل
بمحدث مراقي مكاسا وعزاه افا قصده فيما يقول فقد ذكرنا انزل **قال** في شجرة
قلت ولا يجوز الاعتماد على قول الموقنين في الصوم ولا في الفطر ولا في غيرهما
ووجه ما استقرى منه من الكذب والفسق مع النبي المتقدم في الحديث
ولتحال الغلط والحق هو عدم الاعتماد على قولهم عندنا اقول ويؤكد ما اخرجه
مسلم في صحيحه من قوله عليه السلام عزنا اقام لصل منه صلاة اربعين ليلة

فكيف يعمل بقوله وانما خص الصلاة لانها عماد الدين انتهى ثم نقل عن تذييل
الشافعية لا يجوز تقليد الخيم في حسابها في الصوم ولا في الاطعام وهل الخيم
ان يعمل بحساب نفسه فيه وجهان ثم رفر محمد الامية للعلواني وقال
الشرط عندنا في وجوب الصوم والافطار ورويه العمالي ولا يؤخذ
فيه بقول المخيم ثم نقل محمد الامية اليه كما في وقال اذا اتفق اصحابنا
او حنيفه الا الكنادر والشافعية في انه لا يجوز الاعتماد على قول المخيم
في هذا نقلت
الدين السبكي في هذه المسئلة نصرت مال فيه الى اعتماد قولهم لان
الحساب لطيف والله اعلم بالصواب

ما اذ بك للزواجات للصوم ما يمنعها عنه الى حسن تقطير
واذا كنت متدينا او الحزما نغ ومنعكها متعلقة والضمير في منعكها
وفي تقطير الزوجة وعنه الصوم وقد اشتمل البيت على مثله من
قاضي خان قال ولا تقصم المرأة تطوعا الا باذن زوجها ان مكنت وطهرها
علم ان تقطيرها وكذا الملوكة اذا كان غائبا ولا ضرر له في ذلك وان
لهت المرأة بعد اذن زوجها والله ان حملها وكذا المجردان كانا حرة في الخدمة وكذلك
الصلاة وكذا ذكر في الطهارة بان له المنع بعد الاذن في العبد والامه وام الولد ولكنه
يكون مسبا بالمنع بعد الاذن والله اعلم

ومسك من يوصف باهلية الا اذا ما ثاب يوم الفطر ليس بخير
من موصوف فاعل تمسك ويوصف صلته سكنت التا واحتمت في البلاء
الخج وقصر الاد التوزن وباهلية وبائنا متعلق بوصف وصير بوصف وغيره
اي ليس بعين الاسكان وقد اشتمل البيت على ضابط من مسك في رمضان سبها بالفتنة
وهو كل من انصف باهلية الاداء في ثاء اليوم الذي افطر فيه بحيث انه لو كان بتلك الصفة
في اول اليوم لم يرمه الصوم كالحائض والنفساء اذا طهرتا بعد طلوع الفجر والمجنون اذا
افاق والمرضى اذا برأ والسافر اذا قدم بعد الزوال والذي افطر عدا او خطا او سهوا
بان تضمن في ذلك الماطقة او اكل او اكل يوم المسك ثم ظهرت رمضانته او افطر

وهو يري ان الشمس قد غربت او تقرب بعد طلوع الفجر ولا يعلم بطول وعده وكون هذا
الاسكان ولجنا او سبها غير معلوم من النظر والمخار الذي يحده الصغار الوجوه عن
ان سماعه مستحب نقل ذلك المصنف في شرحه فالحقته في بيت نقلت

وقد قبل باستحبابه اقر بعضهم به يصح الجاهل به وهو اظهر
المتكاه بد الى الاسكان ثم ذكر في البيت السابق والقبائله كما تقدم ان سبها
الي قول الامام ان الحائض اذا طهرت لا تحسن لها الاكل والقبائل بالوجوب كما تقدم الصواب
واسد الي ذكره بلفظ الامر في موضعين قال في كتاب الصوم فليصم بقية يومه وقال
في الحائض اذا طهرت فلتدع الاكل والشرب وباول ما مسك ان سبها فقال معي الحسن
يستفتح ويترك ما يستفتح واجب شفا وناقض فيه المصنف ما لا يدل على الاستفتاح بان
عن الحسن قد يكون مباحا وقد يكون قبيحا حراما نقلت وعندى في هذا نظر
قال وكذلك الخلاف لم اصرح في النظر بوجوب الاحتياط بان مسك يحملها وكان
ينبغي ان يعمل كما فعلنا من نظم الخلاف مع الفتنة على الصحيح والله اعلم

دم السن في الغلو غير موطر وغالب ريق المساوي موطر
اشتمل السعة على سلة من فتاوى الحامس الكبرى عن النوارك الدم اذا اخرج من الانسان
ودخل الحلق والرجل صائم فان كانت الغلبة للبصاق وان كان الدم غلبا
لم يرمه التقادون الكفان لان الغالب حكم الكل وان كانا سواء لم يحل ان يكون المسئلة
على القياس والاحتياط على قياس الطهارة فليزعه القضاء استحبابا ترجحا للفساد
احتياطاً ومحوه في الواقعات وفي الزاوية قيد عدم الفساد في صورة غلبة البصاق
بما اذا لم يجد طعمه وهو حسن والله اعلم

وحكم الذي من افقه مثل حكمه وقولين في نقل المخيم قد فتر
وحكم الذي من افقه مبتداه ومضاف اليه مثل حكمه اي مثل حكم الذي مر به المقدم
في الست قبله وهو الخبر وقولين عن اصحابنا مفعول قد فتر ولما فاكتوها في الدفاتر
وقد اشتمل الست على سلبين **الاولي** المصنف ما حاصلة ان الدم الخارج من الانف
حكمه مع الحظا يحكم الخارج من انثائه مع البصاق او يتبعه في المسافة والقلبه افطر وفي
العلوسه لم يفتقر قياسا على الطهارة ثم نقل عن الفتنة ما رقم في اوله للماضي عبد الجبار

وذكر الائمة الصائغ وشرف الائمة الكمي وقال الخط وفيه حرم يعتبر الغلبة كما في البصاق
ثم قال وكذلك لو خلط بالمخاط والمسلة عالماء ثم نقل عن القصة ما رفر في اوله لا في الفصل
الكماي بحمد الائمة البخاري قال نزل المخاط الى راس افنه كمن لم يطهر ثم حده فوصل الى جوده
لم يفسد انتهى قلت من ان استفاد ان حكم المخاط في امر الفطر مثل البراق الحال انما
نقله عن القصة انما يفسد عدم الفطر ولو كان عليه الدلالة في الباطن بعد وانتقال الشيء
في الباطن من مكان الى اخر لا يفسد الصور فاذا ذكره نظرا وشرحا بعد منه وقاس على الظاهر
والله اعلم **الثانية** من القصة رقم المحمدي وقال فوت اربع ركعات فضا او
نفلا ثم حاصته لا قضاء عليها في شرح السجى عليها قضاء النفل في صور النفل واثبات
ثم رقم لشمس الائمة الخلواني وقال شرعت في صور النفل ثم افسدته فحاصته عليها القضاء
وان حاصت قبل الاضاد ففيه روايتان ولو شرعت في الصلاة ثم افسدت فحاصت
قضتها ولو حاصت ثم افسدت دخل فيها شبهة القولين وفي الغاية احباب القضاء بالحيض
في النافلة دون الفرض يعني في الصلاة وفي الطهيرة واذا اصبحت المرأة مقطوعة ثم خلعت
وقصت روايت بها متى سحى من القصة ان الاصح القضاء والاحتياط ان في قوله فعل المحض
عقاده منها بان يقول **وقولين ان حاصت بفطره** والذي يقتضيه قواعد الفقه عدم
لزوم القضاء لان الاضاد ليس بسبب حرمها لكن ليس مع النفل الا السلام وكان لا ينبغي
عندي نظم مسلة جذب المخاط المتقدر لعموم الملوي بها وما ذكر بعدها ورفر في اوله للقاء
عبد الجبار وسف الدين الساماني انه لو استنشق فارتفع الماء الى افنه حتى خرج الى فمه ولم يصل
الى ماغه لم يفسد وان سبه على ان القضاء فيما اذا حاصت في النفل هو الاصح مع حذف
مسلة الدم مع المخاط لما قد بناء من الحيض فيه وانما هو نقله من نفسه وقاس مع الفارق
كما تقدم النسبة عليه وقد استقرت الله وعلته كل فقلت

ولا يفسد ما يجد بالحيض نازل المخاط لراس لان يظهره
كاستنشق من فيه لم يصل لراس ويقضي العمل للحكم المفسر

وقد علم شهما ما تقدم وفي قولنا ايضا اشارة الى الرواية الاخرى التي لا لزوم بالقضاء النسبة
على الصحيح وانما مسلة جذب المخاط فمراستها في جامع البراري قد عبقها بكلمة الشافعية وهو انها اذا
جرت في مجراها وقد دخل عليها ولم يجها فطر في اصح الوجهين وانما لو جمع الرين فصرنا ثم ابتلعته

لا يفسد

لا يفسد صومه في اصح الوجهين ثم قال فعلى هذا ينبغي ان يجتنب في الخامسة والبصاق حتى لا يفسد
صومه على قول مجتهد فاحبت النسبة على هذا فانه مهم والله اعلم

وقائل حطبا للذي بل ريقه اذا احاد لم يفتروا قبل فطره

اذا احاد الى الخط بل ريق القاتل الى فيه والمسلة في القصة رقم لشمس الائمة الخلواني قال
قتل خطافه ريقه ثم احطه في فيه ثم اخرجته فعلى ذلك مرارا لا يفسد صومه وان فعله عشر
مرات ولو في الخط عقد البراق وفي التظلم يفسد وفي الطهيرة حكاية ثم قال كذا ذكره شمس
الائمة الخلواني وذكر الردوي اذا نقل السككة ويلها بريقه ثم امرها ثانيا في فيه ثم ابتلع ذلك
الريق ففسد صومه **قلت** ويمكن الفرق بينهما بان الثانية مخصوصه بيلع الريق
والاولى جرحه عنه وقد رأت عن بعض المشايخ بطر سحى من القصة ان الاضاد فيما اذا انفصل
الخط عن فيه عند الاخراج فظاهر عيان القصة والمصنف انها صوة واحد وقع الكلام
فيها على ان البيت قلبي التركيب يعبر عنهم المراد منه فغيره وذكرت ذلك في بيت ونصف على ما لم
من انهما مسئلتان وصممت الهمما فربما اخروا ذكره في الطهيرة وهو ما لو كان الخط منصوبا
فظهر في ريقه لون الصبغة فابتلعه انه يفتروا ونحوه في الواثقات فقلت

مكر بل الخط ما لريق فالتلاذ ما دخاله في فيه لا يتضرر

للمصير في بادخاله الى الخط المبلول بالريق وفي لا يتضرر للكرو وهذه مسلة الخلواني
ثم اشرت الى قول الردوي بقولي

وعن بعضهم ان بلع الريق بعد ان يضر كصبغ لونه فيه يظهره

الى اذخال الخط في فيه لعبد بله بالريق والكاف في الصبغ لتشبه بلع الريق وفي الضرر
سلعه عند ظهور لون الصبغ فنه فالصغير في فيه للريق المبلوع والله اعلم

ولو طر اهل البر بالطبل عيدهم وما صح فليقتضوا فقط ان هرا فطره

همنه فطره مسلة للورى ومسلة البيت في القصة رقم لشمس الائمة الخلواني وقال شمس اهل
الرياق اصوات الطبل يوم الثلاثاء فظنوه لوم العبد فافطروا ثم تبين ان الطبل كان نصره لا كفا
عليهم وان عدم الكاره اشارة بقوله فقط والله اعلم

وحيلى تظن الحيض لو افطرت فلا تكفر فيما سعى او تكفر

مسلة الست في القصة رقم لشمس الائمة الخلواني وقال حامل راسه لم يظن

انه دم حيض فافطرت سعي ان لا يلزمها الكفارة وروى في هذا الحديث صاحب الميقات وقال
يلزمها ثم روى في مورد الامامة المصوري وقال فكذلك الوارث قيل ان يبلغ طهرها خمسة عشر يوما
وافطرت على طهر الحائض سعي ان لا يلزمها الكفارة ثم روى في هذا الحديث صاحب الميقات وقال
وقال عليها الكفارة ثم روى في هذا الحديث صاحب الميقات وقال عليها الكفارة ثم روى في هذا الحديث
صاحب الميقات وقال عليها الكفارة ثم روى في هذا الحديث صاحب الميقات وقال عليها الكفارة

والتفتي فقط ان افطرت ثم ابصرت ذكر الضعف بعد الفطرية من سفوفه

الضمير في معنى المرأة لا الحمل المتقدم في الست السابق وسفوف مني للمفوف وقد استعمل
البيت على ثلاث مسائل من الطهارة والواجبات **الاولى** قال في الطهارة والمرأة اذا طهرت
روجها او غير في رمضان ثم حاضت في ذلك اليوم سقطت عنها الكفارة والى الكافي اذا وجبت الكفارة
عليها بالوفاء او حاضت او وضعت تسقط عنها الكفارة عند ما طهرت على هذا الجري بعد الفطرية كل نوع
مما يجب به الكفارة **الثانية** قال في الطهارة بعد ما تقدم وكذا اذا مرضت عند خلاف الفطرية
قال المصنف ولو افطرت الصائم الذي له نوبة في المرض في يوم نوبته ثم حدث نوبته فامسكه
بالحال خلاف الفطرية والى الكافي والطهارة بعد ما تقدم **الثالثة** قال في الطهارة
حاج امرأة في رمضان طهرت باناء ثم اكرهه الشيطان على السفر روى الحسن بن علي حنفية انه
يسقط عنه الكفارة وفي ظاهر الاصول لا يسقط واذا حاض امرأة في رمضان ثم مرضت في ذلك
اليوم سقطت عنها الكفارة وقيل لا يسقط والاولى اصح وهذا الكلام افاد ان الاختلاف
قائم في سقوط الكفارة لعرض المرض ووجه المصنف في مسلة السفر وحبوب الكفارة ونحوه
اعمد قول الكافي ولو كان السفر كرها لا يسقط ايضا لانه حصل من غير صاحب الحي وقيل
عند وفرو سقط لانه لا يصح له فيه **قلت** وهذا ما في ما تقدم نقله عن رفق
واذا طرد هذه العلة اقتضي عدم وجوبها في سلبتي الحضر والمرض لا يصح له بها اوله
ووجه من منومة اياها اذا لم تحضر او لم ياه النوبة بحسب علم الكفارة مع القضاء فنقل ذلك
المصنف عن الطهارة محللا لانه افطرت في يوم لم يمكن اياها الا فطار وقال ان ذلك في
الواجبات وغيرها وذكر الرازي وعزاه الى القاضي ثم قال والاصح عدم اللزوم بها في حق
المحيط اقتصر بها على اللزوم فخر وما تقدم ثبوت الخلاف في الحاج عنه اذ امره واكرهه الملك
على السفر في القضاء نوبة وحيفا اذ لم يحملوا في ما ذكره في الشرح ما عمله في شرح الطحاوي

لو افطرت فخرج نفسه حتى صار رجلا لا يقدر على الصوم قبل تسقط عنه الكفارة وقيل
لا تسقط وهو الصحيح وما نقله عن الفتاوى الطهرية لو افطرت على طهر انه يعاقب مع اهل البيت
فلم يتفق القتال لا كفارة عليه ووفق المصنف بيده ومن من طهر المرض ولم يمرض حيث
مكن على المختار كذا اقال وقد علمت ما قدمناه عن الراية بما حاصله ان هذا يحتاج الى
العمدة بخلاف المريض والحائض فنطقت به ذلك جميعا قصدا الى اكمل الفائدة فقلت
ولو لمريض او من اجماع تعذر **فيل بتكثير ويسقط حذر** **ولو**
ما ولو اكره الواطى على سفر فقل **روى حسن** **والاصول تقتضي**
ما وجارح نفسي بعد فطرية **بحاله** **عجز الرئوس** **ويؤثر**
وما يظن الحرب افطرت **لم** **يلاق عددا** **لا يكون قسرا**
وليس للنادر نوبة **لربالاتها** **ومعتاد بالحض** **والفوق** **سيرة**
وقد نقلوا ان الامم **سقطها** **لعمري** **كالخاري** **فلا فرق** **بوتسرة**

وقد حصل بهذا والله الحمد تفصيل الجمل وتخريص الاقوال بما قدمناه قبل النظم والله ولي الاصلاح
وقيل غروب الشمس افطرت عندها **اهل يقيموا قبل ليس بكفر**
استعمل **الست** **على مسلة** **من القينة** **ومن للقاضي** **عبد الحار** **وسف** **ايامه** **المكي**
وقال **راي** **القتال** **في** **اخر** **يوم** **من** **رمضان** **قبل** **الغروب** **وافطرت** **منا** **ولا** **يقوله** **صلي**
الله **عليه** **وسلم** **صوموا** **الروية** **فما** **افطروا** **الروية** **فعليه** **الكفارة** **ثم** **متر** **للقا**
حلال **الجاري** **في** **شرح** **لجامع** **الصغير** **خلاوة** **نقل** **لورا** **والفلال** **في** **التكليف**
هنا **لا** **يفطرون** **في** **قول** **ابي** **حنيفة** **ومحمد** **وقال** **ابو** **وسف** **لم** **يؤاوه** **قبل**
الزوال **افطروا** **اللاه** **من** **الليلة** **الماضية** **فلعله** **لا** **فان** **افطروا** **الكفارة** **عليهم**
لانهم **افطروا** **بنا** **قبل** **وفي** **الواجبات** **ان** **المختار** **انه** **الليلة** **المتقبلة** **مطلقا** **لا**
فطروا **في** **الطهارة** **لعمري** **ثم** **حكى** **الخلاف** **من** **الامام** **والثاني** **في** **نحو** **ما** **تقدم** **ثم** **قال**
وعن **ابي** **حنيفة** **رضي** **الله** **عنه** **في** **رواية** **ان** **كان** **عجرا** **امام** **الشمس** **والشمس** **يتلو**
في **الليلة** **الماضية** **وان** **كان** **يجراه** **فخلف** **الشمس** **في** **الليلة** **المتقبلة**
ورأيت **لخط** **والذي** **رحم** **الله** **تجاه** **هذا** **الموضع** **هذا** **هو** **ان** **الشمس**

ثم قال وقال الحسن بن زياد ان غاب بعد الشفق فوليلة الماصية وان غاب قبل
الشفق فوليلة الداهية انتهى **قلت** وفي البراري راي هلال الفطر فظن
انقضاء مدته فافطر قال في المحيط لختلفوا في لزوم الكفارة والما كثر على الوجوب
وتقدم الزاوي مثل ذلك بكثير فيما لوراه قبل الزوال انه لو افطر كفارة عليه انه
يتاويل فظهر وجه التعسير بمثل والله اعلم **وقال** المؤلف مروج في موطعات الطهري
ولو احتمل فظن انه افطر ثم اكل من اكل علم حكم الاختلاف ولا فلا كفارة عليه ولو دهرت
شاربه فظن انه افطر منزله لا كمال والاحتياط والاحتلام والله اعلم فالحق بها والله اعلم

وحاصل حكم الاختلام ودهنه والشاربه والحل والعدم بعد
اي بعد في سقوط الكفارة بقيام السببه لكن في سلة المحجور خلاف منقول فقد ذكر
المصنف انه يجب عليه القضاء والكفارة لانه ظنه في غير موضع الظن لان فوات الصوم
بوصول شيء الي باطنه الا اذا افتاء بغيره فساد صومه فلا كفارة فان الواجب على العاقل قبله
المعنى كانت شبهه وان كان خطأ في نفس الامر فلو كان معتمد العاقل سماع الحديث وهو قوله
صلى الله عليه وسلم افطر الحاجم والمحجوم قال به صاحب الكفارة لان قول الرسول لا يكون ادني
درجه من قول المعنى وقد صح عدرا فنقول الرسول اولى من قول يوسف اياها لانه ليس للفقهاء
الاخذ بظاهر الحديث بخلاف ان يكون مصدق عنه او معجوزا فان عرف تاويله لم يجب عليه الكفارة ايضا
السببه وفي البراري بعد ان ذكر المصنف الاحتياط والمأذون قال ان كان حاصله
لا سبع الخبز ولم يفت بالفطر كقولنا وكذا توسع الحديث وعرف تاويله وان لم يعرف تاويله كثر خلافا
للإمام الباقر لان الحديث لا يكون ادنى من كلام المعنى ثم اجاب عنه نحو ما تقدم من قولنا او كان وطيفة
الاستدلال خص العام بخلاف كلام المعنى فانه لو افتاء بالفتاوى فتعذر الفطر بها عليه كالكفر وتقدم
في كلام المصنف الخلاف على عكس هذا فقامله وقال من ذلك لو استفتى فافتاء فقيه بالنظر في كفارة
عليه وهو الصحيح لان على العاقل قبله المعنى والذي في بعض المحيط حكمه الخلاف كما ذكره المصنف وفيه
الكفاية وظهر بالخبر بشاؤ الفتوى ان الاكل باسالة لا يظن ثم بعد ذلك روي عن ابي يوسف والحسن
ابن زياد ان عليه الكفارة ولختلفوا في قول ابي حنيفة رحمه الله العاقل قال والصحيح ان كفارة عليه
وان بلغ الخبر ان العلماء اختلفوا في قوله فان فقهنا المدينه لم نقبلوه وفي البراري الخلاف هذا
هو الصحيح ثم قال دبره النبي فظن انه يعظم فافطر كما كان عليه وكذلك لو احتمل وان بلغه الحديث

ولم يعلم تاويله فلا كفارة عليه الا عند ابي يوسف ولو احتجروا عمار فظن انه يعظم ثم افطر ان لم
يستفت فقهها فلا كفارة وعليه الكفارة وان استفتى فقهها فافتاء بالنظر فلا كفارة عليه وان لم يستفت
وكن باعضا كدريش لم يعلم سببه ولا ما عليه فلا كفارة عليه عندنا لان قول النبي اعلى كلاما من قول
المعنى ثم ذكر قول ابي يوسف الحق ما قدماه عن المصنف ثم ذكرنا الواسع لانه سببه او قبلها او
اكتحل فظن الفطر ثم افطر فعليه الكفارة واختلفا في ان لا يلا وما لك في كمال
لان قول الباقي وانه تحالف للفتاوى لا اذا استفتى فقهها فافتاء بالنظر فلا كفارة عليه وكذلك ان بلغه
الخبر في فعله الصائم والاكتحال لا كفارة عليه عندنا خلافا لابي يوسف وفي البراري في مساله
العباد انه ان بلغه الخبر ولم يعرف تاويله كثر عندنا من العلماء ثم ذكرنا الوجاع مبينه او سببه فلا
انك او ادخل اصبعه في برة او ابتلع وطوره سببه ولم يحضرها فظن الفطر ونحو ذلك
كفران عالما وانما هذا لا يقال ولو نظر الى محاسن المرأة فاكل على طن انه فطر عدل كثر مطلقا وقبل
ان علما لم وان حاشا لا الامام انظر الخلاف في ثلثا قضيت ما في الطهريه خاصه وسعه وهذه
الصور هنا قصد التكيل القابله والله اعلم

ولو اكل الانسان عدسا وسرعه ولا عذر فيه قبل بالقتل يومه

عمد مصدر في موضع الحال وسره عطف عليه ولا عذر فيه اي في اكل العبد وهو في موضع
الحال وقد استعمل البيت على مساله من القسمة وقيل لظهور الدين للمعصاة وقال من كل في رمضان
شبهه متقويا بوزن ثقله ووجه المؤلف بانه مستهزى بالدين او مستكره لما كانت كونه من الدين بالقره
قال ويحتمل ان يكون على الضرر بالبيع وقال ان الطاهر ان المراد القتل بالسيوف
قلت وهو كذلك فقد علمه في البراري بان صبيعه دليل للاسحلال فوجب المصنف
في الظن ربما يتعريضه وان المصنف خلافا لما اقف على مخالفة بعد السماع فلو قال ولا
عدر فالوافيه بالقتل بغير كان اولى والله اعلم

وان يبتكر صومه بعد صومه فيبلغ بكفر القضاء مقور

ورواه بعد الخروج بعد صومه فيبلغ بكفر القضاء مقور

صحيحان ذكر للصائم وقوله يبلغ عطف عليه يتذكر ويكفر حواب الشرط والقضاء
مقور مبتدأ وخبر في موضع الحال وقد استعمل البيت على سلبتين من التناقض الاولى رجل
لخلافه من الخبر لياكلها وهو ناسي فلما مضى ذكر ان صام فبطلت صومه وهو اكر فغلب القضاء والكفارة

على خلاف ما استدلل به الشارح من نوصيه لكمج او هذا يدل على ان الكراهة
 هنا ليس المراد بها المحرمة بل ما يقابلها لقوله لا ينبغي وقوله كره له اللفظان ثم قال
 لحققت هذا فكيفه اراد الصوم يخرج اذا اخرج من الليل ولم يصدر منه فيه صوم وكيفية
 وكذا يكون معارضاً لما نقلته بها انما انتهى وهو ان الكلام لم ار له وجهاً لانه لم يقع عباده
 لصحة هذا الكلام مما علمه عن الطبري ثم قال ولو انظر في الموضع هل يكفر لم اختلف على نقل
 صحيح في المسئلة والطاهر انه لا كان عليه لقوله السبعة بالسفر اقول عدم الكفار من المسلمين
 مصرح به في المار به وعبرها والله اعلم وان قيل قد قالوا ان وجوب الكفار في محل سافر في شهر
 رمضان فخرج من مصر ولم يطرأ قداسي في منزله فخرج الى منزله فخرج الى منزله فخرج الى منزله
 في منزله فخرج الى منزله فخرج الى منزله فخرج الى منزله فخرج الى منزله فخرج الى منزله فخرج الى منزله
 للسفر ونفي حكم المعبر عنه انظر في اليوم الذي سافر فيه ذكر في اول الواقات والله اعلم
٤٠ واذا فطر ذي الحجة لا كافيه ومن عذر له لم يحق لو شأ جهره
 قوله واذا فطر يصدر بمضاف الى الفاعل المضاف اليه وسر المحرمة وقد استدل الست على
 مسلمين من الفقه قال واذا الشرف الامة المبني من ايج له الا فطر فطر سراً قال المصنف ان هذا
 ليس بواجب فالاولى سرار ذي الحجة والخفي والثاني اطماعه في العدد الواجب والله اعلم
٤١ ولو منع العموم الصلاة اداً للمقيما يصلي قاعدا ليس بفطر
 يصلي جواب لو اذ اها تترك من الصلاة وقبلاً ما خال والمنزلة في الواقات رجل ان صام
 رمضان صلى قاعداً وان افطر صلى قاعداً يصوم ويصلي قاعداً يخرج من عذر الواجب ذكره في الطهارة
٤٢ ومن صام ففلا يترك بعد اعني ان كان في اليوم قد قيل **بشدر**
 الصبر في شهر رمضان وقد استدل البيت على منزلة الواقات صام يوماً تطوعاً ثم قال
 في بعض النسخ قبل انتصايه او بعد على اعتكاف هذا اليوم الاعتكاف عليه ان الاعتكاف لا يصح
 الا بالصوم واذا وجب الاعتكاف وجب الصوم والصوم من اول النهار انقضى تطوعاً فبعد
 جعله واجباً وفي الطهارة اذا اصبح صائماً يجب التطوع ثم قال في بعض النسخ ان اعتكاف هذا
 اليوم لا يصح نذر في ما سوي في حصة وقال ابو يوسف ان كان ذلك قبل الزوال عليه ان
 يعتكف ويصومه فان لم يفعل بطلت القضا والظاهر من صنع المؤلف في الظن رجحان قول اب
 يوسف في الظاهر رجحان قول الامام والوجه له والله اعلم

٤٣ ونادى صوم السبت تبعاً يصومها وتسعاً يصوم اثنين في الفريتين
 وما روي من تصومها الطهارة والصبر والتسعة وصار حرف الفاء لمقدم الميم وتسعاً عطف على
 سبعة وقد استدل البيت على مسلمين في الظهيرة صورها المولف عن المور التي صورها في الطهارة
 فانه قال نذر صوم يوم السبت سبع ايام لزومه صوم سبعة ايام واداد يوم السبت تسعة ايام
 لزومه صوم سبعة ايام والدي في الطهارة لوقال نذر على ان اصوم السبت ثمانية ايام لزومه صوم سبعة ايام
 قال نذر على ان اصوم السبت سبع ايام لزومه صوم سبعة ايام لان السبت في سبعة ايام لا يتكرر في كل
 على عدد الاسابيع بخلاف الثانية لان السبت فيها يتكرر ونبي على هذا المؤلف ان السبت يتكرر في
 السبعة كما يتكرر في الثانية وانه يلزمه صوم سبعة ايام الى خمسة عشر منها يلزمه ثلاثة ايام السبت وهاهنا
 بحسب ما يتكرر السبت في الامام **قلت** ولا يخفى ان هذا اذا لم يكن له نية اما اذا وجرت لزومه
 ما نوي في البرادية لوقال نذر على صوم جمعة ان اراد ايام الجمعة عليه سبعة ايام وان اراد يوم
 الجمعة لزمه ذلك فقط وان لا نية له سبعة ايام لعلية الاستغفار ليا والله اعلم
٤٤ فصل من كتاب
 الحج لغة التقيد وشترها زيارة البيت الحرام على وجه الاطعام لا ذكره من اكل من الدين العظيم
 لحرمة عاقبه لان حكمه في صرف والذي قبله بد في صرف وهذا مركب فاحذر ضرورة فاخذ
 المؤكدة عاقبه عن المفرد اذ كان الاول المتروك في كذا كثر بالمكلف من المتروك منه
 وقدمه على المكاح كانه من الاركان الحكيمة والله اعلم للصواب
٤٥ اذا حرم ميقانا والغرة تعبره واخرت من ثمانية ليس تحت حصر
 الميقان في الاصل لتوقيت الحدود واما استعبره لكان الذي يحرم منه ونجح على موافقة
 وهي حنة لاهل المدينة والحديبية ولاهل العراق وانتوف ولاهل الشام الحصة
 ولاهل نجد قوت ونحو ثمانية ونحو ولاهل اليمن بليل ومسله البيت ما في الدواع
 وغيره ولو جاز وميقانا من الواقت من غير احرام الى ميقان اخر جاز وفي ما سلك السجور
 ومن لم يحرم من اهل المدينة من ذى الحليفة واحرم من الحجة ثلاثين عليه ونقل في النهار
 عن الانصاف وقال ابو حنيفة من اهل المدينة اذا جاوزوا ذى الحليفة فلا بأس بذلك ولا يجب
 الى ان يجرى من ذى الحليفة كانهما اذا حصلوا في المقات حصرهما من غير ان يجرى من ذى الحليفة
 انه لا شيء عليه اذا فعله وانه بخلاف الاول والله تعالى اعلم

وقد قيل في حرم الغني بانه يريد على حرم الذي هو أفقره
المصنف المعنى أفقر الفقير لان افضل لا يلزم منه المفاضلة لانه
 في وهو اهو عليه وفي التشبيه نظر لان من العوايد المقررة انها متى وردت
 في حق الباري تعالى محمولة على المبالغة لا على موضوعها بل هو قال بفصله
 عن ذلك وقد استعمل البيت على مسألة من الغنية بانه لا يقاوم حرم الجبان
 وقال قال السمرقندي قال لعن فقرا يباح الغني افضل من حرم الفقير بانه يودي
 للفقير الغرض من حرمه ومن ذلك متطوع في دعاية ونفص بالقرم افضل
 من فضيلة التطوع **قلت** بان ذلك ان ذهاب الغني من بلد وهو
 قاله شريطا لوجوب من خرج من بلده فخرج لوجوب الاداء عليه
 في الحرج على الفقير لانه ان ذهابه الى مكة تطوع وعياده الغرض افضل من عياده التطوع
قلت قد نصوا على انه لو صلى عنه العشاء بعد ما ارعاه في حجة والسنة
 ركعتان فيلزم ان يكون الركعتان افضل لان السنة افضل من المكتبة واحابا بانها داحلة
 منها ولا بعد ذلك هما لا شمله على الغرض او لقول منة كما قالوا في العزاة في الصلاة ان
 فرضها لية ولو قرأ اكثر من ذلك كما في السورة وقع الكل فضا ولو سلم ففحص هذه العز
 ما اذ الم الحرم الفقير باج مردود من اهله فانه اذ يكون يودي للقرم منها ولا يخفى ان الفقير
 هاليس هو المقر في باب الركن علي ما هو معروف في الفقه والله اعلم

ولا بأس في الاحرام بالحنفي والي لها محرم بالفتوى يعرف بعد رة
 الضمير في تعدد المرأة المتار بها بالي وقد استعمل البيت على سلتين من الواقات
الاولى قال لا بأس للحرم ان يحنن لانه ليس من طووات الاحرام وفي الفتوى رقم للقاضي
 حلال في الاماني لا بأس للحرم ان يحنن او يفضد او يحجر الكسبر او يحنن لان ذلك ليس من طووات
 الاحرام قال وفي الاصل مثله وله نز سته اذ اشكى **الثاني** من الواقات اذ وجد
 المرأة الزاد والواحدة الا ان محرمها فاسق لا يحجب عليها ايج لانه لا يكرها المروج لمحرم
 فاسق ويحرم في الطهارة والكافي والتحسين والمزيد فلا بد على اعلم بالصواب
وان كان في الاحرام صيد وميتة فيعقب من الكليل خيش التضر
وعند هانها وكما ان ا حرم مع الصيد فيه لو كل المتاخرون

40
 الضمير في منه للصيد وفي عدها لا في حيفة ومجد وفي منها للميتة وفي في الاحرام
 والمتاخر هو الصيد وقد استعمل البيتان على سلتين من الواقات في اولها خلافت
الاولى قال ولو اضطر المحرم الى ميتة وصيدة ما كل الميتة ويبيع الصيد في قول
 ابي حنيفة ومجد وهو قول زفر خلافا لابي يوسف رحمه الله عليه ووجه بان في كل
 الصيد اذ كتاب بخطودين الدخ والميتة لانه ميتة حكا قال وان وجد صيدان
 ديج حرم فانه ما كل كم الصيد ويبيع الميتة في قول مجد لانه ميتة حكا والاخر
 حقيقة لان في اكل الصيد اذ كتاب بخطودين فان وجد صيدا حيا من مال انسان
 يبيع الصيد ولا يأخذ مال المسلم لانها استويا في الحرمة الا ان الصيد حرام حقا لله
 وما للمسلم حرام حقا للبعد وكان الرجحان لحق العبد حاجته **الثاني** منها ايضا
 قال وان وجد كم انسان وصيد يبيع الصيد ولا يأكل كم الانسان استحيانا ووجه
 بان كم الانسان حرام حقا لله تعالى وللبعد وللبعد حرام حقا لله تعالى ومثله في الحبس
 والمزيد **قال** المصنف انه اعتمد في الحساب لان عليه العمل الا في سائل معروفة
 قال في هذه المسائل في الظهيرة والعيون لا في البيت وفي فتاوي قاضي خان
 ايضا قال وفيما عن من الصيد اوي من كم الخنزير وعن بعض اصحابنا من وجد طعام
 الغر لا تلاح له الميتة وهكدا غناي ساء وسير الى ان الغضب اولى به من الميتة وبه
 اخذ الطاوي **وقال** الكرخي هو بالخيار والله اعلم

مع الرمل التقييل من لطايف وفي ركعتيه والتيام من ذكره
وختل الاولي الوجوه لقولهم بها تن او تعل السي بقرون
 الضمير في ركعتيه للطواف وتذكر على الاستمال وقد استعمل البيتان على سائل
 من النصف قال في ستة للطواف ثلاثة اشياء **احدها** التيام في الطواف قلت
 هو ان يجعل البيت على ياره وماخذ عن يمين نفسه وهذه المسألة الرابعة في النظم
 ما قال **الثاني** تقيل الح الاسود وهي تانته النظم قال **الثالث** ركعتان بعد
 الفراغ من الطواف وهي بالية السظم ثم قال ويقال الرمل في الاشواط الثلاثة سنة ايضا
 قال المصنف وفيه اشارة الى انه قبل منه لعن السدة والله الامان بقول موختل المول
 الوجوب وفيه بعد لان الظاهر من عيان السق انه مستحب وقد نقل هو عن البياض انه

السنن ليس الواجبات وكذا في نسك السروجي وفي النهاية المذهب عندنا ان الرخصة وفي
مغنى النهاية انه سنة لا تعلم فيها خلافا بين اهل العلم وكان ابن عباس يقول لا رعية الطواف
واستدل المصنف عليه بما في مسنده من ان عباس رضى الله عنه قال صلى الله عليه وسلم رعية
عمر كلها وفي حجة اي بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم والواظبة بدون رك دليلا الوجوب ثم لا يخفى
ان الاستلام والقبيل انما يسن بشرط استطاعته بدون اذى مسلم ذكر السروجي في نسكه
فان الاستلام في اسباح الطواف واخر سنة وفما بينهما ادب والله اعلم وقوله بهاتين الاشارة
الى الركعتين بعد الطواف والقيام بعد الركعتين كما قالوا في الركعتين والقيام اما
الركعتان عند المقام او حيث يتيسر من المجد فوجوبها منصوص في الكتب المذهب كالمدا
وغرها اما التمام في شرح مختصر الكرخي للقدوري اشارة الى موافقة ما في السقف
حيث قال ويكره تنكوتها ونقل في البدائع عن شرح مختصر الطحاوي الوجوب قال
الصنف وهو المختار والله يشير قول النهاية انه تحت علم الدم ان رجوع الى اهله قبل
اعلانه ولقيد لان النقص مطلق عن اشواط التمام والاساس في قوله اذ فعل النبي
بقدر اشارة الى علم الوجوب وهو مواظبة على الله عليه وسلم على ذلك مع تركه وذلك
ست الوجوب والله اعلم

ومن اعتما في افترضه كفايه واكد واوجب لجميع مقرر

السوا في افترضه واكد واوجب يعني وقد اشتمل الست على احوال اربعة في
العم **اولها** انها سنة وهو الذي عليه عامة الكتب كالمدا وقاض خان وعمرها بل قد صح
بها بالثبتت بواحدة **ثانيها** انها فرض كفايه نقله في الكافي عن عمر اجماعنا **ثالثها** انها سنة تركه
قاله في الكافي وهو المراد بقوله واكد وهو متوسط بين الوجوب والسنة المطلقة **رابعا** انها واجبة
قال في البدائع قد اختلف فيها اجماعنا اجماعا كهدفة الفطرو والاصحبه والوزن ومنهم من اطلق
التنبه وهذا الاطلاق لا ينافي الوجوب لكن في الوجوب في كلام فاضل خان ينافيه والله اعلم ومولف الجمع
مقرر وسنقول مقرر في كتب طائفة رحمهم الله تعالى ونقل هنا ان بعض اجماعنا لا يفرق بين
الله الموكه والواجب والله اعلم

طواف واجزاها الركن استوطاه وسعيًا واوجب مثل طواف قصر

اشتمل الست على ذكر ركن العم وشروطها واجزاها والخلاف في ذلك في قاض خان وذكر العرياني

الاعلام

الاحرام والطواف بالبيت وهذا في اول النظم وفي الكافي ان الطواف ركن سوى الاحرام شرط وقد صح
السروجي في مناسكه وفي كلام البدائع ما يوجب الاستعمال اماركنا فالطواف قال والله اشهد بقولي واشترط
يعني واشترط المحل وجعل صاحب الحنفية التي فيها ركنها كالطواف والله اشهد بقوله وسعيًا والمشي
انه واجب قال والله اشهد بقولي واجب والخلق او التفتيل ايضا واجبان استعمله ذلك من قوله مثله
وعامة كتب الاحكام على ذلك وفصل ما في البدائع والسروجي في مناسكه عن الحسن زباد وجوب طواف العمرة
على المعتمر كالحاج لانه وداع والمعتمر يودع كالحاج ثم لا يخفى طاهر النظم نفهم ان لا يشترط يعود على الطواف
والاحرام وليس للزاد به الا المحرام كما تقدم وعطف السعي عليه بوجه القول الشرطية فيه وليس
بذلك

والاحرام شرط او كركن كطوفه وسعي وذا اوجب كخلق بقصر

مجد السعي والاشارة بهذا الله محاسن من ذلك مع اهمام صحيح الشطية في الاحرام بتقدمه ورجع
الوجوب في السعي والله اعلم

ومعتمر ما طاف بل عاد محرمًا يتم على احرامه لا يغير

اشتمل الست على سلة من الطمره سينه على كون الطواف ركنًا قال ولو ترك طواف العمرة كله او
اكثر ركن من الصفا والمروة ورجع الى اهله وهو محرم ابدا ولا يجري عنه البدك وعليه ان يعود الى مكة
بذلك الاحرام ولا يجب عليه العوام جديد ما حل بمجاورة الميقات ويطوف لها وتكمل الطواف وسعي
ولا يعتبر سعيه الاول قبل الطواف لان السعي بمنزلة السجود والطواف بمنزلة الركوع ولو طاف اكثر
طواف التمر وسعي من الصفا والمروة ورجع الى اهله فعليه دم لترك اول طواف العمرة لانه ركن وقال
مسلك لك ولو طاف طواف العمرة في صوب الحجر وجع البيت فصارت ركنه ترك من الطواف ركنه انتهى
قلت وكذا ينبغي ان يكون الحكم بترك كل ركن من اركانها على قول من يقول انها ركن غير
الطواف كما تقدم والله اعلم

وتوب واجزاء وما يلزم من الحرم الاخراج لا مان بغيره

اشتمل الست على سلة مذكورة في غالب الكتب منها الغاية وهو لا مان من سعي التراب
والاجزاء التي في الحرم وكذا ما نزم وكذا ما نزل في تراب البيت المعظم اذ كان قد راى سبيوا
للتبرك بحث لا يعوب به عان المكاتب اما اذا اراد ان يفعل ما هو خارج عن احكامه وتفق
المكان قد كدر ما بالحرم كذا في الطهرية وصوب المؤلف المنع من فعل تراب البيت

لئلا يتسلطه الجاهل فيغني الخراب البيت والعباد الله فليكن في البيت من الكبر والسياسة علم
ولا تفل بعد العصر عن فاتها وقد جمعت والظلمة يفتقر
 الطهر منسوب بالواجب لها معنى مع والصبر في بعض المباح الى العمل بعد العصر والمنع
 في التمسك وقوله للدين الركا في طهره الذي المرعسي في قال صلى الطهر والعصر يومه في وقت الطهر فيلزم
 ان يتصل بعد ما حل العصر انتهى **قلت** وهو سحره لو تنقل قبل ان يصلي العصر كان له ذلك
 لا كراهة في المساوي للعلوية صلى بهم الامام العصر في وقت الطهر من غير ان يتصل قبل منه بالنطق
 بجزء من الوارد به وقال في العيس والمزيد بعد ان رقم لغار الى البيت اذا نطق
 لعرقه بين الطهر والعصر يريد ايراد السنة بعد الطهر فعليه ان يعقد الاذان والاقامة
 للعصر في قول ابي حنيفة واليوسف رحمهما الله لو كان في كونه لما اشتغل باذكار السنة
 صار فاصلا بينهما فلا يكتفي باذان الاول انتهى فان صلى العصر كمن التفتل وان كان قد
 صلى العصر في وقت الطهر فانه انما قدمت للفرق بالرداء قال والحالات الكتب تدل على ذلك
واوصي به من غير تقدير اجرة فادى اجور الراكين بقدر
 الصبر في به واجع الى الحج والجهاد والراكين جمع راكب ويجوز ان يكون تشبيه وهو مفعول
 تقدير يتاقد رماهم بسم فاعله والفاعل ايضا اي الوصي تقدير وقد علمه ولو كان
 والسلة في الواقات مات ووصي ان يحج عنه ولو قدر رفيه مال الوصي ان اعطى الى رجل
 يحج عنه في محل احتياج الى الف ومائتين وانح راكبا لا في محل يكفيه اقل من ذلك فقل ذلك
 يخرج من الثلث لخب اقلها لانه متيقن انتهى ومثله في الخمس والمزيد هو مال انفسه
 في السم والراكين يشير الى انه يسافر الا راكبا لانه افضل من الماشي كذا روي الحسن
 عن ابي حنيفة **قلت** وفي المساوي الحسني الحج واكفا افضل وعلما الفتوى في ذلك علم ولو امر
 بالحج في ما شئت من المال ولو كان ذلك ما يبلغ الحج ماشيا من وطنه ومن موضع آخر يبلغه
 راكبا يحج عنه راكبا هكذا روي عن محمد رحمه الله وان كان ذلك ما يبلغ الحج عنه من وطنه يحج
 عنه من الموضع الذي يبلغ والا فضل ان يحج عن البيت من مخرج عن نفسه حج الاسلام لانه اهدى من الكلفة
 واهدي من المناسك وكل هذا من الطهيرة والله اعلم
وموص بالفح والواحدة بالف والف في المساكين ينشر
والفان ثلث المال بالح الفه بكل من المال المساكين تجدد

الجدد القطع واشتمل البيت على سلة من الواقات اوصي الفدرهم لرجل ووصي بالف درهم
 للمساكين ووصي ان يحج عنه حج الاسلام وثلث ما يبلغ الذي درهم تنقسم الثلاثة اسهم اشلاشا
 ثم ينظر الى حصة المساكين فيضاف الى حجهم حتى يتكامل الحج فما فضل يكون للمساكين وذكرها
 كذلك في الخمس والمزيد **اقول** فعلى هذا الحجعة الف والرجل ستمائة وستة وستون
 وثلثان والمساكين ثلاثمائة وثلاثون وثلث قال **المصنف** في علمه ان يبين وجه صرف
 الثلث للرجل قال ولظنه لما فيه من شايبه الاحتياق لنفسه عند اقتضي الصرف اليه كاملا
 ولما فيه من شايبه الترافعي التاخير في اعتنا الجانبين **قلت** وقد اشار الى ذلك
 قوله من مال المساكين تجدد وهو الرجل لا يخدمه اوصي له شي فان له ثلث الثلث وقد دلالة
وان يكثر المامور في الحج خادما وليس باهل الكبر في فوجين
وقد ضمنوا المامورين في ما شاءت وحجتهم عن نفسه يتقرر
 اشتتمل البيت على سلة من الواقات المامور بالح اذا حج ماشيا فالحج عن نفسه وهو
 ضامن للنفقة لان الحج المعروف بالزاد والراحلة فانصرفت الوصية اليه وقد تقدم ذكر
 المثله في كلاما قد سافر الفتاوى الطهية ثم حكى الشارح هنا الخلاف في ان اصل
 الحج هل يقع عن الامر وعن المامور وللأكثر ثواب النفقة ويسقط به اصل الحج عنه
 لا فامه الاتفاق مقام الافعال في حق سقوطها كما في اطعام الشيخ الغاني في الصور
 والاول قول المشرعي والثاني قول جواهر نزل وشهد الاول حديث كشيخه في عن
 ابيك وعدم سقوط الفرم عن المامور وهذا في حجة الفرض قال الشرحي وشهد
 ظاهر المذهب اما في القول ببقع عن المامور وبصر الواب للامر والله اعلم
 صرح فهو المامور ومسلة البيت من الطهيرة والواقعات استاجر المامور
 بالح عادما لخدمته يتطهر ان كان مثله يخدم نفسه فهو في مال نفسه لانه لا
 يكون ماذونا فيه وان لم يكن يخدم نفسه فهو في مال السلالة يكون ماذونا فيه
ولا حج من ابن الحج عليه قال ومع ان دخلت للولد فرق حج
قوله عليه متعلق بالحج وان مكسورة بعد القول اي قوله ابن الحج
وقد اشتتمل البيت على كلتي من الواقات الاولى رجل قال انا حج
 فلا حج عليه **الثانية** هي قوله بعد ما قد مناه فرق بين هذا وبين

ما قال اذا دخلت الدار فاما انا فندخل لزمه لان في الوجه الثاني جعل الحج جزءا
والجزء يجب عند الشك فصار كالنذر يعني كما قال الربيع انما ما في الله من صحتها
على ما كانه اذا ابدى يلزمه حج وان لم يلد على لان الحج لا يكون الا لله فقولوه ومع ان دخلت
الدار فرق محذور بريد هذا اي ان قال انا الحج مع قوله ان دخلت الدار فادفع فلو
انا حج جزءا الشك كما مر ولولم يكن نادرا حج حجة الاسلام وقع عنها ولو قال يرد على
ما به حجة لزمه الكل فطرز الوجوب في وجوب الاصل عند الموت كذا في حج
الطهارة والوفاءات ولو قال لله على ثلاثون حج فالحج ثلاثون نفسا في سنة واحدة
ان مات قبل حج وقتا حاجا زالا لانه لم يستطع بنفسه وان جا وقت الحج وهو
يقدر بطلب حجة واحدة لانه استطاع فبين ان شرط الاجحاج وهو النكاح
لم يكن فكذلك سنة على هذا والله اعلم بالصواب

وان حج الاسلام قال على ثلثين فلم يلزمه شيء وبه صدر

حجته فاعل فعل بقدر يدل عليه قال قد مر وان قال حجة الاسلام على وجهين يرد الى
القول المعتبر من قال وهذا المستلزم مصنف حج بل دار لصم على السلوك من الاول بقضه
الثاني حركة الراية حر في سائر وشرك لا يستدركه الست متمثل على مثله من الوقائع
اذا قال على حجة الاسلام مرتين يلزمه شيء لانه يريد الرامة عن المشرع لان حجة الاسلام لا تجزأ
ومثله في الصلاة المعصية وصوم رمضان وذكر في نفسه ما قاله الشرف الامام المكي لو قال ان قد مر لان
قد مر على صلاة شهر ففقد فعله صلوة ثم كالمفروضات مع التردد في السن فكمه يصلي التردد والوقائع
وعدم التقاضي وقال انه ليس بذكر وكرر ان يقال يلزمه ستون ركعة لكل يوم ركعتان فلو كان
يقال بانه ما به ثمانون ركعة لكل يوم ركعتان فلو كان فقال خمس مثل المفروضات لكنه
ثم العرب اربعا قال حجة الامام المكي وهو الاول وقال ابو حامد ان نوى العزائم لا شيء
لان عن ثلثين يلزمه وسم العرب اربعا والله اعلم

فصل في كتاب الكساح

الكساح لغة مقدمة عارضا العقد عند ما شرط عقد بوجوب حل البضع فقد اعقبته على الخ لانه
في معنى العادة وليكن كان القلي للاستفقال به افضل من الاستفقال بالنوافل وقد توارى بالاحبار
وقد عذر من عتب عنه وقدم على الجهاد لما فيه من سبب الجهاد المسلم والله اعلم

وفي العقد بالاجحاج لا بد من حصة فهو خطاب الى المصدرة

كفائه ثم الخلو مع البصري صدق وانفاق على دين بقدره

قوله بالاجحاج متعلق بقوله في العقد اي العقد الصحيح بالاجحاج لانه منه ما ذكر في المبين
وهو سبع شرائط متعلقة من الست قال وشرائط النكاح الصحيح الخمس على صحتها **اشاؤها**
وضي المواه اذا كانت حرة بالغة عاقلة **الثاني** رضى الولى اذا كان حرا بالغاملا **الثالث**
خلات ما بين الزوجين من الحومة الموبدة والموقفة **الرابع** الشهود **الخامس** الكفاءة **السادس**
القدرة على المهر والنفقة **السابع** تولى خطاب العتد من الزوجين او من يوب عنها من ولى او وكيل
او مكلف او ما يقوم مقام الخطاب من كتاب او ارسالة قال الساب والمراود بالمتكلف
القبول وفي الاتفاق به يعوب الاجحاج والخلاف الرابع في هذه الشروط بطول الشرح
وسم كلام السب وشرط في شهود المتفق عليه ثلثة شروط **الاسلام** **والبلوغ** **والعقل**
والاجحاج **والعفة** **وسماع قول النكاح** **والنكح معا** **والرحلية** **والخلاف** في شرطها
معلوم بحج عن المصود شابة والله اعلم

ومن زوجت بين النيام في اربعة عشر شهرا لا شك بتركه

اشتمل البيت على سلة من القصة لوتزوجها بحصة النائم ففيه اختلاف المتأخر والمبكر انه
ينفقد وفي الغاية فصل عن محصر البحر المحيط ان الاصح انه صحيح في ما يخان بنفقد شهادة النائم
اذا لم يسعها ولم يذكر خلافه في الاصح اشراط السماع وعدمه في شرط المحصور فقط قال الجوز
ومن شرط السماع قال بعدة الاتري ان عليها السعدى قال يصح النكاح بحصة الاصح وان لم
يسعها وقال لان الشرط حصة اليهود دون السماع كما نقله فاجي خان عن عتبة فقوله وعامة
المتأخر فالوالا يجوز وشرطوا السماع وفي المحس وللزيد بعدان وقيل للمكة ذكر اختلاف المتأخر
في ان الشرط السماع او المحصور وان العايل بان الشرط المحصور قال بالانقضاء بحصة الاصح قال
وبه قال القاضي الامام السعدى وفي السمر الكبير في ابواب الامان ان النكاح ينفقد بحضره الاصحين
وكذا ذكر القاضي الامام المنتب الى اسسها وذكر في نظم الريد وفي ان النكاح ينفقد بحضره
النايين والاصحين ونحو القدر وفي كفائه انه لا بد من السماع وكذا روى عن ابي يوسف رحمه الله وهو لا يخ
لان فاسد كعقود النكاح يقول المصنف انه غير محل الاطلاق وفي النايين على حاله السماع ممن
حدود زوجه ما دى بطلانه وقد مر على الذي حجه الله فيما رواه جفته فقال لا يمكن العمل فان السلام

لا يسمع ولا يمكن ارادة الجوار في النوم ولا يجزي ان النظم لا اشعار فيه شحيح ولا يصغيف ولا يح
اشواط السماع وعدم الاعتقاد بدونه فلو قال **ويصدق عندنا القايين وهذا الاخير والآخر والسماع المزمع**
لا فاده ذلك مع المنية على الخلاف ولما علم **فوق غريب** قال في السراج ما عارضا الى تفاوت
اهل القول لها بحضرة الرجال ما عروى فقال ليبيك فتكاح قال القايي يدع الزمان انه ظراف
ظاهر الرواية فاستوفاه في ونظمته لا فراطه في العزابه بينها على ضعه بالتفسير قبل نقلت
وهو من رجال ما عروى اذا اقبله وليك قال قبل عقد بيت رة
واسلم

وهو ولوروج القايي ابنة ابي طفلة **بعضهم ليس**

العضل المنع وصور المسألة وهي في الغاية انه يجوز للقايي ان يزوجه بنت الرجل الصغيرة وهو
حي وهل يشترط فيه الغيبة او العضل فنقل في القايي عن روضه الناطقي ان كان للصغيرة اب
اشبع من تزويجها لا ينقل الوفاة الى الجدة فان لم يمتع الاب بذلك وودعها القايي لم يجز ذكره رستم
في بواوين وقد ذكر في بواوين يوسف تزويجها للقايي ولا يملك الاب **وما نقل عن الامية**
الاورجيني عن صبيها لما اخ لا يزوجهما القايي فزوجهما اخ لا يسمع التكاك الا اذا كان الاخ
غائبا او عا ولا حيد يجوز **قال** المصنف وفي المجرد الاطلاق رة نقية فانه قال اذا تزوج
القايي الصغيرة والاب حي جاز وان لم يتغير حال الامتناع ولا عديمه والى القولين لما كان يقول
لعقل بعضهم ليس بذكر **قال** ونقل في انغ الوسايل عن الشافعي **قال** محل اذا كان للصغيرة
والد او جدهم تزويجها القايي **والد** اذا كان الاب فاسدا يسمع ان يزوجهما ولو كان الاب للصغيرة اب
اقتنع من تزويجها لا ينقل الوفاة الى الجد بل يزوجهما القايي ونقل عن قاضي خان ما دام للصغيرة
والقايي ليس يرى في قول ابي حنيفة رحمه الله وعند صاحبيه ما دام له عصبة لم يعمل عن الدخول في
تريب لها وليا تقديم ذوي الارحام على القايي **والن** انا يوسف مع ابي حنيفة في المصحح وان بوى الوا
مقدم على القايي والمصنف رحمه الله اعترض ايضا على الطوطي انه حمل المطلق على المعين فانه ليس
من العواذ ونسب ما تقدم له فربما من الحمل في مسألة التكاك محضة النايين **قال** ان الاطلاق
لما علم القايي ان ولده القايي عند عدم المصنف فانه اما حقيقة ان لا يوجد احكام بان
يعضل او يكون غائبا ثم اعرض عليه في قياسه الصغيرة على الكبير التي عضل ولها انها ليست
على القول لان لها ان تزوجه نفسها ولا حاجة الى القايي على الذهب ثم فرع فاعلم المجرد ان زواج

القايي الصغيرة عند العضل ينفي ثبوت الخیار لها وذكر في المتن عن مجملها الخیار
والاول بناء على ان تزويج القايي عند العضل بطريق النيابة على العاقل باذن الشرع
والثاني على ان تزويج بطريق الولاية التي له من الامام قال وفيه اشارة الى دعم صاحب
الفتاوى حيث لم يجعل تزويجها بولاية الامام **وعلى** هذا ليس للقايي ان يزوجهما اذا لم يكن في
مشوره وعنده وعلى الاول يجوز ان لم يكن في مشوره وعنده انتهى وهذا لا ينهض له على ما
اوهاه من التوهم **لجواز** ان يكون ذلك بديل على ما ذكره عند العضل خاصة **واما** بدون العضل
فليس له ذلك كما لا يخفى ويؤكد ما ذكر في انغ الوسايل انه استنبطه ولم يسبق اليه فيها
علم وهو ان تزويج القايي في صورة العضل في الصغيرة بطريق النيابة عن العاقل باذن
الشرع لا غيره واستدل عليه بقول الاصحاب ان العاقل ظالم والقايي كف يد الظالم
ومن قولهم في العاقل اذا امتنع الزوج من التطبيق قال القايي شافعا للظلم وقول القايي
كان فعل القايي انسب اليه كافي **قال** في العروة **قال** في العروة ان فعل القايي انصاف الى الزوج وكما
طلقها بنفسه ومن قولهم ان الولي الاقرب اذا امتنع لا ينقل الولاية الى الاعدل بل القايي
يزوجه كما لظلمه ولو كان معناه يزوجه ان كان سد وطاله ذلك في مشوره لكان تناقضا صريحا
لعدم انتقال الولاية الى الاعدل ولا شك ان القايي المأذون له ولي ابعد فتناقض الكلام واما
حملها على ما قلنا لا ينعني فيه تناقض هو كذا حسن في نفسه لكن يزول التناقض بان المراد
بالاقرب والابعد اولياء النسب غيرهم كالاخي وقته بظاهر المصنف يخرج هذه الصورة
على القولين على ان التزوج باذن الامام في صور عدم العضل عند عدم الولي كرواها روايتين
في توب الخمار وصحهما عن الامام **انه ثبت**

وهو ولوروج القايي صغيرا بمنزلة **بعضهم ليس**

الخصني من له مال الرجال ومال النساء اذا عدهما لها والخصني في منزله الى الخصني والمراد بالنفس
ظهر المذكور اني والاشي ذكر **واضح** يستلزم الى الزوج الذي تقضه قوله ولوروج **ومثل** البت من العاقل
والعنه نقل عن العواين **قال** ابو بكر خشي شكل زوج من خشي شكل اخر رضي الولي بغير افا والزوج
امراة والوجة رجل **قال** في التكاك جاز عند ذي قوله **بزوجتك** يسوي من الجانبين في حوار التكاك
فقال ابو الليث لو طهر الزوج علاما والروجه جارية جارا فلا قال الولي فاليه اشرعت وفي
الغيب قبل بكون **قال** ويدكر في الظاهر المسألة **قال** خشيان صحران **قال** ابو الوليد لا يلاخذ

مخبر من اليهود وحيث اني هدمت اتيك هذا ثم طرد ان الحاشية كانت غلاما في الغلام كان
جارية كان النكاح جاز وهو نظير ما ذكره اذ جعل الرجل في عقد النكاح نفسه محلا للنكاح
ونظير ايضا ما قال في الخلع اذ قال الرجل استرني نفسي فقال المرأة بعت قال لا اهل العلم
لا يبيع ولا يبتاع منه يقع ثم وجه عدم الجواز في المصالح لغوات تحقق شروط النكاح عند
الاختلاف تركها الزوج وهو المثل وغيره وذلك لان الكفاءة في النساء للرجال غير معتبر عند
لي خيفة خلافا لما نص عليه في الظهريه المهر الذي ينعى للزوجه لا يكون مهر المثل للاخر اذ اذا
زوجنا فلا يصح على الصحيح من قولها اللهم الا ان يعقد عن معين على ما ينبغي اذ كانا صغيرين وايضا المهر
المعين امانة لتحقيق من التزمت والمرأة المتغلبه رجلا لم يترفع هذا المهر العن وفعل مثل ذلك
عن النهاية ان نكاح المتي موقوف الى ان يتبين حاله ولهذا لا يزوج فيه وليه مركبيه لان
النكاح موقوف لا يصدق اياهه **الطريق** ذكره في النهاية عاريا له الى سرج
شيء الا لغيره ونقل عن شمس الالهة الخواشي انه لا يكتفي بجهة نكاحه حتى يتبين امره
وقد كرمته النظم في النهاية عن المبسوط فقال واذا زوج حنثي حنثي وهما شكلان
على ان احدهما رجل والاخر امرأة لم احز النكاح ولم ابطله حتى يتبين امرها لان العقد
صدر بين الوليين والحكم بطلانه ما لم يعلم انه لم يصادف محله ولا يخرج بجوانه لتوهم
كونها انثى او ذكر او على عكس ما قد روي الوليين اذ امانا لم يتوارثا لان الارث لا يكون
بعد العلم بالصحة وذكره مثل ذلك **فان قالوا** عن المبسوط ايضا وان زوج امرأته
امراه فلا علم له بنكاحه وهو موقوف الى ان يبلغ فان الذكر يدخل في النكاح دخول المالكين والانس
تصير مملوكه بالنكاح فلا يمكن انبات واحد من الوصفين في حقه من غير دليل ولا وجه لا بطلان نكاح
الذي في حال قيامه ولا يتعلم انه لم يصادف محله فيكون موقوفا الى ان يبلغ وان طردت فيه
علامة الرجال وقد وجه ابو امرأه حكم بجهة النكاح من عقد الاب كانه تبين ان تفرقه
صادف محله وكان باطلا انتهى **فظاهر** من ذلك انه لا حكم بجهة النكاح الا بعد العيان وان
الاختلاف لا يضر وان النكاح موقوف على البيان فظاهر النظم بطلاق البتة على النكاح
وليس بجيد **وها هنا** مورد زوج بمثله من غير تعيين الرجل والمرأة وطاهر ما علم
في الهداية ما قاله المبسوط حواز النكاح والحكم بجهة جيد مصادفة المثل من طهر ورجس
ذكره والاخر اتي حيث قال ان الذكر يدخل في النكاح دخول المالكين والانس تصير مملوكه

وهو اولى **مسئلة** الظهريه وهي الصوة الثانية من فظهر بخلافه فظاهر كلام النهاية
عدم الصحة فانه ذكر ذلك في سياق عدم الكفر بجهة لتوهم كونها انثى او ذكر او على عكس
قد روي الوليان وهو خلاف ما في الظهريه وموافق لما نقل عن ابى الليث والبيضا عن بيان
حكمه وهو الوقت وعن عدم التوارث قبل البيان بموت احدهما فظهرت كلكه وتبين
ولو زوج الحنثي صغيرا بمثله فيوقف ان زوجان كانا بقدره
وطرح مع التعيين حيث اخبرناه ولا ارش من قبل البيان المحرر
فالبيت الاول اشتمل على صورة الايهام والصحة حيث تبين انها زوجان ذكر وانثى والشرط الاول
من الست الثاني اشتمل على مسئلة الظهريه والخلاف فيها ونصفه الاخر على حكم التوارث بالموت
قبل البيان والله اعلم
وبالعقد جزمه وجه الاكابر كذا العكس بالاجماع قالوا **مقرر**
اشتمل البيت على سلتين كلاهما في حل الميت وكان من حقه ان لا ينكرها اذ لم يزد فيها قيد
وفي كلامه ما يدل على انه انما ذكرها اتباعا للطر سوي رحما الله تعالى **الاول** ان المرأة بمجرد عقد
الرجل عليها قبل الدخول المحرم على اطلاق وان سفلوا ودخل فيه الولد سفلوا وصاغ **الثانية**
عكس هذه وهو انه بمجرد العقد محرم على اياه وان علوا وهما مدكورتان في الكافي والنهاية وغيرها
ويدخلها فرع لطيف وتقع معلطة صورته طلق زوجته طلقتهن ولها منه ان واعتدت ثم
تزوجت زوج اخر ودخل بها وطلقها ثم هل يعود الى الاول بواحد ام بثلاث فهذا الجواب من ذلك
خطا والصواب انها لا تعود اليه ابدا لانها صادت حليلة ابنه من الوضاع والله اعلم
ومرسيه مستكابر بن شيبه **الحومة صبرا ومن هو اكبر**
اشتمل البيت على مسئلة من الظهريه والقبضه وقيل بان الدين صلح المحل ثم قال من سئته
لمرة شهوة فان كانا من خمسين نكاحا لم يكن مشتملا على حرمه المصاهرة وقال في ابن سب
اوسع ثبت المصاهرة ثم رفق لظهور الدين للرعياني وقال من قبلته امرأة ابنه او على العكس شتم
رايت منصوصا عن الفقهاء من جهة ان كان النكاح بعقل الجماع شتم حرمه المصاهرة والافلا
بنسالة الصخرة قبلت زوجا لها شهوة او على العكس ان كانت بنت خمس سنين لا يثبت وفي
مت التسع ثبت وكذا في بنت السبع ان كانت نجمة مشتهرا والافلا في الظهريه ما يورث هذا قال
وان لم تكن عليه مشتهرا شمل الوطى فلا حرج في شتمه وجسد يجوز في ست ان يكون سبيسا

للمنازل ولما لم سم فاعلة ومن هو اكبر اي من ان يتزوج من اب اولي ثم انه لما قارب اللبس
او اتصل به الاثران قيل ثبت حرمة المصاهرة والصحح المختار وانها لا ثبت وهو اختيار
الشيخ والاول وجهه صاحب الهداية وهذه المسئلة واسواط السبع في السب والعياله
والطاقة للوطي والشهر ليس في التطرف فالحق فقلت

وقد بقيت قيدت بعبالة وطاقة وطى واشتبا تصور

والا فبني عشرة ثم لم يكن بقاربه الا نزال قبل توثر

قولي تصور متعلق بوقد التصور راجع الى الحرمة التي تضمنتها قوله حرمة صرا وفي
بقارب السب قولي قبل توثر اسان الى ان القول الرابع في صور الاثران انه لا يؤثر كانه
بيان والله اعلم ولا نسب مردون استشرى وزوج له من العذر اقصد

ولا زوج المنع عند اماننا ومن يدعي الطلاق والزوج حكر

زوج عطف على من اي من زوج ولا وجه النسخ وفي التي نعى اليها راجع الى اخذ موته
فزوج عطف على من عطف على عطف اخر وقد استدل البنات على اربع مسائل من السب عجزها
الاولى امرأة ولدت من قبل استشرى من العذر لا ثبت نسب الولد بالزوج فان ادعاه وفي
الهداية عجزها لكن ذكر في الظاهر وبما صححان صور يثبت فيها وفي زني بامرأة فقلت منه
استنبان حملها تزوجها الذي زني بالزناح جابر فان جاءت بولد بعد النكاح لانه استشرى فاعاد
نسب النسب منه وان جاءت به كافر من سنة استشرى لا يثبت النسب لان يقول هذا الولد
منى ولم يقل من الذي فهذا قد ثبت منه النسب كاول سنة استشرى من حين العقد والله اعلم

الثانية قال لو ان عمر الزوج عند الوضع عشر سنين او اقل لا يثبت نسب الولد منه فان ادعاه
م قال قال في النهاية ما صورته الاقوي ان امرأة العصى اذا جاءت بولد لا يثبت منه النسب لعدم اللاب
وكذا الفصل الثاني في الظاهر وجعل زوج امه وهو صغر على ثنائي من مثله وقاع واجايات تولد لانه
الولد هذا كما نراه لا يقصد به العذر بل الدائمة على مثاله ولا يثبت منه اجايات فلا يطاق
بجود دعواه ثم حكى عن النسب انه قال ان بالنكاح من كذا وان ذلك ما دون عشر سنين استدل
بقضية كره التي عمرها عشر سنين في اللاب يصور منها الحمل في سبع سنين وقاس عليها الرجل ونظر
المولود في هذا القياس حتى يسمو به الحس وكذا في نفس الاحاط على ان اقل من سبع فيه الحرام استأخذ
قال فبما يمكن ان يكون قوله انه يمكن ان يبلغ العصى تسع كالمراة ومقتضاه انه ادعاه الزوج وعمره تسع

لحقه والله اعلم فقلت فان الناطق تبع الطرسي في المنع والعشر ولا كان يمكن ان يقول

زوج له تسع ونصف فاكثر فيكون بطلان ما نقله عن النسب والله اعلم **الثالثة**

مسألة للنسب اليها زوجها قال في الظاهر امرأة بلغها وفاة زوجها واعتدت وتزوجت بزوج اخر
وعلمت ولدت له الزوج الاول حيا كاد ابو حنيفة يقول الولد الاول ثم رجع عنه وفي السب
الولد الثاني حتى رجوعه عند كرم الحرجاني وعليه الفتوى وابو يوسف يثبت نوطه كوقم الثاني
مضى بنت عمر بن الخطاب لا يخفى ان النظم على خلاف ما هو المختار للفتوى كان عليه ان يثبت على ارجح
الايمان بحملها للفايدة في النظم **الرابعة** فما ايضا ادعت الطلاق واعتدت وتزوجت والزوج
الاول جلد ثم قال ما صورته رجل له امرأة تزوجت بزوج لغو وهو حاضر فجاءت بولد فان الولد
للادول في هذا الموضع وبه يحكم ابو حنيفة في نسل النسب قال واليه اشرت بحجج السب والله اعلم

وصي وجد والد قل حاكم صدق اما الطفل العبد ينظر

ثم يري ينظر راجع الى كل من وصي وجده وولد وحاكم وصدق منصوب على المفعولية قال
استدل البيت على الوصي والحكم بالاب والاب والحاكم ليس له الولاية منهم ان يزوج الطفل اليه
لانه بالهطف بالاولاد ان تزوج الامه وفي السب ولغة ولاب وصي لابي والحاكم ان
يزوجوا امام وليس لهما ان يزوجا عبيد هم وفي التهمة والظهير والخزيرة ذكر ذلك في لابل والوصي
ونقل للسب الحق الجدة به في حكم الاب وفي نظمه نوع من القلاقة فلو قال

لو يزوج جد والدم حاكم وكذا اما الطفل العبد ينكر

لكن احسن فوضح وقد ذكر المصنف في كتاب الماذون ان في الهداية ما يشير الى
الاخلاف في هذه المسئلة وان ابو يوسف يقول الذي يخرج هذا خلافا لها قال وليس كذلك بعد
ذكر الحكم في المبسوط ان لا يزوج الامه ان يزوج امه انما الصغر وكذلك الوصي ذكره
في كتاب الاول في قول ابي حنيفة وابو يوسف يثبت لهم ملكة عاصي وكذا ذكرها
في كتاب المكاتب غير ذكر خلاف قال وذكر صاحب الكافي انه يحتمل ان يكون في
المسئلة روايتان والله اعلم وهذا **فروع حسن** هو انه قد علم المنع من انكاح عبيد
وجوان انكاح ايمانه قبل ان يملكهم انكاح عبيد من ايمانه ففي النسب انهم ذكرك وفي فاضل
في الاب والوصي انها لا يمكن ذلك استحسننا الاملا واية عن ابو يوسف وفي الظاهر
والوصي يزوج امه اليتم من عبيد لا يجوز والاب اذا تزوج حاربه ابنه حاربه جاز ذلك عند

اي يوسف خلا فالز في التمه انما يلكان ذلك في القياس لا الايمان ثم قال وفي
المتفق من ان يوسف الوصي بزوجه امه البشير وعبد البشير وكذلك قال محمد
الله ليس للرجل ان يزوجه امه ابنه الصغير فاحقته فقلت

ومن عبد من زوج من اب وموى وذا في البعض سطر

فمن عبد الله للطفل والمراد قول يوسف وتوصي نفع الصاد هو الوصي ولا يشا
بذلك للوصي والمراد البعض الطرية فانه لم يذكرها الوصي في قول اي يوسف وانما
اقصر على الاب واطلق المنع في الوصي فالحق انه ان يكون على قول يهدم النص على انها رواية
هذه فخصص باب بل ذكرت ان البعض لم يسطر العرس فمن جوز له ذلك فامله

ولا يعقد غير الجدة والاب طفلا يعقد في ثانيا المسمى

فقد ناعل يعقد وطعمه معوله ما سقاط على وهو مضاف الى صغير المذكور مثل المذكور لاني
والغير ليس يرجع الى غير وفي ثانيا الى العقد من وصورة المله ما في التناوي الكري للمسمى
ما طعن النوار اذا زوج غير الاب والجدة الصغير والاحتياط ان يعقد مرتين مرة
مسمى مرة يعقد تسمية لحوه في واقعات الكتاب وفي فتاوي قاضي خان وعلى في الواقعات تفتليل
الاول احتمال الزيادة والتقصان والثاني انه لو كان طلف بطلاق كل امرأة تزوجها يتعقد
الثاني ويحل وكذا في كل ما يجري مجراه مما لا يقتضي التكرار وتسمى ذلك الطرطوسي
ما لو كان العاقي من زوجا للصغير فثبت عنده ان المسمى هو المثل وكان الزوج صغيرا ايضا لمحتاج
الى العقد من بالزوج الصغير عنه بامرة بالغة فانه لا يحتاج الى ذلك وقال المصنف انه لا يفتقر
لواقتصر على التقليل الثاني اذ الصغير لا يملك طلاقا قال والمعاملة عليه اذ لا خصوصية له
يعقد الصغير والصغير فاما على الاول فالاولي ان لا ترد لكنه لا يلزم من ثبوته عند الحاكم
ثبوته في نفس الامر فان قيل لا اختلاف بينهما والاحتياط في الخروج منه قيل ثبوت الحاكم حكم
وهو ينفذ ظاهره او باطنا والصورة الثانية تحتاج الى ان يقول فيها ما في ما يكون صلافا
فيه واسمى لمصالحا **قلت** لا يخفى ان الزيادة ترجع الى الصغير والتقصان الى الصغير
وكون ثبوت القاي حكما فاما ظاهره او باطنا في هذه الصورة موضع **سطر** انه انما يتعقد
لكذلك في العقود والفسوخ وليس كون المسمى هو المثل داخل في ذلك فلا يكون العقد
منعقد من اصله ولا يكون استا هذا المسمى فلا يفتيد فيه حكم العاقي لان الفساد

الحقة لا يخرجه وهو المقر في الصغير او الصغير بما لا يسوع شرعا واما الصورة الثانية فتوازن
على التقليل الثاني قطعا وان يح ايراد الاول على التقليلين وظاهر حال الطرطوسي ايراد كل واحدة منهما
على واحد منهما ولا وجه لعدم التسمية في العقد الثاني على التقليل الثاني فتامله والله اعلم

قال في الحرة والاحتياط عند ما ايضا في الاب والجدة ان يعقد عقد من زوجها من واحد

بدونة ما بها الحوزان الويان والتقص في حقها الاما سعال فيه الناس وابوا خيفة الحوزة
لان في النكاح مقاصد يروا على المير وقرب القرابة دليل المطر وقايد كون العقد الثاني بعرضه
دون الاول لئلا يكون عبدا او كالمسمى فيه لانه عند البعض مهران فربما رفع الي قام ففتي بها كذا في
قاضي خان وفي الواقعات ان الاحتياط على قول في خيفة رحمه الله في الاب والجدة ايضا فاعلم لكل معنى
سائر وعندهما للعقدين فالحب من المصنف كونه اقصر في نظره على غير الاب والجدة ولو جعل الشطو
الاول هكذا **والاعوط ان ياتي الولي لطفه** تشمل مع التسمية على كون ذلك للاحتياط الذي
خلا نظره عن الاستاويه والله اعلم

في صحيح من شخص ليس بقادر على المير والافاق والعرس اعسور

الضمير في صحيح للعقد المذكور شاعرا وهو عقد الصغير من غير الاب والجدة وما فانية واعتمد
افعل تفضل معنى والحال ان العرس اعسور النسخ قال وصورة المسئلة ما ذكره صاحب الفخر اقا
للمتبات الاماني والعاقي عبد الجبار عسر الاب والجدة اذ ازوج الصغير من لا يقد على المير
لا يصح انتهى قال المؤلف وهذا يدل على ان الكفاة اذا فقدت والعاقد غيرهما لا يصح النكاح اذ الفدية
على الصداق والتفقه من شروط الكفاة نعم عليه في الصداق والكافي وغيرها وعن ايوسف انه اعتبر
القدرة على النفقة فقط **قلت** وفي الترجمة نقل عن الحارثي سئل ابو نصر المديني عن عسر
الاب والجدة اذ ازوج صغيره من لا يقد على مهرها ونفقتها قال لم يصح النكاح وبه كان يعني ابو بكر
القاضي وقال بعض اصحابنا صحيح والاول اصح وسئل الفضل عن مولى زوج الصغير من لا يقد على مهرها ونفقتها
قال لا يجوز اجمالا على قياس كاقال اصحابنا المتأخرون في غير الاب والجدة اذ اقصم مهر الصغير ان النكاح
باطل لا خلاف وليس هذه بمروية عن المتقدمين وفصل ما في موضع اخر انه لا دوايه فيها عن التفتد ولان
المتأخرين فمالا اذ ازوجها غير الاب والجدة وقصر مهرها انه لا يقد على النكاح قال الفصل على قياس هذا ينبغي انه
لا يجوز الاطلاق قيل له ان كان عقد النكاح على ان فلانا صاهر فلان المهر والنفقة قال يجوز ايضا وانما يجوز
هذا اذا كان الزوج صغيرا وابو عني فكون عني ابني الاب استحيانا ونقل في موضع اخر عن فتاوي اهل مرقند

رجل روح اخته وهي صغيرة وهو وليها من صبي ليس له طاقة المهر وقبل البوه الكاح وهو غني
حار ونقل عن الخط انه اذا كان الصغير **لما لا** ولا يسه مال كثير هل يكون كفوا وهل يجوز
النكاح **اخلاف** فيه المناج للتأخرون وعلمنا منهم من لم يره كفوا منهم من جعله كفوا لها ولستم
وقال المصنف ان الاشارة بقوله والعريس اعترت الى انه لا فرق في اعتبار العدة
على النفقة والمهر في كفاه الرجل عند ما ين ان يكون المرأة توفس او يحسن قال وقد نضر عليه
والواقعات **قال** والمراد بالمهر ما تقدر فيه تحمله لان ما واده محمل عرفا وفي فتاوى قاضي خان **قال**
به ضم ان يقدر على ادان نصف المهر وفي رواية تقبل العدة على ادان المهر **واختلفوا**
في النفقة ايضا مع اعتبارها عند الكفاة قال السبع للسلطان تلك نفقة سنة **وقال**
بعضهم نفقة شهر **وقال** ابو يوسف اذا قدر على ادان المهر من المهر وبكس كل يوم مقدار ما ينسب عليها
يكون كفوا **وقال** الشيخ الامام محمد بن الفضل ونفقة شهر **قال** قاضي خان والاحسن في المهر
ما قال ابو يوسف ان ينفق بغيره **قلت** وفي الوفاة وهو الصحيح في المنتقى
عن محمد نفقة ستة اشهر والقياس شهر وفي الحجج به ناخذ **فابعد** نقل في الزخانية
عن جامع المواع والسلطان والعالم يكون كفوا وان لم يكن ما ينفق ثم لا يخفى ان المعنى ما تم على ما
اصطلحت به بنو التابعين لاطلاق الوفاة **قال** في الاب والجد وغيرهما نفقت هذه البيت فقلت
وغير اب والجد ما يحق عقده **قال** **عادم الانفاق والمهر شرط قوله**
ومحصل تحت الاطلاق كون العرس معسر ايضا ولنه لشل صوة السلطان والصبي
الذي ابوه غني فتمه لذلك والله اعلم

و وان حرمه من جانبين تصورت **فلا** جمع بين الموابين **يعسور**
لو اكلها فاحلا **عن** ذكوان **مع** ابنة **زوج** **كان** للعرس **يذكر**

فلا جواب وان الغير في يهود يعود الى الجمع اي لا يجوز ومجلا سقوط كان المقدر بعد لو
وصغير يترك الحليم والقتان شمالا على ضابط الخوف الحريم من المراتب وخلافه في الشدة وبما يحل الحلال
وذلك في المذهب والكافي وغيرها والحاصل ان الرجل لا يجوز له ان يجمع بين الموابين لو كانت احدهما حلالا لم يجوز
له ان يتزوج الاخرى **ينكاح** ولا يملك بيع وطبارا شرط الحومة المودة حتى صح نكاحه لا سلسه
وجوز عليه الوطى حتى يجر واحد اما تدخل في ذلك جميع انواع الب والوضع ولا يدخل في الملاء وابنه عرسا
وابنه طاهرا والبراء وابنه روح كان لهما من قبل **قال** زفر لا يجوز الجمع في هذه القون ابنة لانه يعتبر

الحومة من جانب واحد ونحوه تعتبرها من الجانبين ولو فرضنا روجه لابل ذكر المجوم عليه
هذه ما يالم تكن امرأة الاب وذلك مبني من النظم والله اعلم

ومن تدعى بعد الفراق خولها **لها** **خولها** **كالمقول** **لاب** **يذكر**
اي حال كون الاب ينكر الدخول والبيت تشمل على مسكن من العتقة والواقعات والقاضي
الاولي من العتقة رقم لعم الامه الحارثي **وقال** انقرا مقالات انقرا بعد الدخول **وقال**
الزوج قبل الدخول القول لها طاهرا تنكر سقوط نصف المهر **قال** المصنف انه يتبع هذا الفرع فما
طهره ولا وجد ما ينافيه ووجهه ما ينسب على القواعد لان القول قول المكره منه على ان القوي
قولها في سخطها للصديق في جواز الرد اليه لانه موخذ بقوله **الثاني** **شرح** **الواحد**
قال لو زوج الاب ابنته المكره البالغ فطلب الاب مهرها **قال** للزوج دخلت بها **وقال** الاب بل هي
مكره في تزويجها **قال** **اب** لان الزوج يدعي جادنا فلا يشبه له فان قال الزوج للقاضي خلف لاب
انه لا يعلم اني خطبت بها **قال** لم يذكر جواب هذه المسئلة في الكتاب **وتحتل** **المخلف**
لانه لو اقر بذلك صح اقراره في حق نفسه حتى لم يكن لمان مطالبه بالمهر وكانت المطالبة لابي
الاب وكان الخليف مهيذا **وقال** قاضي خان عن ابو يوسف ان له خليفه وذكر الخفاف
انه لا خلف لانه لا يدعي على الاب شيئا **فلا خلف** **وقال** **ذكر** **الحام** في شرح ادب القضاء ان القول
قولها عنها ان كرت الدخول **قال** **المصنف** **ولو** **قبل** **ان** **كان** **الزوج** **قريب** **مها** **او** **مها**
لما **نقص** **لا** **سد** **دخوله** **بها** **قال** **القول** **قوله** **فيها** **لان** **الظاهر** **يكن** **بها** **والا** **قال** **القول** **قوله** **لما**
ذكر **كان** **حتنا** **الله** **اعلم**

ومن ادعى المهر الذي وهبت له **فخلف** **قال** **نقل** **صحيح** **التقديرات**
المكر **ادعى** **زاد** **الزوج** **وصهر** **وهبت** **ونقل** **للزوجة** **ويصح** **النقد** **وهي** **من**
الزوج **وقد** **اشتمل** **البيت** **على** **سنتين** **الاولي** **الزوج** **اذا** **زاد** **في** **المهر** **الذي** **وهبت** **للمرأة**
له هل يصح الزيادة **ذكر** **صاحب** **العتقة** **القول** **في** **المسئلة** **ولم** **تسقط** **قبولها** **فانه** **قال** **البيت**
وقال **للخط** **الزيادة** **في** **المهر** **صديه** **المهر** **تصح** **ثم** **رقم** **لقاضي** **خان** **وقال** **بعد** **المهر** **جعلت** **الفدية** **مهر**
لا ينفق ثم رقم لعم الامه الحارثي **وقال** **الجد** **لللال** **كأخا** **مهر** **لانه** **جد** **لجل** **الزيادة** **لا** **العتبات**
والاشارة **نحو** **خلف** **الى** **ان** **ينسب** **للكلفة** **من** **العلم** **ثم** **قال** **ان** **قبل** **لعم** **لوزاد** **في** **المهر** **بعد** **وهبت**
رادت الزيادة اذا قبلت **فاما** **شرطا** **قول** **لمرأة** **في** **الزيادة** **في** **المهر** **ان** **تصح** **القبول** **للمرأة** **كذلك**

في الخامس وعشرين من غير خلاف فالخلاف حينئذ انما يجري فيما اذا لم يكن ثم قبول والمسئلة
 الثانية عندي هي مسئلة القول والله اعلم ثم هل يشترط القول في المجلس الطاهر اشرطه في
 المجلس والنظر في مسئلة بل هو مطلق هنا فلا بد من القصد به كاصح وغير واحد في الظاهر ذكر
 في المطلقه الوجيه اذا قال لها رجباً زدت في مراك لا يبيع لانها مجهولة ولو قال واجتبتك لم يرد
 الف درهم ان قبلت جازوا لئلا لانه زيادة في المرفق يتوقف على قولها وهل يشترط القول في
 المجلس الاصح انه يشترط وفي الواقعات ولو كان كمن لم يتعرف للقول في المجلس او بعد ولنا مسئلة لو
 اذا ذهبت مهرها للزوج ثم بعد ذلك استبد عليه ان لم عليه كذا وكذا من مهرها ولم يسمه زيادة بطلت
 ذلك قال في التمه لختلف المتابع رجم الله فيه كمال العقبة ابو الليث والاصح عندي انه لا يجل
 كانه زاد في المهر بعد هذه المهر والاسم ان لا يبيع ولا يجل زاده لانه اذا انوى الزيادة وهو
 ايضا بعد القول فقد ذكر في الواقعات اخذ ابو الليث وحججه بما على الزيادة وقال
 انها يجوز كذا قبلت كذاها وصرح في مخزن ما به لا بد من القول لان الزيادة في المهر لا تصح
 مع قبول المهر والمولف جعل هذا الفرع هو المسئلة الثانية في حاله الاشارة بقول
 يبح التقبول قلت **لا تخفى** مع ان هذه المسئلة لما في النظم من حيث الصوت
 والحد حكما في قول ابو الليث ان ما في النظم من حيث صوت فمضمة الزيادة ومسئلة التسمية
 فيما اذا سمى زيادة وفي القصة رقم تحديد وقال ذهبت اوارات ثم حلد لم يرد
 فعلى قياس قول ابي حنيفة وجعل ثبت الخلاف على يوسف وقبل بالامتنان لا يثبت
 الثاني بعد الاما فانما الاختلاف فيه حال قيام المهر والاصح انه يختلف وقال عن الاممة
 الكرامى وابو حامد لا يثبت الثاني انتهى **قلت** وفي الظاهر في التحويلات
 فليمن النكاح حكمه الخلاف عن جواهر زاده على عكس هذا ثم قال بعضهم ذكر الخلاف على
 عكس هذا المعنى كما هو في القصة ثم قال قال بعض شايخنا المختار عندنا ان لا يملك لالا
 الثانية لانها ليست بزيادة لفظا ولو ثبتت الزيادة لما ثبت في صرح النكاح فاذا لم يبح
 لم يبح ما في صحنه وفي فتاوى قاض خان كذا هذا امر قبل نفسه بلفظ لا يبيع ولو قدم
 قبل ذلك ان عطا ذكر ان عليه الفتي لم يذكر فيه طلاقا وذكر شمس الامية اكلوا في انه روي
 عن ابي حنيفة بلزيم المهر الباقي ويكون زاده في المهر واليه اشارت في الامية الشخصية في
 شرح النكاح وفي الواقعات امرأة تملك لرجل وجئت نفسي على الف درهم فقال قبلت

النكاح على البت حاز النكاح طانه احاب بما خاطبه وزياده فان قالت المرأة قبل ان يتفرقا قبلت لافتي فعلى
 الزوج القادر من مائة قبلت الزيادة وان لم يقبل حتى تفترقا حاز النكاح على المالك وهذا الجواب ان يكون قولان في توقف
 ويحد بناء على ان اللفظ الفرضية زيادة وعلى هذا الفتوى والحاصل ان للصورة ثلاثة الزيادة بلفظ الزيادة
 ويؤى فيما كان قبل الصفة وبعد **والثالثة** تجريد النكاح بزيادة وهذا الجواب لم يتحرر ولتختار بعض
 المتابع وقد كان والسبب ما روي عن القول في المسئلة فخطبها في ثلاثة اسات فقلت **هـ**

هـ وان ذهبت مهرها وزاد وذهبا فان قبلت في مجلس تنفس زهـ

هـ واقترانه من دون لفظ زيادة هـ يبيع ولعن ان زهرها يفتد زهـ

هـ وفي صور التجديد للعقد ثبوت هـ خلافا لبعض قال بخلافه هـ

الصفير وفيها الصفة وفي ان قبلت الزوجة وفي يتصور للزيادة وفي ان نكاحها للزيادة وكذا في بقوله الله

هـ وان شرط المالك ان يسقط هـ من المهر شيئا يجب لا يفتك هـ

هـ فلو زاد مهر المثل قبل سقوطها هـ وما شهدوا امرها هو المهر الجدد هـ

يجوز ما شرط للمنفوك ورنج المالك والفاعل والصفير يعود على من في اللفظ والمالك والصفير
 يسقط يعود على الشرط اعني من من الفصل وزاد الزوج ومهر المثل معول اولي وزاد معقول باي الصفير
 ما سقطها للزيادة وما موصولة مبتدأ في العايد بعد وقد مر به وهو ضمير يقول المهر للصفير واجدد خبر
 مبتدأ محذوف وخبر ولعمري عرفت انك وفي السنين ثلاث سابل **الاولى** في الواقعات تزوج امرأة على انها ملكة
 قد دخل بها وجدها غير بكر فالمهر واجب كماله لان البكر لا يصير مستقيمة بالنكاح وذكرها في فتاوى في خان لحي
 عازيا الى ان التام الضمارة وفي القصة نحو رقم في الامية الحارثي ومن العادة نقل من العن مثله عازيا
 الى الثاني ومنها ايضا واقعة القول تزوج امرأة على انها بكر وقد اعطاها المولف فاذا اخرجت بكر هل له ان يرجع
 عليها بازاد على وسان مثلها على ما من احوال صدر الاسلام المردوي ومن واقعة خراصة طارئة
 في مسئلة لهما لا ينبغي ان يكون له ذلك **الثانية** قال في القصة بعد ان قدم وان الذي طلب
 الحيط لو تزوجها بكر ومثلها على انها بكر فاذا اخرجت بكر لا يجب الزيادة وعزاه في العادة الى الفوايد
 المشوع صاحب الحيط في المسئلة بانه قابل الزيادة كما هو مرعوف وقد قامت فلا حيث ما قول بيه
 وسفي ان يكون له الرجوع فما زاد وعرضه ما ساقى عن فوائد الظاهرية وقول المولف ومسل
 فتقضى ان يكون ثم قول ارجع منه بماله ولم تقف على ما ذكرنا في مسئلة ما لو اعطاها زادة على المثل

على ما ذكرنا في نيب فيل يرد الزايد على قياس مختار صالح في آخرها اذا اعطاها المال الكثير
 حجة المولى على ان حمزوها حجاز عظيم ولم يات به رجوع ما زاد على محل مثله في كذا اني امة خولك
 وفي الغايد الطهريه انك لا رجوع في كذا الصوتين كذا في العاربه وليست العيون المنصومه
 لكن في قياسها والله اعلم **الثالث** نقل في التمهيد عن بك الصمد والتمهيد فيهما
 في السر على يرسعه في العلانية باكثر منها اخذ بالعلانية ومعنى المسألة اذا اختلفا في
 الزوج الموضحه وقالت ما اقويت به في العلانية جاز فالتمه هو المسمى في العلانية
 وتكون العقل قول المرأة الا ان قيم الزوج البينة على ما ادعي وان اتفقا على الموضحه
 او كان الزوج استمد عليها او على وليها الذي وجهها منه ان المهر من السر والعلانية
 سمع جاز والمهر من السر هذا اذا تزوجها في السر فاذا لم تزوجها في السر لم تكن مواضع
 فيه على شيء ثم تزوجها في العلانية على خلاف جنسية او على اكثر جنسية فان اتفقا على
 على الموضحه في الاكثر من جنسية المهر في السر وفي خلاف جنسية المهر في العلانية
 في الموضحه فالتمه هو العلانية في الزوجين وذكر شيخ الاسلام في كتاب الاكراه اذا اشكيا
 في السر بالفتم قال في العلانية بالغير ان استهدا ان ما يظن به وضمري والمهر من السر
 والافتر العلانية وعن ابي يوسف ان الجواب كالجواب في الشك في صحة الاول غير ممكن
 واثبات زيادة الالف في الاول غير ممكن بل نقل ذلك القائل انما ذكر زيادة الالف
 في العقد الثاني واذا لم يثبت ما في ضمنه وما جعله لانه نقله تزوجتك الف ووددت انك
 اخوي فصح ان تصرفه وحمل على الاخبار عن العقد على وجه محلي الزيادة وكذا جاز في التمسك
 بالتمه الاول وكذا في التمسك بخلاف جنس الاول في الحملات تزوجها على سر في السر ثم تزوجها في
 العلانية باكثر وارادنا الزيادة السمع فان شهدا انها اخطاها السمع فلها مهر السر في قولهم جميعا
 وان شهدا فلها مهر العلانية في قولهم جنيبة ومحمد بن ابي يوسف ان للمهر من السر وذكر القائل
 الاسحاوي في شرح مختصر الخاوي ان عند ابي حنيفة ولحمد الموهو الثاني وروي عن ابي يوسف
 انه قال للمهر من الاول الا انه وضع المسألة في كتاب السر والعلانية وذكر شيخ الاسلام جاز هو
 فانه في هذه الصورة ايضا على قول ابي حنيفة وابي يوسف ثبت الزيادة لعقود المهر وعلى قول
 محمد بن ابي حنيفة وذكر القائل ان زيادة التمسك الى انه لا يملك الزيادة وكذا لو طلقها رجعا قال لا يملك
 بكلام حكى عن سوع المحاسن ان الشاهد في مع العبد على ان الطاهر في التمسك في السر والعبد في السر والعين

ثم اتفقا على ان ما تضمن على قوله الفان وعلى قولها الف ولو كان هذا في النكاح فالتمه الف في قولهم
 جميعا واطال الكلام هنا جدا بما حاصله ما تقدم في النظر الاستعارة بهذا العاملا والله اعلم
في وقول وجبوا بالكلية المبركة او المثل ان صحت والافيشطر
 مسألة البينة في العداة وغيرها في ان الخلق الصحيح يجب بها تمام المهر المسمى وان لم يكن مسمى تمام
 هو المثل قوله والافيشطر يعني وان لم يكن الخلق صحيحه فيبطل المهر فيجب بضم بعد الطلاق وسوانع صحة
 الخلق الواجعه الى الزوجين غنة انما من احداهما او من ماضيا من الخلق او لم يكن الضرر به وبها
 رمضان والاعلام في اعمرة والحقيق والشفا فقد الحفها في بيت تمها للفايد **فقلت**
في وعنهما ضعف حتى نفاسها في الاضمار من الصوم من قبل فطره
 وفيه التمسك على ان الغنم للخلق انما هو نهار رمضان لا ليلة واليه الاثنان يعقون من قبل
 يفطر يعني ما دام صائما وعلم منه ان القضا والسند وكالتطوع وهو رواية قالوا الصلاة كالصوم
 فرضا ونفلا في سوانع مسمى الكي لا يرجع الى نفسها بل لا يبرأ آخر ذكرها في الشرح في السيف اذا كانت
 رتقا او خرسا او غنلا او شعر لا يمكن جازعا او كان منها ثالث تكون الخلق فاسدة وذكر المحمود
 في قولها وعن الواقعات للخلق في السجدة والحمام واذا لم يعرفها فكنت عند ساعده وخرجت اذ
 دخل هو عليها ولم يعرفها وهذا المختار العقبه الى اللبث ولذلك ادخلها الى الوساقي مطر على الحال
 وقد ذكر شيخنا سوانع اخبرني هذا موضعها والله اعلم
في ولو صدقت ان لم يبطا كماله هو لو صنعت الوطى فخلط بذكره
 السواو عطفه على البيت المتقدم المنصوح صحة الخلق في المهر والصحة في كماله للمهر في
 بطلان الزوج وفي البيت مشكك من التمسك **الاول** عن ابي السودي تزوجها وطلها وقال
 لم لها بها وصدقته فقلبه كمال المهر **الثاني** ومن نور الامية او لصاحب الحيط وقال لو خلاها
 وانكته نفسها لخلط فيه المتأخرون والله اعلم
في وان علق التطلق قبل دخوله فخلط بها فالنصف لا يتغير
 صبر علق ودخوله للزوج فخلطوا بها المرأة ومسألة البيت من الغنم والواقعات لوقا لي بخر الاول
 بها لخلوت بك فانت طالق فخلط بها لحب نصف المهر كماله فله اعلم **فقلت** وفي هذه الصورة
 لا يجب عليها العدة ذكر الرازي والله اعلم
في وان احدا الزوجين ليس بشا فلهما المهر

استعمل البيت على مسئلة من سابل المهر والخلق قال في الغنية نا قال للفاخي عبد الجبار صغير
لا تعد على الابلاخ نفقت عليه امرأته وهي صغيرة بجامع مثلها وظلها حب كال مهر كالمريض لقنود
اذا الويشي تم دمر لشر فالامه المكي ونجر الامه الحارثي وقال خلوع الصبي الذي يحرك الله ويستهي ينبغي
ان يوجب كالمهر ثم رخص للمحمد وقال فيما كذا المهر في السف ذكر المطلق العاسدة وانها على عشر حنينا
قال والحادي عشر صغيرا لاجلها والباي عشر صغيرا اذا كان لا يمكن مما الجماع قال وخرج من البيت
اربع مسائل **الاولى** اذا كان طفل لا يقد على الجماع والمرأة مثله لا تحب **الثانية** اذا كانت
تقد على الجماع والمسلمة بها فافترقا فانها في العوض لا يجب والاكثرة على ناكده كماله **الرابعة**
لو كان كذا في صفة كمالها على ما هي **قلت** ما ذكره في الصور والماله يتوجب عليه
ان يقال البت انما لم يعدم العقد وقد جرت ففوضه ناكده كمال الاله ما ذكره من الخلاف ثم ما
نقله ليس فيه خلاف انما غلب فاسبق والثاني ساكن وكذا انما الحكم ما كان الجماع في السف ثم هل
يكون كذا كماله اذا كان عدم العقد لغير الصغر كذا في الما فتدبره على نقل وربما توهم لاختلاف الحكم
بتقديمه نقوله اذا كان يصغر وهو الظاهر لثبوت القدره فسل ذلك والله اعلم
في السبب الثاني سكي وعن محرمه عقد المخت قالوا توشر
في وقت طلاق ثم تزوج اربع كذا امة عند الامام بحسب
وان كان فيها لم يقد العقد فخذتها كالنباي تسع
الفصير في قوله توشر لظن الصحة والاتفاق والسكن يعطونان على السب وحلفا العاطف احساراً
لاجل الوزن وقوله عند الامام يعني ابا حنيفة كذا في توشر وهو متعلق بكاح الامة خاصة **وتسخر**
اي يظهر والايات مشتقة على كراهية الاحكام التي يوشر بالخلق وهو عشره ايام كماله منها الاول
وهو كمال الذكر سكي كان وهو للثاني ثبوت النسب **قلت** قد صرحوا بان من ولدت لستة
اشهر من العقد نسب نسب الولد من الزوج بل قال في غرض الامه المرحومة في مبسوطه ولو طلق امرأته
لم يدخلها ولم يخل بها ثم جات بولد فذكر ستة اشهر لزمه لاننا نيقنا ان الخلق كان قبل الطلاق
وحمل امرأته على الصحة واجت ما أمكن فيجعل هذا الولد من الزوج وتبين لنا انه طلقها بعد الدخول
ثم ذكر ما لو جات به لاكثر من ستة اشهر لا يلزمه لان الطلاق وقع لا الى عدم فيكون الخصم فيه
في هذه الصور كان عليه التمسك على **السبب الثاني** في المسئلة منظومه في كتاب الطلاق **المالك**
وجوب النفقة في العمة والعن **الراي** السكي في الحاشي لعن سبب السادس من كتابها

مادامت العدة قائمة **السابع** ملاءة وقت الطلاق في حقها **الثامن** حرمة تكاح اربع سواها
في عدتها **التاسع** حرمة تكاح الامه عليها في مدة العدة عن طلاق ثاني على قياس قول الامام ابي
حنيفة والله لا شأن بقوله عند الامام **قلت** ومن الثالث الى التاسع كله في الخلق
من فروع وجوب العدة لا من فروع نفق الملقه وان كان راجعاً اليها والله اعلم **العاشر** هو
ما اشتمل عليه البيت **المالك** وهو انه اذا اعتد عليها بعد ذلك ولما لم يترك لم يطأها الذي
اختلف با خلق صححة فانما يعتقد عليها كما اعتد على السات حتى لا يكتفي بها في الاذن **قال**
المصنف والطوسوي لم تنظمه قال فهو من كونه يخرج القدر ويذكر الزاهد في شيء ما تفتد
والمسائل من النفس والدين والغاية يشرح القدر في الزاهد **قلت**
لو قال عمن قوله يتكلموا كان اصح واوضح على ان الذي رايته منقولا في فتاوى الامام الرازي خلاف
هذا فانه قال فان رفع اليك قبل الدخول بها بعد الخلق وتفرق بينهما وبين زوجها بالعدة تزوج
كما يكره وكذا في المبسوط ولم يذكر فيه خلافاً في الترحاثة وان دخل بها زوجها ثم وقعت
الفرة بينهما فقلت لم يدخل في تزوج كان تزوج بالابكار ثم الخلافة ما اذا التكرار بها بالزنا
بين الامام والصاحب **فروع** في الطهره عن ابي القاسم فمن عارضة حبيبة نبهت
سنتين بعد الخلق وقال لم يدخلها بالحب الى ان تعتد ثلاثة اشهر لحمل الدخول والله اعلم
في لم يوجو اغترب بنت لها بها هو لا حرمة الميراث والبعض يذكر
في احصائه والخل للزوج قبله **في اسقاط حق كحس ما يتفقرون**
في وجعها ثم الطلاق بعد لها ثم يقع او لم يقع وهو اجل
في ايا من والعسل ليس واجب **في عنته ينبغي وليس يفسد**
في ما في في الايلاق والخلق **في سقي العبادات التي ثم تصد**
الغيبير في وجعها لا تشا وفي لها للزوج وفي بالخلق الصحيحة وفي ذكر المحرمه الميراث
واسقاط فابعد سياتي اعراية فلما بين في الايات المتقدمة ما تقوم للخلق فيه مقام الوطى قال
وهي اشاعت حكمها في الغاية **الاول** حرمة السات يعني لا يجرمها عليه الخلق العوي
التي تصادق على عدم الوطى **قلت** وعندى في هذا نظره لانهم بالخلق قد اوجوا العدة
والعدة انما اشهر لكون الماه واستدراجهم لما ان الخلق رخص مقام الوطى وهو الخلق في العزم في الامة
ولانهم ابقوا حرمة الزوجه مسه امة بها وهو غير الامم التي هي زوجة والخلق لا يخلوا

عن مسأله تقبل غالباً وان خلت عن الجماع الا ان يحمل على الخلوة المجرى عن المسبوق
 فتأمل والله اعلم **وقد رأيت ذلك منقولاً والله اعلم** قال البراءي في مسائل الخلوة
 وفي حرمه المسبوق بالخلوة وان خلاها وهو محرم او صاير عن رمضان ثم طلقها ان يتزوج ابنتها
 خلافاً للإمام الثاني رحمه الله تعالى الى امرئ وانت تعلم ان هذه الخلوة عن محبة ثم رأت في الطهارة كالمش
 حرمه المصاهر بالخلوة عند من خلافاً للإمام الثاني ولعل هذا محمول على ما تقدم من الخلوة العريضة
 والله اعلم وفي خروجه الاكل ان كانت الخلوة فاسدة فان كان الفاسد لا يشرع مع التمكن من الوطئ
 حقيقة للصوم الغرض وصلاة الغرض والاحتياط كان عليها العدة وان كان الفاسد لا يخرج عن
 الوطئ حقيقة فان لم يصاد ففما لم يجز عليها كذا لو طلقها قبل الخلوة وقد رأيت في المحس
 والمزيد بعد ان دفع لاحتساب الناطق قال في نوادر راي يوسف رحمه الله تعالى اذ حلل
 بها في رمضان او طال الحول لم يحل له ان يتزوج بابنتها وقال بعد حرمه الله له ان يتزوج بابنتها
 قال في الروج لم يحل ولا طبع حتى كان لها نصف المهر وجه رواه ابو يوسف وجعلوا طبعاً فمما احتاط
 فيه حتى وحيت العدة والخبرة مما احتاط فيها فجعلوا طبعاً في حق الحرمه كما في حق العدة انتهى
 فهذا يظهر ان الحمل الذي حملنا عليه كذا صاحب الطهارة هو الحق ليس لا وان حمل
 رحمه الله تعالى ان في هذه الخلوة لا يجب العدة لان الزوج لم يحصل لها وطياً ولهذا لا يلزمه
 الابتناء المرفق **واما اذا كانت محبة** فيلزمه كل المهر فحول وطبعاً فقياسه لغيره عند
 محمد ايضا جرياً على مقتضى هذا التعليل ويكون الخلاف خاصاً بهذه الصورة التي يكون الفاسد
 فيها لا يشرع مع التمكن من الوطئ حقيقة وانما اطلبنا الكلام هنا لما فيه تحريه في هذه
 المسألة فقد تعينت فيها كثيراً والله اعلم **الثاني** حرمه للبراء وهو ان لا تزني اذ كانت
 وفي العدة قال في الجمع والتأديب انها تزني اذ اصابها على غير من الدخول بعد الخلوة قال
 والله الاشارة لقوله والبعض يدكر قلت الذي في التلم من احكام خلاف هذا
 فان قوله وكلمه المبرات معطوف على ولم يوجبوا حرمه بنت لها ان ينصر المحني ولا يجب
 حرمه المبرات سوى البعض يدكر انها يجب فلا تزني ومراة ضد ذلك فلو قال
ولا ادرت عنه وعن البعض يدكر لو في بعضه والله اعلم **الثالث** الماحضا
 يعني لا يصير ذلك محضاً وهو ان لم يمتدحها من سكت عن سبب الاجسام لها ذلك
 والذي يظن ان اختلافه في ما لم يمتدحها من سكت عن سبب الاجسام لها ذلك

لم يطلها ثلثاً **الخامس** لا يسقط حقها من جس نفسها عن الزوج حتى تقبض المهر المتعار
 النجس والمسله في عجز البيت الثاني ولو قال لا يبقو له مكان احسن واسقاط مرفوع عن
 الامتناع وما يقتضيه خبره وليس معطوف على ما تقدم ويجعلها معطوف عليه وهو الحق
السادس لا يزوجها في العدة **السابع** لو طلقها في العدة فقد قبل لا يقع وقيل يقع
 وهو الاقرب الى الصواب كما في الحيط والدخول اخذاً بالاحتياط والله الاشارة بقوله
 فهو احيد **رابع** البزاري رحمه الله المختار وهذا الطلاق بائن ليس يرجع في حقه الا ان يشرع في شرح
 كتاب الطلاق في اليه اشار بقوله ودأبنا **الثامن** عدم وجوب الغسل **التاسع** الخيار
 ومن بعناه عند من النية والله لا يسقط بها **العاشر** عدم وجوب الكفارة عليه
 لو كانت في رمضان **الحادي عشر** لا تكون فيما في الاول ولا يجب في يمينه بها ولا يعتد بها
 حتى لو مضت اربعة اشهر ولم يطئ يقع الطلاق البائن **الثاني عشر** ان العادات
 التي تصد رعن الزوج في الخلوة اذا كانت ما يتصل بالجماع لا يتصل وتكون محي كالاجامر والقو
 والاعتكاف **فصل في كتاب الرضاع**
البراع لغة مص اللبن من الثدي ويحوز فيه كسر الراي وهو من باب علم وهو خرب
 في لغة بني وشرعاً مص شخص غرض هو الطفل من ثدي شخص هو ثدي الاممية
 في وقت مخصوص على حسب ما اختلف فيه ومناسبة بالنكاح ظاهرة فذلك اعطفه
 عليه واوردته باختصاصه باحكام لا يشارك فيها النكاح والله اعلم
اداعدم الرضاع فالام تجبر او المال طفل ابوه هو يندد
 والمسال معطوف على عدم اي او عدم المال من طفل اذ اب وقد استعمل المتأخر
 لغير الام منها على الرضاع ولها من البدائع **الاولى** اذ اعدم الرضاع وليصدق بصورتين
 الاولى لا يرضع من غير امه ذكره الحام في شرح اوجب العاين ان الرضاع واجب على الام دية
 ولزم بغيره واجباً من حيث الحكم ثم قال ذكر عن الحسن في نكاح المرأة على ارضاع ولها ان كانت
 عند تزوجها ولا يباخذ منهم ذكره عن الحسن في صحيح ان للرجل ان يجبر امرأته على ارضاع ولها منه ولا
 ملخص هذا قال وان كان الولد لا يرضع من غير امه ذكره عن الحسن ان الام تجبر على ارضاع ان لم تكن
 للمص وللاب ما كتم ذكره في نسخة الكول في قول وقد ذكر الرواية عن اصحابنا انها لا تجبر وروى عن
 الى حنيفة وان يوفى في الواجب انما تجبر وذكره في نسخة الرخي وقال انها تجبر مطلقاً وفي فتاوى

البراءى اتيان ترضع وهي مكحلة او مبانة لا يجزئ هذا الولد ندي غير هاهنا **موذ** كثرش الدين
الشرعى لانه لم يخدم ندي غيرهم فحرم على الارضاع وهو الصحيح لا باذان يسار اللين وهو المانور عن
الضحاك وفي فتاوى مايجان وقال شمس الامامه الشرعى مجبر ولم ينكر فيه خلافا وعليه الفتوى وهذا
هو المراد من قول الحسام الشهيد مطلقا والله اعلم **الثاني** ان يكون في البلد من يرضع الطفل
مثل الاول فظاهر الرواية عدم الجواز ورواية النوادر الجواز واليه مال القنوري والشرعى
رحمه الله تعالى والمسألة في الكافي **الثالث** في شرح ادب العضا عن الضحاك اذ امرت للحي او
الاب مال الجبرت الامر على الارضاع وهو الصحيح لا باذان يسار اللين قال وهذا قياس ما ذكرنا ان الاب
اذا غاب وليس له مال وترك امرأة مجترة ولها ما يجبر على الانفاق على ان يرضع لها نفقة الرضاع حتى
اذا اليسر رجعت عليه فورد ذلك لا باذان صحت كافي النفقة استقى وفي فتاوى مايجان انها تجبر
على الارضاع عند الكل قال واشرف بقولي ويندر الى اختلاف الروايات هذه الرواية منسوبة
الى النوادر **قلت** ولم يظهر الى الاشارة مع اختلاف الرواية انما هو في صورة المسألة الاول
الثانية التي ظاهرها ان يكون متعلقا بها مع انه خالف المأثارة الى الراجح من الروايتين على
تقدير السلم ولان الاحصاء الثانية هو الصحيح وحصل ذلك جعلت هكذا **موذ**
سوى الام لا ينظر بغيره وفي فتوى مع والد الذ الحرة
فصريح الخبر الام وفقر الولد للولد عليه مذكر الطهر والحكم وللأشارة وبما لا يخفى بالحرر
الى انه الصحيح وفي طهر عن الام يصدق بالصوتين المذكورتين انما ولو جرد ذلك في بيتين كان واضح وحسن
قلت وما على من قال **موذ**
موذ ولو يرضع من غير ام فنجس **موذ** اصح كما لو غلبت بالنفس **موذ**
موذ وعكسها بين اختلاف **موذ** كواله في الفقر لكل **موذ**
موذ نعم على الارضاع في قول الكل كما اشار اليه قاضي خان والله اعلم والمصنف قاس على الام
عليها اذا عدم فربما يضعه سواها لئلا يؤدي الى هلاكه نعمه ونفسه وقد فعل الرازي عرجه
اسما طهر للصبي ثم افلما افقتت المنة ايت ارضاعه وهو لا يخلو عن غير ما يجبر على ابقاء الجان
بالرضاع **موذ** من قال **موذ** في مايجان **موذ** لو قال **موذ** لخطات **موذ**
استعمل الست على مسلة مذكور في كتابي لكتبت قلنا هاهنا الرجوع الرجل اذا قال هذه المرأة ابني
او ابنتي او ابني ثم اذ ان تزوجها بعد ذلك لادعت واخطات او نسيت وصدقته المرأة فما

مصدقان ولان تزوجها وهذا استحسان **موذ** واذا اقرت المرأة نظيرة ذلك وانكر الرجل ثم ادعت
الملة نفسها وقال لخطات ثم تزوجها فالتكاح جائز وكذلك لو تزوجها قبل ان تكذب نفسها ولو قال بعد التكاح
قد اقرت قبل التكاح انك ابني وقد قلت انما اقرت به حق حين اقرت بذلك وقد وقع التكاح **موذ**
فانه لا فرق بينهما ولو كان هذا القول من الزوج يفرق بينهما وان اقر الرجل ان هذه ابنته من الرضاع
وتنتكح على كذا سره عليه شهودا ثم تزوجها لم تعلم المرأة بذلك ثم جاءت بهد الحجة بعد التكاح فربما
ولو اقرت ذلك حقيقا ثم ادنا انفسهما وقالوا خطانا ثم تزوجها فان التكاح جائز وكذلك في النسب ليس يلزم
من ذلك الامانة عليه ثم علمه ثم قال انه لو قال ذلك بعد التكاح او هيما الفرس استحسانا ولو نسب على
هذا المطلق وقال هو حق كالت فرق **موذ** لا ينفعه الحجة لعدم ذلك ثم ذكر حمله ان مثل هذا القول انما
يوجب الفقرة بشرط الثبات عليه واذا قال ادعت فتدافعتم ما هو شرطه ولا يوجب الفقرة
واذا قال بعد الاقرار هو حق كالت فقد وجد الشرط ونسب الحكم ولا ينفعه الحجة لعدم ذلك **موذ**
لخصا وقد عسر بعضهم بالاصرار على ذلك وبعضهم اعتبر الاسهاد ثبانا او قبال التماس فيلبث الحكم
وقد عسر الساب صاحب العدة ان يقول هو حق كالت وكذلك فرع التماس وعدها
ثم ذكر في الدخول ما حاصله انه لو قال ذلك لمحموله النسب ثم قال ادعت فحجج صدق
ولو كانت زوجته ثم قال هي بنتي وثبت على ذلك واصرر وشهدا بكونه مثله فرق بينهما ان صدقته
بعد ذلك ثبت النسب لانها ما لو كانت معرفة النسب فلا ولو اصرر على ذلك وثبت عليه **موذ**
وكذا لو كانت محمولة النسب ومثلا لا يولد مثله وكان الرضاع بينهما اسمعلا ولو قال في
ابني وله ام معدومة لا تفرق بينهما وقد رفع الى سوال هذه المسألة في سنة ثمان وكان له مكنت له
بانه مقتنع في هذه المسألة وقد اقرت في محو كراشة وحاصل ما فيه ما ذكره هنا والله اعلم **موذ**
ثم انه وقع في المسألة المذكورة عقود على السبع وجمرت في اخرها على عقد فيها في بيت القدر المستوف
دسمي بنكاح مرداد اكره عليه ايضا ودانها سبي من قاضي الحنفية بالبراد المصريح حينئذ
في القضاء من المسائل المتشابهة الى انقضاء الله الى بحث طويل وهو نقول ان التكرار يعزى مقام
الثبات المعتمد على ذكره اما انفع ذلك عليه واطلب منه النقل فلم يحضره ذلك الامر في المسألة الى
ان كتبنا سبها يتضمن عبارات علمنا وكتب عليه اهل العصيان التكرار ليس بشرط وانه لا يفسد
مقام الساب المعتمد بها فتدفعها والله اعلم **موذ** في الرواية غيرها اذا قال هذا ابني فخطا
واصرر عليه جازله ان تزوجها لان الحرة ليست **موذ** اما في الرواية في جميع الوجوه فنظرة قلت

ولا تصور ذلك شيئا لأنها إمامة أو أمارة فمد ست صور تبلغ باعتبار الذكوره والا يوم
الى اثني عشره مسلمه ثم ان المؤلف قال ان جعلت الجور الذي هو من الرضاع متعلقا بالمضاف في تصور
ان يكون لرجل اخر نسبا له ام رضاعا فله ان يترجمها وان جعلته متعلقا بالمضاف اليه في تصور بان
ما يكون له من الرضاع قد رضع من امر الرجل او رضع مصنة من خبيثة وله ان يترجمها في تصور
وان جعلته متعلقا بها في تصور بان يكونا اخرين رضاعا ولا حدهما ام رضاعا لم يرضع الاخر منها فله ان
يترجمها ثم ان المؤلف في جميع الصور وذكر انها تبلغ ثيفا وستين مسلمه ليس هذا المختص
ذكرها والحال على الرجل في كل بعضها فاحلت في كلها واضربت عنها قال ويجوز للمرأة كل ما يجوز
للرجل ولو كانت مكاتبه ونفسه البنت ما صرف كخرج ما يجوز فيه التكليف مما تقدم من الصور
المختلفة التي ذكر بعضها واما اجاز التكليف في هذه الصور من الرضاع دون النسب لان الرضاع
انما يجوز باعتبار الحرمة وهي مقتضية فيها والله اعلم

في لو كان في طعم فاض غائبا ولو لم يمس النار قال **للصدر**
ولو لم يمس النار ولو لم يمس النار قال **للصدر**
ولو لم يمس النار ولو لم يمس النار قال **للصدر**
ولو لم يمس النار ولو لم يمس النار قال **للصدر**

الضمير في كان اللبن واغترى قوله غالبا حاله اي حال كون اللبن غالبا للطعم وبه يعتبر فهم
المرد من التعليل لان السداد را الى انهم يعلموا ما مضى فلو قال ولو كانا طعاما هو ضار الى اخره لكان
او صح وان علم وضربها بالنار وطالب مبتدأ والوجه الخبر والضمير في انها للحرمة وفي قال محمد
وقد اشتملت الايات على مسائل متعلق بالحرمة للناسه بالرضاع **الاولى** من الهداية لو كان اللبن
غالبا على الطعام لا يوجب الحرمة مطلقا اذ ليس النار على الصحيح عند الامام وفي الدجوة معني
قول الى خيفة اذ كان الطعام منزلة التزود وقبله اشتملت الحرمة عند اوجيعة على كل حال
والعمل بالسري وقال جواهر زاده هذا لما يكون على قول الامام اذ الكلفة لغة اما اذا اجابوا
نبت الحرمة وقبله اذ اصل اللبن تنفرد فلا خلاف وفي كتاب الرضاع للحصاني اذا تردت له خبر في لبنها
حتى ينشأ الخبر اللبن اولت في السويق او النساء ان كان طعم اللبن يوحده فهو رضاع وهذا قول
ابو يوسف ومحمد قال بعضهم اذ كان اللبن يتقاطر من اللثة نبت الحرمة عند اوجيعة اعتناء
بالقطرة التي تدخل في الصبي فاما خبر في الصحيح عنه انه لا فرق ولا يثبت الحرمة وما اعتبره عليه
وهي بطوره او طعمه وهذا اذ ان في الطعام اما اذا كان في الماء فانه يضاد اذ كان الماء

معلقا

معلقا لان الاعتقاد عنده بالترتب وقد حصل وكذا في صورة الطعام حتى لو بقي اللبن في الاواني وحده
وشربه حرم **الثاني** وهي مرتبة المسئلة السابقة ولو سها يعني النار وكان غالبا للطعام ما بان
طعمه ارضا او غيره لم يتعلق به التحريم عند الكل والله اشارة بقوله كل اى قال كل **الثالث** اذ يخلط
للبن الدوا وكان الدوا غالبا لا سوا به حرمة واما اذا كان اللبن غالبا بحرمة لان الدوا يقوى على الموت
تخلفا الطعام والعلية هنا عند محل مطلقا بغير الدوا اللبن وعند اى يوسف بتغير الطعام واللون معا ولا يخبر
احدهما وقال قاضي خان قيل على مذهب ابي حنيفة اذ جعل اللبن في الدوا وخطه بالمالا لا يثبت الحرمة كحال
الرابعة قال صاحب الهداية اذ اخلط لبن امرأتين يعلق التحريم باغلبهما عند اى يوسف لان الاكل تابع
للاكثر يعني الحكم عليه وعند محمد ودفتر يتعلق بما مع الاكل كخبر ابي حنيفة وروايات اصل
المسئلة في الايمان ولو تساوى بحرمة الاتفاق ذكر قاضي خان بقوله وعالم در الرضعات المؤثر وقوله وانها في
كل من متعلق بالمسئلة **الرابعة** يعني انما يثبت الحرمة في كل الرضعات في الغالب لبنها والمخلوب قال
للمصنف انه لا خلاف مع من يراه في العلم لانه لا يتعلق بحرمة الرضاع من لبن البهيمة بطريق الكراهة وفي مختص
ما لا يدين وابن قدامة حكي الحرمة عن بعض الثقات وصاحب المبسوط ذكر فيها حكمه عن بعض الحديث مع ابي حنيفة
بحد **الخامسة** لو مضى الصبي اللبن قال في الظاهر ظاهر الرواية لا يثبت الحرمة ونقل المؤلف في قوله لو مضى
وفي المبسوط انها رواية عنه والظاهر لا يثبت بقوله وفي حقه قد قال ايضا يورث الله اعلم

وفي الاذن والاطيل ليس بمطبوخة و**جائفة** قل باتفاق **مطبوخة**

الماذت باستان المحبة لغة فاشبه بالكارجدة المعروفة والصغير في ليس هو ثورا يعود الى اللبن وقد
اشتمل البيت على ثلاث مسائل **الاولى** ادخال اللبن في الاذن لا يجوز **الثانية** ادخاله في الاطيل
كذلك **الثالثة** ادخاله في الجائفة وزاد في الاختار الآم لانه لا يحصل منه تغذية بخلاف الوجود
والسقوط والمسائل في الكافي متفق عليها والله اشارة بقوله قل باتفاق مطبوخة قال فيحتاج بعد من رافعه الى
التفريق بين هذه الحقيقة ثم قال ولا فرق الادعاء هو ان المختار يوصل التحريم الى الامعاء وما حصل به تغذية
واتفق ذلك كما ذكره **قلت** وفي شرح الهداية للسراج اللبس وعن محمد المختار والافطار في الاذن يثبت
الحرمة كما يفيد الصور قال والجامع انه يصل به الى الجوف وهو في الجوف ما ذكره في البيت ونقله عن الكافي
من الاتفاق فثبت له والله اعلم

ولو ارضعت بكمه مبيد زهارة حرم **الاولى** اذا ما يندرد

في البيت مسلمان من اللبس **الاولى** لو نزل الكبريت وضعت بصبيها فعلق به التحريم قال في العلم خلافا

الادوية ضعيفة عن احد قل **قلت** نصوص على ان اللبن لا يتصور الا من يتصور منه الولادة وعلى هذا
يلزم في البكران كون الفقه شئ الملح حتى لو لم يتصور لم يتعلق به التحريم وحكمه انه ليس لبنا كما لو نزل اللبن بالحق
لم يثبت من اصاع يحرم والله اعلم **الثاني** لو نزل الرجل لبن فارضع به صبيا لم يتعلق به التحريم قال واعلم
فيه خلافا لما نقله من كلامه عن الاشياء لانه ليس اداة في فاشبهه لادمية ونقل عن ان قد امة لو بان حتى وكل لبن
لم يثبت به التحريم لانه لم يثبت كونه امرأة فلا يثبت التحريم مع الشك قال المصنف ولم اتفق الصحابة في المنع على
وسعيان يؤخذ بالاحتياط نعم قالوا انه اذا نزل له لبن كان اما ان كونه امرأة فيؤثر التحريم **قلت**
ويمكن ان يخرج اللبن ويحكم اليه مسألة لكنني فيقال

وحرمة اللبن لا تخلع عندنا ودر الخناقي مقتضى الفقه **حظر**
اي مع الحلة يقتضي الحرمة وقولنا مقتضى الفقه اشار الى ان مقتضى قوله انه مخرج على قواعد الفقه
ويثبتها ايضا سقوط ونحوه ولو كان بعد الموت منها بقدر

المقتضى شيئا راجع الى الحرمة والسقوط للثبوت في اللفظ ونحو الوجوه وهو الصلب في المطلق وصير
كان اللبن منها المرأة ونقطه مني للحرمة والى شاميل لصور من المبسوط والنهاية **الاول** لو سقط اللبن
لبن المرأة تخلقت به الحرمة **الثاني** لو اوجد ذلك **الثالث** والاب **ط** لبنها الحياتها
وسقطه بعد موتها او جريه تخلقت الحرمة **الخامس** لو ارضع الصبي ثدي امرأة بعد موتها
تخلقت به الحرمة **السادس** لو حلب بعد موتها وسقط اللبن او اخرجته وقال المصنف
ان سائل البت ثمانية ولا يظن ذلك على ان السبعة نوع كلف ويمكن ان ينظم ولحد شمل
على ما شمل عليه هذا البيت والذي قبله فانه ادعى المبالغة في الاحتكاك مع كل ما هما

وحرمة اللبن لو بعد موتها ونحو سقوط لا يخل بذكر
فيعلم منه عموم تعلق الحرمة باللبن بعد الموت في المرأة وباب **الاول** والاشارة بنحو سقوط اي الوجوه
وان اكثرت من ارضعت جان لبنها فان كان لقم الثدي في ثم يثبت

اي بان لبن المرضعة ان يتزوج تلك الصبية مسألة المت من القصة رقم الثاني عبد الجبار
وسيف الثاني قال امرأة كانت تعطي ثديها صبية واشهر ذلك بينهم ثم تقول لم يكن في ثدي لبن حتى القها
اباه ولا يعلم ذلك الا من حتمها جاز لانها ان يتزوج هذه الصبية وفي قواي ولو اوى امرأة اخلت
حلمة ثديها في فم رضيع ولا يذري اخل في فم طم أم كذا لا يحرم النكاح شكا والله اعلم
ومن في تستغنى بطم فارضع وقد فطمت **فالبعض ما تاتر**

ارضعت وفطمت مبيان للفعول ومسألة البيت من الظهور اذ اظلم الصبي في مدة الرضاع
فتعود الطعام واكتفى به فارضع بعد ذلك لا يثبت الحرمة وفي رواية الحسن عن ابي خنيفة
وفي ظاهر الرواية اذ ارضع في مدة الرضاع يثبت به الحرمة على كل حال انتهى وفي قاضي خن
وقد اشار الى هذه الرواية في الهداية ايضا وفي كلام الكافي ما يشعر بان رواية الحسن انما هي ما اذا
لم يعود الرضيع الطعام بحيث لا يكتفى به بعد الطعام اما اذا اكتفى فلا يثبت الحرمة لانه
لا يغذيه ولا يحصل به معنى البت في نفسه كذلك وفي مختصر المحيط غرض ما في الطريقة الى الحاف
وانه رواية عن الامام لا يخالف الرواية بعدم اعتبار الطعام في حد الرضاع في المعنى قال
وروي عن ابي خنيفة وابي يوسف ان كان يحزى بالطعام لم يكن رضاعا وان كان لا يحزى
عن اللبن ان كان اكثر الذي يحزى به هو اللبن يكون رضاعا ولا فلا وفي الواقعة ان القوي
على ظاهر الرواية ومدة الرضاع ثلاثون شهرا عند الامام وحولان عندها وثلاثة عند غيره وعليه
يجري الخلاف واذا انا ملت بهت المصنف ظهر لانه خالف عن كون ذلك حصل في مدة الرضاع ولا
بدمته لانه لو حصل بعد هالم يؤثر بالاتفاق فقلت بهذا

ومن يغزى بالطعام بعد فطامها مدته ان ترتفع قيل **بند**

قال المصنف في مدة الرضاع والاشارة بقيل الى المصنف ويذكر اي ذلك الموضع والاشارة
ويمكن اصلاح شرطية الاول وهي بذلك قال **ومرضعه يستغنى بالطعام**
فيؤخذ من قوله مرضع انه في مدة الرضاع لكن مقتضى فيه انه قال للبعض ما تاتر وانما هي راضعة عن الامام
وهذا يظهر ان بعضهم قال بذلك ولم يتفقه فقام له **نفس** الرضاع بعد مدته حرام لانه جزء من الامام
به بعضه من حراري الصحيح فغسلان البعض الذي به اذا علم انه يزول هو الرضاع كذا في الترمذي
والبعض لم يجوز ولشبهه بالثدي

ومن استغنى بطم فارضع فلا يجوز **فالدخل** **بند**

اي تستلحقه لبن الحمل كل من الماء والماء في القصة رقم الخ الامة الحارثي ارضعت صبيتهما غائبة
وتزوج المصنوع من زوج اخرى ما رت هذه مع غائبة اخير من الرضاع ولا يجوز اجماع بينهما النكاح اذا
ارضعتا لبنه انتهى قال ولا بد من التعبد بلبن الحمل ونقل عن البعض والمحيط ما حاط ان
للراه اذا حلت من رجل وارضعت له كما تم ثلثا من لبنها ثم راضعت به صبيا فلهما ان يتزوجا
هذا الرجل مع هذه المرأة وليس هذا بلبن الحمل وللكلام اذا لم يحل منه نزل الحكم فانه لبن للمرأة

وفي الظهيرة غنى وفيها طلعتا ولها لبن وتزوجت بأخر فجلت منه وأرضعت صبيا
قال أبو حنيفة الرضاع من الأول عالم بلد من الثاني وعن أبي ذر أن ابنه أن عرف نزول اللبن
من الحبل الثاني فالرضاع من الثاني وينقطع حكم الأول وفي أخرى إذا جلت من الثاني
ينقطع حكم الأول وطريق معرفة ذلك ما قاله الزيد وشيخنا اللبن أن كان غلظا فهو من
الأول وإن كان رقيقا من الثاني وعنه أن كان اللبن من الأول غالبا فهو له وإن
كان من الثاني غالبا فهو للثاني وإن استويا فلها وقال محمد الرضاع منها حتى تضع وقد
حكى الخلاف كذلك أن زاد اللبن بالحبل فبواشها عندها وإن الأول عندا خففه
وكونه ابنه زيادة اللبن مطلقا استل قول محمد والله أعلم

ولو من رضاع من نكاح بثمنه ولو من زنا فالحكم لا يتغير

مسألة هذا البيت من فروع مسأله البيت السابق وهو كون لبن الفحل ينشر الحرمه ولو كان
من نكاح بثمنه أو زنا قال في القصة رأيا للقاضي عبد الجبار زني بأمره بحرم عليه منها الرضاع
وهي منصوصة في الأصل ثم رقم لبرهان صاحب المحيط وقال مثله والمثله في الخلاصة وفي نكاح
والنماء والظهيره وغيره وإن هذه الحرمه ثابتة كاصوله ومروعة لما علم أن لبن الفحل يورث
الحرمه لوجود البعوضه بين الرائي وبينهم وفي شرح ابن الهمام وفي الخلاصة وكذلك لو دخل
من الزنا وأرضعت لبن الرائي خمر على الرائي كما خمر منها النسب علم وذكر الوري أن الحرمه
ثبتت من الزنا خاصة ما لو نشأ النسب محبدا ثبتت الأب وكذا ذكر السخاوي صاحب السامع

ولو تعدد العدلان تطليق زوج لها أو به ثم اللاد يتعدد

لها منع ثم الزواج ديانة بغير وقال البصير

قال الامام في الأول معنى عند والخير الزوج وفي به للرضاع والبيت مثل على سلتين
من القصة هما اصلان الأول رقم للأصل فيه قال محمد عدلان كأمراة أن زوجها طلقها
ثلاثا وهو محدد ثم ما أو غابا فدل أن شدا عند القاضي لم سعيها المقام معه وكذا لو شهدا على
رضاع منها وهذا الثاني فان قدرت على الرضعة لم سعيها أن تعتد وتزوج بها ولا يفي
الحكم زوجة الأول قبل القضاء بالفرقة ثم لم يشر إلى ما لا وجندي وقال قالوا هذا في البصر
ولها ذلك ديانة وكذلك أن منعته طلقها إلا أن محمد وحلف أنه لم يفعل في ردّها القاضي علم سعيها المقام
معه ولم سعيها أن تزوج بغيره أيضا قال بغي البدع والحاصل أنه على جواب شمس الملام الماورجندي

ومحمد بن السخاوي والسيد شجاع وأبي حامد والسخاوي محل لها أن تزوج بزوج آخر فبينا وبين
الله تعالى على جواب الباقر لجل انتهى قلت وفي القاضى الرحمة إذا خبرها فانه أن
الزوج طلقها وهو غائب وسعيها أن تعتد وتزوج ولم يقيد بالديانة والله أعلم قال المصنف
وقد نقل في القصة قبل ذلك عن شرح السخاوي ما صورته طلق امرأة ثلاثا وأغاب عنها فلما أن تزوج
بزوج آخر بعد العدة ديانة ونقل عن آخر أنه لا يجوز في المذهب الصحيح انتهى قلت
أما رقم لشمس الأيم الماورجندي وهو موافق لما تقدم مرعنه والقابل بأنه المذهب الصحيح المصلا
الطلاق ثم رقم بعده لشمس السخاوي وقال حلف بثلاثه فلو أنتم بحلف الحلف وطقت أنها الحرة
بشر الأيم فادعاب عنها بسبب من الأسباب فلها الخلل ديانة لا قضا قال عمر السخاوي سالت عنها السيد المصطفى
فكتب له يجوز ثم سالت بعد ذلك فقال لا يجوز والظاهره ما جاز به في امرأة لا وري قاضي
قاضي خان قال لا ديانة أن وطئت ابنتي فالت طالق فقالت الأيم وطئت بكذبا المولى فإن لم يظفر فوله
وأن طلت المرأة بذلك لا يسعيها المقام معه ولما أن تدعه لجامعها في الترخاسه وسيل الشيخ الامام العام
عن امرأة سمعت من زوجها أنه طلقها ثلاثا ولا قد ران تمنع نفسها هل يسعيها أن تقتله في الوقت الذي
يريد أن يقربها ولا قد رطم منعها الامام نقل قال لها أن تقتله وهكذا كان فتوى الشيخ الامام شيخ الامام
عطاء بن حمزة والامام أبي شجاع وكان القاضي الامام السخاوي يقول ليس لها أن تقتله وفي الملقط عليه
الفتوى وفي قاضي السخاوي الامام محمد بن الوليد السمرقندي في مناقب أبي حنيفة عن عبد الله بن المبارك
عن أبي حنيفة أن لها أن تقتله وفي المحرر كمثل للسطر ونسب لها أن تقتلها ما لها وتقرب منه
وأن لو قدرت تقتله متى علمت أنه يقتلها ولكن ينبغي أن تقتله بالدعاء وليس لها أن تقتل نفسها
قلت قال في المتقي وان قتلته في الالة لجعلها القضا من ابنتي وفي النسبية سئل
عن امرأة حرمت على زوجها ولا يقد ران تطهر عنها ولو غاب عنها بحوته وردته إليها هل يخل في
قبلها بالنسب وغيره ليخلص منها قال لا لجل ويبعد عنها ياي ويحرقه والله أعلم

فصل من كتاب الطلاق

وهو لغة عبادة عن رفع القيد وهو مصدر وطلق والركب يد على الكل والطلاق
مراد بالطلاق والبيعة في حاله قيد النكاح ورفعه كانه المانع له من الاستطلاق شديدا
وخفرا يصيغه التعجيل بما فيه رازالة الملك والملك في الدابة ونحوها رازالة اليد فقط
لوقال كرامة أنت مطلقة بالتحقيق لا يقع عليه ما لم ينو بخلاف التشديد فإنه يقع فيه وإن ينو

والخروج الرضا لان ذلك عمر لصلي وهذا طارئة في مقابلة النكاح وهو متاخر عنه وجوده
وضعا لانه التصديق وانه والله اعلم

في تعيين وجوب خبره الفرس والتكاذب المحرم

اشتمل البيت على صورتيه الخيار والزوج في رعة يؤخذ سنة وفي واحد الحالك وهو في
الحديث المحيط والسف **الاول** الخصي وهو من نزع خصية وبقيت الله موجوده فيرجع قوله الى
النساء وهو فعل بمعنى منعول **الثاني** العقيم وهو من يصل الى النساء النيات والابكار
منه من غير اي عذر لا عذر ما يمنع من الجماع وقيل كونه يتزوج ويعق منها ولا يقصد للولد
وقيل كونه كالمهر او ضعيف في خلقته او كبر في سنه وهو فعول بمعنى مفعول **الثالث**
لجب واداره الجوب من باب الملاقاة السبب وادارة السبب محال وهو الذي ليس له آلة البنت في
الذي نفى فيه الحال **الرابع** التكاذب في الجماع وكافي شدة ولعدا الف الزاني وهو الا
اذ لم يزل قبل ان يجالها لم تنته الله بعد ذلك كمالها **الخامس** المحرم وهو المحرم
الذي اخذ من النساء بفعل الجماع وسمى في زماننا المعقود وكلم في هو كذا ان الزوج اذا رفعت الزوج
الى الحكم وخصمته سب ذلك لجهل سنه من يوم الخصومة لمرحلة الفصول الاربع فيعلم ان
استماعه اصلي غير معتبر فنان حل اليها ولا فرق بينها الا في الجوب فانه يفرق بينهما في الحال بطلانها
لا يابى في التاجيل العلم انما يفرق لتوقف الخيار ولم يفصل ما فيه التاجيل وغيره وهذا التفرق بطلانها
عندنا ولو انتع منها باب القامى منابه وسيد الله بخار عن الامام الا في وفدا اعلم

ليس لها التفرق في قول الله ولا احد الزوجين بالخيار

القصر بها بضم القاف وضمة الشعد وقد اشتمل البيت على شلتين **الاولى** من نفسه بعد ان
دفع لها فان صاحب المحيط رجل له آلة قصير لا يمكن ادخالها داخل الفرج ليس له رجة المطالبة بالتفرق **الثانية**
من العادة وغيره انه لا خيار لحد الزوجين في غير ما تقدم ومن محمد رحمه الله في خبر الزوج في الحوت
والخاتم والبرء وفعال الفرعها وظاهر قوله خبر وانما في شلتين ثلاثة راء وانه لا خلاف في ذلك
والاولى يجعل النصف الثاني من منه هكذا **وما خبر بالقبض والتخير** وخيل معنى للمفعول وضم النش
للزوجين والمعنى ما في خبر والضم في الزوج اشارة الى انها رواية ضعيفة وهي مذهب محمد

وفي العدة التطلق يلحق بتطليقها ما قبلها في المائتين
وان علق التطلق روج وبعوه فارسل قبل الفس ليس لعذر

اشتمل البيت على شلتين في بيان الطلاق الواقع في العدة بل يلحق الاول بالثاني والمصلحة في الكافي
وغيره والمصلحة في الطلاق الثاني واللاحق لا يخلو عن اربعة احوال اما ان يكون ناصرا ومثاله
ان يقول لها انت طالق ثم يقول مثله في العدة **وهي** في الحقيقة او كونه الاول صريحا والثاني ماثلا ان
يقول لها انت طالق ثم في العدة ان يقول لها انت طالق وهذا يلحق ايضا او يكون بعكس ذلك وهذا يلحق
به ايضا عندنا قال هذه الصورة استبعدت من الطلاق او يكونا باينين وهذا هو المستقي مطلقا
فانه لا يلحق **والله** اشاد بقوله الآية المائتين ليدل على الثاني فلا يلحق الاول حتى لو قال لها بعد
الطلاق انت طالق لا يقع الطلاق لا مكان جعله صاغا في هذا الاخبار ولا حاجة الى جعله انما الله
اقضا ضروري حتى لو قال عنت به البيونة العطف قالوا ينبغي ان يعسر ويسب به كحرمة العطف
لانها ليست مائية في المثل فمكن جعله حبيبا انشا وهذا حاصل ما ذكر في الكافي وتبعه علم الزبير
وتبعها شيئا المحقق ان الهام وظاهره انه عرج **ولم** لا نقل وحكامه مذهب والذي يظهر ان
سعى تطليقهم انه اذا تعدى حلال الاخبار يكون انشا يلحق في البراءة ولو قال للمائة انتك
باخري مع كونه يعطى اخبارا وفقا قال للمائة انت طالق ما ينفع اخري ولو قال انت طالق ما ينفع
لخبر خلاف الاول ولو قال لها انتك تطليقتك لا يقع انتي ذلك لانه يعطى اخبارا **وفي** نفسه رقم
لشس لاية الا وحدي وطال طلها على الف فقلت ثم قال انتها في عدتها انت طالق ثم رقم للنتي
وقال ولو قال لها انت طالق في عدتها انت طالق ما ينفع اخري ولو قال لها انت طالق ما ينفع
ابنتك تطليقتك لا يقع **ولم** هذا في البدع وقد علم الوجه فيه مما مر وما سياتي وفي العادة ما حاصله
ان يقع الطلاق يلحق البائن لا البائن فلو طلق المتلعة على ال وقوع الطلاق بما لا يقع عودا لوقع العود
وقع ما يشاء البائن لا يلحق البائن فيلغوا ذكر المال وفي شرحه شتينا انه قد عرف من كلامهم الذي يلحقوا به
ان المراد من البائن الذي يلحق البائن ما هو بلفظ الكفاءة فانه هو الذي ليس ظاهري في الانسان في الطلاق
لانه جعلوه مقابل الصريح ولا يقال البائن الا اذا كان كتابه لان الصريح اعم من البائن كانه ما لا يحتاج الى
سنة ماسا فان الواقع به او رجعا والكتاب ما يحتاج اليها غير ان لا يقع ما في غير الثلاثة العاط التي هي عند
استبوي رحمه الله انت واحد المائتين **قلت** وفي المنصوري شرح المسعودي في الواج المحقق ان
مصور الحسائي والمتلعة يلحقها طر مع الطلاق مادامت في العدة والكافية ايضا يلحقها اذا كانت في
حكم الصريح نحو اعتدي استبوي رحمه الله وان لم تكن في العدة والكتابان والكتابان لا يلحقها في الطلاق
لما تقع باصنافها من اتيات مقتضاها ومقتضاها ثابلا وهو البيونة والحكمة فان كان الطلاق

لكن القاضى لا صدقه فنظمت ذلك فقلت

ولو قال جرائت للعبد قاصدا به الكذب لم يعتد كذا العبد
ورج هذا في الدنيا القضاة ومن قبل الشئ في الكل بعد
وارفع كالمظالم في الكل بعضهم وفي رابعها والرابع ينصرف

والشئ من هذا لعدم الوقوع والمراد بالكل الديانة والقضاة لا يعتد بهما ولا يكون ذلك القول
موقعا لعناق ولا طلاق ولا شأن بهذا المظالم والمراد بالرفع وقع ما يثير الطلاق والعناق فلا يكون واقعا
وقد مرت المسائل مستوفاه مفصلة والله اعلم بالصواب

ومن يدعي استثناء القول قوله فهو قد قبل لا فتوى فقلت انظر

قال الضمير في قوله ومن يدعي الزوج وقد قيل ليس القول قوله وفي حال كونه فتوى وما
قلت مران القول قوله ظاهر الرواية ثم نقل للسل عن روضة الناطقي وقاضي خان قال اذا دعت
المرأة طلاقا فقال الزوج كنت قلت لعلك شاعرة وكنت المرأة في الاستثناء ذكر في
الظاهر ان القول قول الزوج وعند المتأخر لا قبل قوله باليمين قلت ذكر الامام كمال الدين
السبيعي عن الامام شيخ الاسلام ابي حنيفة ان هذا استحسان من المتأخر وقالوا لانه مدعي خطأ الظاهر
فانه اعلم قال ولو قال الزوج طلقك امر وقلت ان الله تعالى في ظاهر الرواية القول قول الزوج ولا يقع
الطلاق وعلى قول من لا يقبل ذكر في النوادر خلافا لابي يوسف ومحمد وعلى قول ابي يوسف لا يقبل قول
الزوج ولا يقع الطلاق وعلى قول محمد لا يقبل ويقع الطلاق قال عليه الاعجاز والفتوى لخصها
لار المروج في زمان غلب على الناس النسيان قلت وفي الرحامة وفي العزيز ابي يوسف
انه لو قال طلقها وتكون كذا ما لم يزمه الطلاق ولو قال طلقها ثم استثنى لم يكره مستثنا
في قول من خففه وابي يوسف وهذه الرواية من ان ما ذكر في الاصل هو قول محمد وهذا
في الفيا تقدم ونقل عن ابي ادعت الطلاق وادعي هو الاستثناء طلق ولا يصدق ولو قال
ابتدا طلق فاستثنت يصدق قضا استثنى في الوجه فيه انه اذا صدقها على الطلاق وادعي
ما منع وقوعه والثاني هو الخبر بها جميعا ابتداء وخلق فيها عن شيخ الاسلام طهر الدين الرعايني
انه لو قال طلقك واستثنى لا يصدق قضا ولو قال قلت لعلك طالق واستثنى يصدق قضا
والوجه ان الاول اقرب ما يقع الطلاق ثم دعوى ما يمنع خلاف الثاني فانه حكاه قول من قطع الوقوع
ولله العلم ثم قال رجل خال امراته وادعي الاستثناء في الخلع في ظاهر الرواية هذا الطلاق سوا وان

ذكر البذل في الخلع فقال الخالق لك على كذا فقبلت ثم ادعي الاستثناء ذكر عظام عن انه لا يصدق قضا
او لا يصدق الخلع جعلوا ايرادا بخلاف ذكر البذل في الخلع لا يصدق قضا
فيما ذكرنا لا تصدقه المرأة قلت وفي النخبة ان الفتوى على قول الشيخين ان ادعي الاستثناء في
الطلاق صحيح وكذا في الخلع الا اذا ظهر منه ما هو دليل صحيح الخلع ومنه في العمادية ونقل للمصنف عن
مصلح الفتاوى عن روضة الناطقي قال طلقها واستثنى فان القول قوله فسادا بانه ذكر في الطلاق املا فله
ولو قال قلت ان الله عز وجل قال ونظر صاحب الفتاوى في قوله لخصا طاهر الفرج بانه يلزم منه ترك الخطا
في حال التزوج لعد العدة ونظر للمصنف ان حكم الحاكم بالفرقة ينفذ طاهرا باطنا الى حكم تبعها العصمة
لحجده قوله والرجح يعلم انه كاذب لا يحله الوطى قلت وفي النوادر ذكر الادب في ما يوجب دعوى
الاستثناء ان ثبت الطلاق او لم يثبت بالبينة لا قبل فيها ادعي الاستثناء او للشرط فالقول قوله ولو
شهدوا انه طلق او خالع بلا استثناء او بانه لم يستثنى قبل فله ما يقبل فيه البينة على الدعوى في المعنى
امر وجودي بانه عيان عن ضم الشقين عقب الحكم بالموجب وان قالوا طلق ولم يسمع منه كلمة الخلع ولا
تدعي الاستثناء القول قول الزوج انه قاله ولم يسمعوه لان الشرط سماعه لا سماعه على عرف في الجامع الصغير
قلت وفي العمادية ان الصحيح انه لا يصدق الزوج الاستثناء بخلاف الظاهر وقد مضى القول
الناس ومنه على اسامه عسمية الله وحجبه وبخلاف ذلك لو قال ان الليلة اذ هم من طهر لم يثبت والله اعلم
ويكره اتقاء الطلاق بلفظه وتبين والفرد المبين ويتكبه
الضمير في قوله كذا في الكراهة في الفرد المبين وقد شتمت البيت على ان يتبين في كذا ولقد عرفت ان تعاقب
الدعوى في روضة الناطقي في المأله من اتيان الاول لوطق دجة بلفظه فاحده مان يقول ان طلقا
الثاني لوطقها استثنى بلفظه واحد مان يقول ان طلقا بلفظتين الثالث لوطقها بلفظه
واحد بانه مان ذلك كراهة لثلاثة السنة وفي طلاق الاصل خطأ السنة وفي رواية المبسوط ونقل عن فتاوى
الطهرية عن رواية زيادات الزيادات انها لا تكسر والله الخ شاعره قوله ويكره اعلم ان ذلك
غير صحيح فانه اطلق الاكراه على رواية الاصل والمبسوط وهو ظاهر الرواية في مقابل رواية
زيادات الزيادات والراجح والله اعلم جربا على اتباع رواية ظاهر الاصول الكراهية لان
يكون قصد الاشارة الى ضعفها تكونها صيغ ممر ممر والله اعلم فاقبل كتب في ظاهر الرواية
في الاصل والمبسوط والجامعان والزيادات
ومن دخوله لتقدم ما يتبينها ضعيفها لم تضد فهو ينصرف

مطلب

ضمير به للضعيف وهو متعلق مات وهو المطلق وينفرد في مدخوله مجرور بواو رتبة ولجوز رفع
على المبدأ وسوغه الوصف خرج فهو منفرد وهذا البيت مشتمل على خمسة أمور إذا وجدت في طلاق سمي
طلاق انفار كرها الدراجي في سقم **الحديث** ها ان يكون مدخوله **ثانيها** ان يكون العبد قبل انقباضها
وهو يعلم من قوله **ثالثها** ان يكون طلاقا ما بينا يجر من قوله **رابعها** ان يكون المطلق العلق الرجعي
حيث ترث فيه مطلقا في محنته كان ذلك او في مرضه **خامسها** ان يكون المطلق قد وقع في مرضه
الذي مات فيه والله الاشارة بقوله به وبه يخرج المحصور ومر في صف القتال ومخوف فانه لو ابانها
منه لا ترث لان الغالب فيها الامة ولا يثبت حكم انفار الا عند تعلق حقها بالمال وانما يتعلق مرض مخاف
منه الملاك وما في معناه بان يكون صاحب فراش لا تقوم بحوائج كإعادة الاحياء وبارز طلاقا او قد تم
لعمل في قصاص او حرم لانه في معنى المهر لتوقع الهلاك عليه غالبا والحاظ لها في المرض ثم برامته ثم
مات وهي في العدة خلافا لفرع **سادسها** ان لا يكون فيه فعل منها والله اشارة بقوله لم ترصد وهذا
الطلاق حكمه انها ترثه اذا مات وكذا اذا كان مرحبا بها بالشرط المذكور وثقا فلو قالت طلقني رجعي
فطلقها ثلاثا ثم كاهم برز الثلاث لان الرجعي لا يزيل النكاح ولو علق في مرضه طلاقا ففعل نفسها او قبل
غيرها او محي الوقت فوجد المعلق به ترثه في الكل **سابعها** ان يكون من غير مرضه ولو فعل نفسها ان كان
فعل لها فيه بد لا ترث لانها رخصت بذلك وان كان لا بد لها من نفسه ترثه لانها مضطرة في المباسر
وذلك كالاكل والصلاة وكلام الابوين فان التعلق في الصفة والفعل في المرض لا يورث لانها اذا كان التعلق
فعل نفسه فانها ترثه مطلقا وقال في ترث في الكل ما اذا كان فعل نفسها وكان لها منه بد فلا ترث وان
كان لا بد لها منه وله لا عند مجرد زفر وعنده ترث لانه لما لم ينزل الفعل المية فلو قد نزل في الصحة ولا عبر
في المرض وترث خلافا لما في ذلك من اعتبار الشرط المغير على الاصل **فروع فائدة** لو دام المهر
اكثر من سنتين مات ثم حلت تولد بعد موته اقل من سنة اشترى قال ابو يوسف ترث خلافا لما في المهر المهر
المهر

وسقط الاثر باعتوب والامام كلحقوق بالنكاح **نفسه**
والكحل زاد الصدق والذين بعضهم **وغير المسمى الغير في الكل ينكح**

اشتمل البيان على ما يلي **الاولي** قال المصنف كل حقوق المتعلقة بالنكاح اي الواجبة عند الاراء
تسقط بالامر عند الامام والثاني قد ذكره محل الاستماع والمهر وقولي الواجبة عند الامراء لانها انما
يتقرر بعد الطلاق شيئا واما لم يجب لا وجب بالسقوط وقولي بالنكاح احتراز عن من حجب
اخر فانه لا يسقط في ظاهر الرواية **الثاني** ان الحقوق المذكورة تسقط بالكل كما تسقط بالامر عند الامام

وهو الراد لقوله وبالحل زاد الصدق وخالفه ابو يوسف في ذلك ولا يفي لحد ما قبل صاحبه دعوى في
المهر مقبوضا كان او لا قبل الدخول او بعد **الثالث** ما رواه ابو الحسن عن اخيه عن ابن سبط
بلخ الدين ايضا ما كان لها والله اشارة بقوله والذين بعضهم اي ويسقط به الذين بعضهم والصحيح عدم
سقوطه عنده وهذا كله في الخطية وغيره وفي الظاهر ان الصحيح انه لا يسقط كل الدين عند اخيه
وهو ظاهر الرواية وفي البراءة الملع والبراءة لا يجان البراءة من دين اخر غير من النكاح في الصحيح قال
وقوله وغير المسمى الغير في الكل يكره ويحفظ غير المسمى من كل الحقوق المتعلقة بالنكاح من الدين غير ما ذكر
وهو من الثاني وما لك واجل من الامراء ومنهم ابو يوسف في الحلح ثم ذكر حاصلا فتفسيره المياره والحلح
بما اذا قالت المرأة يا ربني على كذا فقال يا ربنيك او قالت يا ربنيك كذا قال خالفك او قال كذا الزوج وقالت
قلت ثم اعلم ان الساقط على ظاهر الرواية اما هو المهر والنفقة الماضية اذا كانت مفروضة والحاصل انها اما ان
لا يمسها شيء من الحلح او يمسها المهر او نصفه او ماله الاخر اما الاول فانه ثلاث روايات لا يراد عن المهر فانه ان لم
يكن مقبوضا قال في البياض وهذا ظاهر جواب ظاهر الرواية بل كل ما عني المهر لا يمسها ولا يطالب به احد من المأخوذ
وهو الصحيح على قول اخيه عن قبل الدخول او بعد مقبوضا كان او لا في الدين غير من الحلح او حواجر زاده انه
ذكر في اول القدر الكافي انه يقع الطلاق ونفع البراءة للزوج عن المهر فان لم يكن عليه ربح عليها ربحا او المهر
لان المال مذكور عرفا مذكور الحلح وهكذا ذكر الامام القاسمي في كماله على السعدي في شرحه ثم نقل
عن بعض الكتب ان الاصح وانه الزوج عن المهر والكل ما عني من دين اخر سواء الثاني ان كان بعد الدخول
عن مقبوض سقط وان كان مقبوضا رجع عليها بجميعه بالشرط ان كان قبله وكان مقبوضا في القياس رجع عليها
به وبعضه بالشرط والطلاق قبل الدخول في الامتحان بالمقبوض سقط بشرط الشرط ونظر بالطلاق قبل
الدخول ذكره في بيان وان لم يكن مقبوضا في القياس سقط كله ويرجع عليها ببعضه انما يستحقه بالشرط فالحق
بالنكاح بليقين خصوصا ويرجع عليها بالبراءة في الاحتضان ارجح شي لان المراسم مستحقة وهو النصف ويجب
عليها ثلثه بالشرط فليقتان فصلا الثالث ان مائة عشرة وهو الف فان كان غير مقبوض سقط كله فانه الشرط
والباقي الحلح وان كان قبل الدخول وهو مقبوض رجع بتمامه بالشرط وجميعه بالطلاق قبل الدخول ولو لا
يرجع بحسب ما عنيها من ربحها وان لم يكن مقبوضا سقط كل استثناء عشرة بدل الحلح والنصف بالطلاق
قبل الدخول والباقي حكم الحلح الرابع ان كان بعد الدخول وهو مقبوض فله المسمى لغيره وان كان مقبوض
فله المسمى سقط عنه المهر حكم الحلح وان كان قبل الدخول وهو مقبوض فله المسمى سقط عنه المهر حكم الحلح وفي
الدين ذكر ما ذكرنا في الحلح على عشر المهر قوله له خيفة وانما لا يسقطان البع ما به في صور المدخول المهر

و بعضه التكفير في الباب مطلق له فكيف المظاهر **نصره**

الضمير في قوله وعنه يعقوب وقد اشتمل البيان على قول في مظاهر المرأة من جهات شانه لئلا
تالت لوجهات على كظها في فني روضة الناطق ثلاثة اقوال وعزي الى الظاهره قولاً في الروية
من على من كسر ياد يجرها وعلها كان الظاهر وفيها عنه عن غيره لا يصح ولا يفي عليها هذا
القول انما اليها بقوله بعض وقيل لا وفيها عنه اعني على ذلك كما في يوسف فقال حوات بها
الفقه اخطا لعلها كان **نصره** والله اشار الى الست الاول **قلت** وفي الترخيب وفي
السابع كما يكون المظاهر الامحمة الزوج عند اي يوسف وفي الخلاصة ويذكر حتى ان امرأة لوقالت
ذلك لوجهها فعلمها كان وقال الحسن كان ظاهراً وهذا قد تقدم في الظاهره عن اي يوسف يلزمها التماس
واطلاق الكان فحله المصنف على الزمرايه كانه الظاهر وقال انه الاظهر واليه اشار في العلم بقوله
وكيف المظاهر لان اطلاق التكرار باب الظاهره عن اي يوسف يقتضي ان راده كبر المظاهر **نصره** وعندى ان
حل المطلق في الظاهره على المقيد في الرخصه او في البصر والسياق يقتضيه والعقده يثبت له كانه
المراد من الظاهره ليس الربا وكانها حلفت على التمسك الكان كان **نصره** وهو الذي يطالب
التقوى على وعن يوسف حرمه الله لكن رأت في التمسك عن اي يوسف كبرها كان الظاهره عن اي
كان **نصره** وان البصر انما لان مظاهره بذلك انتهى وقال المصنف ان قوله حنفه عن الله
لكان عليها ان قول عامه لعل العلم ثم فرع على الاصول بوجوب الكان انها تحب الحنف ان كانت
كان **نصره** فان كان ظاهراً فان كان ظاهراً حتى زوجت وان كانت في كاحصه كالحال الماهر
يطبقها لانه لا حل لها العزم على معة من الجماع والله اعلم بالصواب **هـ**

ومن ينسب اليها اذا رأت قبله والحلف لم يعد **نصره**

الضمير في قوله لا ياتر والعد تربع طبع المرأة نزول النكاح او تيممه قال وفي البيت مسلمان
نسبها صاحب النوادر الى شرح السجى **الاولى** ان العدة اذا كانت تحيض فادفع حيضها فان عدتها بحض
لا بالتمتع والم تحل لحد الاثر وكذلك اذا كانت تعد بالتمتع وحضه كما اذا كانت صغيره فخاصة انتفى كل اثر
عليها لتساقط العدة بحض **قلت** وفي قباوى البراري ان مشايخنا اختلفوا في الصغرة اذا
طلقت في وجوب العدة فذكرهم لم يطلقوا لخط الزوج لعدم الخطا وقال في موضع اخر طلق الصغرة بعد
الدخول اعتدت بثلاثة اشهر يجب لها النفقة قال الامام الرضوي رحمه الله تعالى في ردها فذكر ذلك وان كانت
مرهقة فلا تنقض بالاشهر حال اتمام احوالها حتى تنقضي عليها الى ان يفرغ رجبها والله اعلم قال المصنف واعلم ان هذا

ماذا

اذا كان الحين في اثناء العدة يجوز عند اجمع من البذل والمبذل اما لو كانت بعد انقضاء عدتها فلا تنقض
لانما ينقض بها كانت فردا والافرا انتهى فيكون حاصل معنى النظم على هذا انما ينقض بالاشهر
فتساقط العدة ثانياً ثم حكم الخلاف في تعدد من الايام وان الحمار قد من خمس سنه وانه اختيار
الصد الشهد وعليه اكثر المشايخ وقال في المنافع وعليه الفتوى **الثانية** المرأة اذا اعتدت بثلاثة اشهر
بعد من الايام رأت الدم على عادتها ففيه لخلاف المشايخ اختياراً للاسماى انها تساقط العدة ولا بطل
النكاح وهو رواية ابن الدقان وبعضهم قال هو حيض وسقط النكاح وتساقط العدة ثم قال وكلامه فيها
الدابة يقتضي انه لكان وكذلك ملجأ الكافي **قلت** وفي الماربه وادارات الايام بعد
ذكر في النوادر وانما حيض وهو القاهر لان النفس تقتضي كونه حيضاً قل هذا اذا رأت من الحيض الايام اما
بعد فلا وقال المصنف في انما حكم بكونه حيضاً اذا كان بياضاً اما اذا كان بللاً والمشاخ على رواية النوادر
اذا كان مارات الحمرا وسودا واصفرا واحض الايام كونه حيضاً ما لم يات بالحيض فلا يبطل الحكم بالايام لاعتداد
سنه وطرق القضاء ان يدعي لحد او حيز فساد النكاح كما قام العدة فلتقتضي الغايض حيوان وبالقبض
للعدة بالاشهر ولو ادعت قبل تمام العدة بالاشهر فحكم القاضي بان مارات حيض وبالاعتداد بالاشهر قد بطل
وان رأت بعد تمام العدة كما يبطل فتقضى الغايض لا يبطل النكاح وبه فتى وفي النوادر عند بعض
المشاخ نكاح النكاح ولو فتى حيوان النكاح ثم رأت فيكون فاسداً لا يصح حيوان النكاح ولا يشرط القضاء
وصحانها في العدة بحض وقد ذكر في كذا بعد ان في لم ياتر اذا كانت بمدة الظاهر فاعتدت بثلاثة اشهر
بعد في نصف سنه وتقي به القاضي جاز لا يجهده فيه ويحفظ هذا كره وقوعه وذكر في موضع اخر
وقال العلامة ان الفتوى على انه مذهب مالك رحمه الله **قلت** وقد ذكر في الجزء معر الى
حيض منهاج الشريعة ونقل ما عن عمر رضي الله عنه قال هذه المرأة في حيضها لا ياتر الوضوء **قلت**
فيجب عليها ليس بها فتنظفها فتنظفها **هـ**

بشع تهو تنقض عن التي عند المهر فاعتدت فما يحذر رواه

وفي شرح الرهدي قد كان بعض اصحابنا واستادنا يقولون انك حمله في هذه
عند الضرر من حصول الامام الزاهد العابد المحقق بنسب النظم المماثلين لكفى رحمه الله تعالى
قال في اول الكلام وفي احكام العوار في كل الرازي اختلف السلف ومن بعدهم فقبله الامصار في
التي ارفع حيضها ثم نقل عن التيسير ومن بعدهم فقبله الامصار في التي ارفع حيضها ثم نقل عن
ابن المسعود عن عمر انه تنظر تسعة اشهر فان لم ياتر لها حيض بدا ان العدة ثلثة اشهر بعد التسعة

وبه اخذ مالك رحمه الله تعالى والله اعلم
وواجب استئذان مولى بطلان الاماء اذا اراد الزوج ان يزوجها
 استئذان البيت على من قال من المداين والهجرة واذا اراد الرجل ان يزوج امرأة من اهل بيته
 وقد كان بطلانها مستحبا لمن يستحبها محضه ثم يزوجها كما لو اذاعها قال ابو العباس في كتابها في الاستئذان
 والله مال صحيح القيمة وشبهها الشئ خلاف البيع لانه واجب فيه على المشتري وليس كوليته على الزوج فثبت
 كالحاجة الى الحاجة على الزوج انتهى ملخصا وكلام صاحب الهداية يستوعب بالوجوب فانه قال لا ان عليه ان
 تتبونها صيانة لما يلهي وتكون له الشرا على المشتري وعليه كونه المشايخ واليه الاشارة فنفقه في
 قال المصنف وبكلام الزوج يظهر لزوم كلام الهداية على ظاهره **اولى قلت** وفي نوادر المصلي
 عن يوسف الاحمدي انتهى **قلت** واذا اجاز النكاح فالزوج الوطى قبل الاستئذان عند الامام
 والثاني وقال محمد بن طاهر احب استئذانها كما في الشراء وفي انها به هذا اذا لم يستئذ المولى وذكر
 المحمدي في المشايخ من قال بالاختلاف فان الامام اجاز الوطى غير استئذان واجب وقال
 لا احب له الوطى ونقل عن علي الليث انه قال قول محمد اقرب الى الاحتياط وبه اخذ في العلم
ومن ولدت لمصنف حول لفة شوماد حلت فانعوا من قبل قرونه
 استئذان البيت على من لم يخطو والداري والاستئذان في قول المستحاي وطلق رجته ولم يخط بها
 ثم جات بولده الاول مرتبة اشهر من بعد طلق لوفته ونزحات لاكثر ذلك ولم يلزمه استئذان ومعى البيت
 ان ولدت المطلقة عز المدخوله ستة اشهر من وقت النكاح يلزمه كسب حلالا للمهر فانها لا يلزمه
 النسيء والله اشار بقوله فانعوا من قبل الى ان ولدت من قبل وفي ستة اشهر العدة فزوج والسبب منه
 وقدر لنا الكلام هنا في ما يدل الكل الصحيح من كتاب النكاح وفي المداين وغيرها كوال لزوم رجوعه فلا يلهي
 في طلق فزوجها فجات بولده ستة اشهر من وقت النكاح يلزمه نسبة حلالا للمهر ووقولها العنا
 واستكمل هذا الفرع لعدم امكان الوطى في هذا الحق لوقوع الطلاق قبله غير علم فوجب لزوم
 بيت كالتصديق لبيان النسب بحال لا ثباته ما امكن فيحل عليه وجه حاله الخاطف فوافق
 الاثر الالكاح وشروط ان تلبس ستة اشهر من وقت النكاح والله اعلم
وواطؤ ولا التخليق بالحمل او ذنت مجرم حتى ما لم يخط ونظيره
 استئذان البيت على سلتين من السف لادراجي **الاولى** اذا علو طلاق امراته على جملها طلاقا تاما ثم طابها
 مجرم عليه ان يخطاها بعد ذلك حتى تنقضي ما لم يخطه **الثانية** اذا تنزلت لادراجها زوجها حتى يخط

لا احتمال علو طلاق الزنا ولا يستقي ما في نزع غيره واليه الاشارة بقوله مجرم حتى ما لم يخط ويظهر اي مجرم وطبها
 وما في الستين ان لا يخطى للثالث الا في خاصه بما اذاع طلق بنيتها ما حمل والشعر مطلق فيجب تقييده
 بذلك فاحتمت فقلت
وتحرم معلقة بلحل منها بوطى من تزني الجريظ من
فروع غريب قال الامام محمد بن ابي الزاهد في شرح القندوري في ستم تعليق الطلاق بالملك
 وقد ظفرت برؤية عن محمد انه لا يقع فيه كان يمتني كبر من امة خوارزم ما تخرت له ونظنه فقلت
وتعليق تطليق بملك محمد **وجميع من الاشياخ يقترون بهذا**
فروع اخر منهم كثر وقوعه واختلاف اليه وهو لو قال الرجل كل امرأه اترجوا لي طالق او قال
 لزوجته ان زوجت غيرك فان طالق فزوجته فضولي ولما زاد الفعل لا يقع عليه الطلاق ولو قال كل امرأة
 تدخل في كذا حي او دخل في طالق او قال الرجل ان حطت في كذا حي اطلت لي امرأه كذا فان طالق او في طالق
 هل يحس ففعل الفضولي كذا كذا امرأه اطلت فانها تطلت في نفسه وفي التي قبلها سواء ووق بعضه فقال
 بحث في هذه دون الاولى وقد فلتت ذلك فقلت
ورأى زوج طالق ليس حاشا **بعقد بنفولي وبالفعل يفسر**
ورأى قال من يدخل كذا حي طالق **نفسى ما بعضه بحسب افعاله**
 اي قابل من تزوج وقول باللفظ يفسر اي يسوق لها المهر فلا يخرج عنه الجان بالقول وهذا
 المسئلة قد ذكرها العبادي في فصوله فقال
ولو نجا الاراد طهر عده **ولا يسكن المحض والبعض خبر**
 استئذان البيت على سلتين **الاولى** في فاضي خان لو ابراته عن نفقة العدة بعد الطلاق ما يصح المبراة
 ما لو سألته الطلح عليها مع المبراة منها ولو اخلعت منه طهرها وعلى السكنى مع منها دون السكنى **الثانية**
 نقل المصنف عن صاحب الفوائد انه نقل عن ابي بكر الرازي ما صوريته قال احبنا الذي يعلم من كان يذهب
 الى قول احبنا ان التي تحق الحضانة لا يجب لها المهر المنزل الذي يحضر الصبي في شمله وكذلك قول مالك
 بن قبال وكذلك قول ابي الليث فقال اخرون على الصبي اجر المنزل الذي تحضنه اذا كان له مال
 فان لم يكن له مال فطى من حبه نفقة الصبي وقد حكى ذلك عن ابي حنيفة ولم يجد رواية قال وفي الحديث
 هذه العيان بعضها وزاد بيت بخط محمد بن ابي الزاهد في مختار ابي حنيفة في قوله على
 وغيره هو اقيم له امساك الولد وليس له امساك من الولد على ان كانا جميعا في بيتي عن ابي الزاهد في مختار

عن المختار في هذه المسئلة فقال المختار ان عليه السكن في الحضانة بقوله وما سكن الحضانة مبتدا
وخبر وقوله والعرض تجبر اي تجبر الاب على الخروج والمصنف رحمه الله تعالى في قوله وما سكن الحضانة
اي بكر الرازي وقال الطوسي انه اولى بالامتناع ونجم الائمة البخاري بحول ما يعرف ويعقبه المصنف
في ذلك بان هذا ليس هو حق اهل العلم لانه تقليد كثر القائل وسبق ان يكون الدليل ثم استدركه
لا بد ان يكون لها قبل ذلك سكن تاوي اليه ففيه الزام الحكم لغيره ويمكن بعض بان
امه كانت في منزل اسبه قبل الطلاق وفي مد العدة ونجم الائمة البخاري المختار في المذهب
فيستفي ان يكون عليه الاعتقاد والنظم بغيره لا يكون الا بعد المانع كما نص على قاض خان ان
كان نظم ما في قاض خان ولا وجه تخصيصه بالنظم فان الارامر النفقة قبل لغيرها القامح لا
يجوز وهذا مشهور في المذهب فظاهر ان عدم لزوم الرجوع السكن كحضانة الصبي والذي
عندي خلافه في الخلاصة قال هشام سالت محمدا عن النفقة قال هي الطعام والكسوة ونحوه الست
فقلت **وابرات من الاتفاق من قبل فوضه فيلحق سكن الحضانة بلزومها**
فذكرت حكم البراءة من النفقة لغيره مفرضة مطلقا ومرت على ان الاطراف لزومها من الحضانة
مع الاشارة بالمفهوم الى القول بالخير والله اعلم **فزع ذكره** في خان في الخراب
النفقة امرأة قالت لزوجها انت تربي نفقتي البتة ما كنت ابرأ منك ان لم يكن القامح فزعم على
النفقة كانت البراءة باطلا لانها ابرأته قبل الوجب وان كان القامح فزعم عليه النفقة لكل
شركذا فقالت ذلك تحت البراءة عن نفقة ولحقه ابرأته بعد نفقة استصحت البراءة
بني دون ما يقع لواجدها وكله كذا او كذا سنة بكذا فقص نفقة لشر او بعض السنة تحت
البراءة عن الشهر الاول والسنة الاولى فطعت بتدني بيتي فقلت
وابرات من الاتفاق ما كان زوجهما بعد ليو طرفة لقامح تحت تدني
بصح فزعم ونزول بعد ما مضت لشر فبا ولو قبل تدني
فقول **تقدر الصنفه للنفقة وفي فتح البراءة وفيها الاشهر وهو معطوف على طرفة**
في يوم ونزول كانت قبل التدني بزهديا لكن رايت في الزاوية وان قالت ابرأته عن نفقة سنة
لا يبرأ الا من الشهر الاول كما اذا جوزه سنة وابرا عن اخر السنة لا يصح الا عن الشهر الاول والله اعلم
ومن تطرق تزوجهما ليس بمطلاه حضانة والاشهر تحت
من لم تطق مبتدا تزوجهما مبتدا اخر وليس بمطلاه اخر انما المختار الاول وحضانة ما حو

مبطلاه الا ان ضد النفقة ويعقوب مبتدا وينظر في موضع الخبر والاشهر مفعول مقدم
والمثل في النفس قال بعد ان ذكر لي الائمة البخاري في غالب ظني الصغير اذا لم تكن مشتهرة
وعبر عن ذلك المظهر بعد طاقه الوطى وعندي فيه وقفة ولها زوج لا ينقطع عدم حق
الامر وحضانة ما دامت لا تصلح للرجاء الا في رواية عن ابى يوسف اذا كانت تصلح للاختصاص
بها انتهى وهو المشار اليه بقوله والاشهر يعقوب ينظر اي ينظر الى صلاحيتها للاختصاص
قال المصنف الطاهر لانه لا يسقط حق الامر من الحضانة بزواج الصغير كالامر والحضانة
..... والى ذلك اشارت بقولي
حضانة تدون لعط الامر ليكون المحرم في الحامع الصغير وسوى الام والحضانة حق بالصغير
حتى تستغنى يعني اذا كانت الحاضنة غير الام والحضانة كالعة والحالة ما لها الامر عند حاجي
تستغنى بان ما كل حوزها وليس حوزها ولا يبقى عندهم اكثر من ذلك هل تدفع الى الاب او الى
منغى ان يكون كالتدني لربها فحد التمدد الى الزوج والى الاب والظاهر انه مراد ابو يوسف
برواية الاختصاص مع ان الظاهر في حد الشهور عدم التقييد بالسنتين فكم مرصحة عبد الله
تتمى وهي بنت ست وكمر رقيقة ذميمة لكون لا شري وهي بنت اثني عشر سنة وفي هذا
اشعار بما قدمت من عدم الملازمة بين المشتهة وطاقه الوطى فلو جعل المصنف لانه كذا
وتزوج لم ينتهي ليس فقط اكان اولى لموافقة عبان المتاح على ان تافض من
تعم الحضانة تحت بطنه بالاسرة في الكلام الذي لحضناه في كلام المنقول في الحامع الصغير
اختصاص كذا بالام والحضانة فحتاج الى بيان في ذلك فقلت
ولم يبلغ عقد حضانة من حيث لم ينتهي والاشهر يعقوب ينظر فاعلم
وتنفق ام وهي وليكن موسرا حتى اذا ما ابسرا اب بخس
ما زاد بعد اذا الشرطية قياسا وخم بخس للاب وسلم اليه انه اذا اجتمع
للصغير ام وحد موسرا وان معسر فان الام تقدم بالنفقة كلها وليس على الجد نهالهم
اذا ابسرا الاب رجعت عليه والله الاشارة بقوله بخس واي لخس الام ما النفقة
في الخبر وسوى من الصبح والفاسد وفي النفس رقم الحوط وقال الامر اولى بالتملك من
الافاق حتى لو كان الاب معسرا والام وابو الام موسرا في تزوج الام بالافاق لتجع على
الاب دون الجد ثم رقم الجدي وقال الاخت اولى من الام بالتملك لانها اقرب الى الاب

ثم روي في اول الباب شرح الطحاوي وقال له عم وجد اسماء مؤسرا في نفقته على اب الام كان الميراث
للعم ثم روي لغير الامم الحاري وقال ولو كان له امر وعم مؤسرا في الام وفيه اشكال قوي لانه ذكر في الكتاب
ان كان له امر وعم مؤسرا في النفقة عليها انما قالوا جعل الام اقوى من العم وحل في المثل المتقدمة ابو الام
اقرب من العم ولزم منه لزوم النفقة على اب الام مع العم وحل هذا وجهها على العم ويتفرع من هذه الجملة
فرع اشكل الجواب فيه وهو اذا كان امر وعم واب الام مؤسرا في النفقة على الام لا في الام لان اب الام لما
كان اولى من العم والعم اولى من اب الام كانت الام اولى من العم في كل حال وجواب الكتاب والحل في كل حال هو ان الام والعم
انما استويا في النفقة وفي شرح الحديث في مسألة الام والجد ان النفقة على الام في دور ميراثها
في ظاهر الحديث وروي الحسن عن حنيفة بن ابي حمزة عن حماد بن عمار عن ابي بصير عن ابي عبد الله
ابن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
يرجع ان كان له امر وعم واب الام مؤسرا في النفقة على الام لا في الام لان اب الام لما
كان اولى من العم والعم اولى من اب الام كانت الام اولى من العم في كل حال وجواب الكتاب والحل في كل حال هو ان الام والعم
انما استويا في النفقة وفي شرح الحديث في مسألة الام والجد ان النفقة على الام في دور ميراثها
في ظاهر الحديث وروي الحسن عن حنيفة بن ابي حمزة عن حماد بن عمار عن ابي بصير عن ابي عبد الله
ابن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير

وقد قيل بالتطبيق تسقط وانقضاء عدتها كالتباعد ما يتاخر

الضمير في تسقط للنفقة والمراد المفقود للمكسرة وسواء كانت بغرض الفناخي او غيرها
اشار الى ذلك الحنفية وفي البيت مسایل **الاولى** النفقة المفروضة اذا اكسر على الزوج منها
شيء تسقط بالطلاق قال الفناخي ابو علي السفي انه جدد روايته في السقوط وذكر الباقى انه قد
يحد ولا يبرأ من يوسف وذكرها شمس الامة الحلو في عن كصاف انها تسقط اذا اطلقها او ابرأها
وقيل باخي فان بعضهم لا تسقط وهذا كله في فتاوى وافى خان وقوله وقد قيل اشار الى ان في
المسألة عدل ولكن يفهم انه انج وليس كذلك **الثانية** نقل باخي خان عن غير الامم الحلو في
في نفقة العدة المفروضة انها اذا انقضت العدة قبل الفرض وهتل عن بعضهم عدم السقوط
الثالثة اذا مات احد الزوجين تسقط ولا يرجع بها في التركة ولا يطالب بها الورثة وهذا
ما يفاق ذكره ما في خان قال ولو كانت استدانته فانقضت او لم تستدز فانقضت لم يرجع
في مال الزوج ولا يرجع ورثتها على ان النفقة المفقودة تسقط بموت احد الزوجين قال المؤلف والحاصل
انها تسقط بالموت قولوا واحدا عن اللاحقات وفي التطبيق وانقضاء العدة لكلا الزوجين وان است
يقول في المتن وقد قيل في شبهة بالاخلاق فيه انتهى **قلت** حسن يمكن بعرضه
يقضي لزوم القول بالسقوط في المتن مرجح والمذهب خلاف ذلك قال في الرواية فوط القائل لها
النفقة او صالح معها ومضت لده فله تسقط وان سقطت لانه لا جارية بالطلاق تسقط بالطلاق

والمقال احمد الله ذكر فيه الخلاف من الباقي ومحمد ولزومها بالاستدانة واثبت في السقوط روايتا والاصح
عدم السقوط والمصنف لعلم يقف على الروايتين فذكر انه ينبغي ان يكون الجواب على التمسك بجمع فيما
اذا امره بالمفاتيح بالاستدانة لا من غير هذه الصوة ولستند في ذلك الى ما في شرح ادب القاضي بعد
هذا وذكره لك لو كان الزوج هو الذي صالحها من النفقة على شيء معلوم وقضى لها ذلك ثم طلقها فله
بدين او غيره فانها ترجع عليه بنفقة ما مضى مادام حيا لان لها ولاية على نفسها فصار انفاها بمنزلة قضاء القضاة
فان مات الزوج بعد ما طلقها القاضي النفقة بائنه ولم يكن اعطاها شيئا من النفقة وقد كانت استدانته فنفقة
الى غيرها قد مائة وفي شرح شيخنا للهداية الصحيح عدم السقوط اذا امره بالاستدانة في الموت والطلاق والله
ثم قال في الرواية والمقنع اذا لم يخذ ولم يعط الزوج له النفقة المفروضة حتى مضت العدة قال الامام
الحلو في المختار عدم السقوط ولا يخفى في النظر في كل حال الى ان الماد النفقة المفروضة ما تقدم فيه
من العقد بسبب الراجح في المسائل غير ثابت وصحته ذلك نقلت

ويعتبر من سقط من مطلق كونه لا محال وان عدته تضر النص

فقولنا ان رجوع الى الشبهة ان المشبه به يتفق عليه ويفهم ذلك القول المقابل للاصح كما يفهم لنا
انفسنا ما يقابل في معنى المدن والله اعلم **فمن غيب** من البراءة لجبت نظره بحيل المفاد قال
قال بعض المتأخرين اذا لم يكن الله الصغير مشبهه في حق المرأة لا محل الاول نقلت
وذكر صغير لا تشبه الله له فزوطيه بحيلها البعض ينكره

4. الباقى والمكاتب والولاء

العناق والعنق لغة عنان عن القوم يقال عنق الفخ اذا قوي وطارد عن ذكره ولذلك سميت الكولم
من الطير عنقا وهو امر من عنق كخبره ويتعدى الى الجمع لا نفقة ولا يقع راعيه كازما وقال في
المفعول منه معتوقه يقال عنق من خلع الرق ويطلق على الكرم والقدرة وشرا عان عرفه حكمه
ينظر في الادنى بها يصارها للشهادات والوكالات فادرا على المصروف في المعاصر وعلى دفع تصرف
المعاصر عن نفسه لزوال ضعف حكمه في هو الرق والكتابة شرعا عقد من العبد والمولى
يلفظ الكتابة او ما في معناه من كل بيع والولاء شامل لوكلاء العتق والمواواة جعله عقبة الكفا
لما فيها من اتيان الحق والمكاتب نوع من العتاق يعني كالا سب في دفع قيدا الرق والولاء في الأصل
ثم تهاوسه عليها والله اعلم **لعبد يملك المال يعني تد** فيعتق بعد الموت **الف لجد**

المتدبر من راد اذا **الشرع** في عواقب الامور وشرعا الموقع بعد الموت
 في الملوك **معلقا** بالوت مطلقا لفظا او معي في البيت **الاول** من **مقضي** خان
 لو اوصى لعبد ثلث ماله صار ثلثه مديرا في البديع نحو وفي الخلاصة ويكون وصية
 بالعتق وفي اوقاف الحماة المحفوظة عن ايماننا في الرجل يوصي للملك ثلث ماله او ربعه او
 جزء منه فانما قالوا يصير له الوصية مديرا قبل ان يوصي له ببعض رقبته فلما كان يعتق
 بموت مولا جازت الوصية **انتهى** قال قاضي خان فيعتق بموت سيده ثلثه عند الامام
 ويسعى في بقية قيمته **وعندما يعتق كل ما فضل عن قيمته من الفلك صرفا لغيره بالمقام**
 وهو سبي على عري الاعناق عنده لا عندها قال اللولف وحيد النظم ذلك ما نعتد فيعتق
 كل العبد او فيعتق ثلثه ولا خصوصه لذكر الثلث بل بجزء شابع من امواله كالرابع
 والستين قال لولا قال السناطون **الملك** كان اع **الثاني** في البديع واوقاف الخفاف
 ما حاصلا انه لو اوصى لعبد ماله اقل او اكثر لكنه معي سوي رقبته الا ان الوصية لا يعتق
 منه شي **لادى** الخلاصة اشارة الخلاف فانه قال الامام لا يصح في ذلك اشارة تقول لجد
 اي لا يعتق في صورها لو اوصى له ماله هو واحد من القول بالعتق **فدل على ضعف قلت**
 لا يخفى ما في قوله لا الما لاجد **مرفوعا** المراد للفقهاء مع ما في الاحتال الذي ذكره في
 قوله فيعتق من البع الق يتعدر معها ثم معنى البيت بدون الشرح فلو لم يشر ذلك ليقين
 فقال **لعبد بجزء ماله اوصى به** **ما يجمع قال الا وفي بجزء يقتصر**
ولو كان ايضا له تدبره ولا تدبره هذا المخرجه
 لا يصح عن المراد و اشار الى الخلاف فصرح بقصر الكلام في حقيقته وقولنا جزء الما لا يشير
 الى عدم الاختصاص بالثلث وقولنا هذا المخرجه اشارة الى قصد بقوله لعبد
ومولا **لو اوصى له بجزء** **او الثلث منه او بجزء** **بجزء**
المولى لفظ مشترك والمراد هنا السيد بقية ذكر العبد والضر في مولا
 وله وجميعه ومنه ويدبر ميمنيا للفقهاء للعبد في البيت السابق ثم عزي
 المسئلة الى فتاوى قاضي خان والظريه وهي ما لو اوصى لعبد رقبته او ثلثه او
 بجزء منه يكون مديرا والمسئلة الاولى مغشيه عنها فتاوى من الغراب كما شرط هذا
 يقع له كثيرا فحذف هذا البيت او من اشارة والله اعلم

وان باع نفسه العبد منه فعتق **ولو قبل المالك بالمال بخصه**

ضمير باع للمالك ومنه للعبد **ولم يرد** في فعتق ان يكون اسم مفعول **فمخرج** للمالك قال
 وفي البيت **سلطان الاول** من البديع لو قال للعبد بعك نفسك منك فعتق سواء قبل
 العبد او لم يقبل يوي او لم يبي وقال انه لا يقتصر الى القول ولا يحتاج الى التمهيد صرح في الدلالة
 على ان المالك انتهى كذا الوصية نفسه ذكره قاضي خان **ثاني** في التمهيد عن المشتري انما
 في نواذه اذا قال لفلان بعك نفسك بهذه الماله التي في يدك تقبل العلافه من حر وباجد المولى
 الماله التي في يد العبد ولا يكون عليه شي من الماله الاخرى **ومثله** **مخرج** قال له علامه يعني نفسي
 فقال قد فعلت عتق ويسعى في قيمته قال والفرق بينهما وبين مسئلة النظم ان العبد لما صدر بقوله
 يعني نفسي اقضى الجار البيع بخلاف تلك والله اعلم **الثاني** من البديع والسف وغيرهما لو باعه
 من نفسه بغير معلوم وقبل عتق وصار الما لا دين لا يعل على العبد وكذا الوصية نفسه على ان يعوضه كذا
 قوله له انت حر على كذا او القبول بشرط وهذا المشهورون كالتالي **فقلت** **ولم يخفى ان في المسئلة**
 الاولى عدم ذكر الماله شرطا وفي الماشه ذكره والقول شرطا والظن غير وان يدرك والله اعلم
فصرح في التمهيد عتق ما دفع الى رجل بالاقوال له اشتريني مولاي واعتقني ففعل قال
 الحزب البصري البيع باطل والعتق مردود فلا يفعل هذا الما لاسيما وكذا قال ابن سيرين وعنه القوي عادهما
 وعمل كثير من ائمة اخرى قال في عتاق التوازل وبه نأخذ وفي الخبر نحو وفي الشرحاينه وفي الماوي وبه
 قال ابو حنيفة والله اعلم

ليس لعبد عتق غير سائر **ومولا يعطيه له ويخبره**

اي شئت له التخيير بين المولى ومسئلة المستغرة من الظاهر قال لو كان في يد العبد مال او عتبات
 واعتق هل ياتي ذلك الما الذي في يد الما لاسيما الذي على يد من ذلك الانوب واحد يستتر به
 وهل يكون ذلك القوب من لوجود الثبات قالوا يرجع الى ما يراه مولا الذي عتقه ويخبر مولا
 له ثوبانها ويدفعه اليه على حسب ما يسمع به نفسه والله اعلم

وقال اذا دبت الف فعتق **فيعتق بالاحصاء** **اولى بجزء**

وان كان في الما لاسيما ليعقوب **لا كما لا يضي يقدر**

ضمير قال لخير للمولى وهو مبني للمفعول **واديت** ومعتق مبني للمفعول ويعتق مبني
 للفاعل وضمير للعبد والاحصاء يتعلق بعتق واولى بجزء سيدا محذوف اي العتق اولى وقد اشتمل

البيان على ثلاث مسائل **الأولى** من الظاهر وعبرها لوقال لعبد اذا اديت الى الفان انت حر
فاحضر العبد للسيد المالك فانه لعق في الامتحان وان رد المولى الى الف وامتنع مرقضا كان الخلية
هنا فترى لو طفا المولى انه لم يقضها بعد الخلية صحت والى ذلك اشار بقوله اولى لان العبد اذا امتحان
اولى اذ عا العتوي المالك في مسأله معروفة وقوله وجبوا اي المولى على قبض المبلغ في معنى الاحبار به ترك
فانضاب الخلية والاحصار وليس المراد القبض الحقي وكذا الواو اضطره بحبر على القبض ولا يعقن المالك كالا
وفي النهاية في مسووط شيخ الامام انه لا يحبر على قوله البعض فلو باعه المولى ثم اشتراه روى عن يوسف
انه اذا جاء بالمال يعق وهذا ما قبل البيع سواء كان العلق لا يطل بالبيع وعلى ما ذكرنا في زياداته لا يحبر
المولى على قول العقد راجح فان العلق لا يطل بالبيع في معنى الكتابه مطلقا بقوله البيع فلهذا لا يحبر
على قول العقد بعد فاما قبل البيع ففي الكتابه باق وقال زفر لا يعقن مالم يقض المالك ولا يحبر
على القول وهو القياس **الثاني** قال في الهداية ثم الاداء في قوله ان اديت تقتصر على الحاضر لا يحبر
وفي قوله اذا كانا في وقت لم يذات استعمال في الوقت فلهذا في هذه ظاهر الرواية وفي حاشيته الهداية عز
يوسف انه لا يقتضيه على الجمله اذا اديت حتى لو باعه ثم اشتراه فلهذا يعق وان اشترى المالك من القبول
وفي اللمغانية عن في الظاهر الثالث من ابي حنيفة لو قال ابي اذا اديت الى الفان انت حر هذا
في الاحصاء بالمال وضربا بين يديه لا يحبر المولى على العتوي ولا يعق العبد وهي في الظاهر ايضا
ولو طفا في هذه الصور انه لم يقض لم يحبر به هنا في معنى البيع ولو كان المال الى الف فقال ان
ادى الى فلان المالك التي عليه فبعد بيعها فلان اليه مائة الف فلم يقل خت في مائة الف والعتق
ان العلق في صور مجي العبد في معنى الكتابه وفي صورة مد يوبه انه يحبر على قرضه في الف بيع
الاجني في هذه المسألة اشار بقوله مائة الف اجني بعد والله اعلم

والله اعلم بما في عتق باع مائة الف في حقه

الضمان المستتر في اداء وادى وبين وماله لمولى اشترى جارية وفي يعطي للبايع ان يشه للفا
ونصبت ماله للمولى ان يشه المفعول ونصبت ماله او تحت الام وجعلت ماموصولة بالجارية وجرد
وضم الموصوف في اولها وجرد الجارية المفعول من السياق واذافة عتق الى باع مضافه المصدر الى
الفاعل ومسله اليتم من القينة ومن العلاء الناحية وقال الواسطون المشتري الجارية ثم اقامه يته على
البايع بالعتق يرجع على بايعها التمر انتهى كذا في شرح المصنف والذي في تحفي بالقينة ثم اقامت وهو
الصواب لان القواعد تقتضي عدم سماع دعوي المشتري لكان المتناظر لان افعال الله ما يسع فيه البيعة

بدون الدعوى فيجوز وفي الشرحية نقل عن التتمة انه سئل والله عن هذا الفرع وصوره فيما ادعت
هي واقامت البيعة وذكر الجواب كما قد سناه والله اعلم قال الناطق وتبقى الجارية حرة وبها وهاهنا
واشار اليه بقوله وخبر راي نصير حرة

وذكر عتة او جنة ولدت له ولم يدعيه ام ولد نصير

العتق دون الجنون وهو الناقص العقل من جنون وتكون زوال العقل والولد في البيت
مضموم الواو ساكن الوسط احد المعنى في الولد وهو اسم للذكر والابن في قول المولى وكذا
وقيل الولد بالضم والاسكان جمع الولد والجمع الاول والضم في جنة وذي عتة للمولى
وفي ولدت وتصير لانه المنكوحه المعتوه او الجنون المهرود من الجنون في ارض عتة او
جنة ومسله البيت ما في القصة مرقوما فيه لغير الامه الحاري وتنتي ولدت الحاربه
من سواها صارت تام وليله في نفس الامر وانما شرط دعوته للقتل ولهذا يصح استيلا
المعتوه والجنون مع عدم الدعوى منها انتهى وعامة المصنفين لم يستثنوها من
الصورتين من القاعدة المقررة في المذهب ام لا ينشئ النسب ولذا لا امر بالادعوى
وعن الامام فمروا ولدت امنه ان وطئها وحضها ولو غفل عنها فادياها ان يعترف
بودعيه وكذا عز عنها اولم لحضتها حازله بغية وعن الثاني لوطي ولم يحسن
احبا الى الاعتراض وعن الثالث احب الى من يعق ولدها ويستمتع فاذ اقامت عتقها
لان الزام الولد بالشك عبور واحد قال المصنف وقول في جنة رحمه الله
لظهر **قلت** ان قوله لا ينشئ الولد ونذعوه انما هو في الكفران وطى الامه لا يقيد
به الاستيلاء غالبا بل قضاء الشهوة كافي وفي المسووط ذكر الروايتين عن صاحبي لفظ
الوجوب وفي الايضاح يلغى الاستحباب والله اعلم

وفي جنة غير لكن بحسب سيد مكاتبه والعبد فيها مخير

الحسن لغة المنع وسيد مفعول بحسن والفاعل مكاتبه والغير فيه سيد وفيها الكنية
وفي البيت ثلاث مسائل من البداع والنهاية **الاولى** لو كان المولى استولى ملكا لله على ابي
حسب بدل الكتابه بطالب المولى بحسبه الحاكم عليه **الثانية** من موهودا كانه لو كان
مرحس بدل الكتابه ما صفره وكان سلم الظفر فليس له المطالبة **الثالثة** المثار لها
بقوله والعبد فيها مخير اي لا يحبر على قولها وله مخيرا برضى المولى لا بالعقد كذا في حق المولى

فقط وهذا لما فيه من تارة النظر في حق العبد وقد ذكرها في المباح ايضا والله اعلم
 له شركة بيع وشرا كناية في رواج ابا والظرب ويسفر
 الضمير في قوله له راجع الى المكاتب وكذلك في يسفر والبيت مشتق من اخضا
 التي يجوز للمكاتب قبل تعلقه بالكتابة وهي شدة كلها من في خانة الخامسة
 فانه عن اهلها الى عيون المذاهب وقال اتفاقه من الامم **الاولى** الشركة فله ان
 يشارك **الثانية** ان يبيع **الثالثة** له ان يشتري **الرابعة** له ان يكاتب عبيد
الخامسة له ان يزوج اما نفسه دون عبيد **السادسة** له ان يضارب
 لانه اكتب **الاربعة** له ان يضارب ولو شرط على المولى عدم الخروج من بلاد كذا جاز
 له الخروج استحسانا قال المنايل مذكرة في غالب الكتب كالتقديرات وعرفها في ذكر الجفا
 التي لا يمكنها انتقال عن في خانة العتق جيل ويجعل وللزوج الا ياذن المولى في الهبة
 والمصدق والمحاياة الفاحشة وزاد المصنف انه لا تكفل ولا يفرق ولا يزوج
 ولما علم **ولم يفسد العقد للزوجة** وام اب **وزنه** مع يفرقه
 الشرا فاعلى يفسد والعقد مفعولة ولا يزوج متعلقة والضمير في لزوجته ومعه للمكاتب حكم كان
 او اتى وفيه للثري وفي يفسد ولكل واحد من الثلاثة على حد قوله تعالى والله يرسله احق من يرضى
 او الثلاثة وفي البيت لرب مسايل **الاف** في **الثانية** من النهاية وفي في خانة ايضا اذا اشترى
 او المكاتبه زوج او زوجة لم يفسد عقدا النكاح بالشرا المذكور وقال الطبرسي ينبغي ان يفسد النكاح
 لانه يملك البيع والشرا دون اذن المولى فيلزم الجمع بين ذلك البيع والنكاح وهو متعد فيسبغ الفساد لخصا
 في باب الفروج قال المؤلف وفيما قاله نظر لان الثالث له حق ملكه كحقوقه ملكا وانما منع ابتداء
 لا فساد كالعقد منع انشاء النكاح ولا تبطل لاداء طر على وقال تعذر الجمع اما هو فعلمه الملك لا حقيقة
 ولهذا الملك وطى الامم كما يقع في خانة وهو **الثاني** لو جحد من شول لفظ الزوج
 للذكر والامني والضمير اذا ذكر ليعتبار المكاتب كذا اجمعه المصنف **الثالث** قال ولو كنت تبي
 امه او اباه او ابنة يخطون معه في الكتابة وهذا حكم من علة احواله من سفيل مرفوع والله اشر
 بقوله به ولا يشترط علم حقيقة الملك اذا لو كان حرا العتقوا علة ولكن لما كان مكاتباً وله اهله
 المكاتبه لا العتق جعل مكاتباً لهم كعتق الاصليه بقدر الامكان وكذا الحكم في المكاتبه ايضا وفي المرح
 عن الامام للمكاتب لزوجات ابويه واولاده المنة في بدل على انهم لم يكاتبوا عليه وللعقد ما تقدم وليس

الرابعة قال فممن يخص اباب والام والام ان لو اشترى غيره من القارة ليعي كاحد من
 الولادة لا يخطون معه والله اعلم
توفي وما في قائله **من الولد** **والحي** **نسي** **محض**
 للتوفي الموت في الضمة للمكاتب وفي الحق بالتشديد واوقاه اعطاه وافيها هو يمتد توفي
 وفي المكاتب والحي بالخير عطف على ميت والضمير في نسي وخضر لايه الحي ومسله البيت المباح
 قال لومات المكاتب لم يترك وفله كنه ترك ام ولد فان لم يكن معها ولد يبعث في الكتابة وان
 كان معها ولد استسعت فيها على الاحل الذي كان للمكاتب صغيرا كان ولدها او كبيراً **قلت**
 وهذا ما ذكره المحقق الكافي وعنه الى اخيه وقال ابو يوسف ومحمد صارت ام ولد له ولدها
 كما يباع الولد في جمع ذلك معي يبيع معها وفي الخس الناطق فضل من نوادر من رسم اذا اشترى
 امته وقد ولدت منه ثم مات قال ابو حنيفة كسفيان كان معها ولد والا لا وقال محمد سعي
 مطلنا وبه كان يقول يعقوب ثم رجع الى اخيه وفي رواية ابي سليمان ان لم يكن معها
 ولد وقالت احدى اوصى الكتابة كلها في الحال لم يبيع لك منها وساع في قول اخيه وفي رواية الحسن
 ان اشترى ام ولد ستمها وان اشترى امته منها لم يستطع بيعها وان مات لم يبعها فيها
 لكن اذا يمال الكتابة حين موت عتقا
ولا ولدان **حين حورو** **للمولى** **ليس** **للأم** **معه**
 لا ولد يتعلق بولاه ولا يزوج يتعلق باستقرا واستقرا لاولاد والعتق في حورو الزوج ولأم
 لمولى متعلق بولاه ومثله الست من الزوج قال يعقوب قد تزوجت رجلاً وحدثت منها ولداً
 على وحن اما ان زوجت نفسها من عبد او مكاتب رجل في هذا الوجه ولا الولد لمولى الأم فان
 اعتق الأب بعد ذلك كان ولا الولد لمولى الأب وحز الأب ولا الولد لأمه والى هذا اشار
 المؤلف بقوله ليس للأم معبر واما ان زوجت نفسها من محقق قوم في هذا الوجه المولاكوا الى الأب
 لانه استوى الجانيان في المولا لان في كل جانب ولا عتاقة والذ هو الامم في القة فبان الاثبات
 حاب الأب اولى ولان ان زوجت نفسها من غريب في هذا الوجه المولى الى الأب والكلام في المهر
 لان في جانب الأم شرف العتاق وفي جانب الأب شرف نسب العرب وهو فوق ولا العتاقة
 تكون لاثبات من ربه اولى واما لو زوجت نفسها من رجل مسلم من اهل الحرب والى رجلا ولم يولد
 وفي هذا الوجه ولا الولد لمولى الأم عندنا وحسنه وقال ابو يوسف ان كان ثلاث بوابي فلهن

ولو زجت نفسها لم يجر لها باللات لأم فغندها الولاء لآلات وعندنا يوسف يقوم لآلات
 انتهى ملخصا والمنظوم هو صغر واحد وهو ما إذا اعتقا معنى آلات والامر والله اعلم
 ٥٠ **ومعتق عبد عن أبيه وكاف له وأبى المشية بوجوه**
 قوله ومعتق مبتدأ مضاف إلى المفعول والفعل في أبيه وله فابوة له وفي يوجر
 للآلات وفي ولان للعبد والمشيء متعلق بوجر وسئلة الميت مر قاضي خان رجل
 اعتق عبدا من أبيه الميت جاز ويكون الولاء له لأنه هو المعتق وللآلات ثواب الاعناق
 ان السائر قال وإلى قوله وللآلات ثواب الاعناق ان السائر يقول المشية بوجر
 وحكي عن شمس الأئمة السرخسي واما يوسف بالانتساب لأنه تاب بالحق الواحد وهو العبد
 القطع قلت لوقا ٥٠ **ولو عن أبيه ميتة غلبت لك الثواب فذلك ان السائر يخرج**
 لكان حسن مرقوله بالمشية بوجر والمسلمة سنة على وصول ثواب اعمال الأحياء والأموات وقد ألف
 فيها ما هي القضاء السحر وعمره وأخر صنف فيها شيئا قاضي القضاء سعد الدين الدبري فكانا
 ساء الكواكب البيرات يحطهم فيها على الصحيح من ذهب جمهور العلماء الوصول والله اعلم
 ٥١ **وتومر بعق العبد من لود من بنة وكاه له دون الذي منه بصد**
 الصبر في موته له للموصي وفي وكاه العبد وقصر الودن وفي بصد والمعتق وسئلة
 من النفس قال رافا لم الأئمة البخاري أوجي بان لعق عبد بعد موته فاعتق فالولاء له
 دون المعتق وقال المصنف انه يدبر كاياني عزق وي قاضي خان ثم ذكره ان قاضي خان
 وهي رجل اوجي بوصايا وكتب في وصيته عبده فلان حر بعد موته ولم يسمع ذلك منه
 احد ثم مات وجدت ورثته تدبيره يتخلف الورثة على علمه فان اقتدوا وارث بما
 كان في الوصية عتق العبد اذا كان يخرج من الملك ويلزمه السعاية فيما زاد واذا كان
 لا يخرج وكذا لو كان على الميت دين يحيط ببقية لعق وسعي في جميع قيمته وأصلها في
 قيمته فقال بعضهم قيمته لو كان حرا وقال بعضهم ثلثا قيمته لو كان قنأ وقال بعضهم ينظر
 بكر يستخرج منه عمره من حيث الحز والطن يجعل قيمته ذلك فقال العفة ابو الليث ببقية
 لو كان قنأ وهكذا الشيخ الامام العرف بجواهر زاده ثم ذكر وجهه ثم قال وان كان التدبير
 مقيدا يقوم قنأ المصنف اخذ مرقول قاضي خان وجدت ورثته تدبيره ان هذا تدبير
 قلت ونفى من الاقوال قيمة المدبرانه يقوم فاستلطفه التي يقوم بالتدبير قالوا

والى هذا السائر يمد في بعض الكتب وقال الصمد الشهيد في ايهان صف قيمة قنأ وفي الحز
 هو المختار في النسخ وبعضهم يسأل عن المقوم ان العلماء قالوا ان المقوم على خوان
 البيع في اليد بكم تسمى فلان المشتري الحق منافع دون رقبته وعلى انه لعاق
 بموتيه فان قالوا بما به لحب ذلك القدر وفي المضاب الصحيح ما قاله جواهر
 زاده وهو ثلث قيمة القنأ وعليه الفتوى هذا كله من المتطامن وقد قد منا عن فتاوى
 قاضي خان عن جواهر زاده انها نصف قيمته قنأ والله اعلم

فصل في كتاب الإيمان

الإيمان جمع يمين وهي عبارة عن جملة مركبة من فعل وما على كقولك واقسم او ان
 مبتدأ وخبر نحو لمرك واجمل التي لعدتها تسمى المقسم عليه وهو الذي يدخل عليه
 حرف القسم تسمى المقسم به والعرب تسمى هذا النوع من الكلام عينا واليمين
 الاصل خلاف السار وتعمل في هذا لان بعضهم كان يمسك بمنزلة عند الخائف
 وره على العناق لا شير اليها وعدم تابر الدن والاكراه منها وقدم الاعناق لشاركتها
 للطلاء في غاية الاوصاف من الاضطرار واللسان واللزوم وغيرها والله اعلم
 ٥٢ **وذو طيف حشا اذ هو يصيد تذكر ال وكل عنه فيما اصور**
 الحش في اليمين هو عدم التوفيق بموجبهما وخشته بالتشديد يجعله حاشا
 ويصير مضاعضا أصدا والفهم في لذي الحلف وحاصل الست ان يقول ان
 اذ الحلف لا يفعل هذه الافعال التي ذكرها المؤلف في الايات لانه بعد
 وفعلها هو او وكيل حش فجمعها في اربعة ايات ونصف قال والصواب في ذلك
 امين **الاهتمام** ان كل فعل لا يرجع الحقوق فيه الى المباشر بل الى من يوقع حكم
 الفعل اليه الحش الحالف في فعل الوكيل والماور وان كانت ترجع الى المباشر
 الحش **الثاني** لتركها لا يستغني المأمور في مباشرة عن اضافته الى الامور الحش
 لما شير المأمور وان كان يستغني عن هذه الاضافة لا حش وهذا كما اشار اليه
 صاحب النهاية وقد نظها في بيتين فقلت

٥٣ **وضابطها الحق في الفعل يرجع الى طال فحشته لكان باهر**
 ٥٤ **كذا كلما الاكبه عن اضافته الي امر بالفعل قالوا المباشرة**

القبول ليس بشرط **العاشرة** كلف ما شارك او تحصا معا خنت بمشاركه وكيله
ولو اعطى الخالف لسان بضاعة وامر ان يعمل فيها برأيه فشارك فيها الخالف عنه خنت اما
لو اذنته بان ورت شيئا لم يخن **الحادية عشر** **الاستعانة** وهو كالعارى ولقد ثبت
الثاني عشر **الرجل** لو حلف لا يحمل تحصا لعنه متاعا له فوكل تحصا ان يحمل مناعه كذلك
خنت بفعل وكيله لانه كالوديعه والعاريه هدا في غير الاحار لما ياتي قال والظاهر انه
لا فرق بينه وبين المتخذ فان السبع ابق عليه وللدلر عليها **الثالث عشر** **الطاع** وهو
وهو كالطلاق وقد مر **الرابع عشر** **الكاتبه** والصحيح انها كالعتق خنت فيها بفعل
الوكيل قال المأمور ونقوله اجد اشار الى خلاف ذلك ذكره الراهدى في شرح القواعد
فقال والكاتبه ملحقه في النظم بالبيع وفي الايضاح بالكل انتهى الى ان الذى المعول
عليه انه ما خنت فيه بفعل الوكيل والمأمور ولو كانته فضولي فاجاز خنت
وهذه المسائل من النهايه والكافي والله اعلم **الخامس عشر** **البنا** لو حلف على سني
دارا بعينها فامر غيره سنا به لم يفعل المأمور خنت في عينة كما لو فعل بنفسه
السادس عشر **الهدم** فهو كالذي قبل سواء ذكره الراهدى **السابع عشر**
الاقرار وهو كالقراض قد مر سواء اقرضه المستقر منه او لم يقرضه **الثامن**
عشر **الخطا** لو حلف لا يحيط ثوبه فوكل خنت لان المنفعة عايد عليه وهو
الافعال الحسية ثم بفعل قراضى خان رجل حلف لا يحيط ثوبه او لبس ثوبا
للحايطة فامر غيره بذلك ففعل خنت سواء كان يحس ذلك او لا يحس **التاسع عشر**
القطع وهو كاللنا وغيره من الافعال الحسية لم يخن فيه بفعل الوكيل ذكره الراهدى
في شرح القواعد **العشرون** **الصلح** **دم العبد** لو حلف ان لا يصلح عتق
لعبد فوكل خنت بفعل الوكيل لان المنافع لغود اليه بخلاف الصلح عن الدين
غيره فانه لا يجب فيه لان الحقوق ترجع الى الوكيل الا في رواية عن كوسف نقلها في
تمم الفتاوى عن اضرمان القدوى والله اعلم **قلت** بعض ما نقل في القواعد
الطريق عن الجريد ان الخلاف في الصلح عن دم العبد لا الدين وفي الكرى اطلاق الصلح
وقال انه لم يخن بصلح وكيله وفي سبط المحط وفي الصلح روايتان في رواية
لمنزلة البيع وفي رواية لمنزلة التكاثر ونحوه وعزافه مختصره الرايتم الى ان يبي

نقل في اشأ الباب لو حلف لا يصلح رجلا من حق يدعيه فوكل رجلا فصاح لم يخن وكذا في الخصومة
حلف لا يصلح فلا يمارى **فصل** في القضاء عراي كوف ومكروه **الحادية والعشرون**
الصدق وهي كالحبة يخن فيها بفعل الوكيل ثم قضى الفقرا ولم يقض قبل او لم يقبل قال
المولف وكذلك ينبغي لرجل لو حلف لا يقبل صدقة فوكل في قبضه قال ولو تصدق على
فقير بلفظ الهبة او وهب غنيا بلفظ الصدقة ففعل هو او وكيله سوي لم يخن في الاول لان العبر
للحاي فان ويقويه ما نقل في القنية من قس الامه الكى في حلف لا يبيع فوجب بشرط العود
قال ينبغي لرجل يخن انتهى ويجعل لرجل يخن اعتبارا باللفظ لانه عن لفظ الصدقة ويقويه
ما نقله صاحب الغنى برقمسف التالى فمن حلف لا يبيع فوجب بشرط العود قال
ينبغي لرجل يخن قال ينبغي لرجل يخن في الثاني لانه لم يثبت له الرجوع استحيانا اذ يقصد
بالصدق على العي الهبات ويجعل لرجل يخن اعتبارا باللفظ كما مر **قلت**
ونقل في الترخاين عن الظهيرة انه لا يخن بالصدق لان المنفعة وهو الثواب والولا يعودان
الله والله اعلم **الثاني والعشرون** **الاستبداد** وهو كالابداع وقد مر **الثالث والعشرون**
القتل وهو كالذبح ففعل حيي **الرابع والعشرون** **الكسوف** حلف لا يكي ولا يكتسى مطلقا
او كسوه بعينها ما ومعينا خنت بفعل وكيله لان منفعة الاكتسا عايد عليه ليدفع الحرج والبرد
عنه والكسوة هبة ان كانت لغني وصدقة ان كانت لفقير وفي السراجيه لو اعاره ثوبا او
كفنه بعد موته لا يخن لا اذا اراد الاستردون التملك وفي قاضى خان حلف لا يجدد
ملسه ثوبا فامر غيره واشترى بال المولى خنت وفيها حلف لرجل يكسوا فلانا فادرس لرجل يقبله
او خفي او يفتق خنت الا ان يتولى بعطيه **الخامس والعشرون** **قضا الدين**
واليه اشار بقوله قضا وهو كقبضه سواء قد مر **السادس والعشرون** **العتق** وهو
كالطلاق والكاح وقد مر ولو حلف لرجل لا يعتق عبدا فادى العبد مكاتبته ففتق فان
كانت المكاتبه بعد الممن خنت الخالف كما لو كانت قبل **السابع والعشرون** **ضرب المرأة**
قال في العتق بعد لزوم كرسى العبد الاثية رقا للمحط ولو حلف لا يضرب ولده فامر
فضربه لا يخن وقيل الزوجه نطر العبد وقيل نظر الولد قال وذكره من القولين
صاحب القواعد والشرح عن الدعيم الى الخلاف اشترى بقولي انظر وجهه كونه انظر ان
الفتح يضرب الزوجه يعود على الزوج لانه حصل لطاعتها ثم ذكر ان فيها خلافا لغيره

مشير فيه الى حكم العبد والابن فقال
قلت ادعني فكل احد حكمها من حيث كان **نظر**
 قال صبري في محني وحكمها للزوج قال في القينة بعد لزوم لقناوي القاضي البديع
 اول لقناوي ابى الليث اول لقناوي برهان الدين وقال لزوجت الزوج فبطل العبد وان
 لم تجز فبطل العبد في محني حيث لا يثبت فعل الوكيل فيه والوجه اما عود المتعة اليه برجوعها
 عن مثل تلك الجناية او لانه يملك ضربها بخلاف ما اذا لم تجز ولما العبد هو ما يجز
 فيه بفعل ما يورث كما يثبت بفعله نفسه قال في القينة مرقا المحيط طوفان ضرب عبدك
 فامر غيره بضربه حنث بخلاف ما لو طوف على ضربك لا يثبت بالاحتمال لانه يملك ضرب
 عبده نعم امره لغريمه بخلاف المحرر حتى لو ملكه كان سلطانا او قاضيا عنت بالامر وان
 نوي الضرب يده دونه بانه وقد تقدم فقل مثل الولد عنه في البيت السابق والمصنف
 وجه الفرق بان العبد يعود بمنفعه ضربه عليه بخلاف الولد فان منفعته ضربه تعود على
 نفسه لانه يتادب ويترك الفسخ وعلم ان حكم العبد المشبه به الزوج لكانت من
 منزهة عجز البيت بعد ما قد مناه من صلة التفصل في الواجهة وعدمها والله اعلم
ولو فصلوا في الذي فصلوا به لا محلي له حسن ووجه منور
 الضمير في فيه للابن المذكور في البيت السابق وفي به للعرب قال في القينة
 قال رضي الله عنه يعني بولك ببيعك ان ولو فصل احد في الولد تفصله في الزوج محن
 انتهى وجهه المصنف بانه محن عن المتعة للوالد ما ينظر الولد عن المتعة ثم ذكر
 ان في الولد تفصيل اخر يختلف الحكم وهو صغير وكبير قال قاضي خان ان كان صغيرا ينبغي
 ان يحنث بفعله وكذا ان الاب يملك ضرب ولده الصغير فكلما التقوى ويكون
 منزلة القاضي وال سلطان في الاجابة لطفاح حيث يقع عليها الحنث باللعن والضرب المحنثي
قلت ان اراد الاصل وفي جامع الرار ذكر ضرب العبد والحر كان
 سلطانا او قاضيا وعدمها صودتين والله اعلم **نظر** وبضم غة المسائل هذه تسعة
 وعشرون وثلاثون اوصلها الى ذلك وعامة ما ذكره في القوائد لربع عشر وعشرين
 وما ذكره في الدخلة لحد عشر وثلاثون الطوسي قال انه لم يقف على اكثر من هذا العدد
قلت ان اراد الاصل الى ذلك بالتفصيل في ايراد الصور فيمكن في الاصل

باعتبار ما قدمه من الضابط تهديد على خلك وربما داخل بعض ما ذكره في بعض كالتفصيل والذبح مثلا واما الزيادة
 بلوطف لا تقف ارضه المعينة او مطلقا فكل محضا فوقه كذا حنث كما لو وقفه فضول فاجاز بالقول
 وذكر شيخنا في شرح الوصية لو طوفان لا يوجب حنثا ايضا وكذا لو طوف لا يوجب حنثا
 ولما كان ما يمكن موله كالدخ والقتل وكذلك كجس والتعزير بالنسبة الى القاضي وال سلطان ينبغي
 ان يقال في الخ كذا في صورة اخرى والمصنف لم يسطر التفصيل الذي نقله عن قاضي خان في الاصل فقلت
دعاي خان قال في الابن ينبغي يضرب الوكيل الحنث ان كان يصعد
وصدق من يروي كالفرب كيلي كذا العتق روي والديانة اشهر
 اعلم ان ما ذكره في هذا البيت صلة به فيما يتعلق بالمسائل المقدمة وفي هذه الافعال المقدمة
 حنثه وغير حنثه اما الحنث فكالضرب والقتل في الدخ والسار الهدم والحياطة ولما عنت
 وكالطلاق والكفاح والعاقبة ما اشبه ذلك ففي الحنث لو قال الخالف نويت انك الى ذلك تنسحق
 صدق مطلقا وقضا وديانة لا خلاف في ذلك انما اجماعنا واليه اشار بقوله من يروي فكل ضرب يعز الحنث
 لا يملك ذلك **قلت** وفي شرح الجامع الصغير لقاضي خان انه يدن في القضا فيما بينه وبين الله في
 قول النبي يوسف ومحمد ثم قال ذكر في هذه المسئلة قولها ولم يذكر قول اخيه رحمه الله لانه لم يخط
 انتهى وقد قد مناه عن القينة فماد قرله ذكر المحيط في مسائل الضرب ان كان سلطانا او قاضيا ان
 نوي الضرب يده دونه بانه والله اعلم واما غير الحنث فبما روايتان انها مثل الحنث واليهما
 اشار بقوله كذا العتق والديانة اشهر قال وهذا ما اشار اليه في الكافي **قلت**
 وكذا نقله في القينة المحيط واذا نوي النكاح بنفسه في الطلاق ولحواله يصدق ديانة لا
 قضا وفي وسط المحيط ان قال فيما يتعلق حقوقه بالعاقبة نويت لغيره ان فعل ذلك بنفسه يصدق
 ديانة وقضا وان قال فيما يتعلق حقوقه بالعاقبة فان كان فعلا عمالا يبيع الاباء كالطلاق
 والعاق لا يصدق في القضا وان كان فعلا حيا لو حذر غيره يعز كالدخ والضرب يصدق
 القضا لان الامر بالفعل المثل الحكم في صفة مفعلا لانه لا يوجد حنثا بالامر فادانوي
 المباشرة بنفسه فقد نوي القضا من العزم وذكر خلاف الظاهر فاما الفعل الحسي
 يوجد بالمباشرة حنثا لانه لا يراى فادانوي المباشرة لم يكن فاعلا فقد نوي حنثا كلامه **نظر** في

ولا حنت ان باقي الوكيل خمسة ما واجا في نظم الفوائد **مبدأ**
 لما فرغ رحمه الله تعالى من ذكر ما حنت فيه الخالف بفعل وكذا اخذ يذكر ما لا حنت
 فيه بفعل الوكيل وحث الوكيل ان كان خافا وفي ثمانية **الاول** الخصومة
 نقل عن قاضي خان في الفتاوي لو حلف لا يخاصم ولا يات فوكل خصمه وكذا لا حنت قال
 وكذلك الكثر والوافي وغيرهما وقد وهم صاحب الفوائد يعني قاضي التتبع والدين الطوسي
 في هذا النوع وجعله من حنت ما حنت فيه بالباشرة والتوكيل ونقلته عن عليه والي رحمه
 اشرف تاجر البست وقد تتبعته فيما عندي من البست فلم اجد من الاجاب صرح به غير
 الواحد في الهابة ما توهم ذلك واطن الوهم دخل على منها فانه لم يعد منها الا حنت فيه الخالف
 بمباشرة الماتور وقال **والثاني** من الحق للخصومة هذا القسم كذا في جامع الصغير لقاضي خان
 والفوائد الطهرية وهذا لا يسطر صاحب الفوائد وبنائه لتعرف المشايخ ذكر الخصومة وبعضهم لم
 يدركها ولا لزوم عدم ذكرها صاحب الهابة ما حنت فيه بمباشرة الوكيل ولا في انتهى
الثالث وقد ايتى الفرع منقولاً من جافق في الترخاينة عن الكبري ولفظه حلف لا يصح ولا لا
 او الخاصة وكل من فعله حنت وفي وسيط الحيط عند الخصومة فما حنت فيه بالاعرف بفعله بنفسه
 ولم يحك فيه خلافاً وذكر في مختصر في موضع آخر انه لا حنت بالتوكيل وعليه مشايخنا في شرح ما حنت
 وصرح في الترخاينة بان الفتوى على انها ملحقه بهذا القسم وعلى كل حال فلا وجه لوقوع صاحب الفوائد
 ولزكانت الفتوى على خلاف ما نظره والله اعلم

اجابة استخار البيع خمسة **سأول** ضرب الغرر والصلح اظهره
 اجابة وابعدها منسوباً الى المبدل من خصومة والصلح مبتدأ والخبر **الثاني** من لا قال
 التماسه الاجابة لو حلف لا يوافي فوكل ففعل ذلك حنت ولو فعل الخالف فوكله حنت **الثالث**
 الاستخار لو حلف لا يباشر ففعل ذلك بنفسه له او لو كلفه حنت ولو فعل وكلفه لا حنت **الرابع**
 البيع لا حنت فيه بفعل وكيله وحث بفعل نفسه ولو وكيله **الخامس** المقاسمة لو حلف لا يقيم فكأنهم
السادس الشرا كذا قال وهذه الاحكام في النهاية والكافي **تبيين** لو كان البيع فاسداً
 حنت ذكر الراهدي والمحيط غيرهما وكذا لو حلف لا يبيع فباع المدي لا حنت قال شيخ الاسلام جواهر
 زاده ان يبعه غير منعقد والمفوض من الراهية ان قضا القاضي يبيعه نافذ ولو لم يكن منعقداً
 لما نفذ القضاية وكفى المعنى الصحيح انه وان كان منعقداً كفى لا يصفى التلم في حط الحنت لا انعقاد

بصفة التام قال وكذا اذا باع المكاتب وام الولد لا حنت ولزاع ميتا او ميتاً لا حنت ولو جعل لنفسه
 الخيار والمشتري حنت عند الثالث دون الثاني ذكره في تيمم الفتاوي ولو اشترى كرا او خنزير
 حنت خلافاً للثاني فيما وهذا من جهة العقود الفاسدة ولو باع فضولي حنت عند الثالث قبل
 اجازة المالك بخلاف النكاح وقال الثاني هو من جهة الاجازة كافي النكاح ولو اشترى ميتة
 او دمر لا حنت لان البيع باطل كافي البيع بها ولو اشترى مكاتباً او دبراً او امراً ولد لم حنت وان كانوا
 يدخلون في البيع ولو اشترى منهم ففيه اختلاف المتأخر قال صاحب التمهيد ويبقى لا حنت **فروع**
 من القصة رقم لها من صاحب الحيط فقال حلف لا يشتري لا حنت بالقاضي وقد اختلف في
 امة كاري وسمي قد معنى قال الاولون لا حنت وقال الاخرون حنت ثم رقم للشيخ وقال
 لا حنت بالتعالي في بعد المواقف على قدر البيع والتمسكون نقاطاً ما لم يجر على لسانها
 لفظ البيع والشرا وقد رقم لعلي ابيه الكراسي وقال حلف ان اشتري لا حنت بالاقا له وقد
 صرح المؤلف هذا النوع في النقل ونظيره من اعلى حرام فانه قال حلف لا يشتري
 فا قال حنت وليس هو نوع العصة فتأمل وقد رقم للقاضي الدبر وقال حلف لا يبيع
 لا حنت مع البلحة والله اعلم **السابع** الضرب للاجني وهو المراد بالبيع
 اي غير من تقدم من الولد والزوج والعبد اي حلف لا يضرب اجنيّاً فلو فعل بنفسه
 او بامر غيره حنت ولو امر غيره بفعل لا وهذا في غير السلطان والقاضي فلو
 قال احدها اردت الضرب بنفسه صدق قضاء وديانة **الثامن** الصلح
 في غير دم العبد تقدم ان فيه رايين عن الثاني وشار الى ان الاخر عدم الحنت
 في قوله والصلح اظهر قال وهو ظاهر المذهب وقد علمت ما قد مضى في ذلك وفوات
 بخط الذي شيخ طهلاكر رحمه الله ما حاصلة انه يظهر التاميل التي لا حنت الرجل بها
 بفعل وكيله لانها الاول مشير الى انه حنت فيما عداها فقال

فعل وكيله حنت الخالف **بيع شرا قال**
اجازة استخار للضرب كونه **كذا قسمه المختار** **عنها استواء**

وبذكر الضرب كايته علم ان الحد حكم حكمه بالاولوية وقد مر حنته
 قال ولو اراد الخالف في هذه الاعمال الثمانية انه حنت بفعل وكيله فوكل من فعله
 حنت لانه شدد على نفسه فشد والله عليه ذكر الراهدي في حط الحنت في

منه ومن ليس بضاد اياها شرعاً وفي العبر او في الحال ينظر
من مبتدأ وخبره والمجور وان متعلقان بنظر والبيت يشتمل على احكام
 تتعلق بالمسائل للتقدمه **الاول** لو كان الحالف حلف بان لا يفعل
 في الاحكام الثمانية من لا يباشر بنفسه بان كان سلطاناً او قاضياً او شرفاً فامره **فصل**
 ففعل ما موره فانه يحث لان عيینه تنصرف باعتبار ذكره في الكافي **الثاني**
 لو كان الحالف تارة يباشر بنفسه وتارة بعوض قيل اعتبر العين اي ينظر في العين
 المبيع مثلاً ان كان ما يباشره بنفسه فشرعاً لا يحث بفعل وكيله الا ان يقصد انه لا يفعل
 ذلك بنفسه ولا بوكيله فانه يحث وان كانت العزم ما لا يباشره بنفسه فحتماً اولغير
 ذلك يحث بشره الوكيل وقيل بنظر الحالف **الحال** كان حاله الماسة
 بنفسه لا يحث بما يباشره وكيله ولا يحث لشاره الى ذلك في العيینه **قلت** هذا
 الذي سام آخره هو الذي لفتته فصح ان ووسط الحوط والزاري ولم يذكر ما قبله
ولو حلف لا يباشر ان لا يوم لوجه يتابع قالوا في القضاء بغيره
 اشتمل البيت على مسأله ما لو حلف ان لا يوم احداً من قومه فاقصد وابه في التحس والمزيد
 انه يحث قضاء واجب على الكفارة لادبانه كذا في قاضي جان كانه انهم وقصد لئلا يوم
 احداً ان منه وبين الله تعالى فاذا اتوى ذلك لا يحث دبا به محال ولو استند قبل الشروع
 انه يصلي صلاه نفسه ولا يوم احداً لا يحث قضاء وادبانه وصحت صلاه القوم قال ولو
 صلى هذا الحالف بالناس لجمعه ونوي لئلا يوم احداً فاقصد به الناس جازت لجمعه
 استحساناً ولا يحث دبا به ولو امر في الجنان او سجد التلاوة وذكر الماطي انه ان نوي ان لا يوم
 احداً صلى خلفه اثنان جازت صلاتهما ولا يحث والله اعلم راد في شرح المصنف تعليلها
 لان شرط الحث ان يقصد الامامه ولم يوجد صلاتهما ولا يحث والله اعلم
ولم اتزوج من قبله عايره فتر وجهه بناله لا يؤثر
مسأله البيت من العتبه ثم قتلنا وي العصر وقال حلف لئلا يتزوج من قبله فلان
 فتزوج ابنته لا يحث قال ولم ارف عليها في العتبه
ومن لم يخرج من دون اذني طالق ولو خرجت للفرق وله قتل
 التاء مخرجت من جمع الكسر كاستغابة الوزن فالفرق الحرق بسد وان عرق وحرق

يكون فيها اسكان الواو نصح عليه الجوهري واللام فيه للتقليل والمثل في المقصود بقرع الابه
 البحاري قال قال لها ان خرجت من الدار الا باذني فانت طالق فوقع عليها عرق او حرق غابت
 فخرجت لا يحث **الثاني** وهو **مسأله** ثم وجهه بانه مستثنى عادة لاها لو استأذنته حينئذ
 لما منعها وخروجها ضروري ثم نظره ما لو حلف كاسكن هذا البيت فاولقه فلم يقدر على الخروج
 الا بطرح نفسه على الحائط لا يحث وكذا الماء الغر وهو ساج ذكره في العيینه أيضاً وقيل نظر
 المعساف والمفتي ثم رد في الحيط **والحلف** لا يسكنها فخرج فوجد بها ما يغفلها يحث ولو لم يمكنه
 فتحه فقيل يحث وقيل لا يحث وبه قال ابو الليث والصدور الشهيد بخلاف ما لو حلف ان
 لم يخرج من هذا المنزل فقيد ومنع حث والله اعلم **تكميل** وقد ذكر المصنف في الترح
 هنا مسأله اخرى بالنظر نذكر عن محمد بن مسلمة في رجل قال لامرأته ان خرجت من هذه الدار فغير اذني
 فانت طالق ثم قال لها يا عريه اذنت هي لا تغرق بالعريه لو كانت فائمة فذاك ليس اذن وكذا
 لو قال لها في منزلي والدها ان لم تحضري منزلي لليلة فانت طالق فنع الهاء من الحضور تطلق هو المختار
 وفي التمسك للمزيد وقيل للوارث ذكر مسأله ما لو حلف لا يسكن فقفل الباب وقيد ثم قال
 من الترح مرفق وقال يحث في المسأله الاولى ولا يحث في الثانية والمختار انه لا يحث فيها وبه اخذ
 الفقهاء ابو الليث ورفق من هذه المسأله وسعد ذكرها في فتاوى الفضل بن زياد ان لم يخرج من هذا
 المنزل اليوم فامرأته طالق فقيد ومنع من الخروج حث **مسأله** وكذا لو قال لامرأته وهي في منزل
 والدها ان لم تحضري الليل الى منزلي فانت طالق فمنعها الولد احصور حث **مسأله** وذكر في الكتاب بعد
 هذا انه يحث فاعلم ما هو المالك كرهنا بعد هذا لا يحتاج الى الفرق وعلى هو المالك من الفتاوى والفضل وهو
 المختار للفتوى يحتاج الى الفرق **وجه الفرق** ان في المسأله شرط الحث وهو الفصل وهو
 المسكن ولا كراهه فصل في عدم الفصل اما في المسأله الثانية شرط عدم الفصل وليس لا كراهه اثر في عدم
 الفعل انتهى **قلت** وهذا معنى ما قاله علماؤنا ان الفصل في هذا المسأله ان كان شرط الحث
 عوبياً ونحوه من شبهه والمختار الحث وان كان وجداً بينا وعجزاً والمختار عدم الحث وقد استوفى الله على
 ونظمت هذه العاينه فقلت

وبالمع لم يحث اذا الفعل شرطه هو ان عدم حثه فيما يخبر به
 فصير شرط الحث والمادة لعدم الفعل ونما خيرة وأشاره الى ائمة المختار وفي العيینه
 ذكره بقدومه عنه كلمات الفاضليه وقال عيها فاصابه هي حث لا يمكنه الخروج حتى اصبح حث

مختلف ما لو قيد وذكر ما في الجنس والمزيد وذكر في الفرق بين المعين في معنى الكرم والمزيد لا يمكن
ان يخرج بان يستأجر من ينفقه عن الملاءمة واعتبارا هو في معنى الاكراه عبرت في النظر بالمنع دون الاكراه
واما ما رواه رات نظيره لمجي وقمر لخم لايمة البخاري وقال ان لو اخرج اليوم ان لم ازل مر هذا العرش
الوقت فتح منعنا لا يتعد على ذلك لا تحت انتهى وهذا مخالف للمعاد على ما ذكره في التمس والمزيد ثم ذكر
لو كان لها ان لم تردى توبى الياء واخذ هو قبل لم يدع اليه لا تحت وقيل لا تحت وسلكه ان لم يجرى لان
فان طالق فحاجب لان مر جاب لم ينفقه ثم قال فلما حصل انه متى عجز عن الفعل المحلوف عليه والتمس فيه
بطلت عند اي حيفه ومخلافه لا يوجب يوسف انتهى اقول هذه القاعدة حقيقة بالنظم فتمت ما يستحق
فقلت **وغيرك عن فعل حلفت بفعله واقسم لم يحسنه احق بيذكر**
اي يذكر الجواب والله اعلم **تكميل** قد ذكر المصنف في الشرح ههنا في اخرى هي بالنظم
اخرى تفصل عن التمهيد عن محمد بن قيس قال لا مراه ان خرجت مرهذه الدار فغدا في فانت طالق ثم قال
لها ما العربية اذنت لك لم تخرجي وهي لا تعرف او كانت ما به فداك ليس ياذن قال ابو الليث هذا قول
اي حيفه ومخلافه لا يوجب يوسف انتهى اقول هذه القاعدة حقيقة بالنظم فتمت ما يستحق
لا يكون اذنا وقال ابو يوسف فانه هذا اذن وسيل نصير الخي عن اختياره لها فاجاب انه اذن لاجماع وان
الاختلاف في المأخر قال نصير الا ان ابا سليمان ذكر الاختلاف في الاذن وذكر القدر في حكاية
نصير فقال ان المأذن للنائمة اذن قال ظهر الدوس وجواب القدر في اصح لو حلف لم يكلم فلا بد منه وهو
ناهر لحث ونظر في هذا الوجه الخارج فنظنها بكمال الغايه فقلت
وهو فهمت مع شرط اذن ودون اذنه لعقوب او ذل الخلف في الامور
وانه قال الموقف للصواب ووجه نظره الشارح انه لا تحت بمسلة التومر في اختيار شئ الا انه الشرطي على
تقدير تسليم اسواله والكلام وفيه نظر والله اعلم
وهو في المندوبين وقفا على الاداء لولي يلقى ربه الدين بولي
وقيل الى القاي يردى والذكر مقهور لعقوب الموحى بذكر
بحسب ما خلف للجهل والديون اسم مفعول من ان نقله الرطب وغيره وهو على انكر راغا ان يفعله
لازم ولا يستعمل فيه اسم مفعول ووقفا ظرف والعائد في قوله فيتم محله واي يقيم القاي والمسلم في
النظم والقسم قال ابو نصر الدوسي طغف غريمه بان ياتيه غدا وبريه وجبه فاما هو وقد غاب لا تحت ولو
جاء المديون ليقض حق فلان غدا فجاء لنفي حقه فلم يجد في الغد ثم دفع للمقرض في محروا عنه وقال

لاحت عليه ثم رجع الى روضه والزيادات وقال ينفقه الى القاي ولا تحت كذا في الشرح والذي في نسخي
بالقسم ومن النوازل ثم رجع الى البيت وقال نصيب القاي وكلاهما بالرفع اليه فاذا دفع اليه لا
يحت وعن ابي يوسف ان فخر هذا الرجل باطل وبه اني طر الدار لعساي واليه اشار بقوله
ولعقوب الموحى بذكر في التمهيد عن ايمان النوازل انه ذكر في القاي للحض في نصيب القاي وكلاهما
لا تحت وقد اوردى عن ابي يوسف في المتن وذكر الناطق في ايمان النوازل عن ابي يوسف اذا دفع
الى القاي لا تحت وعليه اغنياء ابو الليث وبه يعني لو قال للقوم في موضع كذا فاجابه فلم يجبه فلا لا تحت
في ايمان قساي سمعته لكن لا اعتماد على المذكور من النوازل انه يدفع الى القاي حتى لا تحت وان كان
في موضع لا ما في فيه تحت وبه يفيق ويخو في قساي قاض خان ونقل عن بعضهم اذا غاب الطالب
لا تحت والدفع الى القاي ليس سمي قال والمخارجه هو الاول **قلت** ونخرج القولين على
قول الامام محمد وقول ابي يوسف فيعلم ما نظمه ايضا والقاعدة المنقولة من القس والله اعلم
فخرج ذكره المصنف في قاضي خان حلف ان لا يدفع اليك حقل قبل الجمعة وعندي حذو
فان رب الحق قبل الجمعة لا تحت في قول الامام محمد عند هان دفع الى ودايه او حقه قبل
الجمعه برز لا تحت والله اعلم **وقال** عريان سحان للنظرة لدها في القس **الاول**
وقمر لقناوي العصر وطير الدار لعساي وقال في امراته الى الوقاع فانت فقال متى
يكون فقلت غدا فقال ان لم ينفق على هذا الماد غدا فانت طالق ثم تسياه حتى يضي الغد
لا تحت فنظمته فقلت
ولا تحت لزيدي وعسايمينه لجان وعدا الوطي في العذر رواه
الصنف في شئ للزوج المدلول على بقولنا وعسايمينه له وكذا اصح عنه له وكلام لجان
وعدا تعليله وقرروا بعلق لا تحت **الثاني** دفع للمواري وقال حلف لخم
ساكن داره اليوم والساكن ظالم غالب يتكلف في اخراجه فان لم يمكنه فليعمل باللفظ
باللسان فنظمته فقلت
واخراج مرفق اري اليوم لم يطبق وهو الظلم النقص باللفظ برزوا
نقد بر البيت وحالف لاجل اليوم لم يذاري وهذا اشار للاخراج وباللفظ
اي بقوله اخرج مرفق اري برزوا اي قالوا بئس ولا تحت **ج** عن ائمتها ان
الاول جعل فيه النسيان مستقرا لا تحت والمذهب خلافه وباب في مختصر المحيط

لخر فاسبه من جعل النسيان سقطا لئلا يفتنه فانه قال حلف لا يحبس حقم ولا يفتنه له حنث ان لم
يرد الحال الا اذا ابوى لحبس بعد المطالبة بان اعطاه ونبي شبه منه يعطيه من يذكره لا حنث
والثاني اقيم فيه الفعل فقام الفعل الخوف عليه وتوجهه الفروع يخرجنا عن المقصود ولما علم
في كل عبيد لي الدكور فقط حوي وفي كل مملوك لم وينظر

للكور مفعول حوي وفي الست شلتان من التنف **الاولى** قال اذا دخلت الدكر وكل
عبيد حري فمذ اللفظ يقع على الذكور والامهات فاذا دخلها حنث كل عبيد دون الامهات والذكور
وامهات الاولاد والمكاتبين وفي البطون من الاجنه الا ان يفوتهم **الثانية** لو قال كل مملوك
لحري فمذ هذا اللفظ على الذكور والامهات جميعا فالظاهر انه اشار بقوله وينظر او ينظر ذكر
في النسخ على نظم الطوطي فانه اتي بلفظ عبيدي بالجمع والذي بالتف بلفظ الافراد وعلم
ان منع ذلك وتفرق بين الجمع والافراد فان الجمع لعل فيه للذكر واما مملوكه فهو مفعولة يطلق
على الذكر والموتى وكان الاصل في اللغة ان يطلق على سائر المملوك من عبيد وحر غير لانه
يختص بالتعارف بالوقت ونظر على الواجب في مقداره ويمكن ان يكون النظر في تعميم التنف
المملوك للذكر والامهات والذي يظهر في اللغة ان المملوك هو المعتبر في باب الايمان به عانه يقتضيه
التنويه من المملوك والعبد لانهما انما يطلقان عفا على الذكور وان اعتبر وضع اللغة فينبغي
ايضا تسميها في العموم فانه قال في القاموس العبد الانسان حرا كان او رقيقا والمملوك
والوضع لم يحاج الى الحرس والله اعلم

ومن قال صوفي او صلافي كافرا فليس يمينا وان بوي الوان ينقض
وقيل وان ينوي به قتل كافر يمينا وان بوي الوان ينقض

الضمير في ليس المفعول في بوي المالك وفيه وبين المفعول وفي البيت مسألة من التوبة ومن
للعلاء المأخوذ كذا في شرح المؤلف والصواب انه مره للعلاء الحرام في لفظه مملوكا في صياغته
لهذا الكافر فليس يمينا وعليه الاستنفاء في هذا ان بوي الوان فان بوي الكافر فيمنع لذلك
اشار بالثاني في فاضل ما يتهدد هذا قال ان فعلت كذا فانما بوي من هذه الثلاثين يعني من ممان
قالوا ان اراد به المأخوذ فهو يمينا وان اراد به التواقف عن الثواب والاحكام فهو يمينا وان لم يكن
نية ما يكون يمينا بالتكليف المحاطة في تركه فمما لو قال لفرطت كذا فانما بوي من محجي الحنث او قال
من صلاية او قال صلاية التي حلت فعل لا يني به شيء هذا خلاف قوله ما فعلت من صلاية او صوم

لو تكلمت ان فعلت كذا فانه يمينا لانه انكار لما علمت حقيقة بالضرورة فهو نظير قوله انما بوي من القيام او
من الصلوة او من الصوم او من زكاة او كذا فيه ليس له الزجر الحزم ولو قد حنث او من الزكاة او من الصلوة او من الصوم
او من الزكاة او من الصلوة او من الصوم او من الزكاة او من الصلوة او من الصوم او من الزكاة او من الصلوة او من الصوم
ما يكون يمينا وفي فتاوى سيدنا به من وعن الاسلام **قلت** وفي الفتنة عن الامية الكرا
لوقال انما بوي من الكعبة او من بيت الله فليست عن نعم انصار النظم بان عيا الاستغفار وليس بظاهر مملوك
قال ولا في استغفر لا يفتح به فتايله والاحسن قبله الثاني يمينا به على انه اشتمل على الست اول
مقتدا في ما قبل بالاذن ابوي الوان كاهو للمقول فيجعل هكذا

وهذا قبل ان ينوي توبا وان نوي به قتل كافر يمينا تنقض
بالنية للحر او كافر يمينا الكفاية كغيره من الامان فتايله والله اعلم
وهو ما لم يكلمه الف ليس جاشاء اذا ارسل او بوي له او يسطر

لا يكلم البيت المقتول حركة او ليل الضمير له للظن على عدم كفاية ومثله الست من التنف اذا حلف لا
يكلم فلانا فمذ كذا او ارسل اليه شيئا او اشار اليه بعينه او يدبره لحنث وفي بعض ما ان لا يشاء
لا يكون كلاما لانه لو حلف لا يكلم فلانا فمذاهم كان عبيد وكان حنث لولا طوق اليه لا يسعه لا يحنث
والحنث وان لم يسمع لا يستعال او صمم حنث ولو كتب او اقبل لا يحنث ولو قال لا اقول له كذا فكتب اليه
ملك او ارسل اليه شيئا لا حنث والله اعلم

واخرى الهاوي او الهاشغف وقد قيل للذبح والله اكبر

الهاوي المراد به الالف وسعقد مجزوم في جواب الشرط اي يمنه والذبح بالفتح المصدر بالكسر
اسم للذبحه ونحو من البيت ست مسائل في كل من اختلاف **الاولى** والثانية والثالثة الخالف
او الذاب او الدخل في الصلاة اذا حلف من الحلالة الالف التي بين الها واللام هذا لا ينفق يمينا
او حلف يمينا عند دعوى ليعول التسمية شط او يصير كبر فغير بعضه جزية وعلى بانه بوي وقد
جاسع صدقها في اخذ العرش وغيره من الجزية وقال فيه توجية قال الامام الرازي في الحديث
ان الله امر للوطه فلا ينفق اليمن ثم بقي ما شايل على ذلك وانزع فيها لك دج لانه اما يكون اسم للوطه
بوصلة للباء فلو قال والله بالواو لا يسمع التوجية للذكور **الثالثة** الخالف لو حلف الخالف
او الداخ او الدخل في الصلاة الها من اسم الله هل ينفق يمينا او حلف يمينا او يدخل في الصلاة
سعي لم يكون فيه الاختلاف واستشهد للجوزي ما في تيمم الفتنة وفتاوى العصر سمعت علي بن ابي بصير يقول

اذا قال الرجل واللا ان فعلت كذا يغفر كما يغفر الشطار فانه يكون ميمنا لان اكثر الحروف
تقوم مقام الكل وعلى المنع بانه اذا حذف حرف تعجرت معني الكلمة فبمعنى لا تخرج الاستدلال
ما خرج به الدقطني في افراد حديث ابي هريرة رضي الله عنه من قوله لا يؤذن لكم من ادغم
الها قبلنا فكيف قال يقول اشهد لراي الله الا الا واشهد لراي رسول الله هو ان كان
فالمراجه النبي فيقتضي عدم افصح قلت وفي نفسه بعد ان مر في حاشية ما قال والاول لا يفسر
وقبل من ظاهر كلام المصنف انه يجب الاطلاق وهذا صريح النقل عنه والله اعلم قال ويمكن ان يكون
هذه المنايل التي في دار عين ان الحذف اما سهوا واما عمدا في كل ما خلا لا يفسر لوجاهة وعشرون
وتكون من قولان فيصير ثانيا ولم يعبر قال وهذه طرقة الامام محمد بن الحسن والاعلم
٥٠ **والكل عشر قال خمسة الكتب لم يكذب لان الخمس في العشر بعينه**
مسألة البيت من الخمس والمزيد قال في باب الغيبة والكتب الخفي كتاب الكراهية رجل قال
لا حرم اكثر من ثمري قال خمسة وقد اكد عشره كما يكون كاذبا ديانة وقضالا اكل العشر
والخمسة موجود فيها وكذا الوطع بالطلاق والعناق فكذلك لو قيل له تكلم اشترت هذا
العبد فمكنا كاية وقيل شرا تامين لا يكون كفايا ولو طع بالطلاق والعناق لا حتم له انشر
بما و نزل عليها انتهى **قال** المصنف وعلى هذا الوطع لا يسع هذه التسعة تامين فباعتها
تأمين حتى من تنفي لرحمت وهذا الخلاف ما لوقال في ابوابها الاكدا وما اكلت الاكدا وكان اقل
او اكثر حسب الحنف **قلت** عندي في الاول بحث لان معنى الايمان المعروف وهو في مثل
يراد به الزيادة على الماتين فينتهي لا بحث بخلاف المنظور فانه ليس ليس العناية بما يشعر به
الاقل والاكثر فامله والله اعلم **٥١ فصل في كتاب الحذو**
الحذو لغة الكف والشرع عقوبة مقدرة حقا لله تعالى لا يها ما فعه من كتاب اسبابها وانما
ذكرها القصار والتعريض ان الاول حق العبد والثاني لا تقدر فيه تقريبا يعطف على ايمان
لان الكفار على تمييز عبادهم وعقوبة وهذا عقوبة محضه والله اعلم **٥٢**
٥٣ شرايط احصان به الرجم قرروا ببلوغه واسلامه وعقله **٥٤**
٥٥ **نكاح صحيح والدخول به** **٥٦** **شرايط مبتدأ** ما في الية والرحم مفعول قرروا في الضم للاصحاب فيه متعلق والجملة في موضع
خفية احصان وبلوغ الحرة والباقي عطف عليه والخبر بالرحم وفيه للنكاح وكلام الوصف

٧٨
للعهد والاستغفار وقد اشتكى البنيان على شرايط الاحصان الذي يتعلق به الرجم
قال في المبسوط المتقدمون يقولون شرايطه **٥٧** العقل والبلوغ والحرة والنكاح
والصح والدخول بالنكاح وان يكون كل واحد من الرجم مثل الاخر في صفه الاحصان
والاكتفاء قال والاصح ان يقول شرط الاحصان على الخصوص ان كان الاسلام والدخول
بالنكاح الصحيح بامر الله **٥٨** فاما العقل والبلوغ فهما شرطاه لاهلية العقوبة لا شرط
الاحصان على الخصوص والحرة شرط لتكمل العقوبة ثم اخذ على ذلك ويستدل له في
الخلاف على عادته ثم قال والاحصان عبارة عن خصال حميدة بعضها ما مورده وبعضها
متدرب اليه كانه في الزاني يصير الزاني في تلك الحال موجبا للرجم ونقل عن المحيط
عن يوسف اذا تزوج امرأة يهودي ودخل بها لا يكونان بذلك محصنين والله اعلم **٥٩**
٦٠ **ويعقوب في الاسلام والوصف خلفه وما شرط لك في فيكرو**
لما قدم في التبيين الشروط بين هنا ما فيه خلاف منها وهما **الاول**
الاسلام وفيه خلاف **الثاني** وهو المراد ببيعقوب في النظم عاه لم يشترطه
وفي رواه ثابته انه اشترطه وذكر في المحرط عنه رواه ثابته بالتفصيل بين اليهودي
والنصارى والمجوس فيهما يجب الرجم لا في الثالث الثاني الوصف قال المصنف ولم افرق
عليه في غير المبسوط وعامه الكتب لم تفرقوا بين ايمانها بانه لكن قال في المبسوط واما
اشراط احصان كل واحد منهما في الاخر فهو مذهبها وفي رواية عن ابي يوسف وهو قول
الثاني ليس شرط خفي للملوك اذ كان وطى يحتاج صح في حالة الرق ثم عتقا لا يكونان
محصنين عندنا وكذلك الكافرون وفي رواية عن ابي يوسف هما محصنان وكذلك الحر
لا يكون محصنا اذا تزوج امه او صغيرة او محنونة ودخل بها وعلى قول ابي يوسف ولان
ثبت الاحصان ثم علل ذلك واستدل له بما موصى به مطوعات الشروع الموضوعه بنصب
الخلاف وذكر الادلة **قلت** وفي فتاوي قاضي خان واحصان كل واحد
الزوج شرط عندنا بمصر الا ان محصنا في قول اخيه ومحمد وظاهر قول ابي يوسف
اشعار بخلافه وفيه وقد اشار في النظم الى موافقة الثاني لا في يوسف في هاتين المثلين **٦١**
٦٢ **وقطنة في روجب الحد شرعا** **٦٣** **ومطلوبة بالمال** **٦٤** **ليس يقتصر**
وقطنة غير مبتدأ ومضاف اليه والحد مفعول بوجبه شرعا فاعلمه والضمير في مطلوبة

للفطرة وليس يقدر ان يشرب الغلوبة بالماء الحار وقد اشتمل البيت على اثنين
الاول في حق خان قال لما اخبر منو القرم بالعبث اذ اعلا واشتد وقد ف
بالزبد وصار اسفله حلاوة فهو غير بلاطاف وان علا واشتد ولم يقد في بالزبد فليس
يخرج عند اي حيلة حلوا كان او حامضا او قارضا وفي قول صاحبه يصح **القول الثاني** امام
ابي جعفر الكبري انه اخذ بقوله اذ اصار حرا شرب احكامها لا يحل شربها في الجذبتنا
قطرة منها طابعا وقال في موضع اخر اذ اشرب قطرة من الحرام او سكر من الاشربة التي ذكرنا
انها توجب الحد فانه يجد ثمانين شرطا في ازار واحد والمرأة تحل في ثيابها ولا يضرب العمد
في الشرب والصبر يصح ما يضرب **الحكم الثاني** وهو في الدعاء وقاضي خان قال ولو
شرب حراما من وجاء بالماء لا يحل الحد لان الغلبة اذا كانت للحرام فقد تقي اسم الحرام ومعناه واذا كان
الغلبة للماء فقد نال الاسم والمعنى قال قاضي خان كان الماء اذا كان معلوما كان
شارب الحرام ولا انفسقه يشربون الحرام هكذا قالوا لم يحد من شرب حد الشرب في عان للفسقة ثم ان
هذا الماء لا يحل شربه لانه نجس وكما حكم الخالطة لغير الماء من المايعة فان سكر مع كونها معلومة حد
نص عليه قاضي خان وفي الدخيرة والحكم من الحرام بنفس الشرب واذا شهد شاهدان على رجل
انه شرب الحرام وراية الحرام توجب منه قال القاضي فيقبل بتهادتها ويسألها عن اية الحرام وعن
كيفية الشرب وعن زمانه ومكانه ليعلم انه حقيقته وانه طامع وان العهد غير متقادم فانه
لو مضى لم يقبل على الشرب الا اذا اتوه من مكان بعيد فاذا ابدوا اجنبه حتى يبال عن
العدالة ولا ينفق بظواهرها في حرامها فاذا لم يزل العدة اقام عليه الحد هذا اذا تيقن به وروح الحرام
يوجد منه وان لم يوجد وان لم يكن حراما فليس يحد في قول الامام والماء لان قيام الواجب
في تلك المسألة شطرا وعند محمد ليس بشرط لقبول الشهادة فلو اتى به عا ولا اقربوها او
لنك لا يحد عندهما تام يوجد الراية خلافا لحد هذا كلام قاضي خان وللطرسوسي هنا بحث
ظاهر لوضا عن ذكره اختصارا والله اعلم

في شرب سكر في اليد والرجل

اشتمل البيت على سلق قاضي خان **الاول** قال وفيما شرب الحرام من الاشربة المتخذ
من الخمر والعنب والوزي لا يحد اما اذا لم يسكر قال واختلفوا في معرفة السكران قال ابو حنيفة
هو من لا يعرف السمة والادمن ولا الرجل من المرأة وقالوا هو من غلبت عليه الخمر

والفتوى على قولها انتهى وقال في كتاب الاشربة وتكلموا في السكران واجمع ما قيل فيه ما ذكره في الكتاب
انه اذا كان كلامه مختلطا لا يعرف مطلقا لاجواب ولا ابتداء فوسكران وبه اثنى المشايخ وان كان
يعبر كلامه مستقيما وبعضه غير مستقيم فان كان النصف مستقيما لا يعام عليه الحد لان السكر
لم يتم وان كان اكثر كلامه غير مستقيم لم يحد في هذا الكتاب ومن ابي يوسف هو سكران
يقام عليه الحد واعتبه الغالب كما في الجنون **قلت** وهذا ينعدم تصرفه كالطلاق في القتا
والافوار بالدين والعين وبشرط الصبر والصبر والفرق في الاستبراء والحصة والصدقة
بشرط القنن وبه اخذ عامة المشايخ وقال الكرخي والطحاوي لا يفقد وقال ابو بكر الحد
منه ما يفقد مع الغلظة ولا يبطئ للشرط القاتل وفي فتاوى الزاوي ينبت الزبد والتمر
طبخ اذ في طبعه ثم اشتد لجود شربه دون السكر على قول الامام والثاني لا يسكر الطعام دون الزبد
وقال محمد فليسه وكثير حرام فالواو يقول يحد ناخذ ويذهب محمد انه حرام لحسن كاهنك
مالك ذلك في واحد وداود واذا كان شربه لهو فقليله وكثير حرام اتفاقا وقد استخرجت
الاسماء في بطة لشد الاحتياج اليه لتعلق بعض الفتوة بل الحد في صغرهم بالزبد
على التمسك بان ذهب الحنفية عدم الحزمة فمادون الفتح المسكر يقول

في ما يحد من السكران ولو كان قريبا بالتحس ايضا ويصبر

واما مسله السكر بعد ما ذكر من الاشربة كالمخدر والعسل والقانين والحبوب هل يحد
بالسكر منها فيفقد تصرفات السكران بها ام لا وفي همة فقد قال قاضي خان اختلف في ذلك المباح
والعقبة ما يوجع شمس اليمامة الشريفة لا يحد كما لا يحد من البسج ولين الرماق فلا يفقد تصرفاته
وقال بعضهم يحد فنفدت تصرفاته وقيل هو قول الحسن زناد انتهى وفي فتاوى الزاوي في
كتاب الطلاق لمن سكر من الاشربة المتخذ من الحبوب والعسل الحماوية نهائيا لم يحد لان
الفنق مجتمعون على ذلك الحماوية وقوع الطلاق ان الحد كمال لدرية والطلاق يحتاج فيه
فاذا وجب ما محال كان يقع ما يحتاج اولى وقد طالب الزدوي صدر الامام في الحد
بالفرق بينه وبين السكر من المباح كالمثلث فجزم قال رايه نصا عن محمد على لزوم الحد
منه انتهى وفي شرح الهداية لتبخا المصنف في كتاب الاشربة قال وهل يحد
المتخذ من الحبوب اذا سكر منه قبل الحد وقد ذكرنا الوجه من قبل قالوا ولا يحل الحد
فانه دوي عن محمد بن سكر من الاشربة انه يحد مع تفصيل في ان الصاق يجمعون على

وفي فتاوي قاضي خان ذكر مسألة الأئمة رجل يوجد في بيته احم وهو فاسق او يوجد القوم
 مجتمعين على الشر ولم يهر احد يشربونها غيرهم قد جلسوا مجلس من شر ما يعزرون لانه
 قد ظهر منهم امارات العزم على الضا **هوانه** معصيه لاحد منها فيعزرون ومقتضى الاشارة من
 النظم بهذا الذي لا يوجد هو صاحب المسئلة الثانية وليس كذلك لان المسئلة الثانية السكر
 فيها معدوم وهذه تمة للملح الاول فيقتبه لذلك فانه اعلم على انه وقع له عبد الحمير عوب
 الشعر وهو الاطبا في بيتين متوالين ولفظه يعزرون وتركه الاصلاح البيت على الوجه الذي
 قدناه والله اعلم **هـ** **ولا احد في خرس ولا هو اني** وليس كذلك **الاعني** **والله يدبر**
 الحرس كفضل جميع احسن وهو الذي مع الكلام في الخصال المعنوية وتبقى على او الستة
 على مسئلتين من البداية وقاضي خان **الاول** قال في الاشارة ولا يجد الاخير عند علمه
 اليهود واشاره هو باشارة يهودية تكون ذلك اقرارا في العلل لان الحدود لا يثبت بالشهاد
 وهذا الاطلاق يشمل حد الزنا والحد والسكر والقذف وقول البداية ولا يجد له قال
 المصنف لا يدخل فيه القذف المسئلة **الثانية** قال قاضي خان في الاشارة بعد ما قدناه
 عنه مؤكدا **الاعني** اطلاقه يقتضي تنفقه في جميع انواعه وقد ذكر المسئلتين في كتاب الحدود
 ايضا فقال وان اقر بالاحسن بالنزاع اربع مرات في كتاب كتيبه او اشارة لا يجد ولا اعني
 اذا اقر بالزنا فهو بمنزلة البصير حكم الاقرار ولو شهد عليه شهود بالزنا لا تقبل كذا في نسخة
 والمصنف خص عدم قبول الشهادة في الاخير فيما نقل عنها وعلمه بان يكون له شهرة لا تقدر على
 ابدانها بنطقه فلا تقبل اشارة بها والله اعلم **هـ**
وقد شرطوا في القذف ليع عشرين **شيقا** **حياة** **والتوكل المحرزة**
الوج **واسلام** **وعقل** **وعقبة** **وليس محبوب** **ولا حد بظرس**
عليه **ولا رقتا** **ولم يبط فاسدا** **وليس هو ابن ابن** **ولا ابنا يغفر**
 المصنف في شرطوا الاحداث ويقال خبر مبتدأ حذف وما بعده عطف عليه والضمير
 في ليس عليه ولم يبط للقذف قال ولما خفت بظا جاز حذف الالف بالجاء وذلك
 مستوعب والآيات مشتملة على شرط حد القذف وهو اربعة خصال في القذف فلا يوجد
 الا بعد وجودها كلها من السب وعدها فيها خمسة لا جعل الوطى الخامس قسمين ملك من ذلك
 نكاح وقد جعلها النظم ولحد اقوله ولم يبط فاسدا للقول التسمين وهذه عن صاحب السب

ولا بد

ولا يضرب القاذف الا في حته عشر خصله تكون في المقذوف **أحمد** **ها** ان يكون تلمنا
الثاني ان يكون حرا **الثالث** ان يكون بالغ **الرابع** ان يكون عاقل لا يقول في حقيقته
 واجابة **الكاس** ان يكون عفيفا عن فعل الزنا وفسر هذه العفة بان لا يكون وطئ حراما
 قبل الزفاف والمراد بالحرام هنا الزنا لانه لا يدخل فيه وطئ الزوجة في الحيض **السادس**
 ان يكون مكلفا ولا يكون اخرس **السابع** ان لا يكون محمدا او امرأته **الثامن** لم يكن وطئ
 بكاح فاسد **قلت** وما اعتبار هذا الشرط لجوري الخلاف بين الامام صاحبين في زفاف
 مجوسي تزوج بامه ثم سلم لحد نقذ فيه عنده دوها لان تزوج بالحرام له حكم الصحة فيما بينهم
 عنده لا عندنا والله اعلم **التاسع** لم يكن وطئ امرأة تملك فاسد **العاشر** لا يكون محمدا
الحادي عشر لا يكون زنا ان كانت امرأة **الثاني عشر** لا يكون ولد **الثالث عشر**
 ان لا يكون ولد وله **الرابع عشر** لا يموت قبل الزحف القاذف فانه لا حد له لان الحد ولا
 تورث في قول ابي حنيفة واصحابه والتابعي يورث في قول ابو يوسف **الكاس عشر**
 ان يطلب المقذوف لحد انتفى ولو ان المقذوف وطئ امرأة في حيز او نفاس او امته
 وهي مجوسية يحد كاجله قال ابو يوسف وطئ المكاتبة يسقط الاحصان ويابع فيه
قلت وفي النظم مواخفات تذكرها بعد بيان مرادة فنقول ايراد النظم قوله
 الحكم وان لا يكون اخرس ونقوله حيا لم لا يموت المقذوف قبل الحد حتى لو مات بعد قيام بعض
 سقط الباقي الا انما يقام حد القذف الا والمقذوف حتى لانه معلوم ان المقذوف اذا كان شيئا
 يقام الحد بطلب وله وولد وله وجن اب امه عند الامام واجابة وخالف في ذلك ابو يوسف
 فقال وطلب جميع عصابة ولا شك ان اطلاق الحيض في النظم شامل للصودين والحكم بهما مختلف
 كما بينا فكان اطلاقا في موضع التقيد ونقوله ولا حد يظهر عليه اي لا يكون محمدا وهذا ايضا
 ان كان شابا لان انواع الحد الا انه يدعي تخصيص اقام له لحد القذف وعليه مناقشة اخري
 تخصه بالان وان الابن والحال للزنا اعم من ان يكون ابنا او بنتا او ابن ابن او بنتا ابن فهو تقيد
 لموضع اطلاق بصد ما قبله وهذا ما في النظم وفي عبارة ابو يوسف ما هو مستدرك لا في
 الكتاب من التبعة عليه وهو ان قوله وان يكون عفيفا عن الحرام تعني عاذا كر لعله معدوم كونه
 محمدا في الزنا وهو ايضا يولخص به النظم لانه تنعنه فيه وقوله ان لا يكون ولد ثم عد
 ان لا يكون ولد وله شطرا آخر لانه كان يستغني عن ذلك بقوله ان يكون ولد وان سئل كان

والله اعلم بالصواب
 والحد في الزنا
 والحد في الزنا
 والحد في الزنا

يعتد العوم أيضا وفاة من الشروط ان يكون ام ولد له الحرة الميتة وان لا يكون ام عبد
لحرة الميتة ولله اعلم
ومن ينفام الشخص على حد واجب وان نفق معها ولد لا ينفق
وقدر حال الخاطب بعضهم واجابه حال النكاح اظهره
ومن شرطية ولاحد الجواب ضمن معها اللطم وفي لا يقرر الحد في قيد بعد
وجوب الحد وفي اجابه للحد وقد اشتمل البيان على ما يلي من الشروط **الاول**
والثاني من قاضي خان الغاية قال قاضي خان لو قال لست كما يوبك فليس ينفق
وكذا لو قال لست كما يوبك اولست كما ملك فلاحد عليه انتهى وعلمه في النهاية
ما نفيه نفقته عن امه نفق ولا ذمتها له وفي نفق وكذا نفق الوطى عنها وفي نفق
الوطى نفق الزنا ولو قال من نفوسي وان نفق للجمهور كان احسن وهذا ظاهر لكن رايته في
وسيط المحيط ما يخالفه فانه قال ولو قال لست ابن فلان او هو ليس بابنك فهذا قد ف
ان كانت محصنة تجرد العادف لا لما نفق منه امه فقد نسبته الى الزنا لان الولد اذا
لم يكن انت النسب يكون ولد الزنا ولو قال لست لا يوبك فانه قد ف لان هذا لا يذكر الا بالنسب
ولو قال لست لفلان ولا لفلانة او قال لست لابن عمه لم ينفق لانه نفاه عن امه فنكر محوما تقدم عن
النهاية ثم قال خلاف ما لو نفاه عن امه ولم ينف عن امه لان النفق عن امه نفق عنه وكانه قال لست ولد
الزنا وفي قاضي خان لو قال لست كما يوبك ولست كما ملك ليس قد ف وكذا قوله لست كما يوبك غيبه
وفي منوع لو قال لست كما يوبك وامه وعمره و ابوه عبد وقد ماتت امه يضرب الحد كما به والله اعلم
الثالث وفي مسألة البيت الثاني عول منها طي فاض الغض الطرسوني فانه نقل عنه
انه قال ما معناه انه اذا كان هذا القول في حال الخاطب لا يحد ولو كان في حال الغضب والمثاقمة
يحد واليه اشار بقوله واجابه حال النكاح اظهره قال وعزاه في الشرح الى المصنف وهو
ظاهر المذهب والاعتماد عليه دون ما يقع سواء كان له قلة وفي وسط المحيط
لو قال انت ابن فلان لغيره على وجه الكياف في حاله الغضب خذ استحسانا وفي غير
الغضب لا يحد لان هذا الكلام في حاله الرعي بذكر التشبه بعلان مرحب السير والاختلاف
في حاله الغضب بذكر التغير والتشبه بنفي النسب عن امه حقيقه وروي عن ابن يوسف
انه قال هذا ليس بابنك في حاله الرعي ليس قد ف وفي حاله الغضب قد ف وفي قاضي خان

لو قال الغيرة انت لا يملك عن ابي يوسف انه قدف كان ذلك في غضب ابي يحيى وان قال انت هذا اسلك
 لاسم المعروف وان قال ذلك في حالة الدخول على ربه الاستفهام لا يكون وان قال ذلك في
 غضب ابي يحيى وجه التعصير كان قدفا والله اعلم واستطرد المؤلف بقوله بعضهم انه اذا قال
 حال الخصم ان ابي يحيى فانه يجوز ان كل مرعها في هذه الحالة يقول في قدف قلت
 وفي فتاوي قاضي خان ولو ان جليس استبنا فقال احدهما للاخر ما انا بزان ولا ابي بزانة لاحد عليه وفيه
 في موضع اخر لو قال الغيرة اما انا فلست بزان لاحد عليه عندنا وقال مالك علم احد نوى القدف بالزنا او
 لم ينو قال الشافعي ان قال بوقت القدف بالزنا احد والمال لله اعلم
 ومن قال ما اني الحق مع يعزده ويائيس واجمع ضرب من القسور
 الصبر في يتعدد للموصوف والواو في ويائيس او والست ثلاث متايل الاولى مرافق خان
 لو قال رجل ما اني الحق فانه يعزده ولا يجد **الثاني** لو قال له يائيس كذلك قلت في الكافي والوقا
 وغيرها انه يعزده بقوله يائيس ولجوانه وقيل فيه فاصل ان كان مرافق كالتقيا والعلوية يعزده
 لاجل ان الوجه يلحقهم بذلك بخلاف العوا ذكره في الكافي **الثالث** ان ضرب التعزير يكون متضا
 غير متقوق ونسبها الى الرضا الناطقي قلت وفي فتاوي قاضي خان في الحدود يفرق الضرب على الاعضاء
 ما خلا الوجه والفرج والراس وقال ابو يوسف سعي الصدر والبطن ايضا وضرب التعزير لا يفرق على المحصاة
 ولا يبلغ في التعزير اربعين سوطا في قول ابي جعفر ونقل في الكافي عن عروة الماصل انه يفرق على الاعضاء
 قال فاشترطه يضرب في موضع واحد وقال في الاختلاف اختلاف الموضع كالموايه فوضع الاول اذ لم يعزير
 افضاه كان اصاب من الجنب كل محرم غير الخلع واخذ السارق بعد اجمع المتاع قبل الاخراج ووضع الثاني اذا
 لم يبلغ افضاه ما كان ما عدا هذين الموضعين وفي فتاوي قاضي خان واسباب التعزير منقسمه ان كان من
 جنس ما يجب مع حد القدف بلغ أقصى التعزير نحو ان يقول لاسمه او لام ولد الغيرة بزانة وان كان من جنس ما
 لا يجب به حد القدف نحو ان يقول يا سارق ما فاسق لا يجب فيه أقصى التعزير ويكون ذلك منصوصا في الراي القاطع
 ويضرب في التعزير ما على ثيابه ومنع عنه الحسود والغزو ولا يحد في التعزير وضرب التعزير استد من
 ضرب الزاني وضرب الزاني استد من ضرب السارق وضرب السارق استد من ضرب القاذف ونحو الضرب
 على الاعضاء الا الراس والوجه والصدر والبطن وضرب الراس والكعب والذراع والعضد وان ضرب
 والقدمين وقال صلح لك ولحد الرجل في الحد والتعزير في الزنا واحد وكذلك فعل الشرع في
 ظاهر الرواية وعمل الجحد في حد الشرع ولا يحد في حد القدف ولكن منع عنه الحسود والغزو

قال ولو قال انا اذ ان ويبر لم يجب **ويافاسق بالعكس والفرق** **فتر**
 تنويع فاسق للضرون كما في ما مضى وفي البيت مسلمان من القصة وقمر لغير الدين
 المتمازى ثم قال لو قال انا فاسق ثم اراد ان يثبت فسقه بالسهة ليدفع للتعزيز عن نفسه
 لا تمنع بينته لان الشهادة على حد الفسق والجرح لا يقبل بخلاف ما لو قال انا اذ ان ثم اثبت
 زناه قبل **لانه متعلق الحد** ولو اراد اثبات فسقه ضمن المايص فيه **المضومة** كجرح الشهود
 اذا قال اثبتته بكنا فعليه رد **وتقبل السهة** كذا هذا في فتاوى قاضي خان **لو قال الفاسق**
يا فاسق او قال للبر بالفسق لا يجب شي وهو ظاهر فمن كان ظاهرا للفسق والموصية **والمسألة**
وعز عن التطير بجماعة **وبدخ لما سئل بطريق**
قال في القصة بعد رد عن العلة البرجاني والحامي له حمامات ملوكة بطيرها
 فوق السطح يظلم على عورات الخليلين ويكسر حمامات الناس برميده تلك الحمامات
 يعزرو ويمنع استد المتع فان لم يمتنع دعوى المحاسب انتهى **وفي لوطه قاضي خان** ويكلم
 امساك الحمامات ان كان بصير **قلت** **الظم مطلقا** وكلام القصة مقيد بالاطلاع
 على عورات الخليلين واذا امر بتكسر حمامات قوم رمية تلك الحمامات **ووجه به المصنف** التعزيز
 لانه فسق صريح مع ما في هذا الفعل من الدلالة على نقص المروءة وقلة المبالاة بما سوره الدين
 والاصلاح على نوع لعن ولم اذ اطلاق التعزير في غير النظم الا من المتقدم **ثم قال** هو في ترك
 وفي هذا الزمان انا انما نهار يتظاهر بالفسق ويتجاهد به وفيها نوع من الفار فانه يتناولون
 فيها على صيد حمامات الناس وذلك من حالهم مشاهد مشهور **فوجب** على المحسبين ردعهم عن ذلك
 وشعرهم منهم استد المتع **فروع** مهم من النهاية وغيره انما معناه ان من عسكر الحاكم في
 بيته لتبائس عدل مقبول الشهادة لان امساك الحمامات في البيوت صباح الا ترى ان الناس
 يتخذون برج الحمامات **ولم يمنع** ذلك احد كذا في المبسوط **ثم نقل** من الخبر **كله** شيخ
 الاسلام ان كان لا يطيرهن **وكن** يظلمن حتى يخرج من بيته لا تقبل شهادته **وعليه** بما ياتي
 به محام عنهم فتعز عن عندها وهو بيع او باكل وهو لا يفرق جماعة محام عنهم **فيصير**
 كلامهم تكالما لا يحل فعلى هذا التعزير لا تقبل شهادته صاحب الحمام وان لم تقف على
 عورات الناس وصعود سطح ويمنع من ذلك **طفا** يعني اذا كانت تاتي اليه حمامات عنده

قلت والمنع والفسق المانع من الشهادة محصور بين الصون فلو لم يوجد ذلك لا يثبت الحكم
 المذكور والله اعلم **ورد ارجع الى ان الفسق مطلقا** **واشعبا المروءة في ما يجب من جود**
 الماعطف على محدوف ودل عليه الكلام تقديرا فاذا الرجوع فيزجر بالضرر وسلة البيت من
 التحسين والواقعات والمخبط **اظهر الفسق** في ان تقدم اليه ابلا للعدو وان كف عنه لم تعرض
 له وان لم يكف عنه فالامام بالخيار ان شاخصه فان شاخصه بضرر سياد وان ارجمه عن دار
 وفي فتاوى الشافعي تكسر الدنان ولو كان التي فيها مانع ولا يضر الكافر وفي شرح الجامع الصغير
 للظاهر وعن اجماعنا فيمن اعتاد في داره الفسق ما فواته يندم عليه دان وتكسر دنانة ولم يرد عنهم في الاطراف
 شي وان لم يعتد لكن اظهر الفسق في داره تقدم اليه ابلا للعدو الى انما تقدم في الخط وفي التهمة
 روي اجماعنا انه يهدر على صاحب البيت الذي فيه الخمر يندم ولم يرد عنهم شي في الحواشي وفي
 البوارية عن صاحب كسرى شرح الجامع للمصنف **واشعبا** اجماعنا **ورد** حتى له قال امامنا بالجموع على
 بيت المقدس وقد استخزرت له لعل في **والحققت** مستلهدهم الدليل على العقاد وكسر الدنان
قلت **ومعناه** فيها عليه **فقد** **فادان** **لو ملوها** **تكسر**
صنير معناه في الفسق وفيها الدليل وكذا اندها والله اعلم
ويقبل في التعزير قول النساء ان يضم الى الشهادة المذكورة
مسألة البيت مر قاضي خان **قال** التعزير حق العبد كما برحقوة وجوز فيه الامراء
 والعقود الشهادة على الشهادة ويجري فيه اليتم **قال** رجل ادعى قبل رجل شتمه فاحشة
 او ادعى له ضربه **قال** في بيته حاضرة في المضر وطلب منه كفيلا بنفسه فانه لو خذ من كفيلا بنفسه
 الى تلاء ايام فان قام على ذلك شاهد من او رجلا او شاهدا من على شهادته رجلين فخذ منه كفيلا
 بنفسه حتى يسأل عن اليهود ولا يحسب فاذا عدلوا اليهود ضرب اسواقا وفي الخط انه يقبل فيه
 شهادته **السامع** الرجال ايضا **قال** المصنف وهذا النوع الذي استقر به صاحب الفوائد **خروج**
 من الاطلاق **قال** كتب الاحباب فانهم لم يستثنوا عن الحدود والقصاص **ثم قال** فقد نقل سيف العصب
 عن شرح القودري عن رستم عن محمد بن محمد في التعزير الكفيل ولا يحسب حتى يسأل عن اليهود
 ويقبل فيه الشهادة على الشهادة **وشهادته** **السامع** الرجال **وقال** لكن في السور والله عز وجل
 وحملته الى لا يقبل في التعزير **والذي** **وجب** على التعزير اياما وعلى سبيل **واضرب** **حب**
 قول اخيه ان التعزير عقوبة فلا يثبت شهادته **السامع** الرجال **كل** **وقوله** **وهذا قول** **الخود**

مسكن
 من
 من
 من

اراد بهك مذهب فليس له عادة الحس قبل ثمان السنة ولم يعرف وتكنه بحس لان التقرير قد يكون بحس
 بالحس وقد يكون بالضرب وقد يكون سماعا لم يثبت الضرب منها وانت بحس الذي هو ادنى منه والبيت لما روي
 ينظر القول الاول وهو قوله تعالى فمن لم يتوب فاعلم ان الله لا يقبل التوبة عن الظالمين ولا يقبل
 التوبة عن الظالمين **والثاني** في التوبة ثمان واربعين سنة ولا عنه بالحس **باب** في ضرورة الازالة
 وحس مقطوع الى حيزه **باب** في ضرورة التوبة والنسب **باب** في ضرورة التوبة
 من هنا اخذ في مسائل الشرع ولهذا صرح البيت وبحس مني لما لم يسم فاعلم ومقطوع
 مفعولة وضربه للمقطوع وتوبه فاعلم يظهر وسط البيت كحالة الحزن المكان الذي يحط
 فيه وقد اشتمل البيت على مسنتين **الاول** من خزانة الاكل قال اذا حذر الزاني لحبس وفي
 التارق بحس الى ان يتوب لتعدي ما اداة العينة في الشرع انتهى وفي قباوي ما في جان وعن
 ابي كوف الرجل اذا كان مع الحز وتوب وتترك الصلاة لحبس ويؤدب ثم يخرج من تمام القتل
 والشرع وضرب الناس بحس وتخلد في السجن الى ان يظهر التوبة انتهى وفي سبط الحيطانية
 بحس بعد القطع ونقل المصنف عن الطوسي ما يحصله من المواد بان يتوب ان يظهر اما
 التوبة اذا لا توفى لها على حقيقتها ولا سفي القول بحس منه اشهر لا بالقول القدر بل
 لا يحصل الغرض اذ قد حصل بها التوبة ولا يحصل ولا يظهر امارات الحصول وكان التقدير
 بما قلنا اولا وايضا التقدير بالمدى سماعي لا دخل للرأي فيه واعتراضه الموافق قال في تعليقه
 ما لا وقوف لنا على حقيقة التوبة منه نظر فان حقيقة التوبة هي ترك الذنب على اجل الوجوه
 وهي المبلغ وضرب الاعتدال وهو ثلاثة ان يقول لم افعل او فعلت كذا او فعلت
 واثبات وقد فعلت ولا راج لذلك وهذا الاخر هو التوبة والتوبة في النوع ترك
 الذنب لفتحة والندم على ما فرط منه والغربة على ترك المعاداة وتدارك ما امكنه ان
 يتدارك من الاعمال بالاعانة فحق اجتماع هذه الاربع فقد حلت شرائط التوبة انتهى
قلت لا يخفى فساد هذا النظر اذ ثلاثة في شرائط التوبة قلبية ولا اطلاع لنا على
 حنايق الاعمال القلبية الا بظهور الامارات الدالة عليها وهذا الاشك في اقلها
 النظر بان حقيقة التوبة كذا اطلب هذه الحقيقة المرادة في قول الطوسي كالاتي على
 حقيقتها بل المراد حقيقة وجودها لا حقيقة مفهومها واسا علم **الثاني** ان النسب حيز يورث
 في القطع حتى لو شق من سطح ما قيمته نصاب توبة قطع به والنسب في المحيط والحامي

والتميز

والتعيس والمزيد والله اعلم
باب في ضرورة التوبة باصاح سنة بلوغ وعقل مدع ثم خصص
 شهودا واقارا واخرجه لهما **باب** في ضرورة التوبة باصاح سنة بلوغ وعقل مدع ثم خصص
 اشتمل البيت على شرائط القطع وهي ستة من المصنف الا انه ساها خمسة لانه جعل العقد والبلوغ
 واحدا **الاول** البلوغ **الثاني** العقل ولا بد منهما الا ما شرطان لاهلية العقوبة لخصوص
 التوبة كما تقدم في الحصان **الثالث** مدع بطل التوبة ويحتمل الاداء والقطع وهو رتبة
 نفعه لان من يقوم مقامه سواء في ذلك الاقرار والشهادة ذلك في كل في المبسوط **الرابع** الشهود والاول
 ولا يشترط حضور الشهود القطع على الصحيح الاخر من الامام وكذا عندنا فذلك بعد موت الشهود وفي
 انزالها الامام عن كيفية التوبة وما هيتهلوز ما هنا وما هنا زادة الحياض ثم يسأل عن الشهود لله
 بعد ان يحس التارق وهل يشترط الاقرار اكثر من نعت الامام ومحمد الحنيفة واحده **والثاني** التوبة
 لا يقطع الا بالاقرار مرتين وروي عنه انها في مجلسين مختلفين **الخامس** اخراج التارق التوبة من الحر الذي
 لاشبهة فيه وهو نوعان حرز لحق فيه كالدر واليوت والصندوق والحائض وحرز الحافظ لمن حبس
 في الطريق او المجد وعنده ساعة ولا فرق بين ان يكون مائما او مستيقظا هو الصحيح في القطع فيه كما اخذ
 لروال يوالا الك ليجد الاخذ والحز بالمكان لا يمتد منه الحافظ على الصحيح ولو لم يكن له باب او كان مستوقا يقطع
 الا انه يلحق القطع بالايام اخرج وهو كلام فاما بعد فلو كان في الكافي مستوفى واربعا
 يصيده الى وزن النصاب المتعدي في الشروع وهو عندنا عشرة دراهم او ما يبلغ ثقبه عشرة دراهم مصرية حتى لو
 كانت تيرا وهي انتم من المصربة لا يقطع على اهو ظاهر الرواية والاصح من الذهب المعبرون من سبعة مثاقيل ذكره
 صاحب البناية ومن
باب في ضرورة التوبة باصاح سنة بلوغ وعقل مدع ثم خصص
 ولحس مبتدا وقطاع مضاف اليه ودرية من المرفع عطفت على المضاف والصحيح ان للصور وهو المرفع
 وقد اشتمل البيت على مسنتين **الاول** من القصة في كتاب القضاء بعد ان ذكر في المحرر قبل اجرة
 الشخص وللمراد المضمون في بيت المال فقبل على المرفع وكان ارق اذا قطعت به فاجرة الجلاء
 والحر الذي يطم به المرفع على التارق لانه المصنف الله اعلم **الثاني** اذا اقول ارق ثم هرب
 فحله حكم الزاني اذا اقر بالزنا ثم هرب فانه لا يقطع كالاي حرم قال في المبسوط واذا اقر بالتوبة ثم هرب لم
 يقطع وان كان في قوله ذلك كان هربا دليل جمعة ولورج عن اقول لم يقطع مكره لك اذا هرب

لكنه اذا اتى به احد ذلك كان ضامنا للمالك كالودع عن اقراره فانه سقط به القطع دون الغارة
وقال من ذلك وان كان شهادة الشهود ثم اوردوا عليه حتى انقلت فخذ بعد زمان لم يقطع لان
حدا السرة لا يقام بحج البينة بعد تقادم العهد والعرض في الحدود قبل الاستفاكا العارض قبل التقاض وان اتبعه
اهل الشوط فخذ من شاعته قطع لانه يجد المهر بغير سقوط للحد عنه وفي الطرية انه في الاول لا يقطع في
الشهادة يبيع للطوسى كسيفانها والمصنف حواسيسا من شطنا فاعرضنا عنها احدى كبر ما بين منها
بعد فقل ان المسبوط **تنبيه** راس في شرح المعانيه للبحر عارضا للحدوث قبل اقراره عند الحاجة
ارجع فاستبان ان اقراره العارض بغيره ثم فو وانكر قبل اقراره وينفذه فرائه ولو اقر سرقه او قذفه او فساد
ثم اتى او فساد سرقه فرائه ولا يقبل اقراره وقته منافاه لما قد منه الا ان يحل عدم نفعه على العان خاص
دون الحد فيستقيم

ولا يقطع ان يرجع عن اقرار سرقه، ولو اقره ثم رجع عن اقراره

الضمير في رجوع اللص وهو مجزوم بالشرط وهو الاقرار بمسؤوله لعن الضرورة الشرع والحد فيكونها
كذلك في اسكان المالكين واحدهم عطف على الضمير يرجع وض المضاف اليه للصوص والمالك
لا يتغير مبتدا وخبر والتمثيل على ثلاث اشكال وان كانت الاولى تفهم المستلحق وقد اعتمد
بانه نظما ما شيا من تقدمه الى ذلك **الاولى** اذا اقر ان اقر بالسرقة ثم رجع عن اقراره سقط
عنه الحد وهذه المسامحة بها في غالب كتب المحاب ولذلك سقط الحد للرجوع عن اقراره في الزنا
والكفر **الثانية** لو اقر بالسرقة فجماعه او اثنان ثم رجع واحد سقط الحد عن الجميع
وعلم في الحيط ان الحد سقط عن الرابع بعد ثبوت الشك منها في السرقة سقط عن الجميع
السرقة تنسخ المساواة والله اعلم **الثالثة** المصنف ابلغ من هذا في اقراره بالسرقة ثم قال احدها
هو ما لم يقطعوا عند **الثالثة** ان كان المالك لا يتغير في التلبس لان سقوط الحد للثبوت
وهي احوال صدقة وقد علم هذا الحكم ما قد منه في البيت قبل مكره المسبوط وفي شرح الاسماحي
يرجع رجوعه في حق المالك ولا عن الرجوع في القذف ولا في القصاص لان ذلك محقق العباد

ووقت اقراره في السكوت رجوعه كسما من والعكس يعقوب يذكر

اشتمل البيت على تلبس **الاولى** قال في الحيط ولو قلت الشهادة على اقراره بالسرقة وهو مجزوم
لا يقطع لان التلبس بالعادة كالتبث بالحائنة ولو ثبت اقراره بالمعينة ثم رجع عنه قبل
فكذلك اذا ثبت التلبس وكذا اذا كنت ولم يكذبهم ولم يصدقهم لان السكوت عند الشهادة محال

انكلا

انكار احكام الثانية قال في المسبوط الحوي المستامن في اقراره بالسرقة لم يقطع وهو من الماحل
قول ابي يوسف وان ابي ليلى فانهما يقولان يقطع واحيان وهذا هو المختار اليه **تنبيه** قل
الست غير معرف بالمسبوط مع ما منه من التعقيد الظاهر في الشرط الاول فان المقصود ان السكوت عند
الشهادة على اقراره ان رقبه يبيع القطع والنظم قد اطلق منه الاداء فتمثل المعينة السرقة والمال
واحكم فيما يخلف وقد جاب بتقديم ذكر اقراره في البيت السابق واذا خاله كافا للتبث على التماس منهم انه مثله
مجموعة كون مجزوم عند الشهادة على اقراره ما عاين القطع وليس كذلك ان المالك الشبهة في عدم القطع فان حكم
المستامن ان لا يقطع اذا سرق سوا تبت سرقته ما اقر او بينه عليه او على المعينة وقوله والعكس يعقوب يذكر
يحتل لرجوعه على المالك المادي وعلى الثانية وعلمها وانما المراد انه يعكس الحكم في المستامن فيقطع ولا يضمنه والمال
بين على شرط الاول لا يقطع فلو جعل المستامن في بيته فقال

ولو شهد بان قد اقر سرقة، فيجوز ان يقطع بوقر

والمستامن لم يقطعوا وهو صار، ويعقوب غير العكس فيه يستطرد

لكان اولى وادخ في المراد والحد من الارادة والله اعلم

ولمحد والمجنون معهم بواجب، عليهم فلا طفل ويجوز المالك بقره

الضمير في معهم وطهر للصوص والمالك للتأكد زايده في خبره والمجنون معهم مبتدا وخبر والمال
ولا الطفل معطوف عليه وفي الست مسائل الخمس **الاولى** لو سرق من جماعة ومعهم مجنون
لا يقطعون وللحد لضرره من اواه التلبس **الثانية** لو كان معهم طفل كذلك **الثالثة** لو كان
معهم صبي والخرج للمتاع المتدوق في الليل الاكر يعني السارق فانه لا يقطع كذلك ولم اورد هذا في نختي
بالخصر والمزني لكر ايت في مختصر المحيط للحد لضرره عارضا للنفق فومر سرقوا منهم صبي ومجنون لا يقطع عليهم
وان دلي اخرج للباح كعند ابي حنبل ومحمد كالعبي والمجنون والعاقلة اذا اشركا في القتل لا يحد العاصم
وعلمه وفي الوسيط بان الفعل واحد لم يوجب القطع على الصبي فلم يوجب على الباقي المشبهة ولم يبين
مكوه مذهب الامام ولا يخفى قوله والطفل ولو قال انه طفل كان احسن عندي ولو كان ابني لم يحد
الصنف ولا يقطع والمجنون والطفل معهم عليهم وهذا التكليف صحيح **قصوره** لكان احسن

ولو قال اني سارق اذ اظلم بحسب، وسارق واحد علم فيسبره

الضمير في قوله عليهم طهر في مجزوم للحد وملة الست والخمير والمزني قال ولو قال
دخل ان سارق هذا التوب يرفع العاق والمزنيون وكسر التوب يقطع به ولو قال ان سارق هذا

الثوب ورفع القاذونونها ونصب الثوب لا يقطع والفرق ان كلمة الاول محل على الدقة الماصية
 كانه قال رقت هذا الثوب وفي الثانية على المستقبل كانه قال انما نساه مثاله اذا قيل هذا قابل رد
 معناه انه قد قبله واذا قال هذا قابل ربط معناه انه قد قبله واذا قيل هذا قابل رد معناه انه قد قبله
 انتهى قال المصنف واعمال اسم الفاعل دل على انه يرد به المفعول لا يهل اذا كان عناء الاعلى قول
 الكتابي هشام ثم اورد انه لا يضاف الى المفعول الظاهر اذا كان يعني المضي لا يهل يذهب الكاوي هشام
 فلا فرق ولجاب بانه لما اضيف الى المفعول الظاهر كان استعماله تعني المضي وانما يحذف المفعول
 قلت والقطع المذكور بامر له وعدم رجوعه اما لورج قبل رجوعه كما تقدم وتسمى ان لا يحرك
 في هذا الاطلاق كان القوام لا يفرقون بين المركبة يفرق بين العالم والجاهل اللهم الا ان يقال
 يحمل هذا سده في الحد وفيه بعد والله اعلم

٤٠، **ولاحد في القطاع تابوا أو أحرقوا، ونقص ذوق والافتطروا،**
 حركه هم أخذوا شفعوه الى داود أو ولدور البيت وضم نظره للحد ولما وقع من النطق
 الصغرى ذكر في هذا البيت احكاما للنزاع الكبرى **السف** قال في قطع الطريق الى البلاد
 على ثلاثة اوجه **الح** **هذا** ان تابوا بهم غرتا بيس فانه نعيم علم الحد **الثاني**
 ان تابوا بهم الى الامام وقد تقدم ذلك فانه لا يقيم علم الحد زيد فغرم اليه وطعوا يقتولهم
الثالث ان تابوا فابيس واحكم فيه كالحكم فيمن تقدم امره انتهى **والوجه الثاني والثالث**
 يشير اليها قوله ولما حدث في القطاع تابوا أو أحرقوا **النسب** والحدية تقدم العهد ونقص ذوق
 ويشبه هذا ما اذا أخذوا ولم يقتلوا ولم يأخذوا ولا وقد خرج بعضهم اقتض منه ما فيه العصار
 وأخذ منه الأرض فابيه **الدر** **والناخذ** وأبعد التوبة وقد قتلوا أحدا ما لا وليا أن تآؤا قتلوا
 وان شاء الحق والوجه الاول يشير اليه قوله والافتطروا **راي** **والا** فتابوا فابيس فلو لم يجرأ حتى تقدم
 عنهم يظهر الحد وقبائه عليهم ولم يذكر واحد الشك في التوبة وفي المحيط في حد الزنا لم يقدر
 للمقام تقدم صرح وظاهر الاصول والجامع الصغير يشير الى ستة اشرفا فوقها وفي غير رواية الاصول
 انه شر وعين من ثلاثة ايام وعن الناي جمد نافي ابي حنيفة رحمه الله فلم يبين من وقال هو على راي الامام هذا
 حاصل ما ذكره هنا في فتاوي قاضي خان في حد الشريف لن المقام مقدم شهر مرموم شرب في ظاهر
 الرواية وفي حد الزنا بعد ما تقدم عن الامام انها قد رآه فيه شهر فافوقه قال وعليه الاعتدال انتهى
 قال واعلم انه لا فرق بين ان يكون القتل بعرض او بسيف موضعهم او كلهم الا ان يكون في القطاع صبي

او

او يحضون اذ ذبحهم محرر من المقتول عليه فان كان له وسط عنهم وان كان القتل بالسيف ولو
باسل القتل اخذوا دون الصبي المجنون وقد تعرض المصنف هنا لكيفية قتلهم وحكاية الكلام
والاستدلال بخلافه لانه ليس من مآيل الكتاب **باب** في الوسيط عشرة قطعوا
الطريق وفيهم امرأة قتلت المرأة القتلى فقتلت واخذت المال يقتل الرجال دون المرأة
عند ابي يوسف وقال ابو ذر عنهم الحد لانه لم يوجد من الرجال القتل واخذ المال فاستمع و
الحد عليهم وقتل المرأة واخذها المال يستلزم بظاهر الرجال وفوتهم فاوردت شبهه في در
الحد عنها والله اعلم بالصواب

فصل في كتاب السير

السير جمع سيرة وهي الفعلة في السير وقد يجاد به السنة والطريقة ومنها يسير
الاباء ويقال له مع الغزاة في الاصطار ومع العداة والكفارة ومناسبة السير للحد
والان كلامنا حسي بمعنى في غيره وما ذكي الغير بفضل المأمورية وكان المقصود منها اخلا العالم
بالعاصي والقائد ويشتملان ايضا على معاني وعقوبة ولكن الحد ودخامه بالملين فالبا والسير
بالكافين فظهر وجه تقدم الحد ودعيلها والله اعلم

ولوان العتيوبه محمد متبادينه في الدين ابراهيم

الصبر في بحر وتبديله ويعبر عابدا على لقطعية، والعصية طائفة من اليهود تسبوا الي
 اليهودي الاصماني وهم من بني اليهود تقولون بخصوص من سأله نبيا محمد صلى الله عليه وسلم في
 العرب فقط ولم يسم عنك لك الايمان به موافقتهم على عصيته وقد اخبر صل الله عليه وسلم انه
 رسول الى كافة الخلق واعلم ان المؤلف ذكر في شرحه ان في بيته هذا ثلاث مناسبات **الاول**
 لو اذن الكافر في غير وقت الصلاة صار به مسلما ولو ارتد بعد ذلك كان كافرا وترب
 عنه مكره في فتاوي الظهيرية والتمه هكذا اطلق وهو مخالف لما في التلم حيث قد بعد
 العسوية ثم نقل عن الغاية في فصل الاذان الكافر اذا اذن ان كان عند دخول وقت الصلاة
 يصير مسلما وفي غير وقت الصلوة لا يصير مسلما انه تنزيه ونقل عن روضة البردوي
 نحو ثم نقل عن التمه تفرق محمد رحمه الله عن المؤلف اليهود انه كان يؤذن في المسجد
 نصه مسلما فان الاول مشعر بالامان دون الثاني ثم نقل عن قاضي خان عن الامام
 قال صلى الله عليه وسلم لو اذن في المسجد ثم فزع فاعلى السجدة عن النوى انه لو قيل له قل كما وكلا

الفرق عيسوي كان او غير فكيف يحبه العيسوية وكلام الاحباب فيه التصريح بان الذي بين ظاهري
الذي في العيسوية طائفة من اليهود اللهم الا ان يقال ويدخل فيهم من قال بقولهم من سار الملك واما
تخصيص مسألة التأذين في غير الوقت كالعيسوية ومن في حكمهم فظاهر لما انه من قسم الاقوال
لا الافعال ومياد هذا على ان هو الذي وجب للمولف التقييد بعير العيسوية والفرق بينهما
قد صار نظام وهدى في المتقن واذا صلي في جماعة او اقرانه صلى في جماعة او اذن في بعض
المسجد حكم بالسلامة وكذا الوفا انما بعقته بحقيقة الصلاة جماعة بخلاف الصلاة وحده
لانه لا يخفى من بشر لقننا وفي تعليقه ما نرى شك الى انه لو حصل فعلا مختصا بشرا لكان من
اسلاما فان العيسوي لا يقول به ولو قال به لكان من مختصا بشرا لكان من الكاشاني
في كتابه الذي صنفه في الفاظ الكفر بذلك فقال في الفصل العاشر ان الكافر اذا اتي بما يدل
على اسلامه بان اتي بما يخص بشرا مع الاسلام بصفة الحال فقد باحسب ان في التفرع حكم
ما يصح به العيسوي وغيره من الفاظهم وكما تقدم من الردع ثم قال فان لم يشهد للمسلم
او شهد المناسك ولم يلب لم يكن مسلما لان العباد لم تكن ولا بد من وجود العباد على
اجل الوجوه ليطهر الاختصاص من الشرع وحيث شهد هذا في المطر في مطابقة نطقه
لما نقل في شرحه وقد علمت ما قد مناه انه ذكر في التلميم خمسة امور وقال في الشرح ان
الضبط في اليه يعود على غير العيسوية يعني في الست الذي قبله والذي ذكر في
النظم ايج والصلاة والركعة والطواف والتلبية واتي في الركعة باو وفي الباقي
بالواو فان قلنا انها معني لان كل واحد من الامور المذكورة وحده يكون اسلاميا
وقضية عدتها في الشرح بنفسه يرد عليه انه لم يقل احدا بان التلبية وحده هو الاسلام
ولا الطواف وحده اسلام وان قلنا انها معني وقواعد يولي وفيه اجمع جميع الكلام
عن اسلامية على انه لم ينقل ذلك لكن رأت في قضاوي الزاير طواف وتحي كما يطوفون
للمسجد حارسا ولما في التلبية كما ذكر في غيرها وفي المتقن ولو احرمت وتلى هذا المناسك
كان مسلما وزي لم يشهد المناسك او شهد المناسك لم يلب لم يكن مسلما في
البيت حزان لا يخفى ويظهر على ضعف الاسلام لمعة تقييل الى ان الصحيح انه
لا يكون اسلاميا وقد علمت ما فيه على اني لم اقف لهم في الصور على كلام سوي كما
تقدم عن قضاوي قاضي خان وهو ظاهر لانه ليس بما يختص بالمال وقد يطلق

صومهم ايام رمضان وكذا الركاة لم اقف عليها الا انها نقلت عن صاحب الفوائد والمنقول في غلب التمسك
ما قد مناه وذكر في البراري ان ما يصير به مسلما بحدوده عند سماع اية التجدد وهذا لم يذكره المؤلف
واسه اعلم **وان يجمع اسري انك فقد نواه رجالا وجمالا وذو العلم اخر واه**
مسألة الست من القينة من زلفتاوي العصر وايضا قد قال اراد في دار الحرب ليرتدي اساري
وفهم رجال ونساء وعلما وجمالا فالاولى ان يرتدي الرجال حتى لا يصيروا اعداءا لجنابنا والجمالا بحافظة على
اعلانهم قال المؤلف قال الرازي رحمه الله حوايه ان كان منصوصا عن السفن فسموا طاعة والافقضية
الدليل ان يكون شرا السنون اولى صيانة لا يباع المملوك والعلما احترام العلم وعلمه المؤلف بان
جمال الرجال ابعد عن الردة من النساء لتقص عقلهن ودينهن فعلى قول لي جامد يقدم على الرجال
مع ما فيه من تقليل الرازي ومع ما علل به العلم لم يستصاه برأيهم ولا اعتماد على قولهم ومؤثرهم
واما الجمال فان اسمها على الاسلام فان لم يكن نواغيا للمسلمين فلا يصون عليهم بالاختيار وان ارتدوا
فقد لحقوا بهم **قلت** وفي قضاوي حافظ الدين البراري واذا العلم وقار وجاهل الى دار الحرب
فارد رجل فداها من ماله ما يفي بالحدود نفدي الغاوي والجاهل لانه لو ترك ما يفتقر عن دينه ويكون
حريبا لجنابنا والعالم ما هو على دينه فلا يخاف على ماله ويرى ان يكون سبي الهداية طائفة كالحاكمي في علم الاسر
فاهتدي طائفة وحده الى بلاد المسلمين وبعض المتأخرين من علماء حوزة انقادوا الى تقدم العلم
في الفتاة لشدة والمادة تقدم على الرجل قال في الفتاوي ما خير العالم لفضله لانه لا يقد على دونه
عنه ولجاهل تخدع **ثم** **ومر في اخذ المال واغزو ما نوى** **ثم** **صله قال في قضايب**
من **بمستد** **قال** **صلته** **وخذ** **واحد** **على** **القول** **قال** **المال** **بمستد** **بان** **يصير** **للمحرم** **والمسكة** **من**
التحريم **والزبد** **قال** **لو** **دفع** **نحو** **الحرم** **الى** **نحو** **الفاء** **قال** **خذ** **من** **الا** **فقد** **اغزها** **ولم** **ينوب** **الدفع** **الصلاة**
فانها **تصير** **قضايا** **في** **دمنة** **وليس** **في** **كلامه** **ما** **يقضي** **الذمة** **ولا** **الصدقة** **والاصل** **في** **قصر** **المال** **ان** **يكون**
مضوقا **قال** **ورايها** **في** **النهاية** **مع** **حكاية** **اخرى** **من** **جنسها** **وشد** **عني** **كانها** **قلت** **وفي** **عنه** **التحريم** **وقد**
ومن **قال** **في** **الرواية** **التي** **يعملها** **يكفر** **قالوا** **الشيخ** **المحمدي**
الدينار القنع وقوله لتجاهل في موضع نصت معول القول الاول قال حوزة المسئلة ما لو قال شخص
والدنيا اجها واريد بذلك الاستحسان بالنبي صلى الله عليه وسلم والاختصار فيه فانه يكفر لما صح ان النبي صلى الله عليه وسلم
ولم كان يتبع الدنيا هكذا قال ثم حكى عن الظاهر عن ابو يوسف انه كان جالسا مع هارون الرشيد على المائدة
فدوى عن النبي صلى الله عليه وسلم حوايه انه كان يبالغ في الغرغ فقال حاجب من حوايه اما انك لا الجبة فقال ابو يوسف

بأمر المؤمنين قد كفران فاسموا مسلم والماض بعنفه فنام واستغفر حتى أضر العنق **واذ قد علمت ذلك فآتت**
على المشركين الفناوي الظن وفي طوقاني رايها في الحبس والمزيد ايضا والله اعلم **قلت** قد ذكر
الراز من قبله الى يوسف ثم قال وهذا محمول على انه على سبيل الاستحفاف وفي كتاب التراهيب من الحبس في
سجل قال الحب الفزع اما ان اراد لما كان يحبه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال له من اصابه فالاول
كفره استغفر رسول الله صلى الله عليه وسلم والثاني لم يستغف **ام** وفي الدرر ولو قال لجل مع غيره كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يحسب كذا ان قال مثلا كان يحب الفزع فقال ذلك الغير اما احبه بكفر هكذا في
اي نصف نصا وبعض الماخر **قالوا** ذلك على وجه الامانة كذا انتهى **قلت** علم هذا عدم الخصومة بالفزع بل كذا
كان محصل العلم على علم واما اقلية من تصدق الامانة مالم يظهر في حجة كانه حث ما وجبت الامانة كذا سواء في
هذه السلسلة والاشياء كلها او غير ذلك من انواع الكلام وغيره نعم لو علم انه فيه امانة واستحفاف
ما كان حبه صلى الله عليه وسلم لم يتعد ذلك وكان حسنا لان الكلام قد يكون كذلك وقد يكون ان يكون رخصته
او انه لا يوافق مزاجه فيحصل له الضرر بالكلية سيما وقد صرح بان الاستحفاف بالسنة كذا في غير موضع فاما ما
فدفع عن ثم قال في الدجعة اذا قال لعنه سواك فانه سنة فقال لا افضل انك
اصلا بكفر وقد نظمت في مثل كثير وقوعة محدودة فقلت

ولو قال سواك سنة فان قال لا كفر ان كان ينكر
اللام في قوله سنة تقبله اي لاجل السنة قيل لم ذا الاطمار سنة قال لا افضل وان كان سنة
اقول هذا الجري في سنة نصر الشارب وقال في آخر الكلام في الحاصل اما اذا استخف منه او حدث من
احابه من احاديثه عليه السلام كذا وتحت هذا الاصل فروع كثيرة فذكر في الفتاوى نظمة فقلت
كذا اقلتم طفر لو قيل وان كان **هو السنة المنقول في الكتب**
يكفر سني للمحرمات وهذا البيت الثاني يشتمل على الجاهل الذي يحوي عليه الفروع وفي الفصول العادية
دعيل قال لا خير لخلق راسك واقلم اطفاك فان هذا سنة النبي صلى الله عليه وسلم فقال ذلك الرجل ان فعل
ولكن سنة فهذا كذا ما قال لك على سبيل الامانة والرد وكذا في تبارك خصوصاً في سنة هي معروفة
وتبينها التوازن كالوكان مخوف

وقيل له ما تنقيس قال **كذا اما تخاف الله بالنبي بكفر**
منكنا الله من القسمة ومن للعبالي وقال قيل له لا تنقيس الله او تخاف الله قال لا كذا وفيه خبان
معناه اراد ان يضرب غيره فقال له ذلك العير لا تخاف الله قال لا ولا وي عن جده انه سئل عن ذلك قال

لا يكفر به لانه يقول التقوى فيما افعل وان كان رآه على عصية فقال له اما تخاف الله فقال لا يصير
كافرا ولا يمكنه التاويل كذا اذا قيل لرجل لا تخشى الله فقال في حالة الغضب لا يصير كافرا وفي العادة
والعقب هذا قيل ينبغي ان يقال ما اراد بقوله **لا** ان اراد به نفي الخوف بكفر فان اراد به شيئا اخر
لا يكفر فقول الناجم بالنبي بكفر على هذا ويكون التكفير جنس في موضع اتفاق ويوجد مفهومه
انه اذا لم رد النبي بكفر وقال في خان قيل ما قد ناه فاعلمه طالب المشاجرة بين النبي وبين الله اما
تخاف الله واقية فقلت الملة محبة له لا اخافة ولا اقية قال ابو بكر محمد الغضائري كان يجاها
بذلك على معصيته طاهر فاحسنة بهذا ارتدت والحياد ما واثبت منه وان كان امره لا يخاف فيه لم
لا يكفر الا ان يريد به الاستحفاف فيشترط من وجها **قلت** وفي فصول العادة سئل عن كرم
عن كرم لامة حال المعاشة لها على الصلوات اما تخاف الله فقالت لا ينبغي لي ان تكفر بهذا القدر وان
للاظهار من ادعاه حرك لا تخاف الله تعالى حتى يخوف والام لا تخاف الله تعالى كرم طهر ولا تكفر فانه لا
اذا كنت الفاهة على مع الاستحفاف ولا تنكر هذا الخلف ما سبق لان ترك الصلاة معصية فعلى ما سبق
والعلم **وهو محار حلال الله من شربهم** **وتكفرهم** **بالحمل في الشرب** **يذكر**

منه البيت من الغنم رقم للقاضي عبد الجبار وقال قال عند الشرب المحرم بكفر لان حركه لاجل الشرب
في حط من كرم احبنا الله لوسمي عند الشرب لاجله بكفر ولو سمي عند فعل الزنا فذلك وعلى هذا القول
محرم وفعل من القسمة قال لا حسنة يلقى الربا الله كذا انتهى **قلت** ما ذكر الشيخ عن حنيفة
منقول قال في الراي شرب المحرم قال ليسم الله او قال ذلك عند الزنا او عند كل المحرم او القطوع محرم
او عند اخذ الكيس للزنا كذا استخف باسم الله وعلى هذا قال شيخنا في حوازم الكمال والوزان
بقوله العبد في معارفه يقول ولحد لسم الله واحد كذا يقول كذا كل من يقتصر على بوله لسم الله بكفر
وان قال عند الفزع المحرم لا يكفر عند بعض المشايخ لان حركه وقع على الخلاص من المحرم وقيل بكفره بانه وقع
على اتحاد المحرم فان نوى قتال على نفسه ولم يشرب ثم بكفر لما ذكره من بعض الاحتمال الذي لا يلزمه
الكفر انتهى وهذا يقتضي ان المشايخ المنطوية منها خلاص من الاتفاق على التوبة السقيمة اوله ولولكي ليعمل
بحكم فينبغي ان يقيس النظم به لك ويضم لا يتبدل وقد فعلت ذلك فقلت

وقد قيل لا والبعض نظرية **وتسميه عند الحرام بكفر**
قولك وتسميه مبتدأ خبر بكفر اي التسمية قال في العادة حتى الامام المعروف بالمسلي
عن شيخنا ان من اكل طعاما محرما وقال عند اكله لسم الله بكفر لا سيما ما دل الله تعالى

٩٠ ومن دفع المال لحرام لسايله فكفر اذا برجوابه لرجح بوجوبه
 ولو علم العترة قد علم له ولمن من اعطى فلا يشك في قراءته
 الشراء بالسابل هذا الفقه المستعطي مسئلة البيت من الظهيرة رجل دفع الى فقير من الحرام شيئا برجوابه الثواب فكفر ولو علم الفقير بذلك فدعا له فادخل المعطي كراهة
 قال المؤلف وسبق لرجح كراهة لو كان المؤمن اجنبيا غير المعطي والظاهر وكثير الناس عنه غافلون ومن اجهل فيه واقفون **قلت** وفي كتاب التلخيص كراهة كراهة
 بعد سله استخلا الخ وعلا فانه استحل الحرام المعطي وقال فاعلم بذلك ان سله النكاح
 ايضا محمول على اذا انصدق بالحرام المعطي اما اذا اتصدق انسان بانه وادفع بانه
 وخطبه لم يصدق به لا يكفر به قبل اذا الضان وان كان حراما للمنفك لكنه ليس بحرام لعينه
 بالقطع ثم استدله على هذا قول الامام كراهة يري الخلط استدلالا والله اعلم قال
 وقد وقع في ديارنا ان الساطع ينعون على العلماء المشايخ مال الكيس ويدعونهم ان يأخذوا
 بعينه من سله او معايد بعينه بلا خلط ولا تغيب حال الاخذ والمعطي معلوم يعني اذا كان
 الاخذ عالما به ان قد نفل هو بل كآب الركاة ما يلحقه الا عونه من القول طالما كماله
 ماله وبالمطلوم اخر يصير ملكا له وينقطع حوله وان فلا يكون اخذ عند حرام محض لا ينعون
 كالباح الانتفاع به قبل اذا الدليل من الصحيح من المذهب
وقد كرهوا في حلال بقول الامام جلاله والحرمان اخبره
 صكون الممانه لو دفع شخص الى شخص مسلم شيئا وقال له كل هذا الحلال وهذا حلالا
 فقال لا اكله والحرمان احب الي فانه يكفر قال في الفتاوى الظهيره ولو قال كل من الحلال
 مع الحرام احب الي فكفر انتهى **قلت** عرق في حرام رجل قال اني احتاج الى كره الحرام
 والمال الحلال والدار عندتي ثوبا ما يحكم بكفره وفوق المصنف بان هذا محتمل التناول
 خلاف الاول لانه يرد بالتسوية في التوصل بها الى الغرض وفي كون كل منهما رزقا كما
 هو رأي اهل السنة قال محمد بن حنبل **قوله** من عاقب من عاقب من عاقب من عاقب
 الراوي وها في عمرها ايضا قال استحل الحرام حاله احب كره ولا يستحل له الاستئجار
 لا لكنه يندع ويصل في استعماله متافلا فان النهي للشرية لا يكفر ولا يستحل مع اعتقاد
 الحرمة يكفر والشرعية الى التكفير مطلقا وفي النسخ استخلا مال احب ليس

٩١ يكفر الا ترى لرجاءه الزرع الثاني لوقوع في حال الحرام عليها الاول والثاني طعن لا يطعن بها ما فطحي
 امراته حاله احب ما والظاهر منها لا تحت الا ان يري ذلك وقد نطعها في بيتين نفل **قلت**
محلل وطى الحرام كراهة **قوله** في تحريمه البعض **محلل**
واطلق منعها بعضهم ثم يدعون انه مثل الاستبراء وهو المحذور
 الصغرى في تحريمه التحليل وطى الحرام يعني اذا لم يقع التناول في الهوى بل قال بانه التحريم بحصة البعض
 المتكبر المأذون والضمير في التحليل والوطى في الحرام مثل الاستبراء اي مثل قولهم اعتقاد دخول الوطى
 في هذه الاستبراء **قوله** ويطلق للذي يركب الفلانة وليس له منع البناء **قلت**
مسئله الستم الذخيرة **الاولى** اهل الذمة لا ينعون بركوب البخل لانه يتبعه الحرام
قلت اما لا ينعون عن ذلك اذا كان لا ينفك مع حاله مبنية على الموضع في الذمة في بعض
 كلامه لم يباح لهم ركوب البخل اذا كان فيه الغزو والشر فانه على به من غير ركوب البخل لانه من
 باب العز والشر وكما كان من غير الغزو والشر فان اهل الذمة ينعون عنه كراهة اهل الصغار انتهى
 وفي هذا الموضع يعرف احكام كره في غش على خلاف الامان والعصور **الثانية** انهم ينعون
 من التلويح في بناءهم على المسلمين قال والمثلة معروفة منقولة ونقل هذا عن الفوائد ثم قال
 اقول فنقل عن قاضي خان فان ائتممت ببيعة او كنيسة فركب يسهم القديمة فله ان يجرها
 في ذلك الموضع كما كانت وان قالوا نحن نجرها من هذا الموضع الى موضع اخر لم يكن له ذلك بل يجرها
 في ذلك الموضع كما كانت على قدر البناء الاول ونعم عن الريان عن الكنية الامام انتهى **ثم استدرك**
 الحديث الاسلام لعلوا ولا يعلى عليه **قلت** ما نقله عن قاضي خان كاشفت ما ادعاه مجاوز
 الفرق بانه اما يقع من الزيادة في الكفاية في موضع الكفر بخلاف البيوت وقد علوا حرمه البناء
 لها فان القصد من البناء المعصية ولا يلهي من القياس عليه الدورانه اذا كانت له دار على البخل
 دور المسلمين فانه يشبه ان يعيدها الى دور المسلمين علما كانت وهو ممنوع من ذلك على ما
 سألني فقلته ثم انه نقل عن بعض العلماء انه ذهب الى عدم جواز المساواة ايضا مستدلا
 بالحديث السابق ويقع دلالة على ذلك بان المساواة ليست باستقلاله وقع قياسه
 على المنع من المساواة في الذي والملبس فانه يجوز ان يلبس اهل الذمة على دار المسلمين
 وسكنها اذا ملكها كذلك ما لم ينفذ فانه لا يعيدها وانما منعوا عما ذكره لما فيه من
 التلبس بالمسلمين والحق عن ذلك وارادوا الكتاب ما خذوا عليه من خلافه انتهى **قلت**

وفي الكلام اشعار ظاهر بمنع من انشاء البناء على بناء الملبس ويؤخذ عدم المساواة
من القياس على القبيح وما ذكره فارقام جواز انشاء داره للعالمه وسكانها لا يدل
على جواز احداث ذلك كانه يغتفر في النقاء ما لا يغتفر في الابتناء وهو ما مورفيا عن
في شأنه كله وهذا عنه فلا يكون له المساواة للملبس في البناء الذي يحدثه قاطع والسد
وما خسر الاصحاب كراهة ولكن عند الثلاثة لحظ
الحضر المنع قال وصورة المسئلة ان اصحابنا اجمع اتفقوا على انه يجوز للكافر
ان يدخل مكة ولم يمنع من ذلك احد منهم وقال الثلاثة مالك والشافعي في اهل حرمهم
للمنع منع ثم قال في الطرسوسي صاحب الفتاوى نظم في بيتين من كتاب الكراهية ان الكافر
يمنع من دخول مكة المشرفة حيا كان وميتا وليس هذا ناسا في المدينة المشرفة ونقله في الشرح عن
الغاية شرح الهداية وصورة ما نقل عنه انه قال في اخراج الوجه الرابع والثلاثون
بمنع الكافر من دخول مكة مضافا كان او مازا عند الجمهور وانفقوا على منع الاستيطان بالانحلال
المدينة ولا يدفن بها مشركا **قوله** قال واعلم ان الذي نقله لا يدل على ان مذهب الاصحاب
كذلك قال هذا فيهم وقع لصاحب الفتاوى وعلة ما كتبه الاصحاب كلها ناطقة بالجمهور
والمسئلة في الجمع وشرحه في الفتاوى في الوافي في شرحه قال وفي كلام صاحب الغاية ما يعبر
بالاقتناع على عدم الاستيطان بمكة في بياني الفرق بين الاستيطان والدخول وكذا ذكره
صاحب المغني من كتابه عن الاصحاب ولما وقف عليها في كتاب الصحاح قال في محتمل ان
يكون مراد صاحب الغاية بالاتفاق اتفاق الجمهور وهو الثلاثة كما مر والله اعلم **قوله**
قوله اما ما ذكره من الوهم الذي زعم وقوعه للطرسوسي والعقل فليس كذلك
ففي الدخول بعد من نقله عن ابيه لا يدل دخول الكافر المسجد الحرام فيجب ان يعلم
ان اهل الذمة لا يمنعون من الدخول في سائر المساجد سوى المسجد الحرام عند علمائنا
رحمهم الله ومن المنع قول محمد الاخر وجهه قوله تعالى انا المذبحون بحسن ولا تقربوا
المسجد الحرام بعد ما هو هذا **قوله** اي بعد علم الفقه فقد خصل المسجد الحرام بالذمة عن الدخول
فيه فبذلك على معرفة الدخول في المسجد الحرام وعلى اقتصار الحرمة على ما اخذ في وجهه وهو
الاخر وذكر الجواب عن التعليق بالآية من ثلاث وجوه **قوله** الجواب الثالث ما حكي
عن العقيلة بحق الكاتبين المراد من المسجد الحرام الدخول الحرام لا المسجد عينه والمجد

الحرم

الحرم يدرك ويراد به الحرم قال الله تعالى في هم الذين كفروا وصدوا عن المسجد الحرام والمراد
هو الحرم فان الكفار منعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن دخول الحرم ومكة لما عن دخول المسجد
الحرام عينه فكان تأويل الآية انهم يمتنعون من توطينهم في الحرم بعد طم الفخ كما كانوا يوطنون
قبل الفخ كبر لا يجمع في حرم القرب دينا في كانه نطق به الحديث وقال صاحب الفتاوى بالمراد من الآية
المنع عن دخول مكة لا عن دخول المسجد الحرام وفي آخر الآية ما يدل عليه **قوله** قال الله تعالى في آخر الآية وفي
وان ختم عليه فسوف يغيبكم الله من فضله ولو كان المنع من الدخول عنه في المسجد لا عن دخول مكة كما
لا يخافون الجبل لا يهدمون مكة ويخربون فيها **قوله** وفي آياتنا انزلت هذه الآية قال للمؤمن انهم كانوا
بالبرق يتبايعون لان تقطع المتاحرون ونضوا العيش في نزل الله تعالى وان ختم عليه الله فهذا ما ذكره
في كتاب الاستحسان وذكر قبله في كتاب السير معنى كونه عمارته بعد دخول ابي قحافة للحسن فلكا صلا ان
على قول علمائنا لا يمنعون من الدخول في سائر المساجد سوى المسجد الحرام وهل يمنعون من الدخول
في المسجد الحرام ذكر في السير الكبير المنع وفي الجامع الصغير **قوله** وهذا ذكره الكرخي في مختصره **قوله**
ما ذكره في الجامع الصغير قول الطاهر والي يوسف ومحمد الاول ما ذكره في السير قول محمد الاخر ان السير الكبير
اخر مصنف صفه في الفقه والظاهر انه ما ورد فيه ما استقر عليه الحال من قوله ثم ذكر بعد ما تقدمه فظهر لك
لك بهذا ان المسئلة في كتب الاصحاب وان القابل بذلك لعلم الله ان يوسف والمنازدي رحمهم الله وكاؤهم
للطرسوسي واقتل وكان لاطلاعي من غير اطلاع غيره **قوله** اما ما ذكره من مسئلة الاستيطان فانه لو وقف عليها في كلام الاصحاب
اعبر عن الاول فانه وان كان في فوائدها اشارة اليها لكن قال في الجزء ايضا بعد ذكره جواز منع الجمهور
ولبناء البع والكنايس في ارض العرب ونحو ذلك لان هذه المسئلة ينبغي ان تكون في ارض العرب والاهل الذمة
لا يمتنعون من السكن في ارض العرب قال في شرح السير الكبير كرامة رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه موضع
ومشناه والى ذلك اشار بقوله لا يجمع دساك في ارض العرب الحديث **قوله** في الاخير ما ظهر في
شرحه **قوله** وهذا ما مر في منعه من الاستيطان فبذلك لا ابا ان ارض العرب ونقله
باطها وشرقه صلى الله عليه وسلم بقضيه بل هو في وينا في ما هو اوضح منه **قوله** قال ابو جعفر في
ارض العرب ليجازي بينهما ثم خرج الى بلاده لا يمنع ذلك وانما منع من ليطيل المكث فيها حتى تحضرها
مسكنا وفي شرح السير الكبير بعد ذلك ما ذكره قال في حيا اذا اراد رجل من اهل الذمة ان يدخل ارض
العرب مثل مكة والمدينة والطائف والرياء وادي القري فانه منع من ذلك لان هذه ارض
ارض العرب وقد بينا ان ارض العرب مرعسة الى مكة طولا وزحوا انهم الى اقصى حرمها

ولا كفر من يكافر وهو مسلم وبماها انما وقالوا بعذر

[illegible]

كَمْ قَالَ لَا أَقْبَلُ مِنْ يَدَيْ شَيْءٍ فَعَامِدٌ لَوْ أَنَّهُ دَاكُ الشَّفِيعِ الْمَطْمُورِ

الشبهة راجع الى عموم الكفر مع وجوب التقدير والمعاد بالشفيع سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
والمنع من القسمة قال في رد المحتار المسمى بالرحماني قيل لو قال لا قبل تقاعة النبي صلى الله عليه وسلم في المدة فليد
اقلها منك بغير انما يجب على الامهاله وترا حقة قال في كلا صلح القسمة اشار الى ضعف عدم
التكفير عنه في هذه بقية **فصل** وهذا قول صحيح فقد تقر بان كفاية تنعيم النبي صلى الله عليه وسلم
او استحقاقه او احاشه يكون كفايا قال وجد في الكلام ما يفهم **فصل** في الخلاف في انه بغير وان لم يكن يوجد في
احلاق هذا الطلوع خونية في حق صل الله عليه وسلم وقد كفر ساجنا فما هو دون هذا وسمى انما ياتي

١٢٠

٩٢
بهذا القول وليشد على من وقع فيه غاية التشديد من الرض والخير والتمكين من الرضا.

ومن لعن الشيخ اوس كافر، ومن قال لا ابدى الخوايا كافر،

الشيخان أبو بكر وعمر رضي الله عنهما وفي البيهقي مسندان من الخلاصة **الاول** قال
الرافضي اذا سمع الشيخين ولعنهما كافرا وان كان بفضل عليا على ان يكون كافرا الكوفة مبتدع
الثانية قال والمشيبه مبتدع وان اراد باليد الواحد فهو كافرا والبدعة كبير انتهى
قلت مقتضا ان مرتكب الكفر مبتدع وقد صرح البرازي بان من قال لنزل الله جسمه كالانسان
مبتدع ولا يظن ان من هذا وما قد مرنا في هذا اطلاق الجسم عن المشيبه وذلك فيه الخمس
والمشيبه وامانته عليها لا يظن التدافع بين القولين وفي فتاوى البرازي يجب القارن الكسايه
في اطلاعتهم البدل على الله سبحانه وتعالى **فروع** في النزاهة من انكر خلافا لمكر رضي الله عنه
فهو كافر في الصحيح ومنكر خلافا لعمر رضي الله عنه كافر في الاصح وقد تطلت ذلك فونيت فقلت
وهو صحيح ككفر خلافا لثعلبي وفي القاروق ذلك الاظهر

و صححتمكم خلافة آل شيبان وفي الفاروق ذلك الاظهر

وَأَشْرَفَ الْبَيْتَ لِيُفَصِّحَ وَأَخْرَجَهُ الْأَوَّلَ الْأَمْرَ مِنَ الْغَيْبِ وَالْمَرَادُ بِهِ أَنْ يُوَكِّلَ الصَّدِّيقَ رَضِيَ اللَّهُ
وَالْعَادُوقُ هُوَ عَمْرٍو أَخْطَأَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلَا يَدُورُ الْبَيْتُ إِلَّا بِتَسْمِيلِ هُزْمِ الظَّاهِرِ وَالْمَرَادُ بِالظَّاهِرِ
مِنْ الْقَوْلَيْنِ وَفِي الْمَقَامِ إِشَارَةٌ إِلَى تَبَعْرُجِهِ فِي قَوْلِ الْبَوَايِرِ وَالْمَعْنَى وَالْمَثَانِ ذَلِكَ لِأَنَّ التَّكْفِيرَ
وَقَالَ الْكَاسَانِيُّ وَمَنْ أَمَرَ إِمَامَهُ أَنْ يَكْفُرَ بِكَافِرٍ وَقَالَ بَعْضُهُمْ هُوَ مُتَّبِعٌ فَضَالٌ وَلَيْسَ بِكَافِرٍ
وَالْبَيْتُ كَافِرٌ وَكَذَلِكَ مَنْ أَمَرَ حَلَفَهُ أَنْ يَكْفُرَ بِهِ فِي أَحَدِ الْأَمْوَالِ لَمْ يَكُنْ مُتَّبِعًا وَمَا اسْتَحْتَمَلَهُ تَوَكُّفُ
هَذَا أَيْمَا تَشْتَمِلُ عَلَى فُرُوعٍ ذَكَرْتُ فِي هَذَا الْبَابِ هِيَ مِنَ الْغُرَبِ الْكَفَيْتَةِ فَتَكُنْ مُسْتَعْمَالًا لِلْمَلَأِ الْوَهَابِ
وَيَا حَاطِرَ يَا بَاطِلَ لَسْ قَوْلُ لِمَا عَنِ اللَّهِ كُنْ رَاحِقًا قُتِلُوا وَتَحْبَرُوا،

وَيَا حَاطِرَ بَانَاظِ لَسْ قَوْلُهُمْ أَنَّهُ كَفَرٌ أَحَقُّقُوا وَخُذُوا

فالتصديق قولها يا باحاط يا باطور **و** في حقا و يحرموا للعالم ان يتنازله الست من فتاوى
البراري قال بعد ان نقل عن ابي بصير الذي كلاما ما الفارسيه دل على ان هذا ان ما تواتر في سائر
ادرجان ان قوله الله تعالى يا باحاط يا باطور **ك** في صحيح فان الحضور معنى العلم شامع وما يكون
من مخوى تلامه الا هو و باهم والنظر معنى الرواية التي تعلم ان الله **ي** قد ددد فيكون المعنى بان الله من
يري فلا يكون كذا **و** ان لم يصح قوله قال ان الله بكل ان بالعلم كما عرفت في علم الكلام انتهى **هـ**

میری فلاکون کماؤ ان لوہے کو ارفا ان لہ بکل ان بالعم و اعز فی علم الکلام انتی

بدر ولس ديوانه كز بعضهم و صح ان كز وهو المحذور

مسئله المستغنى الزاوي ايضا فالعقب المسألة الاولى وقد استعاض اعصابي برأيتي شروان ان من

قال ذو ريش درويش ان بكرا لان معناه جميع الاشياء مباحة فلو لم ان يدخل فيه بالاجور مباحة
فيكون بيع الحرام وانه كفر وهذا باطل فان معناه مسكنة المساكن او فقرا الفقراء كما رسمنا
بمسكنة المساكن او فقرا الفقراء او دلالة فيه فقط على ذكر ما جاز شيئا فضلا عن
اماحة المساكن والذين ادعى انه لازمة فاللازمة ملازمة وجودية مثل ملازمة استغنى عن الدنيا بالخروج
فلو نوى استغنى فلا ملازمة باعتبار ان الملازمة اللغوية والعقلية والعادية صيغية وان
سلم انه يدل على البرابحة بل جدي الدلالات فاستنصرنا في هذا المقام كما لو ان كل حل عليه
هراف انه على الطعام والشراب في اصل الاستعمال وقالوا في قوله واوتيت من كل شيء ولما عرث
عظيم واستقر ايضا انه اذا قال حصلت كل ما اعد كلما انه طلاق ثلاث معلق وهذا ايضا
باطل في هذه بيانات العوا ولا ينهاه لها والله اعلم

ومن قول شيبه بعض بكفرة ونحوه عليه الكفر بعض بكفرة

مسألة هذا الت في خطي قديما ومقهورا الذي شيخ الاسلام عزمه ورايتها منقولة
والان شذني عنها وانظرت بها الى الله تعالى عز وجل وتبين لي ما جزمه متيقنا انها منقولة لاشبهه عني
فيه ولعل فيها انه طلب شي به والله تعالى عني عن كل شيء والكل منقور ونحتاج اليه ويتبع ان
يخرج منها عدم التكفير لان لها ما لا ينافي ان يقول اردت طلب شي اكره الله تعالى ولعله علم

ومن شغل الرقص قالوا بكفرة وسبها اذا بالدف ينوا ويرمز

مسألة الت ايضا في فتاوي البزازي قال ومن ذهب الى الغزو وفاته ملاه فقدمه تكسبها به
كبره كداعي النج الوادي ما طمك غفاته ملاه مثل هذا الحضور يسمى به حضور عند اعتاد للمسكرين
قالا ولاجل حجة شيطان يستهزأ به فلان او باي فلان او باجي فلان وعرضه لسماع اساء
الدف والمزمار واللعب بالرقص والديا حذبه او كما ان مري يحيي اخراج لهم عجيلا
جدا الى خوار وقد تقل صاحب الهداية فيها ان المعنى للناس انما لا تقبل شادته
لانه يحجبهم عن كبره والفرط على الرغنا وضرب القصب والرقص حرام بالجماع
عند مالك والثاني في موضع من سيد الطائفة شيخ سيدكم لعمري
صحيح حرمته وراى مورخ الامام سدي جلال الملل والدين اللزالي رحمه الله
لم يستغل هذا الرقص كافر ولما علم ان حرمته بالاجماع لو كان بكفرة مستحالة في الشخ
الخنثري في كشافه كلمات منها تقوم بها طهرم الطامة الكبرى ولصاحبها الهابة

والله

والامام المجتهد ايضا اشهد من ذلك انتهى وقد اكتفيت بهذا عن نقل كلامه من اشار اليه

- ومن لوى قال طمس سافرة بحود حول ثم بعض بكفرة
- وقد منعوا من كون كرامته بنجرة مما حل وبكفرة
- كلها ميت وانشقاق وينبع ما من اليد والاشباع للجمع بكفرة
- من القل طمع وكالفك العصي
- واشابهها في كل ما كان خارقا عن النسخي الخ بروي سند
- وفي بعد المصري ما في له ثم قد تحدى الاشياء لا يصور

ما في هذه الاسامير من الغفول العادة وفتاوي البزازي قال في الغفول وسئل ابو عبيد الزعفراني عما
روى عن ابيهم ان ادهم انصرافه بالبصر يوم التوبة موزاي ذلك اليوم ايضا بكه قال ان مقابل يد
الي ان من اعتقد جواز ذلك بكفر وكان يقول ليس لك من الكرامات واما هو من المعجزات واما انا فاستجابه فلا
لطلق عليه الكفر وقال محمد بن يوسف المعروف بالحنيف بكفر انتهى وقال في فتاوي الزاري بعدة فعلمنا عن
العمادي وعلى هذا ما حكمه جليلهم ان من فلا كان يصلي الجوز ازره وفرضه بكه وقد ذكر علما وانا انما هو
من المعجزات الجواز كما في الموق وفي العصى حبه وانشقاق القمر واسماع الجمع من الطعام القليل في خروج
الماء من الاصابع لا يمكن احراقه بطريق الكرامة للو في المسافة من قبل المعجزات لقوله عز وجل
واوتيت من كل شيء فلوصار لغيره ايضا لم يتق فابده التحصيف اوله كالا لاجتم ود كبره عليه

السلام ولكن كلام القاصي الا لاهل يهدي في كتاب الدعوي ما يدل على انه ليس بكفر انتهى قلت
ويمكن ان يستدل لمنع التكفير بما قالوا انهم كان بالمشرق وتزوج امرأة بالمغرب فانت بولد فانه
يلحقه فتعلمه وفي الترخاينه ان هذه المسئلة توجب الجواز والله اعلم وقد قال العلامة القزاز في
لحد لرحمكي عن اكر المعتلة حرائث الكرامات الاوليا وان الاستاد ابا اسحق جميل القريب
من مذهبهم وحكي رجله الاما ويل ما قد مناه وان امام الحرمين قال الرضي عندهما حور حله جواز
من العادات في محرم الكرامات ثم قال في غرر قد يرشد في بعض المعجزات نصر قاطع على ان
لحد الاماني بمثله اصلا كالقربان ثم ذكر لقبة الاقوال وقال وانا العقب من بعض نعمنا
اهل السنة حيث قال في فتاوي عن ادهم انهم قد كرموا قد مناه عن مقابل ابيهم
محمد بن يوسف ثم قال والاضاف ما ذكره الامام الشافعي حيث قيل ما جازي الكرامة كانت
تروى ولحد الاماني اهل يجوز القول به فقال بعض الناس على سبيل الكرامة ما اهل الكرامة

جاء عند اهل السنة **قلت** السعي هذا هو الامام محمد بن عبد الله بن علي بن ابي طالب
الاوليا في عصره وقد نقل هذا عنه الامام علي بن ابي طالب في فتاواه ونقل هذا عن الحسن بن علي
الامام صدر الاسلام بن علي بن ابي طالب في اصول التوحيد ان السعي من عبادي الي مكة في ليلة واحدة من جملة
الكرامات قال في شرح الجامع مسئلة تدور على قول القاضي الامام في التبع الامام محمد بن علي
ابن محمد والمعنى عن ذلك قال ما يكون على خلاف العادة اذ اظهر على يد مدعي الرسالة عند اهلية الرسالة
واذا وقت الرسالة وعن الدعوى والانتكار يكون ذلك معجزة في حق اطهار الصحة دينه وعلى يد الولي
معجزة في حوزته قال في حواشي الفتاوى **قلت** في رايه في كتب شارح العرفان للمسيح العرفان
الي مكة في ليلة واحدة ليس من الكرامات في حق الولي بل هو من المعجزات واعتقد ذلك فقد ذكره في رايه
في كتابه معجزة انوار وكره التمسك بها في كل مراتب الكرامات فابي القولين اصح وقبل منه
عن المتقدمين **قلت** ما رايه في تضافر ما يدل على احد القولين غير ان محمدا ذكرانا في ذكر كرامات
الاوليا ولم يفسد ذلك واختلف المصنفون فقال المعتزلة واهل العدل ان مثل هذا خارج عن
الكرامات واهل ما وراء النهر قالوا يجوز ان يكون من الكرامات ومن قوانين المعجزة في الامساك على
دعواه فيكون اطهارا واخير احسبوا اليها والكرامة تحصل في غير اختيار لم يدون في وقت عن من
حتى انهم ما جاوزوا الظاهر ذلك في يد مدعي النبوة كما انه يؤدي الي اليأس كادله وقال العلامة
ابو الامام زاهد دارون عبد الوهاب بن عبد الله بن ابي طالب في كتابه المتقدّم في الزلال وهو
كتاب في اصول الدين اجاد فيه غاية المجادة في من مذهب اهل الحق احسن اياته بعد ذكر
الخلاص السابق والحق مع ما يتحدى به في كماله المكنى وسورة من القرآن واشتقاق القيد
والاخر من كونه دليل لا يجوز ان غير كاشع لخلق الكثير الطعام القليل ولا التباس في
المعجزة تظهر على اردعوي الرسالة والولي الواحد في ذلك كونه من اعينته ولم يتق كرامته فكيف
يلبس المعجزة وهذا ما اشترطه الله في البيت الاخير

وسلط الله ذي الانهار ان لو قال عادك ولم يفسد القاديل في كرامته

مسئلة البيت من فصول العبادي قال حتى عن امام المعدي في منصور الماثيري
ان من قال للظان زمانا الله عادل كرامته لا جارية سمع ومن سمي الجور عدلا كرامته
وقال بعض المتأخرين لا يمكن ان لا يكون له ما وبل لا يمكن ان يقول اردت برأيه عادل عن غيره
او يقول انه عادل عن طريق الحق انتهى قال في فتاوى الزاري قال الله تعالى ان الله

كروا

كروا برهم بعد لوث وسئل البصري عن الحاج فقال انه قاسط قال وتلا هذه الآية وفي قوله واما
القاسطون فكانوا لجهنم خطيبا وعلم من اويل هذا القائل انه اراد به حقيقة اللطف كرامته **قلت**
والى هذه الاشارة بنوي ولو قصد التأويل ثم قال قبل عدل في قصده حوسبه يكفي
بصدق الاطلاق فقلنا لا سلم ان الفرق لا يطلق الا على من ستمر على وبتن الشرع من الوعايا كما
لا يقال المرسل في ذلك عن معصية من ترك امر من بالمرور وبني عن الفكر آخرة ولم يرد
منه ظلم من ظالم في حقه وصف احد المكس والغراب للحاكم ما يتم للشرع عادة فيقول الظالم
والفتح حسنا كذا كان ائمة خوارزمي متابعون عن الجرات يوم العيد والجمعة حتى لا يسمع مدح
الخطيب الذي تغرر شفاهم لذلك هو اياه هو العبد على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد ولله اعلم
بما وسافر شخص ثم يسمع صحة **قلت** في بعض النسخ **قلت**

مسئلة البيت من فصول العبادية قال صاحب النهاية فقال بموجب المراسم كرامته بعد بعضهم
واذا خرج الى السفر فصاح العفوق فوجع من سفره كرامته بعد بعض المتأخرين رحمهم الله انتهى
وفي فتاوى الزاري نحوه وفي ما روي فاصحان مع القول بعد كرامته اياها قال ذلك
على بيع التفاضل **قلت** وسعي بن جري بار احكام العمل بمقتضى الطيرة ويكون كذا
واقتضى كرامته وكذا كرامته كما يقول الانسان عند وقوع امر من الامور التي تقول الجملة عند
يكون كذا امر الامر كما ذكر متا صاحب النهاية وقد علق في مثل ذلك في الزاوية بانه
ادعى الحب فنام له **قلت** في كرامته على غير طهارة مع العبد خلف من الروايات

مسئلة البيت من فتاوى الزاري وفصول العبادي وهو انور بيا نا قال اذا صلى الى غير القبلة
متعمدا فوافق ذلك القبلة قال ابو حنيفة هو كافر كالمسقية وبه اخذ الفقيه ابو الليث
قال الفقيه وكذا اذا صلى لغير طهارة او في ثوب نجس وقال من ترك الصلاة على النجس
لو صلى الى غير القبلة متعمدا او في الثوب النجس متعمدا لا يكفر ولو صلى بعدا لغير طهارة كبر
قال الصدر الشهيد رحمه الله وبه نأخذ ودكرتم الامية الحلواني في ايمان الجامع لو صلى
لغير طهارة كأكبر **قلت** في كتاب النجوى اداخري ووقع محرمه على حمة وتولى تلك الحمة
وصلى الى حمة اخرى روي عن ابي حنيفة انه قال اخي عليه الكفر لا عراضه عن القبلة
واختلف المتأخرين في كونه هذه الامنة لما وقع محرمه على حمة انتصب تلك الحمة قبله في حقه
نصار كما لو دأى القبلة او صلى الى غير هاهنا كاخلف المتأخرين رحمهم الله وكفى

قال الحواشي في شرح كتاب الحوى والمظهر انه اذا صلى الى غير القبلة على وجه الاستهزاء والتخفاف
يصير كافرا ثم قال هناك واوصل بغير طهارة ذكر النوادر انه يصير كافرا وذكر في المبسوط حكم الصلاة
بغير طهارة من حيث الجوار والنفاء ولا يترفع للكفر وبعض شايخنا اخذ برواية النوادر وبعضهم
اخذ برواية المبسوط قال في النوادر واول الصلاة بغير طهارة ليست بجملة الجور والشك فلا كفر
اجتنبانه استخفاف قال في العبادية ولو ابتلى الانسان بذلك فزرة فان كان يصلي مع جماعة فاحد
واستحى ان يظهر ذلك فكم وطى هذا او كان يفر من الجور وفقار وصلى وهو غاف قال بعض شايخنا
رحمهم الله لا كفر لانه غير مستخف وينبغي له ان يضطر الى ذلك لانه قصد القيام الصلاة ولا يقرأ شيئا اذا
حي ظهره كالتصديق والركوع والسجود حتى لا يصير كافرا الجماعة والله اعلم.

هـ وكفى به لم يستخف بكفره كذا الذي لنظ الفقيه بصغره.

مسألة البيت وان كانت مشهورة عند الحنفية الا اني لم اقف عليها في الحواشي الفقهية قال
ما استخف النبي صلى الله عليه وسلم اذ يني من الدنيا بكفر وكذا ما استخف بالحواء آية الدين والشريعة
حي روي انه قال للفقيه ما فقيه ما تصغير كبره والله اعلم.

هـ وخافوا على من كان يفر من الكفر اذ لا يقتضي الكفر بغيره.

مسألة الست من قول العبادي قال ومن ايقظ عالما او فقهيا من غير سب ظاهر خيف عليه الكفر
وقد عزاه في الخلاصة الى النصاب وقد قيل ان كاسا في السب الشرع.

هـ ولعن زبد جوار والفرج هو حجاج كبر ينزع الكفر بغيره.

مسألة الست من قول الزارقي قال لعن على زبد جوار كبر ينزع الكفر بغيره وكان على حجاج وحكي
عن الامام قوام الدين الصفاوي انه قال لا يبر باللعن على زبد ولا يجوز لللعن على معاوية ولا على
المؤمنين ولا على الجور واللبثان والفتوح الكبر وعمل الفادوق وذي النورين كنه اخطا فيهما
فيما رواه عنه موكه محبته سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وبكى للسان عنة فقام المنبر وهاجده عليه
السلام **قلت** الذي في الخلاصة لللعن على زبد معاوية ولا ينبغي له ان يلعن في الحجاج سمعت عن
الشيخ الامام الواهر قوام الدين الصفاوي انه كان يحكي عن ابيه انه يجوز ذلك ويقول لا يلعنوا معاوية
واما ما يابى باللعن على زبدنا **قلت** قال الزاري وسئل الحوزي عن زبد واية فقال قال عليه السلام من
دخل اى سفيران فوا من وعلمان الزاياه دخل اذان فصا واما الزاياه لم يظنهما لم يصر صاحب جدد والحق
ان لعن زبد سائل اشراف كبره وتوارى قطع شره على وفصله واللعن على الحمر وان كان فاسقا

لا يجوز

لا يجوز بخلاف اللعن على الجور كقوله تعالى الا لعنة الله على الظالمين وقوله عليه السلام
لعن الله في الحشر الحويث ولعن من غتر سائر الارض الى الاحاديث بطول ذكرها انتهى **هـ**
قلت قال الشيخ سعد الدين التفتازاني في شرح العقائد النسبية ما تضمنه وباحتماله
لم ينقل عن السلف المجتهدين والاعمال الصالحين نحو اللعن على معاوية ولعن ابيه لانه غاية
امرهم البغي والخروج على الامام وهو لا يوجب اللعن ولا التلعن في زيد ابي معاوية حتى ذكر
في الخلاصة وغيره انه لا ينبغي لللعن عليه ولا على الحجاج كان النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن لعن المسلمين
ومر كان من اهل القبلة وما نقل عن ابن النبي صلى الله عليه وسلم لم لعن من اهل القبلة فلما انه يعلم
من ليو ال الناس ما لا يعلم غيرهم واصحابهم اطلق اللعن عليه لما انه كفر حيث امر بقتل الحسين رضي الله
عنه والفتوى على جمل اللعن على من قتله او امر به او اجاره ورضي به والحق ان زبدا يقتل
لكين رضي الله عنه واستثناه بذلك واحسانه اهل البيت مما تواتر بعونه وان كان يفسد
احاد فخر لا توقف في ثبوت بل امانة فلجنة الله عليه وعلى ائمة وابعاده انتهى **قلت**
في شرح لمعاصده لودكر الصحابة رضي الله عنهم ولما جرى من الظلم على اهل بيت النبي صلى الله عليه
وسلم في الطور بحيث لا مجال للاختلاف في الثبوت كيث لا استثناء على الادا او ما شهد به لاجاد
والجماوسكي له من في الارض والسماء تهدد منه الجبال وسحق الحوز وبقي سوء عمله على كبره المهور ومن
الدهور فلعن الله على من اشتهر او جنى او جنى ولو اذ لم يجره الله واني فان قيل من على المذهب ان
لا يجوز لللعن على زيد مع علمه انه سقي ما روي على ذلك وزيد فلما علمنا ان زيد يرفي الى الاعلا
فالاعلى كما هو متعارف من هذا الوافق على ما يروي في اجتهادهم ويجري في اذنتهم فواي العيوب
بامر الله كبر العوا وما الكلية طريقا الى الاقتضار في الاعتقاد تحت تلك الاقدار على السواء **قلت**
الافهام بالاهوتي والافق في علمه الحواز والاشفاق وكيف لا تقع علمها الاتفاق وهذا هو
السرفنا عن السلف من المبالغة في تكايد اهل الضلال وسعد طريقه من ان يجوز الى العوايه
في المال **قلت** علم حقيقة الحال بطله فقال انتهى وقد نقل الامام احمد رضي الله عنه جواب
لعنة ان زبدا في الذي في الاسلام من قوة علمه وقلته من خطه قال ان زبدا من اول السبع
والامام العالم العلامة به بالمر له عبد الله محمد بن سلاب في الحقيقة كمال الحقيقة ان الله تعالى
استند في السجالات العلامة به بالمر له عبد الله محمد بن سلاب في الحقيقة كمال الحقيقة ان الله تعالى
العلماء رحمهم الله من بطله لنفسه **هـ** اما زبدا في الكفر لكنه طاهر بالفسق مشهور **هـ**

و يجوز احد ارباب الدين لقننه عن من جوزته نقلا كما ذكرناه

مهم لا بد من التنبه عليها وهي حكم الواضع فما ذكرنا ونما يقرب منه قال
في وصول العادي ثم ما يكون كذا بالاساق بوجه اختيار العلل ويلزمه اعان الحج
اذا كان قد حج وتكون وطى امرته زنا والولد المتولد في هذه الحالة ولد زنا وما كان
في كونه كفر اختلاف فان قالوا يؤمر بتحديد النكاح والتوبة والرجوع عن ذلك اختيارا
وما كان حظه من الالفاظ ولا يوجب الكفر فعلا به بقدر على حاله ولا يؤمر بتجديد
النكاح ولكن يؤمر بالاستتغفار والرجوع عن ذلك ثم اعلم انه اذا كان في الملة وجوب
توجيه التكفير ووجه واحد من الكفر فعلى المفق لم يعمل الى الوجه الذي يمنع التكفير
تحسينا للظن بالمسلم ثم ان كانت نية القائل لك فهو مسلم وان كانت نيته الوجه
الذي يوجب الكفر لا ينبغي حمل المعنى كلامه على الوجه الذي لا يوجب الكفر ويؤمر
بالتوبة والرجوع عن ذلك ونحو هذا الكلام بعد الامام ثم ان قيل في الشهادة على وجه
الاعمال لا يرتفع الكفر اسي قال الكاساني وهو المختار وسعى للمسلم ان يتعود
بالله من الشيطان الرجيم وشتر نفسه وصرح وسعى ليعتود ذكر هذا المعاصحا وساء
فانه سب النجاة مرهه الوطى نوحه صلى الله عليه وسلم وهذا الدعاء اللهم اني اغوذ
بك من ان اشرك بك واما العلم واستغفر كعما لا اعلم بك انت علاج العيوب انتهى
وفي تهاوي الزاوي ويحيى عن بعض السلف انه كان يقول ما ذكر في الفتاوى انه كفر بكذا وكذا فذلك
للتخوف والهول لا لاختصاص الكفر وهذا كلاما طريفا ان يكون اسما الله اعني علما الحكم بالحلال
والحرام والكفر والاسلام بل لا يقولون لا الحق وهذا الماس من سيد الامامة افضل الصلاة والسلام
وما ادرك اليه اجتهاد الامام فقد اعد من بعض القرائن الذي انت له للعلم والاعلام وشرع لهذا الرسل اعظم
او قال العصب الكرام الذي حرره وهو مختار للمناجاة الشاكر المذلل للقيام بحجهم ليدخل في دار
الاهل وكل من ياتي بعدم علم الله والعار ما بقي من الامام انتهى والمراد بالانفاق والاختلاف
في كلام النقول للمناجاة ما يجتهدونهم في الاختلاف في تحمل الكلمة في كل بيت من المسلمين يادى
وكل واحد اوصاف في حكمها لا ينفصل للملاحدة والمارقين من الدين مروق السهم من الرمية من
نصف كرايت او كتب مقتضية لهدم عرى الدين وبغائفة شارب المثل ودعواه ان ذلك حق البتة فانه
لا يجوز تأويله ولا عمله على ان لا يجب اخبار قايمة والمساوية في الرعية بغير علمه وظلالته

فان قلت الاول في مثل ذلك لا يكون الا في كلام المعصوم وقد نصحتك في الدين وحسن كل

فصل مكراب **اللقط والقطعة**

اللقط لغة ما يلتقط من الارض فعمل بعض معوك ثم غلب على الصبي المفقود كانه يرفع عن
الارض واللقطة اسم لما يوجد على الطريق سميت بها للقطاها عالنا كما في اللقط الا ان ذلك
استعمل في الادبي وهذه عزم وجه المصنف فان فعل صبيعه مبالغه في الغافل فخص به
المالك لمزادة سيل الانسان الى رفعة فكانه رافع الى نفسه والمشهور لها فتح القاد ويكونها
لغة وان عدوها بعض لحننا ونسبته لما قبلها فقلتها بالاضع والاول **وقد** في اللقط
لنقدم النفس على المال او لوجوبه عند خوف الضياع كالحمال وايضا يشتركون في
الحيا والاهلاك لان الكفر هلاك ونحو احكاما وتبذل الطفل هلاك ونحو التقاط
ولان كل واحد منهما من كفاية والله اعلم

فصل في القبط في الجامع واحد **ومرارة للمسلمين**

اذا لم يوالي قبل عقد خايته ولو قبل القاطن مع التور

استعملت على اربع مسائل **الاول** من الهداية قال اخذ اللقط اولى مرتبة واليه
انما يقول لغيره ان لا يخيف هلاكه بتفصيل الوجوب **الثاني** من اذ امانت ميراثه
لمت مال المتبر اذا لم يكن وارثا اما لو كان له زوجة ورثت حصتها ولو كان له ذريرة ورثت جميع المال
عند **الثالث** من قاض خان قال لو ادرك اللقط وكان رجلا جاز ولا امرأه فان كان حيا خايته
فحقته في بيت المالك ثم ولا رجلا لم يصح ولا امرأه ونحو غير البديع وصورة ليعتول لغير المسلمين
انت موكلي ترثي اذ امت وتعتل عني اذ اجبت ونقول اخر قبله وكان له بعد موته قبل
ان يخفى خايته وتعتل مرتبة المال صح الاول المذكور وورثه المولى ويدخل في هذا العقد اولاده الصغار
ومرثيوله بعد الموت والحد لكسائر بقوله في الميت الثاني اذا لم يوالي قبل عقد خايته اما لو كانت
المولا بعد رجلى وعقل عنه بيت المالك لا يصح المولا والميت في الظاهر ايضا **الرابع** لو قذر
للتقاضي ولا اللقط لما قطع مع تقريه فقلت في الظاهر والله اعلم

مهم وليس له حتى ينضم اليه **هالكه** وقادفه **لا الاثر** **بدرجته**

استعملت على مسائل **الاول** من القننه والذبح وقاض خان وعمره ما علك لللقط
ذكر ان اللقط اواني بصرافه من اوشدا او نكاح او غيره ولما له ولاية للقط لا غير وليس له

ان تحسه فان فعل ذلك وهلك منه كان ضامنا **الثاني** من مخي خان لقط قد فقه انسان
بعد البلوغ وجعل الخدم على قاذفه **الثالث** منها ولوقد فقه انسان امه لا يحب الخدم على القاذف واللقط
في حد القذف والقصاص حرر للاخلاق والله اعلم

فيها وترك الاخذ اولى قيل لا قبل الاخذ اولى في الجمع اجدد

الضمير الموت في منها راجع الى اللقطة قال اختلف الفقهاء في وجوب لقطه فالمعتق
يقولون لا يحل له ان يرفعها لانه اثبات اليد على مال الغير فعداؤه وكان كشاوله ثم نقل
عن جماعة من التابعين يحل له ان يرفعها وترك افضل قال وهذا الذي اعتمد عليه صاحب السبع
من اجابنا بكتك قد منه وذكر صاحب المسبوط وعرفنا ما حوته والمذهب عند علمائنا وعامة الفقهاء
ان يرفعها افضل تركها وفي الدخلة اللقطة على نوعين نوع رديك يرفعها وهو اذا اخطاف
صياها نوع رديك لا يرفع وهو اذا لم يحفظ صياها وترك يباح اخذها اجمع على العلم
ثم اختلفوا فيما بينهم ان الاخذ افضل او الترك قد كما تقدم عن النهاية والمسبوط في الخلاف
والافضل الاخذ في ظاهر المذهب وصح المولى وصريح في الترح تقدم ما نقل من الفتاوى كذلك
بغير نقيل في معاليه فالحق المعتقد والصحيح ما قاله في المسبوط والنهاية والخلاصة في رديك
عن صاحب الفتاوى انه جعل لك من اختلاف المصنفات واخذ المصنف في الترتيب
بان افضلها الاخذ بما اذا وجدها عصية وامر نفسه عليها وليس شر لانه لم يكون
فرضا ما لم يتركها كما نرى علمه في الدخلة وغر وقد صرح به الزاوي بحكاية رجل الاخذ
وافضلته الترك بقيل قال والصحيح قول عامه العلماء يعني ان الوقع افضل خصوصا
في زماننا وفي السر لاجبه رفع اللقطة افضل ان كان يافز على نفسه والله اعلم

وكلامهم في العبد اولى لا يوق وفي جواز نفسه ليس ينظر

لا بدور البيت لا يتقل حركة هجرة ابنت الى نون ان في المثلثة من السيف
قال وفي اللقطة وفي قول اي حنفيا صاحب رجمهم لغيره في الافضل ان لا
يلحقها الا ان يكون من الجوز لا يمنع الساع عن فدية او العبد الا بوقا بيلحقها
وردها على صاحبها استي قال المولى يقتضي ما ذكره ان يكون الترك في البعير
والبقرة والغنم اولى لا سافاه به ومن قول الامام محمد بن النعمان في التقاطها لا يقتضيل
فيما نقل صاحب السبع بين العبد والعمر الموقوف فكتب لا يحجب انه اذا وجد

البعير

البعير او البقرة في العجماء كان الترك افضل قول صاحب السبع لا يمنع الساع عن نفسه
منه على ان ذلك في الصحراء لا في السباع في العوان كمن فشاوى البرازيه لقطه الجوز ان لو
كان في القرية والافضل الترك وفي الصحراء افضل الاخذ ولم يفضل وهو خلاف ما نقله
المصنف عن كتب الاحكام الا ان يحل افضلية الاخذ على ما لا يمنع نفسه والله اعلم فعلى البيت
ان الكافر لا يحجب على الاخذ في العبد الا بوقا الجوز الذي لا ينظر نفسه وبمعناها اولى بالترك

وبعضها كالبايع الطفل حرم من شهد عند اللقطة اجدد

الطفل قابل بغير الضم للقطعة ومصلحة البيت من القصة قال وجد الص لقطه ولم يشهد
بغيره كالبايع انفق بجدد اي يحدد اخذها للبايع والطفل من غير انهاء لما فيه من التضييق ولو
لم يشهد واختلف الملقط وبالمالك فقال اخذها للزاد وكذا به رب المال او من عند اي خفيف
ويحذفه فلا يوجب لهم الله تعالى

وللاب والموصى الترف بعد ما حرم لها حرك ولشاييد خمر

يقال ادخول البيت اذا تعدته لوقت الحاجة والموصى فتح الصاد الوصي قال وصون
المثله ما ذكر صاحب الفتاوى جدد لقطه فاشهد ابو او وصية وعرفنا ما من تعرفها
فله ان يصدق بها الموصى الذي لم اخذ ما ذكر في القصة بالانتهاء وما يدعنه لانه يصير امانه
بالافاق وايضا قوله بغيره لعل شامل لصون الترف والصون عدم ولقد والعرف فلو كان ذلك معدا
مخارج يكتي الكلام في اخذ من العلم ولو قال

وللاب والموصى التصدق بعد دابة وتعرفها حرك او ان ياد خمر

والاشارة بانه لا انتهاء للمار اليه في البيت الذي قبلة لكان شلالا لانها دون التعريف والله اعلم ثم قال المولى
ثم ينبغي على قول اجابا اذا تصدق به للاب او الوصي ثم ظهر صاحب اللقطة ومنها ان يكون الضمان في ما هادون
مال الصبي ما علم

وصاحب برج والافاق عامه في الفرج اولى والغريب نوكره

او في نزل الوبية ويقال وكذا الطار نوكره بالتدوين كالتقال وكذا نوكره بالخيف او الخذل له وكذا وسلة
البيت من مخي خان قال لو كان له حمام فاحام اخر وخرج كالفرج له صاحب البيت لا تتبع ملكه قال بعد
ذلك واذا التسلط به حمام اخر لغرض لا ينبغي له ان يخذل في الخذل فطاله صلحه يوم لانه منزلة
اللقطة والضالة واذا لم يخذل ومنعه فاد اكانت الامور عليه لا يتغير لغيره لانه لا غير واذا كانت
الام لصاحب الحج والغريب كرفان الفرج يكون له وكذا البعير فان لم يعلم ان في جرحه عينا او لا في عينه

ان السواد لان الحار من العرب وكذا في الخمس والمزيد والذي في النظم انما هو كون الفخ لما
البرج اذا كان الامره ولا علم به هذا بل هو في الحظرات الصغار وكان الحظوظ بالنظم ما بعد المنظور ما قبل
سما كونه لا يعلمه اذ لم يعلم العرب والحقيقه في بيت قلت
ورد دة والحظ كسفي واشي ان بالغربه ما هو يسعد
قال الضمير يرد دة للغربه في بيت والله اعلم
واخذ كل قفا من النهر جارية بجوز وكثري في الجوز ينكر
ومثله هذا الست اضر الخمس والمزيد وقاضي جان التفاح اذا كان في جرجار فالجوز
اخذ وان كان هذا ما يفسد لو ترك ولو وجد جون ثم اخرى حتى بلغ عشت ولها قبة فان
وجد الكلب في موضع واحد فهو لقطه لان لها قبة وان وجدها في موضع متفرق فكلوا منه ويح
انما منزله اللقطه بخلاف النواه اذ وجدها سمره ويكون لها قبة فانه يجوز اخذها لان النواه
ما ترمي بها فنضرب لقطه المباح وكذلك الجوز حتى لو ترك تحت الاشجار وتركها صاحبها فانها
يكون بمنزلة امي **قلت** لو نظم الملعده لكان اولي لانهم نضوا على الخطب
والحشاه تكون لقطه اذا كانت لها قبة لانه ليس مما يسرع اليه الفساد ولا ما يرمي
عادة واسار الي الصبح مكنه لقطه ولو وجد في اما كن وقد نطت ذلك في شتر فقلت
والذي من نهر لشي فسان يكون سريعا حاد لو كان كثر
وما لا ولا يعتد بربها قبة له لقطه حتى الفرق اظهر
فقولك لو كان كثر الضمير للماخوذ من النهر وما لا اي وما لا يكون فسان سريعا ولا
يعتد ربها لاخر نحو النواه وقولي حتى الفرق اي الموجود منه مفرقا كونه لقطه
اظهر اشارة الى الخلاف فيه والصح منه والله اعلم
ومر بالاشجار صبيعا كما يطهر في شجر له الاكل انظر
اذا لم يكن يبقى ولا نبي عاده ولا هو تصرخ ولا منه بظهر
الحايط البستان والصح حوايط والتمر في البستان ثم بالملئنه وقع اليهم ومعه مضي
لكي تكلم المصنف لضرورة الشعر بل قال **مر مر فبالا غير انظر** لخص عن ذلك
وعاير عليه من الانتقاد والله اعلم ومثله البيت في قاضي جان **قال** رجل موثوق امام
المصنف ثم راسا قط تحت الاشجار قالوا ان كان ذلك في الصبح لا يمنع لربنا اول شيائنا

والاخر

99
الا ان يعلم ان صاحبها اياح ذلك نضا ودلالة لان في الامصار لا يكون ذلك مباحا عاده وان
كان في الحايط فان الثمار ما لا يبقى ولا يفسد كالجوز واللوز لا يسعه ان يأخذها ما لم يعلم بالاذن
وان كان الثمار ما لا يبقى اختلغا قبة والى الاختلاف واشراط كونها ما لا يبقى انا ونقوله في النظم انظر
اذ لم يكن يبقى قال **فان قال** بعضكم لا يسعه ان يأخذها ما لم يعلم ان صاحبها اياح ذلك وقال
لعضم لا بأس به اذ لم يعلم النبي مر بها او دلاله او عاده وعليه الاعتقاد وهذه الشروط قاهره
من النظم **قال** وان كان ذلك في الراسات التي يقال لها يراشته **قلت** يعني التي في السواد
والقريه فان كان ذلك في الثمار التي بقيت انفقوا على ابدية لم يأخذها ما لم يعلم النبي هذا
في الثمار التي لا تقطع تحت الاشجار فان كانت على الاشجار فلا يفضل لربها يأخذ في موضع ما لم يؤذن
لانه الا ان يكون ذلك في موضع كثير الثمار يعلم انهم لا يجوزون على ذلك فيسهل لربها لا يسعه ان
يحمل واذا وجد في الطريق شجرة او كان ينفع به نحو ورق التوت ونحو ما يورث الدود
دود القز فان كان كثيرا لم يسهل له ان يأخذ والخذ كان رضائيا وان كان مرقا لم يسهل
به له لربها ان ياتي **قلت** من النظم خاصة بالاكاف قطع والتاوط تحت الاشجار
ومقتضى ما في قاضي جان انه اعم من ذلك **قلت** قال له ان يأخذ ولا يخذ لرب الاكل والحمل واما
مسئله ما على الاشجار فانه قيل فيما يجوز الاكل دون الحمل ولو كان معتبرا في الاحوال لسنه عليه في
النظم بقصد المطلق وما اصطفاه به انما يزول ذلك حيث قلنا ما يأخذ كما هو بيان قاضي
ويؤخذ من موهوم القيد بكونه في الارض انه لو لم يكن في الارض كان على الشجر لا يأخذ وقد خطر انظمه
بالاشجار فقلت **ومر شجر بالاله الاكل حيث لا يسهل في العلم اذ هو كثر**
فسبح به مني المفعول وصمير به للتمر من الصف الذي اصطفته وكذلك في هو وعلم من القيد بالاكل لانه لا يسهل
والعلم **نصل كتاب** **الاباق والمفتوح**
الاباق كتاب يقال ابو العبد مراب لعت وضرب وعلى الثاني لا كثر من تزد في الامور
وهو مراب والمخلاف وراه الاعراف بظهر العبد عن سيدنا فرار يصير اليه منه خمار افرد الى مولاه لعتسا
وهل جز الاحسان الا الاحسان كذا في السوط والنفوذ نقله الدجرج عن عده الرجل فخرج في وجهه ونفذ لا
يعرف موضع ولا شئ حياته واموته او ما يسر العبد ولا شئ موته ولا قبل وكل اسيت في غير ذلك
احد مر قايته اذ مات حتى في خوفه حتى لم يتسمر ماله ولا شئ روح امراته ولا شئ القاضي في شئ من
حتى ثبت موته او قبله والقطه والقيط وهذا البابان كلما تجانسا كان لهما في عرض الموال والله اعلم

في على العبد مولى في جعل يتيمة مكان ولد واخذ دار فاحضره.
 الضمير في دار كتاب الاباق اي دار على هذه الاحكام وهذا الميراث فربما كان هذا
 الكتاب يفتي كتاب الابن على ثمان سائل على الاحد والاخذ والابن والابن والمكان
 الذي اخذ منه والدفع والحمل المذكور الابن ثم ان المولى رتبها على نسب البيت فقال
 ما يحصله اما العبد الابن قال في النسب وهو على سبع اوجه **احدها** عبد
 الرهن بق فري فاجعل على الميراث وان كان فيه فضل فعلى الراهن **ثانيها** الفضل
الثاني العبد الحافي يحمل على مولاة فان لم يولد منه لا يحمل حتى يدفعه لجنابته
 والحمل على المدفوع اليه فاداه المولى فعليه **الثالث** عند الامانة الحمل على سبعة
الرابع امر الولد **الخامس** المدير **السادس** العبد **السابع**
 الامانة الحمل على المولى وهو الاربعة واما المولى اي صاحب العبد الابن فعلى سبع اوجه **اول**
 او املة او حرا او عبدا او مملوكا او ديني او كذا وصغير معتق او مجنون مكابا او مستغني غني
 او فقير وتكون عليه اجمل واما الدفع فعلى اربعة اوجه **الاول** الذي جاء به ان ياتي
 اليه سيده حتى ياخذ اجمل **الثاني** له ان لا يدفعه حتى يقيم البيعة انه له **الثالث** ان يقر العبد له فعليه
 دفعه والابن لولا دفعه الامانة **الرابع** ان يدفعه بغير القايي فعليه دفعه في المدفوع اليه
 ثم طهره من الغيرة ان يقر اياها من المدفوع اليه فان من المدفوع نظر فان كان من دفعه صدقة على
 انه لم يقبل له الرجوع عليه ما عثر فان كان له او كسبه وصدقة وصنعه جمع عليه **قال المولى** ويقع عليه
 خامس وهو ان يدفعه الى السلطان ذكر صاحب العبدية قال وهو اختيار الشيخي قال الخواص هو الميراث ان شا
 حفظه بنفسه وان شاد دفعه الى الامام **لحمسة** تترك اجسده وجارجل واقواله لبيته انه عبد استخذه باه
 ما عتبه وما عتبه تترك دفعه اليه وهذا التلخيص من غير خصصه لفتاوى او نظرا عاجز عن النظر لنفسه
 من شتر او موهوب له وفي اخذ الكفيل منه روايتان قال وان لم يكن سنة واقف العبد انه غيره يدفعه اليه
 ويلخذ منه كغيره الا في البسوط والله اعلم واما الحمل فعلى سبع اوجه ان يكون ثمة العبد اكرام **الرابع**
 دهما فجعله اربعون درهما بالانفاق والاخر ان يكون ثمة اربعون درهما او دون الاربعين فجعله اقل ثمة بدين
 في قول ابي حنيفة ومحمد والي عبدالله وهو اول قول ابي يوسف وفي قوله الاخر جعله اربعون درهما وان كان
 ثمة درهما واحدا او اقل المكان فعلى اربعة اوجه **احدها** ان يكون من يبيعه الامانة او نفاعا او فدية
الثاني ان يرد له اقل من ذلك والحمل فيه على قدر ذلك **الثالث** ان يحميها في الميراث وحده

فريده فله الحمل على قدر ما عتبه واما احد الابن فعلى اربعة اوجه ايضا **احدها** ان اخذ افضل
 من تركه **ثانيها** ان يبيعه عند اخذاته اما اخذ ليرده الى صاحبه وان لم يرد ثم هلك في يده او هرب
 ضمن في قول الامام ومحمد كما كان على في قول الثاني والي عبدالله والقول له مع عتبه **ثالثها** ان ياخذ
 لنفسه لا لاجل الرعي صاحبه فان مات او هلك او هرب منه بوجه من الوجوه فهو ضامن ولما اخذ
 فعلى اربعة اوجه **احدها** الذي اخذ الرعي صاحبه فله الحمل اذا رده **ثانيها** اذا اخذ لنفسه ضمن
 ولا جعل له **ثالثها** الوارث اذا وجد واخذ بعد موت سيده فلا جعل له كانه كله له او بعضه فقدد
 لنفسه **رابعها** اشتراه فحياه المشتري فاستحقه مولا ولا جعل له **قال المولى** لو كان الوارث
 ابا المولى وابنه وهو في عياله او اخذ الرعي على الاخر ولا جعل له **كفاري الميراث** قال وذكر في الخبر والحج
 ان الميراث لا جعل له اذا رده قال في البسوط التقييد بما اذا لم يكن الميراث في عياله اما اذا كان
 في عياله فلا جعل له ولا جعل له الميراث لا الميراث ولا جعل له مطلقا انما ذكرناه في عليه سائل
 اخري وقال ستاني مضمونه **قلت** وتنسبه عليها هناك ثم قال وتقي عليه الميراث اذا كان العبد
 من يده بعد ان اشهد فلا تحمله بمنزلة البائع اذا هلك المبيع في يده وكذلك لو مات في يده بمنزلة البائع انتهى
قلت هذا وخذ من قوله اذا رده والامانة غير حسن على ان صورته يجب فيها اجمل مع الاباق وهي ما اذا رده
 من الرمي سبعا ثلاثة امار ثم اعقته السيد ثم هرب فلما راد اجمل ان العتق فغير حكاوسا في النظم والله اعلم
في من يتحق الخدمه للعبد عند وصاحبه من بعد الميراث
قال هذه القواعد بطهران الفتاوى المظنية قال واذا كان الميراث خد منته ليرجل ودقته لاخر فاجعل
 على صاحب الخدمه فاذا انتقلت الخدمه وجع صاحب الخدمه على صاحب الوقف او بيع العبدية انتهى
 قال والفروع المتقدمه من السيد يوزن هذه القواعد قاعد العبد الموهوب وان لم يرض وان لم يرض الخدمه
 بدون ان كنهه يتحقق كونه والادوية لحيات كالمس ولا جعل لها **قلت** هذا اذا كانت ثمة مثل الدين
 وان كانت كونه فندرا الدين عليه والساقى على الراهن والله اعلم ثم انه ذكر ان القاعد في الميراث ايضا وان قال
 قلها وان جعل العبد الموهوب والاقول لصاحب على الغاصب قال انه لا ينبغي ان لا يرجع على يد العبد
 بل يرد عادية وكذلك العبد الموهوب يجب له على الموهوب له وان رجع الواهب هتته بعد الوكان
 المنفعة الواهب حصلت بالرد بل ترك الموهوب له الفرق بينه بعد الرد كذا ذكر في الهداية ثم ذكر وجه اخذ
 ثمة الفروع من القاعد **فمد بانه يحرم فريده** **محمد غفر** **قوله** **الثالث** **عبد**
 الصبر في محض الراد اي محض الراد اجمل دون الذي جاء به ثمة مثل البيت فوخذ الخدم والميراث

رجل اخذ عبدا بغير ميسره واخذ له ماله ففرد الذي جاءه فاخذ اخذ دون ثلاثة ايام
 فجاءه ليرد له ماله فاجله لانه لم يرد واحده من ماله فاجله لانه لم يرد واحده من ماله فاجله لانه لم يرد
 وجبه له الجمل فاجله لانه لم يرد واحده من ماله فاجله لانه لم يرد واحده من ماله فاجله لانه لم يرد
 والله ان شاء الله بعد الثلاثة يحضر ويؤخذ من ماله فاجله لانه لم يرد واحده من ماله فاجله لانه لم يرد
 الثلاثة ما شمله في التمتع من المنقح جمل اخذ باق من ماله فاجله لانه لم يرد واحده من ماله فاجله لانه لم يرد
 وسار وماله الجمل الذي فيه مولاة وهو لا يريد الرجوع الى المولى ثم ان ذلك الجمل اخذ ثانيا وجابه
 اليوم الثالث ودفعه الى المولى فله جمل اليوم الاول والثالث وهو ملك الجمل وان كان العبد
 حتى ان الذي اخذ وجبه المولى فاجله لانه لم يرد واحده من ماله فاجله لانه لم يرد واحده من ماله فاجله لانه لم يرد
 ولو كان العبد فاق الذي اخذ وجبا الى مولاة متوجها لا يريد الا باق كان الذي اخذ جمل اليوم الاول
قلت فظهر ان هذه المسئلة هي عن مال المولى في الاباق ورجع الى مولاة وقد صرح انفا انه لا
 جعل هناك وهذا صرح بجعل البقرة يمكن ان يفرق بان الصورة الاولى مخصوصة بما اذا
 فر من اخذ ارضاع ببله بعد ذلك فراجع الى مولاة فلا جعل لانه لا يصنع له في العود
 الى المولى والثانية مخصوصة بما اذا لم يفر من اخذ بل عاد الى مولاة لا يرد ايضا لان اخذ الاخر
 في عود الى مولاة والله اعلم **وصرح من بعد الثلاثة متعته** وفرد ليرفع له الجمل بذكر
 متله المست من التحسين للزبد قال رجل اخذ عبدا بغير ميسره ثم فصار له ثلاثة ايام فاكث
 ليرد على صاحبه فاعتقه صاحبه ثم فر بعد ما اعتق كان له الجمل وان الصاق قبض وفي النهاية
 عيان لحيات العتق من الثاني النظم ويجب فيه مالا ماله فانه اعلم
ودين او ملك العبد منه لو جث ثم اورد القنص كالبيع بوجوه
 اشتمل البيت على مايل كطهار الجنس والميراث **الاولى** قال في الميزان والحاصل بعد
 ذكر المسئلة التي في البيت الذي قبله ولو دين والمسئلة تحالفا فلا جعل له **الثانية** لو ملكه
 من اتي به قبل القبض لا يحل ايضا **الثالثة** لو قبض بعد التدبر او قبله او قبل التملك
 بجملك **الرابع** لو باعه قبل القبض ممن اتي به بجمل خلاف الذي **قلت** ظاهر
 النظم ان التدبر والتملك من الايق قبل القبض لا يحل فيه الجمل فانه بعد القبض كالبيع يوم
 يدفع الجمل وفي البيع يوم يدفع الجمل اذا كان البيع قبل القبض او بعده فمقتضى التشبيح
 ان يكون المشبه كذلك ليس حكمه كذلك انما يحل الجمل اذا كان التملك قبل القبض

كما علقه فان حصل معه قبض بعد او قبل بجمل فان لم يحصل معه قبض لاصلا لا يحل الجمل
 والبيت انما فيه انه قبل القبض لا يحل به الجمل واجد بجث فغايب كونه يجب ادا من القبض
 ثم قبضه فاحل البيت الذي قبله فجعله هكذا
وله الجمل ليرفعه من بعد **ثم اذا فر قبل القبض لا ان يدبر**
 فالضيق في الجمل وصحة بيعه للمولى والابق والمراد بالود الذي يجب به الجمل
 وهو الردي من ماله ثلاثة ايام والطلاق لجعل بجث عليه وقولنا ان يدبر بجمل الجمل
 سد ر العبد بالنسبة الى الجمل في هذه الصور فكان مطابقا لما في التحسين والمزيد حاشا
 مما ابدناه في بيته انفا وزدت بين ذكوتيهما يقفه الصورة المنقولة انفا نقلت
ثم من بعد الاصل القبض موجب ولو باعه من قبل ميسره
ثم كما قيل عليك له من قبضه ولو قيل فيصير كان منه يدبر
 والاشارة الى ان يدبر بجمل الجمل في بيعه المولى والابق ومن قبضه للفقير ومنه للزاد
 وتكون الجمل والتشبه في وجوب الجمل في الاباق ومنه للزاد والاشارة بذلك للتملك
 ويصير للجمل على ان يت الصنف في غاية الجود ليجاز فجمعه للعاني الكثير ولو اخطاه بملك العود
 لم يفر فيه الى التعديل بوجدها
وان كان مولاة الاباق يقدر اذا فر من رد العتق
 سئل المست من التحسين للزبد قال رجل اخذ عبدا بغير ميسره ثم فصار له ثلاثة ايام فاكث
 الاباق كان القول قوله يعني ربه العبد مع ميسره في عدم الاباق بخسر حسد فتمه العبد ولم يفر
 الاباق واراد بالعبد في النظم قيمته والراي قوله اذا فر من رد عوي اخذ الود كانه فتمه والاسم
ولو زاد فوق الارض حلقا ولو لعبد المقتدر ما زاد يدبر
العتق وهو قوله اذا فر من رد العتق والمقتدر المراد به المقتدر وهو المرفوع قال في
 الطرح والمراد اذ اصلح المولى على حين مراه وهو ما علم ان الجمل ارعوز من مكان فبذل الاربعين
 وبطل الفضل **التي** في العتق في جعل مذهب ليوست ولهذا يجوز الصلح على الزيادة بخلاف
 الصلح على الأقل لانه حط منه معنى الجمل المقتدر **تق** والعلم ان هذا الحكم ثابت ولو اخطأ المولى الذي دينا
 ولو اخطأ عليه اخطأه كغيره من القاني نص عليه والله اعلم
ومن العتق بالطفل وضعه **ثم اذا جعل ولا يتكسر**

مسألة الست من العشرة قال اذا نعت الام ولها صبي وضع فودها رجل فله جعل واحد انبياء وانفوا
الاجابات عن الصغر الذي يجب جعله في قولهم هو الذي فعل المايق وعينه لا تكون انما يصح هذا
معنى كلامه قال ومعنى قوله ولا يتكرر اي الجعل ولا الجعل بولاها حولان ومنه يوم الكلامه وكان الصغر
عمره وجب المولان اي غانور فيها وبغني له سقط مع العظام ان يكون لعقل المايق كآخره له المحيط
وهو ولو قال لما نلت عمدي فزده فقال نعم لا جعل حيث يحضره

منه المستطال الكتب ومنها الذخيرة قال في النهاية ثم ذكرنا معنى الهمزة مثله عجيبة اذا
لو طبع يدري قد اتق قال وحدثه فخذ فقال المأمور نتقم وحدث المأمور على مسيرة فلاما ما ولفظه
ورن على المولى فلا جعل لانه استعاز به ووعده المغانة والعز لا يحق شيئا والله اعلم

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

ولو نقد المولى دالامال عند ههنا فمضى الى القاضي بسم و بوع

فقال بني الجحول وقد نال المفقود من النظم والميل والعين قد تم للخط ثم قال فقدت
مولانا ولا تجد نفقة وخيف عليها الناجت والفاقي لم يسمعها او يواجرها من امرأة تفسد وليس له
ترويحها ثم رفر للعالي عبد الجبان وعز الابه الكراسي وقال والفاقي سمع عبد المفقود وارضه
اذ اكلم سمعي عني الا باقر ثم للخط وقال لما خيف عليه الفناء من المفقود قال الفاقي يبيعه
الناقرب للمحفظ وفي جامع الكرخ للعالي سمع المفقود والاسير المتابع والوثيق والعقلاء اذا
خيف على الفناء وليس لان يسمعها ثم كان نفقة عيالها وكل اهلها كخوف الضياع وصارته اراهم
اودناير لعل النفقة بها بطرقته والله اعلم بالصواب

و في نجات الاهل اليس يسعهم ان يباع بعد مثل دن بقور

الضمير المستتر في معيها للامة وفي باع للقاضي وفي ينفذ للبيع وتقدم بعض ما في البيت في الكلام على البيت الذي قبله وهو عدم البيع من النفقة وفيه انه لو باع النفقة الاقرب بعد البيع كما لو باعها او باع العقار في ذوات الدين فانه يتخذ **سعة** لا يفضل محمد فيه **قلت** في الغنية لعدم ما تقدم من رتبة الجمع العلوي وقال لا يسعها بالنفقة وان فعل ففقد ولو باع لقضاء دينه جائز وكذا لو علم حياته **لكنه** لا يرجع منه شي وهذا هو عن ما في البيت **فإن** المصنف نقل عن المحيط **فإن** كان المال ينقل ليس من حريمه كالحادمو والدار ونحو ذلك اجمعوا على ان غير الاب لا يملك البيع **الامر** وعمرها في ذلك سواء **و** مراده من الافارب قال واما الاب فلا يملك البيع قياسا وهو قولها وعلى قول اي حرمه يملك وهو الاستحسان **ابن** **يحيى** اخر قال بعضهم هذا باصا على العاقل وهو خالف فيه فتوقف على ايضا قاص احكام الوكان القاضي محدودا في قذف **وقال** بعضهم لا توقف على ايضا قاصي اخر وذلك لان الفضل ليس مختلف فيه واما الخلف فيه سببه وهو قول البسم بالقران في حال الغيبة والله اعلم

وما لو كمل في العار فعملها مع العبد والقياس اذا شأ بامس

ثم بعد العانع فلا يلزم حفظه وليس له ان يبر الدار الا باذن الحاكم له لعله قوامه ولا يكون الرجل صا المقود
متى حكم بموته وهو من المستوط اسي قلنت وفي الدعوى لم يصيد مع المال مكنه الحفظ فظاهر
النظم بمعنى اطلاق العنان للنعماني اذا شاء وتولى الاداء مقدمناه والله اعلم

وَسَمِعْتُ كُرَاتِ الشَّجَرِ أَنَّهُ مَوْنُهُ وَقِيلَ لِي رَأَيْتَ لِمَا نَفِطَسُوا

كذلك جمع لغة وهو اثنان المتخفف ولا دأوا الآية العلامة **وهو** ينظر الكلام والست شتمل على ما زلله التي
تكم بها موت المفقود حتى تقسم تركه وتتزوج امراته واعلمنا بما في ذلك لقان القدر وعدمه وفي عدم القدر
قولان ذكرهما في البيت الاول وهو المذهب والذي عليه الجمهور ومفهوم محمد وظاهر الرواية موت اثنان في
الحيط لا بد من جمعهم فان تقسم واحدًا بحمل ثبوته ولم يذكر من موت جميع الاثنان في ما زلله لرا في بل المفقود
فقط وقد اختلف المصنف في ذلك فقال بعضهم بغير موت اثنان من اهل بيته فقط وهذا القول رفق بالناس
قلت وقال الشيخ الاسلام جواهرنا ذلك اولنا مع والله اعلم وفي بعض ما يدور من جميع الاثنان في ما
البلدان انتهى **ولله** في عالم البيت وفي العدايا ايضا والله اعلم والثاني انه مفور لآي الامام فينظر في كل
وبعض الاول على ظنه ولا يقول يجب ان يعلم المفقود ثم يرد به الشرع بل ينظر في الاثنان في الروايات في الاما

الف

يركبا احدها لان الناس يتفاوتون في الكوثر فلم يكن الغاي راضيا بركوب الشريك وفي
الخادم والدائم تتفاوت الناس في السكينة والخدمة وكان الغاي راضيا بفعل الشريك
والي ذلك اشار الناظم بقوله التقاوت يتكرر والمثله في المسه ايضا قلنت
هد الحكم خاص بالدر غير المقسومة اما التي وهه غير كص كل واحد منهما على الاح
فليس للخاص في سكر في نصب الاخر لكن القاصي ليطر في ذلك الخراج والخراب يوج ويترك
الاخر للغايين ولا استعارة للنظم في هذا الشرح وقوله وفي جمل التقاوت وكان يمكنه
الطوص عند الكلام بان يقول **ويستكر في دار مباح بحصة كحد ومع في الركوب بقرة**
ولساعلم وفي امة يوما ويوما لداود اذ اقبلوا طلب الا بداع والقسم لجدرة
مسألة البيت من الدخلة امة بين رجلين خاف كل واحد منهما صاحبه فقال
احدهما تكون عندي يوما وعندك يوما وقال الاخر لا بل اضعها عندك قال
متاعنا بخاط في باب الفروج في جميع المواضع الا في هذا الموضع فانه لا يحاط بحبه
ملكه وهو نطير ما لو اخر القاصي لير فلانا ما في جملته في غير الماني ويستعمل في
الغنا ويطي نرجته في الجيم وامته غير استبرأ كما يكون القاصي عليه سبل الجيمه
ملكه كذا هنا كان فشاخا في البداية بيد وياها ماشا وانشا افرع بينهما قال الكسبي
سعى ان يفرع بينهما والله مال الطواني وتعيير في النظم بالقسم غير جيد على ان
ظاهر ما حصل منه تمام المعنى الذي يفعله عن الدخلة الا في المربع ولو قال هكذا
فوق في امة ان ساع ابطعها في يديدها ياه بحاب في قصه
لا فتم تمام المعنى غنم وفعل الشروع وكان القسم بالمهايات اولى من التعيير بالقسم
وان شربا عبد النخيل وادرا ما لا شربه في القبح من لود نظر
مسألة البيت من الطيرة لو امر رجل رجلين ان يستبرا بالمجارية فاستبراها ونقدا التين
من لم يشترك بينهما او من مال متفرق لم يشركا فيها يقتضيان من الامراهي والمصنف
اشار الى ان فائدة نظر فيما اذا اشترى به شيئا فانه لا يكون شركة ونظمه اذا هلك
وقا بنى نفع الدين ليس بحصة وحيلته التملك الشرايد
مسألة البيت من الخنبر والمزيد وغيره في اية القسم بعد لرفع القاصي عبد الجبار ورحم الله
الحارثي تفرد الشريك بنصبه من المسلم او من الدين المشترك ورجي الاخر بقضه فله ان يجمع

عليه حصته بعد ذلك ثم رجع الى قوله وقال **ولا احد للشركة لاحد الورثة ان يملك نفسه من الدين المشترك**
بينهم ليسب واحد كمال غيب الما في نص عليه في دية الجراح الصغير وفي طبع الكرخي لو كان سها
ثم عبد من باعه من رجل او قتل له عبدا او غصبا او استملاك او ورثا دنا عن رجل فقبض
احدهما نصيبه فهو حصه ملكه ولم يترقب من حصه شركه **شمالا لشركي ان شركة فيما قبض**
سواء كان المفوض مثل الدين واجود او اودي وان اخرج الغاي من ملكه لم يكن لشركه على
التكسبيل ومن شركه نصف ما قبض فان هلك ما قبض للشرك فلا مان عليه مما قبض ويكون
مستوفيا وما بقي على الغريم لشركه انتهى قال ولا اصل في ذلك ما ذكر في المحيط من كل من جبه
لاثنين ليسين مختلفين حقيقة وحكا او حقيقة لاحد لا يكون مشتركا حتى اذا قبض احدهما شيئا
من الثمن ليس للاخر ان يشركه فيما قبض ياتى باع عبدانها من رجل ثم معلوم فقبض احدهما
كان للاخر ان يشركه فيه ولو سمي كل واحد منهما نصيبه فمما على من قبض احدهما شيء من الثمن
لم يكن للاخر ان يشركه في ظاهر الرواية ثم ذكر الجراح في سقوط مطالبة الشريك للقاصي خان وهو ان
المديون منه مقدله حصته من الدين ويسلم له ثم يترك الغريم عر حصته من الدين ولا يكون لشركه
حق للمشاركه مما اخذ بطريق الحصه وهذا منقوله عن نصير بن ابي بكر واليه اشار في النظم
بقوله وحيلته التملك والشكاي لا يرأس الدين والله اعلم وفي التمه حيله اخرى
وفي القبيح من الدين كاهم الكريب مثلا مقدله حصته من الدين ويسلم اليه الوست ثم يتردد
عن نصفه بينه القدم وبطالته ثم الوست فلا يكون لشركه فيه شيء قال وفي حيله اخرى وهي احسن
مرهاقين بان يجعل احد الطالبين وهو الشريك الذي يقصد اخذ حصته عن المطلوب بطل المبلغ
الذي يطلبه لنفسه حتى بعد ان يقبضه المطلوب ذلك فانه يقع المعاصيه بها ولا يكون لشركه
عليه رجوع فان المال الذي يقبضه هو مأكله لا مال الشريك ذكر ذلك في المنتقى عرابي يوسف
ومفسد شي للدين بحصة قصاصا عن يعقوب ذلك بوتر
اشتمل البيت على روع مخالف لما سبق من الظهيره وغيره قال في التمه المنتقى سماعه عن علي
في الاملا **رحلان** لها على رجل الف درهم فاضد احق رب الدين على المطلوب متاعا او قتل
عبداله فضايله قصاصا لذلك فليس لشركه ان يرجع عليه شيء وفي المحيط نحوه ونقل عن
الفدوري ما يخالفه ولو استهلك احد الطالبين على المطلوب فضايله فتمته قصاصا فلا
ان يرجع عليه وفي الايضاح نحوه **فروع** اذا اشترى شيئا دفع الله نصف الثوب او مثل

وَيُطْلَمُ بِهَا كَالْعَصِ مَوْتًا مَعَهُ كَذَا وَكَذَا يَتَحَوَّرُ فَيَنْقُصُ

وفي تركه القرا ليست صحيحة ، وفي عمل الدلالة لا يتصور .

وكانت على التعليم فزاعا الذي، ختمه الاشباح وهو المحسوس

م

المؤذن والعالم كذا في الدرر والاعلام

وما أشبهه اليوم مني وبينك فقال نعم ثم أشهدني مقدر

وما أشبهه اليوم سي ويحيى الله فقال محمد بن
استعمل البيت على من له الحق قال محمد رحمه الله إذا اشتكك في مال على الزمان أشبه اليوم فهو بها
وخصاصها أو علما أو لم يخصا من جاز وكذا إذا قال هذا له **روى** فإذا جازت هذه الشك هل يتوقف
بالوقت المذكور حتى لا يبقى بعد ضحية لم يذكر محمد رحمه الله في الأصل **وروى** بن بشر بن الوليد عن أبي يوسف عن
أبي حنيفة أنها تتوقف وضف الطحاوي هذه الرواية قال في كماله أن من وكل رجلا لشئ له عبد أو لبيع
له عبد اليوم أو أن الوكالة لا تتوقف اليوم وعن من المباح محو هذه الرواية **وقال** الوكالة في الوكالة بصري رواية
في الشك فإذا لم ير الشك بصري رواية في الوكالة فيصير المسألة رايان على قول هو أو هو الصحيح ولم يذكر محمد في الأصل

ما اذا لم يذكر لفظ الشركة ولكن قال احدها لا ما اشترت اليوم من بني فريسيه فيك ما حكم
روى في الولد عن يوسف عن خبيث بن عمار عن ابيه لا يصح الا اذا ذكر لفظ الشركة او ما يدل عليها بان
يقول ما اشترى اليوم وما اشترت فهو مني **بشكل** المبرور ذلك لا يجوز ما لم يكن الراي موقفا الى
الوجه **ان قال** اذا اشترى ما دلت الورق او ما منه فهو بيننا وروى ابو سليمان عن محمد انه
يجوز ويثبت الشركة بهذا القول **الما تروى** انما لما ذكر الشرا من الجاهل يجوز وان لم يذكر الشركة لما
ذكر حكمه **قلت** وهذا عين ما تقدمت حكايته عن شذوذ عن ابي يوسف عن ابي امامه
والله اعلم ثم قال وكذلك اذا لم يذكر الشركة وقبلا ان اشترى على اسم الشريك فهو منها حتى
عن النبي عن ابي يوسف مثل ذلك ونقل عن النبي عن ابي امامه ان الكلام الشركة فهو جازم
والا بظاهر وفيه عن علي بن الحسن بن ابي عمير عن ابي جعفر قال لا ما اشترى من الرقيق وهو مني **بشكل**
ليس له ان يبيع حصة صاحبه ما اشترى الا اذا ثبت لوقول ان اشترى اليوم عبد ابي يوسف فيك ما حكم
ما بطل ولو قال عبد اخر ما اشترى مني وكونه مني وقت صفة وان لم يوقت وقتا اما ان وقت المشتري
مقدم على ما اشترى من الحظ الى كذا فهو مني وبشكل هذا جازم فان سمي صفا من الفروع ولم يسم فيه
وقصار الحظ ولا من القدر قال ما اشترى من الحظ قليل وكثير فهو مني وبشكل ولو يثبت عما كان
هذا لا يجوز فذلك الرضا الاشياء وكذلك اذا قال ما اشترى في حصة هذا فهو مني وبشكل وقد صرح
في غيره فهو قاض على بعض ما في الشرح والله اعلم

ولو قال هذا اشترى مني فليس يكون فيه اذن بغيره

اشتمل التعليل على علم من الجبر قال في شركة المعاوضة احد الشرك شرك معاوضة اذا قال لصاحبه
اني ارد ان اشترى هذه الحصة فليس شركت شرك معاوضة الا يكون له ما لم يقل شركت نعم انتهى وهذا
بجلا في الوكيل في شركة مكره فقبل رجاء الوكيل او المكيل قال اشترى تلك الحصة لنفسه
فشكلت الموكلة ثم اشترى اذ كان الموكلة والفرق بينهما ان هذه الوكيل بعثه بحصة
موكلة لان الشراكة العلم دون الرعي وهناك لا يدرك الرعي لان احد التعاوضين
لا يوجب فخر معاوضة المبر في صاحبه وليس للسكوت صراحة فيه وان كان
محلا العلم منه فقط **انكفى**

وقيد بما شغل غير شركته فماده ثم واحد فالمعسر
الثاني ان كان له الفتي هو مالها في ولا هو اكثري

اشهد

اشتمل التعليل على علم من الجبر قال في شركة المعاوضة احد الشرك شرك معاوضة اذا قال لصاحبه
اني ارد ان اشترى هذه الحصة فليس شركت شرك معاوضة الا يكون له ما لم يقل شركت نعم انتهى وهذا
بجلا في الوكيل في شركة مكره فقبل رجاء الوكيل او المكيل قال اشترى تلك الحصة لنفسه
فشكلت الموكلة ثم اشترى اذ كان الموكلة والفرق بينهما ان هذه الوكيل بعثه بحصة
موكلة لان الشراكة العلم دون الرعي وهناك لا يدرك الرعي لان احد التعاوضين
لا يوجب فخر معاوضة المبر في صاحبه وليس للسكوت صراحة فيه وان كان
محلا العلم منه فقط **انكفى**

فصل في كتاب الوقف

الوقف لغة الحبس وشرا حبس العين على ملك الواقف والصدق بالمنفعة غيره العارية عند
الامام وعندنا على حكم ملك الله تعالى في قوله ملك الواقف عنه الى الله تعالى على وجه يعود منفعة
على العباد فيلزم ان يباع ولا يورث وهو الذي عليه الفتوى واهلهم كان اهلان البراءات
وهو الحق البالغ العاقل قال وقف واقف للمسمى به الوقف سمي للمصدر وبجساسة ارادة
عقب الشركة من الاسماع في كل ما يبريد على المال او المقصود من ذلك الرجوع وفي هذا الرجوع قال
المولف لان كل واحد منها ادخل معه في ماله كلام غيره

في عقبة الاولاد للستة دور وفي الجسر او في المال والاهل بغيره

اشتمل البيت على اربع مسائل **الاولى** من الجصار عنده قال وقف على عقبة كدخل فيه او كان
البناء لان العقبة شرعا هي ولا الذكور دون اولاد البنات ونحوه في الجبر وشرح الفتوى
وصارفة وعقب فلان وولد من الذكور والبنات فان لم يكن له ولد فولد له الذكور دون البنات
كان ولدا منه من الذكور والبنات عقبة فاما ولد بناته فليس بعقبه وراى في الجبر بعد ان قال
انه يرجع ما يابيه اليه ولا يدخل ولدا البنات من اولاد البنات من اولاد البنات من اولاد البنات
رحمه الله تعالى على العقبة في اللغة الذرية واولاد الست ذرية في سائر الكلام في البيت الذي
يليه ان الله تعالى **الثانية** روف هلال والحفاف لوقال وقف على حصة من
اولاد بناته قال هلال في الجبر كذا في نسب ما يابيه الذكور الى الرجال الواقف الى الله ابا
من الذكور والبنات وفي الجصار الجبر والاكث من له اهل الست والذكر من واحد ونحوه في الجبر
وعلاه في شرح السير الكبير **الثالثة** من جسر فورا بية لا جسر فورا بية وهذا الاصطلاح

المسلم واثان **الثالث** لو وقع على دينة نقل في الحيطر وابتين فيها غرض فقل
عن خزانة الأكل عدم دخول ولد البنات فيما لو اوصى لغيره وقد استعمل المصنف الاستدلال
للمالك والرد في شرح البيهقي ولست اصدده وينبغي ان ترجح الرواية القليلة بالرد
في هذه المعصاة لان عرفهم عليه ولا يعرفون غير ولا يسيرون الى اذهانهم غالبا وقد رأت اوقاف النجاشي
بعد ما سمعته في المسألة الاولى من باب البيت ان الدرهم والنسك سوا في يدخل فيه ولد البنات
والبنات والله اعلم **الرابع** لو وقف على ولد ولد ولد نقل عن فاحمان يدخل فيه ولد
لصليبا واولاد شبه لا يقدر ولد الصلب على ولد الابن وهل يدخل فيه الذكور وولد البنات
ثم نقل عن علي الرازي انه لا يدخل ولا البنات فيه الا ان يقول علي واولادي واولادهم والفتح
قال هلاك لمن اسما ولد كاسا وولد البنات متاول اولاد البنات فانه ذكر في السير اذا قال
اهل الحرب امنونا على اولادنا واولاد اولادنا يدخل فيه ولد البنات قال اسم الله الرحمن الرحيم ولد الولد
اسم لمن ولد له واسمه ولده فكل من ابنه ولد له حقيقة بخلاف ما اذا قال ولدي فان ولد البنات
لا يدخل في الوقف في ظاهر الرواية ثم قال عن محمد بن ولد الولد متاول ولد البنات عندنا
ثم حكى عن صاحب الفتاوى عن الحيطر ان الذكور وولد هلاك وعلى الخمس والميراث عدم الدخول
ظاهر الرواية وعليها الفتوى وعن الحامي كذلك وعن الوانعات والمينة والاولو الحمي والتمس والميراث
ان عدم الدخول ظاهر في الموقوف الى ما فعلت اشد فتوى وقد قيل ان بعض عدم الدخول
قلت نقل صاحب الدرر عن شمس الانعام اوقف على اولاد اولاد فلان يدخل بحسب الوقف اولاد
البنات وولد واحد ثم نقل عن علي السعدي وانتم الامام في هذه المسألة على الراجح
وكذا ذكر الحنفية في عدم الدخول عن اخواننا وفتاوى محمد بن واخيه بذلك في كتابه على مالك
وهذا عند الحسن والله اعلم **قلت** ونسب الشيخ رحمه الله في عدم الدخول قطعاً لانها نفي عن اعيانها
والواديهم في مثل هذا الواجب واو يوسف رحمه الله وقد اتفق كذلك كما مر مناه ولسد علم بالطوبى
وهو في معنى الدعوى مع ما يجي لوجه يظهره في الحكم في الوقف اظهره
الحار والمجور متعلق بظهور النفي في عدم الدخول لان البنات حوسل من الشبهة ومنه لجهة الامية وقد
نفي الحامي بدخول اولاد البنات في الوقف على اولاد اولاد بعد شمس لا يظهر حكمه الا في المستفاد
دون ما سفي قبله اليس مستند هذا الحكم الى وقت الوقف فقال في كل حق الوجود وقت
الحكم فحلاف تلك السنين كما بعد معه كالحكم فساد الكناح لغرضي كما يظهر الما صينة

والله مثله كذا السر ان الفتا بظهور عدم وقوع السنين وان كان بعد وفريق لا انما يظهر
في حكمه الا في احوال بطلان محله الكناح وانه امر باق بخلاف الغل المتعلق حتى لو كانت على السنين
الما صينة فانه يحق اولاد البنات حصصهم منها ثم رجع لولا الدين الحياطي وعبره قال ان الحكم بظهوره في
الفتايات القائمة دون الحياطي ولسد اعلم

وهو جاز الاداء في الوقف دون مدع شوقيل على قول الامام بعد ذلك
وهو كاستعنى هذا كذا في تدبيره وعن الامام التتعلق خلق مقروء

استعمل البيت على ان قابل نقل بها الشهادة مر غرضي ونقضي بها **الاولى** في الوقف
والباقي نظائر قال فاحمان رجل باع ارضاً ثم ادعى انه كان موقفاً قبل البيع وانما خلف المديعي ما
ليس له ذلك عندنا كذا ان الخلف بعد مدعي الدعوى في دعواه لم يحل مكان السابق وانما قام السنية
على ادعاءه اختلفوا فيه في بعضه لا نقل به لا نثبت ان نقله في بعضه نقله في السابق بنح الدعوى على
قول الفقيه الحجة الدعوى كذا في الوقف لان الوقف حق لله وهو المقصد في القامات لانها
الدعوى كالتشهاد على الطلاق وقتق الامانة اذا كان هناك موقوف على مخصص ولم ينجح لا يوطى له
من العلم في بعضه جميع الغل الى الغنى لان التمهات قبلت عن الفقر ولا يظهر الا وجه الوقف اقل وينبغي ان
يكون الجواب على التفصيل اذا كان الوقف من قوم اعلمهم لا نقل السنية فيه بدون الدعوى عند **الكل**
وان كان الوقف على الفقراء او على المسكين على قول يوسف ومحمد رحمهما الله في نقل السنية بدون الدعوى
وعلى قول الحجة في غير ذلك لا نقل ابي **قال** الموقوف وهذا التفصيل عن خراج الية لان الوقف
وان كان على قوم باعها ثم فاحمان ولا بد ان يكون كجبهه من لا يقطع كالفقر او غيرهما فالتشهاد قبل جهم
اما حالا او مالا **اموت قلت** التفصيل لا بد منه لان السنية اذا قامت بان هذا وقف سخي
قوم باعها لم لا بد منه من الدعوى ليعومسائق وتم وتناولهم وان كان اخيه ما ذكر محلا ما اذا قامت على الله وقف
على الفقراء والمجور وكذا نقل في التمهات عن فتاوى سيد الدوز هذا التفصيل وكذا فصل
الامام القضي وهو المجاز وهو فتوى في العقل الكرماني وقد رايته عن صاحب الدخول وفتاوى
السفي قد ذكر ان الشهاد على الوقف صحيح بدون الدعوى مطلقا وهذا الجواب على الاطلاق غير صحيح
انما الصحيح كله وقف هو حق الله والشهادة عليه صحيح بدون الدعوى وكل وقف هو حق العباد والشهادة
لا يقع بدون الدعوى ونقل في التتظنية عن فتاوى الخمس في سلب البيع المتقدم انه شح الدعوى
وسبق البيع وبه اخذ الصلح الشهيد رحمه الله في سلب القضاة بالبيت وقال بعض المال في الفصل

البينة ولكمالا فخذية وفي العادة غير له البشايه بخذ سماع البسه ونقص السبع وقيل لا قبل ولا ولا السبع ان
حاله والمهام اشارة وقيل على قول الامام بعد ان اي القول مدعوي لا به سمع حذات كلها الله حرم
الفرج والمأمونية والمأبوق وقيل كما في عتق الامه وقيل لا قبل من غير خصم وقيل عن ائمة الهاء على دعوى المولي
نيسب عنه لقب مدعوي قال المؤلف الطاهر ان جواب محرم على قولها وعدمه على قياس قول الامام
الثاني الهاء على العتق اطلق في النظم ومراعاة عتق العبد ما يفر على من عتق الامه في النظم بعد
ذلك ان عتق العبد بحريته الخلاف وعتق الامه فيه الاتفاق كما ساقى وانما نقل ما حله العاديه من ماوي
وشد القول ان الخلاف اما هو في الشهادة القائمة على العتق وحده المولي ما لا خلاف اذا رتبها انه حر الاصل انها
تقبل بدون الدعوى لانها شهادة بحريته **ثاني** هاء بحريته الفرج وهو قوله قبل ثم نقل عن صاحب المحيط
ان حكمي في الطلاق الصواب ان الصحيح ان الدعوى في ذلك عند الامام كما في العتق العاديه وان التناقض مع
حده الدعوى ولا يحتمل الشهادة بها وتقبل مع شهادات المحيط **ثالث** هاء على عتق العبد
حسبه بدون الدعوى بالاتفاق **الثالث** الهاء على ربه الهاء لا سواء كان رمضان او غيره فانه
الحق به خالصا قال قاضي خان في اول كتاب الصور واما الذي ساقى لربطه فيه كما لا يشترط في
عتق الامه وطلاق الحرة عند الكل فعتق العبد في قولنا في يوسف ومحمد حرمه الله تعالى وفي
الوقت على قولنا في جعفر وعلى قياس قول ابي حنيفة ينبغي ان يشترط الدعوى في هلال الفطر
وهذا الوجه ان كما في عتق العبد عند **الرابع** المصنف طرد ذلك في غير رمضان
كوجب شيئا وعرفا اذا عتق بانه امر جسيما لانه كان مع هلال رمضان يحتاج الى اثبات
لولا ثبوتان ولو غلبت الحاجة الى هلال الحب فلهم جوازا وكذا طلقنا الهلال في النظم ليشهد
هذه الصورة وفي العادة عرفنا ويشتد الدرس لمر الشهاد بلال العبد لفظا ما تقبل
بدون الدعوى وفي الاصح اخذنا المصنف ببعضهم في سماع هلال رمضان وبعضهم في سماع
على هلال الفطر وفي العدم ينبغي لشرط الدعوى ولفظ الشهادة في هلال الخصال واما ما رتبنا
نقل للرخي لا يشترط لفظ الشهادة **وقال** وقال عوا هراة يشترط وكذا في الاصح
قال في النظر وهل يشترط الحكم لثبوت ذلك قال محمد بن الحسن لانهم لهذا في الكتابات
وينبغي ان لا يشترط لم يكن الامر بالصوم والخروج الى المصلي **الرابع** الشهادة على النكاح
في لفظه قاسما على عتق العبد بانه لا قبل على قولنا في خنيفة بدون الدعوى في الشهادة
على العتق والمولف جعل القول بخلاف النكاح الى الامه والعبد كما في عتقها

فتقبل في الامه عند الكل في العبد بحريته الخلاف **قلت** عندى في هذا الفرع نظر فان
الموجب للقبول بدون الدعوى عند الامام كونه في ذلك محرم حقا لله تعالى كما في عتق الامه كما في الشهادة
بحرمه الفرج وهي حق الله تعالى وذلك لا يوجد الا في نكاح الامه اعني حرمه الفرج على المولي فيكون له حقوق
المشتركة فيشترط في الدعوى عتقه ولا يشترط عند ما لا الله بل ان يقال ان يتم حرمه الفرج عند
السيد **الخامس** الهاء على عتق الامه وقد تقدمت اشراطا في الفرق بينهما وبين مثله العبد
ان هذه هاء بحريته الفرج وهو حق الله تعالى في حال العبد وفي العادة على حكمي عتق الامه
وطلاق المرأة اشار محمد بن الله في باب الحر **ان** خلف وكذا في القدوري وذكر الشيخ في معجم
باب السلم انه لا خلف فتأمل وليس اعلم **السادس** الشهادة على التظليل قال
وقد نقلها من قاضي خان حيث قال في تظليل الحرة عند الكل **قال** وفي النهاية تقييد العتق
بما اذا كان الزوج حاضرا اما اذا كان غائبا فلا **قلت** وكما حضور المولي في صورة
الامه وكما لا يشترط حضور المرأة ولا الامه على المشهور وفي العادة عن مجلات شروط
المجواني انه يشترط حضور المرأة ليشهد بها التهود وليس اعلم **السابع** الشهادة
على الخلع قال في لفظ الشهادة على الخلع بدون الدعوى المرأة مقبولة كما في الطلاق
وعتق الامه ويسقط المهر عن حصة الزوج ويدخل المال في هذه الشهادة **ثاني** هاء
العامة ايضا الذي يحذف ما قبل فيه الشهادة بدون الدعوى عند الكل ثلاث مسائل عتق الامه
والطلاق ونكاح الامه **قال** وذكرنا اربعة اخر او اشترط الاتفاق بقولي بقدر
يعني الحرف فيها بدون خلاف واشترط الى الخلاف بالاربع الاول اما نصا او قياسا على المش
قلت ظاهر نظم مخالف ذلك فان كاف التسمية دخلت على العدم في الوقت تكون مثله
وليس ما استدل به الى ما ذكره وليست الجايل الاربعه انما قبل الذي ساقى على الخلاف قد تقدم وجه ذلك
وقال في الصور التي تقبل فيها الشهادة حشبه بدون الدعوى الهاء على حرمه المعاهر والنساء
في الجلال والنساء في الظاهر بشرط ان يكون له زوج حاضرا ذكر ذلك في العادة في بعضهم قال
لا قبل بدون الدعوى والاملا والظهار مدكر في قاضي شيخنا **الدر**
ثاني واما اولاد اقرار احسن **سرد** كوز والموت **تعبير**
استعملت على اربع صور يدخل فيها الذكور والامات **الاول** لو وقف على ابيه دخل في

ذلك لجداده وجعلته وامة وابية قال في شرح السير لوقال المنونا على ابائنا وامهاتنا
فهم الاصول جميعا لان اسم الاباء يتناول الاما والامهات وليس خاف ان جمع الذكر عند المتلا
يتناول الذكر والموت **الثاني** لو وقف على الولاد دخل فيه الذكر والموت لان
الولد اسم للولود فانه يتناول الذكر والابن قال الله تعالى توحيكم الله في اولادكم للذكر
مثل حظ الانثى لو وقف على القارية فدخل قاضي خان عن هلال انه يلحق الوقف ولا يقبل
فيه الذكر على الابن ولا يدخل فيه والد الواقف ولا جد ولا ولد ولا ولد في حقه عن ابن حنيفة
وفي الريدات ان يدخل فيه الجد والجد ولد الولد الا ان عند الامام يكون استحقاق الوقف
لذي الرحم المحرم من الواقف ونعيم الاقرب فالأقرب وعلى موليها بعهد والرحم المحرم من الواقف
ويدخل الجد والجد من قبل الاما والامهات التي اقضى اليها في الاما كمتى **الثالث**
لو وقف على خوة دخل فيه الذكر والابن قال والحظ للذكور لانا ان من رجوه و
جميعا سوا في الوقف في سلم ما اذا لم يكن له اخوة ذكور والصورة الصورة فمضى ما في
شرح السير انهم لا يقبلون له قال في سلم المثل ان اذا لم يكن له ذكر فقال اسوي
على اخوتي انه لا يدخل النساء لان الاما المفردات لا يتناولن صبيح الذكور **قلت**
وهذا خلاف الاول ولا يستحقه البنات ولو لم يكن من ذكركان القيدان العظيمين والاولاد
بالبنات المفردات فاولفان كنسا فوق اثنين واما مساله الابا مسويان تكون كلمة
الاخوة وبنه على ذلك قوله في شرح السير الكبيرة وكذلك ان لم يكن الابن منهم الا انسان واحد
فالامهات والاب معهم اسوي لان لهم حصص الكمل استعمل عند الاحتياط فبنه له
وبما مر الان اجمع وان كان في الما فقط والنصف والفقير
ما موصولة ومر صلتها وموصها ربع عطما على الفاظ الاربعة التي في السير
فصل والماد ما في العقب والجيش والاك والاهل والزرية والامنا عطف اخر اخرج
حالت والنصف مفعول محض ومفعول الستانه يدخل الذكر والابن فيما اذا وقف
على ما من الفاظ الاربعة والخمس التي قبلها في السير سليمان **الاول** اذا وقف
على سنة وله بنون وبنات قال قاضي خان قال هذا في الغلة لهما بالسوية لان اسم
السن والبنات وعن ابن حنيفة في مراهة تكون الغلة للسن حصصا والصلح الاول وفي المحرط
قال هلال جميعا في الوقف سوا وهكذا ذكر الحصاف في وقفة وروي عن

حنيفة ويوسف حلال الشبهة فمراوي شلت ماله الى بني فلان وله بنون وبنات
قال المثل لهم جميعا وهو فيه سوا وكذا في الوقف في قاضي خان انها رواية توف
عن ابن حنيفة وفي المحط قال هلال وروي يعقوب عن ابن حنيفة ان ذلك للمسندين
البنات وعمله بانه لا يحسن ان يقال هذا المراه مري فلان وكذا ذكر قاضي خان قال
بعضهم فيها عنم روايتان ووقف على الدخول فيما اذا كان ولان اما القسالة وعدم
الدخول فيما اذا كان وانما يحصون وهكذا روي عن ابن حنيفة في الوصية ان في
كل اب حسن ان يقال هو المراه مري فلان مثل بنين او قبيلة تسكون والا فحق
فالمسندين ولو لم يكن له بنون وبنات كانت الغلة للفقراء وفي شرح السير لوقال المنون
على ابائنا وله بنون وبنات فهم اصول جميعا لما سألنا في الاخوة وهي الاما من
يقول حوايه في الفصلين قولها وقول حنيفة الاول واما على قوله الاخر
فرواها من المذكور ولكي لا يصح ان هذا قوله حنيفة لانه يتوسع في باب الاما
لا يتوسع في باب الوصية فابوا حنيفة اعتر في باب الوصية كحقيقة فقط وفي
باب الاما اعترها وان يشهدا بطريق الاستعمال فاذا لم يكن له البنات فمن
في ذلك جميعا لان هذه الصيغة لا تتناول الاما شائلا لمفردات الا اذا كان
المصاف اليه اما القسالة وان كان معن ذكر في الوقف والوصية كان ذلك
بينهم **الثاني** ما في المحيط وقاضي خان انه لو كان له ابان فقط صرحه ان البني
لان المنح حكم الجميع والوصية وكذا في الوقف ولو لم يكن له الابان واحد كان له
النصف والنصف للفقراء بخلاف ما لو قال على ولد فلان كان الولد حنيفة
بحوز الجميع وهذه المسئلة انما يقالها بقوله وان كان له الما فقط والنصف
ذوال الفقير فان النصف لا يكون للفقير او لو قال على المحتاجين وولدي وليس
في قوله المحتاج واحد قال الشيخ الامام ابو بكر الفضل لولاه المحتاج نصف العلم والنصف للفقراء
فقال فان اعطى النعم نصف العلم فقير واحد قال في حوز على قولنا في الفقير لا يحصون فكون
للحسن واعلم ان من الفاظ التي تشمل فيها الذكور والابن الحزان والموا الى العشرة والفقراء والاكبر
ولم يمسك العلم **وبما مر من قبل فقير اخر** **فصل في ما اذا كان له بنون وبنات**

اشتمل البيت على سلبين مما التفصيل **الاول** من القصة قال توهيم ان يفتح الابواب
قبل قتل العبد وسعد فصح على الوقف ولعد القبر لاولوا برأ القبر المتاجر على الوجه بعد تمام الملك
نعم البراءة عند ابي حنيفة ومحمد بن الحسن واما **الثاني** وهو في الفرية والبرية عنهما في فتح
الوقف لجن فله ان يحتال بالغش اذا كان ملئاً بمعنى مدبون المتاجر وكذا في قاضي خان وفي الفتاوى
وصي التمس كمال اذا كانت الحوالة حرة وفهرها ان يكون امالياً وصاحب الفوائد قال ينبغي اعتبار
الحرمه للعقبه في حواله الوصي كاليتيم ان الوكلاء نظرية قاذم اكل املا كان الاستيفاء يتجملها
استعمال الاما لا يابيه فله قال للوقف يتجمل ان يكون في الاحتمال على المساوي نظر للوقف بان يكون اقل
مطلوباً ويكون اقدر في الستة يعني قاذم **قلت** متخذي كلامنا اعتبار الله فقط
وذلك كاف واكثر ليرى الظن انه كونه اولى او خوار المتاجر عندنا من حسن وقوة الجوز ولا
توجبه الملا وحدها يجوز والله اعلم

ويوجه العرض المعنى عند وقد قيل بالاجماع بالعندرة
اشتمل البيت على الوقف لعلال والحضات وحكامه خلافه من الرخص بينهما ان يتم
الوقف اذ الحق لم يرد من معين مح عند الامام ونقل عن صاحبين انما قال اعل فله سبعة وحل عنه
في سبل الوقف وزاد هلالا وكذا اذا اجرها بعد اقامة قال هذا كله سواء فعنده لا يح
لا بالارام والدنا ينز وفي مسئلة صدر البيت وفي الدعوى **الثاني** يعرف شأنا والواحد
عند ابي حنيفة فيما عارف بالارام الجوز وثماني الجارات والساعات مثل الخطه والشجر فاما في الجية
ولا يجوز بالاجماع وفي قاضي خان المتولى اذ اجر الوقف من العرض والحوان يعني قبل له يجوز
بلا خلاف قال العقبه ابو حنيفة في زماننا الاحار لا يكون على الاختلاف لان الغارف الاجارة
بالدراهم والدنانير **الثاني** ولو لم يصرف العرض خايرة المتاجر عند ابي حنيفة
الثاني وليس له حق في الاذن بالكره **ويجب** في خير افلكم

اسمك السان على سبيل من الغيبة **الاول** مستأجر ارض الوقف له ان يغير فيها الاشجار
لغير اذن الناظر اذ لم يصرف الارض بالغير **الثاني** احقر فيها السبل الا اذن الناظر لما فيه من
الضرر الغالب واما ليس بما اذن وفيه للمتاجر **الثالث** لو خذ من موقوفه
وهي لغير الخبز اذن الناظر **الرابع** هل للناظر الاذن في ذلك ان علم فيه خيرا للوقف
جانه الاذن والا فلا وهو لا يعق ما في المسألة على ذكره المولف وعبارة القصة

ويجوز

ويجوز للمتاجر غرس الاشجار والكر ومري الدماما الموقوفة اذ لم تضرب الارض بدون
صريح الاذن من المتولي فونت حصه الكياض وانما يجوز الحفر والغرس والحياطة من اياها الموقوف
الاذن في مثلها دالة تفضل عن قنابوي العقبه الى المليك عن ابي حنيفة في ارض
الوقف بنا او نصب باما او فلما او نواه حتى فعلة انه ليوقف صار للوقف **والا فلا**
وقال ابو نصر لا يصير بوي او لم يولي بان وقف البناء يجوز ثم روى الى المليك وقال
يجوز تبعاً وبه يعني ثم روى لروان صاحب المحيط وقال متولي الوقف لوي في عروة
لوقفه ولو وقف ان بناه من مال الوقف او من مال نفسه ونواه للوقف فلم يثبت
وان بنا لنفسه واشهد عليه كانه والا حتى اذا بنا ولم يوف له ذلك وكذا للغرس
في حق الكل انتهى وفي المحيط لو غرس المتاجر في ارض الوقف اتجار وطح السبيل
ثم مات والمتاجر ميراث وليس للورثة الرجوع بما زاد على السبيل الا من ولد اعلم

وما جاز ان ينعقد الا ب ولحق في دين الجاهل يعجز
وما جاز ان ينعقد الا ب او مكات له باتفاق عند ابي حنيفة
ضمان جاز الاستجار عند الامام ولا تأكيد لما اواب عاطف على الاثن الاثن
اليان والالت وفي البيت سائل ذكرها المحض وغيره **الاول** لو اجر
القبر او الواقف من ابيه الكبير كما دونه كان الصغير فعلة او من ابيه لم ينعقد عند ابي حنيفة
بغيره **الثاني** عند ابي يوسف يجوز كالاختلاف في الوكيل **الثاني** المحض لو اجر نفسه
او عبده او مكاتة يجوز بالاتفاق وهذا اذا باشر بنفسه اما اذا ذهب الى الغايب
فأجره كذا في قاضي خان وفي الدعوى ان من المتاجر من قال بحوان وقاسمه على المصارف
اذا اجره هو كانه يجوز بالاتفاق وكذلك الوصي بخلاف الوكيل من المتاجر من قال
لوفوق من المصارف والوصي ووالي الوقف في جسمه ان ووالي الوقف ليس علم اولاية
لا به لا يتجاوز ارض الوقف شرط كان له وجه والله اعلم

وما جاز له ان ينعقد من **الثاني** اذا اذن القاضي كالوقف
اشتمل البيت على سلبين وهما في الوقفات للناظر وفي خان والقصة وغيره
الاول نقل في الدعوى عن الوقفات للناظر في المتولي اذا اراد ان يتدبر على
الوقف ليجوز له في غير الدبر ان اراد ذلك القاضي فله ذلك لان القاضي بمالك

الاستدانة على الوقف فيملك الموقوف ذلك بأمر القاضي أيضا وإن أراد ذلك بغير أمر القاضي
ففيه روايتان **الظاهر** إذا احتاج الوقف إلى العارة فهل لنا أن يستدين للعارة ففي
الخير من هلال إذا احتاجت الصدقة إلى العارة وليس في يد القم ما يرفعها وليس له يستند
عليها وعلمه هلال أن العارة لم يحصل بها سوى القلة وقرق بين القيم وولي التيمم بأن الوصي
يستند في على تحميم معين بخلاف الصدقة فإنه لا يستدين بها على أنسان بعينه وفي الوجهة علمه
بأن الدين لا يجب ابتداء إلا في العدة طيس للوقوف دفعة والفقراء وإن كان لم دفعة إلا أنهم
لكنهم لا يتصور مطالبتهم فلا تمت الدين باستدانة القم للإعلم ودين يجب على مالك قضاء مرغلة
هي النقطة قال وعن النقطة المحجعة أن هذا القياس لكنه قول فمأذبه ضرر وخوان يكون فيله
الوقف نزاع ما كل الجواد وحتاج إلى جمعة وقال السلطان بالخراج يجوز الاستدانة بأن
القياس تركها البزور والمحوط في هذه أن يكون بامر الحاكم لأن ولايته أعم في مصالح المسلمين من ولاية
الآن أن يكون بغير أمر الحاكم ولا يمكنه الحضور فلا بأس أن يستدين بنفسه هذا إذا كان بغير أمر الحاكم
والأما إذا كان بغيره وفوقها القيم على المالكين ولم يسلك للخراج شيئا فإنه يضر حصه للخراج كان ذلك
وإصلاح إليه من العارة والمونة مستثنى عن حق الفقراء فإذا دفعه إليهم صرف واستهلك الجمع من
أكل الجراد الرزق والخراج كان الرزق مال الفقراء وأما يستدان كاجتهم إحصاء من مالهم وأما
في الخراج فلا يتصور لأنه أن كان ثم علم ما عدا لا ضرورة الاستدانة وإن لم يكن فليس الرقبة
الوقف وليست للفقراء ولا يشقون إحصاء من يحتاج إليه الفقراء في الدين نعم لأن يكون
المسلم فيها إذا كان ثمنه علم يتعذر بيعها في الحال ويستدين ويعددي أنا توجع ذلك كمال على
القائم وأما إذا أترك للمصروف فلا إشكال ثم نقل عن قناري إلى اللسان طرحت من أن الوقف
بلا استدانة فله ذلك ولا فقد خالف فيه المشايخ قال الصدر الشهيد والخان بآله أبو اللبيب
أنه إذا لم يكن من الاستدانة بد من الأمر إلى القاضي حتى يأمر بالاستدانة ثم يرجع في العارة للقاضي
هذه الولاية قال المصنف هذه الأخطاء إنما الخلاف فيما إذا استدان بغير أمر القاضي ثم نقل عن
قاضي خان فإنه ذكر في فتاواه حوايت قال بعضها إلى بعض كما لو وقف في الأخرى والموقوف لا يحد
الوقف قال أبو العباس رحمه الله أن كان الوقف على كماله لا يحل له أن يستدين من أحد القم ليس
الحايط المالك من علم الوقف وإن لم يكن الوقف في يد القم علم رفعوا الأمر إلى القاضي بأمر القاضي
القيم ما استدانة على الوقف في إصلاح الوقف وليس للقيم أن يستدين بغير أمر القاضي في العدة قال

الله عنه يعني يدع للقيم الاستدانة على الوقف لضرة العارة لا يقسم ذلك على الموقوف عليهم ثم روي
إلى الفضل الكرمي وقال ولما استقر في القيم لمصالح المحذوفين على نفسه وقال عن أبيه الكرمي
في صدقة في زماننا وقال أبو حامد له ذلك وقال القاضي لا يستدين إلا بأمر القاضي وفي شرح
جواهر زادة ليس للموقوف أن يستدين على الوقف للعارة وقال رحمه الله يعني بوليها بدع والخيار ما
اختار الصدر الشهيد وأبو اللبيب أنه إذا لم يكن بد من الاستدانة مطلقا أو أذن القاضي أو لهاذين
مستند في كسري في قوله ما راجع إلى ما طبع في دعواه الكواي بآذن القاضي بالخلاف والظاهر
أن منع هلال إنما هو فيما أنه إذا لم يكن ذلك بأمر القاضي فهو واحد من العاشرين لا يري إلى قوله أن
على الاستدانة على الوقف فلا يمكنه ذلك لأن القاضي نصب ناظر للمصالح وقد صرح القاضي في شرح
الروايتين فينفذ بدو من الأمر القاضي والله أعلم **قلت** وفي العادة عن فتاوى قاضي طبر الذي
إذا كان القاضي بعيدا منه ولا يمكنه الحضور فيجوز يستدين ثم قال المتولي إذا أراد أن
يستدين على الوقف بمحمد ذلك في أمر المبدع أو أراد بأمر القاضي فله ذلك بخلاف
وبغير أمر القاضي ففنه روايتان وليس للقيم أن يأخذ ما فضل من مخرج عارة الميراث لم يرها
إلى النقطة وأن احتاجوا إليه وقد فسره في خان الاستدانة على الوقف بتفسيره فقال في المالك
أن لا يكون للوقف غلة يحتاج إلى القرض والاستدانة أما إذا كان للوقف غلة فانفق من مال
نفسه لإصلاح الوقف كان له أن يرجع بذلك في الوقف وفي الثاني ليس يري للوقف شيئا
وليس في يده شيء من غلات الوقف يرجع بذلك مما عادت مرغلة الوقف انتهى وحمل صاحب
الفتاوى الجواز على ما إذا لم يكن إجازة لها بدفع الضرورة ما واستند له
بقول أبي اللبيب إذا لم يكن له استدانة للبدع يجوز أن يكون الاستدانة المستقلة لا أن يفتقر
الوقف من الجاه واستند في في خان عن النقطة أبي جعفر إذا لم يذكر الواقف
في أصل الوقف لحدته فعلى القيم ما هو أدنى وأنفع للفقراء أو الأجان والمزارعة قال
وهذا أنا على حوله المزارعة على قولها وهي يدع جلدية نعت **قلت** ربما يوجد
كلام صاحب الفتاوى بأنه ربما لا مطلق الأرض ما في البدع تكون لهم أهله الوقف وروايت
معاصر من تكون الأجان ما سدد في الضرورة أما يجوز الاستدانة لصاحبها على ما تقدم في السلام
قال المصنف ثم هل يجوز الاستدانة على وجه القرض بدون مرجع أو يرجع أيضا هل
تكون القيم ضاميا للرجع أو لا استدانة بالرجع أم لا **الجواب** عن المناخ فيها والظاهر أنه لا يجوز

العرف الي ما فيه روح الامان لا يجد يستامر القايه ولعل لا ادى الى خراب الوقف
 ولا سيما في زماننا لقله العرف فيه واستغفله بقول قاضي خان المتقدم فيحتاج الى العرف
 والاستدانة وحملها على الناس ثم قال ما اصل لاهل هذا وقد وهب شرط في الوقف
 في الوقف كما هو موقوفه بالنسبة الى التاجيل لا لاهل تقابل قسطا من التزويد القبط
 بالنسبة الى ما يشري بالنقد مسلم ومتناه انا هو بالنسبة والقبط منها بالنسبة لاهل
 نظار **قلت** قال في القبط بعد ان روى لوسف المرحلي الصغير قال القبط
 للقيم ادا هم يهدم المسجد للعلم تكون ضرره في القابل ثم له هدمه وان خالو اهل المحلة
 وليس له التاجيل اذ الملكة العمان فلو هدمه ولم يترك فيه غلة للعمان في الحال واستقرض
 القرض بسلامة في سنة واشتري من القرض بسلامة ثلاثة دنانير خرج في غلة في
 العشرة وعليه الزمادة فهدا صرح في انه يصر الراج فتأمل **قلت**
وليس لنظار المناجد نفسه الوقف الا في الزمان
 قال من البيت ما حوذا من كلام قاضي خان لو اوصى شي لعمان المسجد في اي شيء يصر
 ذلك الملك قال انما القام ما كان من البناء دون التبرع قبله اي يصر ذلك في المنان
 قال ولا يصر المسجد وعي لى كرم الله ان المنان الماتى من غلة ما وقف على المسجد اذا
 كان يصر المسجد نانا كان له سم وان سم ليجزى دونها فلا ادى لم يصر ذلك **قلت** وليس للقيم
 ان يحد غلة الوقف على العمان سدا او يفسد المسجد ولو فعل يكون صامتا واسا
 في البيع الى الغلو وهي الاثر **قال** المصنف وعندى في جولة الاخرى والنفس اذا
 شرط الوقف قال لينا اذا لم يكن شرط وفي في حان هل للقيم ليرتري
 من غلة الوقف للمجد ما شاء هنا او حصا او خشا او اخر او
 او حصا قالوا ان روح الوقف للقيم ذلك **قلت** وقال ليجزى من يصر المسجد كان
 له ليرتري للمجد ما شاء وان لم يصر في كنهه وقيل لينا المسجد في عماره وليس للقيم ما
 ذكرنا لان هذا البشر من البناء ولا العمان وان لم يعرف شرط الوقف سم للقيم الذي
 كان فيه وامام مسئلة السج والوقت في القبة بعد الميز لاهل الحار ان
 الاكثر منه في السكك ليله الله بدعه وكفا في المساجد وكفى القم وكذا اذا اراد
 رمضان ولبيل القدر وحوز على باب المسجد في السكة او السوق ثم رزله ولكمال

سعر

الا ان لو اشتري من مال المسجد شئ في رمضان يصر **قلت** هذا اذا لم يصر الوقف من لقاؤ
 العصر والوقفات **قلت** وقال لو اوصى بثلث ماله ان ينفق ست المقدس صار وشفق في سراج محرق
 هنام يدل على انه يجوز ان ينفق من مال المسجد وعلى قبايله وشرح والمط والربط وعزي
 الى طر الدار لغناي ولقتوى العصر مثله

قلت وان سجد قد خاق والامر من حوله ببقمته كرها يضاويع

اشتمل الست على مثله من قاضي خان والمحط قوم بنوا سجدا ولخارجا الى مكان لبيع المسجد
 فاخذوا من الطريق فادخلوا المسجد ان كان ذلك بصر بالطريق لا يجوز ولا لانا به ولو صافى لجه
 على الناس وكينه ارض لرجل يواخذ لرضه كرها ما القته ولو كان حبه ارض وقف على فاراد وان
 دخلوا شيئا من الارض في المسجد جاز ذلك ما لقاى **قلت** ولنا منة صدهن وهي اخذ الطر
 المسجد عند الاحتياج وقد وسعت الكلام في كل رجل الطريق الى التمهيد الطريق فقه فوايدمة

قلت ولو زاد في استجاره لعمان بغير ما اعطاه منه في خمس

الضمير في زاد القيم ومثله التمر في خان وهي غنية حسنة المولى اذا استاجر رجلا
 في عمان المسجد **قلت** وهذا هو الوقف قالوا يكون صامتا بدهم ودانق واجه مثله درهم
 ما استعمل في عمان المسجد وبعد الاخر من الوقف قالوا يكون صامتا ما اعطاه اي خارج
 المثل والزيادة لان الاستجار يقع لغيره حسنة وقوله منه اي من مال الوقف ويجوز
 الناظر ذلك لانه يصر لغير المسجد ولا يخفى ان البيت ساكن عن مقدار الاقرب من الزيادة وهو
 اصل منهم في الباب مع كنه الظاهر المختلفة فيه فقيرة شها على ذلك بقول

قلت ولو زاد في استجاره لعمان بغير ما اعطاه منه في خمس

نصيب اذ للقيم الحكم على ما سبق وفيه المسجد والكل على الميز والميز على من يحسن القيم المتداول

قلت وبطلان الحار ادى وهو جود في الوقف ان مات بوجوه

سله الست من روضه الناطق قال في الاجارات وقف على فقرا بنية ما سألوا في الدوا الاقرب
 والاقراب واجرها الاقرب عشر سنين ثم مات الموقوف قبل انقضاء الدن لم تبطل الاجارة وبصرف لغير ما بقي
 بعد موته الى غيره من الاقرب **قلت** ولا يصر هذا اذا كان وفيه على قوم مسمين باعيانهم اذ مات فلان
 فعلى ذلك فمنما سطل موت من اجها وعمل الناطق لوقف هلال قال الطوسي لم يجد هافية
 وفصل عن القبة ثم ان رقم العاني بدع اجرا الوقف عليه عشر سنين ثم مات بعد خمس وانتقل

الوقف الى مصرف آخر انتقضت الاجارة ورجع ما بقي من الاجرة في تركه الميت ونقل عن الخلاصة
 آجر الوقف نفسه ثم ما بقي القياس ان يتطل الاجارة وبه اخذ ابو بكر الاسكاف لانه في معنى المالك
 وفي الاجارة لا يتطل اى ثم قال وفي الدفعة غير ما يتطل موت الموقوف على لانه ليس بمالك
 الرقبة اما حق في الغلة كما ان ذكره في الرضى والقبض كالحق وهو غير مستحق لم يقف على غير هذين
 الكتابين فتنظروا لغاية وبما فيه المصنف فانه لا يخالف بينهما بما اخصص الرضى عدم الطلاق
 بموت الموقوف على مما اذا اجرها الناظر المستحق والمستحق نظر في التطوع غير ما اذا
 اجرها للموقوف على بطريق الاستحقاق لا النظر او بطريق النحر وهو مستحق جميع الربح ورجوعه على
 معين لم يغيره المصنف الاجرة وقال وقد ذكر في الرضى والقبض انه يتطل الاجارة بموته
 لان اجارته لم يملكه المالك بل اقدم المزارع لم يشرع مشايته له على مشايته للوصي والوكيل
 لان استحقاق الاجارة بموت المالك لا يتقال للملك للوارث بل لو لم يتطل حصل استيفاء
 المانع على ملك المخذ فانه لا يجوز وذا بعد ورجع في حق الواقف لانه اجره وهم الميراث
 وكذلك في حق الناظر والموقوف على اذ اكله لولاية الجار على نفسه وعلى غيره وموجود فيها اذا
 اجر الموقوف على وهو مستحق الربح كله وهو يرجع الى معين سواء اخذ بطريق النظر او لا لان الوقف
 بموته ينتقل الى غيره معينا فصار بمنزلة المالك **اقول** ما جمع به المصنف يستقيم وكلام
 الدفعة والقبض اما في كل القبض والرضى فلا لان في القبض اطلق النفي الموقوف وهو مالك
 اذا انتقل لمعين او غيره وفي الرضى فصل والله اعلم واذا امكن هذا التقليل على ان اطلاق
 القبض مقيد بتفصيل الرضى **قلت** وينبغي ان يحرم هذا التفصيل في اجارة الواقف
 لنفسه وللساكن والطوسي احرى القياس والاحتياط في هذه المسئلة ايضا بحكم العمل
 على الاحتياط وان اختلفت المسئلة كما في اختياره وليس كاف في اتباعه لانه ليس على اتفاق ولا رواية
 وان الذي يخبر به لا يتطل ما لم يوجد عمل على القمار وفيه بعد انتهى ونازع
 في ذلك المصنف فلفظ من ماله اجارة الوقف وهذه المسئلة بان اجارة المالك لنفسه
 واما هو لغيره اعني الفقهاء في هذه المسئلة الحارة لنفسه لعدم المزارع في الوقف اى
اقول بما لم يشرع هذا الفرق فاما ان اجارة الوقف تملك ما اذا كان لنفسه خاصة
 ورجوعه لمعين فيكون اجارة لنفسه لعدم المزارع ولما ذكره ولو في ان الواقف يشبه المالك
 فيه اقوى لكان اسما في هذا والله اعلم **قال** المصنف والحاصل ان اجر الوقف بولاية او بدونه

اجارة

وهو مستحق لجميع الربح وهو من هذه المعنى يتطل الاجارة بموته وفي فتاوى البرازي وموت الغنم لا يتطل الاجارة
 لانها انما يتطل بموت المالك لان الملك انتقل الى الوارث فذكر نحو ما تقدم قال وهذا للحنى بعد ورجع قال
 ولهذا لم يتطل بموت الوكيل يتطل بموت الموكل ثم قال وان كان الواقف هو الارث مات في القياس يتطل في الوارث
 لانه اجرها لغيره وهو الفقير اقصا كالموكل والقيم اذ الجرم مات والعاصي اذا اجر الدار الموقوفة ثم
 قيل المدة لا يتطل لكونه منزله الموكل من الفقير كالموكل الموقوف الغنم ثم مات الموقوف عليه لا يتطل الاجارة انه
 لا يملك الرقبة فلم يكن موته كموث المالك ثم ان الاجرة الواجب قبل موته ردت الى ورثته والاولاد
 من نفي ذكره في كتاب الاجارة ان الغنم والارث لنفسه ثم مات القياس لم يتطل والاحتياط ان لا يتطل ونازع
 الطوسي في قوله ان الاجارة من الموقوف عليه لا يجرى الا ان يكون متوليا فاقول في حق كل من يجرى
 كل الاجرة للموقوف عليه فان لم يكن للوقف متاعا الى العجزة ولم يكن معه ربا كان له ان
 يوجر الدور والحوانيت وان كان ارضا ان كان الواقف شرط البداية للمزارع والعشرة فانظر
 من ذلك للموقوف لم يكن له ان يوجر لانه لو جازت اجارته كان جميع المجرى على العقد فيفوت شرط
 الواقف ولو لم يكن الواقف شرط البداية ما ذكرنا فاجر الموقوف عليه الارض او ربحها لنفسه
 ان يجوز ويكون المزارع والموتة عليه اى هذا جوابا يجمع وليس بواجب ولا هو باتفاق المشايخ
 والاعراض على الطوسي به غير حسن فتأمل والذي في قال الكتب كتبت المصنف يقضي بطلان
 الاجارة في الوقف بموت المجرى سواء كان الواقف هو المجرى او غيره من الفقهاء والقاضي والوصي
 ومقتضى تحليلهم ان المستحق اذا كان باطلا كذا لا يطابق قوله كما لم يملك في الرقبة واما حق في الاجارة
 ولما علم **وهو في الوقف في النسي ان اختلافه** وبعضهم يوجب الثلاثة **نوحس**
 استدل الست على مستلزم التمسك **الاول** وقف على النسي في الاجارة لانه اختلاف
 المشايخ وذكر شيخ الاسلام في اول شرح كتاب الوقف ان الواقف على ارضه الميراث اجاز
 وان كانت الميراث كالميراث في المستحق على نوسه فانه يجوز صرفه صدقات الاوقاف
 الى الهاشمي اذ اسي في الوقف وهو دليل على جواز الوقف في الجامع الصغير ان الوقف
 على اهل بيت النبي على السلام يجوز كالصدقة وحمل على الفرض والتطوع سواء
 وقصر المانع في شرح العقدة يرى بالاجابة قال ولا بأس بالتطوع وجاز في الوقف
 روايات وفي الصدقة والتطوع روايات ولو قال ما الى اهل بيت النبي على الصلاة والسلام
 وهم مخصوصون بجوز يعرف الى اولاد السيدة فاطمة رضي الله عنها وذكر في الفهرست الى

الحيثية في غير ذلك المدة على جواز الوقف على شيء كالموصية له ولا يجوز من الركة
اليهم وهكذا قاله ابو عبد الله في **التأني** احاطة الوقف اذا لم يعين الواقف مدتها
ثلاثة اقوال **احد** انها تقيد في الجمع نسبة **ثاني**ها يطلق في الجمع **ثالث**ها وهو المختار
للقوي انه يجوز في الضياع ثلاثين روي الدبر وان كانت سنة وجوز الثلاث في الكل
للقية ابو الليث والقول الثاني هو مسئله البت وقد اشار الى ضعف قوله بعضهم لشبه
البت على من في خان والطرف اذا شرط الواقف لرابع وقفه **الترسية** والتارة لا يرغبون
في استحباب سنة او كانت اجازتها اكثر سنة اذ راعى الوقف وانفع للفقراء فليس للقيم ان يحالف
شروط الواقف الا انه يمنع الدار الى القايحي بغير اكثر سنة لان هذا النوع للوقف وللغا
وكانه النظر للفقراء والغايب والميت فان كان الواقف شرط لرابع **الترسية** اذا كان
ذلك انفع للوقف لكان ذلك انفع للفقراء وللقيم ذلك يدون اذن القايحي اذا راي **قوله**
وصدر الست طاهر في المقصود اما ان يحسن قوله ان الاشارة بدالها راحة الى القيم فليس
المذكور سوى الحاكم ومجملها انه نفد المعنى او يكون المقصود المارة وان جعلناه للواقف ايضا
فد المعنى فماله ولو كان الست هكذا كان روي بالمقصود والظاهر

وهذا التغيير ان قوله
وقال لطف فوق العا

وغيره فان شرط عام **لجانه** لنفع عنه ناطر الوقف يحظر
ومر **قوله** صدق من الرعي **قوله** من قدر اذال وقف **قوله**

مشكلة البت في خان قال في مرض مودة اشترى امرأته دارى هذه بعد موتى كل شهر
لعمري درهم خرا او فرق على النكاح فيضرب الدار وقفا وهذا محمول على ما اذا كانت
الدراخ من البت ان اتصال المرض بالموت وكما يحفى ذكر الموت وعرفهم المراد
منه مدون الشرح ولو قال

قوله من قدر اذال وقف **قوله** من قدر اذال وقف **قوله**
تخلص عن ذلك واتبع طريق المقصود لك وليس الموفق للصواب
قوله ولو انزل من الوقف **قوله** اصله الى **قوله** بنابر هذا **قوله**

المستأجر في خان قال لو كانت ارض الوقف بمصلحة سبوت المصير فربما الناس
في استجار سبوتها محتمل يكون على ذلك الوقف فوق غلة الزرع والتجارة كان للقيم ان
بنى فيها سبوتا يجرها لانه لا يرغب الناس في استجار البيوت باجرة تركي متفعها

عليه منفعة المزارعة وكذا ذكر في المحيط والمحيط ان البيت غير خال من التقيد اللغوي والمنعوت فقلت
وهو متصل من ارض وقف **قوله** وذا بينه ويزاد **قوله** **قوله**
ولو نادى ارضا **قوله** بناتها على بيع الزراعية **قوله**
ولو نادى ارضا **قوله** بناتها على بيع تلك **قوله**

قوله الحقنة كثره وقوعه وعبره **قوله** وهو وقف النادون الارض وقد وقع بها كلام قد تم
في ٨٧٦ سنة من النسخ العلامة في بيان رسم الحرف في نظر السلطان الملك الناصر خشم وهو
منع جوانه فانا القول العمل على جواز وقفه وقد ضمت في الرد على مصنفا والحاصل ان الزاهدي
ذكر في شرح القدر روي عن السيرة الكبر ما لفظه وقف المنقول جائز عند محل حري الوقف فيه
اوله حري وعند ابي يوسف وقف المنقول باطلا لما جرى الوقف وفي دفعه لا
وقف البناء او التجر في ملكه مدون الاصل لا حري وهو المختار وفي الارض الموقوفة الى جهة اخرى
اختلف المتأخر وان وقف البناء على غير تلك الجهة التي اصل موقوف عليه جائز بالاتفاق ثم رقم ص وقال
وقف البناء في ارض من ملكك جائز عند البعض فطهر فقلت

قوله ويجوز ان يوقف البناء دون ارضه ولو كان ذلك **قوله** **قوله**

ثم علم ان عمل الناس من زمن قدم نحو ما في سنة والى الان على جواز الاحكام به من القضاء العلي
العالمين موجوده متوازنة والقدرة حاربه ولا ينبغي ان يتوقف به ولا يفسد ما ذكره شيخنا من القول
وسا ذكر خلاصه ذلك وما فيه الحجة القوية والله الموفق فاقول حاصل ما قلته شيخنا في رده على
قوله ولو ضعف **قوله** الامام محمد **قوله** يبطلها القايحي **قوله** **قوله**

استدل البيهقي على مشكل الاستبدال من المحيط وقاي خان وعرفها بالبعد المشكل للتقديم وروي
عن محمد بن محمد ما هو فوق هذا فانه قال ان ضعف الارض المنقولة عن الاستقلال والقيم بجديتها
ارضا اخرى هي انفع للفقراء اكثر رعا كان له ان يبيع هذه الارض ويشتري بها ارضا اخرى اكثر رعا
فقد جرد محمد بن محمد استبدال الارض بالارض وفي التمه عن هشام عن الواقف اذ اصابه ضعف
المالكين فالتفاخي لبيع ويشترى بثمنه غيره وليس ذلك الا القايحي وفي السيرة الكبر ان استبدال الوقف
باطل لانه رايه عن ابي يوسف ذكر في المحيط سئل عن ابي الجواب اذا انقطعت اوقاف المسجد
وتعد واستغلتها لغيرها ليرتفعها ويشترى مكانا اخرى قال نعم قبل ان لا يعطل وتكونه
يجد بينهما ما هو خير منها قال **قوله** من المتأخر لم يجوز بيع الوقف تعطل او لم تعطل وكذا لم يجوز الاستبدال

بالوقف وهذا حكم فتوى شمس الإله السرخسي وفي شرح الوقاية لصدر الشريعة ابن يوسف
بحوز الاستبدال في الوقف من غير شرط إذا ضعف الأرض وعن لا يوجب وقد شاهدنا
مما يستدل في الفناء ما لا يوجب ولا يحصى فان ظلمة القضاء جعلوه صلة إلى بطلان أكثر أوقاف
المسلمة وفعلوا ما فعلوا قال الشيخ التتبع العلامة كمال الدين الجاف في شرحه على الهداية
والحاصل أن الاستبدال إما من شرطية الاستبدال وهي مثل الكفاية ولا من شرطية
فإن كان بخروج الوقف عن الانتفاع به فينبغي له أن يختلف فيه كالصودر للذكرتين لما في
بريد صوته ما لو غصبت الأرض الموقوفة ولحق بها الماء حتى صارت بحوز الانتفاع للزراعة
خلف بغير تقبيلها فتبخر بها أرض أخرى فتكون وقفاً مكانها وصور ما لو كان ملك الأرض
الوقوف تحت احتمال الزراعة ولا يفصل علمها بمنع منها وتكون صلاح الأرض في الاستبدال
بأرض أخرى قال ولو كان كذلك بل اتفق أن يمكن أن يوجد في الوقف ما هو جدير به مع
كونه مستغنياً فينبغي له أن لا يجوز لأن الواجب بقاء الوقف على ما كان عليه دون زيادة أخرى
لأنه لا يجوز أن يكون في الوقف في الأول الشرط وفي الثاني الخزن ولا خزن في هذا
إذا لم يجد الزيادة فيه بل يتقيد به كما كان انتهى فللناظر لنزول الوقف طلباً للزيادة
علي ما يورد في قوله فقد وجد الجوز للتغير وهو الزيادة وقد عرفت أن تغير الوقف ليس
تغير العين وتحتل فيه تغير الوصف لا تحتل في تغير العين

في الوضوء والتغير بالأرض واقف به وقاية في الوقف

اشتمل على سلبين **الأول** في ما يجان والمحيط ما حمله لوضوء الواقف استبدال
الوقف بأن قال على أن يسعها واشتري غيرها أو غيرها أو غيرها مع الشرط والوقف وهو قول
ابن يوسف وهلال الخفاف قال لو مفر خالد الصفي الوقف بجميع والشرط ما لا يقال
غيرها باطلان الصحيح الذي عليه الفتوى الأولى ولو قال على أن يسعها واشتري غيرها أو غيرها
ولم يزد على ذلك يصح في الاستثناء ويكون الثانية وقفاً بشرط الأولى فملك الاستبدال ويبدل
بملك لا ينعلم إلا القاي وليس له أن يستبدل الثانية لأن شرط نفسه في أصل الوقف
ولو قال الاستبدال دائماً لم يكن لأن يستبدل الأرض والعكر ولو لم ينعش شيئاً كان له أن يستبدلها بما
شأن أنواع العقارات ولو تقيد بملكه لم يستبدل بأي بلد يأتى وفي الفتوى
د أن الوقف بدل أخري إنما يجوز إذا كان في محله واحدة أو يكون محله المالك جاز محله الموقوفة في

عشر

عكسه يجوز وإن كانت الملكة أكراماً وقمة وأجره لأجلها في أحد المثلين لها وأقله
رغبات الناس إليها وعلى هذا ما ذكر قبله مقيد بما إذا سعى ما ذكر في الفتوى أما لو قال يسعها ما يدل
إلى من قليل الترخيص أو اشترى بثمنها عتقاً فهو قاسد ولا يجوز بيعه بعين ولا حش في قول هلال
وأي يوسف ويكون ديناً في تمكة إذا مات بمجمل فلو مات الواقف لم يستبدل بها فإوصي
إلى وصيه بالاستبدال لا يملكه فلو شرط في أصل الكسب وليس صحيحاً ذلك الاستبدال الكسب عليه
ولو قال على أن لا يخلو ولا يستبدل ومات ولو لم يكن له أن الاستبدال لأن يكون شرطه التمسك
بعينه وهذا عند أي يوسف وهذا لأن القيمة بمنزلة وكيلة وعند محمد لا يخلو ولا يستبدل
بوفاء الواقف لأن القيمة وكيل للفقير ولو شرطها لنفسه وأخرج معه كان له الانتفاع به ولو كان
للغير الانتفاع فلو رد في الوقف بعد البيع لعيب نقصاً فإما عادت وقفاً كما كانت وإما
الثانية ملكاً له ولوردت بحيب دون نقصاً فإما عادت ملكاً له وكانت الثانية وقفاً فلو كانت
الموقوفة بعد البيع لم يبق الثانية وقفاً وهذا استحقاق **ثاني** وقع السؤال عنه
بالعاهر بعد سبعة سبعة من أن الواقف إذا جعل لنفسه التبدل في الوقف والأخراج والأحكام
والزيادة والنقصان ثم قبل التبدل بالاستبدال الوقف هل يكون ذلك صحيحاً ويكون له ولاية
الاستبدال فأنشئت بها والسبح الأمل والحمد لله سبحانه وتعالى ذلك وأنه يكون له ولاية الاستبدال
لأن الكلام ما أمكن حمله على الأصل لا على المالك وللفظ التبدل بحال الغرض المذكور وحمله
على معنى جارحاً وما بعد أولى وحمله بولاية ويلحق بموافقه بعض أصحابنا الحنفية على ذلك فقالوا
بعضهم وقع سؤال آخر عن الواقف إذا شرط لنفسه ما ذكرناه من شرط يقضي ذلك الشرط ما شرط
لنفسه أن يستبدل بوقفه إذا أراد أي ما هو مانع منه كجملة الوقف هل يقع الإشراف الثاني بكون
لأنه من مقتضى الشرط الأول أنه لما شرط فيه أمناً أصحاً وأكثرت من أن يحمته ويكون مقتضى الشرط
البارك واطن أن السبح الأمل واقف على ذلك فقام **الثاني** قال فاضحاً بالاستبدال
بدون الشرط أشار في السير إلى أنه لا يملك الاستبدال إلا القاي إذا رأى المصلحة منه وقد
تقدم في ذلك في المتن السابق لكن لو قال الواقف على أنه لا يستبدل ويكون الناظر
مرولاً بالاستبدال أو إذا هرب بالاستبدال أعزك هل يجوز استبداله قال الطهوي
أنه لا يتولى فيه ومقتضى قواعد المذهب هذا الشرط غير مفيد لأن القاي هو الذي يستبدل
بيع الوقف بدون الناظر وإذا كان كذلك فللقاي أن يستبدل إذا رأى المصلحة لذلك

لانهم قالوا اذا شرط الواقف لكون العاقبة او السلطان كلام في الوقف انه شرط باطلاً للفقهاء
 الكلا لان نظره لولا وهو شرط ليس بموافق للشرع فلا ينعقد هذا وهو شرط فيه تقوية
 المصالح للوقوف عليهم وتقطيل الوقف ويكون شرطاً لا فائدة فيه للوقف ولا مصلحة ولا فائدة ولا
 وعنه فقهاء لا العامة **ولا مطلقاً في الوقف وليس يحصر**
 الحاصل عند الاما من تحقق الشفعة وشرط هلال الخصاص ان يكون بلا صفاً للدار
 قالوا وليس شرطاً من الشروط للشفعة في ظاهر هذا الاما ان الشرط السكنى مالكا او غيره
 فروي عنه ان الشرط الملك دون السكنى في الموضع وعندنا هو كل من يحجر من حصر
 المحل وهو سجنان وقوله قياس كذا في شرح المصنف والذي يوافق الحنفية ان الجواب
 في قولنا يخدمهم هم الذين يلاصقون دار الوقف فاذا قال الوصي بثلث مالي لغيري
 هو لغيره الملائمة وكل من اراد ان يلاصق داره لا يوصيه لغيره من ماله كان عرق
 عبداً كانوا واحداً انما كانوا اوصياء لا فدية كانوا اوصياء منهم بالسوية قربت الابواب
 او لعبت وهو قول من يروى في الموضع والذين يجمعون على واحدة ولو نفر قوا في سجن
 بعد ان يكون السجنان صنفان متقاربين فاذا اتا بعد ما سبها او كان سجن جامع باهل كل
 سجن جيران دون الاخرين وهذا مثل الست على ثلاث ساييل **الاولى** من الحيط للوقف
 على فقر اجرة او فقر الجيرة نعم ذلك فقر اجرة هي لوم من الغلة الى بعضهم ضمن حصص المالكين
 وفي غرضه الاكل مثله والطوسي نقل عن الحيط في باب الوصية لو اوصى الى فقر اجرة
 بضم ما اوصى لهم من بعض فقر اجرة دون بعض جارة وقال المصنف ليس بيع الوقف لوصيه
 من الحيط فله يخدمه ذلك وانما وجد في الوقف ما تقدم ثم قال في صحيح ما نقل عن الحيط فيحتاج
 الى ذكر الوقف في الوصية والوقف ويحكم لكونه موقوف والمصنف هو ما لو تب العتية
 والدار الى سكن فيها الواقف ملكا او اجارة وكذا الدار التي مات فيها ويحول الاستحقاق الى جيران
 التي تحول اليها ولو كانت في بلاد اخرى غير التي فيها الوقف لا دار مات فيها وهو رأي وحكمه كان
 يكون فضل لها ولدته وهو صنف لاجل المار حتى خدمته ولو كانت له دارين في كل منهما
 ربيع وعمل هو لغيره متاعا ولو كانت في بلدتين ولو كانت الواقفة امرأة ما نقلت اليها
 دلزجها ثم جاز دلزجها لادارها **الثانية** لو وقف على فقر سي عام لم يجر
 والله اشار بقوله لا ان عام **الثالثة** لو اطلق الفقهاء كما يعم ايضا والله اشار بقوله

ولا مطلقاً وهو مقيد في غير عام شرط وهو اذا كانوا لا يحصون اما لو كانوا يحصون عنهم
 والله اشار بقوله او ليس يحصر فانه حصيد يتقذر الصرف بتعدد الاحصاء فيبقى الصرف الى
 بعضهم وعلى عدم الاحصاء يحمل على قول خواجه الامام لو اوصى لفقر سي ثم قسم ما اوصى به
 في بعض دون بعض جارت فيمنه في فقر سي لم يجر الاحلال في بعضهم وفقر اهل
 منه مثل فقر اجرة كانهم يحصون وقد اطلق في العلم عدم الجوار **قلت** وفي عدم
 المقيود ما يحصى به دونها وفي البازية وقالوا يحصون عندكم اربعة عشر من التباين
 مائة وهو المأخوذ عند البعض وقبل اربعون وقبل ثمانون والفتوى على انه يقضى
 رأي الحاكم **تنبيه** اعلم ان ما يحاج الى التخصيص ان الضابط في حواله التعميم عليه
 المبني على الاحصاء وعدمه والذي في ذلك في شرح المصنف ان الموقوف عليهم والموقوف لهم
 ان كانوا يحصون فلا يدخل التعميم وان لم يكن احصاءهم وحصرهم فلا يجب التعميم ويجوز
 الاقتصار على البعض لكن لا يرد ذكر الفقر حتى لو اوصى للتلاميذ او لبيعتهم وهم لا يحصون
 لا يجوز ان لا يذكر الفقر ويكون الامم معى عراجه والعقار اذا اوصى للتباين او للادام
 من غير بيان وهم لا يحصون فان الوصية صحيحة وتعرف الى فقر انهم لا يكون وارث مع لعلوم
 وكسما يصح ما لها وان كان التام لا يسي عن الوقف والحاجة لكانوا يحصون تحت اشراف الفتى
 والفقر ولو كانوا لا يحصون في طلبة **قلت** قال الحنفية في اوقافه في باب الوقف
 على التباين والادام ما حاصله ان عدم الاحصاء في صورتين من الواجبين ولا بد لهما من ذكر في
 التباين انهم ان كانوا يحصون في الوقف والاعضا وان كانوا لا يحصون فهو للفقر انهم دون الاعضا
 انما يقصد به اهل الحاجة البياضي فهو بمنزلة قوله على فقر البياضي وفي الارامل قال صاحبنا
 ان كانوا يحصون او لا يحصون فالله جاز لهم وهو للفقر دون الاعضا ويحرم من قوله فقر
 الارامل ولذا الوقف اعطى من اجزاء قسمة المصنفين صوت البياضي والادام في جوارحه
وهو حلف مع ابيات قريب وحاجة ولا ينبغي بعض من ثابوت
 ملكه الست من التباين والخط وغيرهما قال في الحطة وقف على فقر اربعة فاجل يدعي الغا
 ويدعي قرب الوقف وانه فقير كلف اقامة السنة على القراءة وانه فقير يحتاج الى غل الوقف وليس له من
 تلمذه نفقته والغيان لولا انما اقامه السنة على الوقف لانه الاصل في الانسان لانه خلق وهو عبد لله لا مال وانما
 كلفه لان الاستحقاق بالنظر الاصل في الظاهر والاستحقاق وانه لا ينعى في الاستحقاق فيه وتطوع ذلك

فليس باخر قط معلوم طالب **فقد رتبته لوفاء للعلم بذكره**
استلزاما لبيان على رتبته **الاولى** من الرتبة قال وقد علمنا ان الحديث لا يدخل فيه فقوى الحديث
اذا لم يكن في طلب الحديث ويحل الخبير اذا كان في طلبه او لا ومثله في الخلاصة وفي خفي قليلا
يكون الخفي يعمل بالمرسل ولقد مر خبر الواحد على القاص ولكن لم اظفره لان وهان ثلثان
الوقف على الصوفية قال في الخلاصة وفي وقف الخفاف الوقف على الصوفية لا يجوز وفي نواميد
شي الامية المورصد الوقف على صوفية خانه لا يجوز وعن شمس الامم الخواص انه يعني ما لا يجوز
الوقف على الصوفية اخرج المصنف القاطي على السعد في الرواية من وقف الخفاف انه لا يجوز عن الصوفية
والقول ويجمعوا الى جوازها **الثاني** وفي الفتاوى الطهرية باملا عن شيخ الاسلام الروي في
الحادي العدي قال ابو احمد رحمه الله اذا وقف لاسماء القطار او صلاح الطرق او لانتفاذ
السقايات او لشيء الا كان الفقير المبرأ لا يجوز ولا لصلح لا يجوز لان الغرض من الجور
هذا بخلاف ما اذا وقف لاجل المآجد فانه يجوز بحسب العرف **قال** ولو قال على الجهاد
او على الغزو وفي اركان الموت اخيرا او غير ذلك فابتنها جاز كالوقف على المآكر **قال**
المصنف جاز الوقف على اكلان الموت او غير الموت خالف ما تقدم نفى هذا لا يجوز الى هذا
استوفى يعني واذا صح معنى الوقف على كمن الموت اطر الى كمن كمن الخفاف مما يورد في العلم
نقلها من الجزء الثاني من التعليق في المسائل الدقيقة لان الجاهل وهو كمن **قال**
وما باخذ الفقهاء من المآكر لعدم شروط المآكر والاصد قول ان الخفي بل هو ان لا يمانه
لهم على جعل انفسهم للاشتغال حتى لو لم يحسن واسبا لا اشتغال والتعليق جاز اخذ كما ذكره
بغير الاكراه **قال** ونحوه **سابع** في فقهه **قال** لا يستحق السهم من ليس كمنه **قال**
استعمل البيت على سلتين **قال** لو غاب الفقيه عن الميراث من ثلاثة امار ليس له ان يطالب بوظيفته
ملاحة وكذا الذراع الى سنان البلد واما من غيب اما اذا اقام اقل من ذلك يستحق ان يكون له
عليها **قال** المصنف لزم هذا هو المثل الباب من النظم الماد قوله لا يستحق السهم من ليس كمنه
ولا يحق عليك لزمه النظم اقامه عدم الاستحقاق **قال** لا يجوز مطلقا والذي تعلته عن الخزانة لعبد
لما لم يعدم المحصور من محضه وكان معاير اشد الايمان وفيه خان بعد اذ مناه عنه في جرح
قوله وما كان من ان كان خارج الميراث يعني ما كان الميراث من الطلبة ان يخرج الى حرة ثلاثة امار فقام
هناك من غيبه فضاء لا تأخذ الطاعة وان كان اقل من ذلك كان كاد جرحا له منه يد كالميراث للثمن

مطل

ولا تأخذ الموطعة ايضا وان كان غرو حلالا منه كالمخرج لطلب القوت تكون كذلك عنوا
وليس لغيره ان اخذ منه وتمه كلام الخزانة ولا تأخذ منه ان غاب اقل من ثلاثة امار فاذا اراد على
ذلك جاز اخذ من باخذ منه وهذه هي مستلما في الا ان السهم الملقى الغيبة وهي مقبولة في الخزانة
بالزيادة على ماله لزمه في فتاوى البرازي غاب الميراث من الميراث ما تم رجوع وطلب وطاعة في جرح
منه سقر ليس له طلب ما سقر وكذا اذا مرخ واقامه عن غيبه وان اقامه كمنه لا يجوز له ان
كطلب القوت والاذ في هو غيبه ولا لغيره ان اخذ من حجرة وسق وطاعة على ما لها اذا كانت عنه
مقبولة الى ماله اتم فاذا اذا كان اخذ من طاعة الذي في غيبه الخزانة ان الخروج الى الغ
ما منع له من اخذ الميراث ما سقر في توافق في ذلك كل الكائن الى اوت **قال** انه وكله ما يجوز الى سنان
البلد واقامه من غيبه مطلقا لا سمارا مطلقا وعنه **قال** في خان بعد الميراث ما سقر غيبه
مطلقا ايضا وان اقامه اقل من ذلك لاسمه بذكر الميراث وان كان له منه لا يمنع من الميراث ولا يظهر
خروج بيته ويكون ذلك عنوا وعنه البرازي لعبد لزم الخروج ملا بدنه لا منع الميراث ولا يخرج
بينه الا اذا اراد على ماله لزمه **قال** عمن الميراث لعبد عدم بيع البيت بل دون ثلاثة امار غيبه
بلا بد منه والنظم مطلق عن كل قيد ذكره كل من الكتب الثلاثة ولا يظهر عندي ما في الميراث
فقط الما يد مستبرا الى التمسك ما تقدم من عبارات في ايات حقها ان كتب بعد قوله وما كان من
الست **قلت** **قال** ومن غاب في الوفاق خمس عشرة طاعة بذكر السهم **مخطو**
قال وما ليس بفسد ان لم يرد على ثلاثة امار **قال** في غيبه **قال**
قال في الست اذا اطلق بعضهم له اشرافه وبعضهم **قال** **قال**
قال وشروطها في دون عشرين **قال** اذا كان من غيبه جرح **قال** **قال**
قال وهو قد اطلقوا الما من السهم مطلقا **قال** لا قد يضي من كان في الشئ **قال** **قال**
قال فالعبد في قوله اتمه لست واستعدنا الميراث لانه ثلاثة امار اقل الميراث والصبر في اسقاطها كمن
في السهم والبيت والمراد بقوله في الشرع سقر اي غيبه مسافرا او ما في البيت لادب هو ما في
البرازي وكذا قولنا والمالك وفي الست ايضا وقبده الست هو ما في الخزانة والبيت الرابع
هو الميراث من مرقى خان **قال** والخاسر ما انتقل عليه والمصنف **قال** في قوله ليس له ان يطالب بوظيفته
اشارة الى انه لا يغرل عنها وفي قوله لا يؤخذ منه ان غاب اقل من ثلاثة امار **قال** **قال** **قال**
ان غاب اقل من ذلك وكذا ينبغي ان تؤخذ الموطعة ايضا لاسما ان كان من غيبه شامدا الميراث لا يقيم

الامة بخلاف الطالب كان المدرس يقوم بعبارة وهذا يدل على انه نعم من العظماء ما هو المتعارف في زماننا
وليس هو الذي بل المراد بالوطيفة ما يخصه من ربح وتنفق المدرسة فان اصل المدرسة في قاضي خان
في الوقت على ما كان في الحملة فالمراد بقطبهم معطى لذلك ثم اقول ينبغي ان يكون الغية للقطب
للمعلم من مقتضى الغرض في غيره من كماله وصدور الرجم واما فيما لا يتحقق الغرض ولا يؤخذ للعلوم
وهذا كما هو من عيان قاضي خان لا يقال به ينبغي بل هو من عمارته الاصلية وهذا كما اذا كان
الوقت على ما كان في الحملة اما الوشرط الاوقف في ذلك كل شرط الاوقف ولله اعلم بالصواب

١٠ ولو شرط الذي اخراج كل من شرف بالانكسار في بقية

مسألة الست من الحيط والخفاف وقف نصارى على ولد وولد له ابدان اسكنوا او من بعدهم
على الساكنين وشرط لكل من سلم ولد له ولد له ابدان اسكنوا او خارج عن هذا الوقت هو خارج
وهو على شرط وفي الحصار نحو وان من اسكن من ولد من النصارى الى الابد لا يخرج
الى الجحيم وبقي الى اليهود فهو خارج من صدقة لا حق له بها فانتقل بغير شرط واسمى بذلك من قد
على ذلك وعلى ما قد تم نقل عن الطوسي انه لم يبق عابدا في الحصار وهو شكل لا شرط الاقرب
منه وسبب من الحصار في هذا الموضع ذكره في وقفا الذي بناه وهو ان وقفه لا يخرج الا فيا هو قوة
عندنا وعندهم وصرح بما انه اذا اقتطعت الارض لا يخرج وهذا ما لا اله الا الله في وقت قد احدها
بل هو شرط على عدم الحمل وهو عصة ينبغي ان يكون اصلها على ما لا اله الا الله في اصل الوقف
بل لا اله الا الله في الحيط ولها الاشكال لا اله الا الله في قواعدها من الشلعة والبعث القواعد انتهى
ثم لقضيه ما في الحيط ولها الاشكال لا اله الا الله في قواعدها من الشلعة والبعث القواعد انتهى
ان وصية لاهل الدفنه ما هو قربة عندهم معصية عندنا فيجب هذا الترخي على قول اوجين وقتل في الحيط
جواز وقف الذي لا يعمل لغيره لغيره الخاري مثلا على قاي قوله ونقل عن قناري الى اللب ما يخلو وهو
عدم الجواز اذا جعل لغيره لغيره البضاري فيجب على قولها وفي ما يرى من شرطه من وقف على اكله
وجعل لغيره البضاري لا يجب ولا جعل لغيره الملبس في شرح الجامع الصغرى لقاخي خان في باب
وصية اهل الدفن صرح فيها اذا وصي بما هو معصية عندنا طاعة عند غيره كالوصية ببناء البيوت والكنيسة
وتحريك فان كانت لغو ما عيانهم وهو يحسون من الاجماع ويكون ذلك كما تم وان كانوا لا يحسون فيجب
على المضاف ان يصح عندنا الا ما معصية ولا يصح اولاد اجزى في اعتقادهم فيجوز ان يبقوا الاحكام
على اعتقادهم وهذا المحصر لك في كلام الحصار على ما ذكره الطوسي في ما قد علم من ذلك في الفروع

المذكور في النظر ما اصح على تقدير تسليم كونه معصية ولا شك فيه فان وقف المصية
فالاصل في الصحة عند ابي حنيفة كونه قربة عند غيره فقط وفي الغيبة عن قناري العصر والى الش
وقف المحرمي صنيع على ما رواه ائمة الجوس وقفا مؤيدا بطلان الاتفاق وكذا لو وقف به يودي
او نصارى كانه مريم لما هو معصية فلا يصح عندهم ثم رد قول العلاء السعدى وقال المحرم وقف
صنع على فقر الجوس لا يجوز ثم رد قول الحيط وقال محرمي وقف ارضه على اولاده واولاد اولاده
ابدان اسكنوا او من بعدهم على فقر اليهود والجوس يجوز **قال** مولان بدع فتدعي لرحمك على فقر
الجوس ابتداء ووجه الفرع الاول ان ذلك معصية عند اليهود والنصارى فلا يصح على قول
الملاية لكن لم يظهر كونه غيبا اذ كان الواقف محميا لكونه قربة عند غيره لكن يقال لرحم الجوس
ليسوا اهل كتاب ولا عمة بطاعتهم ومن ينقرون به ويشهد له الفرع الثاني والفرع الثالث
ينبغي ان يكون على قول الامام ونصحة من الجوس تكون المصدق على الفقر اما يتقرب به عند الكل
وهو بناظر الفرع الثاني كما اشار اليه القاضي السدي والاعلم بالصواب

١١ ومن وقف دارا على ما لا يسوي الاجر والكنى ما يتقرر

مسألة الست من التمس والخاص وقف دارا على ولديه واولادها ابدان اسكنوا فاذا
ارادوا السكنى ليس لها حق في السكنى لان حقها في الغلة انتهى وفي الطريقة في الوصية
بغلة دان لو جعل توجروا ويغلاها فان اراد التي بنفسه فان الاسكان رد ذلك على
القوى والوصية تحت الوقف مثل هذا يكون القوي في الوقف على هذا بل اولى
لانه لم يبق له اختلاف المباح انتهى وهذا من حيث الرواية **مسألة** واما حصة
الغلة فينظر الفرق ما ذكره العبدان الوصية ما هي بالغلة والكنى بقدره لما روي
مقصودا ما وصي بخلاف الوقف على ما راعى مكنى الاستماع والكنى وبما لم يفسى لرحمك
الخلاصة في الوقف **مسألة** والمصنف قال لا لا الوجوب بسكنى وما يعبر الدار بدم فان
اقصر ما خصله عليه الغلة وكانت الغلة مقدومة وهذا ما نص لا يودي لرحمك بل يوزن
الغارة او بواحدة ويجوز ما لا والله اعلم

١٢ ومن وقفه بخامس بعضه عن الكمال ولا اكل بحضره

مسألة الست على ما فيها فاقصص في الحيط والغلة لعمه احافظ طر الدرس
البيدي وولي الدرس الصاعى في كن الامة اكراف وعوهم وقال وقف من اخوي

مات احدهما ونفى في بن المحي واولاد الميت ثم المحي اقام بينة من اولاد الاح الواقف
بطنا بعد بطن والمالي عند الواقف الواحد والوقف واحد بعد واحد بنصب
خصما من الباقي ولو اقام اولاد الاح بينة من الواقف مطلق عليك وعلينا
بنفسه مدعى الواقف بطنا بعد بطن اولى ثم رمز للركن الخراف وغيره وقال
جمع وقف من جماعه فلو احدى منهم او وكيلة او على واحد منهم او وكيلة ينجح الدعوى
اذا كان الوقف ثانيا والا فالمستحق لا يثبت حصصا في اثبات الوقف وقد صرح بذلك
في المحيط قاه ذكر مسله وقال ومن بعض مستأخريه ان هذا المبدأ دليل على
ان دعوى الوقف على ان هذا وقف صحيح وليس الامر كما ظنوا او ذكر بعد ذلك ان
الحضرات في وقفه في ثابتهن الى زندهوا صحبه فذكر عدة مسالك
على عدم صحة الدعوى فيها ما مر من بعد المدعى موقوف على اشد اعلم
ولو وقف السلطان حرمة الناس لمصلحة عن جوارحه
مسئله السمرقاني خان قال ولو وقف السلطان لرضا من بيت المال المسلمين
على مصلحة عامة للمسلمين جاز الوقف قال المصنف اقول ويؤجر السلطان على ذلك
لان من بيت المال معد لمصلحة المسلمين فاذا ابدى على مصرفه الشرعي ثاب كاسما اذا كان
لخاف على امر الجوز الذين يصفون في بيت المال في مصرفه الشرعي فنكون قد
منع من جرحي منهم بصف ذلك التصرف ثم نقل عن فتاوى حاجي خان ايضا ولو ان سلطانا
اذن لقوم ان يجعلوا ارضا من اراضي البلدة خرا بيت موقوفه على المسجد واهمهم
ان يريدوا في سجدتهم قالوا ان كانت البلدة تحت عنوة بغداد لان البلدة اذا
يحت عنوة نصير ملكا للعاين يجوز والامر للسلطان فيها واذا فتحت صلحا
تبقى على ملكها وبات مسله في التفتيش والزياد وقد وقعت هذه المسئلة
في القاهرة في ارض الرضه لمصر لعرف عبد الله السلطان
امر به الملك الظاهر جعفر رحمه الله جربا بها في اماكن بيت المال وسال في
بعضا عليه فوقعها الملك الظاهر على اولاده وذريته وشبهه عقيقه ثم على عتقائه
واولادهم وذريتهم وسلم عقيقهم ثم على الفقراء والمساكين وشبهه عتقائهم ما في
سعد الدين الدري جربا بها في اماكن بيت المال حكم بموجب ذلك ولزمه كما ينبغي

مستوفيا

مستوفيا شرايطه الشرعية هذا النفا بجماله مخرج **مسئله** مدعى اولاد كرام من جربا بها في الموقوف
عليهم وان التكلم على وقف المدرسة السكرية التي كانت تعرف قديما بدار العزرا وكال العرفاض
اليوم عليها وطلبوا من ولد السلطان عقد مجلس في ذلك فعقد لهم مجلس اول ثم احضروه
فعقد لهم مجلس ثانيا وطلبت لخصمونه فحضر فقضى ائساد الحكوم فيه من جربا
الدري وسال في القضاء المالكي الخفية عن وقف السلطان اراضي بيت المال فاجاب القاضي
ولفقيه الجماعة الخفية بالحق فقال بلغني من بعض المتأخرين الخفية عن وقف السلطان اراضي بيت المال فاجاب القاضي
ذلك فيمنع بالاصل العامة فقالوا نعم فقال لو الوقف على امر من ما ذكر مصلحة عامة فبادر الخفي
الي تعديله بالانقضاء حاربا ذلك اليه علمه وسبل الترخيص صلاح الدين فاجاب بوجه الحكم وقيل
للعبد الصنف عن ذلك فاجاب بان ذلك وقف خاص ليس فيه مصلحة عامة للمسلمين فقبل ان اخذ على
الفقراء والمساكين فهو عام وطلب من الجواب فقلت لان ما يظهر لي جواب غير ذلك كانه خاص
الاول ولما اخذ لكون فيه عموم وهو موضع نظر احتاج فيه الى المراجعة فتشع الحق على ذلك
وصمم على القول بالعموم هو والصلاح فقلت يريدون صحة من حيث كون الحكم بطابق القول
للكونه المسئلة المحكوم فيها او من جهة كونه واقف قول الخفية لا تتقن في تصمت على طلب
الجواب وقد يدل كلامه على ان التمس من حيث موافقه مذهب الجليل موافقهم كقول
محمديه آخر وان كون الحاكم حاله الحكم عالما انه خلاف مذهبه وقضى واسئل الحال على هذا
ثم قري مستند من المال على الشرف الدسيسي مضمونه انه ثبت عنه جربا بالارض المذكورة في ارض
الديني عمر بن ايوب على المدرسة السكرية في حكمه بوجوب ذلك والحال في الارض المذكورة لم يزل يدها للديني
المذكورة فالت في القضاء الثاني هل هذا مانع لما ثبت عند الدري لعدم ثبوت الملك الذي يملكه
فيما ثبت عند الدسيسي فاجاب لا وانفصل الحال على ذلك ثم راجعت كتب الذهب فلم اقف في شيء مما على
عربا هو منقول هنا وباتت كلامهم في ارض الجراح ونصرفه وقول قاضي خان مصلحة عامة للمسلمين
سوى في الاسماع معهم كالتقاط الرباط والسقايات والحمائم المسئلة ومحمد ذلك قال في الفتاوى
الترجية الجراح تعرف الى عمارة القنطرة والرباطات والمساجد وسدا القنطرة ورواها من
الامهار العظام التي لا تملك لاحد مما يجوز في الدجلة والفرات والنيل والى منقضي الجرح والى اهل
الحكمة ولعرف الى ارباق القضاء والولاء والمحبة والمعتين والمعتين يعرف الى ارباق
للقنطرة ورواها من الطريق والى غيره كما يرجع الى عان الدين وصلاح ذكر المير فان فصل في

معار الصلاح

رسل باع خمارا وسيد و امرأة مائة او ولد او اقرباؤه حاضرون قبل شتام ابدى على المشتري كان حاضرا وقتئذ ساع ان
العتق له اشترى شيئا فيه وقال شتا ستر قد لا يبيع دعوا وفلان شتا يبيع ويحذر فينظر النبي في فكره كان في ذاته
ان لا يبيع هذه الدعوى فاقبى نذر كان حاضرا لم يكون لهم سائر الزور فان لم يكون له دعوى فيقول شتا يحذر
العتق له اذا جاء مال البعوض حاضرا لم يبدل شيئا لم يكن سكونه اجازة لولا ان حاضرا كان

و في سنة الفجر ما استلم المشتري البائع ذكرها في شتا الزهر اشتري حله ولم يقبضها ولا سلم الثمن الى البائع
فمضى ببيع حروصا او ثوبا وسافر ثم التقى في البلد الذي وقع فيه العقد وطلب البائع الثمن لا يبيع على دفعه ما لم يحضر
فقبضها المشتري ففكر في نقله في النهاية عن المعنى في السنة عن ان صاحب المحل اشتري ثوبا لم يره فليس للبائع
زبان وهو سكرت ان يطلبه بالثمن قبل والله اعلم

ومن باع ارضا وهي فيها مقبرة يبيع ولم تدخل ارض وانظر

سلم المشتري القصة قال بعد ان رفر لم يجر لايه الحار وبيع ارضا فيها مقابر يبيع
فيادى المقتري ثم يجر لايه المقتري قال اشار الى انه يدخل ارض القصة في البيع قال فلما كان في نقل
عن بعضهم من طريق الشان وانقاع بعضهم بطريق العرا على المصون ثم ومن المقاضي خان
وقال يبيع على المقتول مثل الثمن ثم رفر له ان صاحب المحل يبيع ثم رجع عليه شي ثم رفر له ان
المعنا في البيع ان علم انه فصول وقت ادائه الثمن يملكه لانه ذكر في النبي قال البيع وهو الاصح
انتم والست خال مردك سالكه بيان المحل من القولين مع وقوعه ان يام معاه في البيع فلو
جعل للمسلم في سنة

وتقبض فصول حق ما باع على المائدة شتر والى والملك بقدر

فيقبض عند البعض والبعض محو اما الله انك لا تبيع بغير
كان ادعى واشتراك مع ائله على نقله فلو كونه امنا لان البيع العلم بكونه فصولا بغيره
و يحدد الجاه بغيره ما هو في مع وقف بغيره

النص في قوله وهو يحدد الجاه وهو مستند والملا ببيع يبيع مع العن الوحي لا مطلق البيع
الموقوف فيمخرجه المند والمردان المخرجه من اثاره البيع بعد ان كان موقفا و
الست من القصة قال بعد ان رفر له ارض خان باع الدكر الموحون بغيره في المتنازع ثم زاده
التناجرو في المحل وحدد المصد بعد البيع الموقوف لان تحديد الجاه بغيره في الاول
فقد البيع ولا يخفى ان بعد اقبضه تصور في البيت عن اقاله المله الست بغيره

هو يحدد الجاه ببيع موقفا بغيره في المتنازع ثم زاده

وما شتره في رده بغيره ما كان لها بل رده وهي احقر
مثله الست من النهاية قال والفرقة وان كانت اول مرة عن درهم التي هي نصيبا القطع في السنة
عيب ينادون درهم نحو العلى والعلل في كونه عيبا شوا انه الزقة من الولي عيب فان رقا

يوكل

يوكل لا لاجل الاكل بل للبيع وكذا لك المولى بغيره وفي ان شتره مادون النصاب في العبد عيب
يودعه ثم يفرق بغيره اما اذا كان ميرا اما اذا كان دون القبر فلا والست غشتم على كذا قوله

وسرقه عبد حرهما من ميرة فبيعا كذا الما كوال للبيع سطره

لا يملك كل الكس مع بيان اقل ما يكون رفته عينا وحكم الما كوال تنفصلها من العبد بقولنا
للبيع والاطلاق عند استواء الحكم في كونها من المولى عيزه فناما

ولو وهب المتنازع لقط خياره وان لم يردى او باع او هوى

اشتمل الست على ثلاث سبل من الطهارة بيطل خيارا او يده الاول لو وهب
المسح المنعوى قبل الروه وسلم للوهوب **الثانية** لو باع **الثالثة** لو اجره وعارة
الطهارة ولو باعه او وهبه وسلم او اجره قبل الروه بطل خياره فالتسلم في القصة فند في
سقوط الخيار والست خال منه مع عدم ظهور ان لم يردى **قلت** وفي الزاوية هبت
المشتري واخره او باعه على انه بالخيار بطل خيار البيع قبل الروه بغيره فلو كان هذا
على جرح ان كان نصرا لا على فسخه ولود وقوعه ونفاذه بالاعتناق والتدبر لرب البيع

وبطل خياره لان ملك المشتري قبل الروه فند في هذه التفقات فتعذر الفسخ وبطل الخيار
مردون ولذلك لوعلق بالبيع حق الغرضان لجداد وهن او باع شرط الحار للمشتري

لا يحد الحقوق ما يحد من الفسخ فيبطل الخيار مردون حتى لو انك المدهون او قضت مدة الجاه
اورد للشرع على خيار الشرط ثم رله كايكون له **الرد** اذا كان يرقا لم يتعلق به حق العبد

بان باعه بشرط الخيار بنفسه او وهب ولم يسلم او عرض على البيع كايطل خياره ثم قال
بعد قليل وروي الحسن عن ابي جعفر ان المشتري اذا باع بشرط الخيار لم ينفذ بقط

خياره وقيل لا الرواية اصح وذكر شيخ الاسلام وشمس الامم السرخسي ان هذا الخيار
سطل بالوض على البيع وذكر القاضي الامام الغزالي لا سطل كذا ذكره العبد وروي واب
نسخة ان على قوله اي يفسد لا سطل هذا الخيار بالعرض على البيع ولا يقول بطل

وروي لزم هذا الخيار سطل ونفوذ الشر لا اشعار للمظن ولا تشريح في هذه الاختلافات
فاستحلت الله قال في عام الاميات بحملات للفائدة فقلت
و يسقط للرد له الخيار بغيره بغيره او ما تقدره
تعلق حق الغرض بالعين عندنا القيق وتديره الجاه بغيره

والايات ما التمس والحق في قوله لو كان المشتري الجاهل بغيره
كما ما في قوله ولا يملك ولا يبيع فالكلف سطره
وقد قبل لا يعقوب في قوله لا يبيع فالكلف سطره

وقد علم من الايات ما قد بيناه من كلام الدجيم والله الموفق وقد نقل المصنف
عن الدجيم في الاستتلاء بعد هذا التبعين وذكر بعض الاحباب ان المانع
اختلفوا في خيار الردية قال بعضهم بطلانها كون له الخيار في جميع خيار الردية
وان لم يوجد منه الاجارة والرضي صرحا ودكاه فالحق في بطلانها سطره فقلنا لمنا
على الايات الخمسة **فكر دياه مع امكان نسخ وتركه هو للبيع حتى سقط منه بطلانها**
فالمسقط للبطلان المذكور من اجرة البيت الخامس والبعض سطره ويظهر منه اي الذي
لم يمسقط للخيار والله الموفق للصواب

ولا بد ان يشرب من لبنه بعد ما يشرب العيب من لبنه

قوله يعيب يتعلق بقوله ولا رد وهو قوله وارث العيب معقول بحضر ومسله
البيت من المحيط وغيره وقال اشترى كراما واكل الثمار ثم اطلع على عيب فليس له الرد وكذا
اذا اشترى بقره واكل لبنها ونقل قبله عن ابى يوسف فيم اشترى جارية لها لبن فوصعت
صبيها لها واشترى ثم جدها عيبا فله ان ردّها ولو اطمع لبنها فاسكه او شربه ثم جدها عيبا
لم ردّها قال في هذا لو واشترى شاه فوضعه في لبنها واطلع على عيب بعد ذلك فله ان ردّها كما اذا
طعمها فانما لم يمس لبنها العيب اذا اطلع عليه بعد ذلك قال في المسمى اذا اشترى شاه وشرب
من لبنها قال ابو يوسف له ان ردّها بالعيب ومنه عن محمد اذا اشترى شاه فطعمها ثم وجد
لعيبا يلهمه ويرجع شربها العيب **ومن في الزارة اشترى مرضعا ثم اطلع على عيب**
ثم ارضع بالارض او له استخرا من ولولب اللبن واكله وما عدا ذلك لان اللبن جزء منها فاستحقا
دليل الرضي وفي التلوي لللبب لا اكل او يبيع كما يكون مرضي فطلب لثان رضى فاكل
امه **قلت** والمست مطلق ولم تعرض للخلاف ولا فصل بين ذلك والامه فاحت
الله تعالى وذكر ذلك في بيتين فقلت

ويأخذ من لبن العيب شارب من لبنه ويعقوب عنه الرد في الشرب
وفي امه فالبيع والاكل مانع فهو وان اكله عن غير شرب

وهذا

وهذا ما اشار اليه البراري في الفتوى وهو مخالف لما نقل المصنف عن المحط ثم مررت في الدجيم عن نوادر
بشر عن ابى يوسف اذا اشترى شاه واطعمها ثم جدها عيبا فاني اقسم التمر على قيمتها وقيمة اللبن ودرهاتها
من التمر فان هذا اولى بالنظم لغرضه ورايت مما نقله اخلاعا كما به الخلاف عن محمد فغيرت نظمي ودرت
فهر رواه بشر بن عبد الحكم الاية في مستقبل فقلت

لمستهلك للبر لرب يعيب ويعقوب في شرب له الرد **ذكر**
وقولان في حلب فطعم من لبنه ويشترى الثاني ردون **نفسه**
وفي امه قد ارضعت ابنه ولو بامر له رد **والا فبطل**

قولي ويختص بعني فيه اللبن والعصير للثوري والا اي وللاية على سبيلها ما سوي ذلك
ما ذكر انفا ويذكر والله الموفق

ونسخ قبل القنبر يعيب وحده والاجملا ارضي وهو محضره

مسألة البيت في خان رجل اشترى شاة فاعلم يعيب قبل القنبر فقال بطلت البيع بطل
ان كان محض من البائع وان لم يفسد البائع وان قال ذلك فقيمة البائع لا يبطل البيع الا بقضاء او حتى
امه وقوله محض اي البائع محض في النسخ وهو قيد في مسألة القنبر وعدمه فهو يلحق بالجميع ما
تقدم وقوله حده اي وان لم يفسد البائع فالتسخ لا معنى له تنقذه به عن جميع البائع والله اعلم

وقيل يجوز النسخ من قبل روية وليس رضاه قبل ما يوشر

اشتمل على سلب من الدرر او الهدية **الاولى** قال في الدجيم اكل من لبن جارية الردية له
ان رد قبل الردية وينسخ العقد بقوله رد دق وفي شرح الاسمان انه يجوز الرد قبل الردية
لا النسخ وقيل الردية اقرب الى النسخ والرضي قبل الردية لا يجوز له الخيار لان اقله على الشط كان
رضي منه ومع ذلك يشمله الرد في الخيار فله ان ردّها اذا رضيت قبل الردية وهذه هي المسألة الثانية
وقد نقل في شرح الهدية للسعيا في خلاف المناج في الاول وقال الرواية فيه وقال انه لا وقال
بعض المناج لا يملك النسخ لانه ملك الاجارة قبل الردية وبعضهم قالوا يملك النسخ لانه خيار له غير ثابت
ولكن شرا ما لم يرضى عن ردّها وما كان غير ردّها يجوز فسخه كالعارية والودعيه كذا في الفتوى
وقوله وقيل يجوز النسخ من ردية بغيره انه ثم قول اقوى منه منع الجواز والظاهر ان الجواز اقوى
فلو قال وقيل منع النسخ من ردية لانه كان لحن لا شعارة بذلك والله اعلم

ويأخذ بقص الامم عند محمد من بيع لما استقل ويظهر

الصمد في شغل المراتع وهو في نظر البعض والمسلم في الدرة قال رجل استدى متاناً من رجل شرط البائع انه عسل اجزئة وقبض المشتري التان من غير مشاحة واستقل واكمل ثم سئل رجل تسعه اجزئة لم يرد المشتري على البائع ولم يرجع عليه شيء فيقال قول الحق وعند بعض تبعوا الارض وهي تسعة اجزئة كم تساوي ويرجع المشتري بفضل ما فيها ارضي وهو قول ابو يوسف قال لم يتقلع فيها شيء وليس له ان ياب

ولو احتل بعد الفتي من رابع سنة وذلك نفق بعد فتي بمدة

مسلم الستة المحط قال هتاف مالت بجل الشترى علاماً شراً فامداً بالفردهم
وقبضه المشتري ثم اشتراه منه البائع بماد درهم شداً **مسألة** قال ابن قضاة البائع هو صحيح للادليس
والاملا أدلها فافض خان في كتاب الجاه فيطير المسلم الاخرى ولم يذكرها قبض الاول بحكم الشدا التنا
والاصنافا من المسلم مستثناه من قول الاصحاب ان البيع فاسد اذا بيع ثلثاً ينبغي عقد ولا علم
هـ رستري المولى القتل على اللام من قتل ميراو كسر وقطره

مسألة الب من المتطوئة قال في محافل أوليائه ورحمة من باع رجلا جاريه سعيابا ثم تقابلا
فل المعرف عليه المستبر أو المسد على المحار كان شذاه فقلهم وهو قول الآخر والعرف من المصنف
حب على الراوي استغناء هذه المسألة ثم ابداهما في المطوئة مع في قوله أو يتحقق في نظر أن
عامة افكره معي المستبر أو لم يبد إلى الصحيح مع قوله ودرب كان زبدي رواية فاصححت
أولها وأهوائه ومطت المسألة في مستبر الله قوله اللام قياسا على الزايل عنده علم به وبه فقلت
في تقبلوله من قبل قصر إمامه قياسا على مستبره ولا عنه أظهره
والله است لا الوفاق إلى طريق التحقيق عندكم

شومرتوی رضادها مقامه، ولم یسر بها الذي باع اجدره،

مسألة التمر والواقيات قال رجل باع أرضا ومناقضه قال عصب للبايع إنا ان شرط المشتري
إنا نقض ما ينقطع وكان غرضه التمر والتمر لا يدخل إنا بالذكاة قال الطوسي فعلى هذا
لا يدخل ما فيها من حيث ينقطع في أوقات معروفة وحسب فلا ترد مناقضه الشارع كمن فاقطع
عن الواقيات لو اشترى أرضا ومنها أشجار ينقطع في كل ثلاث سنين فهذا على وجه إنا إنا كان
ينقطع من الأصل أو من ربح الأول ففي الأول يدخل الأشجار لأن هذا أشجار والتجرباء في السوق
في فصل الربيع وفي البع الثاني لا يدخل لأنها غرض التمر ما يشتر إلى أن العلم كونه مباحا أم لا

فلا يكون كالمركب لانه يقطع عن اصله مع بقائه اصله بخلاف القطع مروج الارض لانه كالتمرة ابقا اصلها في
فناوي الامام حافظ الدين الميرزا وفي بيع الارض يدخل كل شجرة نخس للتباعد ولو كان يتقبل
ويجوز لا يدخل بالابطح وفيه نصح بما فيه من الغطيل وذكر قبل ذلك اذا باع كرميا فاي شجر
يدخل فيه بلاد كذا في طر الدار الرباطات والمحاربات للقطع بذكر في الموضع كالمركب وكذا
الحالات قبل لا يدخل فان لقطتها نهاية معلومة كالتمار وقبل يدخل مرغدر كالمناجر ومخرج
في خان الميرزا الميرزا يدخل فلتصلها في غير الميرزا والصح ان يدخل صرا كان او كبر او ان الحجاب
في موام الحلات اهل الاندلس والغضب القايي يدخل كانه ليس مروج الارض حتى انه يجب فيه
وقب السك كانه كالورع والورد والاس لا يدخل بلاد كذا كانه كالمناجر واصلها يدخل كانه كالمناجر
لقطتها واليا سمن ويخرج على هذا والعطش والعصف غزالة التمار ولا يدخل بلاد كذا في اصولها
قوله ان وفي صح خان الصحيح ان اصول العطش والقنا الرطب والرات وكل ما كان على وجه
الارض لا يدخل فاما كان متقيا في الارض قبل لا يدخل بلاد كذا كالورع وقبل يدخل كالمناجر وجمع
الرباطات على هذا في صح خان دخوله كانه يبقى سنة يكون غزالة الشجر والجر والبصل
والسليم للدكوبه السام والعب والطاهر منه سواء غير الدرك للمتنبي ولا يدخل
الرفران بلاد كذا في اصوله غير راتين والحوب والكمان والدر كالمناجر وغير بعض
المتاخر ان اوراق العصاه لا تدخل في بيع الشجر بلاد كذا وكذا في بيع الارض وان دخل الشجر
فادكر من الغضب مخالف ما نظمه المصنف لكن في فناوي خان ولو كان فيما قبلا وحشيت
او حطب ثابت ما هو على بيع الارض لا يدخل واما اصولها في الارض يدخل فكان على النائم
الفصل وقول في خان هذان يقتضي قواعدهم وقد قلت ولو كان فيما رطبه او عراز
ان لا يدخل في كل ثلاثين او رماحين او فواك قال الشيخ الامام ابو بكر في الفصل ما فيها
على بيع الارض يكون غزالة التمار لا يدخل مرغدر فاما كان اصولها في الارض لا يدخل لانها
يكون للبقاء غزالة البناء ومن ساء الفصل فكمته مع ذكره في البزارة من اطلاق الدخول
في سنة ٥٥٠ ويدخل عند البعض والبعض لا يدخلها في الارض لا يدخل غزالة ولله الوق
٥٥٠ ولولا ان شري لست ضامتها فيمن لم يملك وما في لغيره

الملك قوله ليت ضمن المحارب لم يستر العنة قال بعد ان رقم للمناوي انتفاع
فقال له يا ايها ندها فهدا فكرت بضم وكذا ان قال مرها فانكمت فلا تخان عليك

قال العلامة القديس وهذا اذا اتفقا على التزكيا اذا اخذ شيئا على سوم الشراء وقال
له البائع ان يملك فلا حرج عليك **بعض** ان هذا هو اما لو لم يتقيد المتزكيا ببعض اذا كان
بالاذن والبر ونقل لكان لا يرى الا ما لم يصرح له كما ورد في اخر كتاب الاجار
اراه درها لسطر فغمره **ببعض** الاضاح عليه ان لم يجر ما سعله الناق في القول فيه
للعامة وان كان يرى لا غمره فغمره وكبر نصرة الناقد بضمه اذا كسر بالعز
الا اذا قال له اغمره والفقان انما يقع اذا دخل على سوم الشراء وذكر التزكيا والمضغ
بعد ذكر كلام القتيبة قال في المنظوم المسألة الاجرة ان شرط الفقان كونه على
سوم الشراء لا يكون صحيحا الا بعد بيان التزكيا في ظاهر الرواية فاصححت البيه بذكر
القيد المذكور معلت من جملة **ولو قال قلت لشيخنا** **ببعض** ان يملك **ببعض**
والله اعلم **وقد صرح** **ان النقد في المال** **اجبث** **على المشتري** **والشراء ليس** **بغيره** **م**
مسألة المستر الواقعات والنهاية **قال** في الواقعات اخر المناقد على مرتبة فهو على حيز
اما ان قال المشتري من ايام جواد او غير متقون ففي الاول على البائع له بالناقد
والاجرة وفي الثاني على المشتري مطلقا وعلى فتوى الصلة الشبهة والحاشي وهو المتزكيا
في المذهب القول بالحقوق او بالشرط ليس بغير ارادة اشتراط المشتري ان
الارام جواد وان هذا لا يغير فلا يجعل النقد على البائع كما هو القول المرجح وذكر في النهاية
انه روى عن محمد انه جعل اجرة الناقد على فرع الدين الى رقيقه بالدين ثم يدعي
انه مرغ فيه فلو عمل بالدين وفي واقعات اخرى على القديس ان يبيع المشتري الا اذا فطن
البائع التزكيا بجرده بغير الزافة **م**

فصل مكرام **الكفالة وكفالة**

الكفالة لغة الضم وشرعا عندنا ضم ذمة الى ذمة اخرى في حق المطالبة فقط على الصحيح
واحواله اسم بمعنى الاحالة والاصل فيها الزوال وشرعا تنقل الدين من ذمة الى ذمة اخرى
وفيه وجهان منها الكفالة وسماية الكفالة بالبيع الاحتياج اليها لما تصارت كاتر من اثاره
وموت **تكميل** **النفس** **والنفس** **تندثر** **في موت** **رب الحق قبل** **وتندثر** **م**
والنفس عطف على قوله وموت وقد اشتمل البيت على الراجح من الهداية والسوء **الاف**
لومات الكفيل بالنفس بطلت الكفالة **الثانية** **قالوا** **تؤخذ** **منه** **موت** **قوله** **وموت** **كفيل** **النفس**

فيؤخذ من النفس بالنفس انطومات كفيل المال لا تندر الكفالة ورجع المكفول له في تركه الكفيل
قلو كان المكفول موجبا في المتوسط انه محل موت الكفيل ويؤخذ من تركه ولا يرجع الورثة على
المكفول حتى يحل الاجل وفي الجمع ان وفاء كفيلان ورثة الكفيل رجوعون في الحال ويستقط
اعتبار الاجل **الثالثة** **لومات** **المكفول** **بنفسه** **تندر** **الكفالة** **والله** **اشار** **بقوله** **والنفس**
اي **وموت** **النفس** **المكفولة** **تندر** **الكفالة** **اي** **بطل** **لها** **الرابعة** **لومات** **ترب** **الحق** **وهو**
المكفول **له** **هل** **بطل** **الكفالة** **في** **السف** **اي** **بطل** **لها** **الرابعة** **لومات** **ترب** **الحق** **وهو**
المذهب **ان** **المكفول** **يستقل** **للمطالبة** **الى** **الموت** **او** **الوارث** **فادرا** **ما** **هو** **في** **الكفالة** **بالنفس** **والى** **عز**
اشار **بقوله** **قل** **وتندثر** **اي** **تندثر** **نقل** **هذا** **القول** **وانه** **غير** **موقوف** **في** **غير** **هذا** **الكتاب** **ونظمه** **انما**
هو **لمحمد** **والغزاه** **وامه** **اعلم** **وان** **يدعي** **تكميل** **من** **وكيلة** **على** **العام** **ببعض** **اذا** **موت** **شكر** **م**
القبض **من** **يدعي** **للكفيل** **ويسلم** **للكفول** **نفسه** **ومن** **وكيلة** **يستحق** **للكفول** **له** **وسلم** **الست** **من**
المسوط **واذا** **دعي** **الكفيل** **بالنفس** **انه** **دفع** **الى** **كفيل** **الطالب** **واذا** **الطالب** **حلف** **على** **ما** **استحل** **ان** **يعمل** **بالغير**
علا **وما** **ادعى** **الدين** **اليه** **فانه** **سكاه** **على** **البنات** **وهذا** **مطرد** **في** **كل** **حلف** **وامه** **اعلم** **م**

ودن **بلاشهر** **وعائنا** **بدين** **بافر** **تكميل** **قد** **قال** **ببعض**

القديس يسافر وخبرنا الى مر على الدين وسلم الست من الغيبة مر من العامي عبد الجبار كرمه السابقي
وقال الدان يطالب المديون بالكفيل قبل حلول الاجل لسه له ذلك قال المدعي وهو الظاهر وفي
رواية المنقولة ذلك ثم رجع لقتاوى العصر والعلا الرحاني وقال له دن من اجل التزكيا
عند التماس المديون بذهب سم الى كان بعيد وبطل الدان كفلا بالدين بضميه
اذا حل الاصل كان عرف المديون بالمطل والتسليم ماخذ كفلا ولا فلا **وهكذا** **اي** **جميع**
التقارير **وقال** **الاسحا** **كلم** **له** **احد** **للكفيل** **مطلقا** **وقد** **اشار** **الى** **القول** **مع** **تصويب** **القول**
بما **خذ** **القبض** **قوله** **وقد** **نقل** **تجرو** **في** **التمه** **عن** **ابي** **خفيف** **في** **البراه** **اذا** **اطلب** **كفلا** **لا** **التمه** **لا** **اراد** **الرج**
للسفر **انه** **لا** **يؤخذ** **من** **كفلا** **واختص** **ابو** **وسف** **لك** **في** **فقه** **نقل** **الناس** **فعل** **في** **سبه** **لو** **عمل** **للعالي**
في **المديون** **كذلك** **رفقا** **بالبار** **اي** **بعد** **انتهى** **وفي** **مداينات** **القبض** **من** **التزكيا** **للطحاوي** **وشح** **خط** **الدين**
وقال **المديون** **المفر** **قبل** **حلول** **الدين** **قرب** **حلوله** **او** **بعد** **وليس** **للدان** **معه** **وكي** **يسافر** **معه** **الى** **الحل**
الاجل **فمنعه** **للسفر** **حينئذ** **الى** **ان** **يوفيه** **حق** **وفي** **الزارة** **ضمن** **حل** **عن** **حل** **لا** **او** **نفسا** **او** **اد**
المطوب **يخرج** **الى** **تجارة** **ومن** **الجل** **ان** **كان** **غناه** **الى** **اجل** **لا** **يستل** **عليه** **وان** **كان** **لا** **الى** **اجل** **ان**

وعلم باد الالء ولا يرادى الذى الموحى اذا اقبل الحول واراد الدى السفر

الحمد لله

فأمر أن ينفقوا من أموالهم
لأهل البيت من بيتهم
لأنهم كانوا ينفقون من أموالهم
لأهل البيت من بيتهم

147

•• ولوعاد ان يستغرق الدرهم •• فاعاد لهم يلزم الى ما يجدر ••

العتق في عاد الملوك وما فيه فاقصولة وصح لم يلزم لما عاده من الكفالة من البيت من الميسرة
قال من كذا ان سيد يدس سبع عرق فبقة ثم كل يدس لعن ستعرق فبقة ما دمه انما لم يحز الدين
ان شرط جم هذا للاراق فراع المال له فلم يفسد الاول كما يصير هذا للشرط بجمع فاولا انت الثاني
الحق قال فان اعتق قبل ان دمه لزمه الثاني لان المانع كان استعجال المالك نحو المالك وقد
والبلان المالك بالعتق فاستوت الدين عليه بعدد معنى البيت فورا والعتق الكفالة ان كان
يستغرق الدين فتم العبد فاعاد اليه هذه الكفالة الثالثة لعن استعراق ما فبقة ما الدين الاول كما يلزم
العبد ما دام عيدا اليه اي الى وقت صيرته حر ان يلزم جند كايناه

وحيده ابنه كالطفل ليس بالآفة الاذن فيها والوحى المصدر

اشتعلت على مايل من السوط قال فاذا كان مولى العبد صبيا فان هو اذ صبه للعبد
في الكاهل لم يجز تركيب الست قل لا دخال الكاف على الطفل فاشبه المعنى وقال

و هو يضيء والهي د والذ شاذنهم ليست مع المحررة

لکانا صرح من التقييد واصرح كما يريد

وَنَاجِلٌ هَذِهِ الْحَوَالَةُ لِمُجْزِئَةٍ وَأَنَّكَ إِنَّمَا فَكَّرَ الْإِنْسَانُ

المشار إليه بهذا الوحي يصير ارجع الى الخيال عليه الذي تضمنه لفظ الحوالة ومن
فناشع في مايل الحوالة وفي البيت فهاستلثان من المسوط والهداية **الاولى** لو احال الى
الاسم الصغر على حل الى اجل يجوز ذلك القاصي كان الحوالة ابر الاصل والابن والوحي على كل حال
الاولى وفي **الصي الثانية** من الهداية اذ الصالح الوحي بال التبر فان كان الحال علم املي
من الجمل جاز لا ابراه نظرية وان كان الجمل املي الحوزة كان قد تضيع قال اليتيم على بعض الوجوه واذا
كان ذلك الوحي والاب **اولى** تم ان حكمي عن الطرسوسي لم يقله الى اجل لا يمنع ان يكون اضاف الى الجمل
العام والى البراءة لا تنقو الحكم فهاجمي لان تقليل الهداية يعني عليك معنى الامة فادرج الوحي في
العلم ما شبهه في كتاب المحللات الواقعة في الصغائر وقال المصنف في اختلافها وحل من المسوط على
المحلل ومنع الابدان على الحلول وان معناه تحليل المسوط ان الحوالة ابر او من الخيال على
انه لا يمكن المحللة لانه لو مات احوال غلبنا جميع على الكفول واذا كان في حاله فالحوالة ابر اعلمها

نقل المال مدونة الى مدونة في كل حال انه ما فرض قوله حيث لم يجعل التاجيل قيدا وحيث
اشبهه والمختلافات ما هي **قلت** لا تافق قوله ذكر اوله الى اخره الى اهل الصلح فبدر
فقد التوفيق واتاني للاختلافات كما هو ظاهر الكلامين من الاطلاق والتقييد وكلام المصنف والملاء
لكي يتم لا يساعد على ذلك وان ظاهر كلامه نفق الجواز ان كان املاح فاجيل الجواله وبقها فاما
على ان جواه كون الجواله ليست بآلة للاصيل ممنوع او بانه من قوله انها نقل المال من مدونة الى مدونة
اخرى حله المتقول فها هو الرئيس ولا معنى للراه سواه ولحق ان كلام كل واحد من المبسوط والملاء
جاء على الملافة وقد اطلقوا على الجواله تنح اذا كان الحال على الملافة لكنه مقيد اذا كان
السادس ما جعل بينه وبينه اما لو كان بمبدأ الوحي تنح الجواله وان كان سواهما **وغير الوحي**
عند ابي حنيفة ويجوز لا يجوز عند ابي يوسف وكلام المبسوط صحيح والقيود ثمانية هي في
صوت الثانية مدانية الميت حالا وقد يفرق في خانة فتواه على ان الوحي كملك لا يحد
على الميت للميت بعد الميت وفيه صوت ما اذا اصاب الوحي الملافة وفي الخبر حتى
فيه اختلاف الخراج وقام على غير عدم الجواب والبيع له لعدم بيان كونه خراجا او لا
وقد اخذ النظم الشرح بقيد كون الدين ثابتا على الميت فلا بد فيه من كون الجوال
مقيد في سائر المقامات الميت وصفت ذلك **قلت**

مورد من احتياها اجرة اذا كان ابي والوجيل يحظر
ففسر النسبة في احتياها للآب والوحي وفي قولنا بموردت انه اشار به الى الخصص
حكم ما كان بعد الميت لان الدين الموروث لم يلق الوجل يصح احتياها يحظر ونعم والله اعلم

ورد لان الوحي المحل محظوظ وشروط في الحال له **مخط**
اشتمل الست على سلسل من العداة وقا في خان **الان** قال في العداة تنح الجواله برعي
الحيل والحال على علم على اما الحيل فالحواله تنح دون رضاه ومورقا في خان
ما قال نقول ومن لصاحب الدين لك على لان الف فاحل ما على رعي الطالب بذلك فجارحت
الحواله حتى لا يكون له ان يرجع بعد ذلك **الثاني** انه لا شرط في صحة الجواله حتى لو اياه على
رجل غايت ثم علم الغايب وقبل صحت الجواله وقد علم ذلك من حصص اشراط المحصور
في المختار قال وهو مذهب الامام ومحمد حتى لو قال رجل للمدين ان فلانا عليك الف
دعهم فقال المدين اطلت ثم بلغ الطالب فاجاز لا يجوز كذا في ما نحن عليه

هذا المتن في سائر
الاشياء التي هي
مما لا يجوز ان يكون
ملاك من غير
الملك من غير
الملك من غير
الملك من غير

وهو ان نقل المختار الى نوي اذا اتوني بجمع القول **نعم** **ممكن**
الضم في نوي المختار على ومراة من قوله مع القول لن يكون القول قول ربا المال وسما البيت
مالم **قلت** مات المختار على فقال المختار للمدين نوي المال على فحك بموته مغلسا فاجع
عليك وقال المختار اتوني بقول قول المختار لانه متمسك بالمصلح داسا علم

ولو دفع السار من نفسه في اخذ من شرا ثم لعبه
مجرد من شتر من الذي **الباع** من الاستحسان هذا مقتور

مسألة الست من النسبة قال بعد ان يقر له ان صاحب الحيط قد لغوث الابهة المنفرد في دفع
السار داهم نفسه الى الدساق في من حسر او وطن او حنطه لما حد ذلك عن المتري فلم يكن
اخذها منه كدلالة يسترد هاهنا الجفد استحسانا **م** حرت العادة في بلادنا ان السار يدفعه
رباله حتى يرجع على المتري فصار كالجواله الباع على المتري قال مولانا ابي حنيفة رحمه الله والسار
في بخاري ثور لهم حوائث معدة للسيرة **نعم** اهل الريا يتق ما يريدون بيعهم من الجوبس والوقا
فبتركونها ليسوا بالسار ثم قد جعل الرضا في الرجوع فبذبح السار المتري من ماله لياخذ من المتري
وهو صوتة وقد اراد الامام بدفع هذا كخصيص الحكم بهذه الصورة وكلام الرضا فيبعد
ما عتبار كون ذلك هو العرف وقد اشار النظم الى هذا بالاستحسان لرجوع بتي والله اعلم

مورد من عرج الجواله نقضها وذلك فيما لو تولى المال **مورد**
مسألة الست من عرج قال رجل عليه دين لرجل فاحل صاحب الدين بجمع ماله وهو
الف على رجل **وقيل** في الحال على الجواله ثم ان الحيل احوال الطالب على رجل اخر بجمع ماله **وقيل**
الحال على الثاني لانه في الاصل ان الجواله الثانية تكون نقضا للجواله الاولى لانه لا شيء الثانية
الا بعد نقض الاولى والحيل والحال ملكا ذلك فيجوز رعي المختار على الاول بخلاف القول
اذا اعطى قبل اخر حيل لا يبطل الاولى لكن المقصود من الحاله الوقيت والله اعلم اشار بقوله
ذلك فما اذا اتوني الما فان الجواله الثانية تبطل ويعود المال على الحيل ولو قلنا ببقاء الجواله
الاو الى ما رجع على الحيل بل كان يرجع عليه والله اعلم

فصل من كتاب **ادب القضاء**

الادب اسم ربا صفة محمودة تنح بها الامان من فضله الفضائل والافاضة اسما على
ما حوذا من قضي بين الكهين وعلمها حكمه والقضاء الامانة ومنه سمي الحاكم فاضلا لانه يوزن الناس

وشدوا من فضل الخصومات وقطع المنازعات وعرفه بعض ائبا خا مانه قول بليرم وليصد عن
عن ولاية عامه ونسبته ما تقدم من الاحتجاج اليه في كثر المنازعات والمخاضات والتساعات
والدين ونوايها والله تعالى اعلم

٥٥ واخذ العتي الزرق اولى من نظره واخذ في يوم المظالم الظلمه

اشتمل البيت على ملحق من البدائع والعدايه والمسه قال وفي كل سنه ما بين **الاول**
قال في البدائع رجل العاقل من اخذ الردي قال لرجل فقير له ان ياخذ وان كان غني
اختلفوا فيه قال بعضهم ياخذ والافضل لرجل ياخذ وقال صاحب الهدايه وان كان غنيا
فالافضل للاساع على ما قيل وبما يت المال وقيل ياخذ وهو الاصح **الثانيه** قال في المسيه
العاقل يتحقق الكفايه من المال في يوم المظالمه في الاصح ولو ترك المصنف عن احد خلافه
ما لظاهره ان اراد ما ارد ما منهم الاصح وهو ما يرد قد اشار العلم الى ذلك **تكميل**
هل يتحقق العاقل الاجر او المال اذا هدى في شرح المذدوي العاقل لا يستحق الاجر
وقيل اما يستحق اذا لم يكن في بيت المال شي وفي القصر لم يطره الدين المرغمان في شرف المايه
المكي قال العاقل اذا اتى في قسمه الزكاه لا اجر له وان لم يكن له بونه في بيت المال لكن المختار
ما اخذ في اليوم ما احب الطر والوصي في هذا الزمان فلو ان التمس اذ لو اطلق لم
لا يتفقون بامر المثل واخبر في كفايه في بيتي فقلت

٥٦ وليس له اجر وان كان قائما وان لم يكن في بيت مال بقدره

٥٧ ورخص بعض الفقهاء في تركه وفي عيصا فالقول الاول بظاهره
واما المعنى فهو يجوز له اخذ الاجر على كسبه الجواز في كسبه واقال شرح ظهر الدور له يجوز له اخذ
الاجر على كسبه الجواب بقدره فان الكتابه ليست عليه لان الجواب عليه اما باللسان او بالكتابة والحقيقه في بقاءه
وجود النفي على كسبه طبعه على قدره ان ليس **والثاني محضه**

والضمر في قوله له الثاني وان في الموضع للوصل هم حوز المني للمخول الى طهره
الاكلان والصر وقد قدره كتب الخط في ليس للجواب الواجب على المني المهور من قوله كتب
خط وفي تناوي الرادي في كتاب الاجارات كوما تقدم في ان قلت اذا كان الواجب على الجواب
فقد حصل الكتابه ووقع عن الواجب قلنا علم الجواب الكتابه زائد عليه خلاصه الحاصل ان الواجب
عاهه واحد غير تعيين الفعل ولا سبق التعيين الوجوب وهذا التعيين قبل الوجود حاصل واما

مطل
رزا
جائز اذا لم يكن له
شي من بيت المال

٥٨ وتولية الطرش الاحج جوازهاه وقيل يتحقق المني العزل اشهره

الطرش جمع الطرش مثل عمر باخر وقيل له ليس مربي صح ما يولد في الصحيح انه له من العزم قال هو
الذي يسمع ما قوت من الاموات والماتى اسوقا على من الوشي اذ الخدم شوق بالكن مع بيان الاصح **الاول**
قال في الاختيار وكل من كان من اهل الشهاده كان من اهل القضاء فلا يجوز ولا له الصبي والمجنون والعبد لانه لا ولاية
لهم ولا امانه ليس من اهل الشهاده لوجود التباس عليه في المظالمه وغيره والاطهر من حوز لانه يعرف من المدي
والدعي عليه ويميز بين الخصوم وقيل لا يجوز له لا يسمع الاقارن وما نك اذا استعاد فتضيع حقوق الناس واخذ
المصنف في التفصيل والقول من الجواز فيمن لا يسمع الله وهو مريه صم او قور او مريه من المدي والي
خلاف الطرش لانه ممن يسمع الصوت القوي فمكنه ان يعرف كالحق في ظاهره الاختيار ان اكد ومن سمع كما يسمع
الثانيه قال في الهدايه لو كان عدلا ففسق باخذ الوشع او غير ما يفسد في حق الغرك وهذا هو ظاهر الد
وعليه من غير ان يشك اما باخذ الوشع بل كل ما سبق في بعضه يتبرك لان المقدامه عدله فلم يرد من
وقد اشار الى رجح الاول بقوله اشهر والله اعلم

٥٩ ونقض الام العرس بعد وفاته او عن من اسبه بعد ما هو في قبره

اشتمل البيت على اربع مسائل من القاضين منطوقتان ومنهوتان **الاول** منطوقه وهو قال
وجوز نقض القاضى لامرارة بعد ما تعلقه **الثانيه** منونه امتقال وان كان الاب جبالا لجوز
قال المصنف في شرح اد العاقل في كذا قال في كذا امرارة او لاها وهما حال جاز كالوتند
لها وان كانا مائة ماله جنا اذا كانت امرارة ترتب في كذا ثانيا لانه لو تدد لها في هذه الصور ان موت امرارة
ليس شرط في صحة قضائه والله اعلم

٦٠ ومن هاجز انما يعلمه الذي يتناه او قبل ما امر محضه

اشتمل البيت على ملحق من الامام والصاحبين من شرح ادب العاقل لو بقي باسمله قبل
القضا هل يجوز قضاءه او لا قضاءه بعد توليه قبل حصوله الى الممر الذي هو محل ولايته هل يجوز
امر له مذهب ابو يوسف وظاهره بذهب محمد يجوز قضاءه في الصورتين **قلت** في التوحيد ذكر
ان الامام محمد وليس له علم وقال ابو حنيفة لا يحكم الا بعد العلم بعد كونه في محله وهذا في حق
العباد وان شئ مع الشهادات ولا يسقط موما كالتصا في جود العتق والديون والمعامله
واما الحدود والحال له في كذا الزمان في السرفه وشرب الخمر ولا ينفق فيها بعد مطلقا الا الله اذا جاز
سكانا او رجلا به امارات السكر تعزير للتمه ولا يكون كذا في الايضاح عن محمد لا يحكم

من الست من التهمة قال اذ اطلب المحيوس من الطالب انه لا يعرف انه معد فو كان القاص
 محله فان نكل اطلق المحيوس وان خلف ابد الجبس وهذا يعرفهم اهلبس القاصي محله بهذا
 تغير طلب المدبون وان ذلك يقبل بعد القضاء بالمحس وفي القصة من مراد بان صاحب المحس
 وقال قضا القاصي على مال قال انا معشر المدعي يعلم عساري وهو مسكر فلقاصي محله
 على ذلك قال استاذنا وهو مختار حتى ثم مرر بالمحيط وقال فيظن ان القول قول المدب
 ما عساره اقول رب الدين وهذا يعرفهم ان القاصي يحلف بدون طلب الخليف لكن هذه لم يتأكد
 منها القضاء بالمحس خلاف الادنى وفي شرح ادب القاصي في الادنى ينبغي ان لا يقبل منه
 الحاكم ولا يختلف بعد ما ذكر حسب ما اقصاء كما في نقول للطلوب عن التميز والقضاء عليه بالنكول

فان كان امر المدون
حكمة فمن صلاحه
بينة الاحبار وعلمه
قبل المدة التي يكونها
لان مستظلا امره قبل
البينة قبل الحبس في
فساد الامانة العقل الو
وعام المشاع عن الف
والصفت الروا للبلد
لحكمة التي سأل القاضي
تعدد 2 كذا في العالم
وعلمه 2 وروا الحسن
وامر القاضي في هذا
موقوف على رأي احدى

مَلِكُ الْمَسْتَعِينِ الطَّرْسُوسِيِّ عَنِ الْقُبْرِ لَوْ كَانَ مِنْ الْعَالَمِي حَبَّ عَلِ الْجَبُوسِي
وَقِيلَ فَمَا نَأْتِيهِ السَّجَّادُ عَلَى رَأْسِ الدُّرَّةِ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ قُلْتُ

في سنة الفصحى بمصر
 وكتبه في دار الكتاب بمصر
 واما الطحاوي فمصر في سنة
 في سنة الفصحى بمصر

السادس قوله في كناية اي بدل الكناية بمعنى لا تحبس المكاتب منه والقول قوله في الاعزاز وقد مر السابعة قوله وخلع المداويه الخلع علي كذا اذا اطلب منها بدل الخلع فادعت الاعزاز كان القول قولها بمنهاته

و كورج القاضى عن الحكم بالهجره اذ اما بالشهود المقرره

منكم البيت مرهوي فاجب نظار ٥١ لو حكم الحاكم بغير امر اذ ان رجوع عنه لا يبع كما لا يبع
 رجوع القاضي عن حكمه في موضع اجتهاد وقبده في الخلاصه ما اذا كان القضاء بالبيت فلو كان
 رجوع من قضاي او بدلي عن امر او وقت على تلييس الشهود او قال اطلب حكلي لا ينعى ذلك ٥٢
 والقضاء ما اذا كان بترايط الصحة ٥٣ للمصنف المعتقد انه اذا كان قضاء بغير حوز
 له الجمع ٥٤ كما يرتفع عنه تخمير العر حتى تم غاب ثم جاءه اثنان تداعيا عنه فحكم لاحد ما طأنا
 على انه العرف ثم تنسأ انه عينة فانه ينبغي له ان لا يفتي حكمه وينقضه ويؤديه ما في القسمة عن ابي جابر
 فتفي في حادثة ثم طرأ له قضاءه حكمه ان ينقض قضاءه انتهى ٥٥ قال وهذا الخلاف ما لا يفتي
 في تجديد قسمة ثم راي خلافه ليس له ان يرجع عن حكمه ولا غيره لن ينقضه ما لم يخالف الكوا والجمع
 ما ومديونه في الحبس بقى الى الغاية على ما في المودوث او بل يسبقونه

مسكه المتحرر فاذا افاض على الحق لرجل على رجل فحسبه بذلك
الكل فبات صاحب الحق نوره العاوي الذي اعقل الخوض هل عبا ارساله للخبز في بعض
الحلي سبله نفيا للتمه عن نفسه وبعضهم قالوا بتركه في الخبز حتى يعطى او يوفى لانه ليس
ابتدأ حبس حتى يتم القضاء على هذا في النظم المقصود بثم مصاب من قوله ومدون
مع عدم اصرار على القوي على التواضع المشعر بعد لانه عفو في توفقات

فأخذته من راي الغفلا بالمشقة ويحفظها القول ممن يذره

الصغير في قوله ما له رجع الى الطفل والمثل في القية فاعترفت الصغير الاب
اذا كن مسر فاسد المالك فلما حي ان ماخذت اليتم مدي وضع على يد عدك
الى وقت حاجه الصغير ابلوعه **قلت** وفي تسميه هذا سيماء جوهر ثم ذكر المخط
6 على الروايه الذي يجوز مع الاب الذي هو فاسد عند الناس متوك وكذا الصغير

يؤخذ القوسه و يوضع على يدي عدل **وهذه** والتي قبلها هي مثل النظم و لو جعل مكان
 قوله **من حيث** **كان** احسن فانه اعلم ثم روى القاضي خان **وقال** الاب والقاضي باع عقارا
 لصبي فزاي القاضي سقز السع اصل للصعوله ان يتقصه **والاستاد** نا اطلاق الجواب
 في كتاب الماذون في الاول والوصي وان كان مسلما والمقاي نفق بعد اذ ارى المصلحة فيه
 اهي وقد سطت هذه **للمستمال** الفدية فقلت

وَيَقِفُ بَيْنَهُمَا أَوْ جَسِيَّةٌ وَلَوْ بِطَاعَةِ الْأَمَلِ يُقِطُّ
فَوَلَّهُ بِطَاعَةِ الْأَمَلِ أَوْ جَسِيَّةٌ وَقَدْ تَمَّ الْمَرَادُ مِنَ الْبَيْتِ مَا ذَكَرَ وَاللَّهُ عَالِمُ
وَمِنْ صِفَاتِهِ أَيْ دَعَى تَمَّ كَلَامُ الْجَوْنِ عَلَى طَرَفِهَا تَجَسُّدُ

من البيت من القنينة قال مرادى ربع دار قال مرادى سبها من ارادى لصنها فله ان
 يدعى كلها وهو احسار ثم كانه يريد صاحب المحطة قال بعضهم لا يسمع كانه يريد من الاله
 الاله وحده قال واي ذلك اشرت بقول على خلف يصح قوله وقيل في المحيط عن الاله وحده
 الاله وحده يصف دار معين في يدى رجل ثم ادعى بعد ذلك جميعها لتسع دعواه ولو كان على العكس
 والصواب السماع في الوجهين الان يقول قتال دعوى لاحق فيها سوى المضاف **قلت** وفي العمادية
 حكى قول الاله وحده والصواب عن مادي فاضطر عن نقل عن مادي شيئا من مثل قول الاله وحده
 معللا بان دعواه المضاف اقرا والى الملك في الكفاية ادعى الثلث تسع دعواه ولو ادعى الملك وقال
 لاحق لي مادي وآء الثلث ثم ادعى الثلث لكان التناقض **اسي** قال الرازي وهذا هو الحق لانني الملك
 عن وجود النار في النار والى الملك الذي كلف الاله ماله بها محال ومظلم **قلت** وهذه هي المحاسبة
 الدعوى الاولى منها كتاب ادب القضاء والله اعلم

وَيَقْنِي عَلَى غِيَابِ بَعْدَ الشَّرْكَازِ وَالْإِشْهَادِ بِعَفْوِ بَنِي كَثِيرٍ

من البيت من الخاص وعرة قال اذا اقر عند العاصي حق على لوجه ثم غاد المقت قبل اكتم عليه ما اقر
 فانه يجوز له ان عليه في غيبته اجاماً ولو قامت عليه بينة باحدى وجهين فقبل ان تنقض عليه العاصي غايباً ومات
 ثم ذكرت البينة لا تنقض عليه بذلك وهذا ابو كوفه متفق عليه وهو اختيار الحنفية وهذا الخوازي هو الذي
 بالاساس ثم نقل عن ابي حنيفة لو عدل ونقض على القصاص جلت لا تنقض على وان قام بتقوله في الوانزعت
 ابي يوسف اذا انقضت المدعى على المصراة في علي باب دان فاذا استبان حاضرت على البيت ونقضت على
 ومعه من قال سادي عليها ان حضر ولا قضيت عليه فاذا قيل ذلك ثلاثة ايام موات فقد اعد

القاضي وجعل له وكلا ونفي عنه ثم نقل عن شيخنا صاحب الفقه ما لم ينفذ ان الحكم اذا امتنع
 الحضور ومن المديروين في بيته من فريته والصحيح في العرب ان القويض الى القاضي
 يحتم بيته ثم قال الحكم انه حاسر في بيته وانه لا يحضر فاعذر على وايضا له وكلا
 واسمع ينفق قال ابو يوسف بيعت القاضي الدخان رسولاً مع شاهدين فنادى بخبر
 ثلاثاً على كل يوم مائة ايام ما ولائهم فليس في القاضي فليس في كل الحضور مع حصل ذلك
 ان يلازم الحاش الحكم ولا يصب كالمسكلا في قبل بيته عليه فان لم يسمع نص في شتم
 وايضا حكم بحكم من لو قيل في الحكم على حتى يحضر ولم يسمع من قال ولتختلف في نقل
 اراد يحل والامام قال الامام قال الروي في النوادر عن محمد بن ابي اسحاق قال قال ابو علي
 السقي انه راي في بعض النوادر عن الامام مثل الثاني قال فقار هذا فضلا عن اتفاقهم
 في ذلك **والله اعلم بالصواب**
في الرد على الخصم في قوله لا يجزئها وذلك قصه
 من التبريد في الدعا في ذكر هذا ادب القاضي انه لا يكمل احد الخصم بل ان لا يبرأ
 الاخر اذ لا ينفذ في نفي التبريد نفسه فالخصم في هذا النوع كالتبريد في ذلك الحكم
 الا ان الفرق عن غيره في اللغة للذكر **قلت** واذا كان كل واحد منهما لا يعرف الا
 لغير واحد كالمترجم يترجم والقاضي يفتي لغيره
في رد على الخصم في قوله لا يجزئها وذلك قصه
 من التبريد في الدعا في ذكر هذا ادب القاضي انه لا يكمل احد الخصم بل ان لا يبرأ
 الاخر اذ لا ينفذ في نفي التبريد نفسه فالخصم في هذا النوع كالتبريد في ذلك الحكم
 الا ان الفرق عن غيره في اللغة للذكر **قلت** واذا كان كل واحد منهما لا يعرف الا
 لغير واحد كالمترجم يترجم والقاضي يفتي لغيره
في رد على الخصم في قوله لا يجزئها وذلك قصه
 من التبريد في الدعا في ذكر هذا ادب القاضي انه لا يكمل احد الخصم بل ان لا يبرأ
 الاخر اذ لا ينفذ في نفي التبريد نفسه فالخصم في هذا النوع كالتبريد في ذلك الحكم
 الا ان الفرق عن غيره في اللغة للذكر **قلت** واذا كان كل واحد منهما لا يعرف الا
 لغير واحد كالمترجم يترجم والقاضي يفتي لغيره

مطل

في محل الاجتهاد ينفذ وفي بعضها لا ينفذ ولم يذكر خلافاً والصحيح ان فيه خلافاً من الحنفية والشافعية
 عنده ينفذ وعندهما لا ينفذ لو صارت الكادته معلومة للسلطان كان له ان ينفذ ذلك عندهما كما
 في رواية طبراني في صحيحه قال وفي المحيط ذكر الخلاف في بعض المواضع في النفاذ وفي بعضها
 في حال المقدم ورايت في بعض الكتب عن اصحابنا في نفاذه روايتان وكان شيخ الاسلام
 ابو حنيفة يعقد بعدم النفاذ والصدور الشهد وطهر الدين المرعشي في بيان النفاذ
 وقال ابو يوسف لا يجوز وفي المسألة من القاضي عبد الجبار وفادى السقي وقال القاضي
 المقلد اذا تقي على خلاف مذهب لا ينفذ انتهى والمفتون عن محمد بن قولويه في يوسف
 وفي البداية ولو تقي مذهب يفتي على طريقه مذهب نفسه ثم سأل مذهب خمسة
 ذكر في شرح الطحاوي ان كان بطله ولم يذكر الخلاف لانه اذا لم ينفذ انه ينفذ في
 عنده لا عندهما فانه اذا كان يجتهد الصالح بالاجماع وفي شرح ادب القاضي اذا كانت
 ناسب المذهب نفسه وفتي بعض الفقهاء ان الوضعية ينفذ وفي العادة وهو الصحيح
 من مذهب ينفذ وهو يقول فتفي في موضع الاجتهاد فنفذ كما لو تقي برأي نفسه لانه
 لم يستقر خطأ اجتهاد غيره لان المجتهد ناسب وقت الفتوى ثم تذكر رايه لانه اذا لم يكن له رأي
 وقت الفتوى فتفي برأي غيره ثم طهر له راي بعد الفتوى هل ينفذ اخلاف ابو يوسف
 في ابو يوسف لا يفتي في ذلك محمد بن ينفذ وفي العادة حكم الخلاف بعكس هذا جامع
 الفتاوي اذا لم يكن يجتهد ولكنه تقي برأي نفسه ثم يفتي في خلاف مذهب ينفذ وليس
 لغيره نفقة هذا روي عن ابو يوسف ليس لغيره نفقة وليس له نفقة والله اعلم
في رد على الخصم في قوله لا يجزئها وذلك قصه
في رد على الخصم في قوله لا يجزئها وذلك قصه
 من التبريد في الدعا في ذكر هذا ادب القاضي انه لا يكمل احد الخصم بل ان لا يبرأ
 الاخر اذ لا ينفذ في نفي التبريد نفسه فالخصم في هذا النوع كالتبريد في ذلك الحكم
 الا ان الفرق عن غيره في اللغة للذكر **قلت** واذا كان كل واحد منهما لا يعرف الا
 لغير واحد كالمترجم يترجم والقاضي يفتي لغيره

ينفذ قضاءه ولو قضي بنفسه يجوز تقويمه به يعني بالمال الاشارة بصور البيت الثاني وقد اجرى بعضهم
في الخلاف السابق في البيتين قبله قال المصنف وهذا اذا كان التوفيق مخصوصا بملك البيع لبعض
العلماء ذهب للجمهور حول التوفيق المقتضى مطلقا اما لو كان التوفيق المطلقا فان ولاية الحكم فيها اولا الحكم
في مثله خاصة وهي من التهمة ايضا واما الاختيار فاما اشارة بقوله ولا يستخرج منه لاري التوفيق وان كان
وقبل ذلك من منع منه بالواجب القتل ثم تاب واسلم فانه يجوز تقويم الحكم اليه الى ما ذكره في التوفيق
الي الحكم الشهادة على الخطا انه يسأله عنها في وقتها بعد الجواز واحد من الشاهد بعد ان
لعبت عن اداء عند حكمه في الحكم هذه ان هذا الغرض يقتضيه الشاهد تروقه على ما نقل في التهمة
وعنديها اسما من ذلك نظر الفرق بين الواجب والشاهد لانه نصب نظر المصالح العامة فيجب عليه بالاجب
على الشاهد ومما راد ذكر في مسأله الشاهد عدم الامتناع بالملف عن الشهادة وهو لا ينفذ لانه يعلمها من
لوح عدم جواز التوفيق واقضي ما يمكن ان قال لو صح التخرج انه لا تتبع له لا ينفذ في مسأله والله اعلم

في رد قتل حكم بمرقة عجيبة يجوز ذلك الاجل وينكر

مسأله الست من القسمة قال بعد ان دمر لغيره الامه الحارثي ليس للعاني ان يضي بالفرقة والعجز
عن التهمة واجابه يعني ثمة الامه را افرغ غاي عن امرة لا تنفعه انه لو مضى بالفرقة بسبب العجز عن التهمة
وقال واما وقت بني الحارثي لان الخلاف بين البايع وبين حيل الاقدام على انصاف بعد الاجل
والخلاف في المناد فاجاب بالواجب جواب عن حجة الامه من البايع عن الغادر مع حصة المقتدر على ذلك
بتنظيم لكون العاني شفعوي للذهب لانه خلاف في قتاد التمسك من لحي الامه الا ان يسي وقال
لا ينفذ اقتضاها بسبب العجز عن التهمة عندنا حتى تقضي في اخر تنفيذ قضاءه ثم ذكر في باب
حياله ان الصواب ان ارادوا اقامة مع العاني بالفرقة او بان الكاح كان يملك التهمة او غير
وفي مسأله العاني هذه الولاية لا ترى ان العاني من الكاح بخار البلوغ وهذا يوجب حواكم كما
ثم في العاني فان ذكر ان العجز لا ينافي ما يوجب حواكم لفرقة ثم قال فان وقع وهو شفعوي للذهب
نقد قضاءه عند الكاح وان خفي لا ينبغي ان يفتي بخلاف مذهبه الا ان كان تحت يد افعه لانه
لم وان قضى لا يوجب من اجتهاد فيقول جميع في قتاد قضاءه روايتان وكل في كل
فصل تحتية ولز ليع شفعوي فتقضي ولا يستلزام او ما حوز لكن للمورد العاني احد ما لا ينفذ
قضاءه عند الكاح لان قضا العاني بما اسي ما ظل عند الكاح فان لم ياحد شيئا ينفذ للمورد حاز
ولكن الروح فابا ما استلزمة انه عاجز عن التهمة وطلب التوفيق فان كان خفيا فقد مر وان كان

شاهدا

شاهدا وحوزه اهل سرقه لانه قضى في فصله بمقتضى العجز والعينه وعندنا لو قضي على الغاي ينفذ
قضاءه في اظهر العائين عن ارجعهم ثم رملهم الدور العساي وفي المسند لان القضاء على الغاي انما
يجوز عندنا ان ينفذ في احدي الروايتين عن الامام اذا ثبت المشهود به قال هذه اثبت العجز
عند العاني لان المال لا يجوز قضاءه ثم رملهم لفتاوى المسقي وقال غاي عن امرة عينة منقطع ولم يلف
لفقة ومعت لير الى العاني بكتب الى عالم يري المفقون بالخبر عن التهمة فرق بين رفع التهمة ولو كان
له هناك عتار لعلال بحق العجز لانه لا يجوز فيه نظر هو الصحيح لانه الاصح قضاءه الى اقام خفي المذهب
فاجاز قضاءه بالصحيح انه لا ينفذ والله اعلم بالصواب

في رد قتل حكم بمرقة عجيبة يجوز ذلك الاجل وينكر

مسأله الست من القسمة قال بعد ان دمر لغيره الامه الحارثي ليس للعاني ان يضي بالفرقة والعجز
عن التهمة واجابه يعني ثمة الامه را افرغ غاي عن امرة لا تنفعه انه لو مضى بالفرقة بسبب العجز عن التهمة
وقال واما وقت بني الحارثي لان الخلاف بين البايع وبين حيل الاقدام على انصاف بعد الاجل
والخلاف في المناد فاجاب بالواجب جواب عن حجة الامه من البايع عن الغادر مع حصة المقتدر على ذلك
بتنظيم لكون العاني شفعوي للذهب لانه خلاف في قتاد التمسك من لحي الامه الا ان يسي وقال
لا ينفذ اقتضاها بسبب العجز عن التهمة عندنا حتى تقضي في اخر تنفيذ قضاءه ثم ذكر في باب
حياله ان الصواب ان ارادوا اقامة مع العاني بالفرقة او بان الكاح كان يملك التهمة او غير
وفي مسأله العاني هذه الولاية لا ترى ان العاني من الكاح بخار البلوغ وهذا يوجب حواكم كما
ثم في العاني فان ذكر ان العجز لا ينافي ما يوجب حواكم لفرقة ثم قال فان وقع وهو شفعوي للذهب
نقد قضاءه عند الكاح وان خفي لا ينبغي ان يفتي بخلاف مذهبه الا ان كان تحت يد افعه لانه
لم وان قضى لا يوجب من اجتهاد فيقول جميع في قتاد قضاءه روايتان وكل في كل
فصل تحتية ولز ليع شفعوي فتقضي ولا يستلزام او ما حوز لكن للمورد العاني احد ما لا ينفذ
قضاءه عند الكاح لان قضا العاني بما اسي ما ظل عند الكاح فان لم ياحد شيئا ينفذ للمورد حاز
ولكن الروح فابا ما استلزمة انه عاجز عن التهمة وطلب التوفيق فان كان خفيا فقد مر وان كان

في رد قتل حكم بمرقة عجيبة يجوز ذلك الاجل وينكر

وهي جمع شهادة وعرفها المصنف بالامارة عن حجة التي عن شاهدة وهو تعريف لغوي
والشهود في الاصل مصدر معناه اكفوز وهو جمع شاهد ايضا واصطلاحا احراز صدق لاثبات حق
بلفظ الشهادة في مجلس القضاء فخرج شهادة الرور وقول الواحد في مجلس القضاء ان يرد كذا البعض
العرفيات والامبار بدون لفظ الشهادة ومناسبتها القضاء لاحتمالها اليه وقد مر الفصل بها وهو للفقو
منها نقدي للمقصود على الوستيلة

في رد قتل حكم بمرقة عجيبة يجوز ذلك الاجل وينكر

في رد قتل حكم بمرقة عجيبة يجوز ذلك الاجل وينكر
في رد قتل حكم بمرقة عجيبة يجوز ذلك الاجل وينكر
في رد قتل حكم بمرقة عجيبة يجوز ذلك الاجل وينكر

2

وقال كوكب البحر للمند مانع فمكن في قو لي لرمي بفار وخبير

اللام في الهند تعني الى، والمسلمة من الغنية قال بعد ان رفق لظهر الدين المرعاشي
 ذكره البحر لا يمنع قبول الشهادة وفي شرح ادب العاقل حكاه الامام الكندي اسباب
 المخرج كثر **منها** الرخص في البحر للنداء انه اذا ركب البحر الى الهند فقد خاط بنفسه ودينه
ومنها سكنى دار الحرب وبكسر سوادهم وعددهم وتبنيه لهم ليسا لملك الا وخرج
 الى اهل عينا فاذا كان لاسالي لم يحاط بنفسه ودينه فلا يمان ان يلحقه عرض الدنيا ويشهد
 بالزور **ومنها** الحارة في قوي فادركتهم يطعمونهم الربا وهم لا يعلمون ان ذلك يكون من
 استباح الحج **ومنها** انها لا تقبل شهادته الاشراف من اهل العراق لانهم قوم بليغ صواب
 واذا اباب احدهم نايبة ابي سيد قوي فيشهد له ويتفق فلا يؤمن له تشهد بالزور ونقل
 مثل هذا انه ذكر محمد بن عبد الرحمن التوفيقي انه قال نقلت ما ناس من معاوية ان كنت لا اعم
 شهادته الاشراف بالعراق ولا الحارة ولا الدين ركون البحر قال اجل ثم قال فاعلم ان
 اسباب المخرج الى البحر وصاحب الغنية نقل هذا الكلام عن شرح ادب العاقل فاختصره
 احتصارا اخل بعنايه وافهم خلاف مقتضاه ولا نقله فاني رايت اخل الاصل ونقلت عبارة
 بنصها والمصنف ذكر ان قوله قل تشير الى الاختلاف ثم انه اشار الى انه يمكن حمل ما
 نسب الى الطائفة على المذهب وان الدليل النفي اياه وذكر البحر مطلقا لا بعد طر العلاء
 وما زال السلف يركون التجار مع علمهم ونفى القرآن اعظم دليل على الحوزة والذي يظهر للعبد
 الفقير ان المانع في قبول الشهادة ليس مطلق ركونه الى المذهب بل مع ما افترق به من طاهر كلام
 الحماة والتهنيد وان هذا كان حتى كان الصند كله كفر كما مرشد اليه التقليل وكلامنا لظهور
 في ركون البحر المحذور عن ذلك ولم يتوارد الكلامان على محل واحد ولا يكون قوله صلي مقبلا
 شيئا ما ذكرنا فاما قوله وقد قيل لا يثبت العلم والبرهان لم يجز انما اذ احاطا به من غير

ملكه الست من الغنى قال بعد ان روى الخبر الامام البخاري اميركم ادعي تشهد له عماله وخدامونه
 ونوابه ورعاياهم لا تقبل ثهادهم وهذا كله في سعي الكوارر منه فلم اعرف منه شيئا قال
 بعد عنه من سلكه في احاديث الرعية وفيه الثواب والظرب لا تقبل ثهادته وكتب
 فيها العفو الا فاضل اي ثهاد الرعية له للثمة ثم قال وعنه يعني بحمل الامية تقبل ثهاد الدواع
 لوب الارث ثم رجع وقال لا تقبل لفساد الزمان وعن شرف الامية الاسعدي
وقيل كره الجور للهند مانع مما كان في قري لرض بغار بن جبر
 اللام في الهند يعني الى والمسله من الغنى قال بعد ان روى الخبر الامام البخاري اميركم ادعي
 ركب الجور لا يمنع قبول الشهادة وفي شرح ادب العاقل حكاه الامام الكندي اسباب
 الجرح كثر منها **ومنها** الرخص في الجور لانه اذا ركب الجور الى الهند فقد حاط بنفسه ودينه
ومنها كثر دابر الجور وكثر سوادهم وعددهم وتشيدهم لغير لسان بل لا وجع
 الى الهلع عيا فاذا كان لا سالي ليرحط بنفسه ودينه فلا يامن ان يلحقه عرض الدنيا ويشهد
 بالزور **ومنها** الخاد في قري فادركهم بطمعهم الربا وهم لا يعلمون ان الام لا يكون من
 اسباب الجرح **ومنها** انها لا تقبل ثهاد الاشراف من اهل العراق لانهم قوم بلفصون
 واذا تاب احدهم نابية اتي سيد قومهم يشهد او يتفجع فلا يؤمن له تشهد بالزور ونقل
 مثل هذا انه ذكر محمد بن عبد الرحمن التوفلي انه قال فقلت لكاناس معاذة ان كنت لا تحرم
 شهادة الاشراف بالعراق ولا الخاد ولا الدين بكون الجور قال اجل ثم قال فاعلم ان
 اسباب الجرح الى الجور وصاحب الغنى نقل هذا الكلام عن شرح ادب العاقل فاختص
 احتصارا لخل عناه وانهم خلاف مقتضاه ولا نقله فاني رايت ابا طاهر ونقل عبارته
 بنصها والمصنف ذكر ان قوله قل نشر الى الاختلاف ثم انه اشار الى انه على حمل ما
 لب الى الطاعل عرج الهند فان الدليل النفا بانه ركب الجور مطلقا لا بعد طر الهلاك
 وما زال السلف بكون التجار من عرلة ونظر القرآن اعظم دليل على الحوزة والذي ينظر للبعد

الصغير في الحوز للشهادة والمسلم القنينة ومن الكمال الباع والاعلا الخياط في قول المحدث
الحكومة سبيل مع المدعي اخ واو عم تخاضا نربع المدعي على تهندي في هذه الحادثة **لقد**
الحكومة لا تقبل تهادتها **لقد** في اللصنف وقباس ذلك ليربط في كل قراه وصاحب تردد
في الحامه سبيل في الوعد ان يطول الزود صا و صا مع ما من الاقارب والاعجاب من
الحز والعصبية **لقد** ولو شهد العرف بعد مرة **لقد** في قول المحدث في حق البصير
اختلف في العدل وامس ما قيل ان الحبيب الكبار في مصر على الصغير صالح وصوابه اكثر
من سادته في خطابه مستعلا بتصدق في كذب الكذب ديانة وهو مروي عن ابي يوسف
رحم الله عنه البيت الى في حان المعروف بالعلماء اذا شهد من وير عنك يوسف انه
لا يقبل اذ لا لا تفرق بينه وروى القصة ابو جعفر انما قبل وعليه الاعتقاد غير العدل اذا شهد
بزور ثم جازت شهادته انما في قول ابي يوسف ان يقول في قوله قيل في قوله ان يقول وهو القبول
هو الصحيح وهو التقييد المعروف بالعدل ان غيره لم يجوز خلاف بل يقبل شهادته في اولها **فروغ**
ملح فقل في القنينة عن الوري في حادثة لا يجوز حاكم لو ان يقبله في تلك الحادثة وان
اعتقده على فقد احقها في بيت فقلت **لقد**

لقد ولا تقبل القاضي العدل عند شهادته فيها له رد آخر **لقد**
لقد والله اعلم **لقد**

لقد لم يقبل القناد شتما لاهله ولو كان قد افلاخا **لقد**
الصغير في قوله نذكر الخلاف والشم السب والمسلم في في حان قال ان كان اهله وارلا
وجبانة ذكر في بعض الروايات انه لا يقبل تهادته وقيل ان اعتاد ذلك سطل عدالة وان
تعد ذلك احبانا انما القند في سطل العدل في شمع ادب العشي انه مر سب واحدا من
المسلمين لا يكون عدلا ولا ساعا في قوله ولو كان قد افلاخا اشارة الى ان الخلاف انما يجري في السب
الذي ليس بقند اما اذا كان قد افلاخا فلا خلاف انه سطل **لقد**

لقد ويقدر في العدل الخروج لما في امره ولو سطل **لقد**
الصغير في امره لا في هو العدل والمسلم في حان قال اذا قدم المجرم على فخرج الناس
وطسوا في الطريق سطل **لقد** ولو سطل في الامر العظيم بالخروج جالته في ذلك
على ما اعتاده اهل البلد ان كان عادتهم ذلك ولا ينفذونه ولا يستفتونه فسي ان لا يندج **لقد**

وفي دواعي عمره ان تعطل له قبول شهادتهم فان الطريق حق للعامة ولم يعمل المولى فاذا طهر
فقد شغل حق العامة من تكبلا لار مستطعت عدالة وفي القنينة لا تقبل تهادته من وقف على
الطريق لا شغل الطريق وهذا لا يقبل يفيد ان الخروج اذا تجرد عن شغل الطريق لا يكون قاطعا مطلقا
الا اذا كان قد تقدمه اذا تاملت نقول المصنف سعي الى اخره ليس كما ينبغي **لقد**

لقد ولو شهد الانسان لابن ابنه علي **لقد** ان كان كالانساب بما يصور **لقد**
اشبه الميت على سبيلين المختلفين **الاول** قال في حان واذا شهد الرجل لابن ابنه على اربعة
شهادة **الثانية** قال امره ولدت ولدا وادعت انه من جهة هذا في حوز النج ذلك فهدل الروح
ابن وابنه ان الروح اقرا هذا ولد من هذه المرأة قال في الاصل جازت شهادته ولو ادعي الزوج ذلك
والمرأة تحذف شهادتها ولها او ابوها انها ولدت وانما اوتت بذلك لصلفت فيه العداية قال في الملل
لا يقبل تهادتها في رواه هشار وقيل في رواية سليمان قوله كل انسان يريد كماله لو شهد بان انسان على
بعض الملل الثانية **قلت** في فهم ذلك مرفقة الصان تعشروا وتخذوا طوقا **لقد**

لقد ولا من ابنه جازت تحت على ابنه كما في الاب وان عمل **لقد**
كان اوضح في مقوده واولي من تعقيد ولا خفي ان ضمير جازت وتصور الشهادة **لقد**
لقد حواله ابراهيمان صبيته وكاله القند الرهان المتحرر **لقد**
لقد طلاق شرايع القرض في خلاف المكان الوقت ليس يؤخذ **لقد**

استدل السان على ثلاثة عشر حكما اذا شهد الشاهدان منها والخلاف في مكان الشهادة وقيل لا يؤخذ
ذلك في تهادتها وقيل فيكون في الكافي **لقد** ان يدعي شخص شتما سطل على الاخر فيكون
في حق المدعي شاهدان فيشهد احداهما انه باع باع يدعي واشهد الاخر انه باع باع بمصر في حوز
لوقال احدهما يوم الاحد والاخر يوم السبت او قال في الحرم والاخر في صفر او وقت الظهر والآخر وقت
العصر او شهد احدهما انه باع والاخر على اقلهم انه باع جازت الشهادة مع الاختلاف في مكان التلاوة
المذكورة في السطر وهي الحالة والراء والعان والوصية والوكالة والمقتد وفيه اختلاف بين ابي
وصاحبه هو بقول الاختلاف لا يضر وعاشي في السطر زها تقولان لا يضر والشر والعق
المثار اليها بالرهان والنحر والطلاق والسداد والبيع والقرض والدين في الضابط
ان المشهود بان كان قوله محضا ما الخلاف المذكور لا يمنع قبول الشهادة لا مكان الاعان والتدبير
في القول ولز كان فطاحضا او قول او نطحا العصب والكاح حان حضور شرط فيه **لقد**

قلت وسفي ان يفيد الشهادة في البيع والشراء والرهن يكون
وفاقية اوسمة على ان القول قول الامار والثاني قول الثالث فقد قال في خان
وان اختلفا عند لا ينسب حكمه الا بفعل القبط كالمسح والصدقة والرهن فان تنبأ على
معانية القبط واختلف في الايام والبلدان جازت شهادتهما في قول ابي حنيفة وابي يوسف
مرهما بالسنة والقياس لم يمتنع بقتل وهو قول يمد وزفر قال لو شهدا على اقرار بالرهن
والواهب والمصدق بالقبط جازت الشهادة وقوله ولو شهدا على الرهن من شهدا
معاشه الرهن والا فاعل او الرهن لم يقبل وتكون الرهن هذا عنده المصنف فيسفي
ان نعم الى الثلاثة عند المذكور السنة والصدقة فتصح عشرين

وفي الغصب والقتل الكناح جناية في واحد ينظر
اشتمل الست على اربع مسائل الضم فيها للاختلاف المذكور ومع من القبول عند
المسائل الثانية وهي من الكناح ايضا الغصب والقتل الكناح والجناية فاذا اختلف اليهود
في احد منها في الوقت والامان والمكان لا تقبل شهادتهم لانها ما عدا الكناح افعال محضة
والكناح وان كان فولا لكن شرط حضور الشاهدين وهو مقول

وبالوصي الطفل يشهد بالدي ولو اذنت له العكس يهونك
اشتمل على مسلت من في خان **الاول** لما اذا شهدا كوصي دين الميت والورثة
صغاراً وبعضهم صغاراً لا تقبل شهادتهم بانه يثبت حق نفسه يعني حق المطالبة ولو كان
الورثة كباراً جازت شهادته **الثانية** المنار لها بقوله والعكس يهونك يعني ما ذكر
قاضي كان عقب ذلك ولو شهد على الميت دين على كمال ولو كان الورثة كباراً اذا
كان في الوكيل ثلثه موصى لا تقبل شهادته الوكيل لسوء حق الاستيفاء هذه الشهادة
والعلم **ولو علم العبدان دعوى وادبها له شجارتها والقاضي يهونك**

علم بتشديد الامر والعبدان فاعلم ويدعي مفعول المولى محذوف ودعوى مفعول
ان وفي الست مسلتان من في خان قال رجل لا يحسن الدعوى والحضومة فامر القاضي
حظن بطلان الدعوى وكسوة وتهداه على تلك الدعوى جازت شهادتهما ان كانا عدلين لان
علماء بامر القاضي ولا بأس للقاضي بذلك بل هو جائز لا قدر على الحضومة ولا يجنبها خصوما على
قولي ابي يوسف لان القاضي نصب نظر وهذا من النظر واجب الحقوق اني قال

مؤخر

فلا ولي وهو تعلم الشاهد من العدلين ثم شهادتهما **الثانية** انه لم يعلم واحضرا شاهدة ليس
للعامى من يعلمه ونحو امر شاهده تعلمه ثم قبلها لقول عانة فاضحان لا يعطى ما ذكره اماما هوها اليك
للتأهدين عليه بدون امر القاضي الامر في قوله في العلل لاننا علماه بامر القاضي والمفهوم من العلم مطابق
للقول من **عنه** وانما اشكل شرحه فاما ان يرد على ان عرفهم ان في المدعي كانت العامى فغيره بكسبه وعونه
ويعود عنده صوره الدعوى مكتت المكت ذلك ثم لم يرد على العامى مع حصه فيدعي عليه كغيره انتمسة الورقة فان
اقر حصه اثبت العامى اقوان في الكتاب واما بغيرها الحق فان انكر الحق لم يرد على العامى السبب فان جاء بشهود شهدوا
عنده على الرهن مكتت العامى بهاد كل شاهد مكتت اسمه وامر ابيه وجدة وترك باضاض كل خطين سدا لانه
كل واحد منهم لم يعلم **ولا يعمل العامى وراؤهما قد حفظ فقط لا يردان تذكر**

اشتمل الست على ثلاث مسائل من الكافي **الاول** القاضي اذا وجد في دعواه اقرار رجل لرجل
بحق الحقوق او شهادته شهود والرجل يحضر المحقق وهو لا يرد ذلك اذ لم يكن موافقاً عند
شوقه حكمه ملكا ولو كان لا يرد من رده عند **الثانية** الراوى مثله **ثالث** في الزارة راي خطه ولم يذكر احدا
الشاهد سلم ولو اعلم برجعه بذلك كل هذا عند ابي حنيفة **قلت** وفي الزارة راي خطه ولم يذكر احدا
او تذكر شهادة الشاهد ولم يذكر المالك يسمع من شهد وعنده يسمع من شهد **قلت** وفي نزح جادى للبر
للمصدر للشهيد اها رواه ابي رستم عنه في قاعدة ذكر الحضاف من التطوع والام ان يرد الحادثة والراجح
وسيلع المال صفة حتى لو لم يرد كرسياها وسوان خط وطاعة لا يشهد وان شهدا ان شهدا وشاهد
دور وعن الثاني ان قلم اخطه وخاتمة شهد بوط ان يكون مسودة لم تتناول الايدي فلم تكن يرد
صاحب الصك من الوقت الذي كتب اسمه والا لا تشهد واذا شهد عند القاضي فقبله لكن يسأل عنه
ان يرد عن علم او عن الخط ان قال عن علم قبل وان قال عن الخط لا يرد الخلو اني يعني يقول من اذلف
خطه او كان الخط في حوزة عند هاله ان شهد قال القصة ابو الليث وبه نأخذ كذا في التواريخ
ورأت في بعض كتب ادب القاضي منقول عن الامام راي خطه لا يشهد حتى يحقق الشهادة قبل هذا
اتفاق ولعل على **ولو عمل بالمخبر وعندهما ولو على الحكم للبيان لا يجت**

الصحة في عمل من ذكر في الست للمصنف هو المراد بالبيان من ولو الموصلي وعمل بالشهادة ولو
كانت على الحكم بالبيان ولا يعمل به الشهادة حتى يترك الحكم المحرر وقد اشار بهذا الست الى قول
المصنف في المسألة الاولى من مسائل الميت السابق فانها معقولة ان كل واحد من ذكره لم كان محروما عن

الشهادة على القضاة حتى لو راي رجلا قتل رجلا فحق الحق وتسمع من الناس انه في هذه السلسلة
تسمع من هذه ان فاضي بل قد اقصى لعل ان يكونا من قبله الامام **الرابع** الشهادة
على الموت حتى لو سمع من الناس ان فلانا مات وراى صنفوا به ما صدقوا ما لو كان في شئ ان شهد على
موت وان لم يبان ذلك وقال ان سمع من هذا ان الضمير عدل بالموت وسلك ان شهد به واما
النسب فلا اله ان شهد عندك عنك وهذا عندنا في جميع على يقع في البيت وروي
بنو النول عن عناه لا يحل ان شهد حتى يسمع من العامة والحجاب في القضاة والمكاح نظير
الجواب في النسب فقد فوجئنا من الموت والاشياء الثلاثة فاقولوا لو احدث في الموت دونها
الوارث الموت قد سبق في موضع لا يكون فيه الا واحد فلو قلنا انه لا يسمع انهما باخبار صانع
الحقوق صاعته خلاف الثلاثة لان المالك كونها من جماعة من المشايخ من لم يعرف في جبل
المختلف لا طلاق الموضوع لكنه الموت فوضع في احوال للموت والموت في ذلك المالك
حتى لو كان مما اضاح له ان يشهد ونقل عن فتاوى غير الدين للشيخ ان الموت عنده التكاليف
وعنه لا يكفي فيه الواحد واذا انت في الثلاثة الشهادة فيجوز ان يكون في كل واحد من الثلاثة
ذكر الحاصل في صحيح الاسلام جواهر زادة وبه اخذ الصدر الشهيد بهان الائمة الحاضرات
وبعض المشايخ في لا قبل فيه اخذ الصدر الشهيد وذكر القاضي طبري الذي لا يشهد شاهد
عدلين او رجل وامرأتين يلفظ الشهادتين في قلبه في قوله في الامر كذلك وفي المحيط
ان قلنا اخبرنا بذلك من شهد بموته من يتقيه جازت شهادته وفي العمدة انه لا يصح ولو قال
لا اله الا الله في يد يتصرف فيه تصرف الملاك لا قبل شهادته كذا هذا قال وقد عني على
الرواية في القضية الحوز ان قبل ذلك اذا قال ادعنا وشهدا باخباره قبل ان يفتا
تكون شهادته على الموت فاذا لم يعاينه الا واحد فالواجب ان يشهد به فيقتضي شهادتهما
والاول لا روايه بهما وفي السير اكبر استدا ان لا يكون الخبير بهما ان لا يكون وارثا فيكون
ونقل عن فتاوى من شهد الدين انما يجوز من حد وفي قد في السوان او العبد اذا كان
الصدق ظاهرا ولا حاجة الى الحوز بالسماح من الصبيان اذا ائتمروا لا محض في
فتاواه ايضا ورايت محط الاستدلال بالجور على الموت بالسماح اذا كان الرجل مشهورا معروفا
ان كان عالمك او من اما اذا كان تاجرا او من هو مثل لا يجوز الشهادة على موته الا بالعلم به
هكذا ذكره شيخ الدين ولا يظفر هذه الرواية في شئ من الكتب في غير فتاواه وغاها الى المحط

الشهاد

الشهادة على الدخول مقبولة لان تعلتها احكام معروفة من البيت والمنز والعدة والاحصان
الشهادة على موته وقد مر بطاهر كلام في جميع قولها الشهادة على
الوقت قال فلا رواية لها وقد اختلف فيها المشايخ فبعضهم قالوا لا يحل وبعضهم قالوا لا
يحل وبعضهم قالوا لا يحل على اصل دون شرائط والله قال شئ الائمة الشريفة وهو
الامح لان اصل الشهادة بخلاف شرائط وفي التخييس والمزبدانة الماخوذ والخبر انه المختار
وان ظهر الدين المعساي كان يقول لا بد من بيان اجملة فان شهد والله وقف على المجد
والفقير وما اشتهر ذلك حتى لو لم يقدروا ذلك لا قبل شهادته **وهو** يعني قول المشايخ
لا قبل على شرائط اي بعد بيان اجملة وقالوا على كذا في شئ لهم ان يشهدوا والله شهدا
مغلثة فيمروا الى كذا ثم الى كذا لا قبل شهادته **الشهادة على الولد لا يحل**
عندنا في حنفية ما لم يبان اعتناق المولى وهو قول ابو يوسف الاول وعلى قوله لا يحل
وقول محمد بن طرب **الشهادة على العتق** قال لا يحل عندنا خلافا للحنابلة
فقل عن شئ الائمة الحلواني انها تختلف فيها كالمسألة على الولد **الشهادة على الاملاك**
لا يجوز عندنا الا في فصل واحد ذكره الحافظ في ادب المحتجب في شرح ادب
القاضي للصدر الشهيد حسام الدين وان عاين المالك دون المالك بان عاين ملكا محدودا
منسب الى فلان فلان العلاء وهو لم يعاينه بوجه ولا يعرفه بسببه القياس فيه
ان لا يحل والمختصان ان لا يحل لان النسب ربما يثبت بالسمع والسمع في مصر المالك يعرف
بالسمع والمالك معترف برفع اجماله انما قبل الشهادة على المالك في الموضع التي يعمل
اذا لم يفسر الشاهد اما اذا فسرها قال واذا شهد مرادك المالك لم يعاين المالك
امرأة لا رايها الاحال ولا يخرج فان كان ذلك مشهورا عند العوام والناس في الشهادة على ذلك جائز
يريد به اذا عاين المالك ووقع في قلبه ان لا يكون اشهر لان هذا هو صورة معاين المالك
ولم يعاين المالك الذي اشهر بالله في صدر الباب يريد انما تصح بالنسب مع المالك في
صورة هذا حاصل كلامها والمخضه محطولي ان انظرها في اسباب اتمام التكميل فانما جعلت
مكاتها النصف الثاني مرتبة المصنف وهو قد حوزوها في السكاح

و ان تبادرت **وقيل انما تصدق**
كذا استتم الطريق ساعة **من الجيمع** فاكذب **فهم يتصور**

وانما قال بعد ان يكتفى قضا وفي موت كذا **والجواب**
 وقيل لكل الصحيح ان ذاك كافي والاختار فيه مؤثر
 وفي غيره فالشروط لثبوت الشهادة به لخذ الصدر الشهيد المصدق
 وان اطلق اسمها في بيانها رد اذا باليمين لم يكن شهادته
 واطلق بعضهم دأبهم محقوا **وتبوا** اذا قال الموت محقق
 وبعضها بالسمع بموت من **عند غير شهود** ولا بد من شرط
 وقصورها في الدخول **والمجواب** في جواب المهرم في الموت فيكون
 خلاف يوجب والصحيح جوابه **على الاصل** دون ذلك في غير
 وجورها الثاني **على الاول** وفي العتق بعض قول والعقب يتكسر
 وفي المأخوذ او يعزى **للك** ولم يرد غيبا اذا المأخوذ
 ويعزى الى كساف في اجواز **والموت** في الدين والمصير في موته

وصحبت الشاهد من السامع اي بينا ان تهادنما بالسمع ردت اي الشهادة صحبت
 تقبل ايضا وقول اطهر اشارة الى الصحيح القول وصحبت سماعه فمن شهد وصحبت
 المشايخ وصحبت الا لا يوسف فشهد **والمسألة** لكل كل المتأهل المقدمة ولا اشارة
 الى الموت كافي ان لا يد من لغير عدلين وصحبت الموت وصحبت عيان الموت ورد الشهاد
 وصحبت **هذه الثانية** قال في التيقن قد روي في الجملة الجارية والقاضي البديع
 جعل شهادته للدين في الدين وفي الحجة لا تقبل شهادة رب الدين بدون اذا كان
 مسلما ومن الامه الكلافي **والمصاحف** الحجة لا تقبل فان كان مسلما وفي شرح الجامع
 للعارفي لا تقبل بعد الموت لعلحق بالركعة وكذا الموصلة بالقرآن او بنى بعينه
 لانه يلا به محل الوصية او سلامه عينه **مر** للقاضي خان وقال في حاشيته في حاشية
 الميت هذا كلامه ما في الفتنة وقد ذكر فيها في موضع اخر بعدل رقبته ان الذي يجب
 الحجة ادعى ان قيل عليها الكهالة فانكرت تقبل شهادته **الباب** في كمالها انتم الذين
 اذا شهد لدبونه وحاصل القول اذا كان يوشحيا والقوم في المفلس حكم القبول
 بعد الموت فلا احد يتعلق بحق بالركعة كالموت في كل رتبة في جامع الفتاوى كما وطأه

البردي

البراري تقيد الحواز ما اذا شهد فيما سوى جنس حجة وهذا الاشعار للنظم كمالا خارج
 له بالاختلاف في صورة الاختلاف في صورة المفلس بل مفهومه عدم القبول في انقضاء الحق
وهو يعقوب لم يقبل شهادته **شهادة** بركبة المدعي وهو يقدر
على المني او يلقى حواها **والكلية** **فما لم يبا حاز** وهو شهود
 في البتة مسایل **الاول** عن اي يوسف انه لا يقبل شهادة الشاهد اذا ركب
 المدعي للاداء وهو يقدر على المني عند القاضي او لقي دابة غير التي للمدعي كمن
 الى عند القاضي ما جاز او غيره **المسألة الثانية** مفهوم عبارة القاضي خات انه
 اذا كان لا يقدر على المني للاداء ولا يلقى اية من المدعي حازه ركوب دابة المدعي
 ولا يقدح ذلك في قبول شهادته **الثالثة** لو اكل طعاما للمدعي عزمي له
 قال فيه اختلاف والاشهر في القول في جواز الاكل **الرابعة** لو هيا له ليجزأ
 ولو اكل لا يقبل شهادته ثم ادعى ان هذا كله ذكره في خان صرحا ودلالة ثم ذكر عبارة
 القاضي خان واقترنت بها هاهنا ما يتعلق بالنظر قال فان كان الشاهد لا يقدر على المني
 ولا يمكنه الحضور لا اذا الشهادته الا ركبها وليس عليه دابة ولا ما استكرى به فلو عث له المني
 له دابة ركبها لا تقبل شهادته في قول اي يوسف **قلت** مفهوم ما قيد المصنف
 عن اي يوسف بخلافه لانه يقدر حواز الركوب في هذه الصورة وانه لا يقدح في شهادته
 لكن يرت مختصر المحيط للحجازي اخراج الشهود الى الضيق اشتراها فاستأجر حوايا لركوبها
 ان لم يكن لهم قوة المني ولا طاقته لكرى تقبل شهادتهم **والاول** **قال** فان اكل طعاما
 المشهود هيا طعامه لك الشاهد بل كان عنده طعام فقدمه اليهم واكثروا كاتر شهادتهم
 وان هيا لهم طعاما فاكثروا لا تقبل شهادتهم هذا اذا فعل ذلك كادار الشاهد اما ان لم يكن
 كذلك لم يجمع الناس للاستشهاد وهيا لهم طعاما لا تقبل فان اخبرهم **المضفر** كوا واكثروا
 طعامه اختلوا منه **قال** اي يوسف في الركوب لا تقبل شهادتهم لعدم ذلك ولتقبل في الطعام
 وقال محله لا يعلل به والقوى على قول اي يوسف لجري العادة سيما في الكثرة وتكر
 السكر والدرهم ولو كان قادرا في الشهادة لما فعلوا هذا المصير ما في الغزوة
وهو **نزل** **يؤدى** **دون** **عذر** **فرج** **وهو** **من** **عذر** **د** **الفرج** **عذر**
 لشمس البيت على مسكين **الاول** بما عاها المصنف الى القتيبة الشاهد بوجوه شهادته

هل قبل ام لا اجاب الشايع في شهود شهدوا الحرم الخ لانه بعد الخواشيه شهد خمسة ايام
 مرغ عدليه لا قبل ان كانوا على ما بها دعوتهم على اذوا على الحامي والخطب العالي وقال
 الامة الساعى ثم رفر للمامى عند الجواز وتوفى الامة ولكن لم يده ان عي ذكروا حق وقالوا من الشايع
 اجابوا لذلك في حشر هذا فان اخبرهم بعد رقبيل فرقبيل عن شرح الزيارات بحسن وملك منهم لما
 كانوا مسجونين واهادة القياى لا قبل فرقبيل لجم الامة فرقبيل بعض الامة ما عتاق المور شجارتهم وكر
 البعض فرقبيل رثود ان للموتى اعتقها ما خيرا الشهادة لا يكون طوعا بل كان لغزرا واما رقبيل قال
 استادا هذه اشارة الى ان الشايع لو كان بعد رقبيل لا قبل في عتق الجارية وانه حسن لكونها شهادة
 في باب الزوج في موضعين ثم قبل عنه انه لو كان شاهدا لاعتاق ولحد او يعلم انه لا يفتى في القول
 لا ينقطع عدل الله بالدين اما لو علم القاضي بخوضه ما خيرا يعنى بالشايع ادعى رجل كرامة
 قتالت خالتي وكذلك فقال عزرا لوجيل قبل الخلع وعلمه واما رقبيل وقضى القاضي بالحكم
 مدعيها اعتاقها مع الزوج شهد جماعة ان الزوج اقر عندنا منذ كانا ابناها محرم عليه ثلاثا
 وهم عالمون في تلك المدة ما جرى في الدعوى والاكاد والحضرة واخرها شهدا بغير رقبيل
 الامة الرقاب لا قبل وكتب في تلك الفتوى بعضها نجم الامة قبل لعدم تبين شهادتهم باظهار
 الحرمه لا تكارها الخ والاشهادنا وهذا حسن فرقبيل لفتاوى العصة شمس الامة الخواوي
 فقال انهم القاضي الى الشاهد فاحضه للشهادة تشهد فان كان لفتاوى عن رقبيل
 يكون جرحا وفي الراية اذ اطلب الشاهد المدعي لاداء الشهادة فاحضه لا عذرا طاهر
 ثم ادعى لا قبل والحد لك اشارة النظر بقوله فردة يعنى ردت شهادته ولا قبلها بعد ذلك
 وهذا مطلق غير ان الزوج والظاهر ان هذا البطل في كل حريمه لا يجوزها اول فلو علم
الثاني قال في الفتاوى الكبرى للحامى ما قلنا من التوازي لو كان الشاهد يعلم
 ان الحكم لا قبل شهادته فان لم يكن معروفا بالعدالة عند القاضي سمع من الشهادته صونا لغير
 نفسه وفي فتاوى قاضي خان وعندنا انه انما لم يلزم ان الشاهد الحضور لاداء الشهادة اذ ادعى ان
 قاضي قبل شهادته ولو حضر ولو شهد يصنع حتى للمدعي اما اذا ادعى لاداء الشهادة الى
 قاضي لم يعرفه بالعدالة ولم يفتى بشهادته ولو لم يكن القاضي عدلا لم يلزم ان يحضر وكذا اذا كان للمدعي
 شهود عدول سواء قبل القاضي شهادتهم لا يلزمه ان يحضر لاداء الشهادة لان استماعه
 في هذه الصور لا يسلط حتى للمدعي فان كان شهادته لم يسمع قبوله لا يلزمه ان يسمع من الحضور

در

ومن ليس يدري حذرا للطلال ادعى يدون كتاب الشهادت

مسكه الت من القصة قال بعد ان رفر للخطبة اذ اراد القاضي كتم الحاضر والملا بفضيلة وان
 ياخذ على ذلك اجابوا ذلك **قلت** وتقول في العادة عن مجموع التوازي عن شيخ الاسلام
 ابي الحسن عطاء الرحمن القضي قبل الاخذ بان الكتب يولى عليه واما الواجب عليه القضا
 واما الحق في المستحق قال وان ياخذ بقدر ما يجوز اخذ لغيره ثم قال قلت ولم يرد
 في احد المسكاكين قد روى عن علي السعدي ولعن من لم يقدر مع آفة
 غير مضموم المعنى وهو ان الوثيق بال اذ كانت تبلغ الفانها حرام درهم ولان رقبيل عشرين
 درهم الى عشرين تلاف فقها حنون درهم وان كانت ضعفا فعشر وان كانت نصفها فدرهما
 ونصف وفي الرواية نقصان على اعتبار ذلك وفي العادة عا هذا الى السيد الامام ابي جعفر
 وانه قال كان يروي عن ابي جعفر او بعض شايعا المقتدر قال قلت هذه القدرتان مضمومة
 المراد لانه في الكتب يختلف بقا المال كثرته ولما شك ان رسم كتبه الف التودع دون
 له ثمانية عشر حتما الا ان يرد كسره الاجناس والعروض المختلطة بصلها وتبها قال المصنف
 حكى هذا في شرحه القدرتي وروى لغيره من رقبيل في القصة وقال انه روى عن ابي جعفر ثم روى
 لبعضهم وقال هذا يختلف باختلاف الاركان والخط والسهم قال قلت والاصح انه لا يقدر
 بقدر الملك وقد يرد ثم التوسع في اجناس مختلطة ما على عشرة الف الف في الفتوى
قلت وفي العادة عن الملتقط وما قيل في كل الف درهم لا يقوله ولا يلتزم
 ببقعه اجناسا في عشرة الكاتب في كره التقي واما له لغيره فمشمق وقد علم في صنغته
 كانتا من الحمار والقازية جركية فمشمق فليلا فليس على بالاصول

شهادة اكد القضا بحكمهم عليهم اجزا ولا يعقوب نيكس

مسكه الت من الظهيرة وفي خان قال رجل شهد على قضا ابيه ويجوز شهادته على
 شهادته ابيه وقال الحسن بن باذا اذا شهد ابناء القاضي لرجل على رجلان اباها قضي
 لهذا على هذا القول شهادتهما عند ابي حنيفة على قضا ابيهما قال وفيها انها قبل مطلقا
 وهي رواية سمع عن محمد قال فيه ماخذ ثم ذكر في موضع اخر ان زهرا وابنتها والصحيح
 هو الجواز ودد لك قريته في التطهر في قوله اجزا وفي الزاوية نقل عن المسقي عدم القول
 قال الملوذ ان الاب لو كان قاضيا فومر شهد الابن على ذلك قبل وهذا قول مفصل

لم يعرف له النظر لكنه قال في باب الشهادة شهادة بالاب على شهادة الابن جارة وكما تصابيه لا يوايه
 فيقول الصحيح الجواز في الطهر عن اي يوسف لا يجوز قوله واحدا والله استار بقوله وتقوم
ولا قدح قالوا بالعداقة مطلقا وقد قيل في الدنيا بها ثاثر
مسألة الست من القسمة في العداوة في قوله فان الدين صاحب الخط فمراهم ما حرم رجل حتى اخذ
 منه الثمن ما لا يرد اليه **مسألة** في زوج المراه مع اخيه على ذلك الرجل لا يقبل ثم روي في العداوة
 عن الجاهل الكراسي وقال رجل حاصره جلا فقتله ثم شهد الضارب على المصروب ومثله في شهادة ما
 لم يظهر فيه ما يضره فيها ثم روي في الخط وقال لا يجوز شهادة رجل على رجل بها عداوة في بني مرامو الرضا
 فاذا كان بين مرامو وبين رجل **مسألة** في الاستدانة وجوابه عن الجاهل يتبرأ الى امر العداوة بسبب الذي لا يمنع
 قول الشهادة بالوفاة من قبولها ويجوز تلك شفاعة او يدعي عن نفسه مضرة وهو الصحيح عليه الامتداد
 وما في الجبيل والواقعات لاختيار المتأخرين واما الروايات المخصوصة فيجوزها في كسر الدرس شهادة العداوة
 على عدو **مسألة** في الكفاية لا تقبل لما ان العداوة ان كانت قاذرة في الشهادة وجب ان يكون
 قاذرة في حق الكل كالفسق ولا تقبل وهذا المطلق في قوله **مسألة** في شرح السنة في عالم
 الست على يد هب الشامي لا تقبل شهادة العداوة كانت منهم وقال ابو حنيفة تقبل ان كان عدو قال
 استاذنا وهو الصحيح عليه الامتداد وفي المسوط اذا كانت العداوة بسبب طعن الدنا فتان بعضهم على بعض
 تقبل كل واحد على ان يثبت وان لم يجز في عداوة لمجوز تصحها الدين تمنع من الشهادة بالزور وان
 كان عداوة بسبب شي من امور الدنيا فهذا يوجب في شقة فلا يقبل بها دية اذا لم تكن استي وقيل
 من كلامه في القسمة ان العداوة بسبب الفسق لا فرق في عدم قولها دية على عدوه وعلى غيره كونه
 فاستقام والبلدي حرم من عدم القول اذا كانت العداوة في امر الدنيا ولم يكن في خلافها ولا اشعرية
 ولعل اخذ بقول المتأخرين والله اعلم ثم ان المصنف فرغ على ما تقدم من قضا القاضي بهان العداوة
 على عدو فقال ان كان العلم للمفسر **مسألة** وان كانت بمعنى اقوى لا يصح في حق العدو ودون غيره قال
 وقد يزوج بعض المتقدمين من اليهود ان من حاصره خصا في حق اذ ادعى عليه يصير عدو فبشدة من بينهما
 بالعداوة وليس كذلك في ما سب نحو القذف وقيل المولى والخرج لعم الحاشية تمنع الشهادة فيها
 وقعت في الحاشية كنهان الوكيل فيما ذكره في الوحي والشرية وقد ذكر المصنف هاهنا
 قضا القاضي على عدو وان لم يرها منصوصه عندها قال وسعي ان يقبل بها من ما كان يعمل به
 ومن ما كان شهادة العدو لم يحضر الناس في حوز في الثاني دون الاول **مسألة** هل ينبغي

القول

القول بالعداوة مطلقا اذا كان القاضي عدلا والله اعلم ثم نقل عن الرازي الماوردي جواز الشهادة
 على العدو في الشهادة فاذا كان ظاهر ارباب الحكم وجوابا في الشهادة والله اعلم بالصواب
مسألة في نقل عدل واحد في قومه وخرج وتعديل ارباب عدل
مسألة في ترجمة القلم هل هو جيد **مسألة** في فائده الارسل والعيب يظهر
مسألة في صوم على ما روي وعند عدله **مسألة** في موت اذا الشاهد بن حيدر
استتم الست على احد عشر مثله تقبل ما قول الولد **الاول** في القوم لو اكل الخمر
 لغير شربة وادعى ان قسمة مسلما فلكو المدعي عليه ان يكون ذلك القول كفي في اتيان قسمة قول الواحد
الثانية والثالثة للزوج والتعديل تقبل فيها عدل ولعله وهذا في ركة التردد في حلاله
الرابعة تعدل راس الثيف **الخامسة** المنجم العدل على لا يعرف القاضي لغته عن الحكماء وقال
 محمد لا يكتفي بواحد بل ليس **السادس** ادعى المثل المخرجون للدموع وانكر المثل او عكسه يكتفي
 قول العدل الواحد **الابعه** اذا اخبر القاضي عدل بالارسل المجرى بعد مغلطة اطلعه بكتيابة
الثامنة الرسالة القاضي الى الزكي **العاشر** في قول الواحد في اثبات العيب الذي
 تخلفه الباع والمشتري **الحاشية** في الصور يرويه هلال رمضان وقوله على ما روي في كتاب
 الصور من رواية انه يقبل العدل الواحد في صور لا علة او على طاهر الله في قول عدو وجود
 محله من غير اعتبار وروى **الحاشية** اذا شهد عدل عند رجلين على موت رجل وسهما ان
 يشهد على يوته ويقال ان صاحب الغايب تطهر منها تسعة ولم يغزها الى السخ وراى هو في
 الكافي في التركة والرسالة في الترجمة وفي خراجه الى البيت زمانه فلا لا رمضان الاولين
 ومثل الشهادة على الموت والممايل مذكرة في غالب الكتب والله اعلم
مسألة في غير ذلك **والقصاص** شهادة **مسألة** وعقل جميع الناس **مسألة** في الواجب
استتم الست على قاعة يستعني صور وهو ان الاصل في الناس الحرية الا في الصور الاربع
 المذكورة في العلم وفي خلاص القضا للخطاوي قال اجماعا الناس احرار الا في اربعة النواق
 والقصاص والحدود والعقل وبيته في المسوط بقوله في الشهادة ان المشهود عليه
 اذا قال ها عداوة انتم شهداء تنافي على انما احوان **الحاشية** اذا ادعى ان اسانا
 ثم زعم ان المقدوف عداوة الا بعد القاذف حتى يشرح به ما يح **مسألة** وفي العداوة
 وكذا لولا القاص اي عبده وعلى حد العبد صدق ويحد ارباب لان قسمة المقدوف

بسم الله خير اتي هـ وفي القصاص اذا قطع يداك ان تفرغ عن القطع يد عبد لا يفي
 بالقصاص حتى يشتره بالحر. والقيل اذا قتل انا خطا. وعنت العاقلة عبد لا يفي
 عليهم حتى تقوم اليه على حرته وفي قاضي قاضي خان ان القاصي اذا عوفى اليهود بالحرية لم يفت
 الى الطغ. هـ ولو قال اليهود القاصي شل عن الاقبلي ككثرتهم فان شال باخرنا في قتل
 نها دهم جاز ولا يستجيز بقتل ذلك اليهود الامنة قال ذلك القول المشهور عليه هـ
 محدود ان في قذوق او شر كان فماتوا قبل الامنة امي لمصاها علم هـ
هـ ولو شهد اولاد تطلق ائمتهم اذا التكرت تحت والاثنين
 مسئلة المستر الجامع الكبري قال في شرح المنهي بالبحر وكان بخلافه ان شهدا شان على ابيها
 بطلاق ابيها وان كان محذوفان كانا امرت في قتلها فان كانا في جوارحها كانت
 يدي وهرتهدون لها لانهم يصدقونها ويصدقون البصع الى ملكها فيخرج جانب النفع لها وهو عوي
 ذلك البصع وان كانت تحتهم يهدون على ابيهم بزوال ملك النكاح وعلى ائمتهم يتكلمون باها فيطلو
 عليها ما استحق من الحقوق فماتت منهم ونفعوا والمجمل من نفعه عوي بصعها الى ملكها سبعة مجوفة
 يشوبها من نفع قول الشهادة وهذا على ما عرفت من ان تردد بين النفع والضرر يحصل ضابط الدعوى
 والاكثار والطلاق وان كان حقا له في وجود دعوى الادعوى وعقباها فماتت على جميعها فبقاها
 شرط الدعوى امي يفي بخفي هـ **في عتقها بالمال باصل مثله** هـ **ولو شهدا ما قدرت ويقر**
 ومنه البيت ايضا الجامع الكبري قال في الخراجية شهدا ما قدرت هـ وان يولاها اعتقها على الفسخ
 وللوي كجور فان كانت الحارة يدعي بقتل شهادتها لا يثبت ان كانا على كبرتها وان كانت
 تحتها شهدا على ابيها بالمال وادعوى المنفعة فماتت منهم بالضرر فبقيل لان الزمان قبل
 على غنى الامة مسلمة دعوى واذا قبلت حكم ببقائها ووجوب المال عليها ولو كانا امنا الولي
 وهو يدعي ذلك لا قبل ويعتق هي باقوان لغرضي وان جحد فقبل حكم شهادتهما وان كانا ظالما
 وشهدا باقوان اي فكار وان جحد فعند الامة لا قبل ايضا لان دعوى العبد شرط القبول
 للشهاد على غنى عتق وعندهما بقتل وفيها ما يشبه اعني المولى لا قبل بدعواه ومع جحد
 ودعوى العلام قبل وفيها لو اكد العلام المولى لم يجز شهادتهما في قولنا لهما اني لم نصلوا
هـ وان خالف القاصي اعتقاد يهود هـ **بما شهدوا اطلق ان يهود**
 اليهود راحة قال في القاموس يودون في الحكم فوطئة وهذا ينافي ما اراده المصنف كالاجنبي

١٢٥
 وقال وقد وذر ماله ولسر فيه يتودر. ولو قال كان قوله بالحق ان يتودر. ما لم يكن اولى مسطر
 لكان الحق واقرب اللفظ للمقول. وسله الت من الرصة الناطق قال الطوسي فان شاع الت
 مراد ان الشهادة وهناك يهود كثيرين يجيئون الى حاكم لا اشرطه فان العاصي يفتي بكلامها فلا
 مذهب للشاهد اربعة بائنا وان شهد به اولى قال المصنف والذي ظهر لي من هذه المسئلة ان الزمان
 اذا دلت الى خلاف نفس ايانك لا يعتد بك شاهد صحة الحكم بالادلة فينبغي ان لا يودي كما لو كانت
 بكفوات ان توثب وطلب منه الاداء عند من لا يثبت ثبوته او باقوان لو اوردت في مصلح الموت وطلبت
 الاداء عند من يري تحت ملخصا والذي يظهر لي ان هذا ما يتوقى منه الامتناع الى طهر كلامه المتابع
 ان هذه اليه وكل ما اعتقد خلافه ولسا علم هـ
هـ ورثة خدي بالكهادة اشهدت هـ **تقول الاكسلطان او من يؤمر**
 اى من يؤمر السلطان ويجوز ان يكون بينا للمهوك والبيت شمل على سلتين من اقبية
الاولي هـ قال بعد ان مررنا ان الدور ملعب الحيلة الاصل في الشهادة اذ كانت امرأة
 محذون يجوز الشهادة على شهادتها في المراء التي تخرج من البيت لقضاء طهرها والحكم يكون محذون
 بت شرط ان لا تطار الجاك **الثاني** هـ قال وقال الصدر حكام الدين لا يجوز الشهاد على
 الشهادة من امر السلطان اذ كان في البلد امي **ثالث** هـ ورايت مسوبا الى المقاتل ان
 يجوز وان كان شاهدا لاصل في الضرر عوي بكتف لا يجوز في السلطان والامة لعل هذا القول
 يحد قال في الزيارته لا يجوز الشهادة على الشهادة حتى يكون الاصل في سافة القضاة وعوي
 على وجه لا يمكن له حضور الى المجلس وعن الثاني لا اجل لو كان في مكان او على الاكسل يمكن ان
 يثبت في منزله يجوز. وعن غير الجور بطلت بنة على يد مخرج التوكيل بالاجل المختصر ذكره
 في الاقبية وكذا ذكر السرخسي في لوا وهذا اعتقادهم فلا يفتي. **والثاني**
هـ ورجح ما يصح به لا يفي به هـ **ولو شهدوا كالماتك البيت يكره**
هـ وجازت على فقطرة لهم وفي مكتب الايام وقد قيل اظن
هـ
 وجزت الشهادة وهم للشهود منهم الادب ولم يطلوا للشهود وفي البيت خمس مسائل
 مرجح انه الاكسل والحيط. وفي خان المولي قال في الحرائك لو اوصي بثلث ماله لفقير غني تيم وهما
 تيم فقيرت قلت لكن لا يعطيان شيئا لما لو شهدا اوصي بثلث ماله للفقير اهل بيته وهما اهل بيته
 لم يقبل باقيا اصلا ولو كانا غنيين فقلت لا ترى انه لو شهدا اوصي بثلث ماله لفقير غني تيم دون اوصي غني

ومثله في فقر اهل بيته لم يخرج الاصل من بعضه وهو المثل الثانيه المثار لها بقوله لا البيت
فان النفي راجع الى القول للبر عنه بالوجه الما الى الدخول فقط اقول في هذا الكلام لئلا
لا يدرك الغرض منه وان الله وهو انه تقدم في اول كتاب الوقف عن الحضاف وغيره ان المال
والجنس واهل البيت سواء وفي نظر المؤلف هذا ما تستعمله خلاف ذلك لانه اراد بالاول ما سوي
بغيرهم مثلا واهل البيت غيرهم وكذلك هو اراد ايضا على كلام الحواشي لانه لا فرق بين اهل
البيت وبين غيرهم الخراب ان يمال اهل البيت هناك على غير اهل البيت فيكون المراد بهم من يونه
في ماله وينفق على ولا يدخل فيه غيرهم وان كان بينهما قرابة وهذا حسنة صاحب المحيط لئلا
ذكر هذا ما اذا لم يكن له بيت سبب والله اعلم ثم ان البيت محال بامر آخر لا بد منه وهو
وصف الفقر في ذلك لانه تقدم مرانفا ان الوصية لغيرهم اذا كانوا الا لخصوص لا يجوز اذا لم
يذكر الفقرا او وصفا بديل على الفقرا ثم ان هذا الخراج ايضا في كل مما قبله الزاوي عن الاخصاص
ان التهادية على الوصية للفقرا واهل البيت التهادية في الاصل مطلقا ومعنى ما تقدم من التحليل
ان الفتوى على انه نقل عن المحاس في فقر اهل بيته في كل ما تقدم عن المحيط واولا الما بها
اختلاف للناس والله اعلم في المحيط عن هذا او في فقر اهل بيته متهد على ذلك فقيل من
جمله متهدا بها جانبا وذلك معاد الشبهة في قوله كالمجالي وقد ذكرنا في اهل البيت فوق ما تقدم
لكن قال ابو الليث عن محمد في سلع الجارية انه لو كان اليهود من حيلانه ان لا يحتاجوا ان التهاد باطله
في جميع الجيران وعلى ما بانها تان الاب عاجل الى ولده فاذا سطلت في حقها والادها بطلت في حق
الباقيين كذا في الهادة واحدة قال المصنف هذا مخالف لما ذكره في المحيط عن محمد وقال
سعي اربع الهادة ولا يرد ولا يرد لها وبقوله في الاولي لم يرد خلا تحت التهادية كعدم دخول
الخطاب في عموم خطابها والثانية دخل الاولاد فيكون تهاديتهم ثم اراد دلوزمه في اهل البيت واجاب
بالفرق بالنسبة لكونهم محصورين وكذلك لا يجوز تخصيص بعضهم اذا تحت الوصية **قلت**
لعمري ما تقدم له في كتاب الوقف عند قوله وعم فقرا لئلا لا يخرج في الوقف على فقرا
جارية كصوم لعمري حتى لو حصرت في الباقيين فلا تقيده هذه الفرق قوله في خواب آخر ذكره
في محط الوقف لعمري في الوقف في هذا لعمري ما موقوفه على فقرا جارية قال في لعمري في فقر جارية
جارية تهاديتها ولم تهاديها في صنعها ما صدق من موقوفه على فقرا قرابة وهاهنا فرق
قرابة لا قبل قال المصنف في وقاية القرابة لا رول والحواب دل على ان تهاد الجارية تهاد لنفسه

قلت واذا كانت العلة هي الزوال على ماله فاهل بيت التحويل لغيره لا يسمونه اقاوبه
الذي في عياله ولكن هذا بكل سلع القبلة فان الاسم من غير ولا يرد مع ان التهاد بقوله
ولكن على سلطان **اقول** ان المحقق في الوصية منها فوق بان في الوصية سعي الى اهد
ما يجوز الا سحفا في خلاف الوقف قال المصنف الحضاف ان تهادية قول الجيران على الوقف
على فقر الجيران وفقر المداير طرية في فقر الجيران ليس لعمري في فقر الجيران ان
اما بطريق فقر الجيران ثم قسم الفقرا في اهل البيت هذا اظهر لك ما قبل اشكاله ويوضح الفرق بالفرق
في فقر القبلة هو عدم الاحصاء لعمري من تهاديتها صرف اليها للفقرا **قلت** هو ما لا يكون تهاد
جرت تقاضا مع ان الوصية لا يرد في سلع هذا البيت لم سلم عدم الوصية فالعلم
المحصاة تسعين كل واحد منهم فكانت التهادية خاصة بان فقرا لعمري **قلت** واما الجارية تهاديه في
المحصاة والنفس والفارق سلع الوصية وهذا في الوقف افر واما في الوصية فان الماشكال في ان
وقع للحضاف في اول كلامه الذي نقلناه منه لو شهد انه وقف على جارية وهاهنا جارية تهاديتها ما قبله
لكن على ما اذا اقتصر على ذلك ولو يدكر انها للفقرا بعد ذلك لان الجارية يمكن ان تصير لغيرهم معارضه
لما قد بنا واهل ما قبل ابو الليث رواه من وفيات النواوير عن محمد بن محمد قال في البراءة ولو شهدوا
انه اوصي لفقرا جارية وللمتودان ما قد ساجون في حوار الوصية في كل ما قبل في حوا لعمري **قلت**
حق الباقيين **قلت** وهذا أقوى ما يحسن المصنف في ذلك في الوقف على فقرا جارية على هذا
وذكره لئلا انه نقل ياده الجيران على الوقف **انتهى** ولا يخفى اشكال قوله في الوقف على فقرا جارية
على هذا الما بيناه في الفرق من الوقف والوصية على ان في سلع الآتيه ما يوضح الفرق وما يمكن ان يقال
في توصية الفرق من الروايتين عن محمد انه في صور ما اذا كان مرفقا جارية لعمري قوله لا يرد فيها
فصل ما يادسها ما كان عند الوصية جارية لا اذا كان لها اولاد متساحون في الجوانب لانه لا
يقبل قول الاولاد لانه لا يادسها اذا كانوا بالعين ويمكن ان يقال على قول الاولاد لا يقبل
شبا ودها الوصية بقوله ايضا فاذا قال ذلك سعي ان قبل التهادية والموضع لا يخلو على كل حال لعمري
الرابعة من صحان قال بعد ما تقدم تهاد اهل المدينة اذا شهدوا او وقف المدعي جانبا
وذكره في موضع آخر في نقله سلع الجارية وكذا الوصية الله وقضا على فقرا ذلك المجد جارية تهاديتها
وعلا في الملاحات بان هذه التهادية لله في فقر عرقه في حان وكذا الوصية لاهل المدينة
لوقف المدعي جارية تهاديتها ونقل عنه المصنف انه قال في موضع آخر واما اصحاب المدينة

اذا شهدوا بالوقف على المدة **قال** بعضهم ان كان ات هـ بطلب لنفسه حقاً ذلك
 لا قبل شهادة وان كان لا يطلب بغيره سوا على من الشفع فما اذا كان للدين شفعاً
 وان كان لا يطلب بغيره سوا على من الشفع فما اذا كان للدين شفعاً
 من قبل نفسه ان حق الشفع ما قبل الاطال فاذا قال اطلب شفعي بطلب خلاف الوقف على المدة
 فان كان زعمه ان احب المدة بحق الوقف استحقاقاً لا سطله بطله فاذا قال اطلب
 حقى كان له ان يطل **واحد** قد **كان** هذا **الفقير** يحسب ان لا يقبل في لغة في لغة
 الطر سوي ان القصة اهل المدة لا عمل نفسه فلا يقبل في لغة اصله ودم المصنف
 بما حاصله ان كلام القاضي يبرر استحقاق شرايط الوقف فلا يبرر بغيره نفسه كما لو وقف
 على ابيه اقول **لا** يحق ان هذا المصنف يصور صورة خاصة ويمكن تصور المسئلة في مساهمة
 قررهما فقها شفعين بصفة كذا بعد **مخصوص** شرايطها غير هو السور البديل والغير
 ويخرج احد هو ان يحق ان لغز لغز في انوار وصف من اوصاف الاستحقاق فهو كونه
 صاحب وطبع والمدة تكون على الشفع على ان ما قبل على ذلك وان كان فيه تصور
 ابطال الحق **لوت** بديل احد وصفه من العفا **مكون** من اوصاف الاستحقاق فهو كونه
 يعرف اليه **قلت** **الحاكم** لو شهدا بوقف مكتوب واذا هو هوية **قال** في الطريقة
 لا قبل **قال** المصنف وقيل لا قبل ان يكون او لا دهر في المكتبة غير ما ذكره في المتن
 ما دهر كنهان اهل المدة **في** الطريقة قبل وهذه المسائل كلها قبل **وهو** الصحيح **قلت**
قلت وفي البراءة عن الفتاوى انها في المكتبة قبل على الاصح وان كان يهر فيه
 اولاد **قال** وكذا لو شهد بعض اهل الجمل شي انه وقف للمجد **قال** وكذا ان شهدا
 على وقف وقف على مده كذا **وهو** اهل المدة **وكذا** لو شهدا على وقف للمجد
 الجامع **وكذا** ان السبل اذا شهدوا انه وقف لانه السبل وقيل ان كان الشاهد بطلب
 لنفسه حقاً ذلك لا قبل **قال** في بعضهم ومنهم الامام الفضل لا قبل بان اهل
 المجد **وقال** لا يبرر خطامه قبل **قال** في غيري ضد الامام الفضل لا قبل بان اهل
 المنايل قبل على كل حال **لان** كون العقبة في المدة والرجل في الجمل والهي في
 المكتبة غير ما ذكره في سبل **نبيه** **وهو** هذا العطف على قضا القاضي في وقف
 تحت نظره **وهو** مستحق فيه وقد تقدم في كتاب القضاء

في دخط السارية وبما يقرب بال لشخص يورده هو يقبتره

قال المصنف اي وجازت الشهادة على خط السار ومعه الملة ثم ردت
 بما فيه بطلب من المدة وعرض خط الميت في عرف الناس خطهم كمن يملك في تركته
 ان قبله خطه وقد جرح للمعاذ من الناس على ان **قلت** واستشكله الطر سوي
 ونقل شكاه في والداه فان الاحباب انكروا على ذلك وقول الشهادة على الخط ولو ان
 الخط بنية الخط وهما لم يعتبر بهما وان وجهه لا يبرر وقرن المصنف ما حاط به لا يبرر
 ركباً بالشاهد خطه بقاؤه في حال الرجوع ولانه ما لم يود لم يكن الخط بطلاً حتى لو قال هذا
 خطي ولا لتهمة به لا يبرر خلاف انصاف لانه لو عثر بالخط وانكر لا يقبل منه لا سيما
 والعاد وضع التجار واموالهم عند المرافين لا اسرها قبل حتى بخطه والخط والادله هو
 عند المرافين بغيره فيمن التزوير لا لا بفعل ان يصح خط في دراهم عنه انها لعنه او
 بخلافه **قلت** وهذا الفرق فيه ما يقبل ما يرد لانه لو انكر الظرف كونه مستقولا للثمة
 او الشك ما كتب بخطه لم لا يقبل منه سيما وقد جرت العادة بالحكمة قبل القبول
 على ما تقدم وقد ائت في شل الشهادة كراهية منه بجله اعتنا به لا تستل على
 تحرير الذهب في المثل والله اعلم **وفي** ما يخصه لو ادعى بالانكر ما في
 المدعى خطا باقاره به **وقال** هذا خطه فانكر المدعى عليه كونه خطاً **ستكتب** بكتب
 وبين الخطين مشبهة ظاهرة **اختلفوا** ما ل بعضهم يقضي بالمال وما ل بعضهم لا وهو الصحيح
 ولو اقر به المدعى على ذلك في اليمين المال على وصل السمسار كجرحا وفي السار
 واكتفاء على جرح مستعين **مؤمن** لكهانة على القطار مع لمداد معنوا به على جرحكيت
 على الغاي **ان** كتب طلاقاً او اموراً او مصرى على غيرة فلما اقر قال الجرحا على ما تريب
 حكمه عليه **ديني** بنيه وبين ربه لا قضا حجار للشاهد ان شهد عليه بما فيه **سرا** له
 اشهد على ما فيه اولا ولوراه قوم كتب على ذكر حق نفسه ولم يشهد هوية على نفسه لم يكن
 ذلك لانها ولا ينبغي لمن علم ان شهد بان الكاهنة قد يكون للحرمة بخلاف الكاهنة المرسومة **تذكر**
 مساله السمسار والظرف قد لك في موضع اخر **فانه** ان كان السمع كالظرف والسمسار ولما
 في وجوبه كيان ان له على الفهم او خط او كتب يدي ان له على الغا فهدا كله اظن واجبة بل
 ما لو ان كان الماع خط اسما جرحا لانه على ما اذا قال السماع **وبت** على ان كان كذا الزم

١٠٤ المرحبي وكذا اخذ السمار والطاف انتهى

ومن ارجى اجله قوله رحمه عن عبد ربه
وعن ابي هريرة الصفي وعنه عن ابي عبد الله انظر

استعمل الشبان على ثلاث مسائل من فضائلهم والحمد لله المكنة والكافي **الاول** في ما يخصه
وهذا ما تم ترك الزكاة بعد التكليف ذكر الكرخي انه ياتر وهذا ذكر الحاكم التمهيد وفي المتن عن محمد
مراخر الزكاة ثم عن عدي بن ابي ابياته وروى محمد بن ابي والزهري وقال ياتر ما خفي الخ كانه
خاله خواتمه وروى الزكاة حتى الغفر انما ياتر ما خفي حقه وروى هشام عن ابي يوسف لعل الياتر ما خفي
الزكاة وما خفي ما خفي لان الخ موقت بزمان الصلاة وحتى كانه في الوقت في المستقبل والركاه غير
غير موقت وقال في الشهادة والدي اطار الوصف بعد وجوده ان كانه وقت كالصور والصلاة
نظمت عدالة الا ان يكون العذر وان لم يكن له وقت معين كالركاه والخ ذكر الساطور وايضا عن
محمد بن ابي ابياته وبه اخذ محمد بن قائل وقال نعم اخبرنا عن عدي بن ابي ابياته عدالة وبه اخذوا
وفي المال عن ابي يوسف الخ يكون على الغفر والصحيح والصحيح ان ياتر الركاه لا يبطل العدالة وذكر
الحاكم عن في خان ان الفتوى على سقوط العدالة لما خفي عن عدي بن ابي ابياته ونحوه خصوصاً
في زماننا **الثاني** وفي النزاهة الموسر الخ وهو موجود الشريعة ولم يترك ما له اصل شهادة كذا
عن محمد وبه اخذوا الليث وهذا خلاف ما في في خان والحق قطر سعي بالنزاهة لم يظروا
واحد لم وفي حوائج الاجل ذكر السقوط بغيرها كالصلاة قال وبه فاحذر وهذا ما اشتهر على
البيت الاموي قال المصنف الذي صحه في خان وهو المروي عن ابي يوسف من السقوط سائلاً
الخ دون الركاه وهو المختار اليه يصدر البيت الثاني وليس كذلك لان ما في صدر البيت الثاني
ان الصحيح قولهم هو ما لا الصوتين في السقوط كذا في قولهم في صحيح واذنوا بغيره
لكن الجمع للاختلاف واضح وفيه ان الصحيح والفتوى في كل القولين كما تقدمت في قولهم
الثالث قال في الكافي لا يبان يقول يعني المزمع هو عدي بن ابي ابياته اذ العدي بن ابي
والحدود اذ امان بل بعد ذلك والامع ان يكتفي بقوله هو عدي بن ابي ابياته المزمع والي الذي
الصحيح في الكافي لا يقول انظر في قواي في خان اذا قال هو عدي بن ابي ابياته اذ العدي بن ابي
تعد بلا عليه الاعقاد وهو ظاهر وانما العدي لا يدري قوله جازر الشهادة يكون في
لا يشترط لفظ اشهد ولا الى لفظ على ذلك ولان الاحتجاج يكفي لدفع الاستحقاق وروى بانه تكلم العدي

1943

154

المشهود عليه من اليهود عبيد وقد مرت الملة قريبا والاستقصاء بها وقع طمان
للموصية أن الأصل هو الحرية والله أعلم

للمصوفة ان لا يصل قول الحربة والله اعلم
 هـ ولم يقبلوا من ارضقت في ضاع على ولا اخاف ما يشي ويظهر
 اشتمل البيت على مسليين **الاول** قال في السيف المضع اذا اشدت على الاوضاع فان
 شهادتها لا تقبل عند ابي حنيفة واصحابه **الثاني** قال ايضا عن الآخر
 لا يجوز بالامانة في قول ابي حنيفة واصحابه وهي في المسوط ايضا والله اعلم **فرع**
 نقل من الزانية قال في اغني الغنياب عن الامام في شهادته الخيل لا تقبل كانه لعله يفسر
 وما يغفر من الناس فماخذ زياده على حقة فلا يكون عدلا والحقيقة في بيت فقلت
 معروا الى زهد الكاتب الذي عزي المله الله عز وجل مصنف
 هـ ولم يقبل السعيان من ارضعت خيرا وهذا في البيان مطر

وولدتها المطلقا كالحمل مردها لما ذابا ادا على المرقوق في المرقوق

[illegible]

بأقر صاحب الحق ولسه اعلم
 وهدى كرامه واخضه راد ايضا فالطوح اولى احسن
 المبت من الفقيه من العامي عبد الحارث فالائمة الكي فال ادي علم انه اكره بالجو
 بحسب الوالي والصرف على اربنا من محتونا واما مدينة واما المدينة ان كان

طاعة فيمنه الطاعة اوله ولو نفي القاضى بينه الاكراه بتفصيله ان عرف الخلاف
 فتقضى بتأجيل الفتوى ثم من للمعاذ الجبار والولا الكرام في غير الاماكن استي قال
 اقام للتشري بينه انه باع منه بيعا حيا واقام للمبايع بينه انه باعه مكرها فبينه
 البع او لم يرد من بيعا حيا مد وقال في نفسه الاكراه او لم يرد من بيعا حيا مد وقال في
 بيعا بائنا وبيع مع الوفا قال قول للبايع وان اقاما البينة فيمنه مدعي الوفا قال
 وكذا اذا ادعى احد الباع والبايع وطوع والافادى عركه فمسه مدعي الباع او لم يرد من بيعا حيا مد وقال
 المولى عركه المولى عركه فمسه اولى انتهى قال المصنف فانه تمت هذه الرواية
 من قول ولقد و فيكون قولى والطوع مستند او الخبر بخلافه وقد مر من قبله
 الاولى ان الاصل يعود الناس وما يصدر عنهم ان يكون عن اختيار فان الاصل فيها ان
 مدعي صحة وادانها من الصحيح والناقص كان العمل بالصحة وفي كلامنا في الاول ان
 مقتضاها تقدم بينه الاكراه استبان على الاصل في مقدمه واما الثاني
 فالقول اذا اختلف للتبايعان احدهما يدعي الصحة والبينة بينه مدعي الصحة والبينة
 يدعي القبول اتفاق الروايات ومنها ادعى احدهما السع وطوع والمخر عن اكراه اختلفوا فيه
 والصحيح ان القول قول من يدعي الطوع في نفسه البينة الاخر من الصحيح من الجواهر وقال بعضهم بينه
 الطوع اولى انتهى وفي فصول العادة ولو اثبتت الاقرار انسان شي طائعا فامر المدعي
 بينه اني كنت مكرها في ذلك فيمنه الاكراه اولى بالقول لانها مستخلاف الظاهر انتهى
 وقد تم ما ذكرناه انه الصحيح ان سبه الاكراه اولى والوجه له ولعل المصنف اعتمد بعض ما في القينة
 فتقدمت المصنف بينه الصحيح مستحق الخلاف فقل

ويستأجره وطوع اقتضاه فتقدم ذات الكرم في الاول انتهى

ولله تعالى اعلم

فصل في كتاب الوكالة

الوكالة فتح الواو وكثرها اسم للتوكيل من ممتلك كذا اذا فوضته اليه منه اطهار الجرح
 والاعاد على الغير وتراعى اقامة الانسان غير معارفته في تصرف معلوم ولو حمل
 ادنى الصفة وهو الخطوط ووجه مناسبتها الشهادة ما في كل اتصال التفع
 الى الغير بالثبوت في اصل الحق والله اعلم

اذا ارادت والانتقرد به دون قبول قل والام التقره
 كراهية الدينون دينا وقيل لا وقف وقيل الرد ليس بوشر

الضرب في ردها للوكالة وفي التشر خمس سبيل تقوم السكوت فيها مقام القول فيقيم ذلك
 من قوله بقررد دون فتوى اي مع السكوت بدون الرد وفي بعضها اختلاف فقال في
 الخلاصة الاقل والابرر الحاجون الى القول ويرتد بالرد وهذا ان المسلمان في الثانية
 من العلم فان مراده من التقر الاول وليس هذا على الطلاق فانه اذا قال لاحد ما عداك فزن المقله
 ثم عاد الى تصديقه فهو عبدة ولا يبطل الاقرار بالوقى بالوكالات لا تبطل بحجود المولى بخلاف الاقرار
 بالدين والعين حيث يبطل بالرد والطلاق والعناق لاسلان بالرد كانه اسقاطا لغير السقوط
 وحده كما في جامع الفتاوى فيحمل على ارادة الاول بالدين والدين والله اعلم قال وكذا لو قال
 الرد وكله مع هذا وكنت بصير وكذا لو قال لا قبل سقط وبطل وهذا المثل الاول
 في رد الوقف على لانه اذا سكت جاز ولو قال لا قبل بطل وقال في رد المولى لا يبطل وفي
 المثل الخامس من المظهر والى في الاصل ان رد قوله وقيل الرد ليس بوشر ولو صدقه في
 هذا كما مر من لا يورث والواقع مدكور في البينة قال في رد قوله الدن من قوله الدن لا يورث من قوله
 عند خلافه في رد وهذا اختيار شمس الامه السخبي وقيل الخلاف على القول في رد قوله الدن من قوله
 قال وذكرنا ان اللبث انها تنفع من قوله الماها تطل بالرد وعن اي وصف انها تنفع من غير
 فتوكا في السخبي وفي الدعوى والواقع ان عام المباح على ان هتة الدن من قوله الدن وابرار
 سم من قوله قوله وفي العادة الدن في اكثر الكتب والرد في القول ليس
 شرط عندنا وهو الصحيح ثم ذكر في الصوري انه مررد بالرد وهل يترتب لصحة الرد
 مجلس لا يبرأ المصلح منه ولو قال لا يبرأني مالك علمي فيك لا يبرأني فقال لا قبل فهو يبرأ
 وفي بعض هذه الدن من قوله لا يبرأني المصنف والام لا يبرأني لكن للدون حق الرد قبل بوعان شي وفي الصوري
 عوم المثل اذا هت الدن من الوارد صح كانه وهو من على بعض ولورد الوارد بريد عندنا في بعض
 خلافه في رد قوله في هذا واما الخلاف في الوكالة فلهذا من الودع استي وفي قوله
 الربوي الصدقة بالواجب في الدين اسقاطا كصدقة الدين على الغريم وهذه الدن في قسم
 بغر قول وكذا في الاطلاقات يتم بغر قول الا ان فيه عليك ليس مريج قبل الارتداد
 بالرد والسب في عليك قال لو قبل كاد طالع حتى الشقة والطلاق قد اصاب طمس فندسه عليه

وغيره بآية عدم الجواز في باب اوكاله **فالتقوى** كاله الاصل ولم يظفر بآية الجواز
واذا اوكاله ببيع عبده غدا كان ذكرا لا غدا وفيما بعد **ولا يكون** ويحتمل ان ذلك والى الروايتين
اشار بقوله فلم يجز على الفور او بل جاز وفي كاله للسعي اذا قال ببيع عبدي اليوم او طلعت
الاربعاء ففعل ذلك في غدا جاز **فانه** اشار الى ان كاله لا يوقت **امري** وفي فصول العادي عزاء
فعله عن السعي الى الصفة وقال **فان** ذلك اذا اوكاله بجلالة قص الوديع في اليوم فله ان يصغر عدا
ولو كان ان يصغر عدا ليس له ان يصغر اليوم لان ذكر اليوم للتجديد فكانه قال انت وبكلي بالقبض **ان**
فان ائب اوكاله انما هي لان قبضها بعد الساعة **امري** وظاهره يقضي قبولها الوقت والى انه
يكون **فان** اوكاله اشار بقوله قل والتاخر في الغد وهو معطوف على جاز **فان**
وفي الجزء انه لو اوكاله ببيع شي اليوم او غدا او شيئا ففعل ذلك عند ذكر شيء الاصل في لغير
شرح الصلابة لا يجوز **فان** فيما اشار الى ان اوكاله **سبل** الوقت **امري** وقد نقل الاسوي
عن بعض القادري صحيح العادي بلها فتوى سرقته ولو كانت **فان** لا يخرج ما روي ان يوم كية
فودعها يوم الخميس لا يجوز لان القوتين يتناول برمانا محض ما كان في تعليم اشار الى انه لا يجوز
بعده ايضا سلم على اعلانا عن الجزء كون ان يكون قوله قل والتاخر متعلما بالحي **وعنه** في المصنف
صحيح بان مراده جواز التاخر قوله واحد **فانه** قال ولو اوكاله عبد الفرجان اتفاقا والى ذلك ان
يقول في التاخر اى جاز التاخر عن العبد باتفاق الروايات وقد علمت طبعه والله اعلم

في دفع البيع بالنقد او بغيره في الجواز النقدي

اشتمل المستعملين من العيون في حيوان ولو اوكاله ببيع عبدي هذا ويعد ببيع ما نقد كان
ليبيع بالنسيئة في قول ابي حنيفة وكذا لو كان ببيع مائة كان له ان يبيع مائة ولو قال له ببيع مائة
فباع مائة لا يجوز ومقتضى ما نقل المصنف عن العيون كاله **فان** ببيع مائة ببيع مائة
او ببيع مائة ببيع مائة **فان** ببيع مائة ببيع مائة **فان** ببيع مائة ببيع مائة
مضاربة **فان** ببيع مائة ببيع مائة **فان** ببيع مائة ببيع مائة
ورده على شرح الفوائد حيث جعل الحكم كذا **فان** اذا قال ببيع عبدي بالنقد فباع بالنسيئة انه يجوز
وقال انه الصواب **فان** ببيع مائة ببيع مائة **فان** ببيع مائة ببيع مائة
وبع بالنقد لان قوله ببيع بالنقد يقتضي حلا فله ان يبيع بالنقد **فان** ببيع مائة ببيع مائة
بالنسيئة كاله لا يبيع الا بالنقد ولو باع بالنسيئة انه لا يجوز نص في خلاصة النظر لذلك

بما تقدم عن حيوان انه لو قال له ببيع مائة فباعه مائة لا يجوز وفي المبسوط اوكاله
بالبيع مائة لا يبيع مائة لان العتق الشرائع يكون في ذمة مائة لان الناس يتعاضدون
في مائة الذم فلا يجوز بعه مائة ففعل عن صاحب الفوائد انه قال **فان** ببيع مائة ببيع مائة
الحكم بما اذا باع من الذي سماه الموكل او مثله وقضى التمسك بآية المصنف **فان** الفاعل
مستعمل الملاءة لجواز كونه مائة **فان** ببيع مائة ببيع مائة **فان** ببيع مائة ببيع مائة
فهو بمنزلة كاله ببيع مائة ببيع مائة **فان** ببيع مائة ببيع مائة **فان** ببيع مائة ببيع مائة
هو بمنزلة كاله ببيع مائة ببيع مائة **فان** ببيع مائة ببيع مائة **فان** ببيع مائة ببيع مائة
عن الفتوى موافق لما ذكره المؤلف **فان** ببيع مائة ببيع مائة **فان** ببيع مائة ببيع مائة
الكافي **فان** ببيع مائة ببيع مائة **فان** ببيع مائة ببيع مائة **فان** ببيع مائة ببيع مائة
ما سمي ببيع مائة **فان** ببيع مائة ببيع مائة **فان** ببيع مائة ببيع مائة **فان** ببيع مائة ببيع مائة
ما ببيع مائة ببيع مائة **فان** ببيع مائة ببيع مائة **فان** ببيع مائة ببيع مائة **فان** ببيع مائة ببيع مائة
اوكاله ببيع مائة ببيع مائة **فان** ببيع مائة ببيع مائة **فان** ببيع مائة ببيع مائة **فان** ببيع مائة ببيع مائة
مرجحة **فان** ببيع مائة ببيع مائة **فان** ببيع مائة ببيع مائة **فان** ببيع مائة ببيع مائة **فان** ببيع مائة ببيع مائة
بوعه بخيار مائة ببيع مائة **فان** ببيع مائة ببيع مائة **فان** ببيع مائة ببيع مائة **فان** ببيع مائة ببيع مائة
فباعه بالنقد **فان** ببيع مائة ببيع مائة **فان** ببيع مائة ببيع مائة **فان** ببيع مائة ببيع مائة **فان** ببيع مائة ببيع مائة
السوق جاز ولو قال لا تنفع في سوق كذا فباعه في سوق كذا فباعه في سوق كذا
فمن كده **فان** ببيع مائة ببيع مائة **فان** ببيع مائة ببيع مائة **فان** ببيع مائة ببيع مائة **فان** ببيع مائة ببيع مائة
مقيد ببيع مائة ببيع مائة **فان** ببيع مائة ببيع مائة **فان** ببيع مائة ببيع مائة **فان** ببيع مائة ببيع مائة
مقيد ببيع مائة ببيع مائة **فان** ببيع مائة ببيع مائة **فان** ببيع مائة ببيع مائة **فان** ببيع مائة ببيع مائة
واى ان هذا مقيد ببيع مائة ببيع مائة **فان** ببيع مائة ببيع مائة **فان** ببيع مائة ببيع مائة **فان** ببيع مائة ببيع مائة
وج **فان** ببيع مائة ببيع مائة **فان** ببيع مائة ببيع مائة **فان** ببيع مائة ببيع مائة **فان** ببيع مائة ببيع مائة

في دفع البيع عند مائة ودفعه بغيره مع صاحب الفوائد

الصبر المرفوع وكذا في الجزاء من النسيئة في عنها للقائين **فان** ببيع مائة ببيع مائة
المودع **فان** ببيع مائة ببيع مائة **فان** ببيع مائة ببيع مائة **فان** ببيع مائة ببيع مائة
فلا يبيع الا الف التي **فان** ببيع مائة ببيع مائة **فان** ببيع مائة ببيع مائة **فان** ببيع مائة ببيع مائة

لأنه قضى بالالف من المودع فضا عنت فلهذا الوديعه الخاير ان شاء الله وان
شأخص القابض ولو كان المودع بالتوكيل ولم يعلمه المأمور قد مع المودع المال لا الظاهر
به فهو جازي والمان على احدى اوجهه وانما في الزاوية فان المستودع على الدرع بالاذن قال
والله اشهد بقولي لا يخسر لفي واحد منهما **قلت** طاهر المظهر بهم ان ضيق
لا يخسر ان يده العالم بالاداء فقام له واسه اعلم وتتمه كلامه في **قلت** ولو لم يعلم احد بها بالوقف
المأمور للمودع ادفع اليه الوديعه فلان ادفع اليها صاحبها او قال ادفعها اليه تكون عند
فلان وضاعت فليد الوديعه ان يضمن ايها شئ في قول ابي يوسف ومالك
المصنف والظاهر انه لا رواية لها عن الجاهل كانه اطلق المسئلة في اول كلامه
حصها من ان المصنف احد في توجيهه مسئلتين علم عليهما وعلم المودع فقط
وقال بقي ما لو لم يعلم المودع وعلم القابض وقال ينبغي عدم الضمان ايضا كما علم
المودع ولو قيل بضمان الدافع كان له وجه ونظر لها بما لو قال ادفع مالي الي
قابض فدفعه الي قابض ولم يعلم بالامر حيث لا ساء **قلت** بل الطاهر
ان الوجه هنا دون ذلك كانه دفع علمها بانه متعبد في الدفع لانه لو لم
يعلم بالامر وقد علمت ما في بيت المولى من الجاهل بها في قوله بايمر عن القابض من الوديعه
حال الكتابه فقلت **فتضمن سعيد من زياد وديعه شاموت وكل من بالامر شعيرة**
فتضمن ابا شيت كالدفع ان تضع شئ وطم زياد امرك العزم يدره
له ان يضع بضمه شئ منها او الخفي انها اوضح من سمي من المصنف واحسن الاعل
وغزل وكل قبل ان ترشد به مع وعمر لا يقول نيكس
مسألة الست من الستة قال التوكيل اذا كان معلقا بالشرط يصح عزله بضم عليه وباب
المعلم من الربادات ان المراه اذا قالت لزوجها اذا جاعد وطلقني بالفتح هذا التوكيل
وكذا العبد اذا قال لمولاه اذا جاعد فاعتقني على الف جاز فلو رتب المراه اوصى العبد
مولاه قبل عي الغد فطلقها بالالف لا يصح وكذا الواعقة المولى في عقد بالالف بعد النهي
لا يصح وهذا نص على صحة العزل عن الوكالة المعلقة قبل نفوذ الشرط وذكره في
وكاله مع الاسلام اذا وكل وكالة معلقة بالشرط ثم عزله قبل وجود الشرط عند مدعيه
نصير عن ابي يوسف لا يصح وبه اخذ من مسأله قال الصدوق الشهيد بقوله مدعيه

قلت وفي البراءة انه لا يصح فالقول الصحيح ان العزل عن الوكالة المعلقة لا يصح كانه اخراج
ولا يصح قبل الدخول واعتد من من الربادات انه ليس بعزل ان العزل ابطال الوكالة بلفظ العزل
ولا بد من ثبوت الوكالة حتى سطل بلفظ العزل وهو محمول على قول محمد ومالك في الربادات كونهما في جواب
على قوله ولو لم يرد قول ابي يوسف ثم قل فيما كالا طويلا في علم الوكالة على القول في صحة القول فيها وكيفية
الاختلاف في صحتها والحاصل في لفظ ان يقول كل امرئ انك فانت وكذا قد عرفت عن ذلك كله من الوكالة المعلقة
والمعاني بالشرط فانه يفرض عن ذلك كله **قلت** ويجب ان يكون هذه المعلقة على الاختلاف في نفس الوكالات
معلقا بالعزل وقيل بعزل من الوكالة المعلقة بالشرط قبل وجوده ففقد المعلقة ما ذكرناه وانما
ما يجوز لعلق الوكالة بالشرط بها وجوزها نص في الفقه ابو جعفر ان عدا احكامهم باختلافهم في
هم تفرد هذا الشرط وان سلم فمما في معنى الكلام كما اخرجت من الوكالة فانت كعلي هذه الوكالة وهو
مخالف للشروع بان مرحة الوكالة ان يرد عليها الحق سطل بابطال الموكول **قلت** وهذا الشرط كايكون
له ذلك وهذا ابطال حكم الشرط من ان لا يصح الممنوع او شرط ان المبيع يصحوه على
المابع قبل القبض وتضمنه ما في اوجهه منها يكون وكيله بوكالة مستقلة ولو افسح ذلك لفظا
ولا يخفى ان هذا الاختلاف حسن في نفس بلفظ متى ما اخرجت من الوكالة كنت كعلي يكون ذكر
الوكالة المستقلة في البراءة ان سلم نظر الى الورع نصير نظر الى اللفظ وكذا عن شرط
سلام يجوز عزل العزل الا وحده اختلاف المباح في كسبها العزل عن هذه الوكالة في بعض
سوق عزلتك عن الوكالات كلها **قلت** وكذا في كل واحد من هذه الاشياء في استقلاله في
ما فقد حرم عدم وجوب الشرط في نظير الدين عن والده ينبغي ان يقول او لا رجعت الى
المعلقة ثم يقول عزلتك عن الوكالة المعلقة ولا تفكر به كما ذكره الفقهاء ابو جعفر في خبر بلفظ
الرجوع لغيره اعني خلافا لابي يوسف فانه لا يصح العزل عن الوكالة المعلقة بلفظ العزل
قلت وفي الخبر ان جحر الدين النسفي قال انما ينعزل بهذا الطريق انما ينعزل
بقوله عزلتك ثم عزلتك وفي البراءة وعن ابي بصير سلام نقصد حوان الشرط منقعة
الوكيل كان يكون له دين فامره ببيع ما له ليستوفي دينه فلا يجوز اخراجه وان
ابا جعفر ياي ابطال ما احتالوا به على الجار الوقف من الواقف وكل ذلك في
احار هذه الضمير من فلا وكل شئ مكر او اخرجه عن الوكالة فهو كعلي نقصد
بقا الوقف في المستاجر سنيين ان ابطالها اصل الوقف في بقا وكذا ابو جعفر

عن الجامع الاصغر ان بعض اهلنا جرد هذه الوكالة مطلقا وبعضهم لم يجوزها وان بعض
 المتابع قال ان الاصل ما يصح لا يحضر الوكيل الا في الطلاق والعقار والوكيل المنصوب بسؤال
 الخصم في بضعه لا يحضر عنه فانه لا يمكنه اخراجه الا بحضور الخصم ومن الوكيل من يرق من الطلاق
 والعقار وغيرهما ما يعلم ان لا يحضر له فانه لا يجوز له اخراجه في الرجوع في المهر اسي بن جعفر ما في التمهيد
قلت وفي الزنا فان هذا هو الصحيح لكنه على ما يعلو حق الغير وفي الدخول عامه المشايخ
 تحرم هذه الوكالة كيفما كان وبه كان يقول ابو زيد الشترطوني وفيه في خان الفتوي على
 قولهم وفيه في سماعنا من القول بالمرل قبل وجود الشرط اجماع **قلت**
 وفي الدخول للغير المتابع بل ما ساقا فتوا يقولون في وسف وهو الاشبه به
وكيل على اخير الحق قايما وعم لدي الحلاقة ليس تفسره
 مثل البيت على اثنين قال في الطبرية ولو وكل يتقاضي كل سنة او وكالة يطلب
 كل حقه على الناس او يطلب كل حقه في مضى انصرف التوكيل القايمة والحادث مستحبا
 وهو نظير وكل رجلا بغير علمه كان ويجوز ان لا يثبت فيما حدث وهذه الثانية
 لا تظم وانما اشار بقوله وعم لدي الحلاقة ليس تفسره اي تقتصر على التمسك فقط والاولى
 ما قال ولو وكل بغير علمه ان له على كل من مضى انصرف الى القايمة الى الحادث قياسا وما
 صح الا بالرجوع اذ اذ وكل بكل حقه قبل فلا يتناول القايمة وفيه في خان الفتوي
 واليه اشار لصدر البيت وذكر في جامع الفتاوى للشيخ ابي عبد الله ما سبق عن شيخ الاسلام
 انه اذا وكل بغير علمه على كل من مضى انصرف الى الحادث ايضا فاما ما قبل في فتوى
 وفي السبق وكل بغير علمه ان له على كل من مضى الحادث ايضا قال عز الدين ابي بكر في فتوى
 ما لي على الناس لا يقع على الحادث اسي بن جعفر هذا على القياس الاحتياط ايضا فانه
وان جرد العيب الوكيل برده فهو لا قبض المولى ما هو باخره
مسألة البيت من الميسوط وحده الوكيل بالعبد عينا فان رده ولا يسأله لغيره
 لان الرد بالعيب من حقوق العبد وهو مقيد بما هو من حقوقه لان العبد مملوك في رده
 فالوكالة غير شريفة وهو مكي رده سدا ولا حاجة الى اقسام الامر وان كان قد دفع الى الامر
 فليس له ان يحضر في غيبة الايام الا ان لم يكن له ان يحضر لان الوكالة انتهت بالتسليم الى الامر
وكيل قضى بالمال بينا نفسه فصر ما يقضه عنه ويصدره

مسألة

مسألة البيت من التينة قال الوكيل سعى الدون صرفا لملوك الى من نفسه
 ثم قضى من الموكل ما ل نفسه ضم وكان متبرعا ومقتضاه سقوط الدين عن الموكل
 واليه اشار بقوله وتصدر **قلت** وفي البرية عن العيون امره لصديق الف
 واعطاه وانفق وتصدق له من عنده لا يجوز ويضمن وان كانت باقية عنه ولو
 تصدق به لغيره عنه جاز استحسانا هكذا في خان
ومررنا ليعطى المال قابض خصة فاعطاه لم يرد وما لا يحسد
مسألة البيت من التينة قال من جازك العلامة كن ما من اخذ صعدك وقال لك كذا فادع
 اليه ما لي عليك لا يصح التوكيل له لا يجوز حتى لو كان ذلك الى الدين وانما الذي الدين
 يخرج عن التينة ما لم يكن امراسا بعينه بالقبض وبايت بخط العلق العلانظم
 القس في هذا الموضع هذا الجواب ما سبقتم على قولها
ولو دعي المدين بالمال لا يرد ليقضي عنه الدين فالرد ينك
مسألة البيت منها ايضا قال للعدا دعي لغيره الاية الحاربي المدين دفع المال الى الخدم
 لتقضي عنه دينه ليس له ان اخذ منه قال المصنف في هذا المطلق بطلان
 ما حصله الله لا يرد علم الطالب بالدفع دفعا لما فيه الضرر الطالب واستبدل ما في
 الطبرية في مسأله القول من الوكالة المطلوب اذا كان مالا مامر الطالب اياه لا يفتح الا
 بحضرة رضى امر بخط ما من الضرر والغرض للطالب اسي **قلت** والذي
 يظهر لي انه على اطلاقه لان الدافع ساع في قبض ما في حتمته كما لو دفعه لادعي
 انه وكيل رب الدين في القبض وتقبضه في الدعوى اما لو دفع المدين الدين
 الى رب الدين له مطلقته هذا او اخذ منه ومثله او قبضه ان كان هذا كاستلزام
 او به فتأمل والله اعلم **فصل في كتاب الدعوى**
هي الخ اسم للدعاء الذي هو مصدر ادعى زيد على عمرو ما لا ولا هذا للثاني
 ولا يقول قيل هو قول يقصد به احاد حق على غيره ويرجع على عادي بغير
 الواو على الاصول ونقها عما قطع على الف الثاني وفيه لشعر كلام من
 فالاول شعر كلام شيو به وقيل في اضافة المدعى الى نفسه في حالة
 المتنازلة وانما زعت جميعا شرعا خاصة بحالة الحاجة والمنازعة

والله اعلم

ونائب ذكرها بعد الوكالة لان المقصود الاعظم من شرعه الوكالة الدعوي وبهذا يصور
غالبا عمله الوكالة بالخصومة ولما كانت سببا للدعوي قد ما عليه تقديم السبب على السبب
واسع السبب والله اعلم

في الحاصل المختلف ورفع نصوره والا كالثاني على السبب اقصر

اد الرعي من خصه بتفسيره وقيل الى ما ينكر الخصم نظرا

لشتم السبب على صاحب الخلف فيه الخلاف قال في الهداية ما لم يضمن ان با حقيق وجم
رحم الله من ان الاختلاف على الحاصل اذا كان العقد يقبل التبع واليه اشار بقوله ورفع نصوره
كالمع يختلف بالله ما لم يضمن قايما ولا يختلف على السبب فان يقال له ما يثبت لاحتمال الاثالة
قلت في العادة من الدعوي على حرمين اما ان يدعي مطلقا او سببا على سبب ففي الاول
خلف على الحاصل باسمه لا فلك هذا الذي ادماه ولا في منه وفي الثاني ايضا خلاف على الحاصل
في ظاهر الرواية عن اصحابنا ولا يختلف على السبب انتهى وان كان لا يسمع كالتق وجو يختلف على
السبب فقال بالله ما اعتقك كانه لا يعود الى الرق بعد العتق لان يكون كافرا فيختلف
على الحاصل كانه يمكن عوده الى الرق بالجماعة بغير الحب و ابو يوسف يختلف على السبب لان
يرفع المدعي عليه بالنظر منقول في الصدر الثاني وبين ذلك في الرأية فان يقول لا خلق
هذا كانه مدسوس من الانسان ثم يكون ذلك المال عليه وبه اخذ بعض المتأخرين وفي العادة
ان الصدر الشهيد ذكر هذه الرواية مطلقا ولم ينسبها الى ابو يوسف وفي الخلاصة والبرازنه ان
مدعي الثاني من هذا الخلف على الحاصل وانما الصحيح وما روي عنه انه يختلف على السبب فقد اثار
مذهبهم وقيل بنظر اليائين الخصم فان السبب خلف عليه وانكر الحاصل خلف عليه
قلت في العادة ان شئ الله للولاي ذكر هذه الرواية عن ابو يوسف وقال
في الامام الترمذي سعي ان يفرغ من الدعوي الى القاضي ان لا يملك على الخلف على السبب خلف عليه
وان راى المصلحة والخلف على الحاصل خلف على الحاصل انتهى في شئ لا يفرغ من الدعوي في هذا
الحسن لا فاولى معنى النظر الى ما ينكر الخصم وعليه كذا القضاء والامح عندها الخلف
على الحاصل اذا كان سببا برفع الى الزين يكون فيه امر المدعي باريد في مسووس
والنزهة بقوله كذا في ما اعلمه على السبب لا اتفاق وكذا الوكات في تنقعه الجور والمدعي عليه
شايعي البرا بالخلفه على السبب وهو الشايعي في مدعي عليه لاحتمال انه شاعري

ومقتضى

وستطت الشفع اما بالعلم او بالسكون او غير ذلك ولا بد للقاضي بالحق الضور
لا حدها ورعاية جانب المدعي اولى لان السبب الذي هو الشايعي ادانت تحت الحق والخط
انما يكون بانبات عارضة تحت التمسك بالحمل حتى تقوم الدليل على العارض والله اعلم

في تخليفه بالعتق او بالطلاق لا يجوز وفي العصر بعض اقرب

مسألة البت من الهداية قال في محان وان اراد المدعي تخليفه بالطلاق والعتا
في ظاهر الرواية لا يجبه العارض الى ذلك لان الخلف بالعتاق والطلاق وحدها حرم وبعضهم
حوزوا ذلك في زماننا والحق ظاهر الرواية وفي الهداية وقيل في زماننا اذا لم يضمن ساع للفت
ان خلفه بذلك لعلم المبالاة باليمين كانه في وفي الخلاصة والبرازنه ان الخلف بالطلاق والعتا
والامان الغليظ لم يجوز اكثر من اثباته فان سبب الضرر هو على الهاي للمعا في ملوطفه بالطلاق
فكل فتقضي المال لا ينفذ فنان قد قدمت مسلة السكون في كتاب القضاة في تنظيره
لجوز الخلف وهو الاثبات وقد عبرت نظم المصنف هناك وتكلمت على المسلة انها فادرج الله
فمنع خلف المدعي عن الطلاق لم يرفع المدعي على المال ان شهدوا على الاقارب لا يفرق
وان شهدوا على قيام الدين فان قالوا له عليه كذا وقضى القاضي بغيره بين امره كذا اورد
هذا الفرع المصنف وفيه اختلاف ابو يوسف ومحمد قال في العادة المدعيون اذا خلفوا ان لا دين
عليه ثم اقامه للمدعي سعة على الدين عند محمد الحسن الشيباني لا ينظر كونه في يمينه و عليه الفتوي
في مسلة الدين انه اذا ادعي المال من غير السبب خلف ثم اقامه اليمين ينظر كونه وان ادعي الدين بما على
السبب ثم خلفه انه لا دين عليه ثم اقامه اليمين على السبب لا ينظر كونه بالنسبة لجواز انه وحده العرف
ثم وجد الا برأيه ولا انما ترنقل في الواقع والجامع وفي الفتاوى هشام عن محمد بن
ادعي على اخو الف درهم خلف المدعي على الطلاق او عتاق ان ماله شئ عليه فيشهد عنه شاهدان
مالك واليهم القاضي ما هو مستكر قال ابو يوسف في حديثه **قلت** لا يفي لا ادري ما اصدق
قال الفقيه قول ابو يوسف موافق رواية الجامع في ذلك محمد في نهات الجامع ثم ما تقدم
انه الفتوي في مسلة الدين والله اعلم

في حكمه في ارضه ليس حكمه وقد قيل لا حكمه بها معذرة

مسألة البت من الكافي وما في محان قال في جلد دار في بلدة والدار في غير
تلك البلدة واما المدعي البتة فقبلت منه ونقضاها المدعي جاز قضاؤه وان لم يكن الدار

في ولاية هذا القاضي ثم نقل عن القاضي والقضاة في ولاية القاضي ما يصح فانه يرجع
الحكم الطرسي ما في قاضي خان ونظرهما في القاضي والمصنف رد النظر في القاضي فيكون اليه
لكل ذلك طاعة محلة البلد الذي لم ينفذ اليه الحكم فلا ينفذ قضاة ولا يمكن تسليم
العقار الى حاكمه **قلت** كلام المصنف يقتضي ترجيح ما في قاضي خان وفي فتاوى الميرزا
اخيتم غرمان في ولاية اخرى عن قاضي وقتي بفتح لا بضم بالوافقه ما ذكره في قوله كان الدعوى في
عين ادنى بفتح عين وان كان في عقار لا في طاعة فلا يقتضي التسليم لا يبع لغيره ولا يملكه فان دفع
الدين العين للولاية ما حصل في الصحيح ان الحكم في الحدود بفتح وبضم في القاضي في تلك الناحية
حتى يامر بالتسليم امي والله اعلم

ومن قال في دفع غير ما يدان في خلافه فاختلاف محذور

مسألة الست من القسمة والحكم في قول الدافع رواه سنن ولم يرد **قلت** وفي الهادة نقل
عن الدخلة ان الذي اذا قال لا يسه لي خلف المدعي عليه فبطل المدعي ثم جاب للمدعي **مسألة** روي
الحسن بن زياد عن ابي حنيفة انه يقول بفتح عن قول لا قبل من خلف الطحاوي وهذا
وهو قول المعتز لا يسهاد من ان يردوا في حق ابي حنيفة على هذا اذا قال المدعي كسبه
آتي بها فني يود يردوا في البسوة قال لا يسهاد في عند فلان فيما ادعى على هذا ثم نقل
عن متاوى قاضي خان اذا قال المدعي عليه لا دفع لي ثم جاب بالدافع فقد قيل يكون على الخلاف
فيما اذا قال كسبه الى خلف المدعي عليه ثم اتي بالنسبة فنقل عن ابي حنيفة وعند من لا
يقبل وهو كذا ذكر في عامة الفتوى

وملك من حدها لعين حدها عندها ليس المستثناء

المستدفع الهاء وكونها والاولى غلط وهو المجري الواح فوق الحدود ولحدود البحر
والحد للامير من الشيش وهي الزحف وهو في النظم مبنى للمعقول ما وجد الملك بالسيور
والمستاء بضم الميم وقع السين بعدها ونشدة العود وقيل جابطيني على وجه
الملك سبي السد في العرب انها ماسي السيل لرد الماء الى المصنف والظاهر انها
جرمة وكما هي التي تمنع ماءه وكسبه فيه والملك في ماله في حق من ذلك ان كان
معتد الامور عن الزحف وحد وعندها يجوز ان يكون الحد هو المستثناء وفي الهادة ان هذه
الملك بفتح على الجاهل في رواية ما بين الامام لا يمتنع احرم عنه وعندها يستحق وفي

شرح

مسألة انا في المسألة
معتز قل

شرح الطحاوي نازع بالاجماع ولو لم يكن قال ابو حنيفة لصاحبه فعلى هذا
مسألة الست فما اذا لم يكن له حائل في كشف الغوامع ان الاختلاف في تركه لا يحتاج الى
كوبه في كل حين اما الانهار الصغار التي تحتاج الى ذلك منها كل حين وكما حكم بها القضاة
قال ولا نزاع فيها استمسك الماء انما النزاع في شتاء ليس يحد عليها طين ولا غير
ولا صاحب المتعل اوله ولو جعل صاحب العين فهو على الخلاف وبعضهم اثنى في دفعها
فيه واختلف في بقوله احرم نعم في يوسف سعدا ونصف بطن النهر كل جانب
وعن محمد بن قيس بن مكر بن كاهن قال القاضي وقتيل انه ارفق بالناس وقيل بقدر
الحاجة ومنه الخلاف فظهر في المصالح الارض احق ما غرنا وبناعة عنده عندها والاعلم

وعند اختلاف التابعين تحالفه سواء قبل القيس او بعد يكره

مسألة الست من الكافي والهداه وهو ما قال وانما ذكرها تنقلا للطرسي وما كان سبب
نظمي لها غلط بعضهم منها ودعوا بعدم التحالف او كان بعد القيس لانه على خلاف القياس
والظاهر ان للتابعين في الخلاف في عملهم كره قوله اولى عندك ذلك كما يقولون منها
فصل للمابع اما ان قيل ما ادعى للشعري من الجميع والافحننا البيع وقيل للشعري ما ان يروي
ما يقر الذي لجه البايح والافحننا البيع فان تراصنا ولا اختلف الحاكم كل واحد منهما على
دعوى الاخر ورفع البيع وهذا التحالف سواء كان قبل القيس او بعده وهو على القياس ثبت
بالنقل وبعد ما يمتنع المتري اولى لانما شدا انكارا وهو الصحيح وحسنه تاجر المطالع مسلم

المسح الى زمان استيفاء القرض

وهو يروي نعم بالراس اخبر حالفاه وعنده وميثاق مزاج يكره

الايمان هو الاشارة ومسألة الست من قاضي خان قال المدعي علم اذا كان اخبر من فطلب المدعي
الستة فانه خلفه وصورة التخليف لم يقل له القاضي عليك عهد الله وميثاقه اذا كان كذا وكذا
فاذا اومأ برأيه ان لم يكون يصير حالفاه ولا يقول له القاضي بالله ان كان كذا كذا لو اشار
برأيه اي نعم فهذا الوجه نصير بقوله الله ويكون حالفاه في القيس من الحيط في الذي علم
القاضي ان المدعي علم اخبر من ثم لم يزل خلفه بالاشارة وعلى اشارته فان اشار بالحق لم نعم ثم وان اشار
بالانكار عزم على المنع فان اشار بالاجابة كان عينا وان اشار بالانكار كان نكوة او يفتي عليه
وان عزم القاضي انما هو كما يصح بكنة ليراد من حجب الكتاب وان لم يعرفها ولا اشارت يعرفه ويؤتى

بالجانب لحيث يقع على ما لا يخفى ان كان مع ذلك اعني فللقاضي ان ينجس عنه وصيا ويأمر
المدعي بالخضوع مع اذ الوكيل له اب او جد او وصي وقد يطرح ذلك في مستنبط كمالا
قلت **هـ** ولوم هذا الكتاب جوابه **هـ** ولا اثار له عنه **يوسف** **هـ**
هـ ولو هو اعني فاقول **هـ** وهو موصى بقا عن النص **هـ**
فقول في هذا اشارة الى الحق والاداء وان لم يعرف الكتابة فحواه اشارة معروفة
ولو هو يعني الاطراف الامم اعني مخرجه وصحة فاقول الاحوية للاب والجد وممن عنهما
او عن احدهما فاقول عنه بالنص لوصي خاص عنه بالمرء والاعلم **هـ**
هـ ومن لم يكن اصل الوكالة منك **هـ** فالحلف على يد المدعي **هـ**
هـ ورد شهود يشهدون **هـ** اعني الى ما في الخصم او بقية **هـ**
النص في حلف للوكالة وفي يد الوكيل والذي يدعي هو الدين وفي يد المقتدر
بالوكالة يعني اذا انكر الدين وقوله ما ادعي يعني الوكيل والمدعي به هو الدين **هـ**
البيت على مسلم من شرح ادب القاضي للحمايف وفتاوى قاضي خان قال **هـ** فكل من لا يقضي
دينه من فلان والخصومة فيها فاحضر الوكيل للمدين فاقول للمدين ما لو كان له واكل الدين
فاقول الوكيل ليس على الدين لا يقبل مستكان السنة على الدين لا يقبل الام خصم وفاقول للمدين
لو كنت الوكالة فلو كنت **هـ** الا ترى ان المدعي لو اقر بالوكالة فقال الوكيل ما استأذنت الوكالة
بالسنة لمالك ان يحضر الطالب وينكر الوكالة فقلت سنة وان كانت فاقبه على المنكر ولو
اقر المدعي بالوصاية وانكر الدين فاستأذني الوصاية بالسنة فقلت سنة وكذا الرجل
اذا ادعى دينا على ميت واحضر وارثا فاقول وارث بالدين فقال المدعي انا اشتهل الدين بالسنة
واقامت السنة فقلت **هـ** وهذا ما اشار اليه قوله ما في الخصم يعني ان يشتهل السنة لا يقبل الا ان يحضر
الطالب فيؤكد او يتصور ان يغير السنة على الوكالة فيجسد بتسليم سنة ما ادعي لانه صاخصه
وذكر في شرح ادب القاضي كل قسم المسألة الى ثلاثة أقسام **الاول** اقرا جميعا الحكم
انه يؤمر بالرفع الى الوكيل **هـ** فلو جاز الطالب وانكر الوكالة كان للدافع الدين بخلاف
على الوكيل فان حلف هل جمع نعم ان كان قائما وبقيته ان استهلكه وان هلك لا يرجع شيء
الثاني اقرا بالدين او جحد الوكالة فقال الوكيل حلفه **هـ** اعلم ان الطالب وكل من يفتقر ذلك
منه عند اخذ حلفه وعند اي يوسف شهد حلفه **هـ** فاعلم ان الوكيل يدعي عليه معنى

لو اقر له فاذ انكر وجاز الحلف رجاء التوكيد او اخذ حلفه بقول المدين فثبت على صحة الدعوى
فلا يوجه اليه وبينه والمالك ما قد مضى عنه عن قاضي خان وهذا ما يثبت منقولا عن هذه الكتب
في شرح المصنف ولم يذكره المصنف في المال فلو عرفت شرح ادب القاضي فوجدته ذكره في باب
في باب اليمن المسئلة وصرح بأنه في صورة الاقرار بالوكالة يكون خصما في الاختلاف على المال كما
في اشارة وكذا في الحلف وقد عبرت اليمن جعلتها هكذا **هـ**
هـ ونكرها لا المال خلف عنها وفي العكس خلف **هـ** البيان **هـ**
هـ الى ما في الخصم او اشتهلها وان فيها التصديق بالرفع **هـ**
جميع الاقسام الثلاثة فالمرء في قولنا ونكرها بالوكالة في عنما لا يوجب حلفه ولم منه
ان الامام لا يقوله والعكس هو الاقرار بالمال دون الوكالة حلف اي حلف المدعي عليه على المال
والبيان اي اقام السنة يعني الوكالة الوكيل فمفسد لوم بالرفع وان منها معنى في الوكالة والمالك
التصديق والقاضي يحلف بالرفع وقد مر ذلك ميتا **هـ**
هـ ولو طلب التكفل بالنسبة **هـ** لثبت دعواه بجاز **هـ**
هـ اذا ادعى ان الشهود لم يصدق **هـ** ومن دونه في اختلاف **هـ**
الخصم في قوله ومن دونه راجع الى الطلب وفي اليمنين من اقر قاضي خان قال واذا احتج
الدعوى **هـ** وطلب المدعي قبل ان يغير السنة ان يأخذ للقاضي من المدعي عليه كعلا بغيره **هـ**
كان القاضي يقول للمدعي **هـ** السنة ان قال لا تفضل حصة وان قال نعم لكنها غايبة فذكر الا بكونه
قال في سنة حاصره في الخصم كله للقاضي يطلب الخصم والله الاشارة بتقصيده بقوله ادلعي
ان الشهود لم يصدق **هـ** عن محمد ان طلب المدعي ليس شرط وهو شرط عند اي يوسف وقيل ان المدعي
يحلله لا يتوارى مثله عالما طوع القاضي من عطل فان كان له ما يبريه ان يرضى القاضي
الى طلب التكفل فيكفل خصمه انتهى **هـ** وفيها الواطاة كعلا ثلاثة امارات **هـ** فثبت لا يبرح التكفل
من الكفالة **هـ** واشار بقوله ومن دونه يعني من دون طلب الطالب في اختلاف منسطر الى ما مر من
خلاف محمد في قاضي خان من ان يكون حروف الدار والحان وبعض شرط ان يكون معروفا
بالخصوص لمحو حوازين يكون اهل المصراع بها وان يجلده معرفته ولتلف الرواية في المدعي فثبت
الى المجلس السابق ولو كان الى كثر ثلاثة امارات هو الصحيح وقال الحلواني هو من اراى القاضي هذا
لو كان المدعي على مقيم اما لو كان شافرا لا يجلد في نظر القاضي الى المجلس الثاني فان اقام السنة

ولا خلافه ولو ادعى المطلوب بانفسه وانكره الطالب القول قول الطالب لان المقامه
في الامار امل وقيل مع بيته على علمه وقيل قول المطلوب لانه ينكر اعطاء الكفيل وقال
السفوف معروفه فان كان فيما لم يقع لازم الطالب نفسه واعوانه ولو كان للمدعي
كفيل او مصل لا يخذل الكفيل حتى يثبت الوكالة والله اعلم

ولو طلب الابحاح والحكم فاستحق بحاجب منقول الا بقره
مسئله التمس التمس قال قاله اكان للمدعي منقول او طلب للمدعي منقول الذي
ان يصح على ذلك ولم يكلف اعطاء الكفيل من قبل المدعي وان كان للمدعي علمه على وجه
الفا في قد علم ذلك من النظر من قبل الفاسق قال ان كان فاسقا حجه وفي القضاة الاجتهاد واليه
الامانة في العلم بقوله منقول والابحاح يعني في المدعي عليه في الذي لا يخطئه من ان التمس
من ابي **قال** للصفه وقد ذكر في التمس من قبل ذلك عن باب الشهادة من عتاق الاصل
اذا ادعى العبد بالامانة العتق ولم يذكر له بيته حاضر ولا حاله منه ومنها وكذا لو اقام شاهدان
واحد او اقله مستودع حل قال الحاكم هذا جواب في العبد اما في الامانة على ما مضى في الخارج انه
بحال شهادة امارة واحدة والله اعلم

وما باعترف حق حلف بنكره **سوى مشترك للغير والعيب نظر**
في قصد رد ادعاء القول **وبالعكس كالأمر المقتضى**
حق في المنقول اي ما يجب بالاعتراف والمنقول يتعلق برد المبنى للمنقول والارضي
يتعلق بالقول اي رد قصد الرد بالقول بالارضي من الكفيل بالعبث لو اقره الكفيل وبالعكس
عكس الاول وسأني ما فيه كالأمر في في وجه الحلف في المقصود اي انتهى المقصود من العادة والاختصاص
وفي التمس بط ما يجري فيه الحلف واستحق رد ذلك وهو من مد كونه في الحلف قال
وكل موضع لو اقر له فاذا انكره سخط على ذلك الا في ثلاث مسائل **الاولى** الكفيل بالبراءة
اذا وجد المشتري عبدا او اذ كان يرد بالعبث وادعى الباع بالله ما علم ان الكفيل رضى
بالعبث ولو اقره الكفيل بملك لزم وسيطل حق الرد **الثانية** لو ادعى على الامر برضاه
لاخلف وان اقر له **الثالثة** لو ادعى المدعي ان الكفيل براءه من الركن وطلب من الكفيل
على العلم لاخلف وان اقر له انتهى **قال** الحلف صاحب الفوائد في الصور الثانية في النظم
حيث **قلت** انما يشترط لنفسه ثم ادعى برضاه لا يغير فاسقا وانه طر برضاه في كل ما

للحلف عابدا على الامر وليس كذلك **الضمة** يدعى الكفيل في عكس المسألة الاولى كما مر والله
مزانة قال في تصوير الثانية لاخلف ولو اعترف الكفيل اطلع على العيب ورضي به
وانكره الامانة لاخلف ولو اعترف ان الكفيل اطلع على العيب ورضي به استنع ردة **اولا**
قد هو الشارح في هذا التوفر والمسلمة منقولة كما فهمه صاحب الفوائد وقال في خان شرح
الزيادات بعد ان ذكر المسألة الاولى وكذا الواضح في الباع على الامر ان الامر رضى به وادعى
بمن الامر لا يستخلف الامر وان ادعى عليه امر الواقع بلزمة مان التمس اقراره بشهادة
ولا يجعل حجه مقبولة في العيب وفي هذه المسائل من التمس يتقدي الى الغير ولا يستخلف
قلت وجه التقدي لرد الباع الى الكفيل وعلقه مادام حيا ما قلا من اجل رضى
العبث فان لم يكن كان الى الكفيل فان كان مات ولم يرد وارثا ولا وصيا كان الرد الى الموكل
كذا في باقي خان وحينئذ فلا فائدة للطلب من قبل المشتري من مائة وفي دعوى المصنف انه
لو اقر بالامر رضى الكفيل ببراءة نفسه رضى الكفيل ببراءة القيد بلزمة كالأمر اذا كان
العبث سيرا وليست المسألة وفي كلامه في خان العيب يشهد المالك بكون الرد
قبل التسليم الى الموكل بان قال الكفيل بالبراءة اذا اشترى جارية للموكل في سبيلها
الى الموكل حتى وجد بها عيبا كما نزه ان يرد لها كان الموكل خاطرا او يابيا وبعد
التسليم الى الكفيل بملك الرد اليها فلو كان فان الباع في الوجه الاول للموكل
رضي لعبث فطلب من الكفيل ان يرد الموكل ليس له ذلك فان اقام الباع بيته
على ما ادعى فثبت بيته وان اقر الكفيل لزم الكفيل رضى به لحيص مع اقرار
حي لا سقي حق كصفته والله اعلم

ورد الذي اقره قال كاذب ويعقوب في الحلف ينص
مسئله البتة الكافي قال اقردين لسان ثم قال كاذبا في اقراره حلف للمقره
على ان المقر لم يكن كاذبا في اقراره وليس سطل فيما دعيه عليه عند اي وقت وعند
كون مسلم المقره الى المقره والقوي على انه حلفه المقدره بحران العادة بين الناس
انهم يكتبون الاقرار على العقب ثم بعد ذلك ينفق المقره اقراره **قلت** وفي العادة
ذكر هذه المسألة وان الخلاف يجري ايضا في اقرار الباع بعد الاقرار به والواحد
قبض الهبة بعد الاقرار به والباقي من الدين والمشتري قبض البيع والباع فتم

وان اقام البينة فالبينة المثبتة للزيادة او في القسمة **فصل ذلك** وادعى
بعد ان رقب القاضى المديح وادعى ان الدين السهمى قدى بانتمه الوصى اذ ادعى عفا
للمصنف فعاد وادعى البينة معه منى وصي القاضى قبل ان يثبت المثل حاجته الى ان
الدين فقال الوصى نعم ولكن البيع وقع باطلا لانه باع لعين فاحس او ترك البينة
منقول لا يفي بالدين فلم يكن بيع العاصر محتاجا الى البينة واقام بينه نوع انتهى
قال المصنف وهذه المسألة وقعت في غير ما يقر به ان يحصن من قضي
طلب اثرا لها من مرت المال وان ثبت الكتاب على بعض قضاة طلب وان ثبت
القيمة ثم اتى بها منه بعض العيان وان ثبت بعض القضاة ان قيمتها وقت البيع
كانت اكثر مما يثبت في التملك وابطل البيع الاول وخالف فيه بعض الذين
التي وعارضه صاحب الفوائد ونظم المثل في حجة البينة فقال
في الشرح انه ظفر في فتاوى ابن الصلاح بنظر المثل فانه قال ان حكم بالبيع
اولا بنا على ان القيمة الثابتة او لا لا تسع البينة الزائدة لان وقت ما ذكر
في القسمة ليس موافقا لما نقله عن فتاوى ابن الصلاح ولا يثبت له احتمالات فيما تقام
البينة بعد الحكم وليس ذلك في القسمة ليس موافقا لما نقله عن فتاوى ابن الصلاح
ولا يثبت له احتمالات فيما تقام البينة بعد الحكم وليس ذلك في القسمة والفرق
ان الحكم يعقوب الضعيف واستدل علم بغير القضاة في الزور في الفكاك والطلاق
قلبا وقال ان صاحب الفوائد نظر شيئا ونقل خلافا عن القسمة فادعى المثل في
ان القيمة الاولى وليس كذلك البينة انتهى **اقول** كلام المصنف في هذا الموضوع غير
محرر وقد رجعت فان بيع فوجدته كما ترى ورجعت كلامه من المصالح **فصل**
السؤال في ملكه استخ الى بيعه على يمينه فقامت عليه بان قيمة ما يورثه
بما يورثه على يمينه بذلك حكم الحاكم على البينة المذكورة ثم قامت اخرى
بان قيمته حشد ما يثان من قبل بعض الحكم وبكل فساد البيع وانه لا يبعد
بعد التمثيل اياما والاشهاد انه يفتقر الحكم وجملة انه انما حكم بتأنيبه
على البينة السائلة عن المعارض بالبينة التي هي مثلها او ارجح وقد بان بطلان
ذلك فمن استنادنا بمنع الحكم الى حالة الحكم غير استظهاره بغيره عن

فوق سنقول عند هذا اني من الصلاح موافقا لما قدمه صاحب القسمة ولما نقله عن العبادته كني
ما فرق المصنف من يعقوب البينة التي يملك مسلم في بيان العادة واما عبارة القسمة فانها
فيها ايضا ذلك وهو فرق مسلم فيما اذا كانت البينة الثانية لم يعل باقضا ويعقوبها والمفروض
في سلمه ارجح الصلاح ايضا الحكم بكل من البينتين مساو سائل الثانية ارجح لما اقتضاه من
زيادة العلم في ما سأل لان كلاما والعادة فيما اذا جردنا عن الحكم ونظرنا في ما يفي
ايصال الحكم بكل منهما فاماله واما كونه نقل عن القسمة شاذ خلافا لما ينظر في ما يفي لما نقل
على نظرية كني قوله انه نظم ان احد قولي المتأخر ان بينة الاولى اولى وليس ذلك في القسمة
مردود لان القسمة حكمت ذلك على الاكثرين ورجعه في اول الكلام ونقل هذا الموضوع ما افسده
الناس وطارد ولا يخفى عليك في صدر البيت من العلاقة طوقا **ونشر رادى المدين مقدم**
لكان الحسن واسلم ونظر في الراد على ان الظاهر عندى رجحان قول بينة الزائدة لان
جميعه في العادة وبور شد الله كلام القسمة والنظر مشعر لخلافه فاماله والله اعلم
وهو نقى على من غاب منقطقا وفيه بد المدعى كانه ليس بحضر
مسلم الميت من قاضي خان قال والقاضي ان اقبل البينة بدى غابت البينة من
الغائب من ماله في السريان وصورة اذ ابايع الرجل عبد تغايب المشتري قبل نقد الثمن وطرد
مكاته فاقام الناح بينه على ذلك عند القاضي وقبل البينة وسبع العبد ونفى عن الغائب من ثمنه
فان فصل شيء من الثمن وضع على يد عبد له وهذا هو الصور الذي نفى بها على الغائب وقد صور
في المسنة في صور اخرى وهو ما لو غاب رب الدابة في الطريق وقد ادى الى مكه له ان يكما على
الكرى فان ادى الى مكه رجع الامر الى القاضي فان راي القاضي مع الدابة وقد كان المتنازع دفع اكرى
ويعود الى مكه اذ اباها فادعى ذلك عند القاضي واراد ان يسترد بعض الحزم كلفه القاضي
اقامه البينة على الغائب لكن رأت عنه جوابا ان احدهما ان القاضي مضى وصاحم البينة حتى
خاصه والثاني ان حضرت الحكم انما شرط اذا اراد ان ياخذ شيئا من الغائب لما في يده فانه كالموعا
المشترى عليه منقطع قبل نقد الثمن وقضى العبد وثبت البينة عند القاضي ببيعة وبونته **والله**
ولم تسع الدعوى على عاصب فقطه ومع ما لا لا بد ذوال ربيع حضر
ومتنازع السقير ومسود مع المالك الدعوى عليهم
اشتبه البينتان على ما يشاء بل لا تسع فيها الدعوى واضع اليد اذا كان قصد بل ابدان يكون

الاولى من الشبهة قال واجد على انه لو قال غصبت مئى والذئف مئى واقام
الدعى عليه الشبهة انه ودفعه في يدى من فلان فيدفع عنه الخصومة وكذلك لو اقام
دعاه المدعى عليه ان فلانا اودعها وقال غصبتها ذوا المدعى فلان او قال مر بها مئة ولا يدعى
اهو فلان او لا فلا خصومة سما حتى يحضر فلان وقال ابو يوسف اذا اتهمته حملته حصا ولا
يخفى ان المراد القاصب العام من غير المدعى كانه لو ادعى على ذى الغصب منه سماع دعواه الى ان
يسمى انه ودفعه في يد فلان والظم اطلق الغصب فيمثل الصور بين وليس الحكم تحتها
يضمن **الثانية** **والثالثة** قال في قاضي خان ادعى انا اديت له في لجان العز
لاقبل بيته المدعى الاور المستاجر جميعا وكذا الورى ولو كان متولا فانه كان المدرس
مقبل المزارع فهو بمنزلة الاجارة وان كان مرقبا صاحب الارض اخلفه فانه والجمع انه يشترط
حضره العاقل انتهى **الرابعة** قال في قاضي خان استاجر رجل ثلاث دواب وان رتب
الدواب لخدمة منها مائة وعشرون واخرى ذهب لغيري او باعها فوجد المستكري الدواب
في ايديهم فان تعدد حار السبع والعمى والاجارة وفي رواية الجارات وان كان باع بغير عذر
فالمس مائة والمستكري الحق بالدواب لتعدد عقده وما وجد في يد المستعير فلا خصومة بينهما
حتى يحضر صاحب الدواب لان يد المستعير ليست بد خصومة **والخامسة** ما وجد في يد الموهوب له فهو خصم
فما للمستاجر لان الموهوب له يدى تلك المنة فمما في يد يكون حقا كمن يدعى حقا فملك وان كان
للمدعى يدعى الاجارة قال في الكتاب المستاجر الحق باحدى متوفى الجارة هكذا ذكر في الكتاب
وليس اي المتاجر الحق بالاول ام الثاني او لغيره المتاجر من مئة مائة شرا لايه الترخي الصحيح
ان المتاجر الثاني لا يكون خفا للمستاجر الاول حتى يحضر صاحب الدواب بمنزلة المستعير لانه لا يدعى
تلك العين فلا يكون خصما الاول ولما حصل ان المتاجر يكون خصما لمن يدعى الاجارة ولا لمن يدعى الزرع
ولا لمن يدعى الشرا والمستعير يكون خصما لكل تركه كالموهوب له **السادسة** وفي العادة
ان قبل البيع الا لغيره الطرسي ونحو الاسلم الرد الى ان المتاجر الثاني يضمن خصما للمستاجر الاول
ولما صححه الرخسي فهو قوي طر الدوى المرعاني وان الامام جواهر زاده قال استلزم الحاصك
وقيل على الصغرى ان المستكري يكون خصما الا اذا ادعى الفعل علم ولما علم ومعنى السنين ان الدعوى
لا تنبع على القاصب الواضد البدو حذو ادعى ان العين لغيره **والسابعة** انه غاصب لها ولو لم يجره
وتحذو كدوم من على ولا بد من حضور من هو مالك لها حتى تنبع الدعوى فانه هو الخصم فيكون القضا

على ذى اليد في عينه فضا على الغاي وفي الشبهة اقام المدعى البينة انها لم ترق من واقام الذي
في يد البينة ان فلانا اودعها **الثانية** هو حصير ونقي بها المدعى في قول ابي حنيفة واي يوسف وليس
يخفى في قول محمد وفنه من اقام البينة بالتدوير لان على اختيار قول محمد هناك او يكون
قول الامام والثاني عند الشبهة كما تقدمت الاشارة اليه عن الثاني ولو كان المدعى على المهر من شاة
من الورى لا تنبع الدعوى حتى يحضر الرمز واليه انما رقبوا لا بد ذوا الورى **الثالثة** فان خصمها شرط
وكذا اذا كان المدعى في الجارة العز لا بد من حضور المهر المتدور قد انشأه الى اشتراط ذلك في
البينة الثاني في المالكات مل لملك العين ولما لا ينفقه ولما كان النظم شاملا لما تقدمناه غير
والا تسمع الدعوى على غايب العيون **كم من اذ يدعى وهو انظر**
وهو متاجر بالمتدور **ومحذو** **اذا مالكا اودعها** **بعضه خضر**
قصد البيان المراد **ورفعها لما تقدم** **من الاراد** **ان الشد شدى المدعى** **ولا يخفى** **من قولنا**
انظر في المودع **وقولنا** **مفحذ** **نعني الدعوى** **اذا مالكا اودعها** **بعضه خضر** **والله ولي الاصل**
فصل في كتاب **الافرا**
هو افعه افعال من قوا اثبت وشرا هو افعال عليه من حقوق وهو صد المجوز وشروطه
التكليف وليس الحرية شرطه ولذا صح اقرار العبد المجزى بملك وينافى الى ما بعد العتق ومنها
بالدعوى كان حال المدعى عليه من الارز ولا يكره الى الاول اقرب لان الحال في حال السلم العتق
لقطو **بمجهول** **برو** **فقر** **اذا لو كان حكمه التقدر**
مسألة **الستر** **في حق** **قال** **اذا ادرك اللقطة فافترقه عتق فلان فادعاه والنجح اقراره فيصير**
عبد القولة **وهذا** **اذا اقر بذلك** **قل** **ان ياكدره** **بما** **الفقها** **لما** **بعد** **قضا** **القاضي** **على** **عبد** **كامل** **او**
بالقصاص **في** **الطراف** **الصحيح** **اقراره** **بالرق** **بعد** **ذلك** **فادعاه** **اقراره** **بالرق** **قل** **وذلك** **كامل** **بعد** **ذلك**
في **الحيات** **خلده** **لدا** **كامل** **العبد** **تدرك** **ما** **لو** **كان** **للقصاص** **تحت** **روح** **في** **نص** **الامة** **للقلة** **بالقصد**
كل **لا** **يشمل** **قولا** **في** **ابطال** **الكاح** **بلا** **الوقت** **بانه** **ايرت** **الروح** **فانه** **يثبت** **للسب** **ويطلب**
الكاح **لان** **الاجنبه** **تناقيه** **ابتدا** **وتبعا** **الرق** **لا** **ساق** **فان** **اعتقها** **المقره** **وهي** **تف** **في** **كل** **لها** **اختار**
العتق **لو** **كان** **الروح** **طلوها** **واحدة** **فقرت** **بالرق** **بما** **طلعتا** **اثنان** **لما** **كانا** **الروح** **علما** **بعد** **ذلك** **الا**
طلعتا **واحدة** **لو** **كان** **طلعتا** **اثنان** **فقرت** **بالرق** **كان** **له** **ان** **يرجعها** **وكذلك** **يحكم** **العه** **اذا** **اقرت**
بالرق **كان** **له** **ان** **يرجعها** **وكذلك** **يحكم** **العه** **اذا** **اقرت** **بالرق** **بعد** **ما** **بضعت** **حيض** **كان** **له** **ان** **يرجعها**

في الحصة الثانية واذا ادرك اللقط فتزوج امرأة ثم اقترانه عبد فلان ولا المرأة عليه
صدق تصدقها لازم ولا يصدق على ابطاله ولو استدان دين لوباع انسان او كل كمال
او ذهب هبة او تصدق بصدقة ولم او كاس عبد او دينة او اعتق ثم اقترانه عبد فلان
لا يصدق على ابطاله ثم يصدق في كتاب الاقرار رجل مجهول النبي قال انا في فلان
قال ابو يوسف يكون اقترانه بالرق لما روي عن اي هرون ومجابه عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال لا يقول احدكم عبدي وابني فان كلتم عبدا وكلت سبيكم اما الله وتكلم بغير علي وعائز
وفعالي وقتك وقال القتيبي ابو الليث بن ادنا اذا قال الرجل ايا في فلان لا يكون اقترانه
بالرق واما يفرق منه انه اسلم ثم اعترف بصلح العوايد ما به نظم المطر ولم ينفذها بعد الحكم
ثم فصل المسألة عن الحوائج والحجج مذكورة لقطا او مجهول النسب وغير مذكور الحزب بالحكم
قال سعي يفتي بذلك انتهى اقول النظم يعرف بما في فاني خان بكن في منه شرطان
اخران النظم حالهما وهما صدق المقر له على ذلك والله اشارة في خان فلان مع اقترانه يكون
المقر باقلا بد من القيد بهما وقوله اذا لم يكن حكم منه ايها هو ولما المتله الثانية التي نقلها
في مجهول النسب فليست معنوية في النظم لانها متله اخرى الخلاف فيها جاز في ان لا اقرار
بلفظ انا في فلان هل هو كالاقرار بالرق وان كانت مستغنية صحت اقرار مجهول النسب بالرق
ولو جعلها سائر قرا بعد الشط الاول نظره **مع تصديق ولا حكم يصدر**
بما كلفه بوجوب كان مكلفا به يعقوب في لوط القية دايرة
لكان اوضح في الاول وتنفي الثانية مع اعتبار ما ذكرنا من شرط التصديق بشرط
البلوغ وكذا هو الرأى ثالثا **فقال**
ولكنه ابطاله في زوجة ورجوعه غير ليس ما فوش
لا تشمل على قتيبي ما تقدم من كلامه في خان وعتت القاتلة وعمت العائدة والله اعلم
وليس باقرار فعاله لا يمكن تنسبا ولا خبر بقال فينظر
اشتمل البت على سلب احدها اتفاقه والاخرى خلافة قال في خان ولو قال لا تشهد ما ان
لعلان على الف درهم لا يكون اقترانا ولو قال سلك ولوان رجلا في الجنة اخبر فلانا ان له على
الف درهم كان اقترانا ولو قال لا خبر فلانا له على الف درهم حكم او مرجع كان ذلك اقرارا في التهمة
لو قال فلعلان ان له على الف درهم واخبره او اعلمه بهذا اقرارا وكذا لو قال لعينه اخبر فلانا او اعلمه

او ابشر

او ابشر او اقول له ان له عليك الف او اشهد له فقال نعم لما اذا قال لا تخبر فلانا ان له على الف او لا
تشهد فلعلان على الف **ذكر محمد بن قنبر** قوله لا تخبر اقرار وقوله لا تشهد ليس باقرار **قال**
وذكر في اخر الباب ان قوله لا تخبر اسد ليس باقرار كقوله لا تشهد قال الكرخي وعامة مشايخ
بلغ على ان الصحيح ما ذكر في اخر الباب **وملأ ذكر** هنا انه اقرار غلط وقع مع الكتاب **وقال**
مشايخ بخلاف ذلك هو الصواب قال في القنية وهو الصحيح **فقال** ولعمري كونه اقرارا
في مينة القنية **وذكر** شمس الامية ان فيه روايتا وفي الخبر مرارا ما قال انه في الخبر كذا
اقرارا وقد ذكر المصنف الفرق فقال في الشهادة سبب الوجوب بقوله لا تشهد نهى عن
عن اتيان سبب الوجوب بالزور فاما كلفه فليس سببا بقوله لا تخبر استحكاما **قال**
وجوب المال على قتيبي سبي وبيدك فلا نظره باخبارك كذا قال **وجيد** الا يفتي
والفرق ان قوله لا تشهد ليس نهيا عن اقامة الشهادة لان النبي عينا لا يصح ولا يحل ولا يفتي
فلا يحل كلاله عليه ولا يجعل نهيا فصار نهيا وصار كانه قال لا تشهد فلعلان على الف درهم
ولو قال هكذا يكون اقرارا بدليل قوله تعالى وادعهم الى الحق ولا تلهووا به فدلهم على
الاجبار مع وجود الخبر عنه وليس كذلك قوله لا تخبر فلان النبي عن الاخبار ارفع مع وجود
الخبر عنه وبدليل انه لو نهاه عن الاخبار رضى لا يصح ولا يابى بحل لفظه على النبي عن الاخبار ومن
شرط صحة الاخبار تقدم الخبر عنه في الاثبات وكذلك في النفي وكانه اشهد وكانه قال
فلان على الف درهم فلا تخبر بانه على ذلك ولو قال ذلك كان اقرارا وهذا ذكره حماد بن ابراهيم
في الفروق وسوي بغير الخبر ولا نقل وذكر ان القول المذكور يكون اقرارا في بعض الروايات فمران
المصنف ذكر ما لو قال ما لعلان على **فقال** لا تخبر انه له على الف فليس باقرار وذكر في المتن اذا
لا تشهد وان عبد حر ثم اعتقه **وقال** لا تشهد فاعلى يفتي عدي هذا كان خيرا ولو قال
اكتوها طلاقا ياها فقد اقرار بخلاف قوله لا تخبروا فطلقوها ولو قال اکتوها طلاقا لم يكن
طلاقا انتهى **وساوى** الفرق بينهما ان الله تعالى وشيحي لم يفتي في الفروق ثم لا يخفى ان
ان قوله تعالى فتطير ليس مرجحا في الخلاف مع استعان الصنف **وقال**
وليس باقرار فقل قوله ولو قال لا تخبر فقلت طر
اكان اوضح الصريح والخلاف والخلاف المشعار المذكور ولو علمت من التخيير والخيار والله يعلم
ومر في ملكي كذا كان منسبا في هذا ملكه اخبر

من البيت من قاضي خان عن المتفق اذا قال ارضي هذه وذكر خذ ردها فلان
او قال لرضي التي حذرت ودها فلان وهو صغير كان جازيا وكان
تملكها وذكر في المتفق رجل قال فلان نصف علة هذا البيت كان اقر بالان
ولو قال نصف داري هذه او نصف عيدي هذه ونصف سائر هذه لا يجوز
ولا يلزمه هذا الاقرار شيئا به يكون تملكك المشاع في حمل النسبة والاول والثالث لعدم
القبض في الكل قال وقالوا اذا اصاب المال الى النسبة فان قال بعد هذا فلان يكون هبة
على كل حال وان لم يصر الى النسبة فان قال هذا المال فلان يكون اقرارا وذكر في المتفق رجل قال
داري هذه لولدي الاصغر يكون باطلا لا بها هبة فاذا ارسل الاواد كان بالمال اقرارا لولده
للاصغر من ولدي فلو اقر في ولده لانه من اصغر من ولده لم يصف الدار الى نفسه فكذا لو قال دارلي
هذه فلان كانت هبة ولو قال هذه الدار فلان يكون اقرارا قلت قوله فان كان فيما سبق
معلم ان الارض التي خذوها لولده لولدي فلان وهو صغير تملكه في قبضة الاصغر الى نفسه
لحلها وما اياه العلم وفي النسبة وفي معنى العدي وقال اقر بالولده الصغير من ماله تملكك
ان لم يصف الدار الى نفسه في الاقرار وان اطلق فاقبل كما مر في سند داري وان هذه الدار لم ير
لغيره لانه الخاري وقال اقر في المال من تملكه في كتاب النسبة بعد ان يقر في المال الخاري
قال الاب جميع ما هو حق وملك في يدي هذا الصغير هو كرامه عليك بخلاف ما لو عينه
في لسانه الذي ملككم اود اري لاني الصغير فهو هبة ويتركها في يد الاب ثم دفع
لعلامة الرضا وقال قوله هذه الدار لك اود هذه الارض لك هبة او اقر له ثم دفع
للخيط وقال عدي هذا فلان لم يقبل وصية ولا كان في ذكها ولم يقبل بعد موته كان
هبة بنانا وصحتنا ثم دفع للاصل وقال لو قال هذه الدار فلان فاقرا ولو قال
داري هذه فلان فهي هبة لانه اضاف الدار الى نفسه وكانت هبة وفي الاولى لم يصف
فخص اقرارا التي يوصف هذه العزوع لفتحي بنسوبة من الاضافة وعدها في الهبة
فقبضت في المال خلافا ومثله الاب الصغير ففيها الهبة بدون القبض لان كونه في يده
قبض وكما في المظاهر والتملك محلا لا محس حيث يشترط في التملك القبض دون
الاقرار ولو كان وصية للصغير شيئا مما يحتمل القسمة ظهر الفرق من الاقرار في حقه
ايضا لا يمتنع ايضا من مقرر والله اعلم

اقر

في اقرار المهرها مع صدقائه ولو جرت قبل البين

ابن حبان الاقرار حال المفوضة يعني على الموت كذا في اقرار المصنف ومثله
المتفق من الخلاصة والصوري قال رجل اقر لامرأة بمهر العدة هم في مرض موته ومثله
ثم اقامت الورثة البينة للمراة وهبت مهرها في حصة الزوج لا يقبل
والمرأة لا يراد ما قلناه والمراد صور الزوج ما قبل للمهر الذي اقر فيه وفي بيان الخبرين
اليه ولا يخفى المراد من قوله من قال توقف عرقته على الشرح مع عدم تصحيحه بان البينة
على الصحة لا شفع ولو قال لتي واقر للمهر في ضعف موته كمالها هبة قبل البين
اذا كان من مرضها بان الاقرار في مرض الموت وانما صدر بالبينة التي قامت على الهبة قبل الاقرار والله اعلم
لكن البينة في فصول النكاح عن اقرار الوادات وقاوي رشيد الدين الوارث وعوايد ماضي
ان الاقرار اما يصح اذا كان بمقتضى المثل وان البينة قامت بعد موته ان المراه وهبت المهر لزوجها
في حقه هبة صحيحة لا تقبل البينة على الهبة اذا كان اقرار الزوج لها في مرض الموت فانما يحتاج للاطلاع
الى القسمة لانه محله عليه فاصل الست هكذا في المثل في ضعف موته فبينة الماهاب قبل البين
وهذا بطر ان يوصيه المصنف لعدم قبول بينة الهبة بان الاقرار على عدم قبول الهبة وانما كانت
الا املاجاب والقول لستم وان الوجه الصحيح احتمال الامانة والمادة على المهر المذكور مثله وفي سبط الخياط
صودها بغير اقرارها بالثبوت وكان قد تزوجها بالثبوت وصف الهبة بكونها صحيحة وهو بعد بانه لا بد
بكون المهر المقتر قد رما تزوجها عليه وكلام العادة فيعبد ان يكون غير اذنه على المثل والله اعلم

ولو ابارك منه فليس بالزمر ولو زاد منه او ابارك بد من

اشتمل الست على ثلاث مسائل من النسبة قال من معروف فاقترع من موته باز يد منه او اقر لها بمهر
اقر او اقر لها بمهر بعد المهر من الست والمادة في الست والوسطى في الست وفي حكمها اقراره
بمهر فوضع مهرها لانه زيادة عليه معنى قال المصنف ما حاصله ان هذا المخالف ما قدمه لان الهبة توقف على الثبوت
واقبل بعد هار هار خلاف الابراحت لا يتوقف على القول فان كان يكون اقرار الحادث في مرض الموت على وجه الشرح
وهو لا يقع وكذا حكم الزيادة على المهر بعد ما وهبه معنى لا يلزم الزيادة اللهم الا ان يخبر الورثة مع الجميع
قلت وقد رأت في النزاهة اقرارها بمهرها في مرض الموت وبرزت الحادث انها ارادة عنه
في حقه لا يقبل والمهر لا يرد وهذا ايضا في ما تقدم من ثبوت النسبة وعبدى من العجظاير لاحمال طلاقها والاد
عليه فاقم كانه مأم في الهبة اضحى لو قامت البينة في الهبة بانه قتل يكون سقوط المهر ولو ثبت بما ذكرنا

في حقه لا يقبل والمهر لا يرد وهذا ايضا في ما تقدم من ثبوت النسبة وعبدى من العجظاير لاحمال طلاقها والاد عليه فاقم كانه مأم في الهبة اضحى لو قامت البينة في الهبة بانه قتل يكون سقوط المهر ولو ثبت بما ذكرنا

الاحتمال والقول عليه اول ما ذكره للصنف فزدت مسنا منها على ذلك فقلت
وهو في باع البزاة الارباح كما قال الارباب وهو العالم المتبحر
 وعلى كسح من الكلابين عمل على اني القينة على كسح الارباح من المروغ في مرض الموت معا قبل الانسحاب
 الاحتمال المتقدر فمستحق كونه وصلة للوات وانها غير صحيحة وما في البرازة على قيام البينة بالبرازة
 حال الصحة قبل حدوث الضعف في مرض محتمل المطلق والله اعلم
واسناد بيع فيه للصحة اقبلت وفي اقبه من ثلث الرات بقدر
 استناد منقول اقبلت وصحة من مرض الموت والمات الله بقوله مستفاد من البيت من الخلاصة
 قال في المنفعة لو اقر في امر الذي مات فيه باع هذا العبد من فلان في حجة وقبض الثمن فادعى ذلك
 المشتري فانه يصدق في البيع ولا يصدق في من ثلث الرات بقدر الله وهذا من النظم كما ان الله اعقل
 منها قبل تصديق المشتري وفي العادة انه على يصدق استنبط الثمن الملائم كقول العبد قد مات فلان
 مرضه وقال في الشرح لمن صاحب الخلاصة ذكر احدهما بانه كما هما وقرن بينهما قال لو اقر في المرض
 ان هذا العبد فلان كان يصدق فاما في هذا الامر لم ينع لان المشتري قد اقر ان العبد كان في ملكه في المرض
 فلا يقر العبد كاذبا في المرض والودعي في المرض ولو اقر بقبض ذلك كان له في المرض صدق في الملك انتهى
 ثم الجواب عما استشكل في مرض الموت لو اقر في مرض الموت حاد ولو اخط بتركته بعد ان فعل في الحصة
 اذا مات في المرض سافر اخيه واقر باستيفاء الثمن وهو يرضى بغيره جميع المال المقر في الشارح الذي خلا
 من المرض لم يصدق في اضافة العبد الى نفسه لكن يصدق على ملكيته حال الاقرار فيكون انك عليك
 بقبض من الملك لا تمتنع محض وانما اقران بالبيع لا يجرى مجزؤه لان كونه عابا لا يخرج من الملك
 اما لو كان القبر يرضى به في مرضه ولو كان في المرض قال في الطاهر المحيط استنبط على ما عود الاقرار
 للاجنبي ولم يقبض صدور البيع في الصحة والمرمى وان مثله الخلاصة بقدره يصدق للمشتري اهـ
قلت وفي العادة اذا باع في مرضه شيئا ما اقر بقبضه ثم اقر باستيفاء الثمن لم يصدق وقبل
 للمشتري اذا اقر من اخيه او بعض البيع في قول او يوسف وفي قول محمد يودي بمقتضى القنة او بعض
 البيع وهذا ما سلكه في الحصة ولا في البرازة كانت عنده في بعض مرض الموت فاما ما لا عين تفر
 بقبضه لما في جاز من الملك وسعى في باني قنبه بخلافه ما لو باع شيئا ما له من اخيه في مرضه ثم اقر بقبض
 ثمنه في حصة نعم من كل المال انتهى وهذا ما يقوى به الاشكال
وادرار الوقف منه نظير كالحلاقة او من سواه وينكر

المر

الضمير في منه الموقوف في نظيره للاقرار بالقبض في المسألة ان يود في الحلاقة لسواه للموقوف في منكر لسواه
 وقد اشتمل البيع على ما لم يرق في خان قال رجل اقر في مرضه بارساء يده انها وقعت ان اقر بوقف مريد
 نفسه كان الملك كما لو اقر للمريض بعتق عبده او اقرانه يصدق به على فلان وهو المولى قال وان اقر
 بوقف ولم يرسا منه او من غيره فهو من الثلث لان تجزئة الورثة او يصدق في الاسناد الى حال الصحة
قلت وعلى هذا لو كان لم يرسا على الوقف في حال الصحة لم يكن هذا الوقف في الارض ولا يحتاج الى
 تصديق الورثة ويكون جميع المال وفي من ثلثي اقلت في مرضه من ثلثي قوله كالحلاقة اي كالموقوف
 بالوقفية ولم يرسا منه او من غيره في الثلث ايضا وقوله او من سواه وسكر المتدالة الوقف فهو
 من الثلث ولو صدقة المتدالة او اجازة ورثته او صدقة فهو جميع المال كما في نظيره فافهم لا يعنى
 ولو كان للسند اليه بمجرى او يعرفه ولو يصدق ولو يكره او مات وكذا قوله الاستمال فالظاهر
 ان يكون من الثلث لان المصدق منه او من الورثة شرط تركه جميع المال لان الطاهر اشكال
 المصدق اليهم يكون شرطه كذا في خان كمال ما يجعل من ورثته راجعا الى العزلة كذا في
 صاحب الفتاوى ونزع عليه انه لم يكن له واث الاستمال لا يعنى تصديق السلطان **قلت**
 وهذا مستوفى من كلام سحنان قاله الطرسوسي رحمه الله تعالى
وهو في الادعوى الى اليوم عند اداء ما ادعى من بعد ما انكسر
 سلم البيت من المنية على ما علم صاحب الفتاوى عنها قال لا ادعوى عليك اليوم لسأله ان
 يدعي بعد اليوم انتهى قال المولى محيى من مقدم على ذلك اليوم او يدعي
 ذلك اليوم قال في المباشرة بقولي هذا **قلت** الذي مرسته في القنة انه قد طهر في الامية المحيى
 وقال سافر على ترك الدعوى على فلان سمع دعواه ولو قال لا ادعوى على فلان سمع ثم رجع للقاضي
 خلال الدين الحار و قال سمع في العصلين ولم اذع على انقل صاحب الفتاوى وقد فرقتاوى العصر
 وغلا الامية المجاني وقال ادعى على شيئا فامر القاضي بالصلحة فقال لا ادعوى عليه المصاحبة
 وتركه اصلا فهو انقال لما يدعيه وتفضل عن على الامية الكراسية انه قال اذا ترك اصل الورثة
 وعنه لو قال تركت دعواي على فلان ويوجب امرى الى الاخ لا تسع دعواي بعد والله اعلم
ومن ادعى شيئا في حصة له السدس او ربع فذلك بقدر
 سلم الست من القنية وقد لظير الدر المعساة وقال ادعى عليه سدس وارفعه لا ادعى اسدس لورث
 فهو اقر بانها ما ابنى وهو طاهر لان التردد اما سعى الاكثر فواقر بالاقول قطعاً والله اعلم

واحد او على الباني شاهدت او اكثر في مجلس **الحج** على قول ابي يوسف فيهد يكون المال
 واحدا واختلف المتأخرون على قول الخليفة والظاهر ان عند يكون المال واحدا ايضا وانما
 يتعدد المال عند اذ تمت الحج على الاقرار الاول بان قال عند اقبالي اذ شهد شاهدان اما
 اذ المهر فلهما وان شهد على كل اقرار شاهدان عند غير القاضي ذكر الخاضع لقول ابي حنيفة
 لمزج المالان **اشهد** في المجلس الثاني الشاهد **الاول** فان شهد غيرها كان المال واحدا والغير
 المتأخرون قالوا اذا كان ذلك في موطن واحد على كل اقرار شاهدان عند ابي حنيفة لمزج المالان
 جميعا ثم اشهد على المقر **الاول** ان كان هذين اولى او غيرها قال شمس ابيه الشافعي هكذا ذكر
 الخاضع والظاهر ان الخلاف بينهم ما اذا كان المقر في موطن واحد اما اذا كان في موطن واحد يكون
 المال واحدا وروى عن حماد بن عمار قال سمعت ابا حنيفة يقول ان كان في موطن واحد يكون
 على كل اقرار شاهدان **اشهد** في موطن واحد على كل اقرار شاهدان جميعا على كل اقرار شاهد
 في موطن واحد لمزج قال واحد عند الكل وان حاشا شاهدان على المقر ثم حاشا شاهدان اخرين
 على اقراره فله درهم ولم يذكر في ذلك كان في موطن او موطنين مني الشهود فمما لا ان
 الا ان يعلم ان كان في موطن واحد وقال ابو بكر الرزقي هذه الصورة يلزمه مال واحد وان شهد
 شاهدان على الفسوق وشاهدان على الفسوق فمما لا ان ولو اقر بالف درهم ومائة دينار
 في موطن ثم اقر في هذا الموطن في هذا المجلس بالف درهم في كل اختلاف فز وبطوب ان يقر
 الف درهم ومائة دينار في قول ابي حنيفة وان يوسف واقترع في التكرار على كتابة هذا مقطعا
ولو عطلوا في المال ما دون درهم ووصف عظمى بالنصاب **فقد ر**
 اشتمل البيت على مئتين من الدراهم **الاول** قال لو قال لعلاني على كذا والمرجع اليه في بيان ثلاثة
 هو الكل وقيل قوله في القليل وان كان ذلك مال وهو اسم لما يتولى ولا يصدق في اقل من درهم
 لا كما تعد بالاعفاء **الثانية** لو قال على كذا عظيم لم يصدق في اقل من نصاب ثلاثة اقربا لم يوصف
 فلا يجوز اخذ الوصف والنصاب عظيم في اعتباره عيبه والغني عظيم بدليل عائشة رضي الله عنها
 دانت المال بها فاذا التزم بها لا يصدق في دون مائة درهم على قياس مدها عند الوعد
 ما كثر واختلف في غير ابي حنيفة فنقل عنه من قولها وقيل لا يصدق في دون النصاب الركوة وقيل
 لا يصدق في ما دون عشرة دراهم التي هي نصاب الشريعة كانه عظيم حيث تقطع به اليد المحرمة كال في
 النهاية والراجح ان قوله يعني على حال المقر في الغني والعقر فان القليل عند الفقر عظيم واضاف ذلك عند

الغني

الغني ليس بعظيم وكذا ان المائتين عظمه وحكم الركوة والعقر مال عظيم في حق الفقر وتقدر
 معارض فيرجع الى حال الرجل وعلى حاله من مائة مائة انتهى وقد عرفت ان السهم فامر على القولين
 باطلاق التقدير بالنصاب وهو واحد لما توارك الا ان يقال راده بالنصاب ما اشتمل نصاب الزكاة
 ونصاب الشريعة وانما يلزمه الدرهم اذ اثنان من راده المال العظيم الدرهم اما اذا اسرعها فجب
 النصاب من جنس ذلك حتى لو بينه من الذهب قدر عشرين او من المال من عشرين وفي عمال
 الزكاة بحسب قيمة النصاب ولو قال جنط كبر على عنت او سبق عند حاشا عند المالك لا يصح لخط
 فيرجع الى بيان المقر ولو قال لعلاني على كذا عظيم ولو قال لعلاني على اموال عظمه ثم قال اريدت
 على اموال الدرهم كان عليه ستمائة درهم فان اقل الجمع ثلاثة تحمل على ثلاثة اموال ذلك كل جنس يرد
 ولو قال مال فليس اذكر ثم اخطب او جليل حال الناطق لم اجد مضوما وكان الجواب يقول
 لمزج مئتين قال في كل ذلك اشار اليه صاحب النهاية ومثلي في الايضاح والحرمة والله اعلم
ومن اراد اقرار الدرهم قوله مصاعفة **قالته المتقدرون**
ولو اراد اضعافا مائة عشرة وعشرا واصعافا ثمانون **محصرا**
 اشتمل البتة على مائة في خان **الاول** قال لو قال له على درهم مضاعفة
 روى عني ابي يوسف انه يلزمه ستة دراهم ولو قال اضعافا مضاعفة او مضاعفة
 اضعافا لزمه ثمانية عشر **الثاني** ولو قال له على عشرة دراهم واضاف
 لزمه اربعون **الثاني** قلت في البيت حذف تقديره وعشر واضاف مضاعفة
 والاول قال عشرة واضعاف لزمه اربعون
ومن قال ديني اكرام دفعه الخ اذا ذكر **التفسير**
 التهمة وغيرها قال المقر له بالدين اذا اقر ان الدين لفلان صدقة
 فلان صح وهو القرض الاول دون الثاني لكن مع هذا لو ادى الى الثاني **مطل**
 الاول كالوكل والثاني كالوكل انتهى **قلت** ونقل عن الغني في الشرح **قلت**
 مستحق للنظم وقوله في الفضل الاماني وقال لو قالت الصداق الذي
 لي على نفسي **قلت** فلا فلا لاني احيى منه وصدقها المقر له ثم ابرأت زوجها عنه برأه
 وقال ابو حامد لا يبرأ من طهر الدين المعسافي ونقل عنه انه لو قالت
 المهر الذي على ربي لوالدي لا يصح اقراره انه انتهى فالحقته في نيتي فقلت

فأولها البراءة الظاهرة في قول الكرماني لما أشار إليه للمعاني من عدم صحة الافتراض
وقول البراءة الظاهرة في قول الكرماني لما أشار إليه للمعاني من عدم صحة الافتراض

[illegible]

五

197

ملكه المانع واقاره بعدم ملكة والثاني ثابت بذلك دون الملو وطوق
كما اتوا وما السور اقل من ملك لبايع السور عن ذلك الخصال مع المحلل باق منها على التو
وطا له الف به غير عارف ولعقوب ما كالمعلم بالكنز يذكر
الضروية للمقولة وفيه للاقرار وغيره فاق حال من المقولة وفيه التثنية
من المقولة **الاولى** ان بعد ان من التثنية عن ابي يوسف قال لك على الف درهم ولا يعلم
المقولة ولا ملاحظة ولا معلوم بينهما لا يصح اخذ الا اذا العلم دسياه عليه الا اذا كان اقر
اصغر بما في الفكر فله ان يلحقه وان لم يلحقه فاصح وان لم يلحقه فاصح وان لم يلحقه فاصح
مروية او وجله سب الاف شي لم يعلم المقولة **اسمى قلت** وفي المحيط حكمي
ما عزي لابي يوسف فسط ولم يفرغ الى الحد والله اعلم **الثامه** ما هنا ايضا قال العوز من المانع عند
والسماحي الاقل الكاذب لا يكون ناقلا الملك ثم رجع لظهر الدون المماي قال حكم الاقل من عاظمه
المقولة لا توثق بتد او لهذا الواقعه ما لا والمقولة يعلم انه كاذب والمقولة لا توثق بتد
مرفقة تكون هبة من باب كذا ذكر المصنف الموز والذى في معنى الرمز الاول لفتاوى العز
وشح لاهل الطوائف والماء للخط ولو جعل نصف البيت هكذا **وطايت الف جاهل من ها والفرق**
للادله كان احسن والسور من التقييد الذي استلزم نصفه

فولته حتى اى كوز والغمر في صدق الموقلة وفيه الاقرار وقوله فالتزم اى التزم الموقلة بعد
ان ادعاه وقت السحرة **الوقت** ما لا غنى الاصل لولا ان علي الفدية فقال فلان مالي عليك حتى
يرى الموقلة ان قد كفنه **ففي** لوعاد الى الصدوق لا يستحق عليه شيئا قال المادة الاولى بعد ذلك فقال
على ذلك على الفدية **فقال** الموقلة اجل هي له اخذ ما لانه اقول اخر وصدة فيه فيلزم وقد امكن الموقلة
جارية او عبدا على هذا **فدعا** الموقلة **الغمر** الباقي **وادعاه** للموقلة **واقام** بينه علم ما تسع ولوارا تخلفه
لا يفتي الله للتساقطين هذه الدعوى ومن يكونه **لاقرار** الموك وعده على العاقل ما يرفع الصائق
وهو وجع الموقلة **فقال** استاذنا يعني القاضي البديع **سعى** الى اقبل منه **القره** على الموقلة بعد
ما راد اقراره على اقراره ثانيا **فدعا** الالة **الصواني** لانه لم ير اذا كان من اجل اخذ وعطا فاذا
فتى احد الحق صاحبه فاقا انه لا حق له عليه **فماد** انه حله الحق **وسب** اقراره **مدعى** الاخذ
الشهاد **فان** لا حسد لا سمع منه **دعوى** الموقلة بعد اقراره **ان** بنو اخذ **فادعاه** بعد سمع **انتهى**

قلت مفهوم كلامه انه لو كان القاضي بالاجماع الى الاقرار بارتكاب الدعوى وقيل بالنسبة **وقوله** الثاني بين المتلئين فان الذي خطبه ما اذا كان المقرب او كما وثانيا ولحده وان العرف بينهما وبين العوة الثانية واضح لا يسع احد انكاره والذي يظهر في وجه كلام القاضي البديع ان الاقرار بعد الاقرار وهو وراثة متلة الاصل متناقض ولا يلزم عند القاضي بما يرجع الشافعي من المداينة الثانية بعد الاقرار الاول بخلاف من كان المال متحدا او متعدد ذلك ان الشافعي هو الذي لا يخفى في المقضي فلا يلزم وحمل كلامه الاصل ما يتبع بالمعاري كانه قال لانه اقر بالارصدة فيه فليزج وحمل كلام الاصل عندي انما هو فيما اذا لم يعلم القاضي ما يرفع المتناقض اما اذا علم به فليزج بالنسبة وتوجه الحلف لا يرفع الشافعي ببيان الاول بعد الاقرار السابق والآن هذا يرشد مفهوم كلامه في المحرم الكافي للامام الشهيد فان قال بعد ذكر المسئلة في شافعي عما عاينوه اقران هذه الجارية فلان غيبها اياه فقول ليس هو في فقد انتفى الاقرار فان اعاد الاختار فادعاه بالمقر له دفعنا اليه ولو قال هذا العبد لك فقول ليس هو في فقول كفي لم يكن له ولم يقبل بيته عليه ان اقام البيعة والبيت انما اشتمل على ما نسب اليه الاصل وقد مامورة في التوبة وقد استخرجت له في محنته في بيت تكميلا للفتاوى فقلت

وقد صوب القاضي البديع قولاه وعندى له الوجه الصحيح المشهور

والله اعلم

ومن قال لا انكر ما يدعى ولا اقر فلا اورا والعنف بغيره

مسئلة البيعة القية ايضا قال العدل رقم لثاوي العزم والاسماي وكذا قال المدي على لا اقر ولا انكر وفي اختلاف ابي حنيفة وابي ليلى لو قال الخصم للقاضي لا اقر ولا انكر قال ابو حنيفة لا يخبر القاضي كمن يدعوا المدي لشهوده وقال ابي ليلى لا يدعه حتى يقر او ينكر له بعد ايامه الركاف وكما اصل انها اتفقا على انه ليس اقرارا بكن ابو حنيفة وحمل انكارا في ابي ليلى جعله غزلة الشكوت قال استاذنا وهكذا استعمل الاسماي واتفق في بعض نسخه انه اقرار عند ابي حنيفة ان كان عند ما حيد به هذا المعنى المسلس وهم وظن واثم وفي نظم الردى والتوانك في قول ابو حنيفة عيسى ولا يخلط لانه يظهر من الانكار وعنده هو منكر حيث قال **الاقرار** **قلت** والذي في نسخي بشرح الاسماي ان هذا صور الانكار وهو قول له يوسف ومجلد لانه قال لا اقر وفي قوله خيفة هذا اقرار بحسبه

والخلفه ما انه لم يظهر له الا كما رحت قال وغياها الى الحيون **قلت** وفي شرح الهماني وقال الحلف فان حلف بتحقيق انكاره فيسأل المدعي البيعة وفي الاسماي عن البعض هذا قول وفي الثاني اذا رجع ولا ينكر بل المدعي المستل ان السلوك انكارا لظلمه وذكر قبل ذلك ما راي الى هي اذ عني على حل مالا فلم يفتو ولم ينكر بل قال اراي عر هذا الامر على وجه التمس وعلى وجه السنة ان كان المدعي اقام البيعة استخلف على الراء وان لم يكن له بيعة استخلف المدعي عليه وان حلف بركي وان نكل استخلف المدعي على البراءة وهذا قول المتقدمين في الفهم في ذلك بعض المتأخرين وقول الشافعي احسن وهو فرع عن حلفه فقلوه والحدث يظهر زيادة الصنف اشارة الى ان هذا الحلف واذا ظهر للقاضي بحسبه العت لحيه وهو خلاف للقول في المسئلة بل هو قول ابي ليلى كمن ولو حلف قوله كالمعت يظهر وحمل مكانه وهو منكر وكان تنصبا للقول الامام والصاحبين ان في الاقرار هو قول المتأخر واساس الانكار قولها على ما مر والصنف ذكره صور ما لو عكس وقال انه لم يرهاستقوله وان القياس بمعنى لا يقبل قوله ولو اقر بعد قوله وانكر موافقا ليعني ان يكون مثل ما قبله فان كان المصلح كما كان الوجه في قوله **فروع** كبر الوقوع حداسها في زمانها الحقيقة لعظم النفع به في قول المدعي لعلا الذي الامام القاضي الرزوي وقال تقع عند كبر ان يقول نفسه بال فيصير كقول هذا ثم يدعي للغير المال فيمن وبعضه راي لا يجوز تقع ان قال على ذلك بيعة قبل وان كان ساقضا لا فاعلم انه يصط الى هذا الاقرار وقد تضمنه فقلت **افرو بعد القبر** **وقوله** **وغيره** **بأنه لا يستثنى بغير حذر** والله الموفق

فصل كتاب

المصالح لغاير المصالح وهو للمسالمة ضد الحماهمة وشرعا عقد يمنع لرفع المنازعة بالراضين وعقبه الاقرار لان انكار المقر في الخصومة وهي سلب المصالح

ومن بعد ذلك بعد ان كان بكرة اقرار ان المصالح لا يتغير

مسئلة البيعة المشبوهة قال وان انكر في المسئلة اصالح ثم اقرارا كان محقا ودعواه والصالح ماض وهو ثم لا يجوز كونه كان كما دافيه طالما ان المصالح من الدعوى سقاطا كمن يعرض وقد بينا ان محو الحكم لا يمنع صحة الاستقاطا من المصالح بغير عوض الا ان يزل الطالب لحوار المدين وهو لم يجد كان اياه صحاحا لذلك محوده لا مع صحة الاستقاطا بعوض وهذا لان الاستقاطا من المصالح في حق نفسه خاصة فله مطلقا ولا يدخل في ملك احد وانما بعوض لجهة ظهوره في حق الاخرى ان انكار المبراة النكاح لا يمنع صحة النكاح من الزوج لو كان او بغير عوض وكذلك انكار القابل

لا يمنع صحة العفو عن الولي هذا العبي انتهى **مورد** **ون** **تفريط** **المجر** **الامام** **لا يجوز** **في** **المختار** **عقوبة**
 ملكه البيت من قاي فاني خان. الراي الحام او الشرك اذا قال مات شاه من العزم اهلها
 سعادورة ومصلح ربه العزم على انهم معلوم لا يجوز في قول الخصم لان عنده المجر المشترك
 فانه في ربه لا يصح منزه المودع ومع المودع لا يجوز هذا المصلح عند خصم مكره هذا ولي
 قول محمد بن الحسن المصلح مع الراي حاما كان او مشركا لان عزم المصلح مع المودع جازع الراي اولى
 وقال ابو يوسف ان كان الراي مشركا يجوز المصلح لان عنده الاجر المشترك فان عزمه في ربه
 وان لم يكن يصح فجز المصلح مع ما يجوز مع الغائب **والاجر** **الحام** **منزله** **المودع** **وعنده** **المصلح**
 مع المودع لا يجوز فذلك الاجر الحام انتهى وقد علمت ان البيت مشترك على قول الامام وقول
 ابو يوسف. ولحد يقول محل فان قلت النظر توهم لان ابو يوسف انما يحسم مع الاجر
 اذ لم يكن فيه تقييد وليس كذلك بل هو قوله وط او لوط او لوط كاه **قلت**
لا ايهام **فيه** **لان** **معلوم** **قوله** **محض** **انه** **اما** **لا** **يجوز** **عند** **مصلح** **المجر** **الحام** **فقط** **واطلاق** **الجواز** **في** **المشرك**
 وذلك معلوم من خارج حيث كان يوجب تقييده **بالاجر** **الحام** **فان** **المصنف** **بعد** **ذكر** **ملك** **الاجل** **الملك**
 واختلفت باختلافها فقيده فقال بعضهم نفى نقول **والمصنف** **قال** **بعضهم** **نفى** **بقوله** **اما** **قال** **بعضهم**
 نفى بالمصلح جري على قولها والله اعلم.

ولو صالح الظاهر في مثل ظلة على السكة العظمى مع فقير
 الظلم بضم الظا المشابه للجنة قال في الصحاح كسر العفة وفي الترتيب اهل البيت التي فوق
البار **وعرض** **صاحب** **الحكم** **في** **التي** **احد** **حدر** **عنها** **على** **هذا** **الدر** **وطا** **الامر** **على** **حائط** **الحا** **المعالي**
 وسيل البيت من قاي خان. رجل له ظلم او كسيف شارب في الطريق فخاصمه ان في دفع الظلم
 او طرعا او لا تقول اذا اراد الرجل ان يعمل على الطريق الا عظم طرعا او لا تشبه ذلك كان لكل احد
 ان ينزع ذلك وان خاصمه في ربه بوطا وضمة كانت الظلمة العامة او لا تشبه الجان قال فلو خاصمه
 انسان في ربه فخاصمه صاحب الظلم على درهم معلوم لترك الظلمة في موضعها فوطا وحسين
 كان الظلم على الطريق الا عظم لا يجوز هذا المصلح وان كانت كنهذا المصلح وتغيرت خاصمه في ربه سواء
 كانت الظلمة قدومه او حديثا او لا يجوز هذا لان صاحب الظلم والمخاصم الطريق العاشر وفي الشدة
 العامة لحد الشك لا يملك الاختصاص وانما لكل اهل حق في خصوصه في دفعه والنفع بطريق الحسنة وقال
 بعض فاضل **اما** **المال** **الخصوص** **اذ** **لم** **يفعل** **هو** **مشرك** **لك** **اما** **اذا** **فعل** **ليس** **ان** **كأن** **ثم** **يطلق** **المصلح** **ظاهر**

فما اذا كانت الظلمة حديثة وان كانت للظلمة قديمة كان اصحابها حق التزك قبل المصلح ولا يصح اعطاء
 الوهن على التزك فيسطل اعطاء العزم وان لا بد من حالها لا يصح المصلح لها ان كانت حديثة لا يصح **الظلم**
 وان كانت قديمة فكذلك هذا اذا خاصمه احد من العامة فان خاصمه المخاصم فصالحه على ان يعطي صاحب
 المال جازدا كذا اذا كانت الظلمة لا تضر العامة لان الامام مالك الاعتناء بما يكون للعامة اذا كان
 لاخذ العزم **مصلح** **لم** **هذا** **اذ** **اجري** **المصلح** **على** **ان** **ترك** **الظلم** **على** **الها** **وان** **اصطفا** **ان** **يعطي** **المصلح** **لصاحب**
 الظلم لا مطلقا لان الظلم جارح وان فيه منفعة العامة فمنع المولى ثم كذا حتى كان ما لو كانت على طريق
 غرامه ايه **مصلح** **المخاصم** **في** **رثتها** **عن** **تركها** **على** **الها** **ان** **اضافة** **الجميع** **الظلم** **في** **حصة** **وتوقف**
 على حصة الشرك ان اجاز ان جاز في ذلك ويكون بدل المصلح بينه وبينهم وان لم يجزوه ودفعوا الظلم
 بطل المصلح في حصة الشرك وله استرداد حصته من المالك **وهل** **تجوز** **في** **حصة** **المصالح** **لخلاف**
 المتاح بصفته قال تيطان لصاحب الظلم الرجوع بحصة المالك وقال بعضهم لا يرجع المصالح في
 حق حتى لو بني ثانيا لم يكن له المخاصمة ثم قال هذا اذا كانت حديثة ولو كانت قديمة فوطا على حصة
 فلم يغير المصالح شيئا ثم قال ولو صالح صاحب الظلم على ان يعلم من ربه ان كانت المصالح من
 اهل النكح والظلم حديثة اختلف فيه المتاح فالبعض اجازها كما لو كانت قديمة لان في تفرغ
 الهوي وصل لا يجوز والتجريح الاول لا يفيده منفع اهل الطريق قالوا فعل ذلك الجريح فهذا اول
 وقيل استوفيت الكلام من هذه المسئلة في كافي حصل الطريق الى تهليل الطريق فطريقان
 فيه فوايد منه لا يوجد في غيره.

وفي بعض جاره ليس جازا وفي قوله او يحولها الفرق
السبعة **اعصار** **الفل** **مادات** **بالحوم** **وسور** **يسكون** **النون** **على** **وزن** **مغاي** **مضي**
 والمبا انما في مضي خان. قال نقلوا ان صاحب المصالح جاره على درهم معلوم لترك السقف
 على جاله ولم يقطع لا يجوز هذا المصلح لان الظلم اذا كانت على سكة فلو فاضل السكة في
 ذلك فصالحهم على درهم معلوم لتركوا الظلم على جاله فانه يجوز ولا ينبغي لهم حق المخاصمة بعد
 ذلك ولو كانت على طريق العامة فصالح صاحب الظلم مع الامام على درهم معلوم لترك الظلم على المصا
 فانه يجوز ذلك لان السقف يزداد ويشتوا كالمساحة ولم يدر له لم يوطر من الهوي بخلاف الظلم التي
وفي **الظلم** **بالشروط** **الحسن** **وايد** **في** **حضم** **ولا** **ينسب** **نور**

الصبي في علم يجوز راجع الى الصلح اي اذا كان الطفل مال يهودي ولم يجر الصلح فيه وما يدي
والجوز في يد حرم المال على الطفل ولا يتورس له بما احدثه وهو موهبة اية يجوز الصلح
حيث لا يثبت للطفل وحسب كان اللحم يثبت فيه ان مع صور واثار المصنف الى الميراث او
يخرى مع الاب والجد والوصي حصة الاب والجد ومن حصة الوصي او حصة اجد او ابا
او وصي القاصي فسلخ اشترى ثلثين او سواها كان الصلح في عقار او عبد او غيره اقتباع تسعاً
وتسعين مثلاً وسواها كان فيه الجمع او العرف فسلخ ما به واشترى تسعين حكمة كان ذلك
مادكه ما حب السوط **قلت** بقي طيه وصي الامر في تركها وصيه والاخ قال
في السوط وطلح وصي الامر والاخ على الصبي مثل صلح وصي الامر في غير العقار فسلخ
اصفاً ذلك والله اعلم ثم انه نقل عن عثمان السوط والمحيط ما سألني عليك محضه
فتقل عن الاول اذا كان للصغير دار او عبد فادعى رجل فيه دعوى بطاحه ابر
شيء على الصبي بنظر في ذلك فان كان للرجل في ذلك سنة وكان ما اعطى من ملك الصبي
مثل حق المدعي او اكثر مما تسقى فيه جاز لان البيع لا يتحقق المدعي طاهر شرعاً فالاب
بهذا الصلح يصير كالشريك في ذلك العتق لولده بما له والاب غير شريك في حق ولده فعند
ظهور حق المدعي بالثبته انما يفسد الاب النظم للصبي وربما يكون له في العين شفعه لا يحل
لعمته وان لم يكن له سنة لم يخر الصلح في مال الصبي لان المدعي مع استحقاقه على الصبي
لجود دعواه سوى الاستحلاف ولا يتحقق الاب في مال الصبي في حال صغره وانما يحل اذا
كان صلح فالاب ينفذ هذا اليقين بمال الصغير واليمين ليست بمقومة وليس للاب
ولاية دفع مال الصبي باذنه ما ليس بمقوم فان صالح لغيره مال نفسه فهو جائز بمنزلة اخيه اخص
صالح على مال نفسه ولو ادعى الاب حقاً للصبي في مثل ذلك لم يصح على من قبضه وهو مثله
او اقل منه ما سأل الناس فيه جاز كالوفاة ما هو في يده وان كان ما قبل منه شيء لم يخر ان كانت
له سنة لان استحقاق الصبي ظاهر انما يخر في هذا الصلح كانه بيع ماله بعين حاضر وان لم يكن
بينه على حقه فالصلح جاز لان الصبي ما استحق قبل ذكركه في سوي الميراث ولا ينفعه
للصبي في الميراث لان حصل له مالاً ما ليس بمالك وهو غير شريك في هذا بل مال للصبي يصير
مالاً لغيره في حقه الا وصي الاب في هذا لعدم ثبوت الاب كالأب وكذلك الجدة وصي الجدة نقل
عن السوط انه لا يجوز صلح غيره كالأب والاخ على الصبي ولعمته كانه لا يملكه له عليه نوب في الصلح في حقه

كالاخي والمصون من الصبي لانه يولي علم ولو كان للصبي دية على رجل مضاع ابر على بعضه
وحط عنه بعضه فان كان الاب هو الذي يولي ما بعته صار الخط في يولي له خذوه وهو
ضامن لما حط ولا يجوز في قوله يوسف وهو بطاحه في التوكل ان لم يكن يولي ما بعته لم
يخر خطه وكذلك الوصي لان ثبوت الولاية لها بعد شرط النظم للصبي وليس من النظم
اقتطاع شيء من حقه بالخط بها في ذلك كالاخي للاخر وقد اختلفت له في ثبوت ثلث
وهو لو حط او موى من الدين ما يولي ما بعته فيه **في صحيح وخبر**
وهو وخالف يعقوب وروى في حواشي وهو ذاك اختلاف في الوكيل **سوط**
والصبي في خط للاب وصي فتح الصادق في حقه للخط في جيلته للخط ولعل علم
وهو وجوز عن ايضا خيرة خاديم ومع ولده من وارثين **مقد ز**
الصبي جواز الميراث للصبي للصلح وكذلك معذرة وقد اختلفت على سلتين من السوط
الاول قال واذا ادعى الرجل عتقه عند من له لوجه وهو يخرج من الثلث وما له الوارث والحزبة
على ابر او على كنيته على من خادم اخر او على كنيته او على السرقة ثم انما جاز الاحتفاظ في
السار لا يجوز لان التغير لا ينافي مع الميراث وكذلك الوصي **وجه الاحتفاظ** ان الصلح يصح
بطريق الاسقاط اذا انقذت بحكم لغيره المبادىء كالمواضع ما عدا ما له من مال وكذلك لو نقل
وصي الصغير او قد يكون فيه نظر للصبي **فصل** في لومات العبد بعد الطلوع والعتق جاز لانه اسقاط عتقه
وحياته في حق الصلح في ان الذي جاز فيه اسقاط في نفسه لان السقوط يكون متلاً في الوارث
بعد ذلك يستوفي خدمته بملكه لا ما تملك على المولى بعوض ولو طهر فما صرح به عتق كان له
رده وينسخ الصلح ويرجع في الخدمة لان ما وقع عليه الصلح عتقه البيع وان كان ما قبله اسقاط
الحق كما في الصلح على النكاح وله النكاح في بدل الصلح قبل القنن ولو اشترى من الخدمة بما ذكر
لم يخر لان البيع فقط خاف بملكه مال مالك لا يحل وان لم يخط القنن اما ينفعه وكذا الاحاق
ولو قال اعطيتك هذا مكان خدمتك او عوضاً عنها او بكذا او مقاصصة بالادع على امره كما
كان جائز الا مكان صحبه بطريق الاسقاط وكذا الوارث اهـ كذا هذه الدار على ان يثبت له
خدمته كان جاز لان لفظ الهبة يستعمل في الاسقاط وكذا الوارث شرط العتق فيكون
عند البعض غير الصريح بل يخط البيع وكون البيع ايضاً ما يستعمل في الاسقاط محال كالكلمة
كل ما بيع العبد لنفسه وهو اسقاط ما يخط البيع من جوده وان المانع هو مخط البيع لانه خاف

بملكك مال بالاحكام وبان لقط الهبة اما يصح للقباض من الجانبين وذلك سبب هنا
لان القبض الواجب للخدمة لا يحكي هنا الكمال ولا فاعداً وصحح بطريقا قطع بلائي
المشقة مع لقوا القبض **الثاني** لو كان الوارث اس مصلح احداهما على عن درهم
على ان يجعل له خدمة هذا الخادم خاصة دون غيره لم يجز ذلك واليه الاشارة بغير البيت

وان كان الميت والنتظار ثمة يعني والموصي فيعقوب **نظام**
وان كان الميت والارث فثمة لهما وله الثلثان قال المحرر
وقيل على انكار بينهما كذا وفي اهل بالانفس قالوا **نظام**

البيت يكون الحق والموصي في المادى الموصي في البيت وفي له الابن وفي قال يعقوب
والمرتب **نظم** قال والبيت لا يدور الاستقلال كره لادب قلت فلو تكره المرات استراح من هذا
ودار البيت ومن المايات من قال ان رجل اوى رجل عبدا او درهم وبرك ابنا
واشبه فصالح المان والامانة الموصي له بالعبدة على ما به درهم قال ابو يوسف ان كانت المايات من المايات
الميراث وكان العبد سهما نصفين وان طالع الميراث الذي ورثه عنهما كان العبد سهما الثلثان الماله
يعمل اثنان **قلت** يعني قبل وفوق القسمة اما بعد وفوق القسمة وكما لو كان من المايات وقد
نعم في العبد اذا كان من المايات اذ كان من المايات يكون كذلك فاستغن عن الميراث وذكر
الحصاة في الخيل الصلح ان كان اقل من العبد الموصي به سهما فان كان انكار فعلي قدر الميراث
وطي هذا الصلح المتاح والذي تضمنه هذا البيت الثالث والمراد اقراره بالوصية وانكاره لهما
وكذلك الصلح عن الميراث انتهى والوجه للحصاة انها لا اقل من كون مشتركين في المصنف سهما وفي
الانكار مدعى العن للتركة فيكون سهما على قدر انما سهما واحاطه البعض **نظم**

وجوز عن عيب عجزه وما دل من قال اقر واكر وا

صحت وجوز للصلح ما حل عطف على وجع ومنه التمر المبسوط قال واذا اشترى عبدا بالقيم
حاله وتعايناً فوجد به عيباً فانكر البائع ان يكون باع وذلك العيب في صلح على ان يرد عليه درهم
سماه حاله الى اجل هو ما به انتهى وذكر المصنف في التتم عجزه من اجل ان الصلح يوجب لو كان
من عجزه ان كان كان التمر درهم فصالح من العيب على دينار وصالح في بيع وفسد الصلح وانكر العبد
قبل الفرق لان الوارث يصير عوضاً وصحة العيب من التمر درهم ومبادله الدرهم بالدينار يكون
صراً ولكنه يعني شرط آخر وهو ما لو صلح على ما يكال او يوزن لغيره فمقر

قبل القبض بطل لانه دين دين وان كان عيبه جاز وان بارة قبل القبض لاها انما عن دين
في عيبه ولو اشترى لم يطعم موصوف وتعايناً ثم وجد به عيباً فصالح على طعام موصوف
محنة وفارة قبل ان يقبضه جاز لان التمر من جنس ما وقع على الصلح وكان هذا راجعاً خاصة
العيب معاوضة فلا يشرط القبض في المجلس ولو صلح على درهم وفارة قبل ان يقبضها استقر
الصلح لان المراد به من حصه البيع من الطعام وذلك كان بناقلاً انما انما عن دين دين ولو كان
التمر من جنس معين فبني الكيل فترتفاضاً وجد به عيباً فصالح على زيت سمي الى اهل او بعينه صح
ان كان الزيت الماخوذ عوضاً متهملاً كان الواجب قدر حصه العيب من مثله ديناً في ذمته فيكون
هذا باجلاً لانه استوجبه معاوضة وان كان قائماً بعينه لم يجز الصلح عن زيت موجد وازان
كان حاله او فاه قبل ان يتفرقا او كان بعينه لان حق من الرجوع عن اداة والزيت متعين للقبض
في المقدر فيكون الواقع على الصلح عوضاً عما استوجبه عليه ومبادله الزيت بالزيت موجب لا يجوز
بجلاف المايات وبنكر الزيت استحق العقد ديناً وانما يرجع حصه العيب من ذلك التمر عن
المقبوض ولهذا جاز الصلح على مثله موجداً وما فرق في ذلك من المايات وان كان كاجر **نظم**

ولو شرط الارث كالعيب **نظم** وصلاح يباخر العين لوزن البند

استتم البيت على سلتين **الاولى** يتعلق ما تقدم وهو ما لو صلح على عيب في شرط في
الصلح البراء من كل عيب قال في المبسوط اذ اشترى الرجل من الرجل عبداً ثم ما لم يركب كل عبداً
في اصل العقد جاز وقد بيناه في البيوع وكذلك لا يركب عيب بعد البيع صحح سوا وجد العيب
اولو يوجد لان سبب في الرد ما لعيب البيع واستتمام الحق لعدم وجود سبب الوجوب صحح
فاذا جاز ابراهه مع عوف فكذلك تعوض كالموصال في عيب سمي معلوم على ذلك ولو كان
ذلك بلفظ الشراء بان قال اشترت منك العيوب بكذا المبيع **الثاني** قال في البيوع
ولو صلح من العيب ثم زال العيب كان بياضاً في عيب العبد فاحل بطل الصلح ووردها اخذ
لان العوضه وهو صواب ان لا قد عادت بغير العوض في بطل الصلح **نظم** والميراث والامانة
للتخفيف **نظم** وظاهر النظم يقضي تحميم هذا الكلام بالساق وفيه صورها
في الخلاصة لو رأت ما تباع بالعموم والواقع انه اعم وقد مرح بذلك في الزاوية في عن فروع
قال بعد ذلك في الساق وكما الصلح في دعوى حل المبيع اذ ابا ان يعل الصلح عدم احكام
يرد اليك وكذا اذا ادعى على ان مالاً ما صلح على ذلك فترت على انما ان اخذ

يرد اليك وكذا اذا اشترى امة ثوبان انها منكوبة انسان ثم طلقها زوجها بامانة عليه رد الدين
وكذا اذا ادعى عبدا وصاحبه على ان ثوبان عدم العيب رد الماخوذ فلو كان البيت هكنا
رد الدين على المالك ولو زال عيب عنه صالح **بطل**
لاستراح من العطف على البيت الباقي وتصل يارب العيوب في الممل الماسة والله اعلم
رد الدين على المالك ولو زال عيب عنه صالح **بطل**
تصل البيت من فداوى الخاص قال ناقلا عن فتاوى الشيخ ايكر الفضل البخاري امرأة صاحبة
ميراث زوجه على مال معلوم ثم طهر على الميت دين وثبت عند الحاكم بدينها حصتها من الدين في
حصتها من التركة ويؤخذ من ذلك الصلح لان حصتها امانت في التركة بعد قضاء الدين لان
الدين يتقدم على الميراث انتهى فان المنصف قال يجعل ميراث حصتها من التركة سهمها
الذي هو الميراث والربع ويحتمل ليراد به القدر الذي صلت عليه نسبت من التركة فيرجع
عليها بقدر حصتها ثم مثل بالوكالات فتم التركة بما ردهم والصلح محتمل ثم طهر دين له بمائة درهم
فعلى الاول يرجع عليها بالخمسين لانها من الادبارة وعلى الثاني يرجع عليها بمائة وخمسين لانها من التركة
ما احدثه منه الدين لا التركة **قال** والتفسير الاول ظاهر المراد من كلام الفتاوى الكبرى
والثاني مرجع الفقه ظاهر انتهى واستشهد به السيد السابقي بقوله في خان ان الصلح
لا يصح اذا كان في التركة دين لان الدين يتقبل مع جواز الفرق في التركة لتعلقها بقرنفل عن
فاخي خان الحلي في جواز الصلح فانه ينظر الواسط الذي يبدل من الرجوع او يفت اجنبي بشرط
برائة الميت او رد دين الميت من العرف بغير الحوا ولا يحق ان يكون النظم فما اذا لم يعلم الدين
رد الدين على المالك ولو زال عيب عنه صالح **بطل**
رد الدين على المالك ولو زال عيب عنه صالح **بطل**
الوراث جميع وادرت وقوله عن المالك يعني الدين وغيره والمراد بقوله او لا شيء فليس
ابها صوكت من التركة ولو فعل شيئا بعلق بالدين ولا عيب فيكون الصلح نفي في الصورتين وهو مبني
للميراث ومنه الست من فداوى الخاص **قال** اذا صوكت عن ثوبان وعلى صداقتها والورثة نفوذ
بما كانا فان كان في التركة دين على المالك وصوكت الكل على ان يكون نصيبه من الدين للورثة ولو كان
عن التركة ولو فعل شيئا كان بالطلاء ووجهه ان يبعه حينئذ يملك الدين وعرضه على الدين نفوذ
وانه باطل عند العامة لان العقد اذا فسد في البعوض فسد في الكل وعندها لان الدين ليس بال

حقيقة

حقيقة فاذا اشترط في العقد تملكك ليس مال بطل في الكل والوجه من عبد وحر في صفته قالوا
ولذلك في تحريم ان تشتري المائة من الواو شيئا بمقدار نصفها من الدين ثم تعقد الصلح مع ان يكون
ذلك مشروط فيه والله اعلم **رد الدين على المالك** ولو زال عيب عنه صالح **بطل**
اشتمل البيت على قول اخر في خان قال اذا صوكت المرأة عن ثوبان وصداقتها على درهم معلومة
ولو يكن في التركة دين ظاهر ولا يرد صي جاز الصلح ثم طهر على الميت دين لم يعلمه الورثة او طهر منها عين
لم يعلمه الورثة هل يكون ذلك الدين والعين دخلا في الصلح اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون دخلا
في الصلح ويكون ذلك الدين والعين مرجع الورثة على حساب ميراثهم لا بقضاء الوارثين بل ذلك
كان محض من الظاهر المعلوم عند الورثة لا عن الجور وما لم يكن ظاهرا يكون بمنزلة المستثنى
عن الصلح وقال بعضهم يكون دخلا في الصلح لانهم صالحوا عن التركة والتركة هي المعلومه
فعلى هذا القول ان طهر دين للميت فسد الصلح ويجعل كان الدين كان ظاهرا وقت الصلح وعلى
قولهم يقول لا يدخل ذلك في الصلح يكون ذلك الدين والعين من الورثة ولا يبطل الصلح انتهى
وقال في التهمة انه لا يابى له المنة وان العقبه اياكم الامم شرح القولين فها وقال انه على
قولهم يقول لا يجوز ان كان باظهرا عينا لا يوجب فساد الصلح وكذلك ان كان مستثنى عنه في
قلت وفي محتمل المحيطة انه ان كان باظهرا عينا لا يفسد الصلح ان كان دينه لا يفسد
الصلح الا ان كان الدين مستثنى ومفهوم الست من العقل انه لم يول بعد لا يجوز الصلح وفيه
يجوز لان الصلح باطل الصلح وان كان سندا الى وقت وقوعه فلو قال
رد الدين على المالك ولو زال عيب عنه صالح **بطل**
كان اشتمل القولين ويدرس في الميراث ومعنى باظهرا وصحة الدين في فساد الصلح
وكيف يشبهه صلح ظهور الدين في ظهور العقب ونظير اي الروح فالتمس من التهمة
دنيا كانا دعينا والله اعلم **رد الدين على المالك** ولو زال عيب عنه صالح **بطل**
اشتمل البيت على ثلاث مسائل في خان قال ادعى رجل العاقا فأنكر فاصطفا عن ان يخطف
الدمعي عا وهو يري فهو على وجهين ان اصطفا على الرجل المذموم وان خطف فهو يري خلاف
الدمعي عا ما لا قبله لملكه لا كثيرا فالصلح باطل ويكون المذموم عوا ان اقام السنة
فصلت سنة ويقطع وان لم يكن له سنة واراد ان يخطف المذموم على عند القاضي كان له
ذلك لان الميراث الذي كانت عند غير القاضي فلا تقطع الخصم في هذه هي المنة الاولى

غير ان النظر لو يستوفى التفصيل في قوله لان الميراث لا يكون عند غير القاطن فلا يقطع الخصم
فالهم اهلها لو كانت عند القاطن يقطع الخصم وذلك لان الدعوى مسموعة والعمر متوقع وان
كان الصلح فاسدا والله اعلم قال ولز اصطلح على الخلف المدعي على دعواه على انه ان خلف المدعي على
يكون ضامنا للمدعي فكذا الصلح باطل ولو خلف المدعي لا يحل المال على المدعي عليه وهي المثلث
الثانية المشار اليها بقوله ولو مدع ولو للوصل والافسد المعنى فانه ربما يفتهم ان قوله
بصوره الصلح لو خلف مدع قال وكذا ان قال المدعي على ان خلف فلا يرع الطالب فاما
عليه كان باطلا وهي الثالثة المشار اليه بقوله كما لا يخفى بوضوح قال المصنف وكذا ينبغي
ان يكون لو قال الطالب خلف فلان على المطلوب قال ولو قال الطالب لا المطلوب اتت برى من
مدعواي هذه على ان خلف مالي فذلك شيء خلف لا يبرئ كلف الزاه باحاطة ذلك بالمال والله

فصل مكرها من المضاربة والعارية

المضاربة ما خرد من الرب في الارض وهو القرض له سبب يحصل الربح فالما يسمى القرض
من القرض وهو القطع اما لكونه يقطع الارض بالسيارة واما ان صاحب المال يقطع ذلك القدر من
المال عن نفسه وجعل القرض فيه الى العالم بهذا العقد واخيرا الاول لموافقة قوله تعالى
واخرون يقرضون في الارض وشركاها هو دفع المال الى الغير ليعتبر فيه ويكون الربح بينهما
على ان شرط والوديعة من الوجع وهو الركن لا يشارك عند الكمين وشركاها هو يلفظ الغير على
حفظ ماله والمساوية بينهما وبين الصلح لان المال اذا حصل فلا يخلو اما ان يشرح فيه بلفظ
وقدر او غير وهو المضاربة او يحفظه بنفسه ولا حكم له او لعزم وهو الوديعة والله اعلم

وكل امين مائة والعين تحضرة وما وجرت عينها فدينها نصيب

سوى متولى الوقف ثم مقارضة ومودع مال الغنم والموثقة

العين مفعول بحضرة اي تحوز وخبر وجرت وتصير للعين ومودع بالكثر اسم فاعل
راودع وفي البيت فاعله استغنى عنها ثلاث مسائل قال في البدع لومات المضاربة ولم
يوجد مال المضاربة فيما خلف المضارب وانه يعود دينها خلف المضارب والوجع
والاستعير وكل مكران المال في دينه امانة اذ امانات قبل البيان ولا يعرف الامانة بعينها
فانه يكون علم دينها في تركه لانه صار بالتمليك مستهلكا للوديعة فلا تصدق ورثته
على الهلاك والتسليم الى رب المال ولو عين الميث المال في حال الحيوة او

علم ذلك تكون تلك الامانة في يد وصيه او يد وارثه كما كان في يد يصد قول على الهلاك والدفع الى
صاحبه كما يصدق للبيت في حال حيوته والمسايل الثلاث المستثناة ذكرها بعد القاعدة في التمه نائلا
عن واقعات الناطق الامانات معلية بمضمونه بالموت اذ الوثيقين الاولى ثلاث مسائل **الاحدها**
متولى الاوقاف اذ امانات لم يعلم حال علمها الى اخذها ولو بين لامن عليه **الثانية** اذ اخرج اللقا
الى الغزو وعموا فادع بعض الغنم عن بعض الغنم فمات ولو بين عند مزادع لامن عليه
الثالثة احد المتعاضدين اذ امانات وفيه مال الشريك ولو بين لامن عليه امان على المتظومه
في البيت الثاني والله اعلم **قلت** وفي عمل المصنف عن نفسه مانعة مات ومال الشريك
ديون على الناس ولو بين ذلك لمات بمحلا ولو بين عند مزادعها فانه لا يضمن لاداء اذ اذ اذ
وقضعه في منزله ولا يدرك ان يضع مات بمحلا ولو بين عند مزادعها فانه لا يضمن لاداء اذ اذ اذ
وقال اري متقي حصر في خان **اعمل المتعاضدين** ومقتضى حصر التمه وعز الى التجسس ايضا
فان القاطن وهو شكل الجمع ثم قال في مثل الوقف انه ينبغي ان يكون الفصل بها
انه ان حصل طلب المستحق من مال واحد منه ثم مات بمحلا انه يضمن وان لم يحصل طلب
منه فيبغي ان يقال ايضا ان كان يحوي اموال الناس معروفا بالديانة والامانة لا يضمن وان لم يكن
كذلك ونحوه من المال في يده ولم يفرقه ولم يمنع ذلك مانع شرعا يضمن **تنبيه**
خاص ليس اما الوعاه او استدانه يضمن وهو في خان والله اعلم

وجاز شري كل من الاخر استمع واخذ لوى المال فانصوب

صحتها للمضاربة وفي البيت فليكن **الاول** من البدائع قال يجوز شراب المال
المضارب واما المضارب مرب المال في قول اصحابنا الثلاثة وقال في لا يجوز الشراب
في مال المضاربة وفي الملك المضارب اشترى ثوبا بعشرة فباعه مرب المال بمائة شراب
الثاني من الخرج قال ادفع القاطن مال الصغير الى نفسه فيضاربه هو حار و الطرسي
في هذا فقال ينبغي ان يراد **المال** ان القاطن لا يحمل نفسه اكثر مما يحمل لاسيلا
لو كان القاطن يصدق والمضاربة المصنف عقدها هو لنفسه في مال اخر لا لاسيلا
له ذلك وقال انه ما زاد على ذلك الا بعالماتوه هناك الخرج من الخرج للتقليل بالاسيلا
وعدم التحقيق في مال الصغير والما هو الربح الحاصل للمضارب وقال انه لا يفت
على هذا التحقيق في كلام اصحاب وكنت ينبغي ان يكون كذلك نظر المصنف ويحب المصنف

من نفس الطلق المصالح براه من قيام الدليل على الإطلاق لأنه مع صرفه وبقدر الوحي بنفسه
ليس كونه بغيره نعم لو جعله من باب الديانة والمروءة كان حسنا ولكن لو جعله باقل ضارتي
قلت لا طهر عندي ما قال الطرسوسي لأن تصرف المصلي بما هو بالولاية النظرية ولا يطر للتصبي
في المضاربة في ماله ما لم يعلم الوحي من المصوب بل النظرية كانت الوحي في محله بنفسه به وبما
يتعد رخصه بدون مال التيسر مع الحيف على التيسر وإن كان محل حيث يحصل الربح في
الجملة اللهم إلا أن يقال كفى حصول المصلحة في الجملة وإن لم يكن ما هو أولى بها والله اعلم

و دافع الفمقضا ومقارضا وروح القراض الشرط جاز وجب

مسئلة الست من البدائع قال وإن أخذ هذه المالك على أن يصبها عليك فمر على أن
تعمل بالنصف الآخر مضاربة على أن الربح في هذا المكن كانه شرط لنفسه متعدي في مقابل
العوض وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن فرض جرح ففان عمل هذا روح أو وصفه
والربح بينهما نصيب وكذا الوصف أما الربح فلأن المضارب يملك نصف المال بالقراض
وكان نصف الربح له والنصف الآخر بصاعه في يده فيكون الربح المالك ثم وجه الوصف أيضا
بأنها حروها كمر على مشترك وكانت الوضعية هل قد مر وفي الطريقة ذكر هذا النوع
مطلقا عن الكراهية وقلت والمصنف في الكراهية بقوله جاز وجب وروح الكراهية
الطرسوسي ونظر في القول بعدمه لأن القرض جرح ففان أذ لوله لما كان روح النصف
يختص به بل يثبت وبين المضارب ويعقبه المصنف بأن جرح النفع ليس بتجارتهم القرض
وبيع كون اختصاصه بالربح سبب القرض وأما هو بشرط لا بالقرض لأن المضاربة لما
صارت اشتراط جميع الربح لصاحب المال في المال في يد المضارب أقول ولا يخفى ما
فيه على المعامل ولو كان القراض أكثر النصف وأقل لا يختلف الحكم متى كان جميع حجه
مستوطان الربح المالك قال في ذلك الماشان بقولي روح القراض الشرط يعني سواء
كان النصف أو أقل أو أكثر في المطر استل ما ذكره

و إن دعي خيرا المال فرضا وخصة مقارضا قرب المال قد قبل الجدة

و في العكس بعد الربح والقول قوله كذا في المصالح ما يتجر

النص في قوله الربح المالك وقلت تشمل السان على ثلاث مآيل **الاولى** من النظرية
لأن المضارب دفعته إلى مضاربة وقال الربح المالك دفعته اليك فراضا والقول قول

رب المال في ذلك المال في المضارب بعد هذا أن ذلك بعد العمل فلا يخفى على من أن قاما جميعا
على ما ادعاه سنة فالبينة سنة رب المال في الوجه جميعا ويكون المضارب ضامنا لصانع المال
قبل العمل أو بعد انتهى في في النهاية وشرح الترخيد عكسه فانه يضو على أن القول قول
المضارب والبينة على المال قال في الاختلافات بقولي قبل أجر **الثانية** من النظرية
وهي عكس الأولى إذا قال المضارب بعد دفع روح أقضى هذا المال والربح كله في قول رب المال
دفعته الآخر مضاربة بالمثل أو قال دفعته المالك بصاعه أو قال مضاربة ولو اسمر بها أو ربح ما به
دفعه والقول في ذلك قول رب المال وعلى المضارب السنة ثم إن ادعى رب المال البصاعه كان الربح
مع رأس المال لرب المال ولا شيء على رب المال وفيما إذا قال دفعته إليه المال مضاربة وعرضت حصة أو ربح
ما به المال كله لرب المال والمضارب أجروا له وإن قاما جميعا البينة والسنة بينة العامل وإن هلك المال
في يد المضارب بعد ما حلف العامل ورب المال قال في المصالح ما فيه رب المال عمل أو لم يعمل
انتهى إلى إثارة السطم بقوله وفي العكس وقد مر بعد الربح لأجر ما قبل الربح كانه لا غنة له لأن الحق
ليس يلزم **الثالث** لو ادعى رب المال دفعه لصاعه أو ودعه في المضارب لآخر المال
قرضا كان القول قول رب المال كما في نقل في الطريقة عكس ففان كونهما هو ما لو ادعى المضارب في المال
الغصب وضاع المال قبل العمل فلا ضمان على المضارب وإن بعد العمل فهو ضامن وإذا قاما السنة
على ما ادعيا فالسنة سنة المضارب في الوجه وعرضه إلى الطريقة

و لو كان روح القراض معاملة فاهونه في الجمل ثوب

ما في قوله فإنا فيه ضرر للمضارب وفيه مال المضاربة والنصف في موير للمضارب والمعنى أنه ليس
إذا عامل في محل أن يكون في المضاربة وتأثير الخلل بالنسبة والمال والطريقة قال في له استأجر
أرضا بفضاؤن يرى بعض المال طعاما ورعا وكذا إذا أعتلها للربح في محلا أو تجارة على أن
يسوى بملقها وتأثير في المال لم يحصل رب المال وإن قال له عمل بآيك والله اعلم

و من دعي توكيل فقبض ودعه وصدقه مستودع ليس بوجه

اشتمل الست على من المظن في المودع إذا صدق مزادعه وكحل سعة الودعة والى إذا اشار
بقوله ليس بوجه قلت هذا هو المشهور وهو في الهداه عكس ففان في شرح الحاج الصغير لقا ط
وروى من يلى يوسف أنه بعد دفع الودعة ونقل في الهداه عن كالأرب الوالية جلي في يد
متاع فقال هذا فلان وهذا قبل القبض فحجب عن المودع في العين واليد وكذا عن أي يوسف ونقل

حيث وجد فهو محتمل لانه اذا حصل الرد ما انسى اصل الود لولاها اذا طال التملك ثم رجع المولى
الناقص انتهى **قلت** الصواب مع صادر الفوائد لانها مسلتان مختلفتان لا ملام واحد
فما رواه ان كان نوعه المصنف ولا اختلاف بينهما وبين المصنف يمكن ان يحل على ما قلنا من المسقى كوفي
مسلم دعوى الود بعد الجحد وانما قاي خان الى ان يظلمها وهي مسلم دعوى الضياع بعد الجحد
المانه ذكرها اختلاف وليس الامر كذلك داخل في شرط وهو دعوى المودع الغلط او السنان
ولا بد منه اذ لا يحصل التوفيق ويندفع التنازع حتى يصح سماع البينة الاعلى القول فان
مكنه مكان التوفيق وظاهر قوله وقيل لا وبعد قد كان ينكر انه من قبل البينة او زعمها
وليس هذا المراد بل المراد انه اقام البينة على الرد قبل الجحد بعد عوايه انه ما جحد شيئا
او غلط او انه اقام البينة على الرد بعد الجحد وتصوره الذي ذكرنا بما قلنا لئلا يخل
هذا من المظهر بعد بل متعذر وايضا فهو قوله ويعلم انه يشتر الى الخلاف الذي هو
يقصد وليس بوجوده وسنذكر كل استواء الحكم في مسلم دعوى الضياع بعد الجحد ودعوى
الرد بعد او قيام البينة عليها قبل وبعد كما مر وليس الامر كما توهمه والفرق بين الملتزم بظهر
بالتمامل في تعليلنا علمنا انه في مثله الضياع اما لا تقبل بينة كيف ما قامت لانه بالجحد والود
الى الاول لا يرتفع الفان ولا يبرأ عنه الا بالامر والرد ولم يوجد واحد منهما واشتات لعل لا
بعد سقوط الضمان لا يكون معيدا فلا تقبل البينة على واما مسلم المسقى اما تقبل البينة
لانه وان صدر الفان الجحد ولم يرتفع الاول لان الادعاء وهو الرد ملحق به على الفان بتقبل
بينة على كالمودع انه ابراه عنه لانها بينة قامت على قطب الفان المتصور فقام له وليس اعلم
ثم اعلم ان المصنف عاب على الطرسى لم يقع فيه وقوع فيما هو فوقه رحمه الله تعالى
وقد بطلت لك المستتر في بيئته ان كوما وافين بالمقصود

رد بعد جحد مطالب ولو قبله او بعده قال يوسر
اذا قال في صادق بينة ولو بضائع تلك كانت خسر

فادري بحجة رد البينة الغاية رد الود بعد ويطالب بفتح اللام اي الجاحد بعد الطلب
فهو قيد لا بد منه لانه لو جحد قبل الطلب لا يفتح على الجحد كما اشار الى الرد به وهو المودع
عن ابي يوسف وحكا عنه في الخلاصة وقولي ولو قبل الخصم للجحد وبعد سقوطه عن
الامانة والمعنى ولو قال الجحد انه رد قبل الجحد او بعد الجحد نورها بها براه المستوع

اذا قال في صادق في قولي وانما غلطت انبئت وقولي ولو بضائع هو الملم الاخرى يعني
لو بضائع الود بعد الجحد كانت تلك الحقيقة او قبل الجحد اى لا تقبل بينة الضمان بخسر ولا
يخفى ان ظاهره عن المستفي ان ذلك يخرج على اصولها وقد صرح في الزاوية بانه قوله ما رواه اعلم

ولو ان ضاعت ثم قال رددها قفيا قد قال قالوا خسر

قال هذه المسألة خسر البينة وهي في البينة وفي خان وعبارته لو طالب المودع رد الود
فقال لم تودعي شيئا بل اودعي ولكنما هلكت ذكر في الكتاب انه يكون ضامنا قال
قال المودع اولا وقيل اعطيتكم كما ترون لاجل ايام ولكنما ضاعت لا تقبل قوله بكون ضامنا وقال
عيسى ايمان الصحيح ذكر في الكتاب رد المضاف فقل رد كما لو قال هلك الودع عندي
توق لرددها عليك لانه يكون ضامنا ولا تقبل قوله في الرد لانه يتناقض وقوله فخرج اى على دفع الود
وهو اشارة الى الفان **وان في رد ضاعت من البيت جدها مع وسخا وقد تصور**
مسلم البينة الواقعة قال المودع اذا قال رد هبت الودع من منزلي ولم يضع مني شيء
قبل قوله مع بينة خلافا لما لك وفي قول السقم قد يتصور اشارة الى التواجد لانه لا يقع ذلك
ممكن فان يحل الارق او يكون هو المقصود فيصالح مع بينه لانه ايهن وليس اعلم

وان يدع الوراث قول يوسر رد دت ففهم الى حين
وان انكره اد على مات محملا وقا لو انوي جده لا يحضر

الوراث جمع وارث والصيغة قوله بظهر الى قول المودع رد دت يعني حين تقوم
البينة على قوله رد دت وفي انكره او قال للوراث وفي دعواه لمب الودع ومات
بمحلا امور دعواه وفي نوى للمب المودع والمراد به هلاكه بعد موت المودع وفي يؤخذ
لقول المورث اي يقدم قول مودعي الودع في القول ويؤخر قول المورث فيرد في
البينة مسلتان **الاولى** من الواقعة قال المودع اذا مات قبل ان يرد وقته قد رد
الودع في حيا لم يقبل قوله وهو الفان واجبة في الميت لانه مات بمحلا فان قام
المورث البينة على اقرار الميت المودع انه قال في حيا رد دت الودع فقل لان الشا
كالسنة كالثبات معاينة اسي **قلت** في عادتة الخصم قوله تضمنه الى
الوراث ما ساهل لان الفان انما هو في الميت حقيقة لان الوراث لم يكن
اذا مات بمحلا والعين في رد دت في تركه الاما استقي وهي ثلاث تايل واربع

تقدمت حتى لو لم يكن في التركة ما بقي ذلك لا شيء على الوارث **الثاني** من قضاوي من
والواقعات قال اذا اختلف الطالق وورثه المودع في المودعة فقال الطالق
قد مات ولو سن وضاردين في ماله وقال الورثة كانت قائمة يوم قام المودع
وكانت معروفة فمهر هلك بعد موته قال قول الطالق وجب الضامن في ذلك
الميت وعلى قاضي قول اي يوسف ليجب ان يكون القول قول الورثة مع البتة لانه
يقتر الوارث مقام المودع

ومن خاف موت العضو ليس بضامن اذا اخذ السلطان لا ينسره
اشتمل البيت على ثلثين مرقا في خان **الاول** قال في كتاب الغصب المطا
الحار اذا هدد المودع بحسين او ضرب لا يتلف عضوية ليدفع اليه المودعة فخرج
بضم **الثاني** قال فان خوف يتلف عضوية لا يضمن ولا يزعم الزهيد بذلك
العضو اشار في النظم بقوله لا تحت يترور دعم التقيد بالحار في عمان فافني خان
اشارة الى انه لو كان عرا حار بضم فانه يقول وما يفعل اقول نفلي هذا النظم غير
موافق لما في فافني خان لقوات الشرط الذي هو الجوز فاصحته فقلت

وسلطان جور لو بائع عضوة لا يضمن **والا يخسر** والله اعلم
واودعه عشر على ان يحمي له هبة فاستهلك الخمر بخسبه
له سبعة قاولا ونصف ادانوته له الخمسة الاخرى في النج بيشرة

حذف التامر العتة بمحذوف التميز كما في قوله تعالى له ربع اشتر وعشرا ومثل
السن مرقا في خان قال رجل دفع الى غيره عشرة دراهم وقال خمسة منها هبة لك
ودعه عنده فاستهلك القابض منها خمسة وهلكت الخمسة الباقية عن القابض بضم
ونصف لان الخمسة الموهوبة مضمومة على القابض لاها هبة فاسدة والخمسة التي استهلكها
نصفها من الهبة ونصفها من الامانة بضم هذه الخمسة والخمسة الاخرى التي ضاعت نصفها
من الهبة ونصفها قلنا ان يضمن بضم ونصف انتهى وانما كانت الهبة فاسدة لاها هبة
مشاع لحمل القسمة

وتارك في قوم لا يرضى من اخوانه وراحت بضم النسخة
الصحيحة قطعة من حديد او قرطاس كسيفه والروح الذهاب وسله البيت مرقا في خان

قال قوم جلوس في مكان فقام واحد منهم وترك مكانه فقام الباقيون جميعا فلك الكتاب
ضمنوا جميعا لان الاول لما ترك الكتاب عندهم فقد استخفوا فاذا قاموا وتركوا الكتاب فقد تركوا
الحفظ الملتزم فقد ضمنوا جميعا وان قام القوم واحدا بعد واحد كان الضامن على اخرهم لان
الضم كالحفظ فتغير الضمان قال المصنف وهذا ليس خاصا بالصحة بل يطرد في غيره ايضا
فان تعلم ان الما لم يصر في الوجه الثاني من حين فافني خان واما الاول فهو ما لو باعوا جميعا
لا تصرح به فيه افره كيشعر من مرقا قوله بضم المتأخراته اذا لم يكن متأخرا ضمنوا جميعا فلو غير
الست لم يعلل هكذا وفي القوم ان يترك كتابا ودعيه مضوا ضمنوا ان ضاع اولا فالخبر
كتاب الوجهين وضمض الكتاب وان لا يضمنوا دعه بل واحد بعد واحد ضمنوا اخر وهذا
تحصيل بضم فافني خان وان اردت التعميم اجعل مكان قولنا كتابا متاعا والله اعلم
وتارك بشر الصوف ضياعا لا يضمن **وقرر الفار والعلس** بوتره
اذا اودع السد النفق بعد علمه ولم يعلم المالك ما هي نفقه

العت بالملئنة السون والاصرة وهي دوسة مأكلة للصوف والاد بوز وقد اشمل المينان على سلتين
من الظفر قال في كتاب الوديعه اذا افسدها الفار وقد اطلع المودع على نفقه معروف ان كان
اخر صاحب الوديعه ان صهنا نفق الفار فلا ضمان وان لم يخبره بعد اطلع عليه ولم يسله ضمونه
الملة الثانية من النظم والواو في قوله ولم يعلم المالك معنى او فقد قال في الواقات الكوليم
اذا افسدها الفار وقد اطلع على نفقه معروف بهذا على حين لما ان اخر صاحب النظم ان
هذا نفق الفار او لم يخبره فان اخر فلا ضمان على ان كان صاحب الوديعه رحيما وان لم يخبره بعد ما
اطلع على ذلك النفق ولم يسله بضم لانه صفة ثم نفق عن الطريق ما لو سده من ثم فتح
الفار وافسد الوديعه انها لم يتركه وينبغي ان يكون فيها التفصيل لان الامر ابرس المظلم والسد
بدونه وهو موجود هنا ايضا وما نشر فيه المصنف فان السد لا ينفق لان الامر جار من السد
والاملام غير متعين في احداهما وان خسران هذا الاطلاق قوله بالتفصيل انما يتوجه لو قال
يتبع لحد الامرين والاولى قال في الظاهر عن السيد الامام اني القاسم ان الانسان اذا استوعب
عده ما يقع فيه السون في زمان الصيف فلم يرد لها ما هو حتى وقع فيه السون ونسده لا يضمن
وهذا عم مرصوه النظم لانه يعلم ذلك الحكم من لحن والله اعلم
وما لك امة يملكه بدول اشترى مغير من نجر

و ركبوا وليس فيها مضارب و منهن ايضا قاص يومه

و مستودع متبضع و منهن اذ الركن من يدهم البدر يندرز

اعرب المصنف قوله و ما كان من متدا و مضاف الاله و وكل الخ و ما بعد خبر بعد خبر
او عطف على و حوز عن المخرج لفتح الخ و اي المتنازع و قد استعمل الالبات على تسع مسائل فيها علم
الخبر و ليس له ان يملك لعين يدين الخ و قيل للفتى و كما بعد و قد ذكرها في محققه فاضي خان الاول
الوكل ليس ان يوكل ليس له ان يوكل فيها و قد ذكره في المتن دون التوكيل و الناس
يتعاونون في الامار و قد روي برأيه دون رأي غيره فلو اذن له في ذلك جاز **الثانية والثالثة**
المع و المتنازع ذلك ذكره صورته في المستخرج الاستعدادية ابركها ليس له ان يعبر بها الا ان
يكون له من ذلك او يماحله و لو استعار قبا او قميصا ليلبسه ليس له ان يعبرها لغيره من
امر و الاصل في ذلك ان العارية اذا كانت مما يختلف باختلاف المستعملين ليس للمستعير
ان يعيد دون اطر المعبر و ان كانت لا تختلف بحوز و المتنازع لو استأجر اقلها بغيره
ليس له ان يورثها لغيره **الرابعة** و الى ذلك اشار بقوله ركبوا و ليس فيها اي في العارية و الجاه
الرابعة المضارب فتح الراء ليس ان يضارب غيره بغير اذن **الخامسة** المزهر لا يملك
ان يورث المزهر بغير اذن الراعي فانه يورث حبه لا حيزه فان فعل فذلك عند الثاني و كان ذلك
ان يورثه بغير اذنه الراعي فان ضمن الاول لا يرجع على احد و ان ضمن الثاني يرجع على الاول **السادسة**
القاضي ليس له ان يحلف بدون اذن الامام و لو ذكره في قاضي خان قالها و ذكرها في المبداء
و غيره و هي مقيتة على الوكل **السابعة** المستودع لا يملك الاداع عند اجبي الا ان ياذن
له لان المالك لا يملك ان يورث بيده من يدين بغيره و لا يدين بغيره في الامانة و ايضا التي لا
ضمن كامر **الثامنة** المتبضع لا يملك الاداع فان اضع و هلك كان لرب المال ان
يضمنها و ان سلم و حصل الربح كان لرب المال **التاسعة** رجل اخذ ارضا و نزل بها
و لم يعمل له رب الارض اعل فيها براك لا يدفع اليه فمراعة فان كان البذر قبل الامر كان له ان يدفع
اليه و مراة على كل حال و قد عدها المصنف في شرم احدى عشرة فانه جعل الركوب و اللبس
مستلزمين متعلقين و لا يخفى انها صورتان بح الامانة و الاجارة

و فصل في كتاب العارية و الهبة

العارية مستقر قفا و القوم المني و اعتوره اذا تداون و قيل غير ذلك و هو و هو و هو و هو

و شر ما في عليك منفعة بلا عوض و الهبة لغة العطية لغزوة و وهبت ان يدي بقدي للام
و قيل انه لا يقدي بنفسه و ما وقع في كلام القفا سمر مع اعطى و قالوا انه لم يسمع في كلام صحيح
و شر ما عليك العن بلا عوض و الهبة لغة العطية لغزوة و وهبت ان يدي بقدي للام
العارية ضم اليها عليك منفعة بلا عوض و الهبة عليك عن بلا عوض و الله اعلم

و على مستقر العدل طعم مقصود و كونه من اثار تقبل

اشتمل البيت على صغار الهبات و الكرمي الخاص رجل لمار رجل عبد انفقته العبد على المستعير
و كونه على العية و هذا خلاف ما اذا قال المولى خذ عدي و استخدمه و استعمله ان يستعمل المولى
الية لان نفقته على المولى لانه و ديع و الله اعلم

و در سفر راي اصلاح مستعير يجوز اذا ائتمره لا يثاب

ت له الست من الكتاب المذكر لجل استعار كما بالبقاة فوجد في الكتاب خطأ ان علم ان
صاحب الكتاب ذكر اصلاحه سخي له ان لا يطلع له تصرف في تلك الغرض فاذنه و ان علم انه لا يملك
اصلاحه فان اصلاحه جاز لانه ما دون له دلاله فلو لم يفعل لا اثر عليه لان اصلاحه غير واجب على المصنف
وقد العلم ما حود من قولي راي اصلاحه و الظاهر ان حبه انه لا يري اصلاحه الا اذا علم ان صاحبه
لا يكره ذلك و في اخذه من كرمي بعد ثوب قال و لا شك ان خط ان كان يثاب خط الكتاب و هو سخي مان
الصواب فيما يصلي و اصلاحه لا يكره صاحب الكتاب ذلك ان كان عاملا و سخي المستعير لو كان خط سخي
ان كنت اصلاحه في مرقه و يصنع في الكتاب و يعلم علم ليعلم به صاحبه فيعلم ان اصلاح كتب العلم من
القرات و الا فلا سخل فلو فعل سخي ان يفر من ان يقطع بالغلط راص اعلم منه او سخي اصح
قلت هذا في غير القرآن اما في القرآن فواجب اصلاحه و يات في الترتيب و لا ينبغي ان يكون
المتنازع و المذموم كذلك ثم اورد انه ليس للاجر الاستقلال و في الحديث من نظر في كتاب
احيه بغير اذنه فكما ينظر في النار و لجان ان الحديث محمول عند هذا العلم على كرمي الرسالة
لما كتب العلم فسخي لرجوز الطر فها اذا كانت لا تنظر بالخط و الثقلت و يكون الاستقلال بالحائط
و لا تصاة النار لا سيما اذا كان مودعا و عادة الناس في ذلك المشاهل و المسامحة و المحضاه
عدم النظر الا بالامر **قلت** لا يقيم حوز المزرعة المزرعة على ما ذكره و لا ينبغي عدم الجواز
و انه ينبغي حوز عليه ماله و من جهات البيت في العرقاه بصدق و الاثماد يشترط اقله
اشتمل البيت على تملكه كثيره الوقوع لحتاج البها ذكرها فاضي خان في كتاب الوديع و راي

المصنف هذا انبسطا قال قاضي خان وجل من البت ما يحتملها ثم قال كتب اعترفا للمنفعة
 قال الشيخ الامام محمد الفضل لا يصدق في العارية لما ان ستمد عند التجرة اعاره وقد
 اشار المصنف الى ان هذا ارجح بقوله والامانة شرط اخر وقال القاضي الامام علي السعدي
 يصدق مع ذلك لانه هو الدافع ما بعد بالتملك يكون الصلة قوله قال قاضي خان وعندي
 ان كان المبرك او الناس واشارته لا يصدق قوله في العارية وان كان مرادنا ان كان القول
 قوله بالصل بدون شرط اشهاد كفي في الكري للحاضر بما لو مات البت فادعى الزوج
 الهبة والاب العارية القول قول الزوج وعلى الاب البسكان الظاهر شاهد للزوج لان
 الظاهر ان الاب اذا زوج ابنته يدفع اليها المال بطريق التملك فلا يصدق الاستدعاء
 واما الى قصار ليقصر ولم يذكره احد فاحتمل على الجاه من هذه الظاهر كذا في اواسع الفهم
 ان ستمد عند التسليم الى الست انه انما سلم اليها هذه الاشياء بطريق العارية وبكت نسخ معلوم
 ويند الاب على اقرارها ان جميع ما في هذه النسخ ملك والدي عارية في يدي منه لكن هذا يصلح للعضا
 لا للاصطاط فحتمل ان اشترى لها بعض هذه الاشياء في حالة الصغر فهذا لا يصدق الاب فيها
 منه ومن اشهر ما في خالصا واصطاط ان يشري منها جميع ما في النسخ ثم يعلو ثم ان الست تترى عن
 المزيج والخمار والفتوى انه ان كان العرف يميز ان الاب يدفع ذلك الجاه ملكا لا عارية كذا في كفاية
 وان كان العرف يميزه فالقول قول الاب وفي شرح السير للشيخ كرسى الموت والاملاق والاب
 ان القول قول الاب وقد فهم من قول قاضي خان ما حرمه مثلها ان كان كذا ما حرمه مثلها الاطلاق في القول
 قوله وقد علمت ان الست قال قول قاضي خان الفصل في ما في الجاه اعل العرو الذي ذكره ان الخمار
 الفتوى قال المصنف وسعي ان يكون الحكم بما دعه الامم وولي الصغير واذا اراد جها لم يحرم ان العرف
 في ذلك كذا مما دعه المحسن بعد الموت لا قبل الاستس قلنا وفي الولي عندي نظر
 ولست علم وقد الحقت منه بلاما ما استعمل على غيره الاقوال فقلت

اقول وهذا
 قولنا
 مسلم به
 مستتر
 على الاقرار
 الظاهر

وما شرط في الاوساط بل في كذا
 فان التملك شرط مطلقا
 وفي الموت قول الزوج بعض بعض
 وهو قول اب عن بعض الاشياخ

والجواب عن المصنف يدرك ما منه كلام قاضي خان في كذا ما يحتملها ثم انبسطا
 هكذا ومن جاز التملك العارية وما يشتمل حوز الامام ما على هذا الوجه ورجح النظم

هذا علم ما تقدم والله اعلم **واحد** من ليس يرجع مطلقا كالايا وان **رد ليس** بغير
 ردة فاعل فعل مقدر وفعله ما فعله وله البيت من السوط قال واذا رده من المطلب
 فقبله لم يكن له ان يرجع فيه لانه يسقط عنه فانه ما فعله لانه لم يرد منه فملك لفتوى من تلك ساقطة
 عنه والساقط يكون من الاشياء لا يتحقق الرجوع فيه كما لو كان عينا فملكه قال فان قال الموهوب له
 فكلها الا قبلها فالدين عليه بحاله والحاصل ان هبة الدين سمي على الدين لا يبرأ بالفتوى ولا بالامر من
 غير قول ولكن المديون حق الرد قبل موته ان شاء من زفرانه سوى سمي وقال ثم الهبة والاراقيل
 القول بناء على اصله انه يعبر ما هو المقصود والمقصود في الوجهين الاسقاط دون التملك لان ما في
 الدفعة ليس محل التملك ولكنه محرم مطاوع لاسقاطه ولكن عند زفران رده المديون
 صح رده في الوجهين كان شجاع يقول ما فعل رده لان الاسقاط يبرأ بالقط والسقط يكون
 متلاشيا فلا يتصور فيه الرد وقاس ذلك بالطلاق والعتاق والعفو عن القصاص وكذا قول
 الدين في ذمة المديون فيكون بلا التملك بل لا ترى انه يملك ليس به يجوز وانه عند الفتوى
 في ذمة المديون فيكون بلا التملك بل لا يرى انه يملك ليس به يجوز وانه عند الفتوى
 في السلم والصرف فلا استاتانه قال التملك الهبة عقد تملك واذا ذكر سقط الهبة اعني بمعنى
 التملك فيه والملك اعني بالملك قبل قبول الاخر لان احد لا يملك ادخال الشيء في ملك غيره قصدا
 مع رقبته وهو محتمل الاسقاط ايضا لانه في الحقيقة ليس الاخر بحق الطالت والار اسقاطا ما ذكر
 لعل الامر ان كان تفرقة اسقاطا والاسقاط يصرف من المصنف في خالصه فلهذا لم ينفسه ولكنه
 يصح معنى التملك حتى ان المبر لو كان اسقاطا محض لم يرد بالرد ايضا وهو ابر التملك فانه
 اسقاط محض لان الدين سمي على المصل على حاله فلا يرد رد الكفارة والهبة من الكفارة فملك
 منه حتى يرجع على المكفول عنه ولا يتم الا بقبوله فقوله فان كان الموهوب له غايما ولم يعلم به الهبة
 حتى مات جازت الهبة ويؤى ما على وهذا استحسان فاما في القياس فلا يبرأ اصل في الموهوب اذا مات
 بعد موت الوصي قبل قبوله في القياس تبطل الوصية لانه قبل القول لم يملك علم وادته في ملك
 بعد موته وفي الاستحسان جعل موته من القول كذا كذا هاهنا فان رده وسمي بملك حتى
 افتقر جازت الهبة استحسانا لان المكوف عن الابد دليل الرعي فهو كصريح كافي بكون التملك حيث
 كان لاجازة للعقد الولي ومن استأجر من الجواب على الظاهر وقال هبة الدين ثم على الدين غير الهبة
 ثم بعضه عن قبول وان كان له حق الرد معي الهبة بانه ولكن الفرق من الهبة والمبر ان حيث العرف

ويستخرج بغير من ايدى القليل وبهذه الدرس منه وذكر في التمهيد من الصدق الشهيد خلاف من يعكس
ما هو ونقل عن ابي يوسف انه شرط قبول المدعي كانه فعل الشئ وعزاه الى شيوخ الواهب
للمناطعي ونقل عن ابيه انه لا يشترط القول قال المصنف والى الخلاف شرب ما لا طلاق
والرد ما وفي علم ذلك معنى ما قبل ولم يقبل وان المدعيون ردد ذلك ليس يظهر اثره وهو
سقوط الدرس والله اعلم بالصواب

اعطاذي نصف بيع ومطلقا الى نصف ارض او الى اقل من ذلك

البيت من السقف وما هي خان قال اذا كان الدرس من ثمن ثوبين فانه نصف من
المدون حار وان نصف الدرس مطلقا سفدي الربع كالموهوب العبد المترك وبالي ذلك التام
بقوله واعطاذي نصف بيع يعني اذا وهب صاحب النصف نصف بيع ومطلقا فهو
اذا وهب نصف الدرس مطلقا الى النصف يعني نصف النصف وهو الربع والوجه في قوله
الى الكليجدر اشار الى في التمهيد والدرجة بلفظ واحد وهو انما تقدم خلاف الظاهر
الرواية في ظاهر الرواية ان هبة جزء من العبد المشترك ينعقد نصفه الى النصف الباقي والواهب
فليط الى اقل الخراج والله اعلم

وفي بيع ليس الرجوع حار ومن جمع في بيع خرقه مشور
زيادة الموت اعتبار من بيع وزواج وقرب والهلاك للمعذر

اشتمل البيت على سبعة احكام من الرجوع في الهبة وقد مر لها اعتبار خرقه ومع خرقه
وقد اشار الى ذلك في البيت الاول وهو في الشعر كون من جمع في خرقه الى خرقه تسكو
الراي للوزن ثم وصلها في البيت الثاني في الزيادة يعني زيادة الموهوب عند الموهوب له زيادة
مصلحة يربطها بتمتة كمن وسأ وغرر وقصان لا غنل فاسلام عبيد كان كافرا او فيه خلاف عند
خلاف ما سبق ما اكملوا الكلام المسمى بتمتة ما كبر وطول ولعمري وجه وراى وجه وريادة
الاصح ونحو ذلك والفرق بين ذلك وبين الرد ما عيب مذكور في منطوقه في الفروق ولو كان والفرق
صغيرا اعتبر لانه لا ينعقد الرجوع في زيادة موهوب والزيادة المنفصلة هي لو وهب
انه تولد كان له الرجوع في الهبة دون الولد كان كان الرجوع في الموهوب دون الزيادة والبيع
في الموت يعني لو مات الواهب او الموهوب له لاسقط الحق للورثة وليس هذا بخلاف الوهاب
لان هذا لا يورث كخلاف الشرط وقفا وصحناه في الفروق والصرح في الرجوع يعني ان يكون الواهب احيى

الموهوب له شيئا عن الهبة فان يقول خذ هذا عوضا عن هبتك ونحو ذلك فليس سقط الرجوع
لسقوط الضرر وان العوض يحصل من الاجنبي ويصح منه كبد الخلع والصلح عن جرم العبد ولو لم يرد
انه عوض عن هبة كان كل منهما الرجوع ولو اشترى نصف الموهوب رجع بنصف العوض ولو اشترى
نصف العوض لا يرجع الا ان يرد ما بقي في الخيار وقال في الرجوع بالنصف والخمس الرجوع
يعني خروج الموهوب عن ملك الموهوب له سبع او غيره كان بدلا للملك كبدل العجز والراي من الرجوع
يعني اذا كان الواهب والموهوب له ذواتا من حال الهبة لانه نظر الرجوع من الغاية والافاق من الغاية
المعبر به للمدني اذا كانت الهبة لذى رحم محرم لا يرجع بها وان الغرض من الهبة الواهب في
الحاضر والماوراء كانت الهبة لنفسه او لغيره لم يرجع عند اخذها لانه الهبة تقع للعبد من
حمة والماوراء من وجه فهو يلزم باعتبار ما قبله من فضل الثلث فلا يكون انعام الرجوع في
لا يرجع في الصورة الاولى والى الهبة من الهبة كذا يعني لو هبت الموهوب في يد الموهوب له ليعذر الرجوع
ولا يرجع الرجوع الماتر ارض او حكم فاض وجبته يكون سحارا اصل حتى لا يشترط فيه نفس الواهب والله اعلم

وان تفر الانسان ما لبيعة ما بارا يوخذ منه كالدين يذكر

اشتمل البيت على ملتين في النهاية وللأسوط **الاول** ما عتقا وقتي الثمن المشتري
ثم اراد البيع ثم اراد المشتري من الثمن بعد القبض يجر اوان ورجع المشتري على البائع
ما كان دفعه اليه من الثمن **الثاني** من التمسسه في قوله كالدين ذكره يعني لو اراد الدائن
المدون بعد ايفاء الدين وقبضه صح ورجع المدون على كاهن والاصل فيه ان الدين يصح ان يملك
لا ما عيناها فاذا ابرأ ما في الهبة بقي ما قبضه لا في ما باقى منسحق المطالبة ويلزمه حقه اذا طالب به

ومن وهب للزوج دارا الهابة متاع وهو فيها فقوان يرد

الضم في الهبة وفيها للزوج متاع مستند والزوج قد وهب له الهبة قال
وفي فتاوى ابي الليث اذا وهبت لاه دارا من زوجها وهي ساكنة فيها ولها متعة والزوج
مها ساكن يصح لان الماه مع الدار والمتاع في يد الزوج وكانت الدار في يد الموهوب
يعني هبت الهبة وفي السقي عن ابي يوسف لا يجوز الرجل ان يهب امرأته وان
رب زوجها ولا جنى دارا لها ساكنة فيها وكذلك الهبة للواهب الكسب لان الواهب
نات على الدار **الثاني** في المصنف الذي في فتاوى ابي الليث عزاه الى ابي بكر وهو لا يبارز
قولا في يوسف نصا لا سيما وحول المسئلة وقع في معارضة وهذا نص ما ذكره ابو الليث

اذا قال اشترت والبائع وهب البناء وقال الشفع لا بل اشترتها فالقول قول الشفع
انتهى وعند في الاستبداد نظرا لانه قد يدل على ان الوجه هنا انما جازم قبل
تقدم ملكه للأرض ومنعني ان يصح هبة البناء دون الأرض لان القفس شرط في
الهبة وهذا بمنزلة المشاع الا ترى هم قالوا ان هبة الخلد دون الأرض بمنزلة
هبة المشاع وقد مر جوابي كتاب الرحمن بان البناء دون الأرض وعكسه لا يصح لانه
منزلة الساع فتأمل **الثانية** من الغزبية رجل وهب لآخر شيئا ثم قال الواو
استقطت حتى في الرجوع لا يسقط حقة ولو قال لا يورث عوصي لا يغير لكان
والا يملك طلاق جواز **الثانية** **فيما يصور**
اي بصدد الثاني للجواز قضا وسله البيت من الدخيل قال لو قال كخرها لني
من حق لك تفعل من غير ان يعلم ماله عليه قال ابو يوسف يرى ما عليه
وقال محمد في الحكم كذلك وفي الدية لا تطب ما لم يقين ما عليه انتهى وفي
الواقعات تحوم وقال ان الفتوى على قولك يوسف ومثله في العزة وجهه
بالقياس على المشتري اذا ابرأ البائع عن العيوب وقال المصنف انه انشأ
بقوله مجعلا الى عند من العلم واراد بالثاني مجعلا بغيره ذكر يعقوب مسل والاول
فيحيط اطلاق الثاني عندنا فاما كراد باني يوسف وكلام الدخيل انه طاهر لا شر
فيه ذكره الابرار بل يكفي قوله حاله لان الحكم لله في العاصية موقوف على
الواقعات تفعل ما ابرأ قال المصنف ومنعني ان يقيد بعصل مجعلا من عليه
يعرف ما عليه اما اذا كان لا يعلم فهو غير مكلف به وفيه نظرا لان الاعتبار في
صاحب الحق المبرى ولا عبرة بعلم طالب الآلة اللهم الا ان يكون عالما بالظلم
عليه فذكره او ما يعلم به وفي الراية له على الاخرين بالدين لا يعلم بكل الدين
فقال المدون ابرأني مما لك على فقال الدين ابرأني فقال يصح حملها لا يبرأ
الا عن مقدار ما يتوهم انه عليه وقال ابن تيمية عن الحسن قال العفة هذا
قضا واما ديانة فاما له نص لان العفا على الظاهر وظاهر الفطام واما
الاجر فيبقى على الرضى فلا يبرأ عما توهم انه عليه والله اعلم
وصحت **في براء** **شرط الجواز** **في براء** **لا يتخير**

صحة

صحة هبة وصحة بطله شرط الجواز ولا يتخير الواو والمشتري الذي يضمنها صحة
الهبة والابرأ وسله البيت من الواقعات قال الحق على رجل فابراه على انه بالجواز صحة
الابرأ وبطل الجواز لان الهبة دون الهبة في كونه عليك ولو وهب عينا على انه بالجواز
صحة الهبة وبطل الجواز فهذا اولى وليس اعله بالصواب

في فصل من كتاب **الاجاز**

يقال آجرت من آجرت برب ضرب وقيل المدافع وقال الرخشي آجرت ما حلت فانما هو وسو
خط او قيل آجرا بالدرم افعل وموجبات الاخر فاعل كعامل معاملة فلا يتعدى الملمع
واحد وقيل بهما معا وقال آجرت من فلان للتاكيد ومناسبتها مما قبلها كون كل منهما عليك
الاول في كل الاعيان غير عوض والثاني للمنافع بعوض وقد مر ذلك لوجود الهبة وعدم
العوض وهو مقدر على المنفعة مع العوض كان العدم سابقا على الوجود
فيما اضافها تحت **في فضل الاشهر** **وتلزم في الاولى** **فيما اخرج بعد**
الضمير في اصنافها للاجاز وكذا في تلزم ويصدق اي تصرف في امر من الشئ اذا امرت
ففي احكامها من الميسوط والدخيل غيرها اذا اضاف الاجاز الى وقت مستقل فانه جائز
على العمل الذي ذكرنا ان الاجاز يتعقد ساعته على حد صدور المنفعة وهذا
هو الحكم الاول فلو اراد بعضنا قبل في الوقت فغير محل من روايتنا في المصحح النقص
وفي رواية يصح وعلم ما سلك الاجاز بالتعدي وعدة وسع الموجود قبل في الوقت
ذكر الخواص في رواية بيان بقا الاجاز وعدم فساد السع وصدق وذكر شمس الامية
التدخي في المصحح اهل الامية مل وها ذكر القذوري هذه الرواية عن محمد وقال
ان المصحح لو اراد السع مل حضور وقت الاجاز فليكن ان سعة وهذا هو الحكم
الثاني اعني لزوم الاجاز وهو المشار اليه بقوله ويلزم في الاولى لعله مستفي في
النظم على الصحيح التدخي وها ان قول نصير لو قال آجرتك ابي هذه عدلهم ثم
آجرتها من آخر اليوم يدريه اذا آجرا غدا فليكن آجرا لاول بعض الاجاز وقال ابو الليث
ليس له البعض وهو رواية عن ابينا وعليه الفتوى وقال في خان بعد فعل يصح السع
لانه مقتضيات عمل الزعفران وذكرنا ان القدر اذا احتاج الى فعل الاجاز بعقد
مترادفة فالواو اجعوا على الاجاز كما ان الاجاز المضافة ناشئة التجل كان يقال نظر من الوجه

قلت وجه النظر ان الاجرة اذا لم تملك بالتخييل فكيف يصح قولهم لعقد عقود استراثة
اذ الصالح الى تخيل الاجرة وهذا هو الحكم البالي المتعارف بقوله فلا يصح ذلك في
حكمه فاشي خان اجمعهم بطر قد تقدم الخلاف في ذلك على الرواية التي فيها كتمان كل واحد
وفي الزاوية من الصدور الاولى في الاحكام الطولية جعل عقود الامة من الحار على الملات
في العقد الواحد وانه بعد على قول الامام ويزم ايضا دخول هذه الخيارات في العقد او يودي الى تنوع
الحار في المدة كلها واخذ في توجيهه بقرينة جعل عقود اكلها اذ جعلت عقود الزمر ان
لا يملك الاجرة لان الاجرة لا يملك بالتخييل لان شرط الصاوة في الصدور جعل عقود الا في هذا
الحكم للحاج وقال عن جعل عقود في كل الاحكام لان تلك الاجرة لتجربك او شرط على الرواية
بغير واسمك الحاجة **وقد يجوزها في القدر فاعلمها** **وقيل** نسخ البيع بملك يوجب
الصمت في جوازها للاجانب وموجب كسب للفقهاء وقد اشتمل البيت على سكتين
الاولى من الظهور قال اذا اسام رجل اخر قد ورثا بغيرها لاجوز للتفاوت
بين القدر من حيث الصغر والكبر وان جاز قد ورثا قبلها المتنازع على التكرار الاول جاز
وتكون هذه اجارة مبتداه بالتعاقب بعد ذلك طرحت التعاقب في الاجارة وهو المنطوق بمضمون
في السلم والعقد لتناع للنفق والالتزام بملك يوجب في غيرها ايضا في البراءة
الاجارة الطولية فلهذا بالتعاقب لا الطولية لان الاجرة فيها معلومة لا ياتكون في سنة
او اقل او اكثر **الثانية** قال اذا نسخ المتنازع البيع في مدة الاجارة قال
نسخ الاجرة الخلو في رهنه اذ انسخ الوفاء بفسخ وفي رهنه الطحاوي لا يفسخ ذكر
القاضي السجاني على هذه في مختصر الطحاوي يفسخ على قول الجمهور ومحمد وهو قول السجاني
اولا وقال السجاني في شرحه ان البيع جاز بين البايع والمشتري فلهذا اذا انقضت المدة وليس
للمشتري رهنه من الاجرة **الا** اذا طالب البايع بالتسليم قبل انقضاء المدة بفسخ القاي للعقد لا يعود
حار المدة ولو اجارة المتنازع جاز وطلب الاجارة مما بقي من المدة ولو نسخ في البيع
منها حتى لو انقضت المدة كان للمشتري ان يأخذ هذه او ظاهر الرواية وروى الطحاوي ان عبد
ابن حنبل ومحمد للمتنازع ان يفسخ البيع فلا يعود بعد جاز او غير له توسع لسلم التفرق من الاجارة
ها كالعبث ان كان المشتري عالما وقت الشراء بعقد الاجارة فليس له مطالبة البايع بالتسليم الى ان انقضى
المدة والاطلة الخيار في استيفاء الامضاء **قلت** قال البراءة هذه الرواية اجازها الشافعي وقال

في موضع اخر باع بغير اذن المتنازع اختلف فيه الفاعل محمد قال في الاصل بطل البيع
وفي المار جاز البيع وفي البوع موقوف وهو المختار ويمكن من اللطيف المختار
وهذا اذا باع في مدة الفسخ وقال شمس الامية انه على الرواية **وقد** الظاهر انه يفسد بالاجارة
ولو باع في غير ايام الفسخ ثم امت على الرواية والاصح ان الاعلاء الى الجواز ثم قال
اجد ارمغا **ثم** باعها اليوم بطلت الاجارة فلورده عليه لعيب بفساد رهنه بالاجارة
وقدم عليه ذلك بانه لو باع ما اذن المتنازع حتى اسخت الاجارة ثم ان المشتري رد البيع
بطريق ليس بفسخ لا تقود البراءة بلا اشكال وان رد بطريق هو فسخ امي العامي الزمعي
بعدم العود واتي صاحب المداية بالعود كعصير الراس كحجر ثم محال وله نظره وفيه
ثم قال لو باع بغير اذن المتنازع في غير ايام الفسخ ليس للمتنازع الفسخ في الاستحسان والمشتري كذلك
وعليه الفتوى وفي رواية للمتنازع ايضا وهو القياس وقال في احكام الرهن وفيه بيان بيع
المتنازع والمهون صحيح كنهه غير ما يرد في بعض المواضع انه فاسد ففسدها انه غير بائد في حق المتنازع
والمراد في حق البايع حتى اذا اقمى الدف اقيمت الاجارة لزم البيع واذا علم المشتري بكونه مهونا
او متنازعا عند اتمام البيع **الثاني** وبه اخذ المتنازع انه يملك البيع اذا لم يكن عالما كالبيت
كم اشتري امه وان بكل وهو يعلم به وجعل كالا لا يحقق والعلم انه لا يمنع الرجوع واجازة التنازع
مان الرهن لا يمنع التسليم واسماع المتنازع منه وفي العمادة نقل عن الراية ان ظاهر الرواية
قولها وليس لعلم **بيع** التي تمة كلام التمة قال كذلك الحكم في المقتار يدبر
لعلم بعد اجزائها ولا يفسد للمدة بها الما بعد في المدة وفي فتاوي قاضي خان الامور اذ باع
المتنازع فارد المتنازع ان يفسخ بعبه اختلفت الرواية فيه **والصحيح** انه لا يملك الفسخ ولو
باع الراهن الرهن بغير اذن الراهن كان للرهن ان يفسخ بعبه انتهى **قيل** في البراءة هي
محار بيع المتنازع او المهون بعد لان عند الامام الثاني لحد البيع وبه المصنف على ما رجه
وما يشير اليه بظاهر الرواية في النظر لا يفسد وان الطحاوي اعتمد قول الطحاوي انه لم يفسخ ثم
قال يسعى ان يكون الاعادة على ما رجع من حيث الدليل ولم يرجع شيئا وقد علم ان قاضي خان قال ان
الصحيح انه لا يملك الفسخ ولا عدول عنه وقد رجع في موضع اخر انه ام الرواية لا يملك الفسخ صرحا
بل في البيع فلا يملك البيع بفساد **والفرق** بين المهون والمتنازع ظاهر لا رجم اما طبق البعثة
كلا في الرهن لعلم جميع بالعلم ولا علم وفي العمادة المعري ففي بيان بيع المهون بائد في حق الراهن

وان ادرك لحداد جازت الاجارة وتومر بالحصاد والتليم وعليه الفتوى

والجار ما استاجر من قبل قبضة من شريكه المشاع

البيت معطوف على البيت السابق على عدم حوار الاجارة وقوله غير محذور عطفاً على المحذور بالاجارة وفي البيت شلتان اولهما من الاجارة وقاضي خان وغيرهما في اجارة المحر ما استاجر من قبل قبضة ما بالاشيخ قال بالاجارة قبل وقد حكى قاضي خان فيها الخلاف فان قال اشترى عقاراً فاجره قبل القبض لا محذور وقيل هو على الخلاف في العقار قبل القبض ولو استاجر عقاراً فاجره قبل القبض لا محذور وقيل هو على الخلاف في المصنف ان عطف المثل على غير البيت السابق كان مشعر الخلاف قال وجعل الاول كانه عطف على اوله فلا خلاف انتهى **قلت** به كل علم ان مسعود بن عبد بن جرح النجعة في البيت ان بقى كما مر هذا خلافاً لان الراجح فيه عدم النجعة فيعكر عليه ما ذكر في الاولوية فان قلت يرفع في قوله في اخر هذا البيت السابق كما مر وهذا لانه لان الراجح فيه عدم قبضة على اختصاصه ببيت المشاع كما ساقى فعله عنه والله اعلم **قلت** ويعلم من الرقيقيد

لقبض القبض والجواز قبل القبض **وهنا** ارفع حسن منه عليه الشارع وهو ان المستاجر اذا اجر ما كان مستاجراً لا يطب له الفضل ويتصدق به الا ان يكون الاجرة الثانية فرعاً من اجرة الاولى **الثانية** قال هي معروفة تصد بنصفها تعريف ان الفتوى بقولي ونصف وهي مثله اجارة المشاع ودرع الشراك مما يقسم وفيه لا يقسم فاستد في قوله في جنيف وعلى الفتوى انتهى ولو اجره من شريكه في اخر الروايتين عنه وعندهما محذور على حال **تنبيه** طريق جواز اجارة المشاع ان يحل له القضا او يعقد على الكل ثم يقع في المعقود كره في الزاوية وعمرها والله اعلم

وفي الكلب البازي قوله ان الغنائة كما في القرى اولها ليس بوجه

استعمل البيت على شلتين **قال الاول** من قاضي خان قال رجل استاجر كلباً معلماً ليصيد له لاحد وكذا البازي ثم قال وفي بعض الروايات استاجر الكلب والبازي وسر له ذلك فقامت معلوماً بحوزة وانما لا يجوز اذا لم يتبين له وفقاً معلوماً ولو استاجر سنوراً لياخذ الفار فهو من ذك

في السنن انما لا يجوز له هذا فعل السنور وليس حال الكلب والبازي لان المشاع من الكلب والبازي ومن ارسله فيصيد ولا ذلك للسنور ولو استاجر كلباً ليمس له داره قالوا لا يجوز ذلك ولو استاجر قوداً ليمس البيت قال رحمه الله سعي ان لا يجوز له ان يفرق بين البيت وبين الكلب والسنور ونقل في نسخة القصة الخلاف في الكلب وعدمها الكلب للحراسة **الثاني** قال في المحيط ولا يجوز اجارة البناء دون الارض هكذا ذكر في الاصل وذكر عن محمد في المزاري ان محذور قال ابو علي السنن فيه كان يعني شخصاً ونسبه باجارة العسقاط واحميه وذكر في المحصر فيه روايتان في النوع على السنن كان ابو علي نصراً لغير البناء دون الارض ووردت عليه اجارة العسقاط وان كان ذلك طارفاً لم يثبت له الا ان وفي قاضي خان عن الامام ابي علي السعدي انه ذكر عن محمد بن ابيدك على جواز قال رجل استاجر ارضاً فاجرها لصاحبها كانت الاجارة الثانية باطلة فان بناها المستاجر ثم اجرها لصاحبها كان له حصص البناء من الاجرة ولو لم يبيع اجرة البناء جرد لا يوجب حصص البناء من الاجرة ذكر في الاصل ان اجارة العسقاط جائزة ثم قال في الزيادات ما يدل على انه لا يجوز اجارة البناء للبناء من اجارة المشاع وبني المصنف على ان اختلاف الرواية ينبغي ان يكون على قول الامام لانه هو الذي لا يجوز المشاع لا على قوله وان الفتوى على الجواز لا مع كونه قولاً بقوله فتوى رواه محمد بن ابي طاهر الطوسي انها على المنع لان ظاهر الرواية فقد قال في الفتنة وتقي حوله استجار النساء اذا كان ينتفع به كالجدران والسقوف قال في ظاهر الرواية لا يجوز كانه لا ينتفع بالنساء وجه في الزاوية قال ان الجواز في البناء المرتفع مع القيد اختيار المصنف التجاري الحوازمي واما اذا اجر كذا لا يجوز قال في علم هذه انه لو كان فيه دكان او غيره لم يطرد لا في حوله الاجارة وما يوجب من الاجرة حراً فذكر الرواية عن محمد بن الحوزة في السبوط نص على حوله استجار بيتاً علوداً ومنزل على طلبة على طرطريق وعلله بانه من بعد الاستقلال مرحباً السكنى وفي الخلاصة عن الامام عن الامامة لو كان البناء الرجل والعوض لا يفرق دون البناء وفي الزاوية لو كان البناء ملكاً فاجر صاحب البناء لا صاحب العوض اختلف المشاع فيه قال والفتوى على انه لا يجوز ولو اجر صاحب العوض محذور وذكر لو استاجر العوض دون البناء في الزاوية لو كان البناء ملكاً والعوض وقفاً فاجر المولى يادن المالك للبناء والمحرر ينقسم على البناء والعوض وينظر بكم يتبع كل ما اصاب البناء وما لا يصب على المصنف **الثالث** لو اجر ما ملكه بغيره في عطفه ينبغي ان يخرج على الخلاف المتقدم اطلاق الروايتين يدل عليه وانما نصت طلبة بخلاف ان توهما لا يجوز كالحوزة مع الارض ويدل على الحوزة ما ذكر صاحب الجزء عن المسوط قال روي ابو يوسف عن ابي حنيفة

انه قال اكرا اجاره سوبكه في ايام الواسو وكذا كروي هشام عن يعل عن الامام وكان
 يقول ينزل عليهم في دورهم لقوله تعالى سوا العاكف فيه والبيادي قال في الدعوى ثم هذه المسئلة
 دليل على جواز اجاره البناء في الارض لان الامانة هنا على سبيل الارض عند اي خنفة كالبيع
 واما رد على البناء واما رد في ايام الواسو وما يدل على ذلك قول صاحب الهداية في الاستقلال
 على يده الامارة عدم جواز سوارس مكنة استدلال اي خنفة رحمه الله بقوله علم الشارع
 مكنة طرقة لا سماع وبلغها ولا تورث ولا ناهي محرمة كانا انما الكعبة وقد ظهر القطع فيها حتى
 لا يتصور صحتها ولا يحل حلالها ولا يسمع شوكها فليدلك في حق البيع بخلاف البناء لانه خالف
 ملك الناي واستدل لها بما يملوكة لهم لظهور الاختصاص للتمتع بها فصار كالبناء **الرابعة**
 قال في حرام الاكل لو اجازوا سوبكه لا يجوز فان رقبه الارض غير مملوكة قال في موهبة يدل على
 جواز اجاره البناء والحق على انه محرم على ما مر من الخلاف يعني بين الامام والصاحبين وفي البداية
 ومكة ما جاز له في مكنة لقوله صلى الله عليه وسلم في اجرة مكنة فكانما اكل الربا وكان اراخي مكنة
 كانت سبي السواب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في اجتناب اليها مكنة واستغنى عنها
 اسكنها عنه انتهى **قلت** اما الحديث الاول فافرح الحاكم في المستدرک بلفظه
 سماع لا سماع رايها ولا يوجب سوبها وقال حدث مسلم واحمد الحاكم والدارقطني باحلاف
 لفظ سوب فانه قال مكنة حرام في حرام سوبها وحرمان سوبها في مكنة عند الحاكم وطفق فيه
 الدارقطني وصوبوا وفقه على عهد الله عز ورواها في شعبة في تصنيف رسلها الثاني
 ورد في بعض طرق الاول بلفظ انما ما كل نارا واخر في الامار والدارقطني والمالك اخرجه
 ابن ماجه بلفظ بوي رسول الله صلى الله عليه وسلم واوكر وعمر وما دعي راي مع الا السواب
 مراد مع مكنة واستغنى اسكن واحمد في شعبة في تصنيف مستند بطريق الطبراني
 والدارقطني في شعبة وفي مختار ابن النواز في سماع سوبها مكنة واجازها ويكره رايها عند
 وعند ابن عباس مع رايها وهو رواه عنه والله اعلم

في خالف في قد لا اجاره آثر بقوله لا المكنة
 خالف بقوله آثر خنفة في الاجارة وصرح بقوله الامارة مسئلة الست حرمان الاكل
 آثر رب الست بالبناء ليجنبه الاجرة والعيا على البناء وحلف في مقدار السقفة
 قال قول في الدار والبناء بينه السناجر وفي الامانة في قول لجر الامام البخاري هو قال

السنة

السناجر اذا عمر في الدار المتناجر عماره باذن الاجرة مع ما انفق ان لم يشترط الاجرة مكنة
 وكذا كذا القم **قلت** ويحل هذا على ما اذا لم يقع فيها الخلاف في قول قاضي خان وقال
 في السور والبالوعة لا يرجع لجر الدار الا بشروط الاجرة لان العاين لا صلاح مكنة وصيانة
 داره عن الاحلاف وصرح بالانفاق بخلاف السور والبالوعة والله اعلم

في متناجر شهران كفي ضعفة قبله من الشهر او فيه نقص

ضمير سكن المتناجر وضعف الشهر ويلزم المتناجر وفيه الشهر ومثله الست من
 المحيط استناجر من اجرة داره افكتها بهز فعمله الاجر الشهر الاول وليس على الشهر
 الثاني اجرة هكذا في علامات الروايات كما يمل الجارة وذكر في بعض الروايات
 انه يجب عليه الاجرة في الشهر الثاني قال مشايخنا ما ذكر في عامه الروايات محمول على ما اذا
 لم يكن معد للاستقلال وما في بعض الروايات محمول على ما اذا كانت معدة انتهى
 قال في الحنف حلالها المتناجر رواه التفتي على التحلل للاستقلال في رواية عدم التصريح على
 عدمه وكان الجار رب الدار لها يؤذن بانه أعدها للاجارة فذمت رواه التفتي انتهى
قلت فنه بحث وساق لزاجه الحامزة الاسمي كونه بعد الاستقلال فلا بد
 ان يقيد الاجارة بالدور يكونها معد للاستقلال فبالملة والله اعلم ونقل عن يعل في اجارة
 الحامزة اد استاجر حلالا لم يمل فيه ثم روي على لفظ الثاني قال الجواني هذه المسئلة دليل على
 سماع الدار لاجرة الاجرة بدون العقد ان كانت معدة للاستقلال والكر في جواز اجارة
 اجواب في الحامزة كالجواب في الدواب وما ذكره محمول على ان المكنة معدة للكر والاسان
 قد سمي الحامزة للكر وقد سمي كاحه بنفسه ثم روي عن العارض في هذا الحامزة القم
قلت وفي الزارة ان يكر روي الجواب في الزارة المسمى هو متناجر في الدار قال
 وروي الاخرى في سماع التوفيق بين الروايتين في اجرة على العمل وغيره في فضل في الدار الحامزة
 قال القاضي في نه تفتي **قلت** ففيها ما يمل في الشهر الثاني هل هو المسمى او لجره للشك
 في ان القسمة لو استاجر دارا معدة للاستقلال سنة باجر معلومة دون اجرة المثل او فوته ما لا
 قيمتها استثنى بلزمت اجرة المثل فيها وانما القسمة سنة الى ان يوسع ثم قال عن استناجره
 بغيره ووعده ان لا يأخذ منه الا ثمانية منه واخذ الثمانية وباعه بالدين شيئا قليلا ثم سلمه
 شتين بغير عقد جديد يلزم لكل سنة ثمانية قال حولان بديع وفيه نظر في قباها الاول

يلزمه اجرة المثلثة ثم بعد قليل رد في حشره الامه الكراشي حشره الله تعالى وفي المسامحة سبعة اجرة
معلومة فكيف يمكن سكتها سنة اخرى ودمع الامر له ان ستردها الامر قال بولا ماسد وفتح
على الاول يعني ان يكون له ولاية الاسترداد اذ الربك معه للاجارة لاها لا يصير معه للاجارة
بالاجارة سنة بعد وقع شي ليس بواجب له استرداد الا اذا دفعه على وجه المصه ابتداء واستهلاك
الموجود في عاربه الاصل واستأجر رضاء سنة وغنا سنة من فعلها سنة الاولى ولتضمن الامر
فيما بعدها ويصرف الفضل عند اي خضع ومحل حشره بالهشرو وقال ان لي على اجرة مثالب
في السنة الثالثة قال العاقل الصدور وهذا اذا الربك الارض معروفة بالاجارة فان كانت لا توافر
كل سنة اما اذا كانت معروفة يجب اجرة السنتين المستقبليين للاجل وبقوله ان عند اي خضع
وبعد لا يصير له معونة للاجارة بالاجارة سنة او سنتين وكما هو في المحيطة اسما وفيها ولا تصير معونة
للاستعلاء بالاجارة سنة او سنتين او اكثر الا اذا بناها كذلك واشلا كذلك كما اشار بحر الدار الحار
ان بعد الادب الباع لا يصير معونة للاستعلاء في حق المشتري وهذا التفسير بعينه نقله من الفتا
وعنه الى يوسف وقال ان ابا اليسر اورد عنه انه بالاجارة كالمستأجر لا يصير معونة للاستعلاء
ويقل عن بحر الدار الحار اذا امر بملك شي من المليات يصير معونة للاجارة فعلم من هذا او مما
تقدم اتفاق امتا الثلاثة على هذا ولو سكر دافع من غير عقد ان كانت معونة للاستعلاء الحس
الاجرة والام لا الاربعاء اما صاحب الامر بالاجارة فيكون بعد ذلك ونقل في المحرط عن فتاوى
فاضل خان من ان فيه رجل يكون ثروته باجره مملو صدق انه راجع في هذا ايضا على الخان
يكون البا بعد للكرى وكما يكون الاجرة كان يغني عن حشره لم قال بولصير السلام والفتنة
ابوك والفتنة هو اللبث وكان يصير يقول لا يحل الاجرة برونه الا ان يعاضا على صاحب الخان
ولاجابة فادامه امه ولم يحج الا ان يحل الاجرة برونه ولا يعرض شايخ زماننا والوال القوي
على لوم الاجرة الا اذا عرف بخلافه فان مرجح بانه راجع كماله مثل الطول او العصبية لا يهدد را
بالزبط في تكان الناس لا يظنوا الاجارة بمسدة لا يحل الاجرة برونه كرجل له حوايت مستقلة
حيا انسان وكفى واحد منها يلزم اجر المثلث ولو كانت عاصبا لا يصدق وهو كمن يخل
الحمام مرغرا في مرجح له صاحب كماله لا دن وقال دخلت على رجل العصبية يصدق انني
حاصل ما في المحرط ولما علم

وما ضمنوا بالشرط عند الامام في اجرة اشراك وهو ما قد خبره

الضم

الضم في ضمنوا المتأخرا وفيه هو يعود على التضمين بالشرط المسمى بها موصولة وفي
البيت سلتان **الاول** من الصغرى والظاهرة الاجرة المشتركة قال ان ضاع
مالك يعني اوتي يدي فانما ضامن لا يبيع لا يبيع له اشتراط الضمان في الامانة
انتهى وقال في الدرجة اذا شرط على التراضي ضمان ما عطف فهو حارس ولا
يفتد به العقد قال والذي يظهر لي ان هذا المرجح على قولها والاول
على قول الامام ما عرف انها ضمان الاجرة المشتركة دونه **الثاني**
قال ان قول الامام ان الاجرة المشتركة لا يضمن وهو خيار المتأخر وعلم الفتوى
في قول اكثرهم نقل من الفتوى على قول الامام في عدم تضمن الاجرة المشتركة
عن الحاضر والاضمة وقاصي خان وقال انه المختار وانه قول مجتهد ايضا
وقال في موضع اخر فاما ان في اللبث انه ياخذ بقول من جدد في الاجرة
المشتركة وعلم الفتوى قال الضم في ذلك التطور عليه ثم في جعل النظم
مشملا على سلتين رط لان الضم في قوله وهو ما قد خبرنا ما رجع الى
تضمن الاجرة المشتركة بالشرط والواقع انه لم يفعل عن احد ان الفتوى على ذلك
وانما المقول ان الفتوى على عدم الضم مع عدم الشرط فلا يكون قوله خبر
راجحا اليها الا بطريق الزور فنتأمله ولما علم

ورجع ما لم يشترط فيه عرفة ورد على شحم خط ونقص

صبر فيه الى الاجرة المشتركة بمعنى المجمع بالاشتراط من العرف والثاني قوله
ورد في المصريح اي ورد في القرب وقد استعمل البت على اصل صحيح على فروع كثر
ذكر في المحرط وغيره وهو ان الاجارة اذا وقعت على عمل كان كان من رواج
العرف ولم يشترط في الاجارة على الاجرة فالمرجع فيه العرف ولا بد من فروع
الفرع **الاول** نقل عن الفتوى الحسامية الاجرة المشتركة كالحصا طوي
حسب ان يكون منه الود عليه لا على رب التوب **الثاني** نقل عن
المحرط واذا التناهم رجلا ليقصر الف توب فخلها على القصار الا ان
الا ان شرط القصار خلعها على رب التوب ورد ذكره في دعائها ان التوب
واللر على اللبان ان حوت به العادة كرايت في محتمر المحرط للحاي اخراج

الأجر من الآتون والخبر من التور على الأجر وسبح الله على الأجر عند حنيفة
والزبل والسبح على الزبل دون اللبان وأن شرط الزبل وأبيه الماء
على النقل فهو على أن المصنف ذكر فيهما في المحطة فاجت
نقلها من محط المحطة وقال وعلى الطباح أحوال الفرقان كان في عرض وأن كان قدرا
لصاحب فليس له في السلول على الخابط والرقنوع على الموت فان كان أهل
بلد يعملون على هذا فهو على ما علموا في الألف والشرح على رب الدابة والحمل والحلق
والجاء على أهل الحولة وذكر أحوال كان يحمل على قارب الكاري فالحمل على الحلق على
وان كان على عماد أو دواب المستاجر فهو على رب الحمل ولو كان حمله فهو على الكاري
وان بدخلها منزلة قال فوا حنيفة هذا على ما علمنا الناس عليه وقال أبو يوسف
هذا أحسن ولهذا نرجح الماء على المولى إلا أن يشترط على المستاجر حمل الثياب
المقصود على القصار إلا أن يشترط رب المالك قال أبو حنيفة كل شيء له حله وموته
لرب الركنوع على الأجر مائة الف والاحمل له ومائة كالثياب والثياب على المستاجر
ومن بعد هذا البيت شعر مشاهيرهم **فصح ولكن الصبي يقدّم**
وليسقط في وقت الأعادة قبل ما تلو أمه لمعن الله فالدخ
ومر بعد هذا معنى الجارة وفي مستعمل للور والمشافر فيكون صفة المستاجر فتح
حواب لو أوى ما استعان فتح وصحة نقد الأجر وكذا في بقط والمعدوم وفي
السلبان **الأول** في حان استأجر دارا وقتها ثم أعادها من
الأجر كان له نقضا للأجر وكذا الواسطه دارا ربي ثم أعادها من الأجر كان ذلك
نقضا للأجر الأول وفي الصحيح أن الجارة والامانة لا يكون في حان الجار على
المستاجر مادام في بيته الأجر **قلت** ومثل في النظر **قلت** ونقل في الرارية
عزى البيت قال أبو بكر البجلي لا يقط الأجر عن المستاجر وذكر في المنقلى للمستاجر
إذا أعار من الأجر كان ذلك بواقعة أي بكر البجلي **الثاني** في الدخ
استأجر دارا نقضها فانه تدمر من ثمنها ربع عن الأجر حصته واليه آثار بقوله
فالتدمر يجوز يعني بجزء حصته والأجر بالتقدير والحق وتقط بقدرة وكذا لو
أهدم جميعها نسقط الأجر كله الهدم ولا تنفع الجارة ما لم يفسخ المستاجر

وفي الفقرة استأجر دارا نقضها فسقط منها حايط أو أهدم بيت من الدار كان للمستاجر أن يفسخ
الأجر من حقه الأجر ولا يفسخ نسجه عند غيبته لأن هذا بمنزلة الرد بالعيب فإذا أهدم
كل الدار كان للمستاجر أن يفسخ عند حضرته وغيبته ويسقط الأجر عند الكل ولا تنفع
الجارة ما لم يفسخ انتهى **قلت** وفي محضر المحيط لو استوفى المنافع مع العيب
يلزمه جميع البدل فان بنى ما سقط من الدار لأجبار للمستاجر وأختلف المشايخ في الانقاص
بدون فسخه إذا أهدمت الدار واقطع ما أرحى والترب عن الأرض قبل يفسخ بهد
وقيل لا يفسخ بدون وجه وهو الصحيح ثم نقل عن محمد في العيب إذا انقضت جازت
الواحدة وبكامله على تسليمها إلى المستاجر والحامل له إذا أهدمت الدار وكانت
العرصة لأجر الأجر ولو أهدم بيتها وسكن في الباقي فلا يسقط شيء من الأجر ثم نقل
عن المسقى ما قدمناه من الأجر وعقبه بقوله لكنه خلا فظاهر الرواية انتهى ونقل في الزاوية
عن الصغري لزوم السمي قبل الفسخ في صون أهدم حايط الدار وست نها وذكر في كساب وراق
نحو ما في ناضي خان ثم ذكر في أشا ما يكون فسخا استأجر دارا وسلمها إلى المستاجر لا يشانه كان مشغولا
لنفع الأجر أنه أن يحط أجرا هذا البيت من الأجر **قلت** القاصصه ولا فسخ لها حتى
لو استأجر دارا على أنها ثلاث بيوت فإذا أهدم بيتا من الدار ولا يحط شيء من الأجر **قلت** نعم
لكذلك لأن الفوات إذا كان يعمل البائع لقابل القسط بخلاف التدمر من بيت أو سقوط
حايط لعدم كونه مقصودا بالسؤال فهذا أقوى ما ذكر في الحط أنه ظاهر الرواية فحق
والله أعلم ولا يخفى ما في تركيب البيت من البعد على الدلالة على المراد فلو قال
لو أهدمها من موضع كان فسخها لا يجازها منه **فصح** **الأكبر**
نقا واستقاط لأجر ما بينه لصحة كالمعدوم للبعض **ينكسر**
وعقبه هذا في الحط بأنه خلاف رواية **الأكبر** **ينكسر**
كان أظهر وأقوى لشموله مثل الأجر وما ذكره صاحب المحيط والصغري أن الجارة
للغير الموجه والمستاجر وما ضاها **الأكبر** والصغري في زمانها للأجر والجارة وفي محضر
للأجر والاسان بهذا الهدم البعض وأعلم أن أصل الجارة كلاما متساويا لمولك ومحصل ما ذكر
في الزاوية أنه قال على العدى الأولى تبطل الثانية وإن لم يفسخ فقد روي عن الإمام الثاني
أن المشتري إذا باع المبيع من البائع قبل القبض بطل بيع الأول وإن لم يفسخ الثاني بهذا الكلام وذكر

الموافق انه قبل نسخ الاول وانما صحح لان الثاني فاسد والفاسد لا يقدر على رفع الصحيح
والعام على انه لا نسخ بالثاني الا انها اذا ما على تلك حتى انقضت المدة بطلت الاولى لان
الاولى فائدة لان المتابع يحدث شاع فباعه وعلى حسب حدودها يقع التسليم الى المتنازع
فاذا استأجر المالك منه ثانيا واستخدمه فذلك عنده من التسليم للمنفعة الحارة الى المتنازع فاذا ادا
على ذلك فقد مضى قبل التكرار من استئجار المنفعة فبفسخ الاول ضرورة حتى لو اراد المتنازع الاول
ان يبرده بعد مضى بعض المدة فلا ذلك لان العقد الاول اياما انفسخ في قدر المنفعة التي بلغت وهو
على حاله فما بقي في المسمى عن محال الاول تبطل بالثانية وكان الامام ابو على السفيح يحكي عن
استاذ ان المتنازع ان اجبر الموجه لا يبيع وان اجبره مرة اخرى ان العبرة اجرة الموجه بغير وقال
الطواني روى عن محمد بن ابي الاحبار لا يجوز من المالك طلقا ثم الثالث قال عامه المتنازع هو البيع
عليه القوي وان اعاده المتنازع من المالك ذكر في الحواشي انه لا يبطل الاجارة لان المستعير لا يبيع
شفاة قال بعد قليل وذكر القاضى ان الاجارة الثانية ولو كان الاجارة الاولى لم يفسخ الاجارة
الثانية فيسقط الاجرة عن الاول ان قبض المجر الاول الدارعة عن المتنازع فلو كان الاجارة
الثانية وان لم يقبض لكان قبض الاول الدارعة عن المتنازع فلو كان الاجارة
تبطل الاجارة الاولى والساير استرجاع الدارعة من المجر والله اعلم

وما يلوغ الطفل في نفسه مراتب وصي جد وهو فيه خير
في البيت مسئلتان من فضيل خان **الاولى** الاب والجد او وصيهما اذا لم
دارا او عبدا للصغير يستتر معلومة ثم يلوغ الصغير لم يكن للصغير ان يفسخ الاجارة
والصوايا احر حصنة ثم يلوغ لم يكن له ان يفسخ الاجارة **الثانية** هو المثار
الها بقوله وهو فيه خير فان جعل الصغير وهو فيه للطفل واراذا اجارة
الاب والجد او وصيهما يتي للطفل قبل بلوغه يثبت له فسخها اذا بلغ وهذا
التركيب لا يفسخ على هذا الوجه الامر الشرح كما لا يخفى بل الظاهر رجوع صغيره
الى الفسخ فان الاب والجد اب الاب او وصيهما اذا اجبر الصغير في عمل من الاعمال التي تفقد
عليها الصغير حارة لا تجعل بالنسبة الى مال الصغير فلا ولاية للجد مع قيام ولاية الاب
وصي الاب مقدم على الجد ولو لم يكن للصغير اب ولا جد اب ولا وصيهما فاجرة ذوهم
محرم وهو في حوزة جارية لانه يملك تاديه فذلك لاجارته فان كان الصغير في حوزة ذي حجر محرم

فاجرة ذوهم محرم اخر هو اقرب من الذي هو في حوزة لجزان يكون في حوزة العرف فاجرة
امه حاذ في قول ابو يوسف رحمه الله ولا يجوز في قولهم وان اجرة ذوهم محرم منه
وهو في حوزة ليس له ان يفسق الاجرة على الصغير اذا لم يكن له ولاية الصنف في مالها كما لو
للصغير مال كان لصاحب الحجر ان يقبض الحصة وليس له ان يفسقها على الصغير فاذا بلغ بعد ما
اجرة من له ولاية الاجارة ان شاء امضى الاجارة وان شافى سواء اجرة الاب والجد او
وصيهما او غيره وليس لغيره ان يفسقها على الصغير في حوزة ان يفسقها على الصغير في حوزة ان لم يكن
ابواه حازبا لان الصغير يضر من ذلك انتهى بخلافه لو كان النظر هكذا

ولا يفسخ في المحارم وادعيه بحكم وفي نفس الصبي خيره
ولكان اذا جحد الاختلاف وعلم الحكم في الاب والاولوية وكذا وطية والله اعلم
وسيا يطلى فيه من مسلم لم يجز اجرة كالد فتنة والحيث ينظر
وطيبا لشعره والخيول كانت ووكل وزن قبل بعثته
استعمل البيت على تاييل من فضيل خان رجل استأجر كتابا ليقراءة من شعره ووفقه كما
لحب عليه الاجرة **وهي الثالثة** قال وقد المصنف **وهي الثانية**
ولو استأجر طبيا يشبه لاجبا لاجرو **الرابعة** قال وكذا اذا استأجر شيئا
من مسلم لم يفسخ فيه **وهي الاولى** قال المصنف فلو كان حركا فوجبت الاجرة
دل عليه المقييد بالمسلم **قلت** اخذ المصنف من مضمون عانة فاضيل خان
وسعى ان يكون هذا المضمون محجورا وان لا يختلف الحكم لان الفساد انما حارم قبل
جعله من الاقتطاع حتى لو دفعها تحت الاجارة وذلك لا يختلف بالنسبة الى المسلم والكافر
وكذا اذا انظرنا الى كونه منفعة غير مقصود من العرف فمالا والله اعلم **والخامسة**
استأجر فوسا او دابة لحبيب من يديه او يربطها على يده ليحرق حطب نظر الناس بها
لا يجوز **السادسة** استأجر مكيلا لا يوزن ولا يعمد ذكره الاجل انه يجوز
ودكره الكرخانيه لا يجوز الا للمنفعة بقصوده بالعير وفي هذه المنايا غير مقصوده
بالعير فلا يجوز كما لو استأجر ثوبا ليلبسها في سنة ولا يلبسها ولا ينام بانه لا يجوز
وهذه النظم ما يفعل في الزينة في الجلاء فلا يجوز فيه الاجارة ونظر المصنف في
هذا العلم وقال ينبغي لربها ان بعضها ان الاجارة من غير خلاف القياس فلا تجوز

فيها المورد ولا يتعارف لجان مثل هذه الاشياء والورد بها للشرع اقول لا يخفى قولهم الاول
على ما ذكره المصنف اذ يلزم على الثاني جوارها على قدر التعارف ولا يخفى ان اجاره الدار
ما معروف والحي يسكن في بيوت عليه مع تعليل حمل المدة في البعض الآخر ولا يخرج شيء
منها عن هذا التعليل فيظهر ذلك كالتامل

من ولود نفع الدلال توبيا لتاجر فقلبه لوزج ليس بخير
الصبر في قلبه تاجر وفي راح للتوب وفي فخر للدلال ومثله البيت في راح
الدلال في التوب اذ ادفع الى رجل يريد الشر ينظر فيه لم يتري فاخذ التوب وذهب
ولم ينظر به الدلال لا يفهم كانه ما دون اذ ادفع التوب ولم يفارقه فاذا افارقه
صن كالمواودة الدلال عندا خفي وتركه عند من يريد الشري اسحق ولا يخفى
ان النظر لا تغار له بالخيار فافهم خان

وقيل تزوج لها اجر مثله وليس بفسخ البيع اجر خيره
بسم الله الرحمن الرحيم في هذا اختلاف المتأخر في الدلالة في الكساح قلت هي السماء
في زماننا بالكاظم هل يكون لها اجر قال الشيخ الامام ابو بكر محمد الفضل كاجر لها يعني
لا يحل لها اجر مثله كانه لا شفعة للزوج من كلامها بعير عوقد وانما شفعته بالعقد ولم يقر بها قال
غيره من المتأخر يعني شاخ زمانه لاجر مثله لان معظم الامر في الكساح تقوم بالدلالة لان الكساح
لا يقوم الا بمقدورات تكون بالدلالة وكان له لاجر المثلث من الدلالة في البيع فانه يستحق المجرز
وان كان البيع يكون من صاحب المتاع انتهى قال المصنف ولم يتكلموا على تركها من ثباتها ولا مقدارها
نقل في العادة عن فوايد صاحب المحطة المعبر في مقدار العرف وفي كلامه فافهم خان ما يشبه
الذين الامر على الروجة في تعليل كلامهم من الفضل وحينئذ يتوجه الجواب في كلامه في موضعين
ولا شك ان العمل في ذلك للدفع بجر الامر عليه فاما ما وقع في عيان النظر اصعب وجوب
الاجر والظاهر ان الراجح وجوبه لانه الذي عليه المتأخر وقد نقل في العادة عن الدرر ان
المتأخر كانوا يفتون بوجوبه قال ويهتفون ويشتقون ان يعمل من ان يكون العمل للزوجان يكون ترسله
من قبلها الى الزوج وان يكون الزوجان يكون من سلف قبله للزوج فيكون الامر على من طاله وقد است
في شرح الفاهدي من البحث كذا الى ان قال وبينما نأخذ المعية على الغنا والتأخر والكاظم
والراشدة والواشدة والمعاشر والمورط لعقد الكساح والعادة والمصلحة من المتأخرين

ومن الخمر والسكر وعشب النير وجميع هذه الميتة والسباع قبل الدباغ حرام ومن السبي
واجره الكساح واحكام جميع المعارف ثم رقم وقال سطر جميع ما لا يباح له ان كان غير شرط
والافلا وفي اجار المتوسطة للنكاح اختلاف **الثاني** سببه منها ايضا الدلالة في البيع
اذ الخدود لانه ثم انفسح البيع بسبب من الاسباب سلمت اليه الدلالة لان الاجر عوض
مقابل ما عمل وقد تم ولا يستحق الرجوع عليه قلت غلله في العادة عن الصبر
بان البيع وان انفسح لم يظهر ان البيع لم يكن فلا يسطر عمله ثم نقل مر فوايد صاحب المحطة
ولوتبين ان البيع كان حراما او قفا يستدل بان العقد غير منعقد ولا يخفى ان هذا لا يرد
على النظر ولا عيان **الخبر** لان الذكر فيها الانفساخ وهو يستدل في حق البيع وفبادكر
لا يبع اصلا **فابعد** نقل في العادة عن فوايد صاحب المحطة لو سعى الدلال سعيها وبيع
الملك بنفسه ينظر الى العرف ان كان على الباع الدلالة فعله فان كانت على المشتري فعله
ولن كانت عليها فليهما وقد مر عنه قبله لكان الدلال لو باع العين بنفسه باذن صاحبها
ليس له ان اخذ شيئا من الثمن لانه هو العاقد حقيقة ويجب الاجر على البائع لانه فعل بالبيع
فدفع بهم قال للدلال اعرف ضيقه فيعرف ولم يقدر على اتمام العمل فباعها لغيره قال
ابو القاسم اذا كان الاول تعب ودار على الناس فله اجر مثله فقد رعاياه ونفقه قال ابو القاسم
وهو القياس في الاستحسان لاجر له لان العادة انه لا يخذل الجريدون البيع قال قاضي خان
وهو موافق قول ابى يوسف انتهى ووجهه ابو يوسف ان هذا لا يستحق منه لاجر يدون
تمام العمل وله زطائر كثيرة ولا حصر له مدلاله الصانع بل هي عمرها كذا **تكميل**
بذكر اجاره الماسطة لتزني العروى قال في البراريه استاجر ماسطة لتزني العروى لاجل
الاجر لعدم صحة الاجارة الاعلى وجه الهدية والصواب انه ذكر العمل والمدة محور فالحق ذلك
ويست فقلت **وما جاجر الماسطة او نعم اذ اعلم والموقت بذكر حرره** وليعلم
ومر في قصدي ان اسافر فافهم في فله او قل فاقالير كس

والبيت سطر الدرر اذ استاجر جارا يسكنه ثم عزز على السفر فان ذلك عذر في فسخ
الاجارة فان قال المورج للقاضي انه لا يريد السفر ولكن يريد نفع الحارة وقال المتأخر
ان يريد السفر للقاضي يقول للمتأخر مع مخرج فان قال مع فلا بد فان القاضي سببهم
ان فلا يهلل لمخرج معكم وهل استعد للخروج فان قالوا القريبت العذر ونفع المتأخر قالوا

بحكم رتبة ثبابة وإن كانت شابا لنفجعل متافوا وبعضهم قال إذا نكر الأحرار فز
 قال قول قوله وبعضهم قال القاضى خلف المناجر بالله أنك عرمت على السفار إلى
 الأخرى والعذرى انتهى والست لم يذكر منه سوى الحليف وسوى الرتبة وفي الترانيم
 والاشغال من الملة عذر إلا أن الخروج لئلا يكون خيله للتوصل إلى فتح المارة بجلت
 ومنه المصنف على أن يكون السفر عذر لا شرط فيه المكث بصر عليه في المقام ولو
 خرج ثم عاد خلف يأسه أنك خرجت قاصدا إلى الموضع الذي ذكرت كذا يكون عذر للمسح
 أن ساجد للخدم في المقام إذا بطلت الخدمة ولم يقيد بالمقام في سنة على ما لو استأجر
 عبدا بالكوفة فبسيخه ولم يكن مكانا للخدمة كان له أن يستجده بالكوفة وليس له أن
 يستجده خارج الكوفة وإن سافر بغيره هكذا ذكر محمد بن محمد المصنف في حاشية المصنف
 وذكر في ملح من ادعي دارا فضاكم المدعى عليه على خدمه بغير سنة له أن يخرج بالعبد إلى أهله
 وصالا لو أن في شرح الخروج إلى أهله في القدي وأقضية البلد وأذن له أن يسافر به وله أن
 يخرج إلى أهله في القدي وأقضية البلد وكان السخني رحمه الله يفرق بين مسألة العلم والمجان
 ويقول له السفر مثل الصلادون المجان وحكي عن القتيبة أن شجاع الحافظ لأرواية
 عن محمد بن مسلمة المجان وكما يدل من سوى ذلك ما يدل أن يفرق بينهما
في دفع مترك الثمان ما أكثرى شرو لو منع الزنا ضعف في عذر
 في البيت سلمان من السوط **الأول** قال لو أراد المشتري أن لا يخرج عامه ذلك كان له
 التمسك بالعقد ولو كان أكثرى أملا الحمل الطعام إلى مكان قبله كساد أو خوف أو بدالة أو الخيانة
 في الطعام فهو زاعل **تكميل** ذكر الشارح موعده **الأول** عن قاضى خان استأجر
 جمالا ليدب بحوله إلى موضع كذا فلما سار بعض الطريق مثل الأول في السهولة والصعوبة كان
 له ذلك ولا يرد بعده **الثاني** المجارة إذا وقعت على دون معينها حمل المتاع فأتا بغيره
 خلاف ما إذا وقعت على دواب لا يعينها ولها الرجوع إلى المتأخر فأتا لا تسقط لأن العقد لم يقع عليها
 وعلى الأحرار باني فزكو عن يوسف بن المهر حق الفسخ أيضا **الثالث** لو مرض الأجير قال القنوري
 الحق المسخ وهو خلاف ظاهر الرواية **الرابع** من أرى يوسف بن مولى يوم الفخر قبل طواف الزمان
 رأى الجمال أن يغير معها بكمده التفاسي فذا عذر الجمال في فتح المجارة ولو ولد قبل يوم الأحد
 وقد بقي منه ثمانية عشر عن أيام أو أقل أجبر الجمال على إتمامها وعرض ذلك على الحجة والفتن

ذلك نظرا حال الكتابة فقلت بعد قوله ما اكثري
 ولو كان في بعض الطرق وموجبه له فتحتها لومات منها مغيرة
 واطلوع غيوب وبالصنف بدكثرة ولولدت في الحرا وله تطفه

وكلم صنف منه الا في الكلام عليه المثل على المسألة الثانية فتولنا لو كان الضمير في المتأخر
 وقولنا وموجر كثر الخيم وهو الحكام وفي قولنا لومات منها اي من الدواب الموجه للحمار
 المتأخر معين يعني وقع العقيد على عينه للحمار واطلق يعقوب شوب الفصح ولم يكن معه كاسر
 وقولنا بالصنف يعني ضعف للاجر بدكرتوب الفصح له وفي العت بدكرتوب اشار الى انها
 خلاف رواية الامام الثانية من باب است النظرية اذ امر من المتأخر وعجز عن الزاعة
 فان كان ممن يزع بنفسه فهو عذر وان كان ممن لا يزع بنفسه لا يكون عذرا في
 تقصير بالزاعة استعار بذلك والله اعلم

والجواز في ضعف من الكلا جازية ولو ان اجر المثل ينح ان اكثر
 تله البيت من حضان مريض مجرد اده باقل مراحمة المثل فالوا حازت الاجر
 من جميع ماله ولا يعتبر من المثل لانه لو اعارها وهو مريض من انسان حازت مالا جارة
 باقل من اجر المثل او ان قال الطوسي وهذه خلاف القاعدة فان اهل ان المنافع
 بحري باحري الاعيان وفي تقصير البيع تعتبر المثل فكذلك انما ينبغي ليعتبر من المثل اعتبار
 الفعي من الاصل ووفق الصنف بان ذلك عقد لازم لا يخلو البعير من الوارث في جميع
 المثل صر به خلاف الاجارة فاما تسع بالموت ولا تأثير ذلك مع عدم الموت فانه لا فرق للاجارة
 فصار كالاجارة قلت نقل في العادة مع مائة الحامع مائة المارص بالمنافع تعتبر جميع ماله
 ثم قال بعد ذلك المريف انما يحج عن التوف فيما يتعلق بحول العرا والورثة وحق العرا انما يتعلق
 باعيان امواله لا منافعها الا في بعض المثل حتى ينصوا ليعلق عند ذلك والله اعلم

ومن مات مدبونا واجرة عقاره بوفاه للمتاخر الجبر احد
 صحيح عقارة من مات مدبونا وصبر توفاه للاجر ومثله الست من الخلاصة وقاي خزان لومات
 الاجر وعليه يوزن المتأخر احق المتأخر بمرغ ما لا يملكه لا يسقط الدين بملكه بخلاف الارض وهذا
 اذا كان المتأخر يقبض اما اذا لم يقبض حتى مات اكثر ليس للمتأخر حق الجبر ونقتل
 عن سوع الجامع لو فاضل في الشرا والاجارة فالذي في هذه العين احق من سائر الغرما شاع في حذينة

فان

فان فضل اخذه بقبلة الغرما وفيها اذ امان الاجرة اجارة طوبله وعليه ديون كان
 المتأخر تمن المتأخر احق من سائر الغرما كالمرتب بالارض والنقيد بالطوبله خراج
 يخرج العالي واستشك الطوسي اصل المسألة بان المفلس اذا كان عنده متاع ابتاعه
 منه بعينه فان صاحب المتاع اسوة الغرما فيه ولا يعتبر به وان كان منه باقيا على
 المفلس واجاب المصنفان الدين اخلق بدمته والعين استهلكها ولم يبق لها بيت
 فيها حق بخلاف الاجارة فان المتأخر على الموجه حق فكان له حق الجبر في الارض فلا اشكال

فصل في كتاب ٢٧ الحجر والاكراه
 الحمد لغة المنع يقال حجب عليه القاي اذ منعه من الصرف فهو محجوب عليه ويحذف الصلة
 تخفيفا وتقال هو محجور وشرا هو منع عن الصرف في حق محجور وهو الصغير والرقبي والمحجور
 بالانفاق والحق الامام والمصنف الماحض والطبيب الكاهن والمكاري المفلس وهذا ايضا
 مالا عاوى على حكمي عنه واما حجر المديون والسفيه بعد بلوغ نفلي قولها واما الاكراه لغة تصدد
 اكراهته على الامر اكراهه اخلته عليه كرها قرا وهو كرهه وشرا اخلافت العبارات في تعريفه في
 الايضاح انه تغل تصدد من المكرة فيحدث في المحل معنى يصير مدفوعا الى الفعل الذي طلب منه
 وفي الكره وتغل فعل الانسان لغرض فيقول به الرضي والمناسبة بينهما سلب الولاية عن الاعتبار
 صحيح وعقب بها الاجارة لانهما قد يكونان عمدا وعليها اذا قال فيه ضعف لعدم الاختصاص بينهما

وكا الطفل محجور ولا يبيد كرهه زواج طلاق والعتاق القبر
 باقية ردة حجة خمسة فان يهدي ام ولد يصير
 ولا يبق للابا عليه ولا يبيد ولا يبيد في غير شرط

اشتمل الاساق على عشر احكام مخالفت فيها المحجور عليه السفيه على قول صاحب الطفل
 والعقود وبكر وبه فيما عداها ثبته عليه قوله وكا الطفل محجور ولا يبيد كرهه انما اطلق اسم المحجور ولم
 ين اي محجور هو هل هو محجور للسفيه او الدين وعزاها لبا الصل شرح مختصر الطحاوي ولا خفوصه
 له باهذه العمان التي كانت عند اهل محجور السفيه عند ابي يوسف ومحمد يصح حكمه حكم العقل
 الذي لم يبلغ او بلغ وهو معتوق الا في احكام مودودة فاحكم بها حكم العاقل البالغ وهو الزوج والطلاق
 والعتاق وهذه الثلاثة الذي اشتمل عليها الشطر الثاني من الست المحك وتلزمه من المثل لا ينبغي
 الزايد عليه ولو طهرها قبل الدخول وجب المسمى قال واذا استولامة صارت ام ولد وهي النسابة

من النظر المتعارفين بقوله ام ولد نصير قال وجب في ماله الركنه ويدفعها القاض الى
 ماله لا بد منه لكن باعيا ان تكتسب منه ايضا لئلا يصير لها في عجزها ما يوجب
 لم يذكرها الصنف في نظره وحب عليه الخ اذا كان قادرا على الراد والراحه واذا اخرج
 لم يمنع من ذلك واذا اراد ان يقرن ويسوق الهدى لم يمنع من ذلك ولكن القاض يضع مقدار
 النفقة والكراء والهدى على يداين يتفق عليهما في الطريق **وهي الخامسة والسابعة**
والسابعة من النظر وقبل العزم في شرح الكثر كونهما واحداً ونقضي عبارة انه لا يمكن من
 عزمه الاسلام ايضا من حياته انه ايضا ان كانت ما جرى فيه الصوم لا يمكن من التكليف ثلثا
 ولا ثلثه الا في كسبي التكفير في الحائض بل يوجب ان يصير محالاً في الواجب بعد كون
 بلزومه بدنه ويوجب الى المصلح وفي المبسوط الترخيع بعد التكليف من حرج الاسلام في احد
 فله في الفجر استحقاق اخذ بالاحتياط في الاختلاف العلماء في وجوبها كاسياي
وجاء في كلام شرح الطحاوي قال وتروى في ماله ابيه ووصيه ووجه **وهي**
الثامنة والحياس من النظر قال ويجوز اقراره على نفسه بالعقوبة كالواقف على
 نفسه بوجوب القصاص في نفس او ماله ونفس **وهي التاسعة** من النظر انما ياتى
 التصور بما فيه ردع قال واما بيعه بخره وهبته واقراه بالمال وكذا انما اشهر به
 ذلك من التصرفات التي يلحقها الفسخ والتفويض والحجز ذلك من غير البائع ومن الموقوف
 قال في المدايع مثله وزاد حوله وصاياه من قريب من ثلث ماله وهذه ايضا من نظرها وفي
 الهداية والمصلح عندها ان لا تصرف بوقفها المهر لا يورثه المهر والا فلا وقيد ان لا يكون
 يحمل الفسخ وعين ان لا ينفذ ما ان ان يوصف بوجوب الفداء على العبد فله ان يوجبه
 كذا في الهداية وقد جعل في المبسوط هذا القول قول ابي يوسف الاخر واما قول محمد
 وهو قول ابي يوسف اولى عليه ان سعي في قيمته قال ولو در عبده جاز يذهب
وهي العاشرة بعد العتق المنقوضه فانها في المتوفي فعلمها سعي في قيمته مبدراً او كذا
 لو قال غنائه هدمام ولدي وليس بها ولد ليس كحد يمينها وسعي في كل قيمتها بعد موته
 وينفق على نفسه وعلى ولده وورثته ومن يجب عليه نفقته من ذوى ارحامه ماله والخلف
 قد نظر لندموا ايضا وصرفها بالتكفير بالصوم لا بالمال **قال**
وهو قد بين اصناف جاز في ماله بالصوم لا بالمال **قالوا** ان يكره

ونقد

ونقل المصنف للثلاثين الاولى من المبسوط ووجه حمله بانه لو حجب حق العتق للمر يوجب
 حقيقة العتق الا ان هذا اوجب السعاية في قيمته وهما لا يوجبان عدمه بل يوجبان له
 ويمكن الحد ببيان التدبير عليه لان المولى لا يتوقف على عبده شيئا من مات المولى قبل
 ان يورث منه الوشيد يسعي في قيمته مبدراً الا ان يموت المولى عتق وكانه اعتقه في حياته
 فعليه السعاية في قيمته **قلت** هذا الكلام انما يعني على قول محمد انه يوجب
 السعاية في العتق وهو قول ابي يوسف الاول واما على قول محمد لا يوجبها فتجرح الى بيان
 الوصية والله اعلم ووجه الوصايا بانها استحقاق لها ما وافقه الحق يتقرب بالمال ليس
 فيه سر ولا ما يحق للمسلمون فينفذ من الثلث لان الحجز له حق لا يتلف ماله
 فيلحق بالفقر الذي هو الموت الاحمر وهذا يعني لا يوجب من الوصايا لان حقها
 بعد موته وقد استغنى عن المال في امره بقاءه وفي ابقائه نظر لامر اخرته واكتساب
 الشا ايجل بعد موته وكان ينبغي ان لا يجسط على المدين سعاد ولكنه اوجب السعاية
 لما فيه من معنى ابطال الماله امي يعرف ما يحسن فصاح الفوائد قال سكر على
 جوانبه من اجاب السعاية على المدين قالوا وهي سعي عبده فلان بعد موته فانه يعتق
 بعنه ولا يستغنى وان كان فيه ابطال الماله في استغنايه عنها والتدبير ابطال الماله مطلقا
 في حاله الاستغناء وغيره **المسئلة الثانية** لو نذر صدقه او هديا او ظهرا
 او طرفة يدعه القاض ان يقر بالمال بل يصوم لكل يوم ثلاثة ايام وكذا يصوم في
 كفارة الظهار والعتق ولو اعتق عبده في كفارة ظهار يسعي في قيمته ولو حجز عن
 تكفيره ولا يجوز صرفه كذا في خزانة المال غيره وقد استخرج الله في نظره جامع لما
 اشتمل عليه هذا البيت وما فاته فقلت عاطفا على ابياته الثلاثة
في زكاة وتيسر وسعي لموته وايضا **في المصامير المكفرة**
في لم يعطه بالراح **تقبل** **من يدعي اذ لم قبل بحج**
في السع والمحرر **قالوا** بوقته **فمن يدعي الناحية ليس بخسر**
 الصمت في اقراره الحوز وفي بوقته للحزب والتاخر المراد عما قبل الحزب او بعده وفي بخر
 للقول المهور قوله قال وقد اشتمل البيت على مسلك **الاول** في المبسوط لو اراد
 ان يحجز الاسلام لم يمنع منها ما لم ينه عن حرجه فلا يؤثم معنى التورثه في لا ينع

من اداه بالمره شرعا ويعطى ما يحتاج اليه كالزاد والراحله لان ذلك من اجزائها وان اراد
عمرة واحدة لم يمنع منها ايضا استصاانا وفي القياس لا يعطى ثمنه كذلك لان العمره عندنا تنطوع
كالواراد الخرج الى حج التطوع بعد عمره بالمره ولكنه استحسنه اختلاف العلماء في ربه العمره وتعارف
للأخبار في ذلك فهذا احتياط في الدين والطريق بحسب علمي الاحتياط الفطن مرجح التطوع لا المال
عدو السقوط اخذ بالاحتياط وهذا واه جدا وقد رده المصنف مع استغنايه عن الرد فان الحج
لا مال يجوز بغيره بخلاف العمره والاختلاف في فضيلتها ثابت لعدم **البيان**
منه ايضا لو قال بعد ما صلح ان كنت قد اقرت وانا محجور **في** استهلك لك
دراهم وقال رب المال اقرت لي بذلك حال صلاحك او قال اقرت لي بذلك حال
فسادك ولكنه خوف وقال الملتزم كمن خلك حقا والقول قول المقر لانه
اضاف الاقل الى حالة معيونه تنافي حجة اقران فيكون في الحقيقة مثل
الصحة فيقول قوله في ذلك وهو في هذا بمنزلة الذي لم يبلغ ولو قال
بعد ما صلح قد كنت اقرت لك بذلك في حال الفساد وكان ذلك حقا فانه
يفضي عليه بذلك **اسي** والخوف فيه للمصنف البيع اما لو اوقفه على قبيل في
عليه قال والي ان يقول قول المحجور اشترت بقولي فممن يدعي التأخير ليس يوخر
قوله هو المقدم على خصمه **دواعي** والقاضي اجازة **فقال** **لا** تعد فماداه **زاد** **بخبر**
ضمياع الحج ولما روى قال القاضي واداه بخبر المشتري المدلول عليه مباح
ومثل البيت من البسوط **ان** **تعد** **لوبياع** متاعه ثم صياح ولم يقض
حين دفع ذلك الى القاضي فانه يجوز البيع ويغني المشتري عن دفع الثمن الى
المحور عليه فربما ملكه وقال فان دفعه بعد ما يراه فضاغ عليه المحور لم يبرأ
منه المشتري ويجوز كل دفع من ارض القاضي لا ريبه لما حاز حق المصنف
للقاضي ودفع المحور على عدد ذلك كدفعه الى المحض ولا صار للمشتري في ذلك
البيع لانه مقبوع بالدفع اليه بعد ما يراه القاضي ولا يحق بسبه خصيصا ولا
خيارا لفلان كان القاضي حيزا لجاز البيع لو يبيعه عن دفع الثمن اليه فذوقه اليه
فهو جائز لان في اجازته البيع اشارة لدفع الثمن كالكيل في البيع وحيل في بيع الثمن

واملا

فصل **اصلاحه** **شده** **بدون** **صلاحه** **ويعقوب** **بالاثبات** **لأخبار** **تذكره**

يقال ادرك الغلام اذا بلغ الحلم ويجزئ مني للفقول من الاخبار وفي البيت مسلمان
الاف **من** **شرح** **الاسمان** **والرشد** **المذكور** **في** **القرآن** **يريد** **في** **قوله** **لعل** **فان**
استقر منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم هو الصالح في المال دون الصلاح في الدين
والاعتقاد **قلت** وهو قول ابي عباس وهو المثار اليه بقوله في التطوع واصلاحه
في المال وارادنا بالاصلاح اصلاح الدين **الثانية** هل يكون ادراك الصبي كالجاء
بأثبات الشعر الحسن الذي يحق الخدم بالمرح حول الذكر والعرج فغيره في يوسف انه
حمر الادراك ثم نقله في فصول الاسرى **قلت** وفي فصول العادي وفي بعض الروايات عن
ابي يوسف انه اعتبر بآثار الشعر وهو قول مالك ذكره شمس الائمة الرضائي وذهب الى ما مره لا اعتبار
به ولا اختيارا فاما يحصل البلوغ لم يخرج المني فقط او بالجماع او بتخلل في الجمال في الرطاب
والجبل والخيف والاختلاف في ذلك وسياق الكلام في بعض النسخ عند قوله

وتسع **لها** **الادنى** **من** **ثلث** **باليه** **وقيل** **في** **الامكان** **والحال** **ينظر**

في البيت ادنى من يمكن فيه بلوغ الغلام والحاربة واثار بقوله وتسع لها ادنى اي الحاربة
وهذا في الجارية غير لها وهو طاهر الرواية واحسار الرعرا من قول الرازي مرجح في العاديه
بانه المختار وهو لو ادعى اي بصر وعنه في ابنة ست انه يمكن ان ترى الدم وقال في شرح الجمع
واجمعوا ان ابنة خمس سنين فماد وبها اذارات الدم تكون حضا وانما تسع سنين فافقها
تكون حضا **وانه** **تسع** **سنين** **فما** **فوقها** **تكون** **حضا** **والخلاف** **في** **سبع** **وست** **كان** **وفي** **الكافي**
عن بعضهم ان ادناه احد عشر عاما والعلام فتسعا عشرة سنة والي ذلك اشار بقوله وزد ثلثها
يعني ثلث السبعة له يعني الغلام وثلثها باله وقوله وقيل وفي الامكان والحال ينظر
اشاره لما في العاديه عن فسمه فتاوى القضي صبي اقرانه باع وقسم القاضي فان كان
مراهقا جازت فسمته ولم يقبل قوله انه بالغ قال الصدر الشهيد وذهب المسلمون ان بعد
سنة عشرة سنة بشروط اخر لصي لا ترق بالبلوغ وهو ان يكون خال لا يحتمل مثله وان
يكون محال يحتمل مثله وفي فتاوى قاضي طبرستان في هذه المسئلة ان لم يكن مراهقا كان له
يحتمل مسئلة عادة يصح اقراره بالبلوغ وقبل شي عن ستة واعد شي عن سبعة ان لم يحتمل
عادة يصح وفي البداية لقبيل اذا لم يكن به الطاهر ونقل في العاديه عن فتاوى النسخي

القول قول الصبي في البلوغ بشرط ان يكون ارسى عشرة سنة لان اقل من ذلك نادر
وفي قاضي خان صي سبع ويشتري وقال الامام العزقي قال هذا كذا لست متابع فان كان جنس احد
على البلوغ فحكم البلوغ فان كان سنة اثني عشر او اكثر لا يعتد بحجوده بعد ذلك
وان كان سنة دوز ذلك لا يصح احبانه بالبلوغ ويصح حجوده وفي العادة عن فتاوى
اهل سمرقند قال هاشم سالت محمد بن غلام اوجاويه هي اكلت اقل من خمسة عشر سنة
وهي في صلوهم وهو قد اخبر شاربه ونفت طائفة قال قد احتلت قال لا صدقها فودع
في الفتوى انه فعل قولها وفي المسعى انه محمول انه يصدق الحاربه ولا يصدق الفلأمر
وفي فتاوى قاضي خان رجل له امراه ابنة اربع عشرة سنة وغلما من اربع عشرة سنة فقال
للراة اذ احتضت فانت طالق وقال للفلأمر اذ احتلت فانت حرة فالت قد حدثت وقال
قد احتلت تصدق المرأة ولا يصدق الفلأمر امري ولعل هذه الاقوال منه على اذا لوكن
حاله حكم مثله واماهذه الصور الاحتمية لعل الوجه في الاحتياط في امر الفروع
مع انهم اتفقوا على تقدير الامل وطلوه بان الحادة سارع اليه والله اعلم
في الحبس والكتب الصحاح المحررة على الدين والكتب ما هو معتبر
مسلم السنن من الفتنة وقول القاضي عبد الجبار واي حاكم ثم قال فغلبه لحقمة دين فله كتب
على نعمها عن اسائه ويصح بعضها بنفسه فهو موسر في حق قضاء الدين حتى يحق الحبس
وان كان فقيرا في حق الصدقة وجوب الزكاة ولو كان له قوت ثم ساع على وهو ليس وان
لا ساع على قوت يوم امري

في غير مغز ما جاز ما اهل شرط مكانه ليس بحجة
اشهد الله على ذكر الثلاثة الذي ارى الامام المحققين اعلمهم واليه الاسانة بقوله صدرنا
وهو المقتضى المأجور قبل هو الذي يعلم الناس الجبل وذو الحارح مثل ان يعلم المائة الردة حتى
تتبرخ زوجها وقبل الذي لا يبالى باضع وعمل والطبيب الحفلة وهو الذي سقى الناس السم وعنده
انه دواء والمكارى الخلس الذي يتقبل الكري ولا حيلة لان الاول يفسد بالدين والثاني يفسد
البدن والثالث يفسد المال وضربهم فاحش علم وهذا استقول في علم الكتب في الحنفية ويعقوب
المتأخر جعل هذه رواية عن الامام وان الظاهر ان لا حجر على البالغ الحرة العاقل عده مطلقا وعند
صاحبه محرابا بثلثة اضر بالدين والتف والتدبر والصلح بان يكون سليم العقل لا يبدى

ليما التفقات ولا يصحها وليس علم

في معنى اكراه الزوج عنده وهو يعقوب في تهديد ما الدم يهدر
في معنى موضع لم يمتنع عن محبة وبالضرب او الجبرس والقيد يظهر

صحة عنده المحض من رحمه الله وللعقوب معطوف على عبدة اي ويمكن عند يعقوب في صون تهديده
ويمكن موضع متنع عند محمد ومن هنا **شرح في سبيل الاكراه** فذكر في المسئلة **الاول**
من التهمة قال اذا خاف من السلطان فهو اكراه صحيح شرعا وفي اكراه الزوج امراته عن ابي حنيفة وانما
رواية قال هو اكراه معتبر لان الزوج سلطانها وامرها هذه الرواية ذكرها شيخ الاسلام وهو
ابو توفيق اذا هدد بها ما يحل به الدم فهو اكراه معتبر وقال محمد اذا اخطاها في موضع لا يمنع عنها فحكمها
وقد اشارت الى ذلك وصدر الثاني الى الاحوال الثلاثة غير انه اخل بالامانة اي احدي الروايات
عن الامام **الثانية** فيها ايضا ان الاكراه يحصل بالضرب او الجبرس او القيد قال وعلم ان احبنا
احبوا على ان الاكراه بوجوب تلف النفس او عضو من اعضائها معتبر شرعا وان حصل على فعل
او تركه ان حصل الاكراه بالجبرس والتقييد فان كان على فعل طيس معتبرا ويجعل كان الكسوة
فعلد كذا في الاكراه وان كان على قول لا يستوفى الفعل والجبرس والبيع والشراء والوقف والهيبة والامانة
والبراءة والهدوء فيعتبر شرعا كما ياتي في البيت الذي ذكره وان كان على ما استويان في كذا لطلاق
والعتاق فيعتبر معتبرا وكل ذلك كما اشار اليه في التهمة ثم نقل ما فيه كذا لو اذله لضرب
ما به سوط وما اشتهر مما جاز منه تلف نفس او عضو من اعضائه ولو قدر رجل مقدار مال فوته
الى ابي الكره على الضرب من المشايخ فمقدمه مادي الحد واربع سوطا وقالوا ان هذه الامور
سوطا على التناول بمعنى ما لو اكره على فعل محرم وان كان باقلا من ذلك لا يحل له التناول فمقدمه
قال ما حاصلا ان الحق قوله محمد بن القار بلسان في افعال الضرب وان هدد سوطا او طين
لا يحل له التناول الا ان يقول الامر منك على عيشك او على المذاكر حتى عرض لصاحب الفوائد
ان الاكراه يحصل بضربة واحدة قال ولا اعلم من ان نقله قال وهو محمول على رتبة الناس
وكبراهم لان فيه قوت خوف الحرمة **قلت** واليه يرشد ما في الفتنة من قوله له رقم الفتنة
العصر واي حاكم هدد رجلا بضرب حتى باع ماله او ابراه ما عليه فكذا يختلف باختلاف
دوي المروآت وروى اسان تكون القول السديد في حق الاكراه وروى اسان لا يكون الف
في حق الاكراه وليس علم فمما اشار الى الصارح بقوله

كبح واشترقت في آراء رتد قن إذا ما استوي جد هزل فخير
أدخل كذا التسمية ليعلم بعد الحصر وما في قوله إذا ما استوي تأنيذاً وقد علمنا استند
عليه البيت ما تقدم وما علمنا أن الكراه على الهبة لا يكون كراهها على التكم ولو أكرهه فيها
والهبة فاسدة ولو على الهبة فلم يحصر الكرم فالقياس حوازها لها هبطاً و الاستحسان
لا يجوز لأن حصول الكرم وقت التليم يكون كراهها على الكراه على البيع ليس كراه على
التليم ولو سلم طابعاً كان لجان البيع والله أعلم

صح في الامتحان اسلام مكره ولا يقتل ان رتد بعد كسبه
مسألة التيمم التيمم لو ان نصرانياً اكره على الاسلام فالقياس لا يصح اسلامه وفي الامتحان
يصح فلما رتد بعد ذلك فالقياس ان يرضى بفعله في الامتحان بحمل الاسلام ولا يقتل
وهو نظير القياس والامتحان في الولد الذي ولدته المردة من المسلمين اذ بلغ مرتد
حين يحوز على الاسلام ولا يقتل ان استجابنا انتهى

ومن قوله بعد اوافعل محرماً فلم يحز البيوع الذي منه يصدقه
مسألة الست من القينة قال بعد ان رتد لقاضي خان أو القاضي جلال قبل رجل
اما ان تشرب هذا الشراب او تبع كرمك فباع فهو آكراه اذا كان شراباً لا يخلط
والا فلا قال مولانا بديع الزمان فعلى هذا اذا قيل له اما ان تبني هذا الكبر او تبني
كذا فباع لم ينفذ وكذا في غيره من المحاب انتهى

وان قيل المديون ان يبيع نفسه فلا آكراه معنى يصور
مسألة الست من القينة ايضا قال بعد ان رتد لقاضي خان أو القاضي جلال قبل رجل
لدينا ادفع الى العمالة واقراء لا تخيلك على ولا اقول ان في ذلك ذهب
الملك فدفع العمالة اليه او اقراءه لاني لا شئ له فهداني معنى الكراهة ان يدعي
دينه وكان جوابه جواب خمر لا يمة عقمت لعمس الملك وصدور به وملك وكان
خبراً له عند الناس وقل مرجعه الغارون ان عذر هاله بوجد ولو دي
ويطلب منه ذلك مجرد اخباره من غير محرم معتبر فكذلك ذلك الزمان زمان الخوف
التيدي في المصنف قلت فعلى هذا نحو فهو بالعمى انه وجد مال الغائب
عند الناس ونحوه بعد للفتنة العامة في معنى الكراهة ان يملك هو العتة

ويؤيد

ويؤيد الامن في الاموال والارواح انتهى وهذا يدل على ان اطلاق التيمم
غير حسن لاحتياجه الى التقيد بمثل كل الزمان وقد بينه على ذلك الناطق في
قوله ويؤيد ان يقتل اذا قال للسلطان فعلى مثل ذلك وسلط بنيه فقاته
في النظم ما استدركه في الشرح فثبت له

ويؤيد ان يقتل ولم يزن مكره ان يفعل في الشرب يوزر
في الست مثلان عرفنا وي غير مطلوب غير لو قال لا تقتل او يقتل هذا المسلم
او تزي في هذه المرأة لم يسيح ان يصنع شيئاً من ذلك فان صنع بانه كان كل واحد من
الامر ان يخل به ان يعمل وان آكرهه عليه فان ابي حتى قيل كان مأخوذاً وان في فعله
المهر استحساناً لانه اقد عليه للفعل عن نفسه ولو آكرهه على شرب الخمر بالقتل
فلم يشر حتى قيل بانه اذا كان يعلم ان ذلك يسيح فاذا لم يعلم بالجد لا يقر ان حقاً
عليه فيقتل بما جعل فعوله في الشرب يوزر اي اذا قيل ولم يفعل ثم انه لا حد علم
الا في قول الامام اهله ووجوب المهر سواء كانت مكرهه او طاهرة ولا ربح ما ضمن
على الكرهة لان منفعة الذي حصلت للزاني واذا اكرهت لحد عليها كان للزوج التمكن
وبع الكراهة لا يكون مكناً وهل يأنم ذكر الشيخ الامام انها ان كرهت على التكن فكتت
بانه وان لم يكن لا يأنم وكذا في باب الحيار في الاكراه انها اذا اكرهت على الزنا فكتت
من نفسها لا اقر عليها والله اعلم

منه فصل في كتاب الماذون
يقال اذنت له في كذا اذا اطلقت فعوله فهو ما دون له والقول بالحد فقول الصلة
تخفقا ووجه المناسبة ترتيب الاذن بالحد فمما سبب تعذيبه وبه الكراهة جوازها لانه
على المنع من المراءى الله اعلم

وبالتيمم البيوع الا ان يبيع نفسه ادارة اقراره في نفسه
بما راع خاصه مثل المشتق اقل هو كل واحد من وطوع وقهراً
هو اذن لعبد دفع جائز له شراً من اوج الامتلاء العبد
الشدائد ويقتصر بحكاية الرشيد مع التزملي والكتاي في مشهوره وكتال
الامات على مثله خاصها الاذن عند فلا يتوقف ولا يتوقف على اذن له يوما
كان ما دون ابد الا واذن له في شئ مخصوص كان عامي جمع المحاربات او في مكان

كان اذا نفي سائر الامكنة كالوقال ادنت لك في المحاربات وكذا الوقال اذ الى الغله كل ثم
يكذا او اذ الى الغاوات خرا واعمل صانعا كان اذا نفي جميع المحاربات بخلاف ما اذا امر بترك
نوب الكس أو طعام لا هله لانه استخلام وكذا اذا نفي بيع وشري وسكت يكون اذا نفي
فعد المصنف الى افعال التي يصلح منه ويصير كل ما لا يؤخذ وتاعتد من فعل لا يمكن زيادتها
الاول العبد المادون لحوز له ان سلم **الثاني** محور السبع مالم يشرع ماعا لانه
عمول تعدد الاحرازية وبما لغا حرس عند الاما ودمعاه ولو حيا في مرضه يعتبر جميع الما
حت لا دين ولا فرج جمع ما بقي فاركان محطاما في دين قبل للشري ارجح الحماة والافاد
البيع كما في المحاربات المديون وله ان يحيط من التمسك لا يفيد له كونه محض بيع وله
ان يوجل في دين وجب له **الثالث** الترافة في البرية والعامل من ما يصير ماذن
ومن ما لا يصير ماذونا اذا اذن بعقد تكرز يعلم به انه قصد البيع يكون ماذونا وان
اذن له بعقد واحد يعلم به قصد البيع لا يصير ماذونا بل يكون استخدما مقبولا له
استرقا وبوجه يصير ماذونا **الرابع** الرهن وله ان يرهن من **الخامس** المحارة فلا ان
يستاجر لغيره ياراب **السادس** سوسة منفعة لا ينشر خلاف رهن نفسه لانه انما حرجه
فيظلم الا اذا بيع بطلاقها كانه لا يحولها ويحصل المفقود وفي الزاوية ان الاذن في
المحارة انما يكون اذا اذنت مكررة بان قال اجر نفسك من كمالين او من التكاليف اما اذا مال
اجزوا فلا يكون اذا اذنت **السابع** الاقرار فلا ان يقر دين لانه لو بيع اقراره لاسع الناس عن
معاملة ويجري الخلاف في اقراره لابل وامر وام ولد وروح وبيع العلم والصلح فهو باطل
عنده صحيح عندها خلاف الحاي في بيع القيد منهم ويصح ما لغت والودع مطلقا في اقراره
محانة على صلا وهر وجب على صاحب ما زوا فاسد او شبهه فانه باطل لا يؤخذ به حتى يعمى لانها
لا تروى سبب النكاح وفي الزاوية واقراره كالدين والعصمة وان كان الودائع والعمارة
في الاول الجارية **الثاني** الزاوية وهو الفاضل ان يبيع للمال بصفة وانه مذكورة لان المحار
نفسه او استجاره **الثالث** الخاوي على كمال الخاوي والنقود في الشوط وخاوي الشوط وعلمه اتم
الطوسي كذا قال المصنف والظاهر الخاوي في جميع محاربات لا يهاجم المحار **الرابع**
المرعوى لا يهاجم موصول به المحار الى اسما او حقوقه وكان من نواع المحارة **الخامس**
المحاصرة وهو كالدعوى **الحادي عشر** الشر والادارة العمان لا العاصية لانها تنص للقفا

ولا محاربا ولا يحسن اطلاق النظر لان يقال انه لو شارك معاوضة تنقلب عينا وهذا
حكم المعاقبة اذ افسدت لا خصوصية له هذا ولا ينبغي في دفع هذا اليراد **الثاني عشر**
العصاة لا يهاجم في **الثالث عشر** الاما لانه لا يهاجم نواع المحارة **الرابع عشر** الاعمان
لا يهاجم صنع المحار ووهي اسما لا العلو من غير التقار العين وعدم الكرم وكذا الاستق
بل ادنى لانها تقع محض وفي الزاوية صم الما الما يدع فقال للماذون اعان حوايه والذ
وبسما **الخامس عشر** التوكيل فلا ان يوكيل في البيع والشرا كانه قد يتفرع لذلك
بنفسه فتحاج اليه **السادس عشر** لو ان باخذ الارض فباعه بستر طعاما وبسدر منها
والله الاشارة بمعاملة المتسالي وكذا انه ان يبيعها بمرارعة كذا في الكافي والتمه
الثاني عشر ملك لربان من عين من العبد فبعت المتسالي فلو اذن لعبد في المحارة ثم نفي المولي
الاسفل عن بيع شي من حارة نفسه او لا على دين على واحد منها فانه ليس بشيء كره في التمه
الثامن عشر لو حصى عبد المادون فلا ان يذقه في جنايته **التاسع عشر** لو ائمه او عبده
دين لرب حناية في ادفعها **العشرون** له لرب روح امته عندا في يوسف خاوا للامام
وليس ان يزوج عبده اتفاقا وقد اشار الى الخلاف في النظر لقوله يعقوب يذكر والله اعلم
وله وليس هذا بيع نفس ورهنها وفرض وتزوج وعققت **يسطر**
وله ولا هبة الا بصدق **الحادي عشر** فادونه ثم الضيافة **تقديم**
لما تقدم في الامايات السابقة ذكر ما يجوز للعبد المادون ففعل ما ذكر في هذين
ما يجوز فعلة قال وليس هذا كما تقدم ذكر احكاما **الاول** بيع نفسه يعني
ليس له ان يبيع نفسه لانه ابطال الاذن اصلا وقد ردت الاشارة اليه **الثاني** رهن نفسه لانه
انما وقدمه وهما في الكافي والتمه **الثالث** القرض وكما في الكافي لانه يبيع محض
كالهبة **الرابع** التزويج فله ان يتزوج كما لا يزوج عبيده لانه ليس بخاوي **الخامس** العتق مجانا
لانه يبيع محض ولا يعمل كما انه ليس له ان يكتب وهي احكام **السادس** الما لم يقوله
يسطر فانه يقال شرط الكتاب اذا كتبه لانه ليس بخاوي وان كانت مائة مائة
بما لا ان البدل قابل بثلثه فله ان يبيع كذا في المحارة الا ان يبيع المولي ولا دين عليه لانه قد كره
وبصر العبد باساقته ويرجع الحقوق الى المولي لان العمل في الكتابة يعتبر **الثاني**
الهبة فلا يبيع بعوض ولا بغيره في الهبة نقل عن الامام في الهبة وكان شيئا

سوي الطعام وقد بلغت حرها فباعها بالاجور ثم قال وان اجاز المولى هبة
ان لم يكن عليه دين لعل اجازته والا فلا فذكر ان يصدق الابد وهو قادونه **الثامن**
ان يملك الضيافة بالاعتد الخار شرفا والى ذلك اشار بقوله ثم الضيافة تقدر ان
يرجع فيها الى قدر نعم وهذا كله في الهدايا والكافي والتممة **قلت** عن النبي
المأذون بملك للشرع اليه حتى يملك التصديق بما دون الدرهم ولا يملك التصديق
بالدرهم ويملك اتخاذ الضيافة وهذا ليس بقدر بل بقدر الخار شرفا فاملك الابد
بعدونه شرفا وكذا في المأكولات حتى لا يملك هذا في غير المأكولات واتخاذ الضيافة
البيت بجور في الكثرة كالجور وانما يفرق بمقدار ما في يد من مال الختان حتى تروى
روى عن ابي سلمة اذا كان في يد مال الختان غنى لا درهم فاختار ضيافة بغير درهم
مكون شيئا فاذ كان مال الختان عشرة مثاقيل الخدين كان كذا منتظرا في العرف
في قدر مال الختان واما للتصدق بالفلس والعنف والصغير بما دون الدرهم
بحرف في غيرها بما دون العطر ثم نحو **اشي** ولا يحسن ان النظر اطلق حول التصديق
بالدرهم ولعله لم ير المتعامان في زمانه وبلد في البرية توافق ما في النظر فاقبال
وفيما دون ان يطعم ويتصدق بالدرهم في شرع الجامع قال لا يملك الصدقة
فلا يملك ولا يملك من فلس لا حائق **قلت** العقيق بملك حرم او داني او حرم ذلك
لم يذكر في ايات الكلام انه لا يصدق بازيد من درهم ولا به بل بما دونه واما صاحب
الهداية فانه منعه من التصديق **ع**

ولا بأس ان يهدي بلطف لصاحبه **بشر الله اكثرا يسير**
في البيت سلمه ما يستحق من الرعايات للاذون **قلت** انما يصدق لا بأس للمأذون ان
يقدي لصدقة وصاحبه ويهديه بلطف يسير وفي الهداية وقد لا يصدق في قوله
الا ان يهدي اليه من الطعام او نصف من بطيخة وفي الزاوية ان يملك الهدايا ما لا
ما زاد على ذلك هو بالهدية شرفا وفي النهاية انه يملك الهدايا ما سوى المأكولات من الذهب والذات
وان اخرج في مقدار ما يتجر من الدعوى وفي الهداية عن يوسف المولى
اذا اعطى الخدم قوت يومه قد عصى فاقه على ذلك الطعام فلا بأس به بحراف ما
اذا اعطاه قوت ثم لا يفر لو اكله قبل الشهر ثم نضره **قلت** المصنف واطلق في المنتهي

عن ابي يوسف انه لا بأس للرجل ان يجيد دعوة الجور عليه وقد علمت تقديدها بما يملكه من
الهدايا المأكولات فيجالح الى التمسك عليه في النظر لا يملك اطلاقه في غير شرطه
الثاني فقلت بعد قوله يسير **ع** **ولا بأس ان يهدي بلطف لصاحبه** **بشر الله اكثرا يسير**
ع **ويجارية والعروس من طهر بيته بلطف فلا شيء ولا هو يا من**
صبيته ويهيى بياني بالرجل المديون عليه يعني له وجارية والعروس في مثل
البيت من التمسك **قلت** في الزوجه وقناة البيت وفي الامة اذا تصدقت في العلم
لا بأس بذلك اذا كان على الرسم وان لم يكن باذن الزوج والمولى وقد روي
في الهداية بالزحف وحرف **قلت** المصنف حتى لو علم نية عدم الرضى لا يجوز
قال ولو كان في شتم في مقامها كخفة وعلام لم اره في كلام الصحاح **ع** **ع**
ان يجوز لها ان عليها ولو كانت الرفع ممنوعة بالتصديق في شتمها كل مع بالفرق
لا يمكنها طعامه ولا من المرفق لشيء مما له شتم ليركها ليجوز لها الصدقة شيء
منع له لعدم العي في حقها **قلت** الذي ينبغي حكم العرف والعاد في
ذلك وقد حول العرف بالتصدق بذلك مطلقا سواء كانت كل بالفرق
او لا وعلى المصنف لعل اخروا هوانه عطف هذا البيت على السابق والدكود
فيه الهدية لا الصدقة وبينهما فرق **ع**

ع **ولو اذن العاق لطفل وقد ارى ابو بصير الاذن منه فتجده**
مسلم البيت من فسخان قال المصنف المأذون العاق اذا اذن الصغير الختان وان
يأجيح الاذن ولا يبيع جوارا ولا يهدى لغيره ذلك ولو مات العاق كان ذلك
حكم من الحاكم ولا يبطل بموته ولا يفتضه احد الا ان مرقوال قاضي خان في خطبه
ع **واقول له والعين لا الدين جائز لمولاه والاحت ما الدين ينظر**
مسلم البيت من فسخان قال المصنف المأذون اذا اقر لمولاه مدين على بيع اقره
كان عليه دين او لا وان اقر بعينه مدين لمولاه ان لم يكن عليه دين مع اقراه وان
كان عليه دين لا يبيع **قلت** الى ذلك اشار بقوله الاحت ما الدين ينظر يعني الاحت
ينظر عليه الدين بانه لا يبيع وفرق بين الدين والعين لانه فيهما تعلقا حتى لو كان يتوعد
لا يملك المولى قبضها ويضمن المودع بدونها كما قال في نظر لما يتاين في البيت بعد

في ليس اخذ الوديعة مطلقا مع دينه ودائع بالمال المحرم
 الضم له للمولى في البيت من فاضل خان العقد اذا اودع عنده انسان
 شيئا لا يملك المولى **اخذ الوديعة** كان العبد ماذونا او محجورا **او الى ذلك**
 انما في التطور بقوله مطلقا قال قلوان المودع دفع المودعة الى مولاه ان لم
 على العبد من جاز اى **قال المصنف** معنونه اذا كان على دين ودفع لا يجوز
 دفعه ونصرت **قلت** وهذا اسكل في المقديم في البيت مثله كونه المطلق
 بما ذكره الحق فبان المودع بالدفع الى المولى وفي الزاوية نقل الحجة لو ادعى على
 مودع العبد ووديعة العبد لا يصح من ان قال العبد لمولاه لكن كما وصلت الوديعة
 للمولى العبد سمع دعواه **ولو لم يكن محجورا او باع او شىء فوجوز المولى ولا يتغير**
 من البيت من فاضل خان العبد المحجور اذا اشترى شيئا فخر اذن بوجه فاشارة
 موصوف وكذا اذا باع شيئا بملك بوجه او ما وهبه له او اقترانه **او اقرنه**
 او اقرنه جميع ذلك موقوف وكذا الطفل الذي يعقل البيع والشراء اذا
 قال انقل ما اردت برحمة يتوقف على اقراره بوجه فان اقرار المولى بقدره وان
 لم تجز حتى اذن له في التجار فاجاز العبد ما يشاء وقول الماذن تحت حاربه
 استحسانا ولو لم يكن اذن له المولى في التجار ولكنه اعتقه فاجاز بعد الحق
 لا يقع اجازة فتطم المصنف بعد نفاذ الكلام الجزية وهو نفاذ بعد التمسك بالملك
 فاجاز له المولى فلا يتغير ولو استمر بدكره فروع لسانه بصددها **عن الشرح**
 في الستة لثان **لا قل** من القنية حال اعدان رقم للاصل استودع عصبيا
 فاستهلكا لم يضمن عندها وقال ابو يوسف هو ضامن له في ماله وان استودعها
 عند المحجور على فاستهلكها ضمنها بعد الحق عندها **والفرق بين العبد** وقال
 ابو يوسف يباع بها وان هلك لاله عند الصبي والمحجور فالايمان علمها وان
 كانت الوديعة عند فقته الصبي او العبد فهو كقتلها عند النبيين يودع
 عندها والفرق بين العبد وبينه ان المولى لا يملك تزويجها ولا ملك تسليم خلاف
 المتاع والذابة وان كان ماذونا له في قفس الوديعة او التجار او بكتا فاستهلكها

فعليه ضمانا قال مولانا بدع ورات في شجرة عتيقة من شروح المتقدروا اودع عند الاب مالا فاستهلك
 ابنه الصغير وهو في عماله ضم الصبي لان التليط حصل للمجور فلم يضر الوديعة ولو كان مملوك
 فزكها الصبي المودع حتى عطيت فعلى الخلاف ولو استودع امر ولد الرجل او المحجور من فعله
 الخلاف ولو اقرض صبي محجورا او عبدا صغيرا محجورا الفاقا شتمها كما كان في الحال ولا في الثاني
 بالاحلاف وتعمل ان القرض على هذا الخلاف وهكذا اطلق الذي في طريقة ولم يفتقر بالعد
الثانية من فاضل خان ادعى على صبي ماذون شيئا فأنكره اخلفوا في تخليفه ذكر في كتاب
 الاقرار خلف عليه الفتوى اى **قلت** الخلف عام بالصبي الماذون والمحملان في
 الضمان بالاشتراك اما هو في المحجور فالظن يحتاج الى التمسك على ذلك ولو قال
 وحلفه ماذونا اذا هو **نكر** كان اشبه والله اعلم

فصل في كتاب الغصب والشفع

الفصل في الغصب الغصب غصبا اذا اخذ من غيره اوطا او يتعدى الى منفعته
 وشط وهو ان له بد محرم واسات يسطر عند ما يحق في العقار وعرفه في العارديه
 وعرفا انفع العمل بما يملك فعله بغير اذن مالكه على وجه يتلو به الضمان اما غر ففعله في الكفر
 لا يصح ما اريد من **الشفع** ما خذ من الشفع ضد الوتر وهو الصم لما ينها من
 صغرى الماخزى شرا على ما يملك المولى على المستوى حال طرته العقار بشرط اوجان قبل
 ملك منفعه جبر على شرا بما قام عليه ومناسية الغصب الماذون استواها في النقص
 بمر في المالك مع عدم ملك المرفقة مادامت العين الغضوبه قائمه والشفع بالغصب
 كون كل منها يملكها الغنم اعلم وان اختلفا في الطريق وقدم عليها لشدة الاحتياج اليه
 لكثرة وقوع كثر اسبابه والله اعلم

في ملك صفة قيمة الصك محرم وقيل على قدر انتفاع **حق**
 الصك الكتاب كسب في القاملات والافانز وقيل بغيره وميله البيهقي
 قال قال صاحب جامع الاصغر فان شتر حرمه الله واستهلك لا حرمه الله **ضم** ففقهه
 صكا وقال غيره يصح تقويم ما يستع به حاشية وهذا غير مذكور في التوارك
 اتي قال المصنف وهذا ينبغي ان يكون عند عدم معرفه شهود الصك او فاق
 ثبت علمه اللهم اذا كان الغابي واليهود يستعول عن الكمل بانهم فاحي المكن

كمال السنن المبسوط وغيره وخصا به لو غضب عبدا فاجر و اصاب من غلبه فالغنى للفقير
 لان وجودها مقدره و كان المانع لا يسع ولا العفو العاقده الغاصت و تور ان يصدق
 الها حصلت له تكسب حيث كان مات العبد فالغصب ضار لقيمة و اما ان يستعين بتلك الغلة
 فيها لا يملكه و ما فضل بعد ذلك تصديق به اعتبار الجزاء الكلي لا يوجب كون القيمة دينية
 دينه و قضا الدين مال المدقة لوجه التصديق بمثل لعدم حرم الصدقة في هذا قاله لود فخرج العبد
 المالك كان له تناوله وليس على العاصب شيء اخر فلو دفع الغلة في القيمة ينسب الى المالك تبرعا
 عن ذلك العبد من القيمة بما تقضى فزول الخبز هذا الطريق و لا يلزم المقدر في العوضه و نظر
 الطريق في بعد ان تور ان يحصل انه جعله لانه كان كمال المالك فزال الى يد ماله لو كانت
 كذلك لما كان بقوله فيصدق بالغا فانه بل كان قال فيدفع الى المالك و اجاب عنه المصنف
 بانه لو قال ذلك لاحتقر الدين عليه و قد قلنا ان الغاصب حدث على ملكه و هو لا يورثه ملكه
 نعم يوم بالصدق بملكه اذا كان قد دفع و جئت في تصدقه بها اتقا الشبهة و التبرع بها ايتى
قلت الحقن ان زوال الخبز المأهول بالسلم الى المالك و صرحه المالك بغيره عار حلال
 العبد من القيمة بما تقضى فزول الخبز عن ذلك كازول بالصدق نه لا ريبه و ليس ذلك
 المالك العبد بل يورث الدين المحتكم بهذا في الجامع الباري قد جعله المصنف بالآخر في اذا الغا
 ما اذا كان الغاصب بغيره اذا كان غنيا لئلا ان يستعين بالغنى في اداء الغان و العجز يتحرك
 له و نطقه بغيره اطلاق في المبسوط و ما قبله و محرم في البرازية تكبر الا للناية فقلت
 و دفعها في قيمة ليس مطلقا و دفعه في القى مقبر
 فالقيمة يدفعها للآخر المأهول في بيت المصنف و قولنا اطلقنا هو كما في المبسوط و منه و
 فسد المنع في المعنى ان لا يمنع منه الفقر
 و لو نسي الخرافات بغير نقصان و لو نسي القرآن او شاخ يذكر
 اشتمل السنن على ما يلزم القيمة و غيره قال اذا غضب من اخر عدا فقتل الحرفه
 في يد بغير التعمات و لو كان قاربا نسي القرآن و كذا التامه اذا كان محجوزا
قلت و في التامه اذا غضب حاربه فاحده فالتكثير بها عند الغاصب بغير التعمات و في
 المبسوط النسخ بالظاهر اذا غضبه شيئا فمؤخره عنده لغوات قرة الثبات و العلم ان ماله
 لكل و ات وصف متعود منه و يد ماله ما حدث عنه و الطعام اذا كان حديثا معص

عنده فعليه طعام و الفاسد للغاصب مقدره تضمن النقصان لا ان يبيع للمالك باخذ العهر
 فاحظه و لا ياتي له سواه و الله اعلم
و لو سلم قد حلل الخراج عليه لمنزل موت الخراج اجدد
 كمال السنن المبسوط و لو سلم غضب حرام مسلم فاستهلكها ما اراح عليه لان الخراج ليس
 بما لا يتقوى فان الشروع افسد تقويمه حتى حرم ثوبه قال وان جعلها خراجا فكلوا حراما فانها
 لان فساد معنى القوت و التقويم لا يخرج من ان يكون مملوكه للمنع اذ المالك صفة العز و
 باقية على حالها لئلا يفسد كالكاف و ان التي فيها لم يخالج ما صار مستهلكا لغيره و ان صحت
 فيها خلاصه اخلط لان الخلط اما من ملك المصنوب من شرط الضمان و الحجاب الضمان
 متعذر لان الخراج بغيره المسلم بالالتزام فكيف كان يركب في الخلوط بند و ملك فقلت
 و ان شئنا ان لا يكون الخراج في المملوك و في المنقضي ما يورثه فلو استهلكها بعد ما صارت خلاصه
 خل شلها عند الكمال هذا القول و في المنقضي اقول الخراج قد نقل في شرح الجامع الصغير
 في بيان حاقه التحليل بالمال لصلان المانع لبعضهم قال انما حلال لنفسها لان المصنف صار مستهلكا و لا
 يفر و بعضهم قال على قول الحنفية اكل للغاصب بغير شيء لا يملكه و لو لم يملكه و رجع حجاب الغاصب
 و على قولهم انه ان اخذ كل ما يعطيه ما اراد المصنف فان اراد بتركه على الغاصب و ضمنه ماله و ايتان
 السع و الجمل و كذا حتى اختلافهم في التحليل بغير الخراج و ان بعضهم قال على قول الحنفية كون
 للغاصب بغير شيء و اعمل على اعم و هو الرمان كان سبها على قد جعلها لا يملكه استهلاكه لا يملكه
 كان صلب الخراج في الخراج ان صار خلاصه عنه كان للغاصب حراما عليه لانه استهلاكه و في المراه
 و انما صار خلاصه راعيا بقطع حوا المالك بالاجاع ايتى في العادة عن ما وى في صحاح تحلل الخراج
 الغصبة للغاصب يكون الخراج للغاصب و في الدرر اذا غضب حراما و ظلالا استهلكها فعليه
 حراما لا يملكه و خلاصه على ملك المالك و لكن الراجح في الجواب قد مضى من المبسوط
و كذا اهل البيت لو كان غاصبا و ما نفا بالمالك ما زاد بقدر
 كذا اي كماله و لا يملكه و لا يملكه جميع احوال و هو الجمل قبل الدرع و في المنقضي من
 المبسوط **الاول** قال لود ما قدر و كذا الخراج حراما عليه و دفعه لو اهدى على
 اما ان التي الحرام صاحبه و اخذها من يد غيره فهو مملوكه لان صاحبهما لانه تاركه انما امر القى
 النوى و قنور الرمان و اما ان غضب الجمل من صاحبه و قد دفعه في لاقية له كالرمان و الثمن و صلحه

الحق به ان يأخذ ولا يعطي العاصي **قلت** فلواستملكه العاصي بعد ذلك ضمن قيمته
 بد فوعاد الله اعلم ثم ذكر المثل **الثاني** قال وان يدعى له قيمة كالثمن والعرض والعنف
 وما استهمه والده الاشارة في النظم بقوله بالمال لان ما ذكره يقوم من المال قال فلصاحب الجمل ان
 يأخذ جملته ويضمن ما زاد الرباع فيه والما اشار بقوله ما زاد يعقد مقدار نصيبه صاحب الجمل للعاصي
 قال وكفى له ان يدفع الجمل للعاصي ويضمنه قيمة غير مدبوع لان جمل المينة قبل الرباع لم يكن متدبوعا
 قال المصنف وذكر في القصة عن يوسف ما جازف ذلك قال هشام سمعت ابا يوسف يقول
 اذا حبل الجمل او ما ينقطع حق المالك **قلت** وفي شرح الجامع الصواب لما حبل الجمل فقل هذا
 قول ابي حنيفة لعل قوله ان يتركه عليه ويضمنه قبل بضمه وهو جلد ابيه غير مدبوع وقيل
 فيه جلد مدبوع ويعطيه ما زاد الرباع فيه وان استملك العاصي لا يضمنه قول ابي حنيفة وقيل لا يضمن
 فيه جلد مدبوع ويحط عنه ما زاد الرباع فيه ويعطيه ما ملكه فيه جلد غير مدبوع والله اعلم
في باب احوال الخلفاء لما اخذوا من الكس الفدية

في الستة مائة الف درهم **الاول** قال رافعا لجم الامية الحارثي اخذ الطلبة ان للملاب
 حنظلة مطوية فاخذوها منه فله ان يرجع لاهل الخمر وكذا اذا علموا الطال كمن امره ان ياتي بالخذ
الثاني قال رافعا لبرهان صاحب الحظ قال التمار لعلان فرج حيد فاحد منه من صان
الثالث قال رافعا لجم الامية الحارثي اشترى طوبه نقيه النحاس ومصت منه فاحضر بهذا
 انسان فاحضره الخاسر يضمن في ان يصف القيمة **قلت** وهذه واقعة في زماننا وديارنا فان
 الطلبة ياخذون الدنانير من جميع السلع من الخمر من اوشري حتى احدثوا الدنانير والنجابة من
 خمر وللظلم ان يرجع عليه انتهى وقال المصنف ان الطرسوي خرج من الكاسين من قبل نفسه
 فقال يضمن العواني الذي يضمن الكاسين بالساعات حتى ياخذوا الكس ولعلهم يفتقروا على ما قلناه
 عن القصة ثم ذكر المصنف فيها **في باب القصة** احببت ابتاع في اثنائها في القاي على ايد
 المروي وقال اختلف يلحق **سج** رجل الى السلطان فاخذ منه بالاطم ان يضمن السائر روي عن
 روي لعل من مشايخنا المصلحة العامة ثم روي شرح الصافي ثم قال انكاس السعاه بحكم
 لو اداها انسان او دام على العس ولا يسط فاحضر السلطان نغمة الا لا يضمن وان اخبرناه جدي
 فوالله لعل وكذب نغمة بقوله يضمن بالحوادث كشاهد الزور اذ يرجع اما اذا اخبره لير فلا انا
 بالعلمه سكت او لو اداسه فبما لا يثبت في قوله في فيه للسلطان فقبل يضمن السائر على قياس

قوله

قوله محمد بن حبان ان كان السلطان جارا يترقب منه انه يغرمه لا محالة يضمن واما اذا كان قد
 لغرم وقد لا يغرم لا يضمن وقيل لا يضمن مطلقا وهو قياس ظاهر الرواية **قلت** نقل في
 العادة عن العدة ولو وقع في قلبه ان فلا لا يضمن لاجل امرائه او الحارثة فرفع الى السلطان فغرم
 ثم ظهر له بعضهما لا يضمن السائر وعنده محمد بن حبان والفتوى على قول محمد فقبله السعاه في زماننا
 وروي في القصة لجم الامية الحارثي وقال شيخنا عبد الوالي يفرق بين ما يضمنه بغيره وبين ما يضمنه
 فكسره اودع يضمن ان يتركه كالمالك وقيل ان من حبس سعايته فرب وورجدار البحر
 فاصاب يده فقتل يضمن ان يتركه فقبله الفتى الصان فقال لا ولو مات المملوك عليه بغير
 العادة لا يضمن الشاكي كان الموت منه ناد و سعايته لا يضمن له غلما

في باب علم الدال قيمة سلعة فيقوم للسلطان انفق

من الست مائة الف درهم **الاول** قال رافعا لجم الامية الحارثي فقام الدال للمال للمال السلطانية
 او لا امره بالبيعان في فاحضر منه من الكس الفدية الدال اذا علمه فاحضر منه من الكس الفدية
 على هذا تقوم بهود القيمة من اهل بيت المال واموال الاسامير والادواق والخراب والاموال والنواب
 كما هو المصادق في بلادنا ونظير ذلك انما انفق من قيمته العادة بغير فاحضر منه من الكس الفدية
 ان يقال في حقهم بالقيمة قياسا على صلة الدال ونافقه المصنف بما حصله الفرق بينهما ان
 اوليك يارن وما يستندون به ثابت عند الحاكم وحصل العادة بعد الثبوت وليس لنا مصل
 يضمن فيما لا يهد يدون رجوع عن شهادة وان البيع من بيت المال للسلطان او وكلة وهو اقوى
 جاها من الثبوت **قلت** مما ذكره نظر لان عداله ثمود القيمة ليس بمطرد والعادة ان
 حصلت بعد الثبوت الا ان الثبوت والقيمة مسند الى شهاده اولئك التي اطروا الشئ بها
 الواقع غالبا والحال انهم يعلمون ان القيمة اكبر وانهم لو ذكروها لاعطوا ذلك القدر ولو شاهد
 زماننا معنى من ذلك العجب العجيب اذا الاعتماد في كل على فاده القوام الذي لا يوفق
 في الاشياء وتعلم القاي بان ما يستندون به خلاف الواقع ويخبر مع ذلك شهادة ونقضي بها
 في الاستدلال من حيث السوء والقيمة وحيد من في العقل سمير العاصي ايضا وقوله بان البيع
 من بيت المال الى اخوة غير مطرد ايضا فان الثبوت قد يكون بشهادة السلطان او بعض اهل الغلما
 فلا استطع وكيل من المال في القصة في ي الله اعلم

في باب احوال الانسان من يطلب عياله وهو غدير ولكن يعذر

مطل

سأل البيت عن التهمة قال وذكر في غصب الموازل من اخرج الغريم من يد طالبها بغيره لكن بعد
 الامام حتى يعود الى مثله قال في التفسير والميراث ما التغير فلا يحق ولا عدم العار فلا بد من ذلك
 المالا والله اعلم **ثم لو رد الموقوف في الموقوف خارقة لغرضه ان التفتت فيه فيقتدر**
 يقال رفوت ورفيت التوب ولعن العرب بهن فيقول يقات او اخلت والمسلم الرخيم
 قال وحل خرق طبعان رجل ثروفاة قال اقومه صحا واقومه رفوا فخره فضل ما يسما واليه
 اشار بقوله لغرضه ان التفتت فيه فيقتدر والله اعلم **فروع** ولو استعار بشارة
 فانقطع في النشر فله عند الحداد ووصله بغير اذن مالكه سقط حقه وعلى المستودع منه كسره
وفي طلب قول الشفع مقدمه اذ الرقيق وقناله ولد سور
 مسئلة البيت فرشح اذ بالقي للحضرة والاشترى قد اشترى هذه الدار من كذا وقد علم
 الشفع بشراي ولو بطلت فاسكت عن ذلك فان القاضي يملك المدعي ما اشترى هذه الدار فان
 قال الشفع طلبت الشفع حتى علمت ان القاضي كفي منه بهذا المقدار فانه لا يمكن ان يقول اشترى لها من
 سنة لانه يحتاج الى الاثبات فهذا الرجل من محرم حتى لا يحتاج الى اثبات **فان** في المتري ما طلبت
 حتى علمت ان القول قول الشفع فرق بهذا واما اذ قال الشفع علمت منذ كانا طلبت قال
 المتري ما طلبت لكان القول قول المشتري ثم مشى في الفروق والمقترع فقوله النظم
 اذ الرقيق وقناله **في** اذ الرقيق للسك وقناله يقتصر على ذلك الطلب وقت العلم لان
 علم عند القاضي حاله اذ اظهر الحال نقاريا للطلب وكان القول قوله وفي ذلك الوجه
 علمه منذ كان الرقيق يحاج الى الاثبات قال ونظروا اليك اذ اوجت لكي رأت في
 العمادية وذكر صدر الاسلام ابو اليسر باب كاح البكر من شرح الصعيه اذ ابلغت وفي
 بكر قالت مرددت كما بلغت والزوج يقول لا يسكت والقول قول الزوج وكذا الشفع
 قال طلبت الشفعة كما سعت وقال المشتري سكت فالقول قول المشتري وهذا اذا
 وقع الاختلاف حاله البلوغ وقال مرددت وقالت بكت والقول قولها وهذا في نفسه
 لمخاططة في شرح ادب القاضي وظاهر كلام الادب مخالفة هنا فانه يفهم ان القول
 قوله وان وقع الاختلاف بعد زمان البلوغ **فصل في البيع** وليس له المام والبيع
وباخذ فيما توري لصغيره **باب وصي للبلوغ بوجوه**
 فاعل الخراب والمأخوذ ان يشتري وفاء ووصي وفاء والاسلاف ان يملك

بعد من كتاب الشفع

خلاص

خلاص حكم الباب ما به يوحد المأخذ الى بلوغ الصغير ومسئلة البيت **في خان**
الاول اشترى الاب لولده الصغير دارا وهو شافع لها كان له ان يبايعها
 لنفسه عند ذلك الا ان كان لصدر البيت اي وياخذ الشفعة ان يبايعها
 لصغيره قال ولو اشترى القاضي لليتيم دارا يملك اخذها لنفسه بالشفعة وفي خزانة
 المأكل انه لا يقضي للوصي بالشفعة حتى يترك اليتيم ولكن يطلب ويهدى على يوم الشراء
 وهذا هو الذي اشار اليه بخر البيت بقوله وصي للبلوغ **في** يعني الخاصة بالطلب
 ووفق الطوسي في كلامه قاض خان وخزانة **الامام** عمل الامر على الاخذ في الحال
 وقد فصل السفاني في النهاية في المسئلة تفصلا آخر فقيد مسألة الاب ما اذا كان
 للبي في الاخذ صريحا كما لو اشترى الاب ما لال ان نفسه ثم يقول اشترى واخذت
 بالشفعة وقال في مسألة الصبي انه لو كان لليتيم منفعة في الاخذ بان وقع شرا الدار
 بعين شرا كان كانت قيمتها عشرة وقد وقع اشترى الوصي باحد عشو كان للوصي
 ان ياخذها بالشفعة على قياس قول ابي حنيفة واحدا الرواسين عن يوسف كما في شرا
 الوصي شيئا من الصغير لنفسه وان اشبع للصغير ما خذ الوصي لها بان كان شراها
 بالقيمة وليس للقاضي ان يشتري شيئا من الصغير لنفسه بمثل القيمة بالاتفاق انتهى لمخا
 وفي القيمة اشترى دارا لانه الصغر فهو شفعها فله الشفع كشر ابا مال ابنه لنفسه
 ويقول المشتري واحدا بالشفعة والحواب في الوصي كالحواب في الاب على قول مري
 شرا الوصي لال الصغير لنفسه وعلى قول مري ذلك فلا الشفع ايضا لكي يقول اشترى
 وطلبت الشفعة ثم يرجع الى القاضي فينصب فيما على الصبي فياخذها الوصي منه ويسلمه القس
 اليه ثم يسلمه القس الى الوصي وهذا اما سب في كلام السفاني في ظاهر والله اعلم
في من اراد ان يكتب كونه ذات شفعة فقد رخصنا او معا تخبير

مسألة البيت عن التهمة وعمرها قبل عن الجامع الصغير اذ ادرك الصغير ووجه لها الخبار
 والشفعة وخافت ان تبذات باحدتها بطل المحرمي فانها تقول انهما جميعا الشفعة
 ونشي اول جرت جميعا نفى شفيعي فركبه وحكي عن الامام العباسي ابو زيد الدبوسي
 عن سياده القاضي الامام ابي جعفر السرخسي عن استاده الفضلي انه قال ياها يدايت
 بطل الامر لا يملك عنه **قلت** وكذا في فتاوى قاضي خان وان الجملة ان تقول

طلبت حتى في الشفعة والخيار فتح كلاهما والى ذلك اشار بقوله او معا بخير قال في التتمه
وهذا القاضي الامام ابو حفص الاسدي سدا حمار البلوغ والى ذلك اشار بقوله تقدم
فتح الاما ان عبادته ربما اوجبت ترجيح القول بتقديم طلب الفسخ والظاهر خلافه ولو قال
فمن طلب معا او بشفعة شاع لم يرد ذلك والله اعلم وفي العادة كوسب الفكر خيار البلوغ
والشفعة لقول طلب الحقين ثم تفسر وتهدا بالخيار وقيل بالشفعة وقيل بطلب
الشفعة وسكنى مراخا فيكون الكاسه الصفه ودا للنكاح مع طلب الشفعة على قول من
يجعل الكاسه الصفه رد للنكاح ولو كانت تبعا لشفعة لان خيار البلوغ للثب
لا يملك السكون وان قامت محلها فينبغي فسخه مثله الطور المبكر على ما هو المذكور
عن محمدا وما على قول الحنفية في اجلايه عند الى اخر المجلس مساوي المست وقد نظمت
جميع الاقوال حال الكتابه في ينشئ فقلت مستعينا بالله تعالى

واللكر ان كنت خيار وشفعة تطلب حقها وبالفسخ بقدر
وقيل بها اوتيك يعها بفسخ ولو تبعا فالفسخ حتما توخ

وبه المصنف على عدم اختصاص الحكم بالصفه وان الصغير ايضا كذلك ومرة ذلك
فيما اذا زوج غير الاب والجد وقد كان القاضي اشترى دارا هو صغيرها او باعها او الهب
وفيها اذا سلم الوصي الصغير للشفعة عند زفوفه من على الخلاف الموقوف في الميراث والفقهاء
للكو في التسليم والسكون انتهى ملخصا قلت في الصغير يتعين تقديم طلب الشفعة كما
قدناه عن العادة فقد ذكر فيها ان خيار البلوغ للثب والظاهر عندنا الى ما رواه المجلس والعروة
لذلك لا يملك الاما الا بطلان رضى اما على الرضى بهذا الخيار ليس هو في معنى خيار قول
العقل هو معنى ساو الخيارات كخيار الوديه والعيب لا تقتصر على المجلس فيبقى على المصنف
في احرار التمسك على هذا

وهو الجواب في بيت من الدلائل شفعه وليس لصيقا كما هو ان يذكر

والست مسئلتان الاولى من عيون المشايخ وغيره روى الحسن ابن ابي بكدا عن ابي يوسف
عن اخيه في دار كبر فيها موضع فباع صاحب الدار بقصونها فيها او قطعه ووافقه فلما اراد من
اي التواحي كالشفعة فيه فان سلم الشفعة ثم راع المشتري المتصورة لم يكن للشفعة الا اجمار القطعة
المبيعه وهكذا روي عنها عن محمد انتهى قلت وفي القينة روى للعيون وذكرنا تقدم

علاه بان المبيع مرحلة الدله فخار الدله جاز البيع يعني وان لم يكن متصلا به انتهى لكن في
العيون ايضا اشترى عشرة افرجه متلاصقة فاباد الشفعة ان باخذ الفراج الذي
يليه قال محمدا ذلك وليس له في بيعتها شفعة فكذلك للقرينة روى الحسن بن زياد
عن ابي حنيفة ان شفعتة في افرجه كلها وروى الحسن بن مالك عن ابي يوسف عن
عنه حنيفة انه لا باخذ الا الذي هو ملاصق وهذا الاخير هو الذي نقله في
القينة عن العيون قال وكذلك القرينة والاراضي للسبب خصوصا ان كان فيه ثوبين الصنف
على المشتري بخلاف ما اذا اشترى حمارين لحدوها بالثام والآخرى بالعدا وتصدقهما
ولحدوا خذها او شترهما لان فيه ثوبين الصنف على المشتري مع شمول الشتر لهما
قلت وفي البزارية رحا باع ارضين ورجل ارض ملاصقة لهما لا رضى للشفعة
ان يخذ الارض الذي تلاصق ارضه دون الاخرى وعليه الفتوى ثم ذكر مساله الا فرج
عن محمدا اقتصر على قد مناه منه ثم قال لرجل فقيه خالصة باعها بدور ولزمها واراضيها
وما حية فيها ثلث ارض انسان فلفقع ان باخذ الناحية التي يليه قال عن الثاني ان كان
عليه حابطه باب فباع بستانه وارض له خلف البستان ورجل ارض في الجانب البستان فله
الشفعة في البستان والارض المتصلة به وكذا اذا كانت متانين وعليه حابطه متصل ورجل
اخر ارض في الجانب بستان بها فباع البستانين فله الشفعة في كلهما ثم نقل عن الثاني ان
قوة شترها من راح فندعت بها افرجه مجتمعة ومتفرقة ورجل ارض متلاصقة ببعض هذه
الاراضي وهذه الارض فلهذا الحمار المتلاصق الشفعة في جميعها وان لم يكن كذلك
لا يملك واحدة قال وكذلك اذا رضى فزود ورواها عن اسم فافترسها واحدا كل
قطعة معلوم فكذلك الطريق واحدة فارجله ان متلاصقة ببعض هذه القطع باع واحدا
حصه وسلم الباقيون فلهذا الحمار الشفعة وان لم يكن له لعله الثاني وهو في الميراث
المشار اليها بقوله كالحوائت يذكر قال في الدرر ولو كانت حوائت فلا شفعة فيها
بلي بعضا ونايل كل واحدة الى الطريق الاعظم ورجل الى جانب حائوت بها حائوت
فبيع الاوسط والحوائت الثلاثة وهو لا يلي حائوت هذا الرجل فله فيه الشفعة
اي من الطريق وسعى ان يكون البائت الذي لا يلي حائوت الرجل لذلك لم يكن
لم يذكره ذكر في فتاوي البرازي هذا الفرع عانيا الى الحمد وقال هي كاليستوتة

في دار واحدة وعمله بالشركة في الطريق فلو بيعت جميعها في هذه الصورة فليس له ان يخلعها
بحول الشركة خاصة لان السبب يشمل الكل وفيه تفرق الصفقة وان اخذ حكم الجواب فله ذلك
لان السبب كذا ذكره كذا القسمة ناقلا عن الصورة واذا انا ملت ستول السبب في صورة
وسمع الجميع وبيع فرد منها ظهر لك الوجه في جميع الفروع للتقدم واهلها في الحقيقة وان
كانت مخالفة في ادى النظر لما هو فيها لتختلف الرواية والله اعلم

أي شئ التبعة تعد فيه دار واراض بيع نصفها واقتسم البائع والمشتري وخلع
للنصف للبيع قبل القسمة في غير حجة الدار المطلوب بالشفعة على الاصح سواء كانت القسمة تقضا
او قال في شرح مختصر الطحاوي لو اشترى نصف دارين شائعا فباعهما فباع المشتري بطلب
الشفعة واسماها فان القاضي يقضي له بنصف المشتري مقسوما وليس له ان يبطل قسمة سواء
كانت قسمة تقضا او قاضا او غير قضا فقامت نصيب المشتري وفي مراتب الشفعة او مراتب
اخر انتهى **قلت** وفي الهداية ان هذا هو الروي عن يوسف قال وهو الذي
يدل على اطلاق الكتاب وهذا ما انتهى عليه النظم من الاصح والاطهر المشار اليها في قوله في الاصح وقوله
والاطلاق اطهر قال في القسمة بعد ان رقم للعيون اشترى نصف دار وقسم البائع ثلثها فباع
لاستحق القسمة تقضا وكذا بغير قضا على الاصح في التجسس والزيد في الوجه الثاني رواه عن الامام
والخيار الامام المصنف لا يخلع الى الاطراف ثانيا ومنه ما يعنى على الاصح او غير الاطراف في الدار وذكر
الروي ان البيع انما يخلع النصف الذي اصاب المشتري اذا وقع في جانب الدار المتشوقة
لانه اذا وقع في غير جانبه ليس له بعض القسمة فلا يكون جارا فلا تحق الشفعة وقال في الهداية
ان هذا عن الحسن في رواية النصف اذا كان بغير قضا لا يبطل وان كانت تقضا فله الشفعة ان يخلعها
ويبطل القسمة هكذا روي الحسن في رواية اخرى في رواية الحسين بن سعيد في رواية
والمصنف يذهب على ان كل من العيون نعم ما لو كان المشتري اجنبا ولا يشرك فيها سوى البائع ولو
كان بها شرك البائع واسقط حقه في الشفعة وقسم المشتري قال وهو بناء على ظاهر المذهب
فيما لو اجمع شفعان فسلم الشريك بحسب الشريك في كل طريق فان سلمها بحسب الجار لوجود السبب
في حقه وروي عن الثاني انه اذا سلم الشريك ولا شفعة اخرى فله ان يخلعها والعقد عرجب لها
لجار ونقل ذلك عن العبد والزيد في صرحها في الوجه الخامس اراد الاطلاق واصلح العيون

على المذهب هذا حاصل كلامه وفيه نظران الذي في الهداية صرح في ان حكم القسمة مع الشريك الذي لم يبيع
بحال القسمة مع البائع فانه في القسمة مع البائع ليس للشفعة بعض القسمة لا امار بما روي في بعض
للشفعة بعض القسمة وكذا ما هو من ثمانية وفي القسمة مع الشريك الذي لم يبيع يكون للشفعة النصف لان العيون
ما وقع مع الذي في غير ملكي القسمة من عام الرمي الذي هو حكم العقد بل هو حكم الملك فيقسم الشفعة

كما بعد قسم بعد بيع وان تكي حكم بلا ينفق والاطلاق اظهر

مسألة المستر القسمة قال بعد ان رقم للعيون فيما قد ناه في شرح المست قبله ولو اشترى اثنان
دارين شفعان ثم باع شفع ثالث بعد اقتسامها تقضا او قضا فانما ان ينفق القسمة وذكر في الجرح
وعنه وقول الباهر حصة النصف بين شفعاتان الى علم النصف لان حصة النصف بين بعض القسمة

وان اثنان قبل اقتسامها يبيع حصة النصف ثلثا يفسر

مسألة الست من الخيرة اصاب بعضها فوق بعض وبارك كل واحد الى الطريق مع الست لانه كان لا
والا فلهما جميعا للشفعة وان سعى المصطفى فلهما في الشفعة وقال في كتاب الخيطان لو باع الجار
كان لصاحب العلوان اخذه بالشفعة حتى لا تتركه في سائر الجيران انتهى قال ولا ينعى النقص كون
الجار بائنا الى الطريق للشفعة اذا اشركي الله بل يكون اذا كانت الى السفار وقد سمان بها بغير حذر
لا ينعى ولو كانت الطابق لم ينعى فمدحت الدالة كانت الشفعة للراية والثانية دون الاولى في الجرح
البيع **قلت** قوله بل يكون اذا كانت الانوار الى الشغل سلم لكي يخلع الحكم في شفعاتها
فقد قال في القسمة عن العيون اثنان لانه في دار وكل واحد منها فوق الآخر لا يارب ثلاثة فاركب
طريق لكل في الدار فلهما باقين لئلا يشركا في الشفعة اذا بيع احدهما والاطراف الى علم في ذكر ما قد روي
فدع ذكره المصنف في جميع الشفعة كما في قوله في بيعه فلم له المصنف له بالخرج لا يخلع القسمة
الا النصفان في القاضي للام قطع حق الغايبة عن النصف خلاف ما قبل القضا فظهرت **قلت**

وان ينفق فيها ما لم يملك للادى على النصف بقصد

ما اى ينفق المسلم على المصنف ونفق في قسمة بينين للمول والله اعلم

وما في سائر شفعه لا اياه واما اقربى العكس قبل يفسر

في الست ثلاث ما بل **الاولى الثانية** من المس رجل له دار في ارض وبعث لاشفعه ولو
باع هو عا بها لاشفعها ايضا قال المصنف ولا غراه بها في الهداية التفرع بانه لا شفعة له في الرباع
والخل اذا سعى من العرص وهو صحيح مذكور في الاصل لانه لا اقرار له وكان هذا انتهى وهذا الاطلاق

نقصي التسوية من ما كانت الارض وقعا او ملكا وفي النهاية علمه بان الشفعة اما في الارض التي ملك
رأها بها والقسم في الشفعة في سائر الناس في الارض التي ملكها في المنية واورده المصنف
على هذا ما تقدم في الست قبله كان العلوية لا غير طاحي في الطول حتى بالعقار ما في حق القرائن
وهذا الجواب هو لعل الهداية **الثالثة** لو كان السابك سرتا لله في حق القرائن جاز ان
يوجد الشفع ولو وجد الشفع كما روي عن ابي يوسف وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة ولم يفرها
في نسخة الشرح التي وقعت عليها الكتاب ولا يفرها في المتن الذي وقعت عليه وقرئ من الكتب
ولعل الوجه ما مر ان ارضه لا يساع ولا هو في وقد وقعت على المثل في الخمس والمزب
قال شري دارمكه هل يقع للشفيع الشفع عن ابي حنيفة في رواية ذكر في الجامع الصغير ان
بيع المر لا يجوز وانما يجوز مع البناء لا في الشفع الشفع وروي الحسن عن ابي حنيفة ان
للشفيع ارضه وهو قول ابي يوسف ومنه عليه الفتوى لا يباع الاول ارضه ولا يخفى ان
مفاد هذا الكلام ان الشفع فيها انما نسب بناء على القول بان لرضا ملكه لان مجرد البناء
لوجب تبوت حوال الشفع فيكون حكمه خالف حكم غيره من ارضه كما توجه عارة المصنف والله اعلم

من اراد ان يشفع في غيره فليست عليه نفقة

سلم الست من الاسماء والقسم قال بعد ان روي لجد الامه الرضا في دعوى الامه الكراسي
واستري الجار الذي ولها جارا اخر فطلب الشفع له وكذا المشتري في غيرها بقاين كما سبق
قوله وكذا المشتري يعني اذا طلب ولم يسل للشفيع الاخر وعلى هذا الوجه انك تقسم اثلاثه
اربع قسمات ارباعا والله اسأري النظم بقوله على عدا اوس يقر وكون هذا في شرح الطحاوي
والجواب يظهر هذا الفروع وهو مست من المحقق ان شئت قالوا انه اذا اجتمع الشفع في الشفع منهم
على عدد واحد والله اعلم فمقتضى الفتاوى الظاهرية حل اشتري داره او غيرها بالكلية وطلب حرات
لغيره الشفع فلم المشتري الدار كلها والله كان نصف الدار له بالشفيع والنصف للمشتري انتهى فمؤيده
انه لو لم يملك الدار كانت بينهما نصفين **قلت** وقد ذكر هذا الفرع في الفتية رافقيه ليمان الدين
محمود شرف المكي والله اعلم

وهو قولها في البيع شرط مقدمه وقول شفيع ليس فيه نحو

الضيق وقولها للمتابعين ومقدم خير فويلها وثلث الست من الحيط قال وان اتفق البايع
ان البيع كان حيا والبايع وانكر الشفع قال قول قولها لانا انما اشترى حق الشفع كان العقد بينهما

فكانا اعرف بعقدهما وكان القول لها في كيمس صفة كما قال القول لها في كيمس التمر قال فلما وافق
المشتري للشفيع على انه لا خيار وادعى البايع الخيار ولم تحصل الثلاثة فالقول للمشتري وروى عن
ابي حنيفة في النواذر ان القول قول البايع وهذا جواب الجواب في المذموم في الجامع الصغير
الاشحناني وهذا اما خلاصته النظم فلو جعل المصنف البايع هكذا **اقول شفيع من غير بيع** **نكر**
يتم الى المثل الاول جواب الاستحسان المذموم في الجامع في المثل الثامنة والله اعلم بالصواب

وهو ليس له تقرب في ارضه بيمينه ولو عجز جاز فالتقرب اجدر

الضم للشفيع وفي الست لثان من البداع **الاول** اشتري ارض صفة واحدة طهرت للشفيع تقرب
الصفة بان باخذ احدها بالشفيع دون الاخر وتكن باخذها جميعا وقال في رواية ما يحفظها من
وتتوي في ذلك المثل الصفتان والوجهان في مصر او مصر **الثاني** لو كان الشفع شفعا طهر
دون الاخرى ووقع البيع صفة واحدة روي عن الامام ليس له اخذ الكل بل ياخذ
الذي يلية وكذا قال محمد في الاوجه المتداخلة ورواه عن ابي ابراهيم انسان وليس بين
الاخرين طريق وانما بينهما مساهمة لا شفع له الا في القرائن الذي يلية وكذا قال
في القرية والحد لك شارة بقوله ولو عجز جاز يعني لو كان الشفع غير جاز لم يملكها
وقوله اجدر منه اشارة الى ترجيح القول بالتقرب فان التزوي في حالة نزع المظنة
حصل عليه الفتوى ونقله عن ابي يوسف ومحمد وهو قول ابي حنيفة اخره لكن يعكس عليه قول الكوفي
في رواية الحسن عن الامام ان للشفيع ان ياخذ الكل في كل ما بالشفيع فهاهنا على قول
ابي حنيفة كان مثل قول محمد رحم عن ذلك فجعل كالدلالة الواحدة في المصنف ان ذلك مما
اشار اليه في البداع وفي الفصل في الغايد نقله عن ايضاح الكرامى والله اعلم

وهو في البيع له يشهد بغيره وماري مشري اقر فبعطها الى حسن

سلم الست من خلاف القتها للطحاوي قال اذا اقر على يد داره او اشتراها بالشفيع
لخفا مع غيبه البايع فان حضر البايع وحدها او غيرها وبطل الشفع اذا لم يملكه يمينه قال
المصنف سيبا على الطوسوي واخصوصيه هذه المسألة هذا الكتاب فقد ذكر صاحب
والكا في غيرها في ضمنه في اخرى في او اخر كلامه في الشفعة والخصومة والله اعلم

وهو ليس له رد وجه تقابل وياخذ ميا وماقر يعكس

قال الضم في الشفع وذا ميا نص على الحال في البيت مسابيل **الاول** من المحط

واذا اقصى بالشفعة للشفيع ليس له ان يتركها لانها ملكها بالشرع لان الصفعة تحوله
 نصار كانه اشتراعه فحقه انتهى وللذم في المخطط المذكور وفي النظر الرد ومراعاة
 معقول التزك والافله الرد بلخيار ونحو **الثاني** روافي خان قال لو طلب المشتري
 من الشفيع بعد ما قضى القاضي له بالشفعة ان يرد الدار على البائع بزيادة في الثمن ففعل
 كانت اقاله والافاله كما يكون من البائع والمشتري فحق البائع والشفيع لان الشفيع
 بعد ما قضى له قام مقام المشتري وبصر المشتري كما لو جاز الشفيع نصح اقاله الشفيع
 مع البائع ويكون له حق الحبس حتى يستوفي الثمن وفي المخطط **الوجه** القاضي للشفيع
 على البائع والدار في يد البائع فا قاله جاز له اقاله وهي للبائع لان الشفيع صار ملكا
 للدار حجة البلية لان بالقضاء على الشفيع السهم من المشتري وكانه اشترى منه وان
 كانت في يد المشتري قضى عليه ثم ردها للشفيع على البائع جاز عنها والمشتري
 والشفيع عن الثمن وان قال في محله يجوز **الثالث** من البائع قال
 واما اسلام للشفيع فليس بشرط وجوب الشفيع بحسب كاهل الذمة فهاهنا والذي
 علي الملم انتهى **والثاني** من نظره في الملم وهو مذکور في غايه المختصرات
 والله الموافق قال ويقع على ذلك مع صور كون البائع ملما او ذميا والمشتري كذلك
 قال المصنف وفي الملم نظر اثره اليه بقولي وما ترى فيكم وهو ما مر نعله في كتاب
 السير فتاوى قاضي خان والسمة في النظر من انه كاشفي ان يتبع دار الملم الذي ولو
 بيعت بغيره على الشفيع لا شافي الثبوت انتهى **قلت** مجتهد كما في ما ذكره

وما ضار في التحيل مسقطا وهو الخلف في المذكر لا شك انكره

سأله الستم الواقعات دخل اشترى مريضعة عشرها مائة كسرة وشعر اعنا دها مائة
 قليل فلتفع الشفعة في البيع الاول ولا شفعة له في البيع الثاني فلما اراد الشفيع حلف المشتري
 بالله ما اردت ابطال شفعتي بذلك لم يكن له ادعى عليه معنى لواقعه لا يلزمه ان يفي
 وقال قاضي خان بعد ذلك من الجبل المظلم للشفيع ففي هذه الفصول لا دلالة للشفيع
 لان حلف البائع او المشتري بالشفعة ما فعله اقول ان الشفعة ان لا تحلف البائع لو كان خالفا
 ان لا يكون لا يكون حج على المشتري وان اراد تحيل المشتري فكذلك انه لا يدعى عليه شيئا لواق

والثاني من نظره في الملم وهو مذکور في غايه المختصرات والله الموافق قال ويقع على ذلك مع صور كون البائع ملما او ذميا والمشتري كذلك قال المصنف وفي الملم نظر اثره اليه بقولي وما ترى فيكم وهو ما مر نعله في كتاب السير فتاوى قاضي خان والسمة في النظر من انه كاشفي ان يتبع دار الملم الذي ولو بيعت بغيره على الشفيع لا شافي الثبوت انتهى قلت مجتهد كما في ما ذكره

نه لا يلزمه انتهى وفي الحبس والمزاد لو اراد الشفيع ان يحلف المشتري بالله ان البيع
 الاول ما كان بلحمة كان له ذلك لانه ادعى عليه معنى لواقعه لزمه وهو خصم قال وهو دليل
 ما ذكر في كتاب الشفعة انه لم اراد الا بخلاف انه لم يرد به ابطال الشفعة كان له ذلك اذا ادعى
 ان البيع ملحق وفيه ايضا دار غيرها اخرى فنصدق صاحب احدى الدارين بلحاظ الذي
 يليه كانه مما يحبه ومصلحة فراع منه ما يفي وليس للجار شفعة لانه لم يترجأ ان
 ما نطلب الجار عن المشتري بالله ما فعل الاول فله ان يرضى الشفعة على وجه التحية كان له
 ذلك لانه يدعى عليه معنى لواقعه لزمه وهو خصم فان حلف فلا شفعة له وان لم يكن
 له الشفعة لانه كونه جارا ملاصقا والله اعلم والطم انما يتفرع للاول دون الثاني ثم جواز
 الشفعة لا سقاط الشفعة لمر كراه قول ابو يوسف وقال محمد بن بكرم واتفقوا على سقوطها
 مما قرأ المصنف اطال في ذكر الجبل المظلم للشفعة واضرب عن ذكرها لانه مسطوره في
 غالب الكتب مشهورة وقد افرد القياس اكلها بالمصنف والله اعلم بالمواجب

فصل مرثا في القسمة والحيطان

القسمة لغة اسم للاقساما وهي الاسماء استواء وشراؤها جمع النصيب
 الشائع في مكان معين والحيطان جمع حايط مرصاط القوم بالليل اذا استداروا للجوار
 لدورانهم حول المكان وبما سته القسمة بالشفعة كان اقوى اسباب الشفعة
 المذكورة وهي من البائع النصيب الشائع لان احدا ان يترك ادا اراد الا فراق اما البيع
 فبالحق او بما قبل رضيه فحق القسمة والحيطان من فروع القسمة لاها ما شئت عنها
 ونشا بعد لها **عن صاحبين الوقت جمع انظر** في الملم في مسير الطلاق انتهى
 سأل الشفيع قاضي خان قال دود من اثنين اوارض وقف لهما نصف كل حصة البر
 ثم اراد القسمة فقسما القاض في جمع الوقف كله في دار واحدة اوارض واحدة جاز في
 قول هلال وقول ابي يوسف ومحمد كما لو كان بينهما داران فطالبها بالقسمة فجمع
 القاضي نصيب احدها في دار ونصفه الاخرى في دار جاز ذلك وكذلك هذا الا ان تفرق
 سواء كان في قصر واحد او في مصرين وهما في الملم القاض يقسم القاضي وفي الملم لا يقسم
 وعلى قول محمد بن حنفية يقسم كل دار على حدة وارض على حدة الا ان يرى القاضي اصلاح
 وجمع الوقف كل في ارض واحدة ودار واحدة وبصر عند جمع القاضي في الحكم كان السبيل اقتساما

٢٢

وذلك جازي وانه قد وقع مني على جازي وقت المشاع فمن لا يرى به كيف يقع عليه
اللعن ان يحكمه من صفاتية وهو محل تأمل والله اعلم

ولا يقسم النيران جبراً وبالرضى يجوز ويرى الارض ليس بخصر
مسألة الست من الميسرة من رطلين قد بناه في ارض رجل ياذنه ثم اراد قسمه النيران
الارض غايث فلما ذلك بالتراضي وان اشبع احداهما لم يحجب عليه ارضي في البناخ وعلى هذا اذا
بني رطلان في ارض رجل ياذنه وطلب احداهما قسمه النيران والى الآخر وصاحبه لا رضى غايث لم يقسم
ثم قال لو اقسما بالتراضي جازت وكذا لو هدماه فكانت الالهة سها انتهى

ومن بعض اهل الفقه الغرض بالالهة على الجار لا اولى وقد قيل يجوز
والضيق لغيرها للقسمة والجزر القطع ومسألة الست من التمة اذ وقع الشئ في رطلين
يعني نصيب احد المتقاسمين والاعضاء معد في نصيب كل واحد من رطلين على القطع ولم يذكر
في القسمة شيئا من رايان روي ان رسم عن محمد بن له ذلك وروي ان سمع عن محمد
انه ليس له ذلك به يعني والله اعلم في النظم بقوله لا اولى والمصنف كذا الرواية اشد قيل
يجوز والله اعلم **وان جملوا قد السهام فظهرهم على عدد الملاك لا الملك يجوز**
مسألة الست من التمة قال الطريق يستمر على عدد الملاك لا قدر مساهمة الملاك اذ لو علم قدر
الانصاف انتهى قال المصنف ثم ذكر ذلك يظهر على قول المصنف فيما لو رضى في الطريق ان جازا احد
ما منع في ان يكون على عدد رطلين على ان يجهل قسمها في لا تنفع ولا تقسم عدد

وفي شريعتهم اذ على قدر ملكهم وليس على الملاك فيه نقد
ومسألة الست من التمة قال بعد الملاك ان اذ في المثل من جهل قدر الانصاف قسم
على قدر الملاك او لو علم قدر الانصاف قسم على ملكهم في مقدم القسمة وبيان في كتاب الترتيب
امث **ولو قسمت حيا ولا يبرر لبعضهم طريق دفع الباب فيها نقد**

ولو يبرر وقت القسم ان طريقه تحذر في لوا بالفساد وقدر
مسألة الست من التمة ايضا اقساما اذ اوقع البعض في نصيب احدها والطريقة ان امكن ان يفتح طريقا
جازت القسمة وان لم تكن ان علم القسمة جازت القسمة وهذه تؤخذ من مفهوم الستة قال وان
لم يعلم وقت القسم ان الطريق له فسدت القسمة في اخر مدونة شرح القسمة قال كذا في شرح
الطحاوي اذ اقسمت الدر من اهلها واصاب بعضهم موضعاً بغير طريق ان ذكره الطريق في حق كل

واحد في الطريق وان لم يذكر وان كان كذلك الرجل يفتح فيما اصابه بفتح سوا ذكره وبما حق هو له اولى
يذكره وان لم يكن له بفتح فما اصابه ان ذكره اكل حق هو له بفتح ما بين وحقه في الطريق وان
لم يذكره وان القسمة باطله والله اعلم

وحيط له اهل فحل واحد ولا حل فيه قيل ليس بخصر
وشركته من شاحل مثله ولو طلب الاد في المساواة بقدر

وحيط مجهره واوردت وصحيفة له وفي معنى على والمساواة المائلة والعادة ودر اوصا
وفي البيت مسلمان **الاولى** من الاجرة في اذ اكان الحايط من رطلين وليس لواحد
منهما عليه خبز فاراد احدهما ان يضع خبثا له ذلك ولا يكون لصاحبه ان يمنع عن ذلك
يقال له ضع انت مثلك ان ست هكذا حكى الشيخ الامام صاحب النيسابوري وكان يفرق بين
هذا وبين ما اذا كان له اكل خبز فاراد احدهما ان يرضى خبثا على خبث صاحبه او اراد ان يرضى
او يفتح كوة او يبايحت بكون له ذلك الاما من صاحبه وكان لصاحبه ولاية المنع والنفق ان القياس
لا يكون له ولاية وضع الخبز مرغرا من شركته لان رضى في الحايط المشترك الا ان كان القياس لفرض
انا لو منعاه عن وضع الخبز مرغرا من شركته وبما لا ياذن له شركته في ذلك فيستعمل على منع كايضا

وهذه الصور معدومة في وضع الخبز وفتح الكوة والمات فردا الى القياس امث **قلت**
وفي الزيادة قيد ما اذا كان الحايط تحت ذلك وانه قيد لا بد منه والظاهر مطلقا بغيره لما نقله
عن الشيخ والله اعلم **الثانية** ما ايضا سئل العدة او بكر من حدار من رطلين لها حوله
وحوله احدهما اسفل وحوله الآخر فاراد هو ان يرضى حوله ويضع باز آحوله صاحبه فله ذلك وليس
لصاحبه منع ولو كان حوله احدهما في وسط الحد وحوله الآخر في ليله فاراد صاحب الاخر ان يضع
حوله في ليله الحدار فان كان الحد من اسفله الى ليله ليله ولا يدخل على صاحب الاخر مضرة فله
ذلك امث **وهو** بالعموم في الزاوية فان كان يدرله مضرة فليس له ان يفعل ثم قال

وذكر في النوازل موضع اخر انه ليس له ان يرفع مطلقا لانه يضر الحايط ولو اراد ان ينقل الحد
مراعاة الحايط الى استعماله يرضى ولو اراد ان يحوط به الى استعماله يرضى او يعكسها لم يكن له ذلك
قلت في كتاب الخيطان للصد الشهد خا الكثر فاذا كانت جردوع احدهما بفتح
وجردوع الاخر متسفلا فاراد ان يرفعها باز آجردوع صاحبه فلا ذلك لان المساواة على الحايط تعني
المساواة في المنافع هذا اذا اهدر الحايط او تقضاه لبيانه عند الحق فاما اذا لم يكن له فاراد ان

يبقى الحائط لينزل فيه الحشاه ذلك خلف المتأخرين ذلك كان أبو بكر الخوارزمي يفتي بأنه ليس
 ذلك لأن فيه ضررا للحائط وكان أبو عبد الله الخراساني يفتي بأن ذلك لأن الحائط في الحائط يعوز
 ولا يدخل فيه ضرر ولا غير ما ينظر أن ذلك ما يضر بالحائط ويدخل فيه وهذا لو كان كذلك
 وإن كان ما لا يضر فله ذلك فهو حكمه أرادته التفرع من الأعلى إلى الأسفل وقال أنه
 إذا لم يضر الحائط فهو كما هو في العقلية وإن أهدم وإعادة فله ذلك لأنه أقل
 ضررا للحائط وفي العمادية عن الخوارزمي ما إذا كان الحائط عليه حطب فإراد أن يسفله جارا وإن
 أراد أن يرفعه ليس له ذلك ولو كان لكل منهما جود فإراد صاحب الأسفل أن يعلى
 به وإن جيب صاحبه فله ذلك حيث لا ضرر وذكر في الدرر جواز العقلية ونقل
 عن أبي بكر المنع من القول بطلان أن يغلب الأعلى لأن الأساس يحتمل بالاحتياط راس الحائط
 والاطلاق الناطق بالامر بالمساواة غير تقيد بعدم النظر في نظر على تقدير ما نقله وكان
 ينبغي أن ينبه على ما نقلت من إطلاق المنع ولا يخفى أيضا نقله وشركته من شاكلته
 فإن الصور أخرى لم تعرض لها المصنف وفي ما لو كان الحائط المشترك عليه حمله وليس
 للأخر عليه فانه إذا شاكل عليه مثله أي مثل شركته وقد كوها بالزانية فقال بالآخر لم يكن له
 ذكر المله التي نظرها من السائلين ولو كان الحائط على حمله لا يجوز إرادته أيضا أن يصح عليه
 مثله ولت أن كانت حمله عليه فله أيضا ذلك وأما كانت حمله الأول فله نفس الثاني
 الوضع مطلقا كما ذكرنا وأما في العقلية كان الحائط على الوضع كل الثاني أيضا الوضع
 مطلقا لما ذكرنا أحيانا أجدع أحيانا كانت أكثر مبدوع الآخر أن يتساوى مع صاحب الآخر
 أن كان الحائط على ذلك فلم يشطوا فلهما واحدنا **قلت** مكي الصدوق في هذه الصور كلامه
 وجه القائل بالخ بالعرف يجوز أن يكون هذا مستحلا لها أصل الملك وذلك في القسمين أن تقع
 الحائط في نصيب أحدها فتكون للأخر على حق وضع الحطب إما في ملك كل واحد منهما عليه حطب
 ذلك على أن التصرف في التبدل أنت لها قال أبو القاسم حائطهما أحدهما عليه جودع إرادته
 أن يصيب عليه أيضا جودعا والآخر لا يحتمل ما كان مقرين بأن الحائط بينهما فقال صاحب الجودع
 أن شئت حطفتك لتسوى مع صاحبك وإن شئت حطفتك ما يترك صاحبك الحائط لأن الشا
 الذي علمنا أنه لا إرادته صاحبه فهو ظاهر فإن كان بأذنه معادته إرادته أن لا يترك
 أحدهما أن أراد الآخر أن يسكن في الدار لتسويها فانهما بينهما أن يترك أحدهما فلهما

أي القاسم واحد انتهى **و** يحتمل الطلاق التحل مثله المحتمل لا يملكه غير من كان مثله يكون مراد
 عند الإطلاق ولا يرد على النظر في سوى عدم الإشارة إلى الاختلاف وفي تعميدها في القام
 ما وشد إلى فرع أحدهم وهو ما لو أذن أحدهما لصاحبه أن يستقي حائطه ثم يبدله وقال
 أزل سقفك عني فإن ظاهر كلامه أنه ذلك لأنه جعل وجود ذلك بأذنه عارضا فله الرجوع
 وذكر الحسام الشهيد في كتاب الحيطان اختلاف المتأخرين وقال أن القاضي أبا عبد الله
 الصغير كان يفتي بأن له ذلك وأن الشيخ الأكبر الخوارزمي كان يفتي بأنه ليس له ذلك وجه
 الأول بأن ملكه لا يرد إلا بالاذن فلا بد من موافقة المصنف إدى إلى إبطال ملكه بغير موافقة
 عن أن يكون مقتضاه إذا لا يجوز الهبة في سقف الحائط ولا يمكن فسخه وجه الثاني بأن
 الوضع على ملك مشترك من حيث أنه ملك مشترك كان لملكه التفريق ومرتبة أنه ملكه
 لا يكون له التفريق فلا يكون له حق التفريق بالملك والاحتياط كما لو كانت لارتن من شريكين فترجع
 أحدهما لعضا ما دون شريك ليس لأن يقع وكما لو كانت للمدبرين شريكين سكنها أحدهما باذن
 شريكه ولما عاب عن هذا القياس بالفرق بأن حق الشريك في الأمر لا يتقبل بل يحصل بالبيعة
 فإن الشريك يقول نقاسم لكل بحرج البرع في نصبي وفي الدار يتوصل الشريك إلى حقه
 فلهما ما به وظاهر كلامه ترجيح ما أفتي به الصغير كما أنه ورد الجواب عما احتج به الخوارزمي
 وسكت عليه وكان هو الذي عمد

في الشريك من علي حطيمه وقيل التعليل جاز فيجوز

مثله البيت من الدخيرة أيضا نقل عن فتاوى الفضلي إذا أراد أن يزيد في الجدار
 وهو مشترك لم يكن للأخرية قال القاضي أبا ما ورد في الملام السعدية له أن يمنع
 لأن بعد التصرف في شيء مشترك يحتاج إلى رضى الشريك وهكذا يرى عن محل في واقع
 الناطق وصوره ذلك حائط بين رجلين قد قامه وإراد واحد الشريك أن يزيد في طول
 وأخر له منع والمسلم في التمه أيضا في ذلك إلى ترجيح المنع لكونه زيادة عن الحد
 سدنة والتقسيم عن أن يعقل ونقل عن التمه ولو قسم الشريك الجدار الذي بينهما
 وأراد أحدهما أن يرفعه أطول ما كان ليس للشريك بمنع إلا أن يرفع خارجا عن الرسم
قلت وعلى البراءة بأن أسفل الحائط والأرض مشترك وللهما علم ثم نقل عن القاضي
 على السعدية أن له أن يمنع كما مر نقله صفة ثم نقل عن الصور المتقدمه عن محمد

وعزاها الى صلح الواقعات للباطن ووقع في كلام المصنف ان الفرق بين الاعادة والريان
ظاهر فان الزيادة قد نصرت بالاسم وقد بين الرسم في الزلزلة فقال لكان قد دراع
او دراعين لا غير ولكن كان كذا نحو ولا يخفى ان النظر مطلق في جولة العلي تعالى لما
نقل عن الدخنة من فداوى الفضلى وقد علمت بفسادها اذ لم يكن شيئا خارجا عن
العادة وسعى ليزك هو المعتمد فسنى التيسر له وقد استمر في الله تعالى وعبرت
الست سبب جامع للاقوال فقلت

تعلي بما يعتاد جابط شركة هو بطلن مثل المنع ايه اخذ
فيعادني للجهل فهو اشارة الى ما هو المعتمد فيما ظهر لي ولهذا قد منه وقولي
ويطابق اي التعليل اشارة الى في الدخنة من الفضلي وقولي مثل اطلاق المنع
سواء كان اعتاد او غيره منها وقولي ايه واحد في المنع كما انه مروي عن محمد
قدمت اشارة المصنف اليه واثبت فيها واشعار ان تصغير هذه الدخنة عند
الاطلاق في العورتين محمول على التقصير فيكون جامع بين العورتين لا الخلاف
ليس لهم قالا الامر تقاسم بدمر ولم ينفذ كذا السبع يذكر

مسألة الست من السنة قال ذكر في نوادر راسي رستم قال ابو حنيفة في سكة
عزنا فانه ليس لها ان يبيعوها ولو اجتمعوا على ذلك ولا ان يبيعوها فيما بينهم
لان الطريق الا عظم اذ اكثر فيه الناس كان لهم ان يدخلوا هذه السكة حتى
خف الخاف قال المناط في بيع واقعاته هذا كل لفظ ان رستم وقال
شداد وروى عنه احمد بن حنبل في رستم قال في البيع حار قال ليس للثوري
ان يبيع في هذا الطريق الا ان يشتري في البايع الذي كان له الطريق اسي قال
وذكر في ذلك ما يقويه فقال لعل السكة اذا ارادوا ان يبيعوا على راسي سكتهم
دربا او سبوا راس السكة ليس لهم ذلك لان هذه السكة وان كانت ملكا لاهلها
ظاهرا لكن للعامة فيها نوع حق وهو انه اذا اذبحها الناس في الطريق كان لهم ان
يدخلوها حتى خف الخاف اسي ثم ان المصنف قال في الطريق سوي انه لم يشر الى الخلاف
الذي نقل في البيع كلام شداد قال ولا نقله في شعاع اسي **اقول** ما ذكره
وتوجه خلافنا فاعلم ان رستم ليس كما توجهه واما في مسألة اخري غير الاولى كان

تلك سلة بيع جميع السكة فاذا ذكر عن شداد بيع واحد بضيعة والفرق بين الصورتين
اظهر الشرح لان الثاني لا ينفذ الى سقاط حق العامة بخلاف الاول فنبه له

وما لا يبيع باب وبيع السكة في باب وهو الخبير
مسألة الست من الخلاء اذ كان لرجل دار ظهرها الى سكة عن يمينه فمشتكة منه
وسعى اراد ان يبيع بابا له المختار لئلا يترك اسي وانه زاد في الزيادة واجعلها
سجد لان كان الحد للبطون الاعظم حار والافو سجد من رستم بعد ذلك يعلى
نقل مثل ذلك من المصنف ثم قال في الفتاوى سكة غير هذه من عشرة اكل منهم دار غير
ان لم يدر دار في سكة اخري لا طريق لها في هذه السكة وليست بحال دار
التي في هذه السكة غير ان جابطها في هذه السكة قال ابو انصر له فتح باب في هذه السكة
لان اهل السكة شركاء فيها في اطلاقها الى اسفلها لئلا يستقر فلور في كل الجبل اذ ذلك
محذور وان يجوز ولما لم يبيع من الخرق بوضع الباي لا يبيع من الدخلة كما به في ملكه
وقال ابو القاسم ليس له ان يبيع من هذه السكة الى ملك الدخلة اسي ابو جعفر فانه ما خذ
وذكر ذلك في المنية وراى انه يقول ابو الليث ايضا وهذا في المنع بالبيع المدور دون
البيع ولها في بوضع اخر لو اراد ان يبيع بابا في موضع ليس له حق المرفق قيل له ذلك وقيل
لا ويبقى وفي السنة رفاق عن يمينه اشترى رجل في القصى دارا فادار ابيها
وجعلها طريقا فادار لئلا ياتي ويربط هذا النوع في سكة في سكة في سكة
ولا يهدم دار قد شراها جابطا فقا بقبوى في باب في حصة

وقد ذكر هذا النوع الولدي باملا عن الفتاوى فراق لا ينفذ اشترى فيه رجل دارا في
ظهرها طريقا فادار يهدمها وجعلها طريقا ليس له ذلك وان اراد ان يجعلها سجد اذ ذلك
وطر شان يدخله ويصل فيه وليس له ان يهدم طريقا يبر ورفقه وفي القامه ذكر في الخان
الذي ينزل فيه الناس فطريقا تقدم في المسجد وبسبب المنع من الهدم والحادها طريقا الى
محدثا زيا الى القصى فذكر في ذلك اشترى الرجل حجر في سكة غير هذه واراد ان يجعلها
طريقا كاجرة وتم السكة فادار في الحقيقه انوا العاصم وبيع اهل السكة الامر الى القاضي
حتى يبيع عدلين يصوران الامر على باعه فان كان راضا فليشأ حاله من ذلك وان
لم يكن راضا فليشأ اسود ذلك الباب ما يبيع الضرر وتقوم مقام الحايط لم يبيع من ذلك

وعزاه الى الذخيرة وهذه الصورة اخضر الى ان كانه يجعلها طريقا خاصا لنفسه
الفرق اما لو كانت لمدار في محلة عامرة وان كان يخبرها بالقياس له ذلك وانتي الكرخي فانه
ليس له ذلك وهو استحقاق وقال الصمد الشهيد القوي لا يرم على القياس وادانته
لغير ذلك هل لهم حرم على السابى عصمتنا وسميت له ذلك وقال الصمد الشهيد
الحارث انه ليس له ذلك

وقال ابن ابي في الامم بناء على انك البقرة المال الاخر

مسألة البقرة الذخيرة لو ان رجلا نى على القف الاعلى في دار امراته بامرها
فواراد ان يرفع البناء الى السابعة وليس له رفع وان كان يغيرها فله رفعه
انما يوجب ضرا في غير ما نى واكمل ان من نى في دار غيره بناء وانفق لك
ما وجب له كان البناء لصاحب الدار والثاني ان يرجع على صاحب الدار بما
انفق وفي بعض الكتب ان في هذا الفصل اختلاف المطابع بعضهم قال البناء لصاحب
الدار والثاني ان يرجع على من علم العلم بما انفق اذا نى بادر صاحب الدار واستدلو
بأدوى عن محمد في كتاب العارية ان من اجر حمارا وقال له ما استوفى فالحمار يكون
لصاحب الحمار وفي بعض النسخ يكون الثاني ولو نى بادر بدار واستدلو بما
ذكر عن محمد في كتاب العارية ان من اشتغار من اجر حمارا ونى فيها بادر بدار
الدار فان البناء يكون للثاني وهذا الخلاف فيما اذا لم يقل بدار الدار الثاني ان من اجر
اعطاك ما تنفق اما اذا قال هذا لك فالبناء لصاحب الدار والثاني ان يرجع على من انفق
اسمى في كتاب المصنف الخلاف بقوله فلما اطلع بناؤه لدى الدار مع بيان الاصح
واستظهر للرجوع على الملك على ما لو كان انفق في عيان دينه ولم يقل بارجع
به على ذلك الاحتجاج ان يقول على ان اعطاك ما تنفق قال وهذا الخلاف ما حرمي
عليه طراح زماننا فيمن استأجر ارضا للبناء واخذ بداره في البناء فانه يكون
للمستأجر قال في عقد وقع معقودا للبناء يكون الثاني انما اسمى في كتاب
ولو منع المالك من البناء في الحمار فهو حرام
الرم الاصطلاح قال رعت الحائط ورمته بالشديد اذا اطلته

البيتين من قاضي خان حمارين بطين عاب يمان او حوضه او شيء منه واحتاج الى المنة فاراد احدهما
المنة واتسع الاخر اختلفوا فيه قال بعضهم لو اجره العاني لها وبن بها الاخر او اذن احداهما في الحمار
والمنة الاخرى فقل هذا قول محمد وابو يوسف عن محمد بن احمد بن محمد بن القوي على قولها ونسب
الحمار للشهيد هذا القول الى الامام ابي بكر الخوارزمي وقال بعضهم العاني باذن غير الابن المانق
ثم منع حاجته من الانتفاع به حتى يودي حصته والقوي على هذا القول اسى قلت وكذا منع
بان القوي على قول الحمار للشهيد وفي الزاوية الحمار او الطلعة التي تترك من اذنهم ومارحها الاخير
على العادة وان انهدم البعض بغير اذن العاني وان كان الشريك معصرا يقال للشريك انفق حتى يكون
دسا على الاخر وهذا خلاف ما في النظم وفي خان ثم نقل عن محمد بن احمد بن ابي اسحق بن حبيب بن
واي شريك المنة لا يجزى ويقال للشريك الاخر ان شئت فانفق في المنة فارجع هذا النسخة من الحمار
تساو وان وفي الدار المشترك بجر كل واحد منهما على رقبته اذا خرب اسى وفي خطا الى ان
الشهيد اذا استمر الدواب او انهدم في المصوب الاول اذا اطلب العاني الحمار لا يجزى الاخر على ذلك
كفر باذن العاني الطالب في الحمار لم يمنع شريكه من رقبته والامتناع به حتى يودي المنة حصته وفي الثاني
لا يجزى المتعطل ولا في امرهما من قال يجزى في المسائل على قياسه قال ابو بكر الخوارزمي في الحمار وفي النظم
في رقبته انه اضطر على ان يبيع عنه بغير اذن من يملكه بكونه حمارا ونفا نقله عن محمد بن النضر
ماز القوي على القول الاخر في المطو المختص به فقل الدار على كل رقبته على الضعيف مع ظهور عن ذكر
منع صاحبه عن الانتفاع به حتى يودي حصته ومعهوم التقييد بالرم انه لو انهدم جميعه حتى
صار في الاخرى ما ذكر في الاختلاف كما منع به في الزاوية واما التقييد بالحمار فليس له خصوصية
بل الحكم في المكان والدواب وفي كل ما لا يملك فسميته لعدم حصول منفعة المقتون به بالتسمية
كذلك الحائط ونحوه وكان التقييد بغير الجمع اولى مسأله الدواب اذا خرب انا بما جرت عليه
اذا خرب مع قاعينه لتعدد التسمية به اما اذا خربت صاحبه فلا ياتي ذلك لان التقييد بها يقتصر
كالخمار اذا خرب فقبه له وقد استخرجت لغيره ونظمت الجمل على الجمع الشامل مع متصل الاقوال
وتحتمل المختار للقوي ومثلت

- وشيء من عندك مشارك في المنة فان من جرح في المنة
- ويأذن في هذا المنة انما هو قولها اذا اذن على الحمار
- وسبق في المختار رافض باذنه ومنع لغيره من ابي قتل الحمار

والمراد بالتراضي التراضي بالقرن والحقان يظهر ذلك من مقابلة بالآتي وضمه اذنه للقاضي قبل
 بخبر اي قيل ان خبر الثاني بالحضه مأمرة وهو المختار والله تعالى اعلم بالصواب
وهو ذو العلو له ركن صاحب غلة بناءه خلا من منه يصدق
 عند اللزوم في المظهر الى مفعولين بالبرهنه من بناء وهو الاول والثاني وهو
 لصاحبه ونقال هذا البناء اذا هدمه وسلة الستم الدرجة قال الثالث
 اذا هدم صاحب الغل على بناء الغل لانه لو اجبر اما ان يجبر كحقه او الحق صاحب
 ولا وجه لان يجبر كحقه لانه مالك الغل والمالك لا يجبر على بناء ملكه اذا هدمه كما اذا هدم
 لاحد على هذا السفل علوه ولا وجه لان يجبر لصاحبه كان حق صاحب العلو في الغل فان
 من غير تعد وجد من صاحب الغل ولا يجبر بعد كحقه كما لو كان الحق ملكا له واذا لم يجبر
 بعد ذلك فنقال لصاحب العلو ليس له في الوصول الحق في الغل وطريق سوى ان يبنى
 السفل بنفسه فان ثبت فان السفل ملك واذا انبنى السفل واراد صاحب الغل
 ان يبنى فيه كان لصاحب الغل منع من ذلك حتى يوفي قيمة البناء الى صاحب العلو فاما ان يبنى
 اليه قيمة بناء ملك البناء وكان له الاتباع بارضه وانما جاز له ذلك اي ملك البناء على من
 لغرضه كانه لا يملك الا يفتقر هذا البناء الثاني غير مقيد في البناء بعد هذا اما ان يملك
 صاحب الغل البناء او صاحب البناء ومن يملك البناء هو من له البناء في الارض اصله
 ولهذا يملك البناء القيمة فقد اوجب على صاحب الغل قيمة البناء وانما جواب ظاهر الرواية
 وذكر الحنفية في هذا في نفاة واجب على صاحب الغل ما انتفع صاحب العلو في بناء صاحب
 السفل انتهى فقول النافه خلا من من معنى السفل منه يصدق فتضمن السلة بالو
 اهدم بنفسه وانه لا يلزم بالعمارة وسلة لو هدمه صاحب السفل فانه يلزم بالبناء كما مر وقائه
 التفصيل المذكور في الاول وهو من شرطه حاله الكافي في بيت نقلت
وهذا العلو يبنى ومنع مالك كرقية او مستغافيه كحضر
 والضر في سفل الغل وقول كرقية او مستغافيه معنى في البناء كحضر صاحب الغل لصاحب العلو
 وحسبها الاتباع سفلها كمرجعة واشترط الله تعالى او سفلها الى اقله عن نفقات الخفاف
 فان القيمة والنفقة لا يتفقان فقد كمل القيمة من فوات دون ما انتفع به فكلون في ذلك لو كان سفل
 الاثنان اليها فاقام **قلت** في البناء سلة الجدر المشترك اذا هدمه واي اخر البناء ان كان

امر

اس الحايطة يمكن ان يبنى عليه حايطة في نصيبه بعد القسمة لا يجبر الشريك وان كان لا يمكن جبر
 وعليه الفتوى ومعنى الجبر اذا كان اس الحايطة لا قبل القسمة ولم يوافق الشريك في العمارة وان
 يتفق هو في العمارة ويرجع على الشريك بنصف ما انتفع به منه بيان كيفية الجبر ثم قال
 وفي فتاوي الفضلي لو ما يجبر ولو اهدم لا يجبر ولكن منع من الاتباع ما لم يستوف نصف ما
 انتفع به ان فعله حكم الحاكم وان فعله لا حكم ويرجع بنصف قيمه البناء فهل هذا التفصيل
 يجري في سلة السفل والعلو وغيره اذن الحاكم وعنده في اجاب القسمة والمتفق
 انه لا او قيل يكون اذن صاحب الغل والشريك في الجدر ياد الحاكم كما توضع نظر
 وتامل ينبغي ان يتحاطب فيه عند الفتوى ثم رتبته فيما قد ذكرت له الجدر في موضع اخر
 اذا كان على حوله ان الثاني المنع عن وضع الحولة حتى يادي نصف ما انتفع به يكون متطوعا
 وعزاه لان سلة ونسب الى اتمام التفصيل الباقي في احتمال الاس حايطين ان اتم
 يكون متطوعا والامر يرجع بنصف ما انتفع به اراد وضع الجدر وعن ابن شامر يرجع
 في الحائرين لان له وضع حق الجدر في حالين ثم فعل عن بكر التفصيل في الاحكام
 وانه ان اتم لا يمنع من الوضع قال الفقيه هذا لو كان البناء اذن الحاكم ولو لم يملك
 رجوع كالعلو والسفل انهدم مسمى صاحب العلو لا اخر قال السيد اني ان بناءه بلا
 اذن صاحبه له المنع حتى يعطيه نصف قيمته مبنيا وان مادته لا يمنع ولكن يرجع عليه
 بنصف القيمة التي قبض في البناء قال هذا الجواب اذا كان لا يحتمل القسمة بعد الهدم
 اي فيما لا يصح كل واحد ما يحتمل بنا يحتمل الجدر وان كان محتملا ان يني يادنه فالجواب
 كالمالك **والله منعم** من الناحية يسطر على شئ انتهى بهذا الكلام فيه ما شعر باعتبار
 الاذن من صاحبه واذن القاضي رفته ما شعر بالقياس على ملك العلو والسفل وانه ان
 كان بلا امر لا يرجع والموضع يحتاج بعد التحري يسر الله ذلك عنه وكرمه ثم قد طفت بالقرع
 بما يحسن في كتاب الحيطان للحام الشهيد فانه ذكر في العاصي المسماة ان يرجع قيمة السفل مسماها
 انفق بها وكذا في كتاب الفضل في الحايطة المشترك في العلو والسفل يرجع بحصة بالسوق ويجوز
 بعض المتأخرين من تسليمنا وقالوا لان بني بامر القاضي يرجع ما انتفع به القاضي يرجع قيمة البناء
 وذكر القاضي ابو عبد الله الامعاني في شرح هذا الكتاب انه ان بني بامر القاضي يرجع ما انتفع به وان يغير
 امر القاضي ففيه روايتان في اصل الرواية يرجع ما انتفع به في رواه يرجع قيمة المبنى في تلك الرواية

وحدثني عن أبيه كذا وكذا وخفيعة أن لا وهذا المحذور

والله اعلم

وطين ووقف والمواري صرع. هـ اذنه رب النفل للمخفر.

الوارى بالمسلم قال الطرسوسي الموضع فوق المسقف امام قبلة من العرس قبل البواري وفي
المغرب بها قضاة ملوكة بطاير من الكرم ترسل عليها قضان الكرم وقال ابن السلب هو الجردى
والعالم هودكى قال المصنف وفي حوض من بعض المناج انه ماسى في بلاد بابا الكعب **قلت**
وفي العالمور اليهودية الجردية وقال في حرد والجردى مصها حياضهم تشد على حارط القف
وقال والجرد لمطر السفة فيه حواد العصف وماله البيت من الوجرة السفل اذا كان لرجل
وطعن اخر فار سقم السفل وجدوع وهو ادير وبواريه وطسه اصاحب السفل غران لصاحب العلو
سكاه في ذلك والى ذلك انتموه رب السفل للكل **حضر** اى يجوز انى يترك وحضرها **هـ**

و در ایضا کباب بدو دان و شصت نهامایتا و شصت و نه

مسألة الستة الخلاصة وهي في غير ما يفتي إذا اراد أن يحدد داره سائما ليس كان له من غيره عذر كان
إذا كانت الأرض صلحية لا سادى ضرر للماء جارة وإن كان رصفه وشادى فزره إلى جدار له أن
يبنى وعلى هذا إذا جعله كانه طاحونا أو جعلها للقضاة وعلى هذا إذا اراد أن يبنى أن تمام الأرض طابلا
أي قلت في هذه المسائل اختلاف ففقد كما هو متفق أن الرأى في كتاب الامتحان الدليل
إذا كانت محاورة لدفعه وإدماجها أن يبنى فيها يبنى للمخ الدائم كما يكون للدكاكن أو حى للمخ أو مرفق
للقضاة لم يخبر كان ذلك يضر بحرينه ضررا فلعنا على الآخر إلا عن في تنوير الجدار متاين منه الكرخان

المذكر

الكتب الشريفة ورحى الطير ودق القصار من يعجب ضعف البناء وان اراد ان يعمل في دانهما
جاء لان ذلك لا يضر الامانة والحد عنه ممكن من ان ينسى نفسه وجان حابطا ثور
وان اراد ان يعمل في دانه ثورا صغيرا على حوته العادة. ثم قال الحتام الشهيد وكان
ابو عبد الله القمي. فان بقي بان من اراد ان ينسى في ملكه ثورا الخبز في وسط الزاد لم
يكن له ذلك. وفي بعض الاوقات يعني له ذلك. والجمل في هذا القائل ان القياس ان له ذلك
كله لان يعرف في ملكه كل القياس واخذ بالا سحان لاجل الصلح. واختلف اجماعنا في ذلك
فمنهم من فضل فيهم من لم يفضل على حسب الحال وكان الشيخ الامام برهان الاية يعني بانمان
كان ضرايبنا منع وبقي نعت هدم كتاب الحيطان للحام الشهيد. والظاهر ان كان الاية
هو والله نقل لك عنه الزاوي لرواه كان نعتي به وعلية العتوي قال بعد جواب
المشاع وحوار الرواية عذر المنع. ثم قال اصابه شاحة في القصة فادان سني علمها وبع
البناء ومنع الاخر فقال سد على الرجح والعشيل الرفع كما شاوله ان يتخذ حماما او ثورا وان
كف عما يؤد كطاره فهو احسن فقد جاني الحديث مرادى جاره ورفاهه دانه وخرب فوجد
ذلك وقال نصير الصغار له المنع ولو نتج صاحبنا في علونابه بابا او كعب لا يليو صاحب
المساحة منه بل له ان ينسى ما يستحسنه ولو اتخذ في ملكه بئر او بالوعة فنزل الى حابط
جانه وطلب منه تحويل ليس له ان يحبس ولا يضر الحابط اذا **انهدم** من النزول الامام ظهر الدور
كان نعتي حواري الرواية ونقل فيما في موضع اخر عن النوازل اتخذ في غير المادون خطبه
عنم ونادى الجيران بغير الترقن ولا يتامون من الرواه ليس لهم المنع في الحكم وعن الماني
اتخذ دانه حماما ونادى الجيران وهذا الدكان اكثر من حاتم منع وعلى هذا خلا واصل
الامام في النوازل اراد في ذلك ان يتخذ دانه حراسا ودورانه يهجن حذله الجرات
منع واريد في ملكه لكن تقوى الى جانه وهذا على خلا واصل الامام في النوازل لان عنده
كما منع من القوف في ملكه وان اضرت له قال ابو القاسم منع وبه احدثنا شيخ بلخ وخادمي
قال في الفتاوي عن اسنادنا انه نعتي يقول الامام ثم نقل عن السفياني انه قال في شرح
في الحامق انه ان كان المرء فاحشا الفهمه منع والا لا. والحال ان الذي على غالب
المنع من المتأخر الاستحسان في احسان هذه المسألة. وحوار الرواية القياس
وبقي طابع في العادة وانه اشار اذا كان الفرس شيئا وظاهر الرواية خلافه في

حفظه ان المقول عن امسا الخمسة المخذلة والى يوسف ومحمد زفر والحسن زياره انه
لا يمنع عن التصرف في ملكه وان اضر بجان وهو اميل اليه واعتمده ونفقه بتبعه والوالدي
تبع الاسلام **ولو زرع الانسان ارضا بداره فليس كالحرام منه ويضره**
الان كفل وقد تضرر به وتشد الزاي لذلك وبعضهم يبيع الفهم وبعضهم يبيع
والملك من الخمس والمزيد لو نفع الرجل دان من الدبد ارض اقل ليس كانه منع من ذلك
وان تضرر واليه انما يقول لو يضره وفي الفتنة لو تضرر الجزار بالتضرر ابينا ليس
لغير المنع منه انتهى **واستشكله المصنف بما مر من التقييد لعدم الاضرار قلت**
في الزاوية عن النوانك اريد ان يزرع ارضا في ليرة ويتقدي صرته وطعا الى جان كان
او كان علمه انه ليرت ليرة مستفرا لما منع من زرع لا يحمل الماء الذي يسي به وان كان لا في
ارضه حرجا خرج منه الماء او بعدى البدن الى ارض جارة لا يمنع من الرزاعه والاسكان في اجرة
لا يمسى على ان كان مع المروعة على ما تدنيه في شرع الست الذي قبله ثم شى المصنف في
الفرق بينه زرع الارض بصره والسحر طوله واختفر في القصير لا تختفر في الطويلة وهذا ليس
لان الضرر الحاصل بالبحر وان طال مدة دون بعض الحاصل بالارض وان قصر مدة كثر الماء
في ذاك وقلته في البحر وهذا ظاهر وان الاول معونه بالهدم والبصير وهو ليس في الهدم
بل بالدرابرة على حالها وهذا ايضا ليس في الهدم وليس في بناء في عمارة الخلاصة ويستتبا
هنا كانه عدم تأمله لكلام المتأخر وتعليلا له وقد مر من القول ما يوجب الوجه فيه والله الخوف
للصواب **فصل في زكاي المزارعة والمساقاة**
هما معا طر من الارز والسقي والزراعة هي المأكل على الارض ببعض ما يخرج منها واللساقاة
المعاودة على دفع الامتار الى فروعها على ان الثمر بينهما ووجه مناسبتها بالقسمة ان الخارج
فيها ما يقع فيه القسمة فذكر عقبتها وقدر المزارعة وان كان القايك بالمساقاة اكثر ووردت
فيها الاحكام الصحيحة ككثرة وقوع المزارعة وشراحت الناس اليها في ما يارب البلاد وكثرت
تفرع من ذلك بالنسبة الى المساقاة والله اعلم بالصواب **فصل**
في اهل الارض وبنو البقرة وادعها في سنة تقسيم
فاربعة صحا اذ الارض خيهاها والبنو معها او يضره الوج
في الذين ينفذون الارض جانب في الجانب الثاني البقية في سورة

والفقير

ويعقوب في هذا الاخر افراد **ونعمنا اصل الجوز بعذر**
الخصر في لها واوجها للمزارعة والبقر جمع قلة البقر وحاصل الايات ان المزارعة لها اربعة ان
كان العك والارض والبذر والبقر في تصور بها ستة اوجه والحق بها سبعه وهدن مالها
عليه البيت لذلك فهدن الوجه الستة التي ذكرها يجوز منها اربعة على من يقول بجوازها وهما
الصاحبان بالاتفاق في ثلاثة واختلاف في الرابع واثنان غير جاز **الاول المزارعة**
ان يكون الارض لواحد والمال في اخر فانه يجوز له استجار الارض لو لم يضره بطرف الخارج
يجوز له الاستجار ما يدرهم معلومه وهذا هو المال والله يقول اذ الارض وحدها **الثاني**
ان يكون الارض للبذر لواحد والمال في الاخر **فانه يجوز له ان يعقبا له العمل فكان كالواستجار**
حيثما يخطط بامر الحيطة وهو المال والله يقول اول البذر بها **الثالث** ان يكون الارض والبذر
والعمل لواحد والعمل من مزارع يجوز ايضا لانه استجاره للعمل باله المستجار فكان كالواستجار حيثما
يخطط بامرته والله الاثنان يقول اوصم المجر وهو البقر الى دين يعقبا لارض والبذر **الرابع**
ان يكون الارض والبذر لواحد والبذر والمال في اخر الى ذلك الاشارة ببقية البيت الثالث
وهذه ظاهرة في ظاهر الرواية وعن لي يوسف انها يجوز لانه اشترط البذر والبقر تعليم جاز
فكر اذا شرط البقر وحده وفي فتاوى الامام الزاوي القوي على ظاهر الرواية لعدم الخمس
من مع البقر والارض فلا يكون سعا فضا وكذا لو كانت البقر مزارعها فقط واستجار البقر على
بعض الخارج **فقد** **والى ذلك تار يقول ويعقوب في هذا الاخر افراد** **واما الجوز الذي**
لا يصح المزارعة بها فالاول **ان يكون البذر لواحد والارض والبقر لآخر فانه لا يجوز**
لانه يتم حركه من البذر والعك ولم يرد به الدع **والثاني** **ان يجمع من البذر والبقر فانه لا**
يجوز ايضا لانه لا يجوز عند الانفراد فكذا عند الاختراع والخارج في الوجهين اصل البذر
مثل اجر الارض **رواية** **اعتبار** **الان** **المنازعات القاسية وفي رواية لصاحب الارض وبصر**
مستقر **البذر** **فان** **تصل له ايضا ما يرضى له المصنف** **وقد** **صور** **سابقه** **وهي** **ان** **يكون**
البقر وحده في جانب وكما رواه فيها والقياس فيها **قلت** **قد** **ذكر** **الصواب** **في**
البنازية **وتصرف** **على** **الفساد** **في** **الثلاثة** **في** **شرح** **الجامع** **الصغير** **لقاضي** **خان** **انه** **روي** **عن**
ابي **يوسف** **جوز** **المزارعة** **في** **الوجه** **الاول** **والوجه** **الثاني** **الذي** **يعدم** **انه** **لا** **يجوز** **فيها** **المزارعة**
وعلا **كان** **العالم** **وهن** **استجار** **العالم** **والارض** **سوى** **الخارج** **وكل** **واحد** **ما** **جاء** **عند** **الانفراد**

وكذلك عند الإضاح ثم وجه ظاهر الرواية نحو ما قد سناه وقوله نعماننا اصل الجواز بعد
 يشير الى لزوم الجاهل ما جنى كره المزارعة وقال انها لا تنفع وهو قول عكرمة ومجاهد والفتحي واما
 قال صاحبان وهو الذي عليه الفتوى وهو قولهما العلماء وقد طال المصنف في الاستدلال
 على صحتهما جديا وليس هذا المختصر موضع ذلك ولا النظر وذكر شروطها الثانية وهي كون الارض
 صالحه للمزارعة وكون المزارع عرب الارض من اهل العقد وبيان المدعي والمراد من السنة والسنان
 ما استبه ذلك لان السنة التي لا تنكح فيها المزارعة تفقد والطول لا يفسد اجزاها بالانكاح
 ايضا وفي الزمان والمعاملة يجوز ببيان المدعي في الاستحسان وتقع على اول شرط يخرج في ملك
 السنة وعن محمد جوازها لبيان المدعي وتقع على اول شرط يخرج زرعها واحدا وبما حد الفقيه
 وعليه الفتوى واما شرط ببيان المدعي في الكوفة ونحوها لانها مساوية عند هو واثباتها
 واثباتها بجوازها عندهم ووقت المسافة معلوم وفي بلادنا وقت المزارعة معلوم وبيان
 من عليه البذر وما نص من لا يدركه وفي المزارعة وعن شيخنا بلح ان كان عرف ظاهر في ملك
 الواخي ان البذر على مزرعة لا يشترط السان وفي شرح الجامع الصغير لما في خان ان ابا بكر البخاري
 حكاه في العرف في ذلك المكان فان كان العرف مشترك ففسد وللحق في الارض والعلاء
 وبيان الحصص على وجه لا يقطع الشك لانه شركة في الخارج وبعد حصوله فان ذكر احصية من يزرع
 جاز قبايسا واستحسانا وان ذكر احصية من البذر منه جاز استحسانا وبيان حبس البذر من الاخر
 البذر من الاخر البقر والجامع ولله اعلم بالصواب

وارة نوقاه كل واحد فراجع هذا الفساد مقسرا

سلكه للبيت من البذر اشترك جماعة من اهل الارض ومن اهل البذر ومن الاخر البقر
 ومن الواجع العلاء لا يجوز كما روي انا ربيعة اشتركوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذا
 الوجه فابطل عليهم مزارعتهم وقد ذكر هذا في شرح الجامع الصغير لما في خان وقال ان النبي
 صلى الله عليه وسلم لم يحجر

ويفسد فاشترط الثنائي في كراهية من يزرع من الارض قبل البذر

اذا سكا عنه وقل كجبة فهو لحقه من الفساد يعجز

وقيل لعل ان كان زرعها على وجه الفرق او ولي واحد

ضمير نفسها للمزارعة وكراياها الارض يقال كراياها الارض كراياها الارض كراياها الارض والثناء

ماكر

بلا كسر والقصر للام بعد مرتين والبذر اسوقا على من يزرع الارض لتفريقها بالغ اذا الغية
 في الارض مزارع والاميات والقصر للام بعد مرتين والبذر اسوقا على من يزرع الارض لتفريقها بالغ اذا الغية
 في الارض للمزارع وفي الاميات مسلتان **الاول** من ضمنها ان كان شرط في المزارعة
 السنة على المزارع ففسدت المزارعة وكلم الناس في تفسير السنة قال بعضهم ان يكون الارض مرتين
 ثم يزرع واما تفسيرها لا يفسد حتى يزرع بعد اموال العقد في السنة الثانية وفيما كان ما شرط
 السنة لا يفسد العقد لان مفعولها لا يبقى بعد مفعول السنة وفي الدار التي مفعولها بعد
 السنة انا لا يفسد العقد اذا كانت المزارعة مفعول سنة واحدة وقيل معنى السنة ان يزرع بعد
 الفراغ ويرد صاحبها مكرورة **الاسي** في المصنف والناس عنه غافلون فان كثيرا ما يقع
 الارض مزارعة ويكون كرويه عند الدرع ينتشر طون الكرب عند الفراغ وذلك يفسد **قلت**
 وتقل في المزارعة عن الجامع الصغير شرط التثنية في الكرب على المتاجر مفسد قبل شرط
 التثنية انا لا يفسد ان كان الزرع يخرج فيها ما لا يربح اما لو خرج اكثر من ذلك فلا وفي
 شرط البيت الاول لكنه حاله عن التفصيل الذي تقدم **الثاني** من ضمنها ايضا وفيما
 اقوال اذا شرط ان يكون الحبس وسكا عن السبي جاز او يكون سبي والى صاحب البذر
 وهذا الثاني له في البيت الاول الى قوله اذا سكا عنه من الباني وفيها عن شيخنا بلح ان يكون
 والسبي منها لمكان العرف واليه اشار بقوله وقيل كجبة يعني سبي ونقل في البذر ان يفسد
 ففسد في عهد لا يفسد ويكون لصاحب البذر منها والله اشار بقوله ويعقب عنه بالنسبة
 يعقب عنه البذر ومنها سبي البذر حصة وجملة لانه لا يخلو من الارض او جازا
 ان شرط ان يكون السبي او سكا عنه او شرط ان يكون لغيره او في الخارج فان شرط ان يكون
 سبي فلا شك انه يجوز لانه شرط مقرر معنى العقد لان الشرط من الخارج من عاين العقد وان
 سكا عنه يفسد عند ابي يوسف وعند محمد لا يفسد ويكون لصاحب البذر سبي وان شرط
 لصاحب البذر جاز ويكون له لان صاحب البذر سبي من شرط كونه مالكة فالشرط لا يزرع الا
 تأكيدا وان شرط ان يزرع من ماله سبي ففسد كذا في الجلة وذا يفسد كذا في التتوي **قلت**
 وفي المزارعة ان ظاهر الرواية ان يجوز لمالك ان يزرع في صورة الظن قال في قول الثاني
 والله يرجع بخلاف لان المزارع لا يجوز وفي شرح الجامع الصغير لما في خان محمد وان المزارع
 ذكر روي في الظن خالف عن روي محمد الى قول ابو يوسف يفسد قبل ان يزرع لا يفسد

لانه هذا التعداد الاقوال وفي القصة رقم خمسة المائة الحارثي الزارع من الربع لا يستحق من الس
شيا واليه اشار بقوله وقبل الرب الارض ان كان زرعها رابعة والزارع بالثالث
يسمى المصنف لكان التقادير ثم ذكر لفتاوى العمد وعن الامة الكراسي السريفة
بس الزارع ومن صاحبه ارباعا وفي شروط الحاكم التي صاحب الارض في ظاهر الرواية
الا اذا كان شرط الشك فيه قال استاذنا يعني البدع والخمار فمما يتاجوا به الامة
الحارثي انه لا شيء للزارع بالربع من التبر لمكان العرف وظاهر الرواية **اقول**
وبما يفهم من ظاهر كلام القصة مخالف ما سبق وليس كذلك كل كلام القصة بما اذا كان العمل
خاصة من البارع والبدع والبقير لصاحب الارض والوجه فيه القياس على المعاملة
شركة في الفزع وهو المردون الاصل وهو العاقل وعلى هذا ما لا خلافات مشتمل على
ثلاثة شاكل **وان ينقضي ما في القصة من كراهية ارضه والدية او قد**
الضم في سقفي للزارع غاي من ثباته واثباته والمراد بالقضاء ما نقلت الرواية قال
المصنف وقد تعان ذكر المدة في المزارعة لا بد منه فلما انقضت المدة وللزارع في الارض
كرات هل يعطى اجر او يتقوله والحواب انه ليس كذلك في القضا وفي الديانة ينبغي
ان يعطى له مثل غيره من سقفي **قال** في الفصل الثاني من زرع المنة بقية المزارع
لانها من حبات من البذر قبل ورحلت من على البذر لا زرع قبل البذر
والارض وبعد ذلك تصير كمنعة حتى كان البذر في قبلك لا يملك الفسخ الا بعد ذلك
وان لم يكن البذر من الارض فالعذر موجه ان علم من لا وقاله الامر من الارض
ويستمره الصق الفسخ القضا والرضي على رواية الزيادات وعلى رواية المزارع
لا يتعطل شيء من ذلك فان طلب من القاضي ان ينفق المزارعة والقاضي لا يجبه الى ذلك
وتكرس لى صاحب الارض ان يسع الارض من قبله عند القاضي فيبقى القاضي
السق ويستقر المزارع حكما على هذا في كتاب المزارع **قال** اذا الحق صاحب الارض
الارض فان كان المزارع لم يزرع كان لرب الارض ان يأخذها منه ويبيعها بالبدع
وهذا على رواية كتاب المزارع لا على رواية الزيادات **وان كان زرع وثبت**
ليس له ذلك ثم اذا لم يزرعها المزارع حتى اذا كان لرب الارض ان يأخذها منه
ويبيعها على رطب المزارع فان كان المزارع قد كرم الارض وسوى المستانه

ملين

فليس له ان يرح على رطب الارض ما انفق في الكراب واصلاح السناه هكذا ذكره شيخ الاسلام في
كتاب المزارعة وقد ذكر الشيخ في اللبنة النورية شرح في مثل هذا الجواب الحكيم
اما في ما يشعر السيد قال ينبغي ان يعطى العامل اجر مثل عمل ويطلب رضاه انتهى قال
وسبب نظر المسئلة كون الفتوى على الرواية قال في حاشية الهداية انما ذكر حوار القضا
ولم يذكر جواب الرواية ولا يحفي بما نقله لم يذكره مسئلة انفسا المدة وذلك هو المتطور
دون مثل العذر وقد نص عليها في الرواية فان كان بعد ان ذكر ما تقدم ما وجز عبارة وقال
في كتاب المزارعة اذا الحق زرعها من فان كان المزارع لم يزرعها فاما خذها منه ويبيعها
بدينه على تلك الرواية وان كان زرع وثبت ليس له ذلك ان كان زرع ولم يثبت فاختار
فيه فان كان المزارع كرمها واحل مسناتها لا يرجع على رطبها ما انفق دل على هذا ان مدة
المزارعة اذا انقضت واختار بدلا لرب الارض اخرج من يد المزارع كما لا يخفى يرجع على
رطبها ما انفق في الكراب واصلاح المسائل في الحكم وفي الرواية رتبته اجر المثل ولا ينقص
ذلك ولا ينقص على الفتوى على الرواية ولله اعلم

ولو قال لرب الارض من مزارع عليه القول بعد الحصد والخمس مكره

الحصد بمصدا حصصه وماله البت من الحامي وفي حاشية **قال** رجل زرع ارضه
وكل الحصد الزرع كنت احصى زرعته يدري كنت اكارا او دعت يدري **قال** في قول
قول المزارع لانها على لرب البذر كانه يدعي تكون القول قول ذي البذر ام في الطرف
محت انه لا فائدة في القيد بكونه بعد الحصاد بل الحكم كذلك لو وقعت المزارعة بعد
الزرع وقيد بطله بعد الزرع ونادى المصنف زاعا ان لا يده الا بهذا القيد كان
المقصود التمسك ولا يحق الا بعد الحصاد كقوله لا يدرى البتات وما ذكره المتعجب
العائد في مخرجها لو كثر رب الارض من لا وفاء له الاخذها ونسب البذر فباعتها
في المزارع ليس احصى زرعته يدري **قال** المزارع كتب اكارا ودعت يدري يكون القول
قول المزارع ويمنع البيع بكونه كقول القيد المذموم كونه اعلم في متاخر كلامه وقد ذكر
المسئلة في السراجيه بل هو القيد المذكور وعزاها في الفتاوى بما لا اعلم **قال** ولو قيل
فيها لا ينقص ان كان زرع وعرضه في المزارع ان كان زرع المزارع انه يعمل المزارع
في قول قوله وان كان عارضة ان يسلم نفسه اجبر ان يكون القول لصاحب الارض قال

الكاتب والشعب الواحد مردوب الحديد والشعب ابو الحسن الموهدي والحاكم ابو القاسم
يقولون بكون ولما اتوا الى هذه اشد الكراهه ولا امكنه الا بالاسي الظن بالمسلم شرب الا لادني
هذا الخوضم الزاوي لا العرس المنكره والي اسعد الزاهد الفضلي فاحسب هذا في سنة
هـ **وفاء لجمهورهم في كانه** **وفضل واسم عيل النسيك**
وقد اشار في الرواية الى ان الفارق بين هذا وبين الدج الضيق والفقير والوليمة والور
ان هذا لا تقدم من بدتخلان الذكورات وقد تقدم من الفقه فعلى هذا ما تقدم لا يكون
منه ولا يكره فاعلم

هـ **وفي البدين والشاه المعز وعثمان كان لا يخرج من بيت**
الدين جمع بدية وفي اهل البيت من الامام وشرا يطلق على الامام والبقدر والفقير العز
الخروج وفي البيت اشار الى سلة ثقل من البايح والقال وهو عرقا والحاكم
تسدر الذكاه الى اختياره واضطرابه ثم قال ان الاضطرابه قد كانها الضيق وهو
في اي موضع كان في ذلك الصيد وهو في معنى الصيد ثم اخذ في التعليل انه اقيم
فيه السبب مقام السبب عند العذر وهو اصل جهوده في الشد ثم قال ان ذلك عائد
من البقر والغنم اي ما نفعتنا شاد اعل وجهه تحت لا يقدر عليها صاحبها لانها في معنى الصيد
ثم ذكر كرم العير الذي نزل على عبد رسول الله صلى الله عليه وسلم وان رجلا من بني قنبر
على اسمها لم اذا نزل على ثوبها صنعوا له كذا وموا عند العير والقرى الصرا ان
المصره كانتا العقير وكذا اردت عن محذاتها يدعان عن انفسهما فلا تقدر عليها واما
الان فان نزلت في العير فانه لا يقدر عليها وان نزلت في المصر فانه لا يقدر عليها
لانه يقدر على الخنزير اذ هي لا تقع عن نفسها فكان الدج مقدور عليه فلا يخرج عليه
عن الدج والعدو على الامام عن المصير الى الكلف وكذا اما وقع منها في قلبه فلم يقدر على
اخره ولا على دمه ولا على خرقه فان ذكاه الصيد لكونه في معنى لغة الدج والخ
انتهى هذه الصفة اخل تحت النظم لان قواه العذر في شامال له ذلك وكذا ان كان
في الخمس والمزيد وكما في المختصر للمحيط بهذا اذا لم يتوهموه بالما وقف
الزايه بعد ان ذكر ان كانا بالخروج وقال الحسن لا اله الا الله في كانه الاختيار وذكر
الغايه على ان لا ذكر لها

الجنت اسم للولد مادام في بطن امه والمسلم كبري الحامح قال بقية تفسيرها الوكان
فادخل رجل به ودج الولد حل وانكح وان خرج موضع الدج ان لا يقدر على دمج حل
ايضا لا يجوز عن الاختياره **قلت** ولو قلنا ان هذه الصوره اخله في البيت الابن
يصح لنا ذلك لعمول قوله المقدور دمجها ولكن اراد التضمين عليها لغزاتها ولست
بغيره فقد ذكرها غير واحد **هـ** **وحج جنس حازه بطن امه** **وحل واما الوضع في النسخ**
الضيق غير للصيد والمسلم في القته وقوله ان صاحب المحيط لا ولورماه في الهوى
فلم يصبه فلما عاد السهم الى الارض صاب صيدا حل بقا صلا ولهذا الواجب حالة العود
اسانا او لا انفسه انتهى فلو قال

هـ **ومن لم يصب صيدا رماه وعنه ما صاب على الصيد لا تضرب**
كان اقرب للمقول وصورت مع الاشارة والتعليل لان قولنا هو دمج الى ربي
ولا يخفى انه لم يرد هذا بطريق الملوته انه لو اصاب غير الصيد الذي قصد في سبه لم يملك
فان كان ولور في سبه الى صيد في سنة فاما ذلك للصيد او غيره او اصاب ذلك للصيد
ونفذ الى غيره حل جميع ذلك ولا فرق بين ان يصيب سبه صيدا او صيدنا اذا لم يتم
في سنة **قلت** وفي الخمس والمزيد حل في سبه او اصابا صيدا اكله كانه
رعي في الصيد فان كان غير المأكول وان زوي للجلد او سكة فاصاب في سنة
روايات والمختاراه بوجوه **قلت** **اسم** **قلت** وفي المراسم
حكى في الصورة الاولى خلاف في صورته الثانية مما اذا امر التسمية وحكي
عن الثاني انه لا يحل لان المصايد لا يحل لانتهمه والمختاراه بوجوه ولما اشار
اخرجه ذكرها فاختار من قال بعد ما قلنا عنة فان اصاب السهم رعي فزده
الحجرا به فاصاب صيدا لم يملك وان رده الى رعيه وسبه واصاب لجلد وان لم
يورده عن رعيه حل صيده فاما ما في الصيد في سنة يكون مضافا الى الراعي اما اذا ورد الدج
عنه وسبه سقط المضاف الى الراعي وعن لا يوسف اذا رده عنه وسبه حل ايضا لانه
لا يمكن الاخر له عنه اذا كان لصيد في يور دج ولو اصاب جايطا او خنزير او شيئا اخر فزده
لورود الدج سواء كان فضيه لا ورا اصابه النحر والمخيط لا القوق الذي امكن
وفي مختصر المحيط ولور دج السهم على سنة لكن انخرق عنة وبسيرة بالروح او اصاب المحيط و

على وجهه فلا يلبس كالذهب الدخ فواذ في ذهابه فاصاب الصيد ما يربى اكله وقد استمرت
لنفسه والحقت هذا كله في سنن كمال القابض فقلت

• ولوقد ربح سهمه لو رآه • والحيط او الحزق فما اصاب **خطه** •

• وظل ان لو جيتا وسيم • ردة وليس الاخراف • **نوت** •

والسنة الاول ونصف السنة الثاني اشتمل على اذكاره في خان وقولي ليس الاخراف
يؤثر الى الحزمة اشارة الى ما ذكر في محضر الحيط •

• ولوصاب من سهم وتيقات • لا جمل وحضر الصيد من كفة •

وتنوي اي الرمي ولكم والحسن المتع وهو سني للبولك وضرب راجع الى الصيد وقد
اشتمل البيت على سلبق **الاول** من المسوط طواصا اب الصايد للصيد
سهم فوقع الى الارض حيا تحت لا يتعد على العدو ولو تقي على الرمي ان يراه مرة ثانية
بهم اخر فاصابه مات لا جمل اكل لان هذا قد صار اهليا فتدعى بفعل الاول عن
الاستحاش والبطان قد كان بعد ذلك كالتدخ لا بالرمي بل بالرمي في مثل نوحب الحزمة
وصار كلوله فترى نوا نقتله لو توك • او الحمنه وفي الطهره عن اللواكي الحزمة ما اذا
علم موته من الثانية ارجل انه خربا اما اذا علم انه من المودى حل • في العنة في قولك
لوقت الرمي الى صوره واحد • وفي ما ذكره من ان الحلال اذا رمى صيدا او غاي في الحرك
فما به السهم من كفة من او في الحرك لا توكلا اعتبار الوقت الامانة **الثاني**
من صيدان لو صفر حفيه لبيد فيها فوقع فيها صيد بجاء الحاف فكله فلا يجوز
له اخذه بل يخص حفر الحفيه من اكله وان حفر حفيه في لرضه فوقع فيها صيدا نجبا اخر
واخذه كان الصيد للاخذ وان كان صاحب الارض احد تلك الحفيه لاجل الصيد فهو
احق • واليه الامشاه نقوله من سه كضد •

• ولو هب الانسان للصيد لرضه ورد فيها **الما حسن** •

• فصاحبه ايضا احق بها • من السمك المحبوس حين تقصر •

يقال هبته كذا اذا عديته وردت التي رجوتها والتمصيف للماء في بحر الماء المالح
والفيم في نصير الماء في الشتر من الماء في السمة عن السقي كذا الحار (جلها) صفا
بحر منه الماء الى ارضه لبيد السمك في لرضه فيجوز الماء في لرضه الى لرضه سمك كذا

ذهب الماء وتبقى السمكة ارضه او لم يذهب الماء الا انه وحشي ما را السمك لو خذ من غير صيد
ولا سبيل لحد على هذا السمك وهو لوب الارض من اخذ منه سمك ضمة وان كان الماء لا ينفذ على
السمك الذي فيه المصيد من اصطاد منه سمك فوله ولو كان صاحب الارض حفره لانه يريد به
المصيد فوقع فيه صيد فهو من اخذه امي • وفي ما ذكره في خان سمك • وعجزه اخذ به ومع من العلم
ومرغ في التمام لكل الحزم اخذه • وان مضى نفسه لذلك • لوجعل الميت الثاني هكذا •

• فاحاط **الاسمال** بوقد منه لانه يصيد في الارض **خطه** •

لو يجمع ما ذكر في التمه واخط المخرج اي مع الفيم لا حصا من كل احد وان سمك باللك

ينظر • وجازت من الماء **الحين** عنه • ولو ارسلت في **الحين** •

من السنة من القصة نقل الحزق الى الكراسي وقال اوسلت سمكه في ما تجس فكرت من ما يربى
ياكلها اكله وطاره عنده المصنف انه سوى بينه وبين ذلك وبين ما توالدت من ما تجس العنت
ولا يترك ذلك كالحوان المتولد من الحي ووجه المصنف انه جلاله يلفه وكوبه يتعدى الى الحاشية لا
منع حله اذ استحل له لوليك ثم قوله وجازت غني ظاهر لعدم من يعلقه ولو قال وحل كان
احسن لسانه طلال الاكل • ولعود الفيم على السمك ونقل من سقطت الطهره ولو ان هذا عدى
له كذا لاني كل من سم لا شخيرة قلت • وفي محضر الحيط نقل عن العيون انه لن خلف انما
فلا يربى • قال في النظر وعلى هذا ما يربى اكل الدجاج فانه يخلط ولا يفرجه وما يربى كذا الجاجة بحس
ثلاثة ايام ثم يدعى بذلك سبيل التنزه لان ذلك شطافا في العواذ اسقى حرا ثم يدعى من سمته
جل اكره ويكنه **قلت** • وفي القصة انه ان كنت بحس غنر لما الوجاه المحلاه وفي الطهره ذكر نقل
ذلك ان كلالا في الى تعاد اكل الجيف والنجاسات تحت بغر كذا ويكون مسكوا اما ما غلط •
ويستأول النجاسات والحيف وغيره على وجه السطر ازيد ذلك في كذا ناس ياكله **قلت** • في القصة
والزبد رجل له دجاجة علفها خات • او شاه او ابلا او نقر فافا لوجه بحس بلا ما مام والشه لم اعبه
ايامه والاملا والقروعة ايام وهو الخمار على الطاهر لان الظاهر ان طهارة كحل هذه المدة وفي الزاد
ان ذلك لا يثبت في كلالا التي تاكل الجيف وتكنه جعل التدرج الابل شه وفي القصة نصير
وفي الالة نصير • قال السدي الحاص عدم التقدير بحس حتى ينزل الدجاج المتلذذ وفي المسقى المكره
اكل الا الى اخرت • وحدها راجح فلا يوكلا ولا يربى بلبنه ولا يعل عليها ذك اكلها ويكره بيتا وبيتا
وكذا حالها وذكر البغالي ان عرته بحس امي • وفي محضر الحيط وكذا كلالا والبق كلالا خلافا لما ذكر

وكذا شرب لبنها واكله الرجاء الحلاه وان اكلت الحماة وفي الفقه رقم لعلاء الامه الرجاء وقال
جدي ارتفع ثدي كلبه يحل اكله اذا جع نحر ابيه والافلا وقال ان المداك الغري لمن الاذن افعل اكل
هـ ويؤكد في بطن طاف لاف هـ في طير يعلى واليس عجمه

وَبُوكَلِّمْنَا فِي بَطْنِ طَائِفٍ لَّأَنَّهُمْ فِيهَا كَاثِرٌ مِّنْ عَمَلٍ سَوِيٍّ

يعبر سني الغفلة والطافي هو الذي يموت في الماء وتولدوا فوق وجهه وفي السجلات ثلاث بل السمة
قال في الجامع المصغر سمك بيت على وجه الماء وبطنه مرفوف لم يوكل له طاف وان كان طعمه مرفوف المكاله
ليس بطاف وهي الثامنة في السطور المار بها بقوله وما ظهر يعولوا قال في الامام في ايام السمك ان ايامات
بأفة يوكل وما مات بعزافه لا يوكل قال في صرح حارب ووطع سمك المكال واذا وجد في بطن الطافي سمكة
يوكل وان كان لا يوكل الطافي كان ما في بطنه مات بأفة وهي هيتو المكال وهي الاول من المثلث المثار اليه يقول
ويوكل ما في بطن طافه كان ان طافه قوله لآفة يقتضي انه تغلب ما في وليس كذلك انما هو تحليل على ما في
الطافي لا سمات بأفة كما مر في ثانيا او كذلك اذا قلنا ان طافي من طر الماء وكذلك اذا الفاهام كان ضيق كان
ضيق المكال انه في المكال اذا ما في السمك فهو لا تقدر على التخلص منها **قلت** وفي الزاوية ذكر
في صورة الموت بآء الوحارة بطريرك له عصبه او صاحبه حديثه قال في في البحر تدفنه في الماء فان له
وسم كلام السمكة واذا انخرع الماء ان كان الارسح من خارج الماء يوكل وان كان الارسح في الماء ان كان
ما على الارض المصف او اقل يوكل وان كان اكثر من النصف لا يوكل ويحوي في الطيرة قال لان موضع النفس
في الماء لا يكون موتة بأفة وهي السمة الثالثة المثار بها بقوله وما ليس نعم الا انفعال عن التقصيد
لذلك في السطور معروف لمقصود مع ما في في الامام فلو قال عطف على الست قبله

وَأَكَلُ الطَّافِي هُزْءًا وَارْتَأَى نَصْفًا لَيْسَ يَعْزُدُ

اوكله يصح المأخوذ الطافي فعلا لا اكل والسند راجع الى اكل الطافي حكمي عن ذلك
واشار الى التقصير في الزكاة السنة ولا يخفى ان السنة لا يعلم منه حكم الطافي فلو علمت الذي
يليه وهو قوله مات ما يشق رده فيقول انما لم يأكل انظره هكذا

وهو قوله ما كنت ما تشاء **و** قد **و** تقول انما **و** فاكل **و** انظر **و** هكذا **و**

و عن طایفه از مبتلین در آن نحو حر و لاری و موکل اظهرد:

لَكَانَ شَامِلًا لِكُلِّهِ وَفِي الْمَسْتَمَلِّ بِلِيَانِ ظِلْمَاتِنَا مِنَ الشَّيْءِ قَالَ لِيُجِدِ الْمَاءَ بَعْدَ مَا بَعَثَ إِلَى الْمَاكِ رَأَيْتَ
فِي مَا نَتَجَرَّاهُ الْمَاءَ أَوْ يَرُدُّهُ ذَكَرَ فِي النُّوَادِرِ أَنَّ عَلِيًّا قَالَ لِيُؤَسِّفَ لَكَ كُلَّ شَيْءٍ وَقَالَ عَلِيٌّ يَكُونُ كُلُّ
شَيْءٍ رَدًّا عَلَيْكَ الْعَكْسُ فِي مَوْجِ الْفَرْخِ قَالَ لِيُحْبِثَ لَكَ كُلَّ شَيْءٍ وَعَلِيٌّ قَالَ لِيُؤَسِّفَ لَكَ كُلَّ شَيْءٍ وَفِي الطَّرِيقِ إِذَا مَاتَ
الْمَلِكُ فِي الْمَآجِرِ الْمَاءُ أَوْ يَرُدُّهُ لَمْ يَرَ فِي هَذَا فِي الْكُتُبِ قَالَ عَلِيٌّ الْمَتَابُ لَا يَأْكُلُهَا إِلَّا هِيَ مَاتَتْ مَأْفَقَةً

ودوى الحسن عن جعفر بن محمد بن عيسى قال قال العلاء بن الربيع ما قاله عليه السلام اعطوا عجبوا لو اعجبوا ما
فانت الحيتان تحت الجحش قال يعني ان يكونوا كلهم منسلا من مائة من اهل البيت **قلت**
وفي الزيادة انها ياكل عند الكلب وفي الخمس والمزيد ان القول بانها ياكل الكلب والمراد بقوله بالثاني
هو **وليس** في شرطه لولا كونه **في** اكل الكلب **اذ** لا ينصرف **وهو**

والمزاد انهما يوكلا عند الكلى وفي الخمس والمزينة ان القول بانها يوكلا المهر وارفق بالناق
 ٥٥. ولسان شرحه لياكله ٥٥. كما لياكل الكلب اذ لا ينصرف عنه

البازي كالعامي هو الاصح وخود فيه بازكبان وهو مذكور ولا يصح منقطع من الكلب والعق
ان لا يصح من الكلب كما يصح من اكل الكلب وقد استعملت على ثلاث مسائل **الاولى**
من الهداية قال اذا ارسل كلبك العلم او بانه وذو كاسم له وعندك راحة فاخذ الصيد وجرت
كل الكلبا روت وحدث علي رضي الله عنه وكان الكلب والبازيالة والبرج لا يحصل له
الالة الا ما استقام وذو كاسم بالبر لا ينزل منزلة الوحي وامر السكين امي وفي السنة
بازي معلوم اخذ صيدا فقتله ولم يدرك حال البازي ارسله انسان او لا ذكر في المختصر
وذكر في المحلل انه لا يحصل له الا بالشرط ولم يقطع توجوه **الثاني** لو اكل البازي
من الصيد لا يحرم وهي الهدية ايضا لا يصح الصيد ولا يحرم اكله بل حال وفي الهدية عنها
قاله **الثالث** لو اكل الكلب من الصيد لا يحرم وهي الهدية ايضا والهدية مثال الكلب
في ذلك وفي ذلك النظر على ذلك فلا ولا كان في تكملة عقائد لان امتداد ان البازي قبيح الكلب
في عدم الضرر اكله وليس كذلك بل المراد قد ينسب له قال

من الهداية قال واذا ارسلك بالعلم اوبانه وذكر اسم الله وعنده ما لا فاخذ الصبي وخرجت
كل الامارون وحدثت علي رضي الله عنه وكان الكلب والباريالة والرج لا حصل الحد

الالة اما استقامه وذ لك فيها بالبرك لنزل غزوة الوحي وامر الله السكينة امي وفي السنة
بازي معلوم اخذ صيدا فقتله ولم يرد ومحال البازي ارسله انسان اولاد ذكرى المختص
وذكر في الحاصل انه لا يحل ان يارسل شرط ولم يقطع بوجود **الثالث** لو اكل البازي
من الصيد **الحريم** وهي البعوض ايضا لا سفر الصيد ولا يخرج مراكبه بل حال وفي البعداء عنها

فإنه **الثالث** لو أكل الحلب من العسل لا حفر وفيه الهدنة أيضا والعهد مثال الحلب
في ذلك وفي هذا النظر على ذلك ولا لأن في تركه عقاب لأن استناد أن الماضي قبل الحلب
في عدم الضرر ما لم يكن كذلك بل المراد C قد ساء ولو قال

والمسألة في شرطها في العلم، مخالف العلم الكلب إذا لم يقصده

لزال الأساس واخذ التعقيد **فروع** على الذهب لو ادا الكلب صيودا ولو باكل سيب
ثم اكل من صيده لا وكل هذا الصيودا انه علام اجراك ولا ما يصيد بعد حتى يصير علما على
اختلاف الروايات في المدعى بصيرته معلما واما الصيودا الذي اصطادها قبل ولا نظره
الحريم لا يغير امر الحليته والسبح مخبر كان في ابيه من محرم فلا ينافى وهو مخبر في سبه محرم عند
الامام خلافا لما كان الاكل لا يدل على ما يقتضيه لان الحرف قد ينشئ في احده قد يصح اكله
بالحديث فلا يسمي بمثل حصول العقود بالادك بخلاف المجتهد لعدم حصول المقصود وله
ان يحل من الاستدلال ان الحرف لا ينشئ اصلها فاذا اكل تبغ فان المركب حاله الشبهة للقلوب
وتبدل الاجزاء قبل حصول المقصود لان باكل بها كبند لاجزاء الثاني قبل القضاء
والمليك عصفور واحد لا خبره واعني بعض الآية تنكره

اختلاف الروايات في المدعى الى مصر في معلما واما الصيود الذي اصطادها قبا ولا نظره
الحريم لا يغور امر الخليفة والسبح كان في ابيان كرم كمالا فيق وع هو محر في سحر كرم عند

الامام خلافا لما كان الامام لا يدرك على ما في ما قبله ولا ان الحذف شيئا اخره قد بقي احكامه
بالاحد فلا يسمي عملا حصول المقتضى بالاول كحالات المحذور لعدم حصول المقتضى وله
ان يحلوا بالاحد كحالات المحذور بالاول كحالات المحذور بالاول كحالات المحذور بالاول

ان حمل من لا يبدل لان الحرة لا يسي اجلها فاذا اكلت بغير ان الركب حال الشغل للتعلم
وتبدل الاجهزة قبل حصول المقصود لان باكل واحد يكسب له احدى القواني قبل القضاة
في دعاكم عصفور لواجبه اخيه شواغت وارض الامم تتكلم

وَعَلَيْكَ عَصْفُورٌ لَوَاحِدٌ أَخْبَرَكَ وَأَعْتَقَكَ بِعِضِّ الْأَيْمَةِ تَنْكَرُكَ

وتخرج مخرج الطرس في الكتب في مسائل ان اذا نرى عليها الذب من حولها المكنة انما
كما في قريش في الزلز والبغل لا يوكى فطلق له قيل في القبول على المشبه فينضي
الحجة لان البغل شبه بالحمير من القوس

في كتابه طه فانه شجرت حرام فقهه شعير
منها السد ذكره في العشر انما كلامه في قوله للفقهاء عند الجوارق في قوله انما لا يجوز
الاستماع في الميتة على بيع ولا يطهرها الكلاب والجوارح لانه تعالى حرم الميتة تحريم مطلقا مطلقا بغيرها
كما ذكره الزاوي في احكام العزائم انتهى وهو معلوم ما ذكرناه من كل الهرة على الجيفة ولا على الجيفة
لما الهرة حول اكل الهرة لها وفي الفتاوى بعد قوله لا اله الا الله تعالى ولا يجوز تكلمه ان يكل المحبوب
الميتة بلا خلاف لكن في قاضي خان به يطهرها كلابه لانه انتفاع به والاستماع به يحرم ولا يلزم

وان نرى كلب فوق جثته فاحياه **تاج له راس الكلب فنطير**
فان كلبا كذا فكل جميعا **وان اكلت تنبذا فذا الراس شير**
وذلك قبح وان اكلت للثاوداه **قصرنها ولا الصباح بخير**
فان اشكلت قدح فان كره براه **فغسله ولا في كل فطير**

يقال في نزي الغل اذا وثب على الانسان في التماس الكرم امره بشي وضع اليها من الغنم وغيرها
والكاحور ان يكون مقتدر العوقه وان يكون مقتدر النوز في الطرد والذئب في الارض والسنور
والكلب يقتله على سبيله في الطيرة قال الكلب اذا نرى على غنمه فليتركه وكرامه راسه راس كلب
وما سوى ذلك من الاعضاء شبه الغنم لو اقتدر اليه العلف والحمير فان نزل العلف دون
الحمير في راسه بعد الدج ويكفي ما كان بها سوى الراس قال وان نزل عليها فليتركها وان نزل على
وان يقام في راسه بعد الدج ويكفي ما كان بها سوى الراس وان نزل على النجاسات والنجاسات
جميعا يتركها فان خرج منه الكرمه فكل ما سوى الراس وان خرج منه الامعاء فكل ما سوى الكرمه
والايلاتا بقوله وان اشكلت وهذا لما عرف من هذا ان المتولد من الحيوان والاهل ان كانت
الاهل اهل جازت الماشية ما قلنا من ان الولد من الامه **قلت** ورايت في بعض الكتب
منقول عن الحاج الصغير ولو نرى حمار اهل على جانبيه فليتركها وان نزل على الولد فكل ما
في الحل والحرية وفي حوائج العقبه وما سوى الولد في الامعتة في المتولد من الامه والاهل والاهل
والكرم وقبل بعد منبه منبه اذا نرى على اهل عليه فان ولدته في الحرة المصحبة وان ولدته في

لهم جرح ولو ولدته في حمار المجرم ولو يوكى في الخلاص في الماشية في المتولد من الكلب والشاة قال
عامه في العلم الا يجوز وقال الامام الخوازمي ان كان شبه الامم ولا يعلم **قلت** وانما
قلت فيطير لما مر من ان الميتة لا يجوز الاستماع بها ولا اطعامها للكل انتهى **قلت**
في هذا نظر لان هذه لا تسمى ميتة لما اقتدر من الخلاف في طائر كجم غير المأكول اذا ذكر في بعض
قول الامام في الكلب فتأمل

فصل في كتابه طه **في الامم**
هي اسم لما يصح وهي ما يدخل في ايام مخصوصه ميتة القربة لله تعالى ومنها لحات اشهرها ضم الغنم
وتجوز كسرها والجمع اصحابي ومحمية غير من جملة محايها وانما هي مفعول محمي والاصح في
اذا دخل الماشية وقت الضحى هذا اصله فاستعمل في اي وقت كان في ايام الخمر وعقبها على الدجاج
لانه لا يخرج عن العدة في الاما لا يخرج وهي نوع منه اقل وهو ما من مطلق الدج لانه موقت وداك لا وقت
له بغير وقوعه في كل يوم ولا يعلم بالصواب

وفي الفان والفر المذكر احده **وفي نوعي الدين الموت الحرة**

الضان ذوات الصوف من الغنم ممة وكذا كحفيها في الجمع اضون كالفق جمع الكثرة ضنين
مثل كبر والعدوات الشعر من الغنم وفتح عينه وسكن ولا ولد له مرفقة في الست من الطير
في ولائي والمولد والبقر افضل والذكر من الموز الضان افضل ان كان موصوفا اي موصوفا لا يبر من
الرض وهو الدق انتهى وفي قاضي خان خوة وهو ممة انما اذا لم يكن موصوفا لا يكون افضل
قال في الزاوية والذكر منه افضل اذا كان خضيا ولم يغير ذلك في العز ولعل في السطيم
الطلق فينبغي التقييد وتبا في الست الذي يليه تفصيل اخر من الجزء فانظر في المصنف
رايت في منبه الغنم للتوفيق والغل اذا كان اكبر كان افضل واخفى والا فهو **قلت**
واغنام مسمى بهذا القليل ثم انتهى من الغنم افضل من الكبر اذا استويا فاقمة كالاشي من الابل التي
اذا استويا فاقمة تقول في الكبر او في النعم الا ان يكون الكرمه وهو كلام في غاية الحسن والحق والله اعلم

في فقه اورد من السبع **ولم يرك ذلك السبع اقل واكثر**
الغدير في فقهه في الغنم والمعد وفيه في الابل والبقر والست من الغنم قال
والست افضل من سبع البقر اذا استويا في القمة والحمير فاطيبها كما اول في ذلك الخلاف في القيمة
والحمير لها مل اولي اذا استويا فاقمة من السبع الماشية ودلك غنم افضل من حمير عشر وان
كان الحي اطيبها وان استويا في القمة والغل اكبر كما قالنا في فضل ذلك الكبر والنجمة اذا اتيا

والملك المضحى به قال صحت له وان يقال ابواسطوخ و قال عصام يتصدق بالكاف وفي
وفي فتاوى القضاة انه سيل عن الاخيه عن الميت بعلمه قال لا يشترط ان لا يتناول
والدابة في الامانة وصورتها في امانة عن سبعة اصدقات من عمنه وشرته فمضت السنة
ياكلون ويصنعون الميت ياكلون ويتصدقون به قال الامام رضى الله عنه على السقوى عن شائع بلج
انه يتناول سنة وهذا لان الذبح في هذه العروة تقع على ذلك الداج والثواب للميت ولهذا كان
على الراجح وان سقطت عنه الحجة ولو كان الذبح يوم الميت لسا ولا رجة عن شائع بلج ان يتناول
قال هذا الصدق النبهى المختار لا يتناول وفي الواقات حجة وان المختار فما اذا كان يوم
الميت المتصدق وعدم التناول وتباغى غير التناول وعلمه شئ محبان وفي مختصر الحجة فما اذا
اشتركا في بقية ولو هي احد من مستجاب وعلمه شئ محبان وفي مختصر الحجة فما اذا
صح عن الميت عدم التناول لم يجر ولو كان المصنف

عن ميت بالامر الزم تصديق **والا فكل نية وهذا المختار**
لاشتمال الميت على الموتى مع الماشان الى المختارة والجهنم ان تؤخذ بعقد كذا من موقوف
ان يتصدق عنه **الحكم** من قبه **هذا التصديق احب**
او جاز ان فعل تصديق من الاجزاء اكثر اجزاء الميت الميتة قال خلف سالت عن الاخيه
عن الميت اى افضل ام الصدقة قال ان تصدقوا بحية فالصدقة افضل وسئل ابو عمر عن
يحيى ويتصدق بلحم عن ابويه قال يجوز ان اللحم ياكل وقد تصدق بملك عن ابويه يجوز
وابتكرى بها لانا ثلاثة **واسكنك الله** **الدرج حسنة**
صحيحها للاخيه وحسنها كما المأخوذة من الفقهاء عن رابعها اذا اكتفت وسلا
اليتم من حان قال اشترى بلاء بغير ثلاث شياء ثم اشكاه علمه عند الدخ قال
الشيخ الامام لو لم يكن محرم النقل لشيء من كل واحد اصحابه ما لم يخفى حتى لو دعى شياء لنفسه
ولو دعى عن غيره لم يجز ايضا وفي الظاهر شياء وفي مختصر الحجة استقر كل لائحة واوجها اخيه بلبانة فتمه
احد امر ثلاثون والاخرى عشرين والاخرى عشرة فاقطعت ولا تعرف واحد منهم ثمانية عشر
نفسه ولا يتصدق الا بشئ فان شاعوا يفتقر كل صاحبه قيمة شياء فان فضلت الامم الحسد
تصدق تلك القيمة وتفضل الشارح عن الظاهر **فزع** طرف هو بلاء اشترى ثلاث شياء
ثم اخضا وقالوا ان هاتين الشائتين ليسا نارا وادعى كل واحد الشاء الثالث قال الشيخ الامام لو

بمن الفضل يعرف ان كان الى بيت المال والمال يتبع ويصدق بثمنه وليس اعلم
وهي غنى راسخين بنفسه **فمخصص ما اراد كما يصح**

من الست من الظهور قال غنى محي شائتين كانت الزيادة على الولاء بطوعا عند عامة
العلماء قال بعضهم الزيادة على الواحد يكون كما يكون اخيه بطوعا وفي الظاهر كانه من
الغناوى ومراد من المختار انه يحرم كراهية وقد علم من التقيد لا يعرف له الا كراهية وهو
الذكر انه المختار في الخلاصة غيرها وفي مختصر الحجة الماح ان يكون الاخيه كراهية وفي المختار
والزهد لهذا المختار واستدل بعض المحققين عن ابي حنيفة انه لا بأس في الاخيه في الشاء
والثانين والحديث الصحيح وعري القول الاول الى الميت له وليس له ما للصواب

ومر بالطفيل في البيع اختلافا **وذكرى غنى كاي اب وهو المختار**

اشتمل الميت على سلتين **الاولى** الخلاف في البيع من المذهب هل هو وجوب
الاخيه في مال الطفل او عدم الوجوب وقال ابن صاحب العدة مع الوجوب
وان شمر لا يمهح عدمه والذي في الهداية ان كان للصغير مال يبيع عنه ابو او وصيه
عما عند الحنفية و ابي يوسف وقال يهد وزوجها ان يبيع من ماله لغيره لا مال
الصغير والخلاف في هذا كما خلاف في صدقة الفطر وقبل لا يحرم الصغير على الصغير
في قولهم جميعا لان القرية سادى بالارادة والصدقة بعد بطوع ولا يجوز للزنا اب
وعلى الصغير ولا يمكن ان ياكل كل ماله ولا ينفق من ماله ولا يملكه ما بقي ما يتفق
لعمته وفي مسوط شمل له الشخي ان كان للصبي مال فقال بعض ما جئنا على الاب
والوصى ان ينفق من ماله عبد الحنفية رحم الله عليهما على قياس صدقة الفطر والامام لا يحرم
ذلك وليس له ان ينفق لانه ان كانا المعقود المملوك فالاب لا يملكه قال الولد كالعتق
وان كان المعقود المصدق ما لم يعمد ارافة الرق والعتق في ذلك تطوع عروا حيب
قال الصبي لا يعمل صدقة التطوع وفي الكافي مثله وانه الماح ونسبه الى الامام الثاني
ثم ان الطوسي وجح تصحح المسوط لان القواعد تهدى وان الاخيه عباد وليس الولد
لوجوده او في من القول بوجوب الرقاه في ماله وبقي علم دليل على جواز بيعه قال
قال بعض المصنف لا يخرج عما في المسوط ولا يفتى بعينه وسيل من شئ الى امة
وصاحب الهداية والمصنف زعمه في ذلك ناعما ان القرية لها سادى لمجرد المرافة

هذا ما ليس رغب الناس فيه الا لاجل ما فيه من العافية به استقى قال المصنف ومضى انه اذا المر ان يتولى له
بيضا فاشترى سودا ان مع الامر لكونه اخبى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ما احسن الملوك من ان
تكون انفسك ولما روي عن بولاه وروى ابن سعد انها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تأكلوا من
عبداء مرد وسوها وقال ابو هريرة رضي الله عنه من سوا اركب عبد لسرد مرد سودا وهو كلاب حسن
غير انه ليس يوارى على صاحب الظفر بل يوارى على نظمة لاه اطلق المثل في الاول وكلام الظفر مقيد
موافق للذكر المصنف فغيرت البيت للامه مردك فقلت حال الكناية

وهو لو قال سوا فصح لا: اذا كان في رفا عيب يعني: وليس يعلم
وهو جأ والجوارق يجرى: وعقفا لا الخفا عي اعو
وهو رجا والسكا جزا رجا: وهي والمقطوع اذا كانا سدا

الصفا بالصاد والعين المثلثة في التي صم وهو صفر الازنين ولفوها والكل بالحاء المهملة
معروفة والرقا التي سقطت من اسنانها والعضا بالهمزة منهن فاف المثلثة القرون في
جبه الاذن والجفا الضعيف والسكا بالهمزة التي الاذن لها طقة والجد بالهمزة والذال الجمة في الظهيرة
وبعض من الجذابة التي انقطع لبنها رافة اي سر ضعتها والعضا بالهمزة التي الاذن لها والاب
مقطوع الذنب في التي اربع عشر ارجا وال: اربع اخرى بالهمزة واو عشرة لا اخرى بعضها من
الظهيرة وبعضها بالهداية وهما اذا ذكرها على تسمي الظهيرة ورجع عن: فالصفا والحماء والعرا والعضا
تجرب في الهمزة لان هذا المخرج لا يعلق في مقصود ولا يفسد اللحم ولا يفتي بها الشاع ولا العشي
الى مع والجفا والعيا والعور لان المر عضو مقصود بالان مقتطعات والقود مع رعيها
فكون خزيلا فص اللحم والعرجا الى جمع مع طها على الامر لاها سقط في المثلثة لان الاذن عضو
ما كوا كما لا يسمان الصم عن تقوسه فلهذا انقطع اذنها لا تجزى بكتف بعدة والجد بالهمزة
لما في المر والاف من يفسد اللحم وانسادة والعضا لا يمكن من الرعي فيكون من زوله معونة المقصود
عن الثاني انه لعسر الانسان الكثرة عنه او يسمي ما يمكن للعضا في اجزا اصول المعصود والمقطوع
الاذن ودرجته وكذا انقطع الذنب لان عليها ولعدة وقد مر في الحديث والاكلام مر كل منهما في
الكل فان يجرى ولقائف الهداية عن الامام فكل في بعد الاكلام في الجماع الصغار اعني في الجوارق
دهاب اللث فادونه وفي رواية الريح وقال اذا بقي الاكلام المصنف اجزا وارجانه ايا اللث وبقي
عن الثاني انه من قوله هذا على الامام قال قول في الصحيح بعد منها من العلف بها ان يوسين من روع لها

العلف وسطا معي مكان رايه منه ثم ث والمعدة وسطا معي مكان رايه منه ثم ث
كان ملها او نضفا والله اعلم: **فصل مكرها** **الكراهية**

بالتخلف مصدر كره الشيء المعنى وقال ابن النطار هي ضد المحبة وفي النهاية انها ضد الرعي والاراد
وبعضنا يتنازعونه بكتاب الخطر والاباح وبعضهم بالامتنان وبعضهم لم يرد به بل ذكره في كمال
ومناسبتها للاجته ان غاية ما يل كل منها مراحل وفتح تردده الكراهية

وبع كل شيء من رايه بعد: وث: فقط لا الخفي في

البعد الجبل والشاء واخفى البقرة وقوله حتى يخلو والاشد ولم الستم الخ لاهة قال الشعر الذي
يوجد في بجر الجبل يغسل ويوكل صباح ايضا وفي اخفا البقرة لم يوكل امي وقد شبه الطوسي على ان
قوله وفي اخفا البقرة لم يوكل اشارة الى جواز بيعه كما في رواية المصنف للاستباحة المصنف واستثنان في
الست يوزن في مستثنى من الماكرون البيع ونافع الطوسي في قوله انه يباع كعلف الطيور اذا قلنا يباع
لحمه يمكن طهارة لم يجز اكله للدواب وقد مر ان المثل في المعنى وليس اعلم

وهو كره دريق وهو يكره من الشفاء اكل الفنا قد يغفر

الدرق بالذال والياء وهو ما يربى معرب وهو داء يجعل من يحرم الحيات يتداوى به من السموم وعفا والقند
جمع قنفذ وهو معروف وفي الست ما يل من العتة قال قال الطب الخادق علفا لا يتدفع الى اكل القنفذ
اودوا كحل في الحية لا يحل له اكله وعن ابن يوسف كان لو احفر حية لله لا بكر اكل الدراق لان من شئ الحي
ويجوز سولعله الكلال وعن الحسن بن علي رضي الله عنهما انه سقى حية مر جوارده الدراق قلت وفي الخ الخ
وفي السقي عن محمد بن ابي شبيب الدراق اذا كان فيه شئ من الحيات وقد قصد المصنف من ان فيه الحيات وما
ليس فيه شئ في الكراه في الثاني دون الاول والظفر لم يوكفه القول بالحد فانه كحل الحيات وهو الظاهر
وكان علمه ان سطر القول للامه وتفرق بين الراجح في الظفر فحتم السوء وتحت فقات

وهو كره تفاقير كره: ويكرهه النعان والبيع يعفده

وهو كرهت الحيات كرهت في قول المصنف لا الشفاء فيه جود

وصحبت فيه كبر النش على النش من قول الاطباء الشفاء والله اعلم وصحبت في النعان وقد مر في
الحادي المدني قال في القنفذ الكراهية قال بكر اكل الضفد والصن واهلهم من كان البوش
كالنعان والقنفذ وان عرته والسود الالهة في الجحيم وهذه الكراهية قطعا كراهية محرم

وهو في عدد والاشين ثمانية شجيا ذكر في الممارن نو

كراهه تنزيه وقيل بحرمة لان الدم المسفوح **في مقوله**

الفرد بالغين المحجة غده والثاني المثلثة ما حتمت فيه القولة الجوز والحياء عمله وتحتية
اسم للفرج مردوات الصلح والكف جمع اخفته وفي الستة اشياكلها كلها قال في
الدم الذي يحرم اكله من الحيوان سبع الدم المسفوح والذكور الانثيان والقبيل والغدة والثمانية
والثلاثة لقوله تعالى في تحريم طهر الخبايا وهذه الاشياء السبعة باستجنت الطباع للبدن وكما سحره
وادي عن فاجده انه قال كره من صلى على الدم المسفوح من الشاة فذكر هذه للبدن والمراد منه كراهه
الدم دليل انه جمع بين هذه الاشياء وهي الدم المسفوح محرر ثم قال ما حصل ان ابا جعفر
اطلق اسم الحرام على الدم المسفوح وسمى سواه مكرها لانه تنبت حرمة دليل مقطوع به وهو
الفرد المعتبر وهو قوله تعالى ان يكون ميتة او دما مسفوحا وقته الستة لم يثبت لكل الامهات
وبطاهر الكلام المثل للناويل لو الحديث ولذلك فصل بينها في الاسم وقد اشار في بحر الشك في
ان من القول بحرمة لقوله بقوله لان الدم المسفوح معا يعني مع الستة المذكورة مقدم في حديث
معهذا الذي في قوله **قلت** وفي شرح المسمى عن النبي عن ابي جعفر انه كره ان يتداوى بالمرارة
وبالبول في البول عن ابي يوسف لا كره في البول وقال ابو الليث به فاخذ لما كان الحاجة ونقل
عن الثوري بحرمة البول والدم والميتة للتداوى بالمرارة وهو في اذا اجزى طب
سلم ان فيه شفاء ولم يرد للماء ان ما يقوم مقامه فان قال الطب فيجوز شفاؤه فانه
وهل يجوز ضرب العليل من الدم اذا لم يجد شيئا مقامه فوجاه ان امي والطاهر ان هذا الكلام
مذهب النجاشي والافق قد قدم عدم اعتبار قول الطبيب انما هو انما هو كل طاهر وما سواه لا
وله طهر وفي القصة ذكر الشاة وعدم طهر في اللحم في المذقة لا يكره وكذا هذه الاشياء كراهه
لا يخبر فان المصنف هذه عبرة فيها ما بين ان كراهها ان الكراهه كراهه تنزيه والاخرى ان لا
اكل المذرة والحرم لا يعلم **قلت** لو حذف المصنف عن الستة لكان كراهه **قاله المصنف**
مما يقدر لشللوا اربعين القية وكلما حرم عليه ليس شأن الناظر النوقس الى العليل

في سبيلها يفرغ غاسل شربه وناه الاكل والشرب ينكر

قوله لا يفرغ في موضع جرح والمسلم في حان قال في كراهه ان كان او امرأة ان اكل الطعام
او شرب قبل غسل الجرح واليد وكذا في كراهه المسح في طهر الغرض في جميع المواضع
امى والفرق ان كراهه والجانب ان الدم ما دام جاريا لا يمكن الطهارة ولله اعلم

وحرم نثر اللحم والزيت اكله ولا ين دهن وشئ بعمره

نقال نثر سائر ضرب ولقبة وقال ابن منمن وقد نكر اللحم ونظم لنا ابا العباس
والصمت في اكل اللحم وهو معقول حرم وقال ابن منمن والمسلم في القصة قال في سبيل الاثارة
واللحم اذا نثر يحرم والسمن واللبن كالحرم والروث والاذن كذلك امي وقد يفرقها
ايضا لان المرق اذا نثر لا يحرم ولو وقع في اللحم الدود او شئ فهو طاهر وذكر ذلك كله في
باب الاعيان الجنية وهذا علم ان حرم اللحم في حرفة كالحامسة ولله اعلم بالصواب
في فصل في حرم العود ما تحبث به ويحرم مما كان في الدود ينقوه

نقد نالوه والعجوة لغة في ثغر القدر متخذا اقلت في علم الست من الميتة قال
قد طرح فوقع في نجاسة لم يוכל المرق وكذا المرق اذا كانت في طم الغليان في فصل اللحم
وبراء والطريق قال وكذا يجب ان يكون اللحم مفا لو وقعت بجوار الغرض في الميتة لعل
ويוכל ثم فصل اتصالا آخر في عرجاله الغليان مرعدة فقال ان يودي على الحامسة فيه
مدة لا يוכל كراهه مكي يحللها عليان لما نواسطه في اللحم ولا يطهر لعل الا اذا خرجت
على القدر بعقده المصنف ان النجاسة لا تحلل الا في حاله غليان لما نواسطه الغليان هذا
الطاهر الا ان في فقد حصل فيما ذلك بطول المكث وقد قلنا في كتابنا المسمى
بالرمز الامانة الى التحقيق الوفاية ونفع الكثر ان اللحم المعلى بما تحب لعل ما يادد وورد
وكيفه ملاذ مراد **في حرمه** فذكرنا في كتابنا الطهارة ان الدجاجة اذا القيت في
حال الغليان لقنارها قبل سق بطنها لا يطهر الا اذا دودعتا بيت ط الكلام هنا وهو
من لما تقدم من القول بطهارة اللحم ونحو ان اللحم تغلى في شوع المعدام سلق الدجاجة
والكثير قبل الغسل ثم قال في كل قول ليو سفت يجب ان يطهر على ما هو في
اللحم وما لعلته فهو حراما علم وهو مطلق يقتضي النجاسة المحللة في اللحم بواسطة الغليان
ويمكن في اللحم بعد ذلك ما يقع في مثل الشرط والدخول في طم اللحم ولا المارح غير
عمر يحتمل في السقطا وان حلت لا يصل الى احد الغليان ولا تنكف الا بعد ان يصل
الحول الى سطح الحلة فيجوز ساق الحلة بذلك لا يابى لا يحرم فيه عن المسح ويد قال شرف
الامة يبدأ في الدجاجة والكثير والسقط ثلثا اتفق **قلت** واما وصول الماء الى هذا
الغليان فلا يمكن وكذا الحلال لا يحرم في شدة المسام بدليل ما يشبه في الاكل الطاهر

وبالشم قبل الختم جارية: وحمه قوم و امر اشهد:

اليسر تختمه وعجم ولاخرهم وقد تبدل بار او فادنه غ ذلك وسلم الست من في خان قال الصحيح
 انه لا بأس بالتحتم باليسر وعجم رسول الله صلى الله عليه وسلم انما تختم بالعقود وفي حرام الاكل لكن التحتم
 ما يحل الذي يقال له اليسر وكذا ما جرد والصرف وهذا القول المثار له بغير البش ما ان
 المصنف اطلق الحرمة والمنقول الا انه هذا لا يعارض ما في في خان من قوله والصحيح فيما اشار
 بما يقال الصحيح وهو الاخر وقد اشار الى رجيح في في خان بقوله وافر لهن ولو كان يكره قوم لكن
 اجد وقد امل على سنان في الاسلام والرد سنة سبع وسبعون مائة لم لا لما يكره ما لم لا يكره لليسر
 ليس لانه صحيح اطلاق التحتم باليسر والعقود في انه ليس يعمل الحان وانما في قواما يجوز
 التحتم به ولا يجوز في اي اصبح يكون تحتم كعقود في ما في تحتم كالعقود او السامى
 سوى حجر وصفا صديقه او الذهب الحرام على الرجال وان احيت سمك فانتقض
 وبالله ربك ذي الجلال وفي الخمس والمريد وجل الخد حاتم فنه وجعل نص من عقود
 او في وروح او في نفس عليه اسمه او ما يدعى من اسم الله من ما من ملك لانه قال الناس من عتق
 وسفي ان يسر حاته في خط اليسر ولا يلبسه في غير ذلك ولا يلبس في العتي ما به ينه الودائف
 وهذا رد على اطلاق المال في العلم ولا كذا في اليباح ليسا جازا في الصدور في الاستناد لصدور
 الدساح توب سداه وكنته او سمع في الست مسكتان لحدوها والقسم في الحدان في قوله ان صاحب الحيط
 ليس له حق الرأه الا انك عند اى حنفية لانه اعترفت بالاستعمال في الحر اذا كان مدينه صفة
 واو دسيف اعترفت المصنف في اللبس في لمر حمله في شيخه في نفي وهذا يصح في رها صاحب الحيط
 ان عند اى حنفية لا يكره اذا لم يتصل على حتى لو لبسه من وقتها او في اخر عتقها او كانت
 جنية فحرر في رهاها ليس بحر وقد لبسها فوق ثوب عتي في لمر حمله في هذا وجه طبعه في من ص
 عمرة الملبوس ولكن طلبت هذا القول عن اى حنفية في تيمر الكتب ولو لم يرد في قوله في رها
 ليس لايه الحوا في قال وفي الناس من يقول بانك لمر اذا كان الحر عتقها بالانفاد عن عتقها
 في لمر عتقها انه كان انه كان عليه حبة من حر فقبله في ذلك قال ما ترى ما يلي الخد وكان
 كنه توب من قطن في قال اما ان الصحيح ما ذكرناه ان الكلام افر وهو في شيع الحرام العتي للرد في
 في الناس في رها ليس لمر والرساخ للرجال ومنهم من قال هو حرام على النساء ايضا واما في
 على اكل النساء دون الرجال **ملح** وفي خط في حرام الاكل ما لفظ في الواسع في في الخط

بلية الحور وعلو العال انتهى الان ما في الظاهر بعد ما كان في هذا مطلقا وقد مر ان مجمع الناس في قوله
 في السطر الصدر المادية **الاول والثاني** الخار بها نقوله كما سناد يصدر وهي القضا ايضا
 قال بعد من لعل الرضا استحال الخاد من المرسوم لا يجوز لانه نوع لغيره قال ومن الممكن ان يخرج
 الخار المصغر للصغر **قلت** هذا ما شغل القول بالاحكام على قول المصنف ثم رد على القول
 الركا في احوالها **قلت** وعلى الاما كذا في الحامد وما كذا في الاستدلال الى الوانها والواج
 اهي **قلت** ولم يذكر في التبيان، لكن والناوثة ويحويها ما عبه البلوي في مظهره
 في المسقى والفتنة ثم في السج الايراد والحمد والوريه وفي الاما الركا في الصغر وقال كذا
 بعلامه الحور في موضع في هذا الصبي لانه ليس بامر وكذا الحكم الحور للوالد لانه كالمست ففطنت
 ذلك في سنة وعزوة الها فقلت وفي كلامه الدباغ كالنوم بيارية وفي نفسه والتفتي **اسطر**
 ما كذا في التبيان، والناوثة والعلو **قلت** وهذا الكلام الجيف مثل كذا في كل واحد والعين مظهره
 في الست فلتان **الاول** في المسوط قال وان استداها يعني الامه من عبد ما عله في الاستد
 عليه ان كانت خاضعة بعد ما اسراها العبد وكذا في عليه لان الحولي ملك فتمت امر استداها
 العبد وقد دخلت بعد ذلك وكما ذلك الاستدلال والاشهاد له كذا في خاصته في هذا الكلام جنة
 وان كان على العبد في حطر رقبته وما في يد وكذا في الحور عبدها وعند الحنفية عنه في القياس
 كذلك وكذا في تحقير قال عليه ان فتنة كذا في استداها اهي **الثاني** من الفتنة قال لكم ان طباء
 امراته او امته اخرى ما قال والطوسي فهم منه انه لا مطلقا وحده الحور مستوى منه الامه والحور
 وبني على ما في الظاهر لغيره واستدل بقوله الزاهدي في شرح القندوري وذكر ابو بكره كذا في طيب
 المتكلم لعمارة الامه دون مكنه قال في الاطن الطوسي اطلع عليه ثم غرغ في قوله وكذا في ان يكون لو كانت
 اخرى ما يملكه الامه في يكون من المبال التي حكم النام منها حكم البغضاء فانه وقف على المبال في الحكم
 في موضع ولم يحدده **قلت** بقوله تعالى انها مذكرة فينبال قال اما يكون منها ولا مع هذا
 الاقراض وقد مر الزاهدي ما في كذا في الوطى ومع قومنا من ان طيبا لا يعلم في معنى ما قال **قلت**
 بل هو من هذا انه اذا لم يكن منهم لا يكون من المبال التي حكم النام منها حكم البغضاء فانه وقف على المبال في الحكم
 على المبال فلم ينف نفقهه ولعلهم وكذا في الحام في قوله ثم مر ان نور افها لوابنور، التفسير مصدر
 عزت التي ادا الفه وبها في تنور اذا اطلت يديه بالنور لانه في الشور في الست فلتان **الاول**
 من الخمس والمرد قال في الاعضا في الحام مكره في الحامد وما يفعل ذلك للشهر وهذا اذا كان في غرضه

في السملتان **الاولى** قال في القصة بعد ان رجع للقناوي النجاري ونجمل الله النجاري
معداد المرفوع في الكايع ثم بذلك ونفسق **الثانية** قال بعد ان رجع لعل الله الركا في
لوعلم الاطعام في المجد القرآن لا يجوز وباتقروا كذا الماديب فيه ثم رجع لعل الله الركا
وفي لا يجوز الماديب اذا كان باجروا وسعى ان يجوز بغير جواز الصبان فقد قال
النبي صلى الله عليه وسلم **لم يجنبوا ما حرمكم صبيكم ومجانبتكم** وكذا لا يجوز العلم في دكان فنيا
المجد ثم رجع له وقال في هذا بعد ذلك حنيغ وعندنا يجوز اذا لم يضر العامة امري
قلت يعني الستة انفسق معلوم الاطعام في المجد ولا يلزم من العلم الفسق ولا يفسد
عن احد القول بنفسية ويمكن ان يبنى على انه لا امر ليرفق ولله اعلم بالصواب

في من في اهل البيت في حقهم وفي عن اهل العلم بعض فقرته

قال في القصة رافقا للقاضي البديع ولا يكره قيام الحارس في المسجد لم يدخل في تعضيها
ثم رجع ليعلم طهر الدين في كل من شمل الامار والفتا ولفظه ليس بمرءة لعنة الله المكون
مجد العامة من الذي قاله فانه لم يحل الفقيه واما قوله لا يكره لعمري في تعضي البديع
وقد روى في القرآن لمن لم يحل على تعضيها له لا في غيره لا يجوز امري في المصنف وهذا
المجدي في رافقا لما روي في كمال الحقد والبغض والتعدي في حق من كسا القدر من بيده
كما يعطي البرك ويكون رسول الله صلى الله عليه وسلم في اصحابه معه لا يكره على كراهته وقد ورد
قوله السيدكم قلنا الطاهران الذي في السطحة القيام للقاء من عظمته ولم يذكر
فيه منع عنه لغير اهل العلم مما تعلم ولا مسلم التي لا يجوز في حق غير العالم
فانما هي مسلم العامة من بيده وهي غير مسلم العامة للعقد ومعه عظمته فنبهه لذلك

في حوزة نقل الميت المعنى مطلقا وعن بعضهم في قولين كطرحه

قال في المصنف احكام في حوزة نقل الميت للدفن بما زاد على الميت في نعهم بحوزة
النقل مطلقا في الدفن وبعدة بعدت الكافة او قصرت او هي بذلك او لم يوصى بها
لنعهم لا يجوز النقل بعد الدفن مطلقا اما ان يكون الاصل معصية او بحق يتفع
ومن حوزة الدفن من في سلبين ما دونها ولا يجوز اكثر من ذلك والطريق في نظم
الله بكرة قبل الدفن ما زاد على الميت لم يرد في الاصل ونقل في السبع لقلنا
المباح فيه ونطواه بحزم بعد الدفن في كل الاحلاف ثم في كل من بعض من الاحلاف

اما قبل الدفن فنقل سحر الدفن حوزة ان لا يكره كذا نقل عن الطرسوني ونقل عن
الامة النجاشية كذا الا قد سئل في سلبين وفي الغارة الخواص امره بياتت ولدها
في الغرة ودفن هناك والامة لا تقبر عنه لا يبيش ولا يسفل الى بلدتها وعلما ليرجع قال
وحيلان دفن حشوات في بقى وهو وان نقل سلبا وسلبا لا بأس به وقيل في دون السفر
وقيل في كبرى السفر ايضا وعن عثمان رضي الله عنه اذا لم يعفو كانت في المسجد ان يجوز الى البقيع
وقال يوسف حوا في مساجد كوفى الى باس في مثله وعن محمد انه اثم وموصية وفي نقل الميت
مقابل بلع الرها حزم كحوزة لا يجوز يعلم الى موضع اخر امري وقول الفقهاء ان الميت في تراب
عن محمد انه قال احب الناس ان يدفن الميت في المكان الذي كانت فيه في معاينته ولكل
القوم وان نقل سلبا وسلبا لا بأس به في القصة ان الله الله وان نقل الى بلد لا يكون
اثما لما روي في الخبر ان يعقوب على الدفنات لم يحل الا في ذلك وذكرا ان موسى عليه السلام
حمل الى يوسف بعد ان اتى على ان الى ارض لث من مصر ليكون عصا مع عصاه
ابا به صلى الله عليه وسلم وذكرا ان سعد بن ابى وقاص في صبح على له يوفراخ من المدينة
نحوه على اعناق الرجال الى المدينة امري وهذا كل لم يطر ليرجع في بدل على حوزة النقل
بعد الدفن اصلا في المصنف منع منه في قوله نفسه كذا في الفعل موسى في
صل الله عليه وسلم في ليس يبيش القبر ولا انتهاك للحرمة في نقله ثابته وقد نقل انه كان
مدفونا في عمود من رخام وانه نقل يعود كما هو وعلى حال كما ذكره المصنف من
الحلاف لم ينف على ما قاله من كلام العلماء والطاهران الصواب مع الطرسوني ما يطمئنه

في افضل من ذكر القرآن استماعه وقالوا انوا للطفل للطفل

النوار افضل من نقل تفصيل وهو الخبر والقرآن معقول وعكس المهم لفرقة التوراة
وهو مشهور وفي الست سلبان **الاولى** ما كادى العدي قال اسماعيل ان اتوب
مقبلة **الثانية** في اعمى واما في الحاشية اذا عمل الصبي حشوات فنقل ان حوزة العلم
كصلاة في او غيره كان القاب له لا لا يوبة قال لانه ليس لان لا ما سفي فلو
علم الحواله كان له ثواب العظمه وليس اعلم بالصواب

في اول من الصلاة فخلا ودر في العلم **الاولى** في تعظي

النار الصلاة من شرط الست الثاني وفيه سلبان **الاولى** قال في حوزة نقل

بعض القرآن ثم وجد فراغا فانه يتعلم عام القرآن وهو افضل من صلا التلوة
الثاني قال ليتعلم الفقه اولى من تعلم ما في القرآن وفيه المعنى تعلم ما وراء قد الجامع
 من القرآن افضل من صلا التلوة لا يحفظ القرآن على الامة وتعلم الفقه اولى من ذلك
 لان تعلم القرآن بدركه وتعلم ما لا يدركه من الفقه فدرس في العلم الغني في
 ، وقد ذكره اوله العلم وكبح لا علم ختم الدرس في يده ،

اسكنهم اهلهم على الحكاية للوقوف والكون وهو في موضع نصيب محول كرهوا ويحوى النصيب
عطف على **واسلم** البت من الغيبة **واليقول** عند تمام رده من القاف صغيره **ولله** علم **فصل** في اللبس على
سعد محمد اعلما بانتهائية **والصلاه** هي ان **والله** يقول في النظم ويحوى وهو منه انه اذا لم يكن
لذلك **انتهية** كايكبر وفي المختصر **المزيد** حارس يقول **لا اله الا الله** **فصل** في اللبس على محمد انه ينادي
لذلك منها بخلاف العالم اذا قال في المجلس **صلوا والقائ** يقول كبر واسات **ابهي** ويحوى في
وصحان قلت وهذا محمول على اذا لم يكن مقصدا في الذي يكون الدنيا بالدر
ولمحلون ذلك **وسبيل** الى اخذ هو **الدراهم** **والنائب** في نه حسد يكون اخذ لذلك غشا

شود در سلعه طریک اتفاقاً طریقی که از اماغها میسواه فیست

البلية بكسر السين المهملة وتفتح العين المهملة زيادة حدث في الحقد بالغنة محمول ادلال وقد
يكودرهم الا ملحق وسلم الست في مخازن قال اول له سلع وان اراد ان يستخرجها وكان الموت
قال ابو كوفه انك فعل ذلك احد في ذلك ان فعل له ما عالج ولا يكون تغريضا للهداك اى
وفي العاصي اذا اراد ان يسمع اصبعه زاده اوشب لوق قال تعب ان يكون الغالب الخافه في شوع
مدك اى وهذا الحق من الهوى ومعناه وفي عكس هذا لو قيل له ان لم يقطعه موت فلم
تقطعه حي مات هل يا ترى طافوا كلامه ايه لا ياتى الا ان يبقن النفا بذلك فلا يصل ذلك بفعل الطبيب

شواهدی است که در این روز جمعه و اول و قرب الوقت المهر مجید

ما كنت يا غزاه المصنف من اجل ما لقيته للتحاوي ولا عن لسان الكبر قال ايها
 ما مني بغير يومك قبل الزوال وبعد يومك يذهب ما لك عزة ثم قال لا ارجو مني
 الفقه سموا للبر ومراعاة الاوامر الخفي قال اذا ادا الرجل الفريوع اخبر بلسان غزاه
 الحريوع الهاد واذا فقه الى الف لا يخرج حتى يصلي الجمعة وروى اخذوا يستزين انها قالوا يا
 ملق يوم الجمعة ما يحضر الجمعة قال ابو جعفر في ذلك من يمان له ان سافر اذا كان يجمع من المرق

خروج وقت الظهيرة لا يجوز ما اذهب منه الى ان يوض الوقت اما ساقبنا في الوقت فاذا
كان ساقبنا في الوقت لم يكن مراهل الجمع انتهى في الطرسوسي وهذا انما هي اذا كان
الامام اخرج الجمع الى الوقت اما اذا اقامها في اول الوقت كما فعل **عنه** فلا يجوز له ان يساقب
حتى يصل الى **الجمعة** يسمى **الظهر** فانه يجوز له ان يساقب من طلوع الفجر يوم الجمعة الى ان يقرب من
وقت اقامه الجمعة اما اذا قام الامام الجمعة فلا يخرج حتى يصل مع الجماعة وكان في الزمان هو وكلامه
مرفوعة اذا كان يخرج قبل خروج وقت الظهيرة لا يجوز بعد خروج وقت الظهيرة لا هذا معروف
معلوم ان المحدث في ما هو كمال في الجمعة فاذا فرغ وقتها لا يبع للجمع من الفجر انتهى **فليست**
في الفتاوى بالبراءة الفرائخ اساقبنا خرج من الزمان قبل ان الوقت الظهيرة لا يساقبها في
اول الوقت **ولان** المساقب هو الجمع قبل الزوال لا يمكن في التحويل الى اقامه الذي ذكره
الطرسوسي في القول على ما علم هو تكرار ان اسقى طحلهما من جوار نغور حيث يتصور
له ورق في الزمان والحق قوله في رد كرامة القتل او من تعدد

اسم الانسان على ما قال في حقان واذا سقطت المولود بالولادة قالوا الذل الميت في حق
لا يات قال في حق ليعنه ولا اقول انه فان الحودا ذكر في صيد يكون حاشا له اصل الصيد فلا
كان يولد بالحق انهم ولا اقل وان لم يكن انهم هذا اذا سقطت بعد من الا اله الا ما في القتل فان
اسقطت بعد استبان خلق وجبت الغرة والمريض اذا اكل الحرام واسقط لبنها وكبيره في المي
ما تاجر في ذى في هلاك المولود قالوا ما له ان يعالج في استئصال الدم فدام الحرام بصفة
او علة ولم يخلو له عضو وقد مر ذلك للملوك تمانية عشر مرة واما الجرح الما انما سقطت
الدم فله ان ياكل علة او يقطع ولم يخلو له عضو ما له الا في ذى الجرح واذا اراد المراه القاتل
المما بعد اصل جرحه اكل ما له اكل ذلك قالوا ان كانت اكلان الحلقا بعد من سعى من سعى فيها الروح
فانه لا ما له اكل ذلك ما لا يضر قالوا في اعتبر حيا على اكلها الظاهر في اكلها بعد الانفصال فان
اراد الما اكل ما سعى من سعى فيها الروح هل ساهل اكل ذلك ام لا اختلف المتأخرون في ذلك ما يست
لا ما اذا كان من سعى من سعى فيها الروح في اكل ما في جرحه وعزل الما سوا وقد ذكرنا ان غل الما ساهل
مكرو هذا في قواي من قد اذ ارادنا ساقط ذلك اكلها ذلك اذ لم يستين بطل في ذى وكما الغنم
على روى يقول انه مكر له فان ما ك الما بعد وقع في الجرح اكله فانه يحتاج الى صنع احد وذك
واذا كان بالاله الحي كان له حكم الحي كما في صيد صيد لحم في الطير في الطير في الخاصة في الكمي

في نه بظرف نه عن الاب بمصلحة والمعلم يعينه حكم الملك عليه السلام لمصلحة العلم
 انتهى والمصنف رد على الطوسي زعمه لا سعي ان يسمع منه فيا يري على لانت جلد اسن
 نغز الهم خارج قاتا في العوا الجريح ولا يجوز ان لا يكون الملك ان تعقل بنفسه لما مور
 اوله لانه لا يطرح ذلك ويصح الى اقل المتعبد امد ما لونه على الخلاف بل له
 ان يفعل العبد الذي يحكم التبدل لم يبلغ حد احس الجواهر هو ظاهر ويغني ان
 يستغني من الاحكام التي في نه لو امره بغير ابنه جاز لان بغيره بل لا يجوز ان
 لا تعقل **وفي يوم عا شورا بكرة كلهم بدو لا مانع لعناد حيا يغفره**
وربما قالوا ان باب يفعل **ولا شك من الملكين تجب**
في بعض المختار في الكل جازة لعقد رسول الله والمفتور
 عا شورا اسر لاجل المحرم والكلمة الكاف قصد كحل واشتملت الايات على
 سلت بطهار القصة رقم اللوري في خلط الجواهر يوم عا شورا لم يرد فيا ترقوي
 ولا بأس به ودرجات هذه هي المشار اليها بنظر السادة اولك جميع الست الماني ولكن
 اشارته الى تحليل وهو بالمساكن وهذا ليس بمذكي في نقله والري وفي خطي انه
 ثابت لوسوع على عا شورا المدوب اليها في الحديث بقوله مرقس على عا شورا في يوم عا شورا
 افع للرد على ما في سنة في حال الك من ان وسواء استقل اسوع في الحوق وهو ما يصدق
 وقد رات لبعض العلماء كالاختنا في التوسع يوم عا شورا على القبال محصل انه لا يفر
 فيه على النوع نوع واحد بل نعم في الماكر والملايين وعقد ذلك بمصالح النوع وانه
 نفع في الالام ما يعمل في التوسعات المخرج عن كالا عا شورا وللعلم
 والاولي في القصة بعد مقدم يوم عا شورا في صوح قبل الاكل الى
 سنة ولكن لما رعا له لبعض أهل البيت جبرته ثم رزقها لسكر التحل يوم عا شورا
 لان يزيد بن زبدا كمالا ندم الحسين عليه السلام وقيل الا ندم ليق عينه يقتل وقيل لبعض
 للطف هو سنة وليس فيه ذكر عا شورا في نسخة المحقق **قلت** هذه رواية
 عظيم مر بها في التحليل سنة الحسين عليه السلام في التحسين والمزبذ لا في كمال
 يوم عا شورا هو المحقق لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كحكمة امره يوم عا شورا ورفقه
 اوله فتاوى سمر قتل **وفي فتاوى في ان الله سنة وذ كونه من كمال يوم عا شورا**

لم يرد من سنة ولم يرد ذلك غير النبي صلى الله عليه وسلم في المصنف ينبغي ان كان سنة بنفس
 الحسين سعي ان يكره تحمسه ولا سلكا لخلط ان قصد التوسيع والتصدق في حد
 مع الله سوا رب الله **وزاد ام بن زيد هو او هو** **منها** **لقتل في اكل العبد**
وتما ان واقفت قتل جاز **وفي الاجنبي اكل ايضا سطر وفي اللص ليقب وضع بمفعل**
يقدر وذات شرط ولا يتغير **في الست ليرعى مايل في العاوي المفوي الاولى والثانية**
 اذا اوجر الرجل امرأته او حارة رجلان برها على نفسها ليرزى بها ان يقتل فان راع امرأته
 او مع محرم له وهي مطرحة له على قتل الرجل والمرأة جميعا انتهى في الطوسي الاحكام شرط
 في ذلك كل امر عليه في حق ولا يفسد طلاق اطلق الفتاوى الصوري في الزنا لا يوجب القتل مطلقا
 بل بالاحكام فان سعى ليرزى بغيره لا يوجب الحد الى الامام كما قالوا في المولى في حق رجل عبد
 الامام في الامام في لعنة المصنف في القتل من ليرزى ساكرو ذبل في الامام في المولى والهي
 عن المكر وعنه في حقنا الذي استند اليه في لعنة في الطهر طهر هو جولة رجل راي جلا
 نر في امرأته او امرأة رجل اخر وهو محض منفع به لم يرد من عتق من الزنا حل لهذا الرجل
 قتل وان قتل في قصاص عليه وهذه عا شورا الما لاله الما لاله في قوله وفي الاجنبي ليه
الرابع في ميم كلام العا شورا في كذا رجل اسرق ماله فصح في او راي رجل انقب
 حاتم او حاطة غيره وهو معروف في سنة فصاح به ولو رزى حل قتل والقصاص على امي
 وهذه الما لاله في قوله في الما لاله في سنة فصاح به ولو رزى في قوله وذات شرط بمعنى فيا م
 مرسل الزنا للصلح به اول شرط فاذ لم يفر حل قتل كما اشار اليه في طان وقوله فلا يتغير
 اي في الزنا والسرة والقبض **عمران** في الطهر لم يملك على السنة المحرمة عن القتل ولا شرط كونه
 معروفا في السنة وللعلم **قلت** اطلاق ان كفتها ان طاعة وان يكره فيها ولو اعتد
 يكونه حصص في سلم الزنا كما في الصوت فان كان مصدا له اذ عتق او اذ قتل وان اقل
 فيا ولا يقتل وسعي ليرقى بذلك لطلاق في طان وقد بطلت القيد الذي قد به في طان والري
 في صاحب المزارع مقلت **كذا سارق والمال عشرة افضا عا شورا** **في سنة**
 الما لاله في طان في قتل هذا الحكم بمركا في سنة في سنة كما تقدم في مختصر المحقق الذي
 رجل استقبله للصوم ومع لا يساوي عشر حل ان تق تلم عوا في طان كان
 اقل من عشر فان قتل ولا يقتل وان كان عشر اقل من قتل فان كانا لوجوه مع امرأته

فليس يحرم نقل ما في حوزته في الحرب الا في النقل امير

والله اعلم بالصواب

عن حماد بن عمار عن علي بن ابي طالب عليه السلام قال لا يقر الله بدمعة ولا يقسم

وادی بیکه و ای حال خود لغوی کاجلفه ولسر علم

[illegible]

المذكور قبل كون الخمر اكلها كما قلناه عن الموطأ وعنه وسيل الست والقسم من طمحت فالت

فان لم يكن بالبطح لا شغل به عينه وهي تحته علافاً لاجل الالهة بالاسقامات العين باليهامه

الحى لظهوره بالانقلاب على خلقه في ذلك قوله لعبي المسبوط ان النار ليس لها ثياب في انباء الحكة

ثم قال ما نهى عن العمل بالخطيئة

وَلَوْ عَسَّ الْوَفَىٰ بِالْحَبْرَةِ حَيْثُ لَحِلَّ كَلَهُ وَلَا تَدْرِي لَعَلَّكُمْ مَلَاقِيهِ نَبِيٌّ زَاوَاهُ كَوْنُهُ

أقول: كل هذا ما لم يمتدح به المؤلف من دواخله في حق الإمامين

عنه اوهي حرمه وحيه المران والاسماء حقوا فخرات تعبي واولادها حرمه واولادها حرمه

الانقلابات في الامم والاساطير

من العبد المذنب كاشف الغيوب قاطب السرائر

وحسنه والاركانه الحاميه كماله الاستاذ كماله بصفه الحاميه قائمه بالعلم والادب والخلق

ان الواعى عبد الجبار المنقول عنى القته استتم على طبع العصبة الحلو طبعه الحى وورع من هذه

فأيدى جليله والحق أن مثله هذا لا مما لا تشتم على اللوح محمد البارد والصنف قال أنه من

ساح القنطرة صاحب القنطرة فلا تقرب ما انفدته ما خالفه من قول عبد المولى الاوحد

للخزائن التي في المستقرات القاهية عياها روالا ان ليس هو انما في تلك العتمة

عن النضر عاكب اليه المردف والمخلف ما قدمته انفا وولد لعلم الصواب

وان هلك لومان مع الدنيا فبقوا في الدنيا

٤٤٠

وَبُولَدًا أَجْزَعًا قُلْ هُوَ الَّذِي يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ لَيْسَ لَهُ كِفَالٌ شَيْءٌ

ذكر كل فاحش في بحره: سوطا وفي الاصل السوط:
 اسم السوط على سبيل ذكرها فافصحان قال في ذكره الاحتقان والاحتقان اي انجم ولاك
 الاقطار في الاصل: والركمال في السوط ما كامله لا سبع ايام الا انها تلتفت في سبع
 ايام سوا صارت خلايا لمواجيد او نحو ما كبح عندكم اما السابغ وليس له علم:

[illegible]

سالم التبر و صفاً و لا يلهو به وقتاً فخاصه ثم صفة كدالم الحادي من المجلد الثاني

وَفِي جَع. مَزْرُوعٌ يَحْدُو النَّمَانَ وَهُوَ سَكْرٌ

وكونها معقولة ان تتغير، ومنه كما قال الامام ابو حنيفة

فصل في كتاب الدهز ٣٧

هو مصدر رهنه المأخوذ بالدين حيث به فان اذاه واحد منهن والاصل من يكون
بالدين محذور واللعلم ان رهنه به لعمدة ومنه بعضهم وقال اما قول الرهنه الثوب اذا
مر رهنه اليه ليرهنه هم اطلق على الرهنه شيء هو حشيش من حق عني استعوان منه كالدرهم

ومنا سبعة عشر في كل منها قصص الاسماع ما لا يمكن قبل الا اتمم وليس له علم

وَمِنْ شَيْعَةِ الْعَيْنِ لِلْوَهْلِ تَجْبُرُ، وَبِهِ عَنْ تَحْقِيقِ قَدْرِ الْمَرْيَمِ.

والست مئتين **الاولى** من الحجرة قال عن النبي اشهدوا اني قد اتيتكم بدينه
وهذه ناره هم الى سنة ثم ان صلوا التوب اخذوا المستغفرة ثم لم يعلموا ذلك فان اعلمه
انه برهنه لا سنة قال قبا رب التوب من ماله لم يكن متطوعا ورجعوه على الواهب وان
كالى المراهق يا وصدق المرتب رب التوب انه ثوبه فانه يدوح ايضا وما خلد حينه ولم
تكن رب التوب متطوعا بفعله كى يعي علمه والتوب **الثاني**

في العيون ترى ههنا عن محمد في رخل له الفدهم على رجل بما اجنى و ههنا
عبد المولى امر المطلب **موجا** و ههنا عند الغر امر المطلب **موجا** و الاول
ههنا **الامر** و **الامر** و ههنا **كان** **كل** **متبع** **الامر** **ان** **متبع** **الامر** **وجد** **والدنيا** **باب**
يكون ههنا **جميع** **وتترع** **الما** **في** **جود** **و** **بالدين** **دقيق** **فلا** **يصر** **ههنا** **الاجتماع** **انتهى**
والذي في البيت حوله **الامر** **عن** **الديون** **نولس** **و** **في** **الدخ** **موجا** **ما** **اذا** **ههنا** **المديون**
نمر **ههنا** **الخ** **تترع** **و** **فلا** **انما** **اذا** **هلك** **ههنا** **المديون** **كان** **نصفها** **جميع** **الامر** **و** **ههنا**
الاجني **بذلك** **بالصف** **و** **عليها** **باز** **ههنا** **المديون** **صار** **نصفها** **جميع** **الدين** **فلا** **انما** **المتبع**
بخر **موجا** **عقد** **و** **مثلا** **في** **خزان** **و** **الط** **سوي** **فلا** **له** **سفي** **ان** **ههنا** **الاجني**
لو **كان** **سابقا** **انما** **لك** **كون** **نصفها** **بالدين** **ههنا** **المديون** **اذا** **كان** **ما** **حقا** **لكون** **نصفها** **بالصف**
وهو **ظاهر** **لعل** **المديون** **والدخ** **الامر** **ان** **المصف** **وفق** **ان** **الما** **متبع** **و**
بلا **موجا** **و** **المديون** **له** **ههنا** **موجا** **وهو** **الدين** **الذي** **في** **دخ** **و** **كان** **في** **ما** **حقا** **لعل**

شَوْح بَدَارِوَالْحَدِّ لِلَّذِي لَهُ شَرِكَةٌ فَنَدَاهُ وَاحِدٌ ۖ

[illegible]

ما لمصر

ما يقتضيه روح القولين **فل** **الاقبل** الملق بالخلاف مرغ توجب ولا يتضح في الادبي مر ابن
التي به المصنف رحمه الله تعالى في

وفي الغرس والتم البناق طولا واصلا والعكس لا شك اظهره

قال نضى البيت مع سائل لا يصح الدهن **الاولى** دهن الغراس يدون الارض
الثانية دهن الثمر يدون الشجر **الثالثة** دهنها يدون الارض **الرابعة** دهن
البناء يدون الارض **الخامسة** دهن الارض يدون البحر **السادسة** يدون البناء **السابعة**
دهنها يدون الثمر الذي على شجرها او يدون زرعها قال هذه التلاميذ انت اليها تقولي
والعكر كاشك اطرو ونقلها عن المهداية والطهارة وشرح فخص الطماوي قال ولو دهن الارض
دون ما فيها من الذرع او دون ما فيها من الثمار على الاختار او دون الاختار او دهن البناء دون كذا
او دهن الورد دون الارض او دهن القار دون الاختار او دهن الخشخاش دون الارض او دهن
في كل هذا باطل وسالم ما دهن او سليم مما استثنى لان كل واحد استثنى لصاحب العالم فلو نضاد
مغتنم دهن المشاع الا اذا نضل احدكم عن صاحبه وسلمه اليه مفضولا فاقرب الممنون اليه
العتيق محمد بن مجور ولا يجوز دهن عبد ولا عقر دار دهن المشاع باطل فيها
بجمل التمسك وما لا يحتمل امر سرك او غيره وكل ما كان في عمل المشاع فهو كذا انتهى وفي
المهداية عن الحسن بن حوله دهن الارض يدون الشجر كانه يكون استسا الاختار عوامها
قال في الطهارة انه عدم حوله هو ظاهر الرواية وهذه المنايل ليست شرطا ولعل
ما ذكرها تنوعا للطهارة وسوى والله اعلم

وَلَوْ أَنَّكَ الْمَقْبُوضُ فِيهِ أَمَانَةٌ ۖ وَفِي مَخْرُودِ الْقَبْرِ نَصْرٌ ۖ

في البيت مرتبة البيت الثاني في شرح مختصر الطحاوي للاسماء والقبائل على
 الفساد يكون مضموناً ذكر الكرخي أنه إذا هلك هلك أمانته ولامه بني من الله
 وذكر في الخارج أن يكون على اسم يملك بالاول مرتبة والدين وكل ما ليس على الزهن
 الصحيح فلا يكون مضموناً بالزهن الفاسد كالمدر وأما الولد في الدع وهذا يدل على
 أن الفساد أن كان بمعنى في الزهون لا يكون مضموناً بالامانة ولما كان الفساد على غيره
 فيكون مضموناً وفي التمهيد حكم الذهب الفاسد حكم الصحيح في الضمان بالهلاك لا هكذا
 شيخ الاسلام في شرح قوله في ذكر الاخراج الموضحة حكم الذهب الفاسد لا يتعلق به الضمان

اصلا. والباطل من الدهن لا يكون منعقد اصله كالعاسد من السبع. وشرط انعقاد
الدهن ان الدهن ملازم للمعامله يكون ملازمه في كل موضع كان كذا كذا. فقد
شرط الجواز منعقد لوحد شرط الاعتقاد كمن يصنع العناد ويكمل موضع لم يكن منعقد
كذلك منعقد اصلا. وعلى هذا خرج المسائل قوله ولو هلك المقتضى بعد المقدرة الست
الباقي وهو المهرود فاسد امانة. وهذا قول الكرخي في قوله وفي نحو ذاه تبع
المذكور في المخرج وعرفا قيل الصان بقدره ان محل الدهن المحم على ما له شئ الاسلام وانما
الله في الخارج كمن طار النظم يرجع قول الكرخي في ضعف ما في الجامع الكبير يسمى القس كان
الجامع الكبير من ظاهر الدعوى وقد وافق ما في التمه وعرفا ولو كان النظر هكذا.

و مقبوض ي بالملك قبل امانه هو قرضان كالصحيح بقدره.
لكن ان كان الاشارة تؤدي الى القصور المتقدمة الى الدهن فيها فاسد في القيمة
بعد تعديل الاقوال في غرضان صحيح ولا يصحيفه طلاق العقد فنقولنا كالصحيح
تسمي العاسد في الثمار ولا يعلم.

ولو يستحق الدهن بغير الاكراه ان يد باشا فزيد خير.
ففي احد الدهن الدهن كذا يقيمة من دينة لا يغير.
هو في اخذ المالك اخذ اهنا بملك بالدين الذي يفسد.

استعمل الامارات على تلح عجيبة في التمه رجل رهن من اخذ عبدا وهذا العبد في يد
هوا المتهن ثم اتخذه رجل لسه كان له ايضاً امانا وهذا العبد الذي استملك عليه البيت
الاول هل مان من الدهن بملكه باد الضمان سايما على عقد الدهن من ايه دهن ملك
نفسه وان المتهن من مستوفيا فلا يرجع ما لدين على الواهن وهذا ما اشار اليه النبي الثاني
في ان ضمن المتهن وهو المشار اليه في المنظر في المالك يرجع ما ضمن على الواهن لان المتهن
معدوم حجه الواهن وفي قبض الواهن بما للمواهن وكان له الرجوع بما عوف كالحرج المتاح
على الاجرة والمودع على المودع. ويرجع ما لدين علم ايضا والله الاشارة بقوله ياخذ
الدهن رهنه شكك يعني القمه وبالدن الذي على الواهن والعجب المصنف لغيره
من التمه والكال لا يرب يد الهداية ويختص بها وقد ذكرها في موضع آخر في الامتحان على قول
التمه وذكرها في ابي حنيفة ولحاجب منه ولا حاجة اليه ذكرها في آخر ذكرها في الواعا

قوا

قوا بالبرهنة على قدر غير او جسد او متهن او بملكه تحت كون ضامن المعلن ثامن
المتغير وشرع عقد الدهن في سنة وبن المتهن لا يملكه باء الضمان فتنبيهه دهن ملك نفسه وان
ضامن المتهن يرجع المتهن باخر وبالدن على الواهن.

ولن ينفرد بالفتح من حجة وعند ذلك الدهن بغير ثمره.

ملكه الست من القصة رقم لشرح السحري قال المتهن بغير سحر الدهن وبن الواهن حتى
تورن وقال في عقد الدهن ولم يرض الواهن وذلك لا يسقط شئ من الدين وهذا هو المال المخرج
البيت يعني اشارة ذلك ظهر عند ذلك الدهن ويظهر ايضا فما اذا اطلبه الواهن بعد الفسخ
فمنع المتهن بملكه تحت ضمن المتهن في الاول منها وما لست ويكون الفصل امانة فاما فقد
ذكرها ايضا في اخر ارباب الدهن بغير غير الدين الجاري.

وسطل لست له واختياره هو لعقوب لم يطل بزاوية لست له.

المصنف سطل الدهن في استحقاقه واختياره للمتهن في الدهن في البيت ملتان **الاول**
في ان صححان في اذا ان من الرجل دابة دين له على الواهن في قصته ثم استأجرها لاسن
صحت الاجارة وبطل الدهن معني لا يكون للمتهن ان يعود في الدهن **الثانية** قال في
الرجعة واذا احال للمتهن ما لدين على التمس كان للواهن ان يسترد الدهن منه عند اتيوه
كالواهب منه وعند بعد ليس له ذلك كما لو اجل في شرح الزايدات ذكر الحلال في المثل
على عكس ما ذكرناه في المبدون لو دهن بدينة ثم احال بالدين على رجل لا سطل الدهن
بالجواز ولا يكون للحيال ان اخذ رهنه. لم يفسد الطال دينة من الحال على ما في المسئلة
واثنان ما ذكرناه لا سطل الدهن بملكه ما ذكرناه في قول ابو يوسف في حكمي عن الحافي
ابن حازم قال الخلف ثابت في شنيعة في هذه الملع وعني بالكتاب نفسه وبالسبع ابا بكر
القرطبي واجاب الشيخ يقول لابي يوسف قال في قول محمد ولم يفسد الرواية لا هنا لا هنا فافرح
الدواوين من الغادر فوافق الشيخ والسبع والشا بالشارح في حال المصنف لا سبب
لما ابي يوسف من ريقا الدهن وهو لا يفسد من حيث الحال الرواية دون ما روي بعكسه
وفي السوسط افسد على تحليل قول ابي يوسف وذكر في الهداية وحاصل الدهن
بدين على نفسه وبالحال انه ثم سفل عنه الدين بل تجمعت المطالبة على المحتال علم مع تقايه
ويجوز الجليل بل سبب عطى بل يفسدك هو الاجابة فوقع الشك فلا يبع به ولا يطل به.

في الوقف المتاحر للزهد هاهنا في المجرى بزر
 الضم في هذه الاجزاء التي تضمنها امر الفاعل مثل البيت من القصة ثم لا يحد في وقف
 اجوده وسلمها الى المتاحر ثم يهنا منه الصمت المأجور وما دونهما وهذه عكس المتعلق
في الوقف المتاحر الزهد هاهنا في المجرى بزر
في حال انتفاع المتغير اما منفسد في الاخرى الحكم لا يتغير
 اشتمل البتة على ما يلزم **الاولى** من الهداية واذا اطار المرتن الزهد الزاهد للزهد او البطل
 علاقتهم خرج عن ضمان المرتن لغيره من العارية والهدية في يد المالك في غير تلك
 العرف المضمون في المرتن ان يتجسس ليدان عقد الزهد في كماله في كماله وقد علم
 من هذا ان مجرد العرف خرج عن ضمان استوى به كماله الاستعانة باقتناء ما بعده **الثانية**
 في الهداية واذا استعار المرتن الزهد من الزاهد ليعمل به فلا يملك ان ياخذ في العمل ذلك
 ضمان المرتن ليعمل به الزهد فلا اذا اذ كان في يد العارية لا يملك في العارية ولو ملك
 في حاله العمل فلا يضمن لتعود العارية بالاستعمال في مخالفة ليد الزاهد في ضمان
 وكذا اذا اذن الزاهد المرتن بالاستعمال بغيره انتهى والى ذلك اشار ما لم يمتدح صدر
 الثاني لكن اطلاق الاستعانة منه ربما يوهن قول الصوتين ليس الحكم متحد الماعلثانه
 في التماسه حال الاستعمال **فقط الثالثة** قال فيها بعد ذكر حكمه في الاستعانة بالزهد
 من المرتن وكذا الواعان احد هاهنا يعني ما ذكر في **الخامسة** حكم الضمان اذا اباشرها احد
 ما ذكر في **الخامسة** خرج عن الزهد فلا يعود اما بعد مبتدا وفي المداينة بالمكان من
 الاجنبي يخرج عن عهد الزهد والخروج عن الضمان لا يوجب الخروج عن عقد الزهد كرواه
 الزهري قوله وفي الاجنبي يخرج عن عهد الزهد والخروج عن الضمان لا يوجب الخروج عن عهد الزهد
 كرواه الزهري انتهى وقوله وفي الاجنبي يخرج عن عهد الزهد والخروج عن الضمان لا يوجب الخروج عن عهد الزهد
 المرتن فلو كان المالك الاستعانة او قبل او بعده كما في استعانة الزاهد **الرابعة** وفي
 عهد المتاحر الزاهد اذا اقال المرتن اعزى الزهد واخرج في الايجان لا يملك ان يملك الزهد
 باق وفي الايجان لان يملك الزهد ولو اخرج من يوعيه فقد خرج عن ضمان الزهد ولست بالمرتن
 ان يترك الزاهد جديده وهو طواف في نقد في النظر بما يوعيه ان يملك في الاجنبي كالحكم في المرتن
 وليس كذلك مع ما فيه فلو كان المالك هكذا في المجرى من المجرى فانه حال الاستعانة لو ملك

فلا ضار فقلنا قيل لانه ما من صورة اخرى وهو الواستعمل المرتن باذن الراهب وقولنا بالاذن
 بان الشرط في عدم الضمان وهو كونه بالاذن في المأجور من المجرى كما تقدمت في مرتن
 النهاية لو اختلفا في حالة الملاك كنفق المرتن حاله العمل في الزاهد قبل ما بعده فالفق
 المرتن والبيت للزهد ونقل عن في ضمان وليس اعلم بالصواب
في الامور المضمونة ان ياب في مرتن في دفع الى المجرى منه
في وقد قيل انما ان الزاهد في ذلك لا يملك ان يملك الزهد في دفع
 اشتمل البيان على ما ذكره في المداينة في ذلك في الهداية ما اذا اطلق المرتن يديه يومه حضار
 الزهد لان تبين الزهد في استعانة ولا يجوز ان ينفق ما له مع قديمه من المصنف لانه ينكره
 على اختيار الملاك في يد المرتن وهو ضمان واذا احضر امر الزاهد فسلمه الدر او لا يستع
 حق كما نصرت الزاهد بحقوقه كالمسحوق والمن يفسد البيع ثم لم يزل الزاهد في ذلك
 علم البيت لاول **ان** طال الزهد في غير الملاك الذي وقع العقد منه وان كان الزهد في الملاك
 وكما مونه في ذلك كالمسحوق في كل ما في حق التسليم كان ذلك في المجرى وحمل ومونه وهذا لا
 يشك بان كان المالك في مكان المصنف في المجرى بالاجماع وان كان له مونه في دينه
 ولا يملك اخذ الزهد في هذا فقلنا الواجب على التسليم معنى الحلية في التقدري كان في مكان
 لانه ينفق في زمان الزهد فلم يملكه في بعض جهات كلف المرتن على ان الزهد لم يملكه عند
 في هذا الصورة ثم ذكر في بعض طرق وكما يملك احصاء ما يملكه المالك في المصنف ثم ينفق
 لا خيال الملاك انتهى وقد عرفت السخا في هذا اذا ادعى الزاهد الملاك لله والى اذا المجرى
 ولا حاجة الى احصاء الزهد اذ لا يملكه في المصنف كماله صاحب المصنف هو المصنف في البيت الثاني
 وسماي عليك في السبب بعد ظهور ما في كلام التفتيش في السبب في هذا مظهر كلام السخا في
 هنا في مرفقه لم ينع الى احد المصنفين ولا المتاحر وهذا ما سدد بقرينة المصنف على ما يندفع
 العتد هو قوله اذا اطلق المرتن الزاهد بالدين يطالب به ولم يرد الزاهد الملاك الا
 ما حصار الزهد لانه ربما يملك بعد ذلك بمرور فانه الضمان في واما التمسك ان يملك الزهد في
 استيفاء وسبق الملاك فاذا ادعى المرتن الدين وطالب به ولو ادعى الزاهد الملاك اطلاقا
 فان قلنا ان العاصي منه يندفع منه من احصاء الزهد مع قدامه خيال الملاك الذي يندفع
 الاستيفاء لزم منه ترك المصنف في القضا وهو لا يجوز له على تقدير الملاك قبل المصنف

هو كونه ائمه بكونه نورا من نور كذا نقول كذا المني اي حكم في الرفع ذهبي
ما ذكره الهداية كذا من قوله الاحصاء لا بد من كون الاربعة هو الاربعة الاربعة

فقد لو لم يكن في الاربعة من نور كذا نقول كذا المني اي حكم في الرفع ذهبي

ضمير لكل الاربعة وضمير عنده ومنه ويجوز ان يفسر لانه منسوخ الى المتن وفي
المتن يفسر **الاربعة** في قوله الهداية لو استوفى الاربعة الذين بانوا الاربعة او
بانوا من طوع ثم هلك الاربعة حريفة هكذا ليس في محله على ما استوفى بل من
استوفى منه وهو من طوع او المستطوع حاله ان لا يراد ذلك لانه يستوفى في حاله
مرقعة الفقيه مطر ان استوفى في كل سنة او استوفى في الاربعة خلافتها استوفى
حقه هذه هي الستة الاول والاطلاق في الاربعة من المتبع والاربعة في كل
في اربعة الاربعة من الاربعة كذا في الاربعة الذين المذكورين بعد الاربعة
ان تترد ما ادنى اربعة كذا استوفى الاربعة من الاربعة على عتق
ثم هلك الاربعة في سنة محبة على ردة استوفى ولو كان في حاله ثم هلك يطلب
اكثر او لو لم يبق على الاربعة ثم هلك ملك الاربعة ليعود في الاربعة المتأخر
على قيد **الثانية** في الاربعة من الاربعة ولو بانوا الاربعة الاربعة في الاربعة
منه ثم هلك الاربعة في سنة محبة على ردة استوفى الاربعة في الاربعة
فيكون الذين اربعة عند الاربعة كذا في الاربعة من الاربعة في الاربعة
الاربعة من الاربعة من الاربعة كذا في الاربعة من الاربعة في الاربعة
ولا في الاربعة من الاربعة من الاربعة كذا في الاربعة من الاربعة في الاربعة
عند بعد في الاربعة من الاربعة من الاربعة كذا في الاربعة من الاربعة في الاربعة
لكان اربع من الاربعة في الاربعة من الاربعة كذا في الاربعة من الاربعة في الاربعة
قول علماء الاربعة من الاربعة من الاربعة كذا في الاربعة من الاربعة في الاربعة
اربعه او اربعة من الاربعة من الاربعة كذا في الاربعة من الاربعة في الاربعة
هلك الاربعة من الاربعة من الاربعة كذا في الاربعة من الاربعة في الاربعة
ولما علم في الاربعة من الاربعة من الاربعة كذا في الاربعة من الاربعة في الاربعة

بصل وقاب

الحمد

الحمد ما يجمع جناته اسر لما جنة الحق من بني محمد بن عبد الله لصدقه وقال جني على قوله اخذ
اذ نبينا سبعه وابتهال الجنانه في الحار والبارد والقطع اكثر من ليلها في القفار
واوددها عقيب الاربعة من الاربعة من الاربعة كذا في الاربعة من الاربعة في الاربعة
لصانه الانفس في قدر الاربعة من الاربعة من الاربعة كذا في الاربعة من الاربعة في الاربعة

وعمول ولي والعقاب من قوله في قوله جني على قوله اخذ
وعمول ولي والعقاب من قوله في قوله جني على قوله اخذ
وعمول ولي والعقاب من قوله في قوله جني على قوله اخذ

استمال الست على مال **الاول** عن القاعد المعول اذ في الاربعة من الاربعة في الاربعة
ذكره في الخبرين عن ابي الكرخي وكذا في الاربعة من الاربعة في الاربعة
وعقول اذ في الاربعة من الاربعة من الاربعة كذا في الاربعة من الاربعة في الاربعة
بما في الاربعة من الاربعة من الاربعة كذا في الاربعة من الاربعة في الاربعة
عما في الاربعة من الاربعة من الاربعة كذا في الاربعة من الاربعة في الاربعة
ان في الاربعة من الاربعة من الاربعة كذا في الاربعة من الاربعة في الاربعة
لوقا في الاربعة من الاربعة من الاربعة كذا في الاربعة من الاربعة في الاربعة
غير معلوم بحال الاربعة من الاربعة من الاربعة كذا في الاربعة من الاربعة في الاربعة
بما في الاربعة من الاربعة من الاربعة كذا في الاربعة من الاربعة في الاربعة
وقد ذكرنا الست في قوله قتلني فلان وهو ما راى في الاربعة من الاربعة في الاربعة
الثاني وقوله واليهود تنور ما ادعاه الاربعة من الاربعة من الاربعة كذا في الاربعة من الاربعة في الاربعة
مما في الاربعة من الاربعة من الاربعة كذا في الاربعة من الاربعة في الاربعة
فلان ثم ما في الاربعة من الاربعة من الاربعة كذا في الاربعة من الاربعة في الاربعة
وان في الاربعة من الاربعة من الاربعة كذا في الاربعة من الاربعة في الاربعة
البسة ووجه في الاربعة من الاربعة من الاربعة كذا في الاربعة من الاربعة في الاربعة
عن الكافي في الاربعة من الاربعة من الاربعة كذا في الاربعة من الاربعة في الاربعة
للقوة في الاربعة من الاربعة من الاربعة كذا في الاربعة من الاربعة في الاربعة
نقوله بجز الست الثالث ولله اعلم

و ان كنت عن بعض القضاة تحت الزعم و قلنا ان الله عز وجل
 قال لا يملك الموتون المثل لو عني مني القضاة عن بعضنا ان في الزعم عفو عن بعض
 القضاة او قلنا ان لا يعود القضاة على عفو عن بعضنا ان يتفق منه ما بقي
 كما لو عني بعض الادباء ولا يعود القضاة لولا عفو عنه مالا والى ذلك اثبت بقول
 و قلنا ان الله عز وجل هو الغريب في المثل كما حال الحكماء والمباركة في جانب والفتنة
 قلت رفته فيها للقاضي الجبار قال عني الوالي عن بعض القضاة في خط الكوفة يقول
 الباقي بالامانة **ومعلوم من ان يظل قتلهم غزاهما مرتبة** **والقول ما يعود به كثير**
 من الست من القضاة في بعد ان دفع لهما بالدين صاحب الخط كثر و طار من خطا
 والدية في ما لم يكن من احد منها دون لشيء الموصي ولو كان اربع رجل افضت
 بعضهم من القضاة وانكرا فرسه ولو و اخرهم من يجمع الدية والامانة لا يتجمل
 ولو كثر من انسان ما سودت او اجمعت او اخضت خب ظلم الا في حق باله
 وفي الحام للصحة كلونه عدل وحول بهما الذي هو الصواب ولو امر جلا تعلق
 منه لوجه اصابه ومن السر في الامور يطلع منها لفرق اختلافه في القول للامانة
 والاختلاف في الدية في ما لم يات بما لا يرضى عنه القضاة للشيء انتم والظلم يتم
 على الحكم الادب من المثل الا هو لم يتوض الى هوب الدية دون القضاة في حق الله
 وغرت الست جعلت وافيا ما تقول قلت
ولو قال لمراد من القضاة ان كل قضاة بالمال ينظر
 والى فوق **وليعقوب في بعضهم** **فيما عليه حل مع و انتم اخبر**
 مع في الظلم ساكن العين للعدن وانتم من الدواعي والرجال كانوا في مشي
 ولتروها لك وجبا حد هاديا قال ابو يوسف في اخر الدية وقال في خطه
هو لو ان الانسان نكح بنتا فلا بد ان ينقل ولا مال بخسرة
ما وعرضه فاقول فقتل له **في في المال للثمن قول محذور**
 القضاة يقيم للانسان ولا بد من الست الا بفتح راد في وتسهيل هيا قتل و قتل
 الست ان على من ولا خلاف فيها من الدواعي قال اذا ما لا اخراقتك فقتل لا تقام
 عندكم بين الدلائل وعند رفرجك للمعصية مع قول زفر ان الامر بالقتل

لم يبق في العقيقة ان عصمة النفس بالمال كما لا يملك بالمال كما لا يملك بالمال
 الطر و يملك بالمال في الحكم ولنا انه يملك في هذه العصمة شدة القدم لان الزعم ان الله يعف
 حقيقة نفدت بهته في هذا الباب لها حكم اكفني وان لم يرض القضاة بالحب الدية
 فيه روايتان عن ابي بصير رضي الله عنه ذكر في العدة ان رطبة علم الوجوب فيهما
 وهو قول ابي يوسف ومحمد وسفيان ان يكون رواية الوجوب في حق كان العصمة فانه تعالى
 الحكيم وانما سقوط القضاة ما كان للشيء والشيء كما منع هو بالمال **قلت**
 ويخرج في عمل المفتي ولم يصرح عريضة وفي مختصر الحيط على الدية بالماثاق
 وروى الحسن عن ابي حنيفة في شيء وعنه زفر على القضاة وفي الزيادة كمال الدية لا
 القضاة ويجعل الامانة شبهة في درار القضاة لا الاستبدال بالمال وقال في
 التحديد لا تجب الدية في اصح القولين الروايتان عن اصحابنا والله اعلم والحمد لله
 ما لا زعم الوجوب الدية طر لا كما تجب ولا للقتل واذا غلقت البنية في وجوب
 المال لا تجب والذي في اصحها الله هو شبهة يكون جرح الذي له الحق كما اذا قتل
 الما بالما بينه عدما لافنا شبهة السقوط فانه استبدان صاحب الحق وهو المنقول
 ويتغير الى المال ايضا لانه حق و يورث عنه والمصنف رده فانه لا فوق من
 كونه الشبهة جرح من الحق او جرح غيره فانه لا يورث في احوال المال و مرادنا واليه
 ما لا يملك بالمال وانما يورث في جرح الحد والقضاة يكرهون ولا يخفى ان هوب الدية
 للقول في ما هي قول الصاحبين واملعنا الامانة فانه يجب للورثة بقاها وسعد
 في سعة ما كنا ليطوس على نقد بطلانهم الا على قول الامانة وكذا قال القدرى فانها
 الروايتان عن الامانة والى قولهم فيسقط كلام الدواعي والله اعلم
في في تملكوا في المال **في في الامانة لا ينصرف**
 في الست من الدواعي قال ابو يوسف في قتال عدي واقطع يده فقتل الا حان على
 طر عبد ماله وعصمه ماله بسبب قتاله مجازا في يقطه فاذن كما في سائر اقواله ولو
 في الاقتال في نور وانه القياس ان حب القضاة وهو قول زفر في بعضه
 استثنى ان اهل الدية من القضاة في الما من الحكماء ايضا وقوله في الزيادة عن
 الواحات لو كان قتلا في وهو مقتول فقتل ولو قال اقطع يده فقتل في الما

ولو قال له اقل لي عبقلاً وهو وارثه فتقر داه عن الثاني بحبل الصافر وهو القماش
وعن محمد بن ابي امامة **الده** روي في الكفاية عن ابي الحسن والاحزاب في العياشي بحبل الصافر
2 **الكل** روي في الاستبصار بحبل الورد في الابيضاح ذكر قوساً منه

و معطی شفره فاعندری که بمل نغمه او و لا بخشید

و يوضح مع امر عواقم على عواقب امرى لعمد المظفر امير

[illegible]

وعفوا عنه الى الجحيم من ماله والى اهل ذال الجحيم

على التشرع للرب في ذلك وهو ما يفرض في الحق كما تقدم المالك
أخبروه بصداقه الهدى التي تكون في قلوبهم ركباً للرب على سبلها
لا بد العود ما تعلم أن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال لا يؤمن حتى يفتقه
والرب على الهدى التي لا يفر بيقين في الحق كما كان يدع على الحق عليه خطا الله
وفا صرح في عالم النبوة في ذلك فيقول أنا الذي دما منه فيقترنه

مسلح السيف القشة قال فلا عير هنا الا تم تصديعه وهو ثم فصل منه الدم حتى ت
 نفل للفصاحه ويضيق من صده بالابن فانما الجبل الفصاحه وكذلك ما استشهدوا به لا
 يقبل عنده وفي العمه اذا وحيه بالابن مات لا قود وبالجمل الفصاحه وقال في الابن
 القود في ظاهر الروايه وفي البازيه وارغوز ياب حتى مات يفتقن في الغره الخديده
 وقال في موضع لغز ان يابن لا يقصا من صده الا اذا غرزه في القتل وكذلك لو عص
 ومات والحاصل ان كل ما يتعلق به الذكاه في البازيه يعلق به وجوب الفصاحه والافلا كما
 ذكر الناطقي في اجنا بسنه وفي الملتقط موعني ليجنب في غر زابن انما اشهر ما اعتقد
 لا قود عليه وفي الممل القود وفي الرلعه في موضع قال بجبل الفصاحه في الموت مرغوز
 بالابن والمثل في آخره ان عند ايجنب تحت وفي وسط المحيط ردك او تخرج
 عن الجنب طره بارة او ما شبه بالابن يقول فقتل لا قود على ان ضربه بسيفه
 ونحوه فعليه القود لان الابن لا يقصد القتل غالبا والمثل يقصد القتل
 وفي روايه اخرى ان غر زابن في المقتل فعليه القود فان غرزه في غيره لا مسئله
 ولا شيء في افصانه جسمها العموه لو لم تنسل الولد تحريم
 على دية والمثل انما هي اسكتة ولو قتل الولد لعبد احد ذره

بقا لافضل المرأة اذا اجعل مسكنها وحفظها وعاطفها واحدا وفي البيت سليمان
الاول من البواع قال اذا دخلت رجبته فافضلها فلا تني عليه مما كانت تستمسك البول
او لا تستمسك في قولها **معي** في قول لي جسد وعهد هذا كساره وفي البول من سف لركانت
لا تستمسك البول فغلب الرية في الماء وان كانت تستمسك فغلبت تلك الرية في الماء وهذا
ما اشار اليه الشيخ الاول وصدر **الثاني حلت** وسعى ان يكون المعقد فحوب الرية
عند عدم الاستمسك فانهم في الوا على ان عشر اشيا في الانسان يجب كل واحد منها
الرية كالماء وعذنها سلس البول وهذا مذكور في غالب الكتب وفي البدائع قسم الانضام
الى الاحسن والذبح ثم قسموا الى يكون بالاله وما يكون غيره كالحي والاصبع وكه ذلك
ثم قسموا في الاجنية الى المطاوعة مع عدم دعوى التشبه بها فيقدرا في الارض كما فيه
مطلق وان هو للشيء سقط الحد ولزمه الحق والارض في المستكر ولم يدع هو
للشيء حد ولا عرفه يجب الارض وان استمسك البول فقتلته باليه والا فقتله او ان ادعى

الشيء في الارض كقائمة وقال المهرج **الملك** ولا شيء منه مع كل الدية وان كانت
لغيره وكما في جميع الوجوه كالحواب في الوجود في الواقع والحلاف والحيث
التي لا توجد في الجمع اما ان الارض في هذا العضل يجب في ماله وفي العضل الملو
تجمل الحافله لانه بالاله فمكون في معنى الخطا فيكون عدوا وما في بعض المشايخ
لا معنى لا يجازي المهرج وهذا الفضل لتعلق جوده بقضا الشهور وليست
دعا العفريت وبلحوى الاله تعظيها لأم المفضا كالحق الابلج بالانزال
في حويل الخد فاذا كانت حكمة بلا شيء على امرى لمحض وليس عليه **ولم** اراد ذكر
المثله الثالثه التي وقعت عليها بالشرح وهو بعد المولى اذا قيل عبده ولم اقف
عليها بعد منقول مما طالع من كنهه لكن رأت في فتاوي في خان المولى اذا
قلعه بعد عمدا كان عليه **العتق** **و**

ولو وقع المولى من بداهه هو جاريه في قلوبا بكفوره
من السبل الخمرية قال صيات في الما اذ سقط من السطح كانت فان كان من
حفظ نفسه فلا شيء على المولى وان كان مالا يحيط بقتله عليها الكفارة ان كان في
حرها وان كان في جرحها فعليه الكفارة وهكذا روي عن عيسى بن ابي الوهم في الروايات
اذ لم يشاهد العبي حتى سقط من السطح ومات او احرق بالنار لا شيء عليها المالك
والمتفق ولما كان في الشك لا كفارة عليها وكما على لحيها الما ان سقط من فريده لان
الكفارة اما تحب اذا اتفق بها العتق على اختيارها ابو الطيب في حقه وفي كونه
وليس عليه **وفي من حصل من اذلاله قد اخطا والقتل فيه معذرة**
وان ام عصفوا فهو في الكفارة وفيه عذرا بالرفع يومه

بقى لفضيلة الكفارة اذا انالها وقتل ما خور من فضيلة المولى اذ امر بها في الحذر
اذا انال الكفارة وقد استل السبل **الاولى** قال في البداع واخطا
فذلك في بعض الافعال وقد يكون في ضل العاقل **الاول** معوان بعد صيدا فيصيب
ادنيا وان بعد رجلا يصيب غيره وان قصد عصا رجل باصاب عصفور فمات فهو
عمد ليس عفا **والثاني** يجوز ان يومي الى انسان على طرانه حربي او مرمد
فاذا همل امره في العيون فانه اذا ضرب بيد رجل بالسيف فاحلما

واصاب عنقه فاما ان راسه فهو **الملك** وهذا ما اشتار على السبل اذ في صدر الثاني
قالوا ولو انما اراد رجلا فامس ب عنق غيره فهو خطا ويصح في الحاله **الثالث** دفع بكا
قالوا في بعض عذرتهما بالرفع محض علمه من مثلها قال في فتاوى في خان المولى ان عذره
اجنس بحر او كحق كان عليه من مثلها ولو دفع بكا فسقط دهنه غدره كان عليه المهرج
ما له مكنه سبه الهن وعلمه بالبرايص كانت المراه كرهه في الطهر الصوفي
جاريه دفعتا اخرى فدهنت غدره فمات ل محمد رحمه الله على ما صدق مثلها قال
المصنف في سبيل رجل يول في خان على ما لم يزل في الطهر ورجح به احوال الليث
في عيون المسايده في الجوان رجلا يروج بصفيه ودرته دفعه واحد فادهت غدره
ثم طلعها قبل الرجول فلما بعث المهرج ركايب بدهاب شي في قول في جنه وهو قول
ابو يوسف في ماله الحسن وفي قوله الذي يروي عنه محمد بن زفر وهو قول محمد بن الحسن
لما المهرج مالا امرى في مثل عن شرح الواقفي في كونه ولا يستحب على المصنف ايضا
منه ما لو نالت العذر بدفع الرجز ماله ما لو نالت بدفع المجرم الفرق
سبها طاهر من الرجز بكل ان الاله العذر خلاف الاجبي وسلم فاصح من في الاجبي
وسلم العذر في الرجز فتاوى في قوله بالرفع معلق بقوله من فضله عذرا
لديها وقوله يوم يعني يوم دفع المهرج **والرفع بالمرجوع**
لما في الحسن على ان الطرح حاله عن المقتصد في الاجبي وفي الرجز ملوقا
وبالرفع على المهرج لو فطره لا شتم على كذا منطوقا ومعنوما لكنه يفتي
به مذهبهم وهو المستوي في الاجبي والرجح وحسن فعل الساهكنا

ولخطا مصيبه عرقا رادعه وعذرا في العذر كالمصير
ولا شيء ان عرقا نضر ليدفعه **الثاني** كالمهرج **الثاني**
لغرض التوقيف لغرض في الشرط الما في كل حاله لو اخطا غيره فقله كان
خطا حكم الخطا بلع والما في كل انه لو كان ذلك في عضو كان عدا على
والثالث قل قول الامام في دفع قول الما في الرجز انه لا شيء عليه **والرابع**
على قول محمد انه يجب المهرج كاهو الحكم في الجمل عا الرجز للملك اي غيبنا التثاذه
وما في **موت يقتضى بعضه** للسان وجوفه من الرجز **الثاني** عشر قصه

طبع في نسخة قال بديع فصح وطهر المراد بهذا انما كان في غير المفاصل
 واما في المرفق فتردد وطهر هذا على ما قال في النسخة في الطريق
 وادرك في نسخة الشراعي في ذكر الاعصاب وما ذكره
 دونك من نقل الاعصاب المذكور انما هو للمنفصل على مذهب الحكماء الشراعي
 جمع شجرة وهي الجراح في العروق والراش قال في المرفق انما هو للمنفصل
 مدكون في كل الكتب قال في نسخة الكلام في هذا الفصل ما يتقدم في الشراعي ويتردى
 تحتها بعضا الى القتل في انما الكلام ما قبل ذلك وهي عشرة ثم ذكره اخف ودرت
 تاجره **مما في راسه ما يخرج من الجوف** وهو ما يخرج من راسه وهو
 الحارصة بالملامحة يقال خرج من العصار الثور اي شق في التي كدرت الجوارحه
 اي شقها قال في نسخة نقل كدرت الجوارحه اي شقها قال في نسخة نقل كدرت الجوارحه
 الشراعي وما يخرج منها دائما وسمى خادشه والرافعة بهلبيز قال في نسخة
 انما ما حور من راس العين وكانت سميت بهذا الاسم لان الماء يخرج من
 فندم عينه نسب ما يخرج من العين في العين استبعد هذا في المصنف وسميت
 دامولان الدم كدرت منها بقدر الدم في المقله تتفرغ ولا سبيل
وذا مائة سالت وباصور ربك ولاحق في الجوف قطعا توثر
 استمال الست على ثلاثة كلمات اولها بالاسم والملم والمختبة قال في نسخة
 جمع كالور وباصور ما يورده واور الالف معهما ما قال في نسخة ان هو التي
 تبضع اللحم اي تشقه وعبارة في نسخة القطع واللاحق بالاسم مثل هي التي
 ولا يورده ونقل الحاصن في اللحم ولم يورده في نسخة وقال في نسخة ان هو التي
 ولا يورده وفي نسخة الكتب يذكر بلفظ الملاحق وفي نسخة في نسخة في نسخة
 العظم م سالت في نسخة اي تلتغ وتلتصق وفي نسخة عن من الملاحق
 قبل الباض وهذا اختلاف في ما قبل الكلام في نسخة انه ما حور من اللحم
 لان نازا اتصال حره بالور في اطراف اللحم في نسخة في نسخة في نسخة
 وفي نسخة العظام الملاحق في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة

وسميت انما في راسه اي في غطاء الرأس والجلد يستقر
 الضمة سمي في الشراعي والبر القطة وفي نسخة السكت من الشراعي وهي بهلبيز
 او لها مكنسورة ولها فاف وهي اسم للقرص الرقيق التي فوق عظم الرأس ما خلفها
 السجدة سميت سمي وكذلك في اي يوصد بالغ الجبله راسه التي هي عظم
 راسه واللحم **وموضحة ما ادخ العظم** وهي التي في العظم تكسر
 اسم الست على انما وهي الموصي بالصار المعجم والحا الممل في راسه الست
 الراس اي سلة العظم والثامنة وهي العائمة بالسن المعجم وتندسها في النسخ
 وهي التي العظم تكسر وروى اخرا في نسخة او تفتت شيئا لان المند في
 يد على منفصلة اي تنقل العظم ليجد **وما يورده في راسه** اي في راسه
 استمال الست على التاسعة المنقل بالشد يد نوع القاق قال في نسخة في راسه
 يقول في نسخة واي عبيد وهي التي سلة راس العظم ونوع الباز في على انما
 تكسر القاف وتبع الحور في ما تكسر العظم وسما في نسخة في راسه
 والعاشر وهي الما موعة التي سلة راس العظم وسما في نسخة في راسه
 الرماع الحلة التي كسر الباع وبغير الوت تقول آمة بالمد وعليه كذا اسمها
 وهو اسد الشراعي قال في نسخة وصاحبها الباع بصوق كصوت الرعد وكذا
 الابل في تطبيق المرفق في الشراعي ويصل عن اسر الكور الى المصنوع ولما علم
وذا مائة راسه اي في راسه في الجوف حوت قطعا
 الرابع لغني المعجم واللاحق بالاسم هي الهم الواحد بالظفر ولم يذكر باسم مع الشراعي
 لانه كاهن ما بالبا ليس لها على علة والحا اعل الى الجوف حرا صدر
 والبطن والظهر والحسين في الهم دليل عليه لانه في الخارج القاذ في الظهر
 ولا يكون الجاية في الرقبة ولا في الخلق انما يكون ما يصل من الجوف الى الصدر والظهر
 والبطن وعن اي يوصف كالماء يصل من الرقبة الى موضع اهل السرايا لانه كان
 معطرا لها طرية لان لذلك الموضع حكم الجوف وما فوق ذلك حارة فيه قال
 في نسخة مد كرها في الشراعي وقع انما في نسخة انما في نسخة الذي
 قد في المولف ها وذلك في الشراعي اما ان تقطع الجلد او الما يكون شجرة والادوي

لما ان نظر فيها الدم او لا الثاني الحاجة والاول ما التبيل بعد الطهور او لا الثاني
 الدامع والاول اما ان يقطع بعصر اللحم او لا الثاني الدامع والاول اما ان
 يقطع اكثر اللحم الذي بينه وبين العظم او لا الثاني الناصع والاول ان يقطع العظم
 اكله الوقت الحاله على الجار والعظم او لا الثاني الملاك او لا الاول السمحات
 بعد ان ظهرت الحضة ولم يعلم في الموصحة فان علمه في المنقل ان لم
 يصل الى الحلة التي هي لعظم والدماغ وان وصلت هي الامة وقد
 تقدم ان الدماغ ما في على المنقب وان الحالك في الخراج كما السحاح
 في موصحة في القصاص في قوله: **واقبل ايضا** كونه **تذكر**
وذكره في خطبه **صعقة** **وهو** **اشبه في العود** **والخنا** **انفد**
 الخطا بكرة الخاتمة يعني كطاسم كمن يزني ببا على عمد والغير في
 عشرها للدينه عشر المال احدى عشرة وفي المتن بيان احكام بعض السحاح
 المتقدمة فالوجه انك بعد انما القصاص لما روي انه صلى الله عليه وسلم في نية
 بغيره ولا مكان المساواة خشية الهلاك وهذا ما اشار اليه قوله فموجب القصاص
 بعد ان قوله فاقبل انصاف على قتل الموصحة وهي السنة للان في حكمة المنقل
 وهو ذكره في الاصل وهو ظاهر الرواية لذلك قد ارجع المصنف في رواه لكن
 ان يراى عنه فها كونه عدك وتعل في عيون المداخيل المجمع على ذلك
 اعتمادا عليها والمصنف لما هنا يذكر الخلاف في كل واحد اورد في هذا الكتاب
 موصحة فخر موه وهي ان في الموصحة اذا كان خطا نصف عشر الدينه فان في الموصحة
 مطلقا عمدها وظواهرها العشر وهذا ما اشار اليه المستالكاني
 ومنقله عشر ونصف **ثلاثة** **تخالف** **ما** **تذكر**
وجانح ان **تقتل** **القتل** **في** **القتل** **بكر**
 اي تنقل في المنقله من الدين عشرها ونصف عشرها وفي الحايه والمأموم تلك
 الدين وهذا ما استدل على المستلزم ان يقد الحايه وهي كالحايه فيكون
 ما التلت وهذا ما استدل على التل الثاني وفي الايضاح ليس في الخراج ارض
 معلوم عن الحايه واما الخطه في هذه المايل ذكرها في ما لا الكتب فاعني ذلك

عز الاطال

عن الاطاله في الكلام عليها والمصنف اوضح تفصيل فروع وادله والمثله ليست من
 شرط كائنه هو عليه او لا والله الوقت **تكميل** **تذوات** **المصنف** **من**
 مثله جنابه الحايه الحايه بعد الاثبات واذا كان حايه سجد او وقف وهي عريه
 والحامل على بطيها ان سبكت في **٨٨٦** **فرايتها** **مذكورة** **في** **فصول** **العادي**
 وهذا من ماذكره عازيا الى زيادات وانتات الباطني **سجد** **بال** **حايه** **تهد**
 على الذي بناء فان وقع بعد ذلك على رجل فقتله تح منه على عاقله الذي بناءه واذا
 وقف لراعى الماكن ودفعها الى رجل واستند في الوكيل فقط وتقع على عاقله
 الوقت وهذا لا في ديات الجامع في القناوي **اسم** **تم** **وقف** **عليها** **بعد** **ذلك**
 في عمدة المفتي للصدر الشهيد ولعمدة سجد بال حايه ولا شهادة على مناه
 فان وقع وتلف انسان قد لله على عاقله مناه ونحوه في الولو الحية وقد تحت
 الله وتنظت المسله فقلت
واشهد على الثاني اذا ما الحايه **لمسجد** **ثم** **العراق** **في** **خبر**
وقف **المساكين** **الوكيل** **خبر** **داش** **عواقل** **رب** **الموقف** **فيما** **خبر**
 هو اقله لياي المجد والوكيل متعلق لشهد في الست اولاك والله تعالى اعلم
فصل **من** **كتاب** **٣٩** **الوصايا**
 الوصايا جمع وصية اسمه معنى المصدر ثم سمي الموصي به وصيه وهي شرع عليك
 مضاف اليها بعد الموت بطريق النزع في الاعيان والمانع وفي الايضاح
 ما اوجبه الموصي في ماله بعد موته او مرضه الذي مات فيه ايا ما اوجبه بعد
 الموت فيصير حال وقوعه ولا يعتبر حال الاضانه وماما التبع فيعتبر حال العاقبة
 فيه فان كان صحاحا من جميع المالك وان كان مضاحا من الثلث لانه لا يصفه
 الى حالة مستقبل وانما اوجبه الحال بمقتضى حال الحاجب فكل من منع فيه
 فهو كحال المحجبه بما اوجبه من جميع المالك والايضا طلب في مريضه ليعمله على
 غيبه من حال حيته وبعد وفاته والامثلة الكسر والنق لغة وهو وفي نفيك
 معنى منعك ويقال اوصيتك ليه ووصيت ومناسبتها للحيات ان الخبايا
 قد انفي الى الموت الذي فيه وقت الوصيه وايضا احوال الادي والوصيه

معالم وقت الموت **هـ** الى اثنين اوصيه بخطه يعقوب عنه كالمية اشهر **هـ**
هـ **وقيل اذا اوصي لكل واحد على حدة فلا يجوز ويكره**
 اشتمل البستان على مسألة والخلاف فيها اوصي الى اثنين منع كل واحد منهما عن
 الافراد بالتصرف دون صاحبه عند الامام ومحمد الا في اربع عشرة موضعاً انه يجوز
 التفرد وتباين **وقال ابو يوسف** يجوز ان يفرد كل واحد منهما بالتصرف في جميع الاشياء
 كما لو وكل اثنين كل واحد على ائتمان وقيل لا يفرد الا في الاشياء المذكورة وقيل الخلاف في
 التفصيل واحد وفي النهاية ان الخلاف في صورة البيت الثاني ولما في صورة الاول
 فلا افراد بالاجماع تعني اجماع اهلنا في رد في قول يعقوب عنه اشارة الى عدم الجزم
 بمذهبه في ذلك **وذكر بعض** في النهاية عن صاحبان قبل الخلاف في الاول **واما**
الثاني فينفرد كل بالتصرف عند الكل وقيل الخلاف في التفصيل واحد وهذا ذكره
 المحقق في شرح الخاتم الصغير **يقال** وذكر شمس ابيه الحلواني في شرح الكتاب عن
 ابي القاسم الضار وهذا الخلاف بينهما اذا اوصي اليهما جميعاً معاً فقد واحد **واما**
اذا اوصي لكل واحد فقد على حد يفرد كل واحد منهما بالتصرف بالاجزاء **قال**
الشيخ ابو الليث وقول ابي القاسم الضار اجماع وبه فاحذر في كل من اسكاف
 انه قال الخلاف بينهما جميعاً اوصي اليهما جميعاً او يفرد ايهما في المسوط **قوله**
الاسكاف اجماع في انه لم يذكر في الكتاب ما اذا اوصي الى كل منهما بافراد **وقال** كثير
 من اهلنا انهما يفرد كل واحد ولكن اجماع ان الخلاف في التفصيل هذا المحقق
 ما في النهاية **وقال** في البراهين ايضا انه لا يبعث عليه في محتمل المحيط **قال** الشيخ
 لا اعلم خلافاً ما اذا اوصي الى اثنين معاً في واحد وجعل لكل واحد منهما التفرد
 مفرد **اما** ان يقول وصيت الى كل واحد منهما ان يفرد بالتصرف كله جملته احدهما
 وصيا مفرداً وهذا يقتضي تفرد كل واحد **وقال** ابو ابي الهيثم في شرحه في جملته وليس
 لاحدهما الا افراد بالتصرف انه لا يفرد بالتصرف لانه لو جعل ذلك اليه ولو يوصى بنظر
 وجه والله اعلم **هـ** **وقال صاحب التلخيص** **لرد** **هـ** **وقال** صاحب التلخيص **لرد**
 مسألة البيت من المسوط **قال** ولو اوصي الى رجلين ان يصعوا ثلثي شاة او يعطياه
 فشا اكل احدهما اعطيه فلا انا **وقال** الاخرى فلا يلزم ان يكون لواحد من الرجلين شاة من الوصية

لمجتمعاً على واحد منهما **واما** فوض الواري في الموضع اليهما وهذا يحتاج فيه الى الراي
 لما اختار التصرف وراي الواحد يكون كراي اثنين **ويجب** الطرسوسية لانه لا ينبغي ان
 يقال تعرف الواري **ان** الواري اختار الثلث **قال** المصنف **وتحار** المصنف اذا كان
 عدلاً ايضاً قد روي لا يفتح اختلافاً لا احتمال كونه بقصد صالح ولا يملك العاقل ان يعاين ذلك
 بل لو كان لا يبره في كل واحد لو يكن للحاكم الاعتراف ولا يبره في الواحد **واما** ان كانت له اليد
 ايضاً فقل فوجد كره في الطهر وهو لو مات احدا الوصيين قبل ان يعولاً شاة بطلت
 الوصية **ورج** البيت الى دونه الموصي **ولو** **قال** جعلت ثلث ماله لثلاثين تقع الوصية
 حيث شأ المالكين مات احدهما جعل العاقل وصيا اخر **وان** شأ مال هذا الثاني
 ضاع انت وجعل انت **ونقله** في فتاوى ابي الليث **وفي** **فان** خان **قلت** **وفي** **فان** خان
 المحيط في الصري المخرج **قال** ابو يوسف للاخر ان يصدق جده وقد الحقت
 الاول في سنة ثمانية **حكم** المثل التي نظمتها **نحو** **لا** **فائدة** **فقلت**
هـ **ويقال** **ايضا** **اذا** **مات** **واحد** **من** **وصيين** **فله** **يعول** **اشياء** **وارثا** **يصير**
 وقد ذكرها في محتمل المحيط ايضا **واسم** **اعلم** **ومن** **ها** **اخذ** **في** **ذكر** **المسائل** **الاربعة** **عشر**
 التي يفرد بها احد الوصيين بالتصرف الموعودين كما فيقال **هـ**
هـ **وفي** **الكتاب** **التحريم** **عقوب** **عقوب** **قضاء** **يون** **لا** **اقتضا** **بقدر**
هـ **وحاجة** **تطل** **واها** **خشي** **وحفظ** **ربيع** **في** **الذي** **مضور**
هـ **وتنفرد** **بممن** **في** **الوصية** **فان** **المشتري** **الابدا** **ع** **ما** **غاب** **بخصر**
 الصبر في يفرد بالتصرف اي يفرد واحد الوصيين اي يفرد احد الوصيين بالتصرف في هذه
 المسائل **ما** **تباين** **على** **الناث** **وعند** **نها** **في** **الطهر** **ان** **عشر** **في** **الناث** **والله** **في**
 الاستراز **واذا** **اوصي** **الى** **رجلين** **لا** **يملك** **احدهما** **الا** **يفرد** **بالتصرف** **المستأثر** **شاة** **البيت**
 وهو اول النظر **نكته** **ذكر** **في** **الطهر** **شاة** **الكتاب** **والتميز** **والاول** **يدخل** **في** **الثاني** **ولو** **قال**
 ويفرد بالتجزئة كان ادلى وانفرد في الماد **وقال** الذي يحس حق وهو ثلثه النظر خلاف
 لما نصه كما انما بالنظر **وشي** **لا** **يملك** **للمفرد** **في** **الواجبة** **وفي** **سبط** **المحيط** **هو** **شاة**
 الطعام **والكس** **واسم** **الطهر** **وسم** **يملك** **للمفرد** **عند** **التجزئة** **وفي** **الناث** **ورد**
 العصب **والوديع** **والوصية** **وفي** **الهام** **سبح** **ذكر** **المصنف** **رد** **الوديع** **والخفوة** **وهما**

السادسة والحادية عشر وذكرها قاضي خان في شرح الجامع الصغير ثمانية فزاد بتفصيل الوصية
المعنى وهي التاسعة قال في الوسيط بالفتح او بالضم رسالة وقول العبد وقال الخامسة وفي
الوسيط وليس لها غيرها بقى الموهوب للسمع وانه مشكوك ان الهبة لا يتبرأ الابن منه باخره
العقبات وانه في معنى جميع الاموال الصاير وقد صرح في العمادية بذلك فانه قال ليس
لغير الاب والجد وصيه ولاية الميراث في الصغير وكذلك اذا هب للصغيرة
فللذي في حجره ان يقبضها وليس له ان يقبضها عليه بما قلنا وليس له ان يجمع الاموال
التي لم يورثها في المالكة عشر وفي النهاية قال ان يقول الهبة يحتمل ان يكون من جنس هذه
معدان واحد والثاني عن عبد بعينه كانه لا يحتاج في ذلك الى ابي ولا اجتماع ركن
قاضي خان اطلق عنق النعمة ولم يقيد بكونها من الله لظن الناس خطأ الاموال
التي لليتيم وليس من باب الولاية وكل من وقع في يده وحبه حفظ العاقبة
رد الميراث شرافا ولا يبرأ الولاية المسكون بالوصية بل بالحق بقضا الدين وفي
الوسيط عشر وتحت المسع سبع من الوصي واحدا نفس التسمي محله ما في النظر انتاع
وفاه واحد مذكور في حكمه في الترخ وهو رد الغصب واذكر في الوسيط من
الموتين بتمه خمسة عشر سخرت الله وعزت الامانيات جعلها مستل على جميع ذلك فقلت
ويعبر بالتمتع عنه وصية اذ اعنيها حفظ بيع ما يتصرف
فقال لمبات حاجه مع من يبيع غاصر يقضي الدين للطلوع بغير
ثم يرد بخصب موضع فالتحريم وتحق بيع منه قال الوسيط
وصي على قبول العبد لما قدمه عن الوسيط والمراد بالحاجة حاجة الصغير التي لا بد منها
والحفظ حفظ امواله وزاد قاضي خان مودتي عن ذكره في كونه ما يكال ويوزن وسيد
وصية بالنقد وعنه كذلك اذا مر ما له اذا كان ذلك لغيره او سكنين مع فاحتماله في
في مفعول وقسمه موزون بكل وصيته بالفلاني يقرب من قوله وبالمقتضى
عشر لا ياتي بها الا في ما ذكره وكل ان يوصي الوقت له بمائة وروي لنا ان الجوان بعد ذلك يوصي
منه لما سمع فله سلق الوقي ومما السمر في خان قال لا يوصي الى رجلين فان احد الوصيين
واحد الى صاحبه جاز ويكون لهما بعد ان سرقه لان احدهما لو تصرف تاذر صاحبه في كونه
جاز كذلك بعد الموت وروي انه لا يجوز والصحيح هو الاول اي وقيل ان الطر الى ذلك يصد بالصحة

وغير

وعن الثاني يصح التبرع ولو قال **بكل ما يوصي بالرفقة** كان اوصى وافتقاده وفي الحادي
القديم انه اذا وصي الى صاحبه محو عنه وهو قاي من قول اي حنيف وروي عن اي حنيف انه لا
يجوز له اخذ ثمنه ولا حتى ان النظر على ما اشار اليه اكاوي من ان المأخوذ به عدو الجوز فغيرت
الساكنان الى ذلك ملك **بفتح ما في خان يوصي برفقة** بها فلا يري وذا البعير **بفتح** وفيه
تصح ما ان الترخ هو ما في خان وان القول لاخر مراد به نفيه له
ثم ومن فوض القاضي اليه وصية يوصيها للغير فهو الخيرية
لشتم البيت على ما قال في الهبة في اثنان فترهان الدين صاحب الحيط وفي النهاية اوصى الى عين
مذلك اوصى القاضي فعاد لك حاز وما روى البيت والقاضي والعبد في وصار رجوع الى غيرة العبد
قال في مستلثان **الاول** المتقدمه **والثانية** وهي ان وصي القاضي كوصي القاضي في ذلك
وان لم يكن ما ذكرنا في الامايات في حال الكذب هذه ليست بظاهر في النظر بالاحكام
لاحتال ان الحالف وصي القاضي وصي غيره في ذلالة القاضي في العرف فلا يلزم من شئ من هذه
احكامه ثبوته في غيرة وقال ان قوله هو المحرر اي المختار في الوصاية على غيره وما لم يظهر
فيه قاصح والله اعلم **ويطلق في عهد الخليفة خلفه وعهد الذي يوصي على الموت** بغير
العهد الوصية يقال عهد اليه اذا اوصاه وفي البيت ثلاث مسائل مر في خان **فلا والاول**
قال الخليفة اذ اجله رجلا في عهده فقال القضا ابو بكر البجلي لا يبرأ الثاني خليفة ولا يجب على
الناس ان يعطوا بما امر الخليفة لان الخليفة لو اراد ان يقيم عن مقام نفسه في حال حيوة ويترك
هو كما يكون كعدوك كذلك بعد موته قال وغيره من الشايع قال يجوز ان يعهد الخليفة الى غيره
في حيوة وبعد موته وهو كالوصي لما ان يوصي الى غيره بعد موته ولو افاقر عن مقام نفسه في
او اعطاه هو لا يحج وهذا ما اشار اليه قوله ويطلق اي في زمن حيوة وبعد موته قال
الطرسوني قال يعوا على انه اذا اقام عن مقام نفسه في حيوة واعطاه هو لا يصح قال المصنف
ان كان قوله في القاضي فهو عين ما قاله قاضي خان في الظاهر ان قوله في الخليفة على ذلك تناسبه
وهو لما افاد قاضي خان عن المشايخ في اسم الوصي قالوا لا يجوز له العهد في حال حيوة
ثم فوق بان الخليفة يكون تاركاً حقه من الولاية لغيره خلاف الوصي فان الخوف من الميت والموت عند الموت
بالفرض **الثانية والثالثة** كان الوصي يحج عنه بعد موته لا في حال حيوة وانما اشار اليه
بغير البيت بقوله وعهد الذي يوصي على الموت بغيره وهو موه انه في حال حيوة لا يحج عنه

و عزل الوصي العدل اعم وقيل لا ولو كان ذا عجز وكافي يؤزره

بما لا يذره يؤزره اذا اقره اعمانه وفي الست مسلمان قال قاضي خان وصي الميت
اذا كان عدلا لا ينفذ للقاضي ان يعزله وان لم يكن عدلا يعزله وينصب وصيا آخر ولو كان
عدلا غير كاف لا يعزله ولكن ينفذ اليه كافي ولو عزله ينفذ وكذا الوصي للقاضي
العدل الكافي ينفذ كذا ذكره الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده **قلت** وفي
المحيط ان القاضي بصراطا وآثما واسه اعلم قال وعند بعض المتأخرين لا ينفذ العدل
الكافي بعزل القاضي لانه مختار الميت يكون مقبلا على القاضي وذكر القدر في انه
ليس للقاضي ان يخرج وصي الميت من الوصية ولا يدخل معه غيره الا اذا ظهرت منه
خيانة او كان كافيا فاستقام مع وفاء بالشرع ونصب غيره ولو كان ينفذ ضعيفا
ادخل معه غيره وهكذا ذكر في الاصل والظاهر في شرحه ولم يذكر انه لو عزله هل
ينفذ وقال الشيخ ابو بكر الفضل اذا عجز الوصي عن تنفيذ الوصية للقاضي ان يعزله
انتي ومثله في الفتية رافا للفتاوى الصوري وعزى انزال العدل الكافي لتج
جواهر زاده وان ظهر الدين للمعصيات استبعد لانه مقدور على القاضي لانه مختار للميت
ولم يشأه البديع قال اذا كان هذا في مرض الموت فكيف وصي القاضي وكيفية
المبسوط والهداية وقد علم من قوله ولو كان ذا عجز ان الاول هو العدل وقوله مح
ولفتية بهد على الاول راجح لكونه كلاما مجهولا ونعمه نقبل عن الثاني اشار
الى انه دون الاول لانه اختار بعض المتأخرين

والد طفل او صغارا لم يرضه احق به ان كان عدلا واجد

مله الست من الفتية قال سبيلت عن فراغت الى ابنتها ماتت عنه وعن زوجها وان
صغير هو اب الصغيرة بولاية القرب في حفظ المال لو صبا ام اب الصغيرة بوقت
طالبها في الكتب حتى طهرت في الزادات في الباب الثالث من كتاب الوصايا ان ولاية القرب
في هذا المال بولاية القرب لا بدون وصيها انتهى ولم يجد هذا الفرع في سبيل
في الفتية كني في العمادة نقل عن سبيل شرح الطحاوي وما وصي الاخ والام فلهما ان يسعوا
المقول وغيره لقاضي الميت والباقي بصيرته اذ للصغيرة تربيته ان كان للصغيرة حاضرا
او وصي الاب او وصي صبيه او احد اب الاب فليس لوصي الام ولاية القرب فيما ذكره الام

وان

وان لم يكن واحدا من ذكره الحفظ وسع المقول من الحفظ وليس له ان يسع العقار وليس له
ولاية الشراء على سبيل التجار الا انما لا يدين منه للصغير لفتية او كسوة واستعداد للصغير
من مال غير مراث امه فليس لولي الام ولاية القرب مستقولا كان عجز مقول وقال
المصنف وقيدا لعداله من ان يات له لم واستدل به بما مر وبما نقله عن الامام في النظر
ان القاضي اذا اتهم الوصي بحمل مع غيره وان الثاني قال رحمه وطه الفتوى وما تقدم في
كتاب ادب القاضي ان الاب اذا كان مفلسا يزوج القاضي منه مال الصغير ونقل عن قاضي
خان عن محمد في الاب المفلس يجوز بيع على الصغير ويؤخذ منه المهر ويؤصع على يد عدل
ذكره في الوصايا والله اعلم **و وصي في اعي و طفل و حاكم بتمه على الى حسن كبر**
لشمل التفت على سبيلت **الاول** قال قاضي خان رجل اوصى لابي اعني او محمودة في
قدف جاز ذلك وفي المبسوط ولو اوصى لرجل مسلم او الى امرأة او اعني او محمودة
فمن وجاز لان هو لا مر اهل الولاية والخلافه اذا مر قال قاضي خان وعن محمد رجل
اوصى لابي ابنة الصغيرة فان القاضي يجعل وصيا غيره فاذا بلغ الابن لم يكن له ان يخرج الوصي
الامام القاضي ولو قال ابي فلان اذا ادرك فهو وصي جاز وسعى القاضي ان يجعل وصيا
مادام الابن صغيرا فاذا ادرك لم يزل وصيا ونطلب وصيه التي جعلها القاضي وصيا انتي
قال الطبرسي تلخيصا قوله لم يكن ان يخرج الوصي الامام القاضي ما سعى من الوصية
للصغير لان القول بالاحاح وعدمه فرع القول بصحة الام ايضا للصغير ونقل في
النظرية رجل اوصى لرجل وقال ان حدثت الموت ففلان اخي وصي او قال
هو وصي ما لم يبلغ ابي فاذا بلغ فهو الوصي فان الوصي هو الاول ادرك لان الوصي
يذكر ولا يجعل القاضي وصيا اخي في قول ان خنفة وقال ابو كوفه هو
كامل وهكذا قال الحسن ولو اوصى لابي فلان مادام و فلان صغيرا فاذا ادرك فهو الوصي
دون فلان جاز وفي فتاوى قاضي خان ولو اوصى لابي او معتق او مجنون لم يجز
اذا قل بعد ذلك ولم ينفذ قال المصنف تلخيصا قوله الوصية للصغير عند ابي كوفه
محمد واكثر ونقل القاضي عن ابي بلوغ وعدم الحواز عند الامام وعليه سبيل الاخ
من كلام قاضي خان دفن في التناقل وان مراده لا يجوز حاله الصغير اما العقد في
انتي بختيانه والحجج المصنف في سبيل كيف بعض الكلام في المسئلة من فتاوى

على ذلك وهو في حال اليتم ولا يكون ذلك الا بدفع بعض المال لتحقيق الرشد بالنظر
في احواله وتفرقة فهو ما دون له في دفع ذلك قبل البلوغ مع عدم صلاحه فلا
يكون ضامنا تكفي مع وصفه المصالح فظهر ان لا فطره ذكر ما حصل ان دفع المال
لا يكون الا بعد تحقق الشرطين البلوغ والاساس في حشد ونظر الطرسوسي
بحال ان الذي نظره انما هو قوله يدفع الوصي اليه ماله والله اعلم
و ان باع شيئا لليتيم ثمنه بجزء حيث لا حتى الثمن بالتضرر
التيه بالجهنم من يجوز الا بدال مع الادغام البع من سيجل الثمن الملاك
وقد ثبت والمسلم من غير المفق الوصي اذا باع مال اليتيم بالسنة فان
كان لا حتى عليه الجود والمخ عند حلول المحل جازا في الفناوي
المرحبة مثله وفي فخر خان اذا باع شيئا من ثمنه الميت ثمنه فان كان
يتضرر اليتيم الى طواف وشداب وكسوة كثرى به ما يقع ولجودك
قال في ذلك خوف الملاك على المال ان يكر المتري فطول المدة او يوث
من شهد جلا ويغير المتري ويظهر اعساره هلاك حكا **قلت**
وقع في عيان ادب القاي للمصدر التهيد وان لم يكن فيه ضرر والله اعلم
و باع منه خطه ثلث ثمنه ثمنه لشريه قدر نصف بوفه
الصحة باع للوصي وفي منه لليتيم ثمنه الوصي وسئل الست من الثمن
قال الوصي اذا اشترى شيئا من مال اليتيم لنفسه يجوز عندنا في جميع اماكن
خير لليتيم وهو احد الروايتين عن ابي يوسف وهو قوله لا خرد ذكر المعاني
علاما ليس في زهادانه ثمنه الا به ايضا في شرح وصاها الاصل في رواية اخرى
وهو قوله لا يجوز لكل حال ان ثمنه ثمنه التوحى فسر الحنايه في
الماب السادس في المسكن في شرح ادب القاي فيما اذا اشترى من مال الصغير
لنفسه ما سواي عشرة خمسة عشر فصاعدا من غير اليتيم بها دونه لا اذا
باع منه ما سواي خمسة عشر لغيره فخر في قوله لا يحفظ هذا فيه
لغنى انتهى وقوله خطه بالظاء المعجمة اي جعل الخط لليتيم بلث القيمة
فما يبيعه منه وفما لثمنه النصف يوزن ان يتم له زيان خط قد

النصف

النصف كما مر به **قلت** وفي فتاوي قاضي خان نحو مقدم وقال في العصر ان
باع مال لنفسه من اليتيم ما سواي ثمانية عشر كان خيرا لليتيم والله اعلم
و ليس له الا الاقصر صغر ما الى ما يوفي دينه او يجسر
و يطلع ان يحل المال اذ كان له ولو كان اخذ المال بالبيع بوفه
قادر احوال من الضمير بطلقة ويحمله مني بالمرسوم فاعلة وفي البيت مسلمان
الاولى من المقتة دفعتا وفي العصر وعن الامام الكراسي قال جبر الوصي
عنها بدو من الضمير ليس له ان يطلع قبل قضاءه اذا كان موصرا وان راى ان يخذ منه
كملا ويطلع فله ذلك **ثرد** ثرد في كامل قال لكان يحصل جازا طائلة انتهى
الثاني من الظاهر ومن مر بها في الضمير على سلطان جازا وهو يخاف ان لم يبر
نقده مبدع من مال اليتيم فلا ضمان عليه قال العياشي ابو الليث عن ابي يوسف
انه يجوز للاوصيا المصانيع في اموال المتاع وكان من سلمه احد ذلك مردودة
لي يوسف وكثير المتاع اخذوا ذلك القول لقول الكتاب شهد في الله بوجها
عن العبد الصالح اما السفينة فكانت لساكن يعملون في البحر فاردت ان اعينها
وكان يداهم ملك لا يجد كل سفينة غصبا فقد جونا احداث العيب تخافه المتقلب
وبه نفق قال العياشي ابو الليث ان خاف الوصي على نفسه القتل او اذى عضو من
اعضائه لو اخذ كل مال اليتيم بدع بعضه فلا ضمان عليه وان خاف على نفسه الحبس
دون القتل او علم انه ياخذ بعض مال اليتيم وسعى له تقدر كما لا يسع ان يدفعه
ولو دفع بصرا ضامنا وعلى هذا اذا دفع الوصي المال الى السلطان بدو واما
اذا كان السلطان بطل بدو واخذ من غير دفعه فلا ضمان على الوصي وكثير من
المتاع اخذوا بقول ابو الليث وذكر قتيل سئل ابو القاسم عن ابي الى امراته
وركة مائة صفا راها سلطان جازا ونزل في دانه فقبل هذه المراه ان يعطيه
لستولى على الصغار مما عطفه شيئا من المال بمصانيعها جازا والله اعلم المحقق
من المعاصري وفي القصة رفر للعلل التي في دفعه لم صرف الوصي من اليتيم الى
ظالم سأل يثمنه ليس له الرجوع عليه ثرد في ثمن الامام الحارثي ثم حكم الديون
بعد معين المركة تدفع الوصي لا امر الفس لرجوع فان كانت العدة كبارا فلا خروج

ولكن كان صفار في الجمع لان دفع الخصاص من جوارح الصفار كما يعرف الى سائر الجوارح
على تصددها للرجوع وهكذا الجواب اذا دفع الدش من ماله في دفع لظلمه اعطى من ماله
اسه في قناري ما ضحك من ضحك عن نصيبه لا سقى للوصي ان يعطى فان اعطى
كان ضامنا وقال ان عدم الفان في فعل المبرور في قول المعنى وقال السمع في الاسكات
هذا القول احيانا وانما هو قول من سئل وهو استخفاف في حكم كلامه الى اللبث
المستعجل وقال للفقوى على اختياره الى اللبث

في بفقذ الشرح والخبر عاده **في حديث لم ينف ولا وقت**

الحق الختان في صدق خن والفقير النصيب فقال اقر وقت وفي الست ما يل من
القسمة قال بعد ان دفع للعا في علائق المبرور لا ينف الوصي انفق في المصاهرة
بين اليتيم واليتيم وعنه في ثبوت الحاطب والحاطبة والمصافات المعتادة والهدية
المعونة في الامهات وغيرها في الست واليتيم ما هو متعارف وان كان له في باد
تقدم للعا في عبد الجار وعن الامه الكراسي وقال اتخذ صب في حرمة للصحة
للاداب والجران وانما في فاكلوا من ذلك لم يصب ثم رفر في عايد وقال مثله اذ لم يرق
وكذا الواعظ ضيافة لودب الصبي ومن عنده من المصان ثم رفر في يوسف التوجات
وجميد الوبري وقال ينف في اسه وقد اشار للمصنف الى التعارض في قوله عا في اشارة
بعد الخلف وجرى في ثبوتها في الصبي وكذا العدة من صاحب القسمة في الحر المحيط
وقال حازان سفق الوصي على المنعم في تعلم القرآن وللا بد من ان كان يعلم الكتاب وهو
ما جزم ولا يكلف تعلم ما يقرأ في صلوة يعني اذا لم يكن يعلم لذلك فلاحية لذلك
سليم اليه وحرصه على امره وهذا الفرع لم ينف في سقم واخففة نقل

في تقديم القرآن مع اذلة **في اذلة** **في اذلة** **في اذلة**

ومن الشرط علم انه اذ لم يكن حاكما ليس له ان سقى الاما بقرار في خلافه كونه في علم

في اذلة **في اذلة** **في اذلة** **في اذلة**

الغير في ذلك لبيت وفي بضم المودع يعني اذا ادنى كانه بضمها والماله في المحيط
رجل ادع ولاما لا وقال في شيتادع الى اي يدفع اليه وله بدت عين ضمن
حصة ولا يكون ذلك وصبا لانه لم يقو في اليه بتصرف في المركة فيبقى امينا للورثة

والا ينف اذا دفع الى فلان غدا رث ضمن ان دفع اليه اسه قال المصنف ان شئت قلت
ولو قال اعطى لوديعه بشال الواجب بعينه

في اذلة **في اذلة** **في اذلة** **في اذلة**

سئل المستر في خان قال رجل ادعى ان شترى هذه الالف ضيق في نوع كذا
ويوقف على المالكين فلم يوجد هذا كضيق لشترى مال لحد الوصي ان شترى
ضيق في موضع اخر قال لوديعه لس لوديعه لم ينف ذلك الى المصدق ان لم يجد الضيق
في ذلك الموضع يشترى ضيق في اقرب المواضع الذي سمي في جعلها وقفا على
ماسي وان ابلغ الوصي هذه الالف بغير الوصي مثلها وشترى في الضيق

في موصي شي ثم بين قله **في موصي الذي يقوم كيتغير**

لشمل الست على عدة ذكرها ما في خان يتبع عليها ما يل ذكره قال عن الحسن
ابن زياد مرتفع قال اوصيت لفلان ثلث مالي وهو الف درهم فاذا الثلث
اكثر قال الحسن له الثلث بالغاما ببلغ وذكر الوفا لوصيت بنعبي مرهله الدار
وهو الثلث فاذا انصبيه النصف قال هو له ان خرج من ثلثه لودع الوفا لوصيت
له الف درهم وهو عتد مالي لم يكن له الف درهم كان العتد اقل واكثر
ولو قال اوصيت له جميع ما في هذا الكيس لفلان وهو الف درهم فاذا فيه الف درهم
كان جميع ما في الكيس له كان يخرج من الثلث وكذا الوفا في الكيس دنانير وحوهر
او غيره ذلك ولو قال اوصيت لفلان بالف درهم وهو جميع ما في الكيس لم يكن له
درهم ولو قال وهو نصف ما في الكيس فاذا في الكيس ثلثة الف درهم كان له
الف وان كان في الكيس الف كانت له ولو لم يكن في الكيس الا خمسة اشكان
له ذلك لا غير وان كان في الكيس دنانير وحوهر كانه لودع الوفا لوصيت
على قس في قوله في حينه ما لو كان في بيتي ان يعطى الوصي مقدار الف درهم
مركب كان عددها خورا لا استثناء من الحسن فقلت وفي عدة المفق
قال اوصيت له ما في هذا الكيس وهو الف درهم فاذا فيه دينار وثلثة جواهر وليس فيه
دراهم تعطي مقدار الف ولو قال اوصيت لفلان جميع ما في هذا الكيس وهو
الف فاذا فيه الفان او فيه دنانير باكله في في خان مثله ولا خفي ان ما

والحاصل انه يختلف الحكم بينهما اذا اختلف في النوع او الصنف المضموم عليه فنفس في حياة
الامر مطلقا على امر او مطلقا على امر او في المكان مع كون الصرف الى الصنف والنوع
ولا يهمل على قول ابي يوسف

هـ و مدقة لهم اجاز اعطاه نفسه وهو في الوجود انه يحفل القبر بمدرة

ما أشبه الست عليه من الخلاصة في شأن الأول رجل ادعى ان يتصدق سلت
ماله للوصي ان يجعل ما على الغائب صدقة عليه ولو ف الوصي الى اوكاه الحمار
جاءه فلما دفع الى المرأة ولا بدع الى اوكاه الصغار وفي اللبان نحو وزاد ولودع الى
انه الذي جعله الحقيا زمان لم يجعل كجبة في المصنف ويريت في فتاوي ابن
الليث وسئل ابو القاسم عن رجل امر رجلان يتصدقن بثلث ماله ودفع اليه المال ففترق
الوكيل على ابنه وانتهى بحوزة في الاخلاق وهو خلاف البيع لان البيع مبادلة
والتمه في المبادلة جارية ولا مسالة في الصدقة قلت وفي فتاوي قاضي
منلة ابي الليث جعل الصدقة على نفسه اجماعا وهو خلاف ما نظره المصنف وسأل
حكامة في شرح الست الذي يلبس

و في اعظم مرستك لم يعط نفسه يد في وضوح ما يعظم

اي لغفر اعطائته في السنة من التبر وعمرها المرتفع اذا قال او صيت الى فلان
2 قلت مالي بضع حيث **ت**جاز له ان يضع في نفسه ولو قال للوحي اعط الله
لمن شئت لا حول له ان يضع في نفسه ما دونه فبالاضافة اليه والمعرفة بما يدخل تحت
الكرة وقد مر في كتاب النكاح كونهذا وذكر في النكاح عن نفا سعي السلام
جواهر ان **ن** في المحط مثله والمصنف حج على هذا فيم الوقت لو قال يعطى التبر
لا حول له ان يضع في نفسه لو قال يضع حيث **ش** اثار واستدل بما في خان امور لا
ان يصدق سعي مراله ودينه بصدقه المأمور على نفسه وابنه جاز اجماعا خلافا لما اذا باع
الكل بالسبع مره فعليه ان يصدق لانه في البيع كونه في ولائهم في الصدقة قال في حبيد
محتاج الى الفرق بين من ماله بقله عنه في شرح الست السابق وهو عر **ف**
وفي حبيد المحيط الفرق بين الصور بين الموقوف عن التبر ان الاعطالا يحق الا باخذ
عن **ن** والربع والاخذ لا يحق من الواحد كما الوضع يحق عند نفسه بمحمل لم يفرق فان

الامر اما وضع التصديق يخرج عن عمدته بالتصديق على نفسه

و دایر لاشه فی القاع هم داخل و من جن فی الماضی بعد و نکر

داري اسر فاعلم في ادراكه والعقل هو مصدر فقه الرجل فكشاد امار فقهه وفي
الستيلان **الاولى** قال بعدل في معرفتي العصور والعلا الروحاني ومضى يعرف
ملت ماله الى العلم اذ دخل المتكلمون واصحاب الحديث ولواهي ثلث عالم الى الفقه اذ دخل تحت
الوصية بدقق النظر في مطالب الشرع وان تعلم ثلاث مبادئ اولها وقال بعضهم ان من خط
الوقت من المبادئ دون اولها لم يدخل تحت الوصية وصي مالك في كتابه لم يراعي الى العلم
لا يعرف الى العلم الزاهر بل هم العقلاء حقوا **الثانية** نرات نظره حتى مر الفقه بسوا الى
الحيط على العقلاء وجعل **انه** قال العقلاء عند من بلغ الفقه الغاية المقصود وليس المتفقه
تفقيه وليس له من الوصول **الثانية** ر فم لظهر من المصنف في المعاصي علان الاز
المهري ثم قال يدخل المحقق في الوصول الى الرضي ثم في قوله صاحب الحيط وقال في المصنف
الى العلم اذ دخل المتكلمون في بلاد خوار مر دون الاداء وهذا الى الاطلاق المتقدرو في
في حيان اذ هي كل العلم سلخ تدخل اهل الفقه واهل الحديث ولا يدخل بها نقل كلام الى غير
وعمر كانه هو المتفلسف الطلبة العلم وهذا ايضا فيه بين ما تقدم وفي سطر الحيط
ذكر انه يدخل فيه الفقهاء واهل الحديث لا غير كان اسر طلب العلم شغ على وجه الحق وفي صاحبان
ايضا ومن نعم اهل العقل **رجل الوصي** ان يباع من كسبه ما كان حار حار العلم ووقف
كتب العلم مع من كان كتب الكلام فكتبوا الى الى العاسم المصنف ان كنت الكلام هل يكون
ركبة العلم حتى لو وقع كتب العلم فاذا لم يكن الكلام شاع لانه خارج عن العلم انتم
ومتفقه ان لا يدخل المتكلمون في الوصول الى العلم فاعلم وقد احدث بطور هذا الفرع مملت

وخواه اولی و الاخر فقیه محدث و اهل الکلام العرفی فی العلم عبوداً

ثُمَّ لَا حَاجَةَ أَنْ نَرْفُضَ الْإِسْلَامَ لِأَنَّهُ لَا يَقُولُ أَنَّ بَيْعَهُ عَلَى الْوَلِيكَ مُلَوَّلٌ
وَعَلَى الْإِسْلَامِ فِي الْوَلِيكَ فَكُلُّهُ لَوْ فِيهِ وَلَسَدَى فِي أَعْلَى الْمَوَاقِبِ ۝

۱۰. واعدكم من بعد اربعة ايام، واطمأنوا، واما رجوعنا بعد ذلك،

دروع و غلالت التوت التي تدور وتجر أو الحزن تكثر

شتم السان على الامة عشر من منها واحد مفهومه من
والباقي متطوق فانه

رجوعا عن الوصية وجهه نقد رجوعا حال في ما كان لو اوصى بجاهده فاستولدها يكون رجوعا
وكذا لو اوصى بخط يده فمات في ثلثه النظم ويدقق فحين يكون رجوعا في الناس ولو اوصى
بوصية فغسله او ابدار لمصمها او هدمها لم يكون رجوعا وهي الواجبة الاولى والثانية
قلت بل المحرر ان في محصر المحط انه انما يكون رجوعا اذا لم يمتلئ من الرجوع
وقال له لم يمتلئ هذا السبق لغيره في يدي ان ياتي في ثلثه النظم شهد له وجهه
ظاهر وانما علم وان طهرها يكون رجوعا اذا كان ثلثه الوصية الثانية عشر والثالثة عشر المقنونة
وهو انه اذا كان قبلها لم يكون رجوعا ولو اوصى بشي ثم رجع يكون رجوعا وهي العاشرة
ولو اوصى بها وكانت جارية فوطيها لم يكون رجوعا وهي الثانية والرابعة ولو اوصى براضة ثم
رزقها رطبة لم يكون رجوعا وهي ان وان غرس الكرم والتجر يكون رجوعا وهي الحادية عشر
فبقت الحاشية وهي الوصية لرجل بشي ثم يموت بعينه لم يكون الباقي رجوعا عن الاول مالم
يصح بالرجوع وشركا فيه وهي مذكورة في المسوط المحيط في غيبه كان الموصي به او شيئا
او ذلك **قلت** هذا اذا اوصى العبد الذي اوصت به لفلان والظاهر ان اذا
امان الوصية الى الموصي لم يكون رجوعا وشركا في الوصية اضافها الى الموصي له الاول يكون
رجوعا والاول كان يقول اوصت بهذا العبد لهذا الرجل ثم يقول اوصت بهذا العبد
لهذا الرجل لرجل اخر والثاني كان يقول قد مناه ولو قال وقد اوصيت به لفلان بالاول
لم يكون رجوعا لان العطف يستدعي تقدير المعطوف عليه وهي باجم ولو قال العبد بالبا يكون
رجوعا لان البا للوصية فصل الثانية بالاول وحول تلك الوصية الثانية في رجوعا
لهذا في غاية البيان ونقل الجري عن العوائد انما لا يكون رجوعا لهما للوصلة والجمع فقد
جمع بينهما في الوصية ولم يمتلئ الوصية الثانية عزاه للفوائد وقوله لعبد اي بعد الوصية
الاولى وفاء من المظهر من الاستيلاء بما فاقا عن في حاز هذه المسائل كذا في تنقيح
وقد ذكرنا لها صوابا فقال لو اكل رجل الوصية من الفاصلة المنعوبة سقطت هذه المسألة
والايمان بوصية في كل اجماع بينهما في الثانية رجوع عن الاولى كما لو اوصى بعقوب جارية ثم اوصى
لرجل وقد استتمت الوصية في خطه وصحت اليه الاستيلاء لكونه متصلا على جميع ما نقلت وصحت
اليه الصارط من الرجوع بحكم الثاني **قلت**

في الوصية غسل هدم ايضا وادعية احاط التخمير بعضا بوضو

في كون لغيره الوصية منه والاولاد والتطمين بل يطهر
وصايطه من اقطع الملكا **معضودا** **معضودا** **معضودا**
واذا اوصت النظر لرجل بشي خرج عن هذين الصايطين فامتنعه فانه منهم ولا احد
استاعه في اطلاق الايمان بعد نظر الصايط فله ان يعلو الصواب
وقيل ان تركها فقال تركها يكون رجوعا اذا ما بوجوه
من الستة في فحان في لو اوصى لرجل بشي ثم قبل له ان يبعثا فاحرا الوصية
فقال اخرها لم يكون رجوعا ولو قبل لها تركها فقال تركها يكون رجوعا ام هي **فخرج**
لو اوصى بشي ثم جدد يكون رجوعا وعن غيره يكون رجوعا في الحاشية الصغير لو اوصى بوصية
ثم قال استندوا الى لو اوصى بشي لم يكون رجوعا وفي السراجية محمود الوصية على رواد
المسوط رجوعا وعليه الغنوي وفي مسوط المحط انه الاصح وقال الصدق استند انه الصحيح
في لو اوصى بالحق في وهو جواب الى في سفت وفي الجمع جواب به وهو القياس في كل
منها العلى وقبل جواب محمد بما اذا اوصى ثم قال للشهود استندوا الى لو اوصى لفلان
بقليل ولا كثيرة فانه كتب محض في لو اوصى في ما ذكره العلى والله اعلم
في موصي له بالدر والفضة **فليس له في العبد والدر والفضة**
منها الستة المسوط في ليس للموصي لشيء الدار ودية العبدان بوجوه عند
ثم ذكر خلاف في في واجبه له وما يحق ان النظم اطلق الوصية في الدار والدر والفضة
بالسكنى والا اذا اوصى بدار لم يرد ما يقع عليه الاجارة ولا البيع فلو قال
في موصي له بالدر سكني وخدمه **العبد فحق الجارية من خطره**
لسلم عن ذلك والله اعلم ثم ذكر المصنف في محتمل المحط ولو اوصى بداره لاسنان
بواجبه ويدخلها وان اراد ان سكن الموصي له بنفسه ليس له ذلك وعلى ان لما اراد ذلك
لمحل الستة هكنا هو لا يخرج المنهج سكني بخدمه وفي غلة سكناه خطره
وغيره فقلنا انظر انه ثم قول بقوله والمنهج المحط والمراد الموصي له بالسكنى والخدمة
في جازت لغيره عند رجوعه **وجوزها بغيره ان قال عودا**
الصبر في رجوعها للوصية وفي الستة من الظاهر لو قال اوصت بثلثي للمجد
جاز عند من وقال ابو يوسف رحمه الله لا يجوز الا ان يقول يفتق على المجد وقال

•• واقترار شخص من موصيه •• ونسبها من نسبة السهم تقدر ••
 مثله الست المسوط والمسته في الاقارب بنسبه موصيه ملت ما يعطون في يد و
 في المسوط في ايراد اشد وان كان على الوصيه جازف ثم ادتها على جميع الورثه
 كانه لامته في ثباتهم وان كانا غير عدلين واقرا ولم يثبدا بالحصة في نصيبهما لان
 اقترارها ليس كمن على غيرهما منهن في اخراج الكلام يخرج للشهادة لانها لو لم يكن
 لفظ الشهاده لربى في نصيبها خاصة لان الوصيه لانها في هذا الاشكال مما لا يثبت
 لو شهدوا واقرا لم يكن في الاقارب حصصهم وانما الامه كانه في الدين في موضع هذا العقل
 شهادتهما لا يثبتان فيكونا شهيدين قبل الشهادة لتعكس النعمه في اخراجها الكلام يخرج
 الشهادة ولو شهدا وهما عدلان على الوصيه او على نصيب الورثه انهم اجازوها
 بعد الموت حازت شهادتهما لانها لا يجوز ان يردوا الشهاده الى انفسهم شهادتهما
 ونظر الطرسوسي في الفرق فان كلامها مقدم على حق الوارث فاذا اقترار الوصيه
 لشخص فثابت ان حقه مقدم على حق نفسه فلو اخذ به وكذب بغير الورثه
 لا سطر كما قلنا في الدين في قولنا ان يقول يقول اخا للثب في الدين في
 ما لانه اخذ به وهو انه لا يلزم الوارث المورث حصته بل في نصيبه فلا
 فرق بينهما والمصنف قد كان الدين ثبت في جميع الزكوة ولا يسحق احد من الورثه
 شيئا الا بعد وفاء جميع الوصيه ما ثبتت في جزئها فيكون اقل الوارث بحقه
 فلا يوجد من نصيبه الاخر وقول في التثليس بظاهر المذهب **قلت**
 وذكر في المعبر عن الجاهل في مثله الوصيه انه قال سمعت من رحمته يقول
 سمعت من يروي عن النبي صلى الله عليه وآله انه اخذ من الميراث نصف ما في يده وكره ان
 يروي الحسن عن نرف وهو العتاس واليهج ما قد مر من روايه محمد عن يعقوب
 عن الحسن بن وهب وهو استحسن **••**

وتحوز بها الدين ليس بها ثمن وفي ذلك الدخول اجدد

في الست مملكتان من مملكتي الدين الصاعى وبعد الامه الروحاني قال
 اوصي بثلث ماله الى صلاب عمه وعليه دين فاحاذي الغرم حصته لا يجوز لان
 الوصيه متكرره عن الدين ولو سقط الدين باحاديثه **الثانية** ومن لوهان

صاحب المحيط وقال اوصي بثلث ماله لا يدخل الدين ثم من الملاحه ولا يدخل
 انتهى **قال المصنف** في حذفي مروي في رواية دجول الدين في الوصيه
 بثلث المالك **الثالث** والمراد دخوله ان يدخل ثلثها في الوصيه ولا يسقط
 محجل كانه لم يكن وليس اعلم بالصواب **••**

•• ومع اني من اجبت خطها •• فيوضع عنه ثلث ما يتلخره ••

المصنف في خطها من اجبت ان يخطها عن ثمنها ومن الست من الظاهره قال
 علي ما نقله عنه الطرسوسي اوصي بثلث ما في يدي من ثمنها من اجبت جازف ثم ادتها
 على جميعها من اجبت فان اي الرجل الذي اجبت ان يتاع منه ان يخذها بقتلها
 حط عن قيمتها مقدار ثلث ما بقي انتهى **قلت** له قيمتها سعيه ودفع منها سعيه اعط
 منه ثلث الباقي وهو **••** وبحسب الورثه على بقي ثمنها في المصنف وراى في الفصل
 الثاني من الوصيه ذكرها وقال يحط قدر الثلث ولم يقل بثلث الباقي والمصنف جلد
 بذلك فان المثلث يحتمل ثلث ما بقي ويحتمل ثلث الزكوة **قلت** وهذا ما لا يري
 انه لو كانت قيمتها دون ثلث الزكوة تقطع لاجت بلائع واما الظاهر انه ثلث القيمة
 وتوجيه المصنف القول الاصح فيه **قلت** قال انه ما لم يبلغ الثلث فلا يكون واجب
 فاحت وليس اعلم **••**

فصل في كتاب الفرائض

الفرض لغة بطلق باراء معان منها التقدير والقطع والبيان وسمى علم المولى
 فرائض كقوله تعالى في اخذ الامه فريضة من الله وبان سهام النحقتين مقدمه
 مقطوعه منه في كتاب الله تعالى ووجه تاخيرها انها اخراها الى الانسان وهما الحق والموت
 ثم جعلت نصف العلم والناسبة بينهما وبين الوصايا انها تتعلق بمصر الموت غالباً
 والموت احد والعرايض تتعلق به والله اعلم **••**

•• قبل الوفاء الارث بعض يقدره •• وتخرجه لابن الهذيل جديره ••

•• وفي ائمة الموروث من وجه وارش •• بعلقها بالموت والخلق تقدره ••

قوله والخلق هم يتعلق بقوله وفي ائمة الموروث والخلق المذكور اليه هذا
 ما استعمل في البيت الاول ومثله الست من المنة قال الفصل الرابع في
 بيان الوقت الذي يجري فيه الارث قال وهذا فصل بحثه المشايخ قال مشايخ

العراق المارث لجري في اخر جزء من اجزاء حيوة المورث وقال شيخ بلخ المارث
يجري بعد موت المورث وهو قول شيخ بلخ ان المورث ما دام حيا فهو المارث
لمجموع امواله من كل جهة فلو ملك الوارث في هذه الحالة ادي الى الرضا التي الوارث
ملوكا لتحصين في كل واحد منها على الكال في حاله واحد وهذا امر بدفع
الصقول وجهه قول شيخ العراق ان المارث انتقال الى الوارث وموت
المورث زال ملكه فاذا استقل عن الوارث والدليل عليه ان المارث لجري من
الروح بل لا خلاف والروحية يرتفع بالموت او يمتنع على حسب ما اختلفوا في بعد الموت
لاز حية بلا خلاف فيا يجرى المارث منها وقاية هذا الخلاف انها تظهر في جل
تزوج بامه الغريم قال لها اذ ماتت مولاك فانت حرة والروح وارتد لا وارت له
عنه فعلى قول من يقول المارث ينت في اخر جزء من اجزاء الحيوة لعنق لان العنق
اصيف الى ما بعد توت الملك للوارث وعلى قول من يقول المارث ينت بعد الموت
فكون توت الملك للوارث بعد موت المورث بزمان فلا يكون القتل المضاف الى ما بعد
الموت مضافا الى زمان ملك الوارث فلا يصح وذكر هذه المسئلة القدوري وذكر ان على
قول ابي يوسف محمد يعنق وعلى قول زفر يعنق ابيه وقد اشار النظم ان القولين
منطوقا ومنه ان بقوله بعض يقرر منطوقا المضمون ان المورث يقرر وقوله في قوله لا ينفك
يشير الى ما تقدم من هذا قول زفر عن المنطوق واسار الى ذلك فتمت طهر من الخلاف بالية
الثاني وقوله لعلها اي يعلق عنها تعني الروح بل ملك المالك والله اعلم بالصواب
ومطلوب ان يقطع به الجدل وارتد لظن من تلقى مات فبعد ذلك
وله محرم المارث اسباب فادبته كالورث للارض والبر كحضر
لا بد والست لا يقل كونه لان قلة ما اسباب فاعل جرم المارث مفعوله والبر مفعول
حضر كحضر نصيب وقد استدل الشان على سلمه وفي هذه فاما المسئلة من القصة قال بعد
ان دق له هان صاحب الحيط صلب رجله فقطع وارتد الخد فوقع ملكا فمات لا يجوز المارث
انتى وهي ان شمل على البيت الاول والقاعدة من الضوضوح النواجية وهو ان
محصل له الموت على سبيل التيب من دابة فان انتقل الوارث الارض فزلق المورث
فانت لا يحرم المارث وكذلك لو حضر في موقع فيه المورث لا يحرم المارث وكذلك لو وضع

حجرا في الطريق فقتلها فوقع مارت وكذا الواحد طال او صلا وهبط على مودة فقتله لا يحرم
المارث بعد خلاصا للثاني **باب** المارث عند غار على السبب من لوق وهو ان كل فعل واجب
الكناره والقود كان القتل بشاره وما لم يتعلق به قود ولا كان كان القتل تنسب
وعلى هذا اهل النجس مع اهل العدل في القول لا يجوز المارث فقتل مورثه الباغي انت
لا نه قتلته بحق وكذلك في عكسه عند ابي حنيفة ولا خلاف في يوسف وصحح الخس في شرح
السير الكبير قولهم فان القتل الموجود من الباغي لا يجب عليه قصاص ولا دية لوجود
التاويل والعتبة **باب** المارث عند موت مصان **باب** نواله فيه اختلاف **باب** ط
مسئلة الست من الستة قال لا اذا انت حية المصاهرة من الرخص فحدثت بينهما ولد فماتت
الاب جعلت هذا الولد منه ذكر في تناوي الامام محمد بن النعمان في ان فيها اختلاف المارث قال
العامي الامام مسلم لا رث لاها حرة على نفسها بكاح فهذا الولد حصل من رث بكاح فلا رث
كما لو حصل من الرثا المنقوع على وقال شيخ الاسلام ابو الحسن الصفدي رث لاها ثاب السبب
منه لان هذه الحرة تختلف فيها ومثل هذه الحرة لا يمنع توت النسب المارثي ان لا
ان تروحت امرأة مني طالق بلانا فتزوج امرأة صبي طلقت ثلاث تطليقات وجات بولد
ثبت النسب منه ان حرمت عليه ولم يبق منها نكاح ولا عدة لما كانت الحرة فثبت فيها كذا انها للولد
الذي هو ثابت النسب من الاب يبرر له حاله انتى فعندي ان هذا الخلاف انما جرى اذا لم
يتقدم حكم حاكم يرى عدم الحرة وسبق النظر في المسئلة اذا حكم حاكم بالحرة قبل اكل ثمنها
باب ولا يبعد الميت الابا ربع **باب** كالم اب كل به ليس بجدة
ذكر في الست لفرج حكم الجد الصحيح حكم الابن الا في اربع مسائل واسار في عقد الست
الي الاول منها وهي ان الجدة امرا لا اب تحدد اي تمنع المارث بالاب وبكعبه ولا يحجب الجد
فراستطود في توجيه ذلك والاستدلال عليها بما ليس هذا موضع
باب والشرط اولاد بين وعلة **باب** وقد اشترط النعمان وهو الحسرة
ضمير النسب في استحقاق المصاحبة واولاد المصاحبة بنوا الاعيان وهو الاخوة الاستقناء
لا يخرجها من الاخوة لتمام الاتصال من الجانبين في حتم واولاد العلة هم بنو الملات قال
الشاعر **باب** ويوسف اذا آه اولاد قلة **باب** وهو الاخوة كلاب ما خوذ من الملاك وهو الرث
والاخيار من الاخوة لا من واستدل الست على المسئلة الثانية الى بحال في الجد الاب وهي ان الاخوة

لا يورث اولاد ينظرون في الابد لا يفتنون احد عندها في حاله على قولها وان يفتنون في الابد
عند الامام وطلب العتق والى ذلك اشار بقوله وهو المحرر واطال المصنف فيها جدا وذكر
الحج للقولين في حكمه الاختلاف ما حله كتب القابض المطول في حرمه عنه قصد او اساعلم

وامر وزوج موته الجدة ثلثة لها تم معه ثلث ما يتاخره

ولورثه والهم والجدة مثلها ولحقور في الثلث ما يتاخره

القصه في قوله ثلثة المال المتروك موصوفه الى الابد والمراد ذلك الباقي وهو المواد الثلثة
ايضا في السطر الاخر من الثلث الباقي وقد استدل السنين على المصلحة التي كالت
الجدة الابد على قولك حنفية وهو والحاصل ان للام ثلث ما سبق مع احد الزوجين وطلب
الثلث الثلثة ولو كان مكان الارجد للام ثلث جميع المال عند اي حنفية ومنه خلافنا
لا يورث في قولك ما بقي ايضا عند فلا يغير الحكم من الابد والجدة عند تصور
تصورين ذكرهما في النظر تركت اما وزوجا وحدا للزوج النصف وللأم على قولها
الثلث والجدة السدس ولو كان مكان الجدة اب كان للام ثلث ما سبق من الزوج وهو
السدس للاب الثلث الثلثة من زوج وام وحدها من ابي عشر للزوج الربع ثلاثة
وللام الثلث اربع والباقي لهم للجدة عندها وعند اي يوسف المصلحة لزوج واحد
وللام ثلث الباقي وللجدة اثنان كما لو كان مكان الجدة اب عندها والمصنف اخذ في حكمه
الاقوال واراها في ما فيها عندها طلبا للاختصار ونحو الثلث الثاني اشار الى قول
اي يوسف ان لها ثلث جميع المالح الابد والجدة كما قد سناه

ومن عني اب وابن لعنقه قضى فخر غير لعقوب انما لا يورث

وفي اول القولين عنه نظيرهم ولو كان حبله في ابيه الكل فقصره

استدل السنين على المصلحة التي خالف بها الجدة الابد وهي على قول اي يوسف الاخر
ولون العبد المعنى عن ابي معتق وابن معتق فعند اي حنفية الوارث لان معتق وهو
قول اي يوسف اشار الى ذلك قوله وفي اول القولين عنه نظيرهم وفي قوله المصلحة للاب
سدس الوارث لو كان مكان الابد جده فالثلث كما سبق على ان المعتق واليه اشار ونحو الثلث
الثاني في المصلحة التي خالف بها المصنف في التخرج وحكمه بالرهس

وخبر النخاس حينا ان اخاه مع الجدة والتجان فالايت طر

اشد

استدل الست على نوع خاص فافرق الجدة فيه الابد ذكره في شرح السراجية في ما الى فراغ شرح الملاح
حواضران ومورثة بركة معتقة واخاه في ابو حنيفة الجدة بالاولاد في لئو وسند محمد
بسط الوارثية في الجدة والاح وهذا ما اعلان الوارثية في العصبية الى المعتق ما في المعتق
واقرب العصبية عنده الجدة تكون الوارثية له كما عنده وعند هاشميين تكون منها نصف ولو
كان بدل الجدة كان الوارثية له بالامان فقد جاز الجدة الابد في هذه المصلحة على قول الفقهاء
وفي ظاهر المردى في الفقهاء في المصلحة الجدة الابد بحسب
ولم يعط غنة فطرة والوجه لا بحسب في اسلامه ليس بحسب

استدل السنين على ان ما قبل ذكرها عامه علمنا بناس من عليها خالف الجدة الابد فيها
الاول لو اوصى لغيره اقل من اقل الابد ان يورث الجدة في ظاهر الرواية
ولا يورث في غير ظاهر الرواية **الثاني** صدقة الفطر اذا كان الابد غير الابد موثرا لا بحسب علمه
في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن بحسب **الثالث** لو اعتق الجدة لا تجزعه فقلت في رواية
في ظاهر الرواية ولو اعتق الابد جده لا يورث الى رواية **الرابع** ان الصغير لا يصير
مستلما بالارجد في ظاهر الرواية وروى عن اي حنفية خلاف ذلك في مسالك الاربع قال
سبح الله المرحوم في شرح السراجية والصحيح ما ذكره في ظاهر الرواية وقد ذكر في شرح السراجية
ونحوه في الكافي في باب الميراث **و** قد اشار بقوله في ظاهر الرواية في الفتا الى ما خالفه
مرويات النوار ليعلم ان فيها خلافا وهذا معطوف على بقدره فيما قبله من رواية الابد الجدة
وليس علمه بالصلح **و** قد قبلنا في الوصية خاص في فليس له في الدين مع يقصوده
اي قبله في فرع خاص خالف فيه الجدة الابد قال في التمهيد جمل مات وترك اولا ذلضا
وابا وله يوصي بملك الابد ما عدا الوصية فان كان الميت اوصى شي فللاب ان ينفذ الوصية
وان كان في التركة من فباع العوض والعقار لتصل الدين وتنفيذ الوصايا وليس ذلك
ذكره الحافظ قال في المصنف في الوصية هذا من الجمل فان لم يكن في الموقوف
بالا قام احد متفلا مستباضا له قال اذا ترك وصيا وابا موصيا او ابنا وصيا
يتزك وصيا فللاب ثم يتم الى الموقوف وصي الجدة ثم وصي العبد او وصي وصي
يفق ابي ولا يخفى عليك بعد ذلك المصلحة من المظلم والله اعلم بالصواب
و وعند التزوج للام مع اخيه وفي مذهب النخاس الجدة جدر

لشتم الست على فرع سادس يفرق فيه بين الألبس والحد على قولها فالظاهرة
ان ولاية التزوج على قول لويوسف تكون للحد والاخ وعلى قول أبي حنيفة
الحد ولي بولاية التزوج من الاخ ولو كان مكان الحد باب سقطت ولاية الاخ اتفاقا
وقال في موضع اخر ان الاخ والحد سواء عند ما دلوا

وحد اخ قد سوي في ولاية التشكيك والتجان في واحد

لسلم عن ذلك بالتمتع بالمساواة بينهما

ولا يحل للحرم الاثنان اخوة وامرأب مع لها الامم

الحكم في المنع وشبهه مع مخصوص غير مبرأة من وجود محرم فيه معنى الآية والمثل
عليه الست ذكر من لا يتناول من الزكوة شيئا من هذا محرم لا شوا كان حب نفيان
او حران فهذا بقاعدة كلية عندنا وهي ان الحرم من غير لا يستحق المراتب مع كمالها
والقابل والرفق لا يحل مطلقا وبني الهامة فقه خلاف لبعضهم راي انه يجب
حب الحران ولعنه راي انه يجب حب النكاح ونسب المحرم وهو من محرمات
زوج وهو كالمستحق لا يستحق في حق عمة ولا في الاول فانه كالميت
فيما نفاه له الحكم خلاف المحرم وصله في النظر بالوترك ابنا وامنا واحف
اسم في موتها فاباها نحو اب بالاب ويحان الامم الملك الى التدين والمباشر
بقوله الامم محبان في عن الملك ولم يذكر حب الحران في النظر وذلك منها
اذا ترك اما وحده ام فان الحد محرم بالاب ويح احده محرم مان كل ذلك
من الصريح المرجح وليس له في **موت الزوج والزوجات وابنه** فهو ليس بخلاف

فيها نوتة هذا معطوف على قوله لا اثنان ودوا الدم كل مرتب ليس يجب
مرض ولا عصبه لو كانت قرابة مرجحة الولا ام غيرها فالست شملت على ما يترك
الاولى في الكافي واهموا على ان ذوا الاحكام لا يجوزون الزوج والزوج
اي يرتبون معا فنحط المصنف في نفسه ثم نفسر الباقي من ذوا الاحكام كالواحدة
منه اذ زوج ونسب بنت وحاله ونسب عم بلزوج المصنف والباقي الست **الثانية**
منه ايضا وهي ان اختلاف الولد في السلم واليه الاشارة نقى ليس يمنع المراتب
لان المراتب فان كان يولد بالانثى وعند اختلاف اللين لا يضر حواصده

نكر

لكو هذا الحكم في حق اهل الكفر لا في حق المسلم لا في حق لومات مسلم في دلهما كبرية ابنة
المسلم الذي في دلهما اسلام **الثالثة** وهو من البعد نفية وهي ان غير
المسلمين يؤثر فيهم اختلاف الدليل يمنع القوارب منهم كالمز والمصنفات مع الكلام
في نودث دوي الاحكام والمباين الدلائل في الصواب ايضا

ولمرت الذي يثامز في الاول والحب مثل العكس في الدار

استتم الست على احكام راجح كما احتلانا الدليل **الاول** من نوح السراج ان
المستام من كبرية الذي **الثانية** للحرى كبرية الذي وهانان المثلثان ظاهران
من النظم واثارت قوله مثل العكس اي سلتن افرستن هي ان الذي لا يرت المستام
كالمه لا يرت الحرى في دار الحرب ذلك لاختلاف حكم وهو مانع كاختلافها كتيبته
ولذلك لا يرت الحرى بدار الحرب لاختلاف الدليل حقيقة ولومات المستام برة وارة الحرى
عمالا يفتي الامام وقوله في الولد يفتي اي يفتي المقتضى للمعان في احكام الدليل وسلم

فصل في المعايير

هي نفا على ما عايناه اذا سألنا عن بطنه المسؤول يعرج عن الجوانت ما حذر من قوله
في من حجة وصوابه اذا عجز ولم يستدل بوجه وهو صريح اذا كان العقد منه
تتخذ بالدهان واستعمال القنارج والاصل فيه سؤاله صلى الله عليه وسلم الهامة
رصى الله عنهم عن التجرة التي لا سقط ورقها ثم ذكر انه حذر عن المصنفين نعم كسهم
بساله شوق وبما عطف وتفاوتا يد وعبر ذلك كما هو موجود في كتبهم فزادت ان اختم
كما في هذه المسئلة **الاول** لما راد احدا يحى الى هذا النحو الذي يحوته وليس الموفق

نظام المعايير في المعايير بكنة واشرفه در نفيس وجوه

وقد رجم هذا المصنف في قوله لكنها في كمال تقوا وعبد

اول حاصل البين الاشارة الى ان الناس ينظرون في المعايير اشتباها واشرف
ذلك الدليل النفس والجوهر وهو من عطف احكام على العام لثبوت وقدم اي
جميع هذا الفضل الذي نطمة بها عقودها اي اشرافها واحسنها لانه صريح
بنظمه عقودا فاذا ددت حسنا ونفاة ومنها تعني سائل المعايير المنطق
لما فيها من الصحة والافاز في الحلا في السائر والاصحاح المراد هنا

قال ودل على هذه الاشياء مدار بطر النجاسة وظلان يوجد في كتاب او يحضر طالت
وهي مل قسمة قسم يعرف وهي التخلل في الحجاب والاسحالة واللبا في كل فعل **قلت**
ليس كل الاستحالة ان يفعل في الاستحالة بالاحراق نعم لا بل يفعل في التي لا يحرق
بنفسه على لئلا يخلط داخل تحت الاستحالة وليس اعلم **حاشي** وهو المسؤول عنه
والجواب انه الكفر على التخلل اذا صارت له حجابا حجابا جعل الاستحالة على دفع
الزنا النظار على الامر بطر **قلت** وفي عدها بطر نظرها في الارض
المتنوعة ما قبل بكتابتها وهذه لم يرها طاهر جعلت فوقها كما لو نثر موق في الحامض
وانه اعلم ما في هذه كلمات كره في شيع الخريد مستي لم يزل في الكري
ثم استدل كمن اخبر على قول مالك بن معي وهو النسخ وليس في البجاجة **قلت**
وفاته من المطهرات عندنا المراد ان تحتها فاربها ما بها نظرها في حوز الصلاة في قفها
وفي حوز السجود حلا **قلت** واذا عادها الماء عاد طاهرا على الصحيح ولا يعلم في انما من
المطهرات السبعة ان كانت اذا ما عليها الكبر التي تذيها تطهر لغيرها او هبتها
وفاته النذر في العطر المبلوح المختار اذا كان قليلا دون الصفه يذهب **قلت**
فانه يجره لخال الرهاب في النذر كذا في البراءة وعدمها السبع مطهر او القسمة **قلت**
وذلك في الكثرة نعم في السكون وهو جمع من الطهارة البدر اذا كان كسبا في بعض
او في حوز حلقا او كل بعضه حكم بطهارة لا حال وقوع الخبر في كل طرف وفي علم من
المطهرات الغالب قلنا في العلم اذا وقعت فيه حاشي غلبا في النذر على قول اي يكون
واذا صحت هذه الياد كره في تفتت لانه عثر في جمع التان من الذي ذكرنا فقلت
قلت واكثر في بعض المطهرات **قلت** ونذ في بعض بعض **يغور**
وكان حق ان يذكر النار في المطهرات كما هو معروف وان اراد حوزها بغير قلب العز
قلت وعن في صلاة لا يقدر عليها من نذر **قلت** في الملق **قلت**
استدل الست على سوا التي **الاول** مرتكون في الصلاة ولا يبعد مصليا في بلاد
احكامه وظاهره كذا حال الكسب في التقصير في كواب عن ذلك في صوتين **الاول**
النائم في الصلاة فانه فيها حقيقة ولا يبعد مصليا في حال النوم حتى يحجبها قضا ما فات
في حاله نومه بغيره قال في العدة في الصلاة ولا يكون مصليا لان الاخبار شرط

اداء العبادة والنائم لا اختيار له وليس اعلم **قلت** في مسبة لكرت فده ليتوضا ثم يعود
وسبق فانه في حوز الصلاة حتى لا يفعل منافيا ولو فعل لم يبين عليها ويستأنف وهو في الصلاة
ولا يبعد مصليا لطبيعة الحدث النامي للصلاة **قلت** وقد نفي في العدة على انه في الصلاة
حتى يتوضا ولا يكون مصليا **الثانية** اي مصلح في التسمية ويكون آتيا بالسنة مع القول
عبد الله لا يجز فاجاب ان هذا رجل يصلي صلاة جهره نقرأ فيها مع ما في الكتاب قوله
لما في انه من سلمان وانه لم يسمع الله الرحمن الرحيم **قلت**
قلت واي صلاة بالقرآن **قلت** واي صلاة بالسجدة **قلت**
استدل الست على سوا التي في الصلاة **الاول** اي صلاة قرأ القرآن فيها تفسد ما فيها انها
ليست بالمحرفة ولا هي للتعليم فاجاب انه من مسبة الحدث وده ليتوضا ويعود اليها
فانه حاله حينئذ في الصلاة فلو قرأ في طريق الوضوء في صلاة لانه اوي جزا منها على
غبطها **قلت** ذكر في حوز الفقهاء **الثانية** اي صلاة نقرأها السجدة المعهودة وليس
يجوز ان ايد ما كوتب على قول الجنييف وهو رحمه الله هو رجل صلى في سجدة في موضع
يجز فقال ابو يوسف نفى السجدة لا غير حتى لو عادها على موضع طاهر **قلت**
قلت ومن ذا يصلي مغزا تشهدا في عذرات **قلت** وجوبها **قلت**
استدل الست على سوا التي في الصلاة من الطهارة **قلت** اي رجل يصلي المغرب تشهد فيها
عذرات **قلت** وهو واجب عليه في الكسب فاجاب ان هذا رجل ادرك الامام في القعدة
الاولى تشهد مع وصلي في الركعة الثالثة وتشهد الثانية بعدة وكان على الامام كسبة
سهو تشهد مع السهو وتشهد مع الثالثة ثم ترك الامام ان عليه سجدة تلاوة فيجوزها
وسجد مع **قلت** تشهد الرابع وسجد سقط السهو وتشهدا الثانية ثم ترك كل من سجدة الثلاث
في قضاء سجدة الثلاث وتشهد للثلاث ثم سجدة في السهو وتشهد العاشر **قلت**
ان العود الي سجدة الثلاث ثم في القعدة الماضية فانه لم يتعد في قضاءه والله اعلم **قلت**
الركعة
قلت ومن حيث يكامله ركوة **قلت** وحاز له اخذ الركعة **قلت**
استدل الست على سوا التي في الركعة اي رجل وحبت عليه الركوة وحاز له اخذ الركوة بعد
واحدة **قلت** وظاهره مشكلا فاجاب ان تحصيله خمس من الابل لا شاي في حق فانه

ما وجه قول الذي قد قال له **مرع** قد مضى خمسمائة النظر
بعد الثلاث في قول الامام **في** قولها قد زاد عما يا اولي الفكر
فهم نكته يا صاحبي قد حضرت **فاسمع** توجيهها يا اولي البشر
وهو **سقط** حواره **فقلت**

خذ الجواب **ونظري** غيبو معتبر **ولا اري** اني في الغار ذاك
هذا في قدر الرحمان **ولك** **اشا** شه وهذا يدرك النظر
فالشهر **مرع** لا يضر لعين **عند** اللام **وقال** النظر في جري
والعام **اسر** هلا يا قول **ما** **تريد** عما فرد الفكر واعتبر
لعمري وهو **شمس** وقد **مجت** **يا** صاحبي نكته كالتفسير في الفكر

الشركة **والقسم** **اي** **شرك** ليس **ملك** **فشمه** **ولو** **اتفاق** **ملكهم** **لا** **يسطر**
سوال البيت **يصلح** ان يكون **الشركة** **والقسم** **وهو** **اي** **شرك** ليس **ملك** **فشمه** **ملك** **كاهو**
ولا **شركة** **لا** **يكون** **لك** **حرا** **ولا** **اختيار** **ولو** **اتفقوا** **وقسموا** **لا** **يسل** **فالجواب** **ان** **الملوك**
سكروا **وهو** **روي** **ابن** **سليم** **عن** **ابن** **خزيمة** **ان** **ليس** **لهم** **ان** **يسموا** **وا** **ان** **جمعوا** **على** **ذلك** **لان**
فيها **حق** **الحام** **حتى** **لو** **كثر** **الرخام** **في** **الطريق** **لا** **اعظم** **كان** **لهم** **ان** **يدخلوها** **حتى** **يخف** **الرخام**
وقد **قدمت** **الساعة** **فقلت**

ولو **رضي** **غير** **العين** **بقفها** **اجازتها** **فخرج** **اذا** **امات** **توجر**

سوال البيت من الوقت **اي** **رضي** **وقفه** **على** **عن** **عن** **آجرها** **من** **الجارها** **وان** **انفتحت**
بموتها **مع** **قولنا** **بعد** **من** **ان** **نساخها** **في** **الوقت** **اذا** **كان** **على** **غير** **معين** **بموت** **احد** **المتفقين**
كما **اذا** **اعتد** **بطريق** **الوكالة** **او** **الوصية** **فالجواب** **ان** **هذا** **الجار** **واقف** **ارتد** **والعباد**
ما **له** **عالي** **وقال** **على** **رجله** **بعد** **ان** **آجرها** **لا** **يصير** **ان** **لو** **رثته** **قال** **ويمكن** **ان** **تصور** **من** **آجرها** **رضه**
ثم **وقفها** **على** **معين** **في** **الوقت** **فخرج** **عند** **من** **يقول** **ما** **اذا** **امات** **لا** **يجر** **انفتحت** **الجوار** **اي**
اقول **هذا** **الجواب** **لا** **يطابق** **سوال** **البيت** **لا** **يصر** **في** **وقفها** **وهذا** **موجو** **وقف** **فلا** **علم**

السبع **من** **عبد** **بصر** **يا** **يقول** **امامنا** **هو** **يعقوب** **كوفيا** **يقول** **خبر**
سوال البيت **اي** **دخل** **يقول** **ابو** **صبي** **ويقول** **ابو** **يوسف** **هو** **كوفي** **فالجواب**
انه **ولد** **عليه** **دنيا** **كالقوف** **وتوطنت** **فان** **واحد** **يختار** **الولد** **وابو** **يوسف** **يختار** **المنشأة**

قال **ويبيع** **هذا** **في** **الوقت** **اذا** **وقف** **على** **الفقهاء** **الكوفيين** **والسمرقنديين** **مثلا** **فان** **يحد** **احد** **من** **الفقهاء** **انه**
كوفي **او** **سمرقندي** **فانه** **تتطرق** **منه** **الى** **ذلك** **ويجري** **في** **الحلاف** **والحدوث** **بموجب** **المنقول** **من** **بلد**
الى **اخر** **البلدان** **وقد** **يحد** **فونها** **وعن** **ابن** **المبارك** **من** **اقام** **في** **بلد** **اربع** **سنين** **نسب** **اليها** **والله** **علم**
وكيف **يعود** **التخيم** **ملك** **العبد** **وكيف** **يسع** **العبد** **والجواب**

لشتم **البيت** **على** **سوالين** **من** **السوع** **كيف** **يكون** **التخيم** **ملك** **عبد** **ثم** **يعود** **المالك** **العبد**
والعبد **ما** **كاله** **فالجواب** **انه** **رجل** **استأجر** **اشترى** **عبد** **امثله** **ثم** **اخرج** **الى** **الدار**
الحرب **ثم** **قوى** **العبد** **على** **بيده** **واخرج** **من** **دار** **الحرب** **الى** **دار** **السلام** **فصار** **العبد** **ملك** **المالك**
ملوكا **وهي** **في** **الحرب** **ودكر** **فيها** **انه** **لا** **يعتق** **عندها** **وعنده** **الامام** **يعتق** **وقد** **نظر** **هذا**
الوال **الطرسوسي** **قال** **واسيد** **فصار** **ملك** **العبد** **وتم** **بالا** **رب** **فكيف** **جواب**

وقد **اجت** **عنه** **فقلت** **لعمري** **هذا** **العبد** **كان** **مما** **وهو** **لا** **يكون** **طويل** **عدي** **انه**
عليه **قد** **استولى** **بصار** **من** **رايه** **وملك** **مولاه** **ويؤا** **توايه** **الثاني** **كيف** **بيع** **الرجل**
عبد **احد** **ثم** **ما** **كأنه** **بطريق** **يبيع** **الجواب** **انه** **عبد** **ارتد** **بعد** **التخيم** **فسيب** **بيده**
وباعه **ولله** **علم** **وما** **لا** **يرض** **ليس** **ملك** **بمعناه** **بغير** **شركة** **ثم** **لو** **منه** **ينظر**
سوال **البيت** **من** **السوع** **ايضا** **اي** **ملك** **لرض** **ملك** **بمعناه** **بغير** **شركة** **ولو** **باع** **عامر** **ثم** **وفي**
جوار **نظر** **والله** **اشا** **فقله** **ثم** **لو** **منه** **ينظر** **فالجواب** **ان** **الملوك** **من** **السلطان** **ان**
لا **ملك** **السع** **من** **الشركة** **ولا** **لو** **باعها** **للعقل** **الشركة** **هل** **يكون** **نظر** **ولم** **اقف** **على** **الكاب**
فيه **اي** **قلت** **ظاهر** **فولها** **لا** **يجوز** **مع** **للطريق** **بمعناه** **مطلقا**
حالة **الافراد** **وانما** **يكون** **بالصفة** **اذ** **باع** **الدار** **وطريقها** **فما** **ولله** **علم**

وكيف **يسع** **ابن** **اباه** **وامه** **وملك** **اثمان** **الميه** **ويجوز**

اي **يجمع** **وسوال** **البيت** **من** **السوع** **ان** **ان** **ملك** **سوطويه** **وملك** **الز** **ويختص**
في **المصنف** **حي** **يجمع** **بذلك** **الوكيل** **المنه** **لو** **كان** **في** **ذلك** **البيع** **فانه** **لا** **ملك**
الز **ولا** **يختص** **والجواب** **انه** **رجل** **اذا** **نعم** **في** **السوع** **يجمع** **فولدت** **منه**
ومات **فولدتها** **ايها** **م** **طالب** **بالسعة** **عمر** **اه** **فوكا** **في** **سوء** **استفاد** **منه** **فقل** **جان**
وهي **اي** **الحرم** **والطهر** **وقد** **نظر** **الطرسوسي** **قال**

بمن **عدا** **الى** **الفقه** **في** **ابنه** **ينظر** **عنها** **كل** **حبر** **فضيل**

من حوازي البيع في حق من **باب ما عايناه من حوازي الدليل**
 لكنه قاصر عن الكفاية التي ينبغي لها الاتكال وهي انه مكد منه وبالكلا وقد بطل حوازيه **فصل**
 في حوازيه عن سوال الحكمي **نظامه** الدور الخليل الترتيب
 هذا الرعيه جاز من حرم **وخصه** مرانها ما سلك
 والمهر من مولي ابيه التي **سطله** المولي له نفاه الوكيل
 في بيع من اسوله والد **لناخذ** المهر فبان الدليل
المصنف الثاني انه جل حوله دين على مالك له موكلا في بيع واستعانتها
 مردسة وتمكن تصويرها معان فان يكون له موكلا في بيعها واستعانتها
 وطاع مردك كونه عتيق احدها **واذا** عرف هذا ظهر لك لرفق المصنف حتى يخرج الوكيل
 عن جديها لا يصور في غير التوكيل **ليبع** وكان يركب هذا الذي **الكفاية**
واي كفاية بالادارة مكلفه **وليس له** اخذ الذي هو بامره
 سوال البيت من الكفاية وهو اي رجل كفل رجلا مائة وادي المال الذي كفل مائة
 وليس له الاخذ من الذي امره بالكفاية ولا يحق عليه رجوع **الجواب** في عدم ان هذا
 عند كفاية مائة نعم ادى عنها لا الكفاية بعد الحق فانه لا رجوع له ولقد مت
 في الكفاية وخلاف من فيها **فصل**
وكيف ولم يرض الحيل حواله **بسم** وهل فيها عليه تضرره
 سوال البيت من الحواله بدون رضي الحيل على تقدير حيلها على الحيل خسر
الجواب قد بطل في كتاب الحواله صورته كفل رجل بدين على رجل بطرق
 الحواله من المدين والامر مع كفاية تعرف في حق نفسه ولا حزمه على المدين بل تنفع
 كفاية لا رجوع عليه **فصل**
باب ما عايناه من حوازي الدليل **باب** في حوازي الدليل
 سوال البيت اي امام عادل عالم بالعلوم الشرعية ورع زاهد بريء من كل خصلة
 دينية جامع لكل صفة حميدة **باب** في حوازي الدليل **باب** ان هذا رجل فيه
 اهلية القضاء فليقلان بولي القضاء **واذا** دله فقد بطل بغير سكين كما ذكر في الحديث
 الذي اخرج ابو داود وحدثه احمد بن حنبل وصححه ابن ماجه في حوازي الدليل

كما ذكر في الحديث **قلت** ويمكن الحوازي ما يكون المعنى جازي اي جازي فعله الدج
باب في حوازي الدليل **باب** في حوازي الدليل **باب** في حوازي الدليل
 لوبي الحاكم القاضي **فصل** في حوازي الدليل **باب** في حوازي الدليل
 عند الحاكم الشرعي العدل يشهد واية عن ربه وهو خبره مرعهم **الجواب** بصورتين
الاولى اذا كان الحاكم كلفه خلاف معتقد الشاهد فلا ولا خلاف بتاخر الثاني لو علم ان
 القاضي لا يقبل بحيلة حاله فيقسم ان يتاخر عن الاداء وقد مر ما في الشهادات ولما علمه
باب في حوازي الدليل **باب** في حوازي الدليل **باب** في حوازي الدليل
 سوال البيت من الوكالة اي وكيل لا يمكن له ولومات الوكيل او موكلا لا يتصرف عن الوكالة
 وليس المراجعة الوكالة المعلقة قال ولا وكالة الرجل بطلاق امره عند ارادة السفر **الجواب**
 يتصور في الهم الموضع على يد الممنون او يد عدل اذا وكلها او غيرها وضع الهم
 ونظيره الوكالة **لبيع** في عقد الهم فان الوكيل لا يتصرف بغيره ولا بغيره ولا بغيره
 يوسف بل يتصرف الوكالة للوصية **فصل** في حوازي الدليل **باب** في حوازي الدليل
 في عقد الهم كانت لارمة كاهولانم وابو احنيف كان يقول مطلقا **قلت**
 وسئل هذا نزل الموكل اذ امره الممنون وقد مت المسلم في طرح متوطون في الغزو وق
باب في حوازي الدليل **باب** في حوازي الدليل **باب** في حوازي الدليل
 سوال البيت من الدعوى **فصل** في حوازي الدليل **باب** في حوازي الدليل
الجواب اما في النكر في صور **الاولى** التنازع من حال الدعوى القول قوله بدون بين
الثانية الرجوع القول فيها قول المنكر اذا كان الدعوى بعد انقضاء العدة **الثالثة** الدعوى
 بعد المدة القول فيه قول المنكر **الرابعة** لو ادعت على الاستيلاء امره وهو منكر **الحاف**
 دعوى الرق على محمول **السادسة** الدعوى على المحمول انما انته وهو منكر **السابعة** الوكالة
 بان ادعى على موقوف النسب امره موكلا او ادعى العود عليه او كان كذا في مولا الموالاة
 عنده وهو منكر **فصل** في حوازي الدليل **باب** في حوازي الدليل
 يتطلف في الحدود واللعان **فصل** في حوازي الدليل **باب** في حوازي الدليل
 والقوى على قتلها ولما المدي في لغتها اذا فزل موادى عليه **فصل** في حوازي الدليل
 او صلته او خدمته عبدا او موكلا او مبيع **فصل** في حوازي الدليل **باب** في حوازي الدليل

وأي مقرب ليس يلزمه الذي يقتربه مثلاً إلى ما يكره.

صداى عزله افراد مبتدا فقامه

سوال الیبت من العلم ای معاجله علی ترک حصه فی کذا و یاخذ عدا کما سفله ایضا که

المصابيح

في كل واحد من هذه الأقسام في بناءه فكل واحد من هذه الأقسام في بناءه

٤ داي بعد لي بالخضاه الحار وفي غير الرهان المصوره

لما نزل الرزق وسع المعابر حين المعارة وقد مرت فغصا ولدا علم

الذي يحمل العمارة الواحدة بحوزة

وَمِنْهُ أَوَى مَمْلُوكُهُ بَاعَ وَاشْتَرَى وَمَعَافٍ إِذَا اسْتَوْتُمْ لِمَقَرِّ

وان بعد ذلك كالطوع حيث لا يباح له رضاع والاقبح

سؤال الست من الأكل أي بعد الأكل كالأكل الطوع جويح بعد الأكل فيه وليس
ذلك في النكاح ولا الرضاء ولا الطلاق ولا العتاق فإنها لا يكون في هذه الأربع

عنه ما كراهه على الحسن انه لا يدخل دار فلان فحلف بتعقد عينه ولو

وَأَمَّا جَنَّتْ فَالْكَامِ وَالْجَنَّتْ فَلَمْ يَكُنْ هَذَا عِنْدِي لَيْسَ مِنْ الْأَقْوَالِ الَّتِي تَقُولُ

للمكره بها بعمل الطابع لان المعنى ان فقد علي المكره في الامور ما وجب به الحث وقع

بجمع وفي الثاني ايمى للحسابا الشرح ومع بالمره وهذا انرجس اسون المدون

وَهَلْ يَشَاءُ الْإِنْسَانُ نَجَاتَهُ، مَعَ أَهْلِهِ وَأَبْنِهِ عَنْ آثِهِ يَتَأَخَّرُهُ

هذه من قبيل العرافة الاستجانية ^{والتي} كثرها المتقدمون والمناخرون وقد ذكر
 منها حورا السمل السمل ^{منها} على واحد ^{وهي} هاليت المرأة زوجها وابها عن مخم ارضه فيها
 وحرمانه **فالحجاب** نعم وتصور في ملوك تزوج منهم سمل السمل الذي له منها ولد اولاد
 ومات ^{ولها} في الارث للزوج ^{ولها} الذي هو مال الميت ^{ولها} لم يوت امة شي لان حورا ^{منها} تنق
 ومن تركت اناهم ثلاثة ^{منها} الثلثين **احرز اصغر**

في السلطان هما الثالث والرابع منها **الاولى** ايجامه ثرت من وجهها نصفه له فالحجاب
انها كانت اعقب ثلثه وعنها اعتما وتتمت في السلطان

بالولا فتكمل ليعا المصف ولصوفين اعتق جميعه وديكها وديتنا او خما حزينين فمناخذ المصف

البيت وهي المرحمة والماء في الكلام والمختار المصف وهو الربع ورضا قال في ولا وقال
وفي ايضا نظم المتقدم وهو: الاماها العاظم المصنف في علم الفلك والارصاد

لوانه من وجهه لصفه **هـ** بهر العار كنه عفا **و** قداحت منها في صون قرينه من الصون

هذا اعتقاه فزحمت به الست ثم الموقصاده خفاه انما يدور في قلبه ما يتقوس

1990

فقد حوت المضاعفة والسد اعلم: **الثالث** اي امره تموجت لربع رجاك وثلث نصف جميع النعم
 قال وبها نظم لبعض المقدس **وهو** وادارته بعلا وبعلا لوجه وبعلا اخوهم ودا الجاهل جعفر
 وكان لما رتبته الما لىضفة: كذلك يغني الحاكم المتكره **الجواب** ايها امره تزوجت اربعة
 اخوة كلهم مات عنها كان ملك الاول ثمانية دراهم والثاني ستة والمالث ثلاثة والرابع درهم فووت
 من الاول درهمين مع ماله نصار لصاحب الستة ثمانية وللآخر خمسة وللثالث ثمانية متو في الثاني بعد ان
 تزوجها وعدة ثمانية فاحد درهمين مع ماله وصار للمالث ثمانية وللرابع ستة متو في الثالث منها
 فووت منه درهمين وصار للرابع اثنا عشر مات عنها فووت منه ثلاثة فصار اليها تسعة هي نصف جميع
 ما معهم وقد نظمت الجواب في اللطاف الاثرية **تقلت** الاول منهم كان يحوي ثمانية وسناحوى
 الثاني فاذا لم يكن شو ما لهم يحوي ثلاثا فارباع ماله واحد والمضاعفة لث حصه

وَحَامِلَةٌ اَنْ مَاتَ مِنْ لَمْرُوتٍ ؕ وَاَنْ وَلَدَتْ بَنَاتِهَا الْبَتْلُغُورُ ؕ

سؤال البیب فی الحاح مسامحہ ای امر محامل ان ویکت کرانہ ویکت ویکت
ساورت ثلث المال الجواب اما امر مانت عن زوج و امر و اجتناب کام و هد

العالم هي روح الى الميت وكان قنعات قتل الميتة كما **حامله** فللزوج النصف وللأم الثلث
للأختين الثلث وان زاولت عالما لم يثبت شئ لثان ابنه كما هو عام وقدر استه وارباب

المرافق **المرافق** وان كانت بنتا كان اختلاط لها **المصنف** فنقول المصنف الى شفع لها انها لامة

منها ونصفها المتلوه وذكرها بما التفتد وعقبه بذكر ما يكسر هذا الحظ ارضنا
من المبالغة في النظم الذي يخرب سوره وان كانت في الكتاب الذي يخرب

اختصاره وقد استوفينا ذلك وغيره في العارضا فان اردت عليك

وأي رجال أخوة الموتى نصفوا ثلثاتهم سودا بحمد الله
 أهل المظفر الميت منهم الميراث وسواء له السادس منها أي ثلاث رجال أخوة واحد زوا الميراث

فاحذر كل واحد منكم الضعفة والآخر ثلثة والمفرس دسه الى مهايم يتقدم لا ينصرفه

عَلَى قَمَرٍ أَحْمَرٍ وَهَذَا نَوْرٌ وَتَصَوُّرُ خَشْدٍ فِي خَلْقِ دُرِّهِ مِثْلُ نَوْرِ سَطْرِ رُوحِي ۝

ثلاثة هي في محو ذنوبها سورة ولم يغفلوا فيها اباهم **ك**
 في فاح من اول نصف ما **ث** وثاني ثلثا وثالث سدس **د**

۱۰۰

ثم قال **فالجواب** ان هذا رجل ترك اخلاصه وانعم احبها اخلاصه فلام فلاخ كلام التثنية بالشد
وللاخ كلام الذي هو ابن العلم المتدنى والناقي من العلم هنا وفيه للاخ معنى انهما
بالنقص لكل واحد النصف وهو الثلث فاحد النصف النصف السدس بالفرق
والثاني النصف وللاخ لام التدنى لفرق الحال ان الاخ كلام احبهم من
ايه فقط في كونهم اخوة نظرا لا اخلاصا فلام لا قرابة منه ومن العلم الذي هو اخلاصه
لام لا به ولم يتعبر المصنف ان ما في هذا النظم الثاني من الحال في المقصد بالاجوع
اجود فادرك المصنف ما في ههنا اخذهم كسوتهم في ذكره فاعرف ان الكتاب وصفه
وشرح لعمري فيه الى عددك حاجت على المصنفين في ختم كتبهم فقا

فردى فروع للمصنفين صفتها ليس الههنا ناسي وحرر

الفروع جمع فروع وهو في الامل كل شيء محله وفروع النظم تقع عنهما الاعضاء
وفروع المايل عن هذا الامل لم يوافق كذا قال المصنفون التدرج من موهبة فتكون
ومون على الترتيب وبنوا به عوده والنصائح حول الذهب ونحوه والناقي
ما كثر المجاوز حد الصغر واراد المصنف المبتدي والخبر اسم في علم حرر
الامر والمراد به المبتدي فهو على المباحة والمنظر والمقابلة السوال غنى يستخذ
ذهنه ويقوي بكرة ويعينه على استخراج الغامضات وفي السلك استغناء كلية حيث
كبل الابل من قاتلها وصفا موصافه وهو الصناعة استوارا حسن
تربية وجود سبكه واتقان تربية ولله اعلم

ختم بعزل نطقي في فرايدها دار الفوايد ابتداء

ختم الثمانية والعون المعنى المتاع الذي هو قوله واعانة والظهور ما حو
في الامل من نظم التي الحو في السلك او من نظم الامر فانظم اي استقسام
وسمي به المتعالم فيه حسن الكمال بالاجماع في الوزن كما حسن الحو بالاجماع
في السلك ولا استعانة بالبيت كاي تقام الامور والفوائد المذكور كان جمع فريدة
وهي العظمة كانها افردت بالجسر الفوائد جمع فائدة وهونها استفيد من علم او علم
ونحوه والمراد الاول وايسر انما التفضيل من السلك هذا كذا قال
والصنفين بها راجع للفروع الموضوعه المصنفون في لومعني البيت اي كل

هذا النظم المايل بهذا النظم الذي فيه من المسون لتدرب بها الطالب
ويتمون فيثبت وتعلم فينته وتكره في التحصيل وجعلتها كالحاتمة في قصيدتي
ثم اشترت الي ان في فرايد هذا النظم در الفوائد اقرب منه في الفرايد والمراد
بالفوائد منظومة في المقناه بحمد الذي هو السوي التي يظهر في البيت
في هذا النظم في علم بعمامة بيت وهي فيه اسهل واسير من نظم ترايت الصنف في فرايدها
باعتبار الفضيل والله اعلم وفيها زيادات بها زاد قدوة في نظم غير في الوقاع
يكبر الوقاع جمع واقعة والمراد حوادث المسائل التي تحدث للناس
والحاصل ان هذه القصيدة بها زيادات على تلك المنظومة زادت بها قدوة اي قيمتها ومن
العون الذي لا يوجد في كل الكتب واكثر المحشرات وكثير المطولات ما يكثر الخلق
المدى الوقاع والنوازل الحادثة للحكام وعلمهم

ورتيب ترتيب الهداية قصدها سوي التدرج في الفروع

والترتيب وضع كل شيء في منزلة ومرتبة اي ورتبت ابواب هذه المنظومة على ترتيب
ابواب الهداية الكتاب المشهور للحنفية لاها على ترتيب اقسام العون لمحمد بن الحسن
رحمه الله وناهيك به والصنف في قصدها الهداية ففها استخدام فان المراد به الهداية
التي هي هديته الطريق اذا ارشده اليها بقدرته القصد وهو مثل قوله
فستقي الغضا والساكين وان هو مشوع من حواشي في منظوم وقد حررت الكلام
في رعي الا استخدام في شذوي لمنظومة جدي واستبين من الترتيب كرمي هو
العليك فانه خالف في ترتيبها اضطرابا الى المقدم والماخر كجمع من فضيلته
بلعاف من عمن فيهم الى احدها ما يناسب لفظا ومعنى في لومعني ذلك وقد وقع علم ومع
ذلك فقد ابدى له مناسبة كما تقدم وكذلك رتبته من المعانيه ايضا والله اعلم

وجبت بها عند اقد فاق حسنة علم سواها في النظم

لما جرت عادة المصنفين سيما المجابا لعمدة ان يذكروا في اخر تصنفهم ما يشوق اليه
ويجمل على الاعتناء بالاجزاء كمنظم اقبلي المصنف انهم في ذلك فوضوا بكونه عند
اي بكرم بعدد فاق حسنة دهاها باعتبار انما علم من كونا الفست من بحر
واحد على ردي واحد جامع لمسايل من المتاري والواقعات قليلة الوجود

مجتمعه في كان واحد لغزاتها وقد ورد في الكتب قال لم اسبق الى ذلك في اني به
 صاحب الفوائد نزل بها هذه القصيدة بذلك على ما هو المعتمد السورة تخرج حق لها
 الخز يد لك **هـ** **تجلى تجلى كل ريب من ريبه** **وقلت قلت كلما يتخير**
 تجلى من التجلى وهو الظاهر تجلى من الجلال وهو الكشف لما جلا المرأة اذا صقلت
 فكشف عنها الصدام يكتشف كل ريب اي كل شك من ريبها اي كل ريب من ريبه وجلت
 رجل بالمكان تجلت من على العقدة اي ازالها كما يتعد اي يصح حل وفيه من
 كلام ريقا لجل الكلام اذا سق فيه وازال اشكاله وفيه صوبها بالجلال بقدر من
 ومنها تكونها بعد ابقية في الحسن لما انها متلافة في العرو في البيت حنا
هـ **وصحت في البياض** **هـ** **كسها الطاني حلة الحسن مذعرت من اكشوا الفيا**
بالحيات **هـ** **المعاني جمع معني وهو مدلول اللفظ وتعد واحد واحد القادر**
 اصله تنسرت لما وصفها بالظهور والتجلي والاكشاف وصفها بالكسوف واستغارا استارها
 الى المعاني ثم تجا بدكر حلة الحسن وطابق بين الكسوف والعورتين والتنسرت وجعل
 ذكر الحياء والتنسرت اعتدالا بعد المدح او هو استعمال البرز بوصف التفضله بها
 مع المنقذ وفي قوله مذعرت طلاق وجعل عريتها عات من الحشو المذموم وتبين فيه
 كونها الفاوة وصفها بالحيات والتنسرت لولا لظهور والتجلي مناسبة لكارتها كما في العرو
 والبيت اهل المعاني عامر من الحسن

هـ **فقل رحم الرحمان يا طم درها** **هـ** **بغريها ضعيفا بان وهبان** **هـ**
 لما وصفها ما وصف طلب من الدافع عليها الدعا بالرحمة لنا طم درها ونسني ثمها ثم وصفه
 بقوله غريها ضعيفا له النظم وها صفان جاريان على الدعالة والتوهم وها حالان
 من الجود درها او بدلان من وهو صبر رحم ومنه بان وهبان مشهور وقد اجبت
 ان اكتب له ترجمه مختصرة لنسبه الى علو مقامه وغريها علو منه تستقر بعض شئ به
 بله منه ومثاني **هـ** **فنفول** **هـ** هو محيا لصف امير الدنيا ابو محمد عبد الوهاب
 ابن احمد وهبان المزي الذي المشفى الخفي بل قد قال الملائكة في استخارته ارجو في الزور
 اشتغل في شتى وتتميز في العربية والفقه والحدائق والادب ودرس في قضا
 حجاز وكان مشكورا لسيعة تاهل في العربية وذكر قصده هذه وهي وصف

نظها بالجوهر والتمكن وانه شرح ذكر النجاة وقد اشار الى ذلك في هذه المنظومة
 وانه ما في قبل موقت مصنف ذكر النجاة في ذي الحجة سنة ثمان وستين وسبعمائة
 وذكر في الذي من شأني في الفقه ابن الفقيه وفي العروة الغفراني وانه وهو من انباء
 الامراء وعرف وقد ذكره ارجيت فقال كان حاكما امينا عالما مكينا ففتها بينها فافلا
 وجهها عارفا بالقرأت والعروة بوصفها بالسيمة الحسنة والنفس الحانية نظم عقود
 القربى وشيخ في رضى الامير واخذ عن علماء التمام في شرح التخصيل وعام
 ثم استل المالك في الحكم بجاهه واستمر الى ان قصده الدهر يسهم الغدير براه **هـ**
 وكانت وكاسه حياه سبه سنين رحمه الله تعالى

هـ **فكم بات في قيد الفرائد ساهرا** **هـ** **واضح في نظم الفرائد يفكره**
 يقال بات يفعل كذا اذا فعل بالليل ولا يكون المصحح من قوله فوله نعاك والذين يستنون لهم
 سجدا وقياما وذكر الامير في ايه باي معنى ما من اذلا وانكره ابن القطاع والى العولمة عنها
 وقد كتف المراد قوله ساهرا هو الشاهد جمع شريد وهي الماقة النائرة واصبح دخل في العبا
 وقال بحت انه عند العوب نصف الليل الاخير الى الزوال ويفكر اي يعول نظر مكره
 والعكوفه المظنون معارف منها انه حركة النفس في المطالب والحامل انه ذكر في البيت
 حاله في تصنيف هذه القصيدة وانه سرفها الليالي وقضى الايام في تقييد ثرايد ونظم زيارته
 هو اسم هذه القصيدة سبكت في احسن مايت واربع معني والنقطة **هـ** **وانشيد**
هـ **لا يعلم الشوق الا بكابده** **هـ** **ولا الصبا به الا من يعاينها** **هـ** **ولقد صدق رحمه الله** **هـ** **وفي هذه**
هـ **ولعبه اجتهد ولحاو شكر لسعيه** **هـ**

هـ **فان تر تفصيلا فبا الفصل منه** **هـ** **فاني في قصير الباع والعمر قصده**
 لشمال الست على اعترافه بقصير من البصير والافليس بمقصود من التفضل لمساحه بذلك
 القصير وامواده لفضل من الانسان معصوم اذا كان تام الفضل طويل الباع
 مع ان قصير الباع كناية عن قلة علمه لنسبه الى غيره من العلماء المتقدي والعراق في العر
 انقضى والعرو ان طال منه قصير لان اخذ الموت ولولا كفاية الاحتكام منه قبل التمام
 لمعدت النظر معي المصبات وفيه واختصار معاني ما دللت فعل ذلك حتى تكل عليها هذا
 الترح الماكر قد عرفت بعد نسخ منها وفقت عليه حاله للنسخه المشرحة فاعلم انه قد

رحمت عنه فلا نسبة اليه لا اخالك مرتبة الى بعد ان تقف على ما ذكرنا انه استشهد بغير
مدته فكان كذلك فانه مات مراتب الاربعين ولو ذكر ان يطول عمره لمكان حصوله نفع
كبير ويستمر على ما ذكرنا ان الله تعالى اختار له ما فيه الخير انما الله تعالى

في ارباب كن عوني وكن لي مديرا فان معنى الخلق انت المدير
واسلك الله خير القضاء في الامور فيما يقضي وفيما يقرر

المدير العالم بعواقب الامور يؤل اليه والخلق معنى الخلق هو الالم للناس فيه كلام طويلا
وقال المبرور ان المبرور في ذلك حرف النية فلذلك لا حورا دال حورا لنداء اياه
يا الالم اما ستد في شعور من معنى انما يحرق ودا وسعت الكلام فيه مما شرعت في كتابه
على مع الخواص اما ان الله على كماله والتفاضل المبرور هو الله احسن القدر لانه ملاحظا
معنى الفراع منه وهو في من الفعل مع زبده احكامه والتقدير بعد ذلك مخلوق بحسب
الدرج بعد حسن وفتح وفتح وهو ما يجوبه من زمان ومكان وابتدع عليه من ثواب عقوبات
والحاصل انه لما دفع من وصف التفضيل ونقصه بالتفصيل عمقه بل دعا بنفسه وسوال الله المعونة
والندب برائته الى الامتثال والتوبيخ ليجزى وانه لا يحمل عليها الا به في سبيل الجزاء
فيما نفاه وتدر في كلامه وفاته الى هذه اهل السنة ان كل واحد في نفسه الله وقدره
سبحانه وعلى ما تقول الظالمون علوا كبيرا

واحدك اللهم ري واشكر فان العظيم الحي لا يتغير
لما دفع من المايل التقوية واكثره المعاماة واكثر ختمها مستعينا بالله عز وجل في ثانيا على ما
مرغبنا نأذ اكودها واسمها والتمت عليه طابا ما قاربها الدعاء واصلاح الخطا معبر بالبركة
طابا للنفوس من علام الغيوب عاد وحملته الى الصلاة على انبيائه ورسله كاجرت به عادة ختم المعصية
فمن ذلك علم مردوس المايل الاعتقاده نعمما للفايد وتنمما للفايد وفذرات الانقضاء
على بعض ما اشار اليه في شروح ذلك فاصلا للسطر عليه على شرح العقائد للتقناداي وعالمها اذكر
عبارة بنصه ولو سلسله نفعنا اليه بالتمتع بتمتقات المقدم وتدرتها المتأخرات
على وجه الاجازة متمسكا بدلائل الاعجاز وقد اشار في السطر اربع مسائل **الاول**
وجود الباري سبحانه في ما لا يد للموجوات المتكئة من موجات واجت والمحدث من
بمرت قدم لا يحاكم الدور والتقليد واسار الى ذلك نسبة الحمل اليه والشكر والتسليم

والفقير كونه موجودا ان المعدوم ليس بشي يذكر فضلا ان يحرق **الثاني** كونه عالما
لانه صانع العالم على انتظامه واحكامه ولانه قادر مختار وعلمه تعالى لا يتناهى ولكل موجود
ومعدوم كاي جزئي لمعوقات النفوس وكان المقضي للعالمية الذات والمعلومية صحتها من
غير محصور لبقا ليه على ان ينفق في كماله واسار الى ذلك بقوله فاننا لعلم **الثالث** كونه حيا
شهدت تلك الكتب الالهية واجمع علمه الانبياء بل هو العلام مودل العلوم والقدرة عليه واسار
الله بقوله **الحي الرابع** كونه باقيا وذلك بتعريفه كونه سبحانه لا يمتنع عدمه
والها الاشاره لا يتغير هو لا يزاع من اهل السنة في ثبوت هذه الصفات للباري جل جلاله
وخالف بعض الاهوا في بعضهم وقد ادع المصنف الكلام في ذلك بما جمل مطولات الكتب الكلامية
وبذلك في جميع هذه الحائز ولا امنع في ذلك بل اقتصر على بعض الكلام والله ولي التوفيق

قد تم تدبر واحد متكلم **سميع حديد خالق الخلق مبصر**
اشتمل السطر على ما سلك **الاول** انه قدم وهو ما لا اول لوجوده وهذا كلام
الوحد والامكان وجوده مرعز ضروري ولا يستغنى برادفه للقطع بتغاير المنفرد اما
الكلام في السادي بحسب المصدق فان البعض ما يكون القديم اعم من الواجب لصدقه على
صفات **الوحد الثاني** انه قد مر معنى تكلم من الفعل والترك وصحها عنه بحسب الثاني
ويمسك في ذلك بالدلالة السمعية من الاجماع وغيره والى القدرة وغيرها صفات كمالها واضدادها
صفات تفقدها وبان صانع العالم على احكامه وانتظامه لا يكون الا بالافاد احكم القدرة
وموضع اثبات الدله دفع التهمة كتب الكلام والقدرة صفة ان لية يوتر في المقدورات عند
لعلمها بها **الثالث** كونه واحدا لا يمكن مدق واجب الوجود الا على باب واحد والسمو
في ذلك المايل برهان لا يباح المايل في قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا لله لغسدا قال في شرح
العقائد وتقدم لو امكن الايمان لا يمكن ستمتاع في ان يريد احدها خيرة زيدا والاخر سكوتة
لان كل اسم في نفسه امر مكن وكذا اتفق الارادة بكنها اذ لا تصاد بين الارادتين بل بين الارادة
وحينئذ لما ان كمال الامران بجميع الصندان او لا فيلزم غير احدها وهو امان احد والامكان
لما فيه مشايبة الاحتياج والتعدد مستلزم لكان التمتع المستلزم للحال فيكون محال وهذا الفصل
ما يقال ان احدها ان لم يقدّر على مخالفة الآخر لزم غير وان قد لزم غير الآخر وما ذكرنا يندرج في ما بين
انه يجوز ان يستعار غير ما في وان يكون المانع والحال غير مكن لا يستلزمها المحال ان تمتع اجتماع الارادة

كاراده الواحد حركه ريد ويكون معلوما علم ان قوله ان لو كان في الله لفسدنا في اوقات عيه
والملائكه عاده على الاطلاق بالخطايات فان العاده جاريه لوجود التمايز والتعاليق
عند تعدد الحاكم على اشياء الية بقوله تعالى ولولا دفعنا الناس عن بعضهم على بعض لافان اريد ان
بالفعل في خروجهم عن هذا النظام الشاهد في هذا العدد يستلزم لجوار الاتفاق على
هذا النظام وان اريد ان الفساد دليل على استقامة بل النقوص شاهد بطل السويات
ورفع هذا التطاير فيكون يمكن الاصل لا يقال للامر قطعية بل لا يفسد بها عدم كونها
معنى انه لو فرض في نفي لا يكون فيها مانع في الاتفاق بل يمكن احدها صحتها فلم يوجد مصنع
لا نقول انكار الساتع لا يلزم الا عدم تعدد الصانع وهو يستلزم مراعاة المصنوع على
انه يرد مع الملازمة ان اريد عدم النكول بالفساد منع انتفاء اللادفران اريد ان كان
في نفي يصح ان لو ان انتفاء الثاني في الماضي سبب انتفاء الاول فلا يفسد الا الدلالة على
انتفاء الفساد في الزمان الماضي انتفاء التعداد فليما نفي حسب اصل الامر لكن قد استعمل
الاستدلال في سبب ان انتفاء الشرط من جملة على تغييره في قولنا لو كان العالم في
لكا ومجيء الاله من هذا القيد وقد استعمل على بعض الاماكن احد الاستقالات في الاخر فتحجب
اسمى وقد اعترض على بعض العلماء الماخر ونسب عليه القول وتاخر في التشنيع والشيء حيث
ان في الاله اقناعه وتصدي الخواص عن ذلك العلام الواضح المحتق على الامر الجاري ما حصل
ان الدلالة على وجود الصانع ووجوه مختلف بحسب ادراك العقول ومنها الادوية بحسب عملا
المستعملين في قوة القوة والضعف في ذلك لم يعط كل ما شبه كان الا في ذلك الصلاح
وحيد بحسب يكون طريق الارشاد على دثر واحد والتكليف في تقدير لو وجود
الصانع ووجوبه يشمل الكيفية والرسول صل الله عليه وسلم ما مودع في وجه المشركن
وعانهم في صرع ادراك الادلة القطعية الرهانية ولا يجري معهم الا الادلة الخطا العاده
حسب الفهم وطبقه قطعية والقران العظيم يشمل على النوع من الادلة على القطعية التي لا
يعقلها الا العالمون وقليل من طريق الاشارة والاخرى بطريق العباد وهي الدافعة
مع القادة لوصول عقولهم الى ادراكه لعمارة كماله على العباد في كماله كما يشهد الله
قوله ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين وقد شملت ابحاثنا بطريق في قوله لو كان
في الله لفسدنا اما الخطا في المذلول في لعبه فهو لزم من سد السبل والامر

مخرجهم عن النظام المحسوس عند تعدد الاله ولا يخفى انه انما يكون عند تقدير لزم
الاختلاف من البين عدم لزمه فطوى الامكان المتمايز فلهذا من الفساد عادي اثار البال بدار
بقوله اخرى اريد التمكن من جري الواقع بتاغل الظاهر ولا يخفى على العاقل انما لا يكون في نفي لاري
قطعية بل يصح جعل الجاعل وتسميته اياه برة فادليا قطعية في تسميته بتلك
صلاية في الدنيا ونصره للاسلام والمسلمين ههنا ههنا بل كد مدحجه للطاغين ونصره
الدور فيحتاج الى ادعاء ليس بقطعي قطعية لا سيما ان الوان على النوع هو بطريق الاشارة
التي في الحاضر هو بطريق العباد من الخطايات الناجمة للعلم والمدلول عليه في الآية
التي في قوله هو براهنا التمايز العظمي في جماع المشكلات المستلزم للذي قد ورد في
ويجزم في وجوبها على نفي وهما في ان ان يتوهم ان كل مانع عند الملكين براهنا
وقطعية المدلول على الاشارة لنا في خطا من لزم الفساد والمدلول عليه لعبان
هو خروج السموات والارض على النظام المحسوس في ان احدها على الامر ولا ينبغي
ان يتوهم انه يلزم من انتفاء جوار الاتفاق على تقدير الفساد المدلول على بطريق الامانة
نفا على مستلزم اسع بعدد الاله عفا فليلا يلزم من انتفاء جوار الاتفاق
كانه فرع امكان النقص فقلنا جوار الاتفاق على طريق الصانع المدلول على بطريق العباد لعدم
امتاع النقص عفا في ما يستلزم من عدم الاستلزام العادي لا ينافي في عدم الاستلزام
العقلي في ما لا يتصور الاما صا صاحب السبب العظمي في ذلك وهو الاله الواحد
ونعني لنا الاطالة في هذا الموضع لتاسية هو المبحث وكونه اصل احوال الدين **الرابعة**
انه تكلم بكلام هو صفة واحدة له صفة مشتقة اشياء المشتق للشيء مع قيام ما خله
بليس من جنس الحروف والاصول صفة انها اعراضا وشرائط حدوث بعضها
في بعضا البعده وهي صفة من هذه السكوت والاداء بالامتنان في لا يدر نفسه الكلام
والا يفقد على ذلك هو صفة لا يتكلم بها امره مخبر والمخبر لم تزع حدوث هذا في انما كانت تنوثة
اعني النفس الغداز كلامه عن مخلوق وهذا العباد في ان الى ان المولود من الحروف
والاصوات حادته وذهلة شعره الى جوار سماع الفهم وفي الشئ ابو الحق الاسرائيلي
وهو اخبار الشيخ اي منصور ومضى سماع كلامه لسماعه في دل على ان القرآن مكتوب في بعضه
محموط في قلوبنا شيوخ ما جانا عن خال من اسم مشترك من كلام الله الشئ القديم ومعني

الاضافه كونه صفه له تعالى وهي اللفظي الحادث المولف من السور والايات ومعنى الاضافه
 انه مخلوق لله وليس من له من المخلوقين **الحاشية السادسة** والساحه ان يسمع بصير وها
 صفات متعلوا ولها بالمسوعات والثانيه بالمبشرات فيذكر ادراكا تاما لا سبيل للتجدد
 والنوع والاعلى بانتر حاشيه وصول هذا ولا يلزم من تقدم المسوعات والمبشرات
 كما لا يلزم من تقدم العلم والقدرة قدم المعلوات والمقدورات لانها صفات قد يمتد
 يحدثها تعلقات بالحوادث وينسب في ثبوتها بالشرع فقد وردت في القرآن العظيم
 وليست بما توقف ثبوت الشرع عليها واضدادها بها بحسب ترتيبها **السابعه**
 الاراده والمشيئه وهما عامان عن صفه في المحي بحسب خصص احد المقدورين اولى بالادراج
 بالوفاق مع استوائ نسبة القدرة اي وكله يكون تعلق العلم بها للوقوع وفه تنبيه
 على رد القول بقدم المشيئه وحذف الاراده مع قيامها بالذات وما من معنى ارادته فعليه
 انه ليس يمكن ولا سايه ولا معلول وتعل عن امره وكيف وقد امر كل مكلف بالامان
 وسائر الواجبات ولو شا الوقوع والاراده صفات لثبه فامه بذاته في سائر حقيقه **الثامه**
 انه حاله وهذا لا يتخصر الادله عليه الكتاب والسنة ثم المخلوق هو المعني
 الذي اوجبه بالخلق والخلق نفس باخراج المعلوم من العدم الى الوجود
 وعند صفه الله تعالى في بده بذاته لا طاق العقل والنقل على انشاء اول العالم وتلك
 له واساع اطلاق اسم المسبق على الشيء من ان يكون ما خدا لا سبق وصفه فاما
 بذاته واستدل لا تلتزم بوجوه ليس هذا عليها ولا لا شويها اضافات صفات
 الاحوال وهو المكون عند ان المخلوق في المفعول والمسلك طويلا ذلك في
 مطولات الكتب الكلاسيه **قد تم كلام المصنفات قد تمه كنهات في حوادث متغيره**
 وقد تامل هذا الست على مايل **الاول** قدم الكلام وقد مرت الاشارة اليه في الكلام
 على الست الباقي **الثانيه** قدم الصفات لانها فاعه بل انه قلوم يكن قد تمه لمر قدام
 الحوادث في ضرورة انه لا معنى لصفه الشيء الا ما تقوم به وهي لا عيشه ولا عيش فلا يلزم
 قدم الغنى ولا كذا القديما ولا استحالته في ذلك وانما التخييل بعد دذفات ودمه
 لاداة صفات وصفه تعالى باختياره لا غيرا تلك ليس عنها ولا غيرا فقد ما لاداة الجب
 لانفسها **الثالث** حدوث العالم وقد تصور ان العالم عبات في اعراض الاعيان

اجسام وجواهر وهذا ما است وجوده من الممكنات والكل حادث اما الاعراض فبعضها
 بالث هذه كالحركة بعد السكون والضوء بعد الظلمه والسواد بعد البياض وبعضها
 بالذليل وهو طرأ العدم من كذا في اضداد ذلك لان العدم ما في القدم وهذا
 مما تقتضيه جميعه واما الاعيان فاما لا تخلو من الحوادث وكل ما تخلو من الحوادث فهو
 حادث ومعدنه ما يقتدر في علم الكلام فلا نظير باراده والله اعلم
تمت جميع العالمات عليهم **وتتمدي كرامات الولي وتظهر**
 لست بالست على ثلثين **الاول** سلم خلق الله تعالى العباد من الكفر والايامات
 والطاعة والعصيان فان الله تعالى خالقها دون العباد خلافا للمعتزله لان العبد لو
 كان خالقا لافعله لكان عالما بنيت صليها ضرورة ان الاجاد التي لا عدد والاختيار لا يكون
 الا كذلك واللازمه بل في المسمى من موقع الى اخره تشمل على سحاب تخيل وعلم حركات بعضها
 اسرع من بعض ولا شعور للمشيئ بذلك وليس هذا هو العلم بل لو تامل لم يعلم
 وهذا في لاهر افعاله واما اذا تامل في حركات افعاله في المشي والاذن والطنين ونحو ذلك
 في يحتاج اليه من تحريك العضلات وتمديد الاعصاب ونحو ذلك لا امر اظهر ولان المفهوم
 القرائنيه وردت بذلك لقوله تعالى ولله ظلمكم وتعلون اي عملكم على ارباصدنه
 وسعواكم على ارباصوله وتامل الافعال ان المراده لفعولها المعنى المصدر الذي
 هو الاجاد والافعال بل الحاصل المصدر الذي هو متعلق الاجاد والافعال اعني ما
 يشاهد من الحركات والسكنات متلافي آتي اخره لا يلزم اشكال القائل ان العبد
 خالق لفعول نفسه وان ما في ذلك مشايخ ما بين النيران الا ان كانت الشركه في الالهيه
 بمعنى وجوب الوجود فالله تعالى خالق العبد كما سبب في العبد قدرته واداته في
 الفعل بحسب واجاد الله القول عقيب ذلك خلقا ليعمل مقدور الله كنه الاجاد مقدور
 العبد كنه الكتب هذا السبب الاختياري بينون ولما قيون **الثانيه** كرامات الولي
 وهي حق عند خلافا للمعتزله والولي هو العارف بسوء وادبه حيث يكره المطلب
 على الطاعة مع اختيار المعايير والاعراض عن الانفعال في الذات والشهوات كرامته
 ظهر وخاف العادة من قبله غير متبدل النبوه بما لا يكون مقتضا بالايامات
 والاهل الصالح يكون استذرا حاقا يكون مقدور بدعوى النبوه تكون مجزه والذليل على

حقيقة الكرام ما تثار من الصانع رضى عنهم ثم بعد ذلك لا يمكن ان كان وان كانت
التفاضل احاداً وقد يطلو القليل بعضهم واصف بن برخيا وقد قدنا في كما بالسيد
كلاماً جيداً في بعض الكرامات ما يخرج وقوعه للولي في شئ والحلاف في ذلك منقول
ما يرجع اليه لا يخفى ان كرامه الولي معجزة الرسول صلى الله عليه وسلم الذي ظهرت كرامه لواحد
فراسته لا يمكن ان يكون ولياً الا اذا كان معاً في دينه وليس ولياً لا رشاد والوفيق في اقوالهم
وان من علمت بوفيه فيكون رجلاً له خليفته

تعاليت عن شبه جسم وحرارة وكيف ان لا عالم فخصر

استدل المت على ما دل من التنزيهات **الاولى** انه تعالى لا يشبه له ولا مثل له
كما ينبغي وهو السميع البصير وسوا اريد بالمثاله الامداد في الحقيقة وهذا هو الماهي وكون
احدها يسد مسد الاخر اى يصلح الكل ما يصلح الاخر وهذا لان الاشياء الموجودات
لا تشبهه في شئ من الصفات فاننا وصافه تعالى من العلم والقدر احد علل
ما في الخلوفاً تحت لائفة شبيهة **الثانية** انه تعالى ليس بجسم لا مركب ولا متجزئ
وفلذلك لان الحدوث **الثالثة** انه ليس بكونه كان الجوهر اسهل الجزاء الذي لا يتجزئ
وهو بحر من الجسم والله تعالى معاً في ذلك وسفى انتفاء هذا كونه بصور الصور
والشكلا لانه لا من خواص الاجسام يحصل لها بواسطة الكميات والكيفيات والاعمال
الجود والهيئات **الرابعة** انه لا يوصف بكيفية من اللون والطعم والرائحة والحرارة
والبرودة والرطوبة واليبوسة في ذلك كما هي صفات الاجسام وتوابع المذاق والتركيب
الخامسة لله سبحانه وتعالى لا يوصف بالان وهو شبه النبي الى المكان فلا يشك في
في مكان لان الممكن عبارة عن متعود بعد في احد اخر متوهم او تحتف سمونه المكان والبعده
عبارة عن امتداد فان الجسم او يفسد عند القايدين بوجود الخلا والله عز وجل على الامتداد
والمتدثر لا يتلزم التجزئ ولا يتجزئ له لو تخير قاتما في الاول فيلزم قدم الجبر ولا فيكون
محولاً للحوادث واما ان ساوي الجبر او يفسد عند متوهم متها او يزيد عليه فيكون
متجزئاً واذا لم يكن في كانه في حتم لا ملو ولا سفلى ولا عها لا بها اما حدود
والهواف الامكنة او نفس الامكنة باعتبار عود للاضافه ولا يحويه مكانا كحضر مكان
خذ ولا يحيط به احد ولا يحركه علمه فان في ما ورد من الصور الظاهرة في الجسمانية

والعورة

والصور والجوارح يفرض عليها الى الله تعالى على هودات السلف ايثاراً للطريق الاسلام
وتناولها ناولاً لصحة على اخصائه المباحون ريعاً لطاعين الجاهلين جدياً لصنع الله
سلوكاً للتبيل الاحكام وحكي والذى حمله الله عز وجل عن بعض المحققين ان مذهب السلف اسلم
لكن الحمد ما كلفت بالانطيقته ودون جوب فعل ما يتخير

استدل المت على ما دل من التنزيهات **الاولى** تكليف ما لا يطاق فاعلم ان الله سبحانه لا يكلف العبد
بما ليس في وسعه سواء كان متبعاً في نفسه كجمع الضدين او ممكناً كخلق الجسم واما المنع
من الغير فهو اباد الله تعالى في حلاله او علم خلافه كما بان الكافر وطاعه العاصي فلا راج في وقوع
التكليف لانه لو دل بالكل نظر الى نفسه ثم هو متفق عليه لقوله تعالى لا تكلف الله
نفساً الا وسعها والامر في انبيؤنا بما شاء هولاء التخيير لا التكليف ودفع النزاع في
جواز التكليف بالمحال لذاته فمنعه علماً في صور الاستعري **الثانية** ان فعل ما
باختيار لا يجب عليه شئ وهو وجوب الاصل على الله تعالى في هو قول المغيرة وفساد
اظهر من ان يحكي والاملا خلق الله للكار العوا المذهب في العبد في الدنيا والاخرة في
وجه اخر وانه ما شئتوا به ان ترك الاصل يكون بخلا وسعياً وجوابه ان من ما يكون
حق المانع قد ثبت لادله القاطع كونه وحكمته وعلمه بالعواقب يكون محض عدل وحكمة
ثم ما سقى وجوب الوصل الى الله تعالى او ليس بفناء استحقاق بركة الدم والعقاب
وهو طاهر واللازم صدوره عنه تحت لا يمكن من التزكيات على استلزامه بخلا
مسه او حمل او عيب او جلا او خود كماله في رفض لفاعله الاختيار وسيل الى
الفلسفة الظاهرة العوار هذه عن الحق في شرح العقائد وليس اعلم

واظهرت الاقوال ايمان مسلمة وشرطه علمه والتكليف

قال المصنف لثمة البيت على ما دل **الاولى** بقدر الايمان فالمراد في غير الجبر
والمنصور امام الهدى واج الروايتين بان السج الى الحق انه المصدق باجابه
النبي صلى الله عليه وسلم وعبد الله المصدق بالقلب في جميع ما علموا في صدورهم بحبه
مر على الله تعالى لاجل الايمان فما يسهل وسر الله تعالى وانه كاف في الخرج عن عنده
الايمان ولا يحيط دخته على الايمان والعصلي وان لم يكن مؤمناً في لغة احكام
الدين والاقوال باللسان شرط احكام الاسلام قال في ذلك اثبات قوي

واظهرت الامار ايمان مسلم **قلت** لكنه لم يشهد به على يصدق الايمان ما هو وهذا المذهب
الذي عليه الجمهور المحققين لا ان يصدق القلب امر طن الايدية من علامه ومراقب لسانه
ولم يومن بقلبه فهو بعكس ذلك والنصوص في هذه وفي المعاني والكتب في قلوبهم
الايمان وفي قلوبهم مطهر الايمان والاحاديث في معناه كثيرة في افعال كثير من الامم الايمان
هو الصدق والادوار وهل تشمل الامم والامم **الثاني** ان الايمان والاسلام
واحد لان الاسلام هو الخفوع والالتقاء بمعنى قبول الاحكام والادعاء وذلك حقيقة
الصدق وتوابع قوله تعالى فاخرجنا من كان فيها من المؤمنين فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين
ولا يصح في الشرع ان يحكم على احد انه مومن وليس مسلم ولا عكس **الثالث** صحة ايمان
المقلد قال يستفاد ذلك من قولنا واظهرت في الاقوال ايمان مسلم سواء كان ايمانه عن
تقليد او دليل لان الايمان هو الصدق مطلقا وقد كان صلى الله عليه وسلم يفتي في ايمان
رجاه وصدقة من غير امتداد زمان **الفكر** في هذا انما يتحقق فيمن نشأ في طهر الاقطار
ولم يسلخ الدعوة فقام مسلم الى الاسلام فاستبشرت بين اهل الاسلام فانه لم يخلو اذ
عرض استبدال **الرابع** قول المؤمنين انا مومنات بالله لا يمتنا
سبحان ان لا يقولوا لك ما كان الشك كفر وان للبادب واحاله الامور الخشنة
اولئك في العاقبة والمال لا في الان والحال واللتك في ذكر الله وهو التبري عن تركه
لعمد والاعمار حاله حال اول تركه طاعة الله وهو الشك وفيه لا اشاعه يقول ذلك
لا للشك بل لما ذكر خوف الحاشية في المصنف والشرع لعظمي قد علم المذهب من النظم
حسن الخبر ان الاقوال لا ايمان مظهر له والاقوال لا تتم مع الاستتار والسر الموقر **في**
الخامس ان الايمان لا يزيد ولا ينقص كما ان الاعمال عداها فانه لا يصدق الصدق
وقد روي في الكتاب والسنة عظم الايمان عليه لقوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات
فمن يقطع بان العطف بسفي المعايير هو عدم دخول المعطوف في المعطوف عليه قوله
تعالى في من يعمل الصالحات وهو مومن بعد كون الايمان شرط صحة الاعمال فيقطع بان
الشرط لا يدخل في الشرط وقوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاذن الايمان
لما ركب بعض الاعمال **السادس** انما جعلها ركنا في الايمان الكامل كما في طاعة وايضا في التمسك
القلبي الذي بلغ حد الخوف والافتان الذي هو الايمان لا سقوطه من يان ولا تقصير

محل

حصل اليقين على حاله لا يتغير واتي بالطاعات او اذ كسب المعاصي والامارات الدالات على
على ربه حمله الامام اعظم على ما حاله انه كان يريد من ياده ما يحل الايمان به وتلك
المراد زيادة ثمرته واشراق نوره فانه يزيد الاعمال وينفق المعاصي في المصنف قال
يعرف من اخذوا بالثقة فغيره من الايمان يعني الصدق فقط لا يعلم الخلافة من قبل
والشيخ في الحديث انه لا يزيد ولا ينقص والحق انه ان كان العلم شرط في كونه ايمانا فلا زيادة
ولا نقصان والحال انك انت تقول في مذهب علم فلا يتكبر

في اظهر كلاً بالتفصيل رتبة في وفاء غير شك كيف

اشبه البتة على تاييد **الاول** في الارزاق الحرام يرتفع عنه لانه اسير لما يسوقه ليد الى الجوان
فياكله وهذا شامل للحرام والحلال في العقلية الحرام ليس يرد في مفسره مملوك وكل المالك
وبما لا يسمع من الانتفاع به ويلزم على الجوان ان يكون في كل الدواب زرق وعلما ان من اكل
الحرام طول عمره لم يرد في الله تعالى رزق اصلا وفتح اكل الحرام واستحقاق مرتبة الدم الحرام
لمباشره اسبابه باختلافه **الثاني** ان من ترك الكعبة لا يخرج عن الايمان بارتكابها لم
يستحق او يستحق بالمعنى عنها ولا يرحله في الكفر وقد اختلف في الكعبة فروي ابن عمر عن النبي
صلى الله عليه وسلم في حق وقد في المحسن والزنا والكفر والخفت والتحر والكل في الشكر وعقوب
الوالدين المسلمين والاحاد في الجور وقد بلغ بها الحفظ الى سبعين وقيل في كل مفسدته
من مفسده شيء اذا ذكر واكثر وقيل المعصية التي شربها الاكثرات قد روي وقيل كما يوعده
عليه السلام محصوه وقيل كل معصية امر عليها العبد وكل المستغفرة في صغرة وباطل المارد
الكبير التي هي غير الكفر وهذا المعنى الصدق الذي هو حقيقة الايمان لان حمله العقوبة والمعاصي عليها
الاعضا فاحلها خلافا لاسنادها ولا يخرج المومن عن الايمان والامان ايمانية ونحوه الاقدام على
الكبر لعلمه فهو ونحوها خصوصا اذا اقترب من خوف العقاب ورجا للعفو والعزم على التوبة
لا ينافيه نعم بعض المعاصي بما جعل لك مع امانة التلذذ وعلم كونه لذلك بالادلة الشرعية كالجمود
للمصنف والقاء المصحف في القادورات ومحو ذلك كفر والاطلاق الايات والاحاديث اسم المومن
على المعاصي كمنه قوله تعالى ما اربا الذين امنوا كتب عليكم القتاع وبياها الذين امنوا
توبوا الى الله توبه نصوحا وجمع الابه من امة عليه السلام الى يومنا قبل الصلاة على راس
مركبها لاهل القبلة والرجال مع العلم بارتكابها مع الاتفاق على رد كمال الحجة لغير المومن

والحدود والحواشي واقتراح الامات الواردة على سوال الرويه بالاستعظام والاستكثار
لعمهم وعنادهم في طلبها لا الامتثال ولا المنعم الرسول على التلاوة كما فعل جنس الوالو ارحم
لهم الله قال سعد وهذا مقتد مكان الرويه في الدنيا ولقد اختلف الصحابه رضي الله عنهم
في رويته التي صلى الله عليه وسلم لم يلج المعراج واما الرويه في المنام فقد حكيت عن كثير السلف
ولا يخفى انها نوع مشاهد فكون اليك كما العن وقد مر لنا كلامه وليس الموفق **ع**

باب في المراسل بعصمة وهو بالمعراج **الباب في تلوذ**
استدل البتة على ما قبل **الاول** في الرسل والرسالة سبحانه العبد لله
ومن دوى الالباب من خلقه بخلقهم بما قصرت عنه عقولهم من مصالح
الدنيا والآخرة وهو واجب عن البعض من المصالح المعنى الوجوب على الله تعالى
ان قصه احكامه بعصمة لما فيها من احكام اي المصالح والعواقب الحمد لا تمتنع
كما عمت السنية والرواية ولا يمكن بسوق في طاقه كما ذهب اليه بعض المتكلمين وقد
ارسل الله تعالى رسلا من الرسل الى البشر فمسر من اهل الايمان والطاعة بالحق **ع**
لاهل الكفر والعصيان لعقاب والنيل في ذلك الطريق المحقق الله وان
سار طار دقعة لا شئ الا الواحد بعد واحد مسير للباس كما حوت المرامور
الدنيا والدين بالاسوال الفول لراكة وتفاصيل فوايد ذلك كراي **ع**
واظهر ان الخفي **الثاني** ان العصمة تامة للاشياء عليهم السلام عند اهل
السنه والجماع وعمرها بعصمتهم في كون الشخص كسب يسمع وصدور الدين عليه
خاصة في نفسه او بدنة والامام ابواسفور الحار يدي اهلها لا يربك الحجة اي لا يحرم
على الطاعة ولا يخرج عن المحصنة بل هو لطف من الله تعالى في جعله على الحق ونحو
عن الشروع في الاختبار للابتلاء وانفق الامم على عصمتهم مراكم مطلقا لا
صعولا ولا يكثر خلافا للفضيلة فيهم حوزوا العاجي واعقدوا الكفر وقول اهلها
انهم معصومون عن الكبار مطلقا قبل الدخول في عصمة سواء اعملوا وعملوا
بعد الوحي وقبله وبعده وتوع الدرس سواء على سبل الدرة لا عدلهم ستر جالح
الى الصلاح والهدادهم سمعوا قال العلامة المتقنا ان اهلهم معصومون عن
الكذب خصوصا فيما يتعلق بالشرع وسلب الاحكام وادعاء الامانة عمل

فيما لا يخفى

فيما لا يخفى واما هو فعند الاكثر في عصمتهم عن سائر الدواب فتصل فذكر العصمة عن الكفر
على ما قاله من عقدة الكبار عند جمهور خلافا للحسنة ولجان الاكثر من هو واما العصمة
بموجب عصمة جمهور خلافا للخيار في يجوز بها اتفاقا الا ما يدل على الختة كسنة لينة
والنصفية لكن المحققين اشتهر طوا ان منوعه فبشرها عصمة هذا كما اورد الحجة واما قوله فلا
دليل على امتناع صدور الكثرة ودليل العقل على امتناعها لاها لوجوب العلم بالماضي عن
اتباعهم فتقوت بحل البغية والحواس ما لوجوب العلم والصحاب الدالة على الحق
قال واذا قدر هذا فاعلم ان الاشياء علم السلام مما يشترط كذا في عصمة ما كان
منقولا سطر بول الاما دمردود وما كان بطريق التواتر فمردود فمردود ظاهر ان يمكن
والا فمردود على تركه وبني او كونه قبل البغية قال المصنف واشتد الى كون ذلك
بعد البعث بالنصف **ع** في العصمة للمسلمين **الثاني** لما كانت بعثة الرسل
حان عقلا فاذا جاء واحد وادعى الرسالة في زمان يجوز ورود الدليل هو قبل
مبعث يسا صلى الله عليه وسلم لا يحق نقول قوله دون المجمع لانه الواحد والمجمع
مطهر بخلاف العادة على يد منازع النبوة عند عدي المتكلمين على وجه يجر المتكلمين
عن الاثنان بمثله لا مرد لولا اننا يبدى بالمجمع لما وجد قول قوله ولما بان الصافي
في دعوى الرسالة من الكاذب وعند ظهور المجمع بحمل الجزم بصدقة بطريقه
جرى العادة في خلق الله العلم بصدق عدم ظهورها وان كان عدم خلقه ممكنا
في نفسه فان الله كان العاجي معنى التجوز العقل لا في حصول العلم العقلي ولا
يقدر في ذلك العلم امكان كون المجمع مرغى الله او كونه لا يفر من البصيرة او كونه بالتقيد
الكاذب الى عدم ذلك مما لا يلائم في العلم الصريح في الحسنة ان النار
امكان عدم الحزان لها معنى انه لو قد رعد بها لم يلزم منه في **ع**

وكان شبيه الخلق لعل حازما **ومعزة القرآن** **باب في**
استدل البتة على ما قبل **الاول** في الشفاعة وهي ثابتة للرسل والاحياء في حق اهل
الكبار في حظها وهو سبق على جمل العفو والمعزة دون الشفاعة في الشفاعة
اولي وقد تواتر معنى ذخار الشفاعة لاهل الكبار وقد استدلل عليها بجمهور قوله
تعالى في استغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات وقوله فاستغفرهم شفاعة الشافعين

وبان اصلها ثابت بالنص والاجماع وليست حقيقته بطلب المانع تلك اسقاط المضار
وردت مسكات العتلة موضوعه المطولات **تبيينه** قوله شفع الخلق فيه استغناء
صلى الله عليه وسلم بمحمود الشفاعة العظمى في الموقف وهي عامة لجميع الخلق والمعاد
فيه صحة ثابتة صلى الله عليه وسلم وهو محمد في القرآن واحمد في الانجيل لانه ادعى
ادعى الرسالة واطهر المعجزة لانه اتى بالقرآن واخبر عن المعجيات وظهر منه بلا نقاد
من المحوالت وقد بلغ ذلك ان القدر المشترك وهو ظهور المعجزة بالتوازن
وتفصيل في المطولات عليك كتاب الشفاء للعلاج من حمى شفاء من حار
العلك وبركة عامه في كل عام يداليه الامان هذا العقد الاجماع وقائت النصور
على انه يبعوث الى الناس كافة بل الى الثقلين لا الى العرب خاصة وان شولعه
منه اليوم الغناء لا نسخ فيها وهذه الاسماء المصنف **الثالث** عليه ما حكى عليه عيسى
عليه السلام مما ظاهره مخالف لحد الشرع المظهر بعد برق ابراهيم بن مسعود
صلى الله عليه وسلم في ذلك الوقت وليس نسخ وهو خاتم السن وقوله صلى الله عليه وسلم
لا نبى بعدى واناسيد ولدادم ولا فخره وفي حديث الشفاعة ما يومئذ هذا غاية
الايضاح وقوله المصنف عيسى سيد نور العالم **الرابع** تحريمه صلى الله عليه وسلم
سابقة وناقده وان محجة القرآن قد عرفت على نواحي الاحقاقات ومرا اللهوه وهذا الشريف
المجرات واهرها لان محجات سائر الانسا انقضت بوقتهم وهذه اية يوم القيامة
وهذا معنى قوله وسحرة القرآن ابي واهزاي جميع المحجات وقد جرى حل السكاي
ما تقرر صوره مضاعف اللغات كونهم في جميع المعصية فعدوا عن المضارح لاجل
القائم وهو دليل الجبر وروح المعاني كونه في الدرج العليا من البلاغ وهذا مذهب
الاكثرين وقال طوائف انه بالعرف والاول انظر واطهر من الله تعالى في قل لان
اجتمعوا اليه والجن على ان ياتوا بمنزل هذا القرآن كما ترون محتمل ولو كان بعصرهم
لمعظم ظهرا هذا فانه صلى الله عليه وسلم اظهر من المعجرات ما لم اظهر النبي قبله ولم
ينبي من الانبياء المعجزة الا وقد اوتي نبينا صلى الله عليه وسلم بمثلها وعظم منها وقد ذكرت
مفصلا في بعض قولنا في هذا مع ما تشبه على صلى الله عليه وسلم من محاسن الخلق والكون
وموضع تفصيل ذلك المطولات ولله اعلم **بسم الله**

المعجزة

وحق سوا القبر ثم عدله وكل الذي عنه النبي خير داه
حساب وميلان صحابته جنان ونيران مرا طي مختبر
استل الست على مايل **الاول** منكر منكر وهو ما كان يدخلان القبر فسالان العبد عن
دينه ونبيه ان لا انبيا سوا ولا وكذا اللصبان عبد المعصوم وهو ما يحب الايمان لانه امر
ممكن اخبره الصادق المعصوم في الاحاديث بها ثابته **الثاني** عذاب القبر
للكافرين وبعض عصاة الموحدين وتنجيم اهل الطالح في القبر بما علم الله تعالى في
والمفوض في ذلك كثيره صحيحه سلع معناه احد التوار وقال المصنف ومن اكمل السباع
واختيار نفايه امره ان رطب ذلك **الثالث** الحجاب وقد لخصه في
موضع مكناته ووصفه **الرابع** الميران وهو مائة عامون به تقادير
الاعمال والعقل فامر عن ادراك كسبية وقد ردد في الحديث ان الاعمال توزن
ويعدت المطلقة ما تقتضي ان الموزون كتب الاعمال وفيه حكمة وان قصرت
العقول عن ادراكها الى الله تعالى ووضوح الموازين القسط ليوم القيام وقال تعالى
والوزن يومئذ الحق للناس به كل امر طويل ليس هذا **الحاكة** نشر الصحف
او في الكتب المنبث بها طاعات العباد وساعاتهم بوقت المؤمنين وعما بينهم وللكافرين ستايلهم
او من رآطوهم نطق بذلك القواز في ليل وفي اذا الصحف نشرت وقال تعالى
ويخرج له يوم القيامة كتابا ما يلقاه منشورا وقال تعالى من اراد في كتابه عمنه الآية **السادس**
والسابع الجنان والبيان حتى لان الملمات والحداد الوادعة في شيا بها اكثر من
تجني ولشمر ان حفي وانكار الفلسفي لها شي على اصل الفاسد واستيعاد الحروف والالتام
وهي مخلوقة في الان خلافا للفترة دليل نفسه ادم عليه السلام والامانات المعجزة لا علمها
للمؤمن والكافرون ففتان الفتان ولا معنى اهلها اي وانما في الاطر عليها عدته
متم لقوله تعالى في حق الفرقين الذين في ابدان ما يبدل مراتبها يهلكان ولو كلفتهما قوله
تعالى في كل شي هالك الا وجهه فلا انما في البقاء هذا المعنى فكذلك اما اخبره من نعم اهل الجنة من الجود
والنصور والانهار والاطعمة والاشربة الميزو ذلك من عذاب اهل النار واللائل في الظلال
للمغفرة ذلك حق جبا الايمان وتاديل ذلك على خلاف ظاهرة عدول عن ظواهر النصور من غير
مذود وكادليل وقد صرح شيخنا تان الاحاد خفي كغيره في بيت المقاصد

لا يعطى مكان الجنة والنار والأكثرون على أن الجنة فوق السموات وكما العرش لمولود
 عند سدرة المنتهى عند جنة المأوى وقوله عليه السلام نعم الجنة تحت عرش الرحمن
 والنار تحت الأصطنع والحق الموقوف والله أعلم **الثامن** الصراط الحق وهو حبل على
 متاعهم أدق من الشعرة واحد من السيف يجوز عليه أهل الجنة وتزل عنه أهل النار والآحاد
 معكزة وسفوفون في المروءة منهم من لم يزل في الحائط ومنهم من لم يزل في الحائط
 وذلك شبيه لله على المؤمنين **الثامن** الحشر وهو القادح الحسامي وعليه جمهور
 المليونين ما على أن الروح جسم لطيف وعبد المحقق منهم كالمرافق في الحكي والبر
 والقاضي في زيد من جاني جسماني هابا إلى مجرد النفس والسنن لا أنه عود
 في الدنيا إلى بدن ما وهذا عود في الجنة إلى بدن من الجنا الأصلية للبدن الأول
 ولا يصح القول بأنه ليس الأول بعينه لأنه امرئ في آخره يساوي الله عليه وسلم
 ولو أنزعه القول وورد في التبرك بالاجل التكاويل مثل قوله وإن جيبها الذي
 أنشأها أول مرة فإذا هم من الأحداث إلى ربهم يسئلون ذلك حشر علينا مسير
 في آيات كثره وأحاديث شهيده حملها على التمثيل للمعاد الروحاني كبر عتبا
 ونزهة للعوام ونجما للنظام ستة الأنبياء عليهم السلام إلى الكبر في التبليغ
 والقصد إلى التقليل وأتوا الغلائق سائل استماع إعادة المعلوم وهو مع
 كونه لا دليل لهم عليه بعينه غير مصر لمقصود كان المقصود أن الله تعالى
 جمع الجنا الأصلية للآلات في وعيد روحه إليه اسمي عن ذلك إعادة المعلوم
 بعينه أو لم يسم ولم يستطع ما قالوا أنه لو كان إنسانا ناحت من جوارحه
 فتلك الجنا أما أن يعاد فيها وهو حال أدنى أحدها فلا يكون إلا معاداً بجميع
 أجزاء وذلك أن المعاد ما هو الجنا الأصلية السابقة من أول العمر إلى آخره ولا
 المأكولة فضلة في الأصلية وهذه وغيرها من الحكايات التي أخبر الصادق
 بحب الأمان بها كالمسألة والخوض والجن والسياطين وشاهد الجوارح
 إلى غير ذلك ولما علم

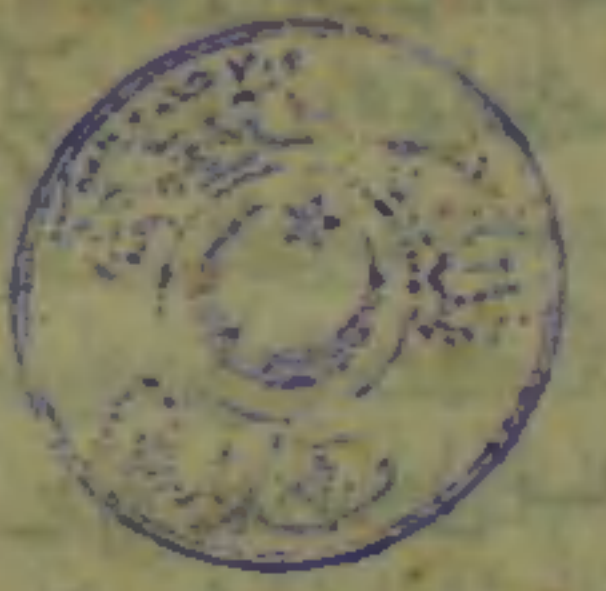
فصل وسلم دام تواتر عليهم خصوصاً من على الخلق بحجتها
 لأنفع من التصديقه وتقدم له ذكر الأساطير لسلامة علمه سال لسوان يصلي

ويلم عليهم استعادتهم الصنف كاهوداب الصنفين على ما وقع في ختم سورة الصفات
 من قوله تعالى وتلاه على المرتلين في ك وهو مشتمل على الصنفين **الأول**
 التواتر وهو لغة التتابع واصطلاحاً خرج جماعه مفيد للعلم بنبوته وهو ما قبله
 جمع سجل مواظهم على الكذب على ما يربطون ويدخل منهم الملائكة وهي أمهات
 المسائل الأصولية فالذي عليه الجمهور أن الأساطير جمع الملائكة ثم أخذ
 في الاستدلال على ذلك موضع عز هذا والحق في السجل من خواص البشر وهم الأساطير
 علم السلام أفضل من خلق الملائكة وعوامها وعوام البشر أفضل من عوام الملائكة وروى
 خواصهم ولهم سلم يصح باسمه صلى الله عليه وسلم لأنه كماله وتبينه لهذا الوصف لا ريب
 الوهم لا غيب والله أعلم

وأما الكرام مرتباً: فصدقة الفاروق عثمان حيدر

الفرج جمع أعز من العزة وهي سائر الوجوه والكرام جمع كرم وهو العز والنفوس
 أي وكل يارب على أحبابه مرتباً على ترتيبهم في الفضيلة فضل النبي لكونه أساطير
 الله ولامه عليهم وعيسى منهم أبو بكر الصديق رضي الله عنهم لا صدق في كل ملكية مع عزه
 ولا رتبة ثم عمر الفاروق العارفين بالحق والباطل ثم عثمان رضي الله عنه في النورين
 علمه السلام له رتبة فلما ماتت رفته أم كلثوم فلما ماتت قال لو كان عدي نالته لزوجتكما
 ثم حيدر وهو على الذي عباد الله وطهر أحباب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 في شرح العقيدة على هذا عهد السلف والظاهر أنه لو لم يكن لهم دليل على ذلك لما
 حكموا به وأما نحن فقد وجدنا دلائل الجاهل متبقة رتبة ولم نجد هذه المسألة ما يتعلق به
 من الأعمال أو تكون التوقف محلاً لشي من الصفات وكان السلف متوقفين في تفضيل
 عثمان رضي الله عنه حيث جعلوا له علامات السلف والحمد لله تفضل الشيخ رحمه الله
 أنه أريد بالفضل كرم القلوب والتوقف حمده وإن أريد كرمه بغيره فلا يقول من الغنا فلا
 وعلى هذا الترتيب كانت خلافتهم فقد استقر رأي الصحابة بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم على خلافه
 أو بكره وأجمعوا عليها ولم يزلوا على ما استقر رأي الصحابة بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم على خلافه
 لما اتفقوا عليه ولما رجع على رضي الله عنه فكان من عظماء الصحابة عليه السلام لو كان في حقه نص تكليف
 بنص من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في إلو النفس والعلل لباطل ثم أنه أوصى إلى عمر بن الخطاب

ذكر في فتاوى الصوفية في السالكين والاربعين في التعريف وفيه وصول الفضل الاول في ما به التبرع
 وكثر في فتاوى الصوفية ان جماعة من الصالحين والعارفين في يوم عرفة في كل بلد من بلدون ويكثرون
 ويجمعون في صناديق للاداء والاستغفار وكذا صون الى الصيام بالتيقن والتمهل في الدعاء والطلب الى الله تعالى
 الشيخ امام فضل الله من محمد بن ابي الهادي مولف فتاوى الصوفية الا فضل في قول السالكين في هذا
 والارادة في عمل القلب وهكذا في رتبة السالكين في هذا الصنيع والشيخ الامام في الذين المقرون
 في صان في جماعة في قوله صلوات الله عليه وسلم الا حال بالسالكين في ما طاهر من هذه الطرق والوقوف
 لا يخلو عن ما بين اما ان يكون المراد والتمسك في الوقت المرسوم ونقطع يوم عرفة وشغل
 في السجدة او النية بافضل العبادات كتر في هذه المنافع والظهور والسرابة والرضاء والجامع الصغير في
 والعبادة والالتزام والكفاية في فوائدها في الصبر وكما في شوقي الحارثي وانما في التطريفي وجامع المقبولين
 ومحل كلامهم التعريف الذي قال ابو حنيفة ليس بشيء لم يرد به في الشرح في نقله في دعاءه وتسميته ونفقه المائدة
 وانما اراد به في وجوبه اهل حق كونه سنة بكونه كذا في تارة كان في لفظ الكفاية في روى عن محمد بن الحسن انه يغير ذلك
 وانما في حساب فضل منكر بالبيعة وقيل يجب ذلك لانه يشبه بافضل الطاعات كذا في فوائدها في الصغير والكاف
 وقد ورد في الحديث من يشبه قوما فهو منهم فعلم قول هؤلاء العلماء يرتفع الخلاف والاصلاح ولو ان في ان
 لا يكون مكروما واما ان اراد التبرك به في الوقت الشريف لا للتشبه بكون اولي بالطريق فليقل ومن اراد
 الاستقصاء فليقل في هذه الكتب خصوصا في كتاب الصوفية وناظران وقد لا شرم قال سالت عن هذا من قبل
 عن التعريف في الاكسار فقال ارجو ان لا يكون فيها في وقت فعل غير واحد طرية ويكره ثابت في حيز في
 كانوا يشهدون الحاصد يوم عرفة ويؤان بدعوا بما مستقبلا فيكم حاسر التراس باكين من فخر في ابي القروب
 اما تشبهها او تبركا كذا في فتاوى الصوفية



Süleymaniye Kütüphanesi
 Kısım: AMCA ZADE
 Hüseyin Paşa
 Yeri: ...
 Erişim No: 207

اذا روت امرأة بين عشرة فيلما اتقرب منهم ام انما ينكر
 فيا سواها ان الماء المذكور في الشربة جارة فلها شربة اولاد فعفت احد من وندرت
 ثم انما ملكت الجارية المذكورة لابنها فاولادها اربعة اولاد فوجدت
 العشرة فصارت من بطن واحد

بر مشتمل بیاوردیم جواب تو جهلم در که بر مدرس یک مدرس معزول اولوب بجه مدرسه
 اکلن بنیم و بستان کی مدرس سابق زمانه اندن عین و انرا اولسه لایق مدرس می اولوب
 سابق جواب کی مدرس سابق لایق لایق ما بیند شریزه و اباسه می تقسیم اولوب جواب تورو
 اوله اکلن الله اعلم
 مدرس لایق مدرس سابق شسته و برین
 کذا احاطه شیخ الاسلام و مفتی الانام
 ابوالسعود

بر مشتمل بیاوردیم جواب تو جهلم در که بر مدرس یک مدرس معزول اولوب بجه مدرسه
 سنو سالک سنی او ای مدرس سابق لایق لایق ما بیند واقع اولان حال
 اون ای اختیار ای تقسیم می اولوب بوضع بر زمین الفاضلین وقت حصه و اراضی
 مدرس سنو سالک الفاضلین وقت حصه و اختیار ای می تقسیم اولوب بیاوردیم
 سنو اوله اکلن الله اعلم
 بر که خواجه موطی که بخت ای سید اول کلن من المصروف مقابله سنو او ماحق کشته شمشیر
 ضایع مسکن اولان سنو توزیع و ای اول صاحب اولوب امانت ۲ مفاصله که خلاص
 بر سنو سنو الفاضلین بزر در ارضیک مراب و بستان سنو اختیار بوضع کوزیک و بارون
 تفاوتی مافی حافظ اولوب مسکن اولان اکلن کوزیک اولوب کوزیک اولوب کوزیک اولوب
 ابوالسعود